الجماعات السياسية الكويتية في قرن

١٩١٠ – ٢٠٠٧م

الدستوريون – الإسلاميون – الشيعة – القوميون

صلاح محمد عيسى الغزالي

٢٠٠٧م

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى
دولة الكويت
٢٠٠٧م

صندوق بريد
السره ١٢٥٦ الكويت

alghazalis@yahoo.com
salah_alghazali@hotmail.com

مقدمة الكتاب

تعتبر دولة الكويت من أنشط الدول في الجزيرة العربية على مستوى الحراك الاجتماعي السياسي، فهي من أقدم دول المنطقة التي صار فيها مجلس للشورى، وكان ذلك في عام ١٩٢١م، ومن أسبق دول المنطقة التي نالت استقلالها وذلك في عام ١٩٦١م، كما أن الكويت عاشت صراعا على النفوذ في المنطقة بين العديد من كبرى دول العالم، وأبرز تلك الصراعات ما وقع بين بريطانيا العظمى ودولة الخلافة العثمانية.. ثم إن ظهور النفط ابتداء من عام ١٩٣٤م حين تم التوقيع على اتفاقية الامتياز بالتنقيب عن النفط بين الشيخ أحمد الجابر المبارك وانجلترا، وظهور القومية العربية بعد نكبة ١٩٤٨م وانتقال هذا الفكر للكويت لتقود نشره في باقي دول الخليج العربية، كل ذلك وغيره كثير جعل الشارع الكويتي والساحة الشعبية السياسية في حركة مستمرة ودائمة وسباقة.

وفي القرن الحادي والعشرين نجد أن المنطقة برمتها تمر بتطورات متعددة ومتنوعة ومتسارعة، والشارع الشعبي الكويتي بدأ يشهد مطالبات متعددة للترخيص بتأسيس أحزاب سياسية، حيث بدأت تظهر جماعات سياسية كويتية معلنة بعد أن كانت سرية، ومعترف بها من الحكومة من خلال الالتقاء بقياداتها والتشاور معها لتشكيل الحكومة وإشراك قياداتها في التشكيلات الوزارية المتعاقبة.

كل هذا التطور شهدته الكويت والمنطقة، وحيث إن متابعة الحراك الاجتماعي والسياسي الكويتي هام جدا، فقد لاحظت ضعف الإنتاج العلمي في هذا الجانب المهم للحياة السياسية الكويتية.. وإن كان هناك مجموعة من الكتب إلا أن كثيرا منها جاء

على شكل "كتيبات" تفيد القارئ ولا تشبعه ثقافيا وفكريا، لذا تبين لي حاجة المكتبة الكويتية لوجود مثل هذا "الكتاب" بهذا المحتوى ولهذه الفترة ولكل تلك الجماعات السياسية.

هكذا انطلقت فكرة كتاب (الجماعات السياسية الكويتية في قرن).

لقد تم اختيار فترة زمنية طويلة نسبيا، وهي مائة عام تنتهي في سنة إعداد الكتاب ٢٠٠٧م، وتبدأ مع بدايات القرن العشرين في فترة صعبة من تاريخ الكويت حيث كثرت الحروب التي خاضتها الكويت في عهد الشيخ مبارك بن صباح (الكبير)، لأن تاريخ الكويت قبل ذلك غير متوفر بشكل تفصيلي يوضح الأدوار السياسية للمجتمع الكويتي، فمعظم التاريخ الكويتي المدون يتناول علاقات الكويت الخارجية وحروبها ومعاركها والتهديدات التي تتعرض لها.. كما أن الفترة التي سبقت عهد الشيخ مبارك بن صباح كانت مستقرة على المستوى الداخلي لم يدون لنا التاريخ بشأنها أحداثا هامة، حيث كان الحاكم يفصل في القضايا الرئيسية وهي قليلة، كما كانت التجارة تسير بشكل منتظم ومتواضع، ولكن بعد مقتل أمير الكويت الشيخ محمد بن صباح وساعده وأخيه الثاني الشيخ جراح في عام ١٨٩٦م، ثم استلام أخيهم الثالث الشيخ مبارك بن صباح للحكم، فقد تم توقيع اتفاقية لم يعلن عنها في حينها بين كل من الشيخ مبارك بن صباح والانجليز في عام ١٨٩٩م في الوقت الذي كانت الكويت فيه جزءا من الدولة الإسلامية "العثمانية".. فبدأت الأحداث السياسية في الكويت بشكل هام وكبير، وبدأ الحراك الاجتماعي السياسي يزداد يوما بعد يوم، كما سنرى في صفحات هذا الكتاب.

لم أستطع اختيار سنة بداية بحثنا تحديدا، ولكن بعد مجموعة من المعارك التي خاضتها الكويت في عام ١٩٠٠م مع شمر، ثم وقعة الصريف في عام ١٩٠١م ضد بن رشيد، ثم الهجوم على الظفير في عام ١٩٠٢م، ثم المعركة مع قبيلة مطير في عام ١٩٠٤م، والاستعدادات لمعركة هدية التي تمت في عام ١٩١٠م، كل هذه المعارك سببت زيادة الضرائب على الكويتيين وأدت إلى إرسال الرجال لخوض تلك الحروب على حساب رحلاتهم للغوص بلغت حدا أدى إلى تعطيل موسم غوص كامل وموت الكثير من الرجال في معارك خاسرة وبقرار فردي دون مشاورة أهل الكويت، مع الخروج عن عباءة الخلافة الإسلامية إلى التاج البريطاني.. كل تلك الظروف جعلت الأمور تتحرك من قبل أفراد ومجموعات باتجاه التعبير عن الرفض لنمط إدارة الإمارة بالتعبير السلبي – الانزواء – أحيانا كثيرة وبالتعبير الإيجابي وارتفاع الصوت في بعض الأحيان.. إلى الإضراب والمظاهرات فيما بعد.

لذلك جاء هذا الكتاب ليرصد فترة هامة من تاريخ الكويت تمتد إلى قرابة قرن كامل، ليتابع بالسرد التاريخي والتحليلي لحركة الجماعات السياسية الكويتية، في كل فئات المجتمع الكويتي، في محاولة لتقديم تجربة الجماعات السياسية الكويتية طوال تلك الفترة، مع سرد لفكر تلك الجماعات وأشخاصها ووسائلها وأهم أنشطتها وخطط عملها وعلاقاتها.. كل ذلك في كتاب واحد تسهل قراءته ومتابعة أحداثه.. لعلنا نضيف إلى المكتبة الكويتية كتابا يتناول الجماعات السياسية الكويتية كلها طوال قرن كامل، لنرسم لوحة متكاملة عن المشهد الاجتماعي السياسي للكويت بأسلوب سهل وبسيط.

لقد تم حصر وقراءة معظم الكتب التي تناولت تاريخ الكويت والجماعات والتيارات السياسية، ثم تمت صياغة فصول الكتاب بعد تقسيمها وترتيبها، ممزوجة

بمعلومات اطلعت عليها وعرفتها وشاركت في بعضها، وبعد أن أتممت صياغتها، قمت بتوزيع نسخ من مسودات أبواب الكتاب الأربعة على مجموعة من الشخصيات التي شاركت في بعض أحداثها، فقام بعضهم بالتعديل بقلمه على مسودة الكتاب، وقام بعضهم الآخر بتحديد جلسة لقاء أو أكثر للتحاور في مكونات الكتاب، وكل ذلك كان له الأثر في إثراء المادة العلمية لمحتوى الكتاب فلهم كل الشكر والتقدير على تلك المعلومات، في حين وعدني عدد غير قليل منهم بقراءة المسودات لأحد أبواب الكتاب ولكنه لم يفعل لعذر أو آخر.

لقد حرصت حرصا شديدا على أن أكون محايدا في صياغة سطور الكتاب، وأن أجنح إلى إحسان الظن بالأفراد الذين شاركوا في الأحداث، ولعل أصعب ما في هذا الكتاب، هو أن تكتب الحقيقة دون تقصير، وأن ترصد الحدث الهام دون تظليل، وأن تشرح الوقائع دون تطويل.. فيا لها من مهمة شاقة كادت أن تصرفني عن إتمام الكتاب في أكثر من مرحلة.

لقد شرعت في إعداد هذا الكتاب في صيف عام ٢٠٠٥م، وها أنا ذا أنجزه بتوفيق الله في صيف ٢٠٠٧م، فشكرا لكل من أعانني على إصداره، وعذرا لكل من قصرت في حقه، وإني على استعداد لتلقي كل معلومة تعينني على سد ما نقصني، وتصويب ما فاتني في الطبعة التالية.

والحمد لله

صلاح الغزالي

١ أغسطس ٢٠٠٧م

الباب الأول

الدستوريـــون

تمهـــيد

نعنـي بـالوطنيين {الدســتوريين} أولئـك الناشـطين الكـويتيين الـذين يطـالبون بتنظيم الدولة بشكل عصري ومتحضر، على هدي من ديننا الحنيف ووفق قيم المجتمع وأعرافه الإيجابية، ليس لهم انتماء فكري لتيارات سياسية خارج حدود الدولـة .. وغالبا ما يكونـون محط اتفاق التيارات السياسية الأخرى، لأنهم الحل الوسط في العديد من القضايا، لذلك تجدهم، ورغم ضعف البناء الحزبـي والتنظيمـي لهم مقارنـة مع التيـارات السياسية الأخرى، تجدهم غالبا ما يقودون الشارع الكويتي في معظم قضاياه .. منذ قرن من الزمان وحتى يومنا هذا في العام ٢٠٠٧م .. والأمثلة على ذلك كثيرة.

والراصد لتيار الدستوريين عبر قرن كامل يخرج بمجموعة من الملاحظات التي ميزت هذا التيار، منها أنه وبحكم نشأة الكويت فإنـه التيار الأسبق في التشكل من بين التيارات السياسية الأخرى، ولعل سبب ذلك هو أن التيار تأسس على يد التجار الذين تقاسموا الأدوار مع أسرة آل الصباح الكرام، حيث صارت الأسرة تدير شؤون الحكم والتجار يديرون الشؤون التجاريـة، وهذا الأمر جعل التوظيف ومعاش الناس غالبا من خلال التجار حيث لم يكن هناك قطاع حكومي في ذلك الوقت، وعزز ذلك أن الحكومة تحتاج إلى التمويل من التجار الذين يدفعون مصاريف الحروب ويوفرون الجيش من المشتغلين معهم في التجارة، فتكوَن مع مرور الوقت فريقان متقابلان ضمن إطار الإمارة الصغيرة: حكومة، وشعب يمثلهم التجار.

ولأن إدارة شؤون الدولة وعلاقاتها الخارجية تحديدا تؤثر بشكل مباشر على شئون التجارة ورواجها، فقد حرص التجار على التدخل في شؤون الحكم لمصلحة تجارتهم ولمصلحة اقتصاد الدولـة وهذا ينعكس لمصلحة الشعب في نهاية المطاف،

واستمر هذا الحال منذ بداية القرن العشرين إلى حين إنتاج النفط وبدء تصديره في عام ١٩٤٦م، ليبدأ تبدل الحال مع تدفق الإيرادات على خزينة الدولة ليصبح التجار بحاجة إلى الحكومة للحصول على العقود التجارية المجزية بعد أن كانوا يمنحون الدولة الأموال على شكل ضرائب وغير ذلك.

ولأن بداية تيار الدستوريين كانت على يد التجار، فإنه لم يعد كذلك بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت تيارات أخرى تهتم بالحياة الديمقراطية والدستورية، وبدأ نجم التجار يتراجع قليلا مع مرور السنوات، حيث ظهر دستوريون من غير شريحة التجار بمعناها التقليدي السابق، وكان بداية ذلك في عام ١٩٧٥م مع نواب مثل أحمد السعدون.. ليتحول تيار الدستوريين شيئا فشيئا إلى قوى أخرى غير التجار الذين انحسر وجودهم السياسي بدرجة كبيرة.

ومما يلاحظ أيضا على الدستوريين أنهم كانوا السبب الأول في التكوين الديمقراطي والدستوري للكويت بالتعاون مع أسرة آل الصباح الكرام، حيث إنهم عانوا كثيرا إلى أن تم وضع الدستور في عام ١٩٦٢م، وبلغ من تلك المعاناة أن قتل بعضهم، وسجن بعضهم ، وهرب من الكويت خشية القتل أو الاعتقال بعضهم الآخر، كان ذلك في النصف الأول من القرن العشرين.. كما أنهم كانوا السد المنيع ضد محاولات عديدة لتعديل الدستور أو إلغائه في النصف الثاني من القرن، وقد قال عنهم الشيخ يوسف بن عيسى القناعي قبل حل مجلس الأمة التشريعي الثاني في عام ١٩٣٩م (الفرق بيني وبينكم أنكم تريدون القرص – الخبزة – كله أو تتركونه كله، أما أنا فأرضى بنصف القرص).. لذلك فإن الدستوريين هم صمام الأمان للمحافظة على الدستور استكمالا لدورهم في وضعه.

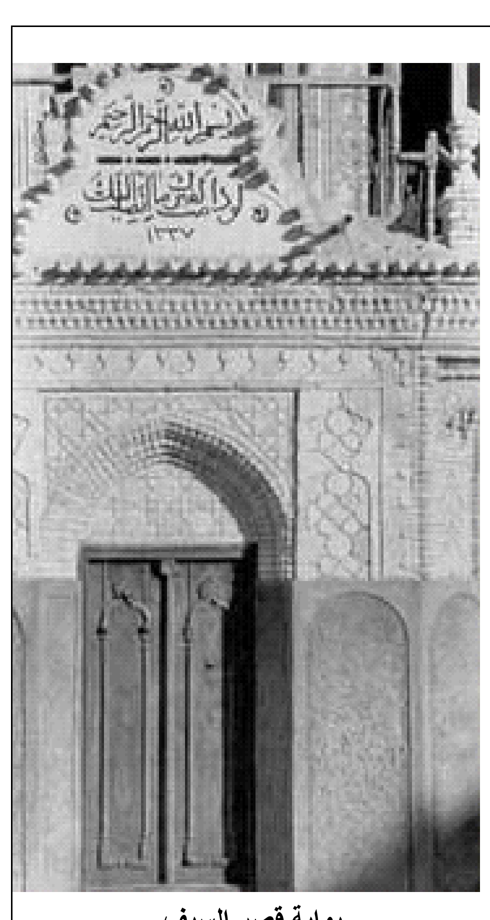
الفصل الأول

١٩١٠ ـ ١٩٥٠م

قبـــل الاســـــتقلال

تقديـــم ::

اختلف الكتاب والمؤرخون حول تــاريخ نــشأة الكويــت الحديثــة، ولكــن التـاريخ المرجح هـو عـام ١٧١٦م حينما بدأ توافد مجموعة من الأسر والقبائل إلـى هـذه المنطقـة وكـان لبنـى خالـد الـسلطة والنفوذ فـي حمايـة المنطقـة وأهاليها إلـى أن ضــعفت قــوتهم لاحقــا.. وفــي عــام ١٧٥٢م اختير صباح بن جابر المعروف ب (صـباح الأول) حاكمـا وفـق الطريقـة العربيـة العشائرية مـن قبـل أهل الكويت لتـصريف شـؤون المدينـة، والفصل فيما قـد يقـع بـين سـكانها مـن خلافـات، نظـرا لحاجة الناس إلى قيادة يرجعون إليها في تصريف أمورهم حيث اتسعت نشاطاتهم في البر والبحر .



بوابة قصر السيف

إن عملية اختيار الحاكم وفقا لتقاليد القبائل العربية تمر بمرحلتين هما الترشيح من داخل الأسرة - شرط النسب من آل الصباح – ثم المبايعة من الشعب للحاكم، حيث يأتي بقية الشيوخ ووجهاء البلد في اليوم التالي لإعطائه البيعة، وذلك بعد أن يشترطوا عليه إقامة العدل والمساواة فيما بينهم ومشاورتهم في الرأي وعدم الاستبداد فيه وأن يدير شؤون البلاد طبقا للقواعد المستقرة، فيعاهدهم على ذلك(١).

ونتيجة لبساطة الدولة في ذلك الحين، حيث كانت تدار بالطريقة العشائرية التقليدية، وبسبب ضعف حركة التدوين، فإنه لم ينقل إلينا الكثير من التفاصيل، ولكن بشكل عام، ونتيجة لغياب التيارات السياسية الشعبية، فإن النخب في ذلك الحين هي المعبر عن الرأي الشعبي، وهي الوجه الآخر للدولة مقابل الأسرة الحاكمة، لذا فقد كانت الأسر والأفراد الموجودون في ذاك العصر والذين بايعوا آل الصباح على الحكم يكادون أن يكونون هم التيار الوطني الشعبي النخبوي الممثل للكويتيين.

المبحث الأول

بدايات الجماعات السياسية

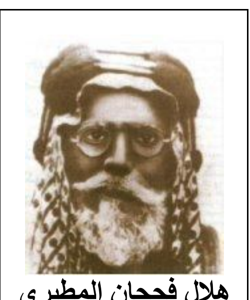


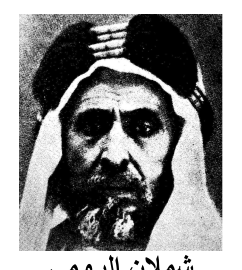
الشيخ مبارك بن صباح الصباح (مبارك الكبير)

في عهد الشيخ مبارك الكبير الذي استمر من عام ١٨٩٦ إلى عام ١٩١٥م كانت الدولة تعتمد بدرجة كبيرة في اقتصادها ومواردها على التجار الكويتيين الذين يدفعون ضرائب للدولة على تجاراتهم، وهو الحال الذي كانت عليه الكويت قبل الشيخ مبارك وبعده حتى اكتشاف النفط، ولكن ما زاد في فترة الشيخ مبارك على سواها أن الشيخ مبارك خاض العديد من الحروب، وهو الأمر الذي يتطلب أموالا طائلة لتجهيز الجيوش رغم بساطة موارد الدولة، فكان المصدر لهذا التمويل هو التجار ، ومن تلك الحروب التي خاضها الشيخ مبارك:

- هجوم حمود بن صباح على شمر من عربان بن رشيد ، سنة ١٣١٨هـ - ١٩٠٠م.
- وقعة الصريف ضد الأمير عبدالعزيز بن رشيد ، نهاية سنة ١٣١٨هـ - ١٩٠١م.
- هجوم صقر الغانم على الظفير ، نهاية سنة ١٣١٩هـ - ١٩٠٢م .
- معركة جولبن مع سلطان الدويش أمير قبيلة مطير ، سنة ١٣٢١هـ - ١٩٠٤م.
- معركة هدية مع سعدون باشا المنصور زعيم قبيلة المنتفك بالعراق ،سنة ١٣٢٨هـ - ١٩١٠م(٢).

أولا - تجار اللؤلؤ (الهجرة ١٩١٠م) ::


هلال فجحان المطيري


شملان الرومي

وبعد تلك المعركة قرر الشيخ مبارك مضاعفة الضرائب وخصوصا على التجار، وبدأ بجمع الرجال استعدادا لحرب أخرى، فطلب من تجار اللؤلؤ تزويده بالرجال، فأمدوه، ولكن قيل للشيخ مبارك إن التجار أخرجوا رجالا لا يصلحون للحرب، فأعلن منع الغواصين من السفر للغوص، وهو المصدر الرئيسي للرزق للتجار والأسر عامة، فقرر ثلاثة من أكبر تجار الكويت زيارة الشيخ مبارك وبحث الأمر معه، وهم: هلال بن فجحان المطيري، إبراهيم المضف، شملان بن علي بن سيف الرومي(٣) ، فلما قابلهم عنفهم كثيرا وقال لهم إن منع الرجال من الذهاب إلى الغوص فيه حماية للكويت من أعدائها، ثم انصرفوا، واستمر المتربصون في إيغار صدر الشيخ مبارك على التجار الثلاثة، فلما حان موعد لقائهم به مرة أخرى، أحس "بن سيف" بأن هناك أمرا سلبيا سيقع عليهم، فغادر المكان بعد أن فشل في إقناع صديقيه بالمغادرة، فلما وصل الشيخ مبارك بادرهما بغضب شديد وكلام جارح حتى أنهما ظنا أنهما سيقتلان لا محالة، ثم ما لبث "بن سيف" أن رجع للمجلس بعد ثورة غضب الشيخ مبارك، ثم تركوا المجلس ثلاثتهم وهم يعتقدون أنه سيصيبهم أذى في أي لحظة.

هنا التقى الثلاثة "المطيري والمضف وبن سيف" وهم من أكبر التجار الكويتيين ليقرروا الهجرة من الكويت حفاظا على أرواحهم.. المطيري والمضف ذهبا إلى البحرين، بينما ذهب الرومي إلى جزيرة جنه التابعة للإحساء ومعه راشد بورسلي وأحمد المناعي وإخوانه وسعد أخو ناهض وصالح المسباح.. وقد وصفهم الشيخ

عبدالعزيز بن الرشيد صاحب كتاب تاريخ الكويت بقوله: إن التجار الثلاثة قرابة نصف الكويت هم وأتباعهم .



الشيخ جابر بن مبارك

الشيخ سالم بن مبارك

وحين علم الشيخ مبارك بما فعلوا ندم كثيرا، وقرر محاولة إعادتهم، فأرسل إليهم وفدا من أعيان الكويت لإقناعهم بالرجوع ولكن الوفد فشل في مهمته، ثم أرسل الشيخ مبارك وفدا آخر برئاسة ابنه الشيخ سالم ومعه حسين بن علي بن سيف الرومي يحملان رسالة خطية لاسترضائهم، فوافقوا جميعا على الحضور إلا "المطيري" رفض المجيء واشترط الحصول على الأمان و "أن من يرشه بالماء ترشونه بالدم" ، فقال الشيخ سالم أنه سيسأل أباه ويخبره، فلما عاد الشيخ سالم أخبره والده الحاكم بأنه كان يجب أن يعطيه الأمان فورا، في تلك الأثناء كتب"المطيري" إلى الشيخ جابر ابن الحاكم يعتب استماع أبيه إلى حاشيته بما يوغر صدره عليهم كما وهبه في كتابه هذا ما يملك من خيل وإبل وغنم بقيت بالكويت، فلما علم الشيخ مبارك بالكتاب توقف عن إرسال الأمان إلى المطيري، فقرر المطيري أن يجلب أهله إلى البحرين بعد أن يئس من المصالحة.

وبعد فترة بادر أحد التجار الثلاثة وهو " الرومي " بالنصح للحاكم بأن بقاء "المطيري" في البحرين فيه ضرر للكويت، فهو من أكبر تجار الكويت وكان يتصدق على الفقراء في الكويت بما يزيد على خمسين ألف روبية كما أن بقاءه في البحرين قد يشكل مركزا للهجرة من أهل الكويت .. وأمام هذا الوضع، فقد حرص الشيخ مبارك أن يذهب بنفسه لاسترضاء "المطيري" ، فسافر إلى البحرين ومعه الرومي والمضف

– صاحبا المطيري - فاسترضى "المطيري" في مجلس حاكم البحرين الشيخ عيسى وأبنائه حمد ومحمد وعبدالله وبعض أكابر الكويت، بعد أن تشفع الشيخ مبارك بالحاضرين في رجوعه إلى وطنه وأنه سيلقى التبجيل والاحترام.. فوافق "المطيري" على العودة إلى الكويت.

هذا الموقف من التجار الثلاثة كان بداية لمعارضة الحاكم من قبل أفراد من الشعب والاعتراض على شكل إدارة الدولة، والتحدي – السلمي – أمام حاكم بقوة وبطش الشيخ مبارك، قبلهم كانت معارضة أبناء الشيخين محمد وجراح الصباح وخالهما يوسف آل إبراهيم الذين قادوا معارضة مسلحة مطلع القرن العشرين ضد الشيخ مبارك(٤).

ثانيا - مجلس الشورى (الأول ١٩٢١م) ::



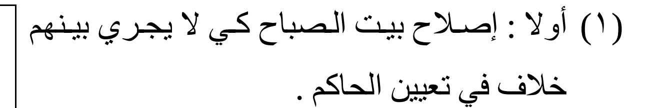
الشيخ / أحمد الجابر

حكم الشيخ سالم المبارك الصباح الكويت من عام ١٩١٧ إلى ١٩٢١م، وكان حازماً متمسكا بدينه له إلمام ببعض علوم الدين واللغة، ابتدأ حكمه بتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات وأسقط الجمارك عن الصادرات، فازدهرت التجارة وحققت عوائد مجزية لأهل الكويت، ونتيجة خلافه مع ابن سعود القوي والمتحالف مع بريطانيا ضد الدولة العثمانية فقد هددته بريطانيا برفع يدها عن الدفاع عن الكويت ضد التهديدات الخارجية، وهذا ما تبين في موقعة الجهراء بين الكويت والإخوان الموالين لعبدالعزيز بن سعود بقيادة زعيمهم فيصل بن سلطان الدويش المطيري في العام ١٩٢٠م.

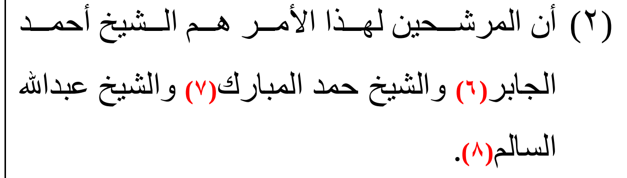
وحين وافته المنية عام ١٩٢١م كان ولي عهده –عرفا – الشيخ أحمد الجابر الصباح موجودا على رأس وفد كويتي في ضيافة سلطان نجد عبدالعزيز ابن سعود لإزالة الخلاف بين الحاكمين المتجاورين، فاجتمع أعيان الكويت وأصحاب الرأي والنفوذ من الأسر الكويتية في منزل ناصر البدر(٥)، وهم: محمد بن شملان، مبارك بن محمد بورسلي، جاسم بن محمد بن أحمد، عبدالرحمن بن حسين العسعوسي، صالح بن أحمد النهام، ناصر بن إبراهيم، عبدالله بن زايد، سالم بن علي بوقماز.. واتفقوا على كتابة الرسالة التالية التي كتبت بخط يد الشيخ يوسف بن عيسى القناعي:

بسم الله

نحن الواضعون أسماءنا بهذه الورقة قد اتفقنا واتحدنا على عهد الله وميثاقه بإجراء هذه البنود الآتية :

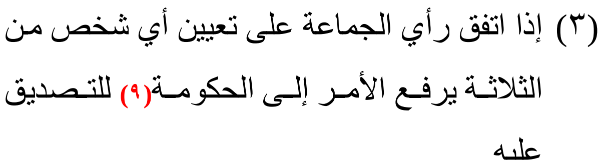


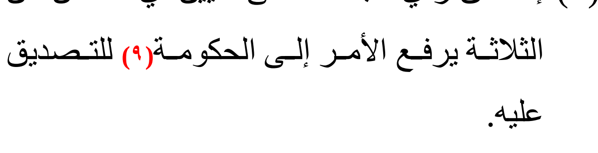
(١) أولا : إصلاح بيت الصباح كي لا يجري بينهم خلاف في تعيين الحاكم .



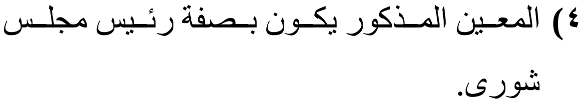
(٢) أن المرشحين لهذا الأمر هم الشيخ أحمد الجابر(٦) والشيخ حمد المبارك(٧) والشيخ عبدالله السالم(٨).

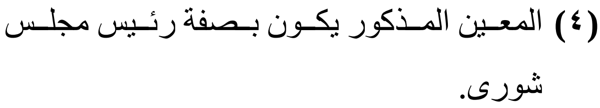
الشيخ حمد المبارك



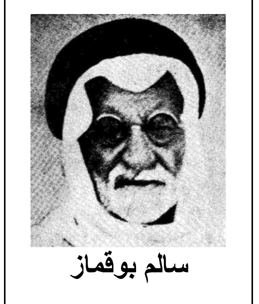


(٣) إذا اتفق رأي الجماعة على تعيين أي شخص من الثلاثة يرفع الأمر إلى الحكومة(٩) للتصديق عليه.





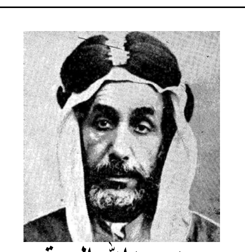
(٤) المعين المذكور يكون بصفة رئيس مجلس شورى.



سالم بوقماز

(٥) ينتخب من آل الصباح والأهالي عدد معلوم لإدارة شئون البلاد على أساس العدل والإنصاف(١٠).

وقد استمعت أسرة الصباح لتلك المطالبات، كما بادر الشيخ عبدالله السالم باستدعاء الشيخ يوسف بن عيسى وسأله عن المسألة فأخبره بالأمر، ولم يعترض الشيخ عبدالله، ثم اجتمعت الأسرة وأرسلوا إلى الموقعين على الكتاب وسألوهم عن الأمر ولم يستنكر أحد عليهم ذلك، وحينما عاد الشيخ أحمد الجابر إلى الكويت – وعمره آنذاك ٣٥ سنة – قبل بتلك الشروط فتمت البيعة وصار حاكما للكويت خلال الفترة من العام ١٩٢١ إلى ١٩٥٠م .



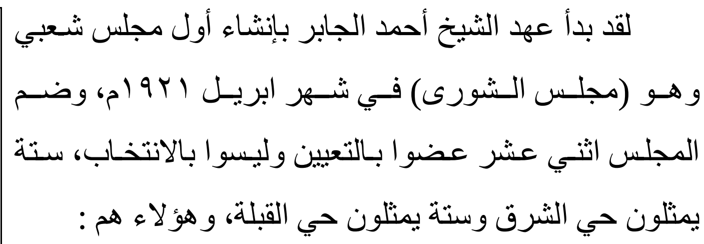
حمد عبدالله الصقر



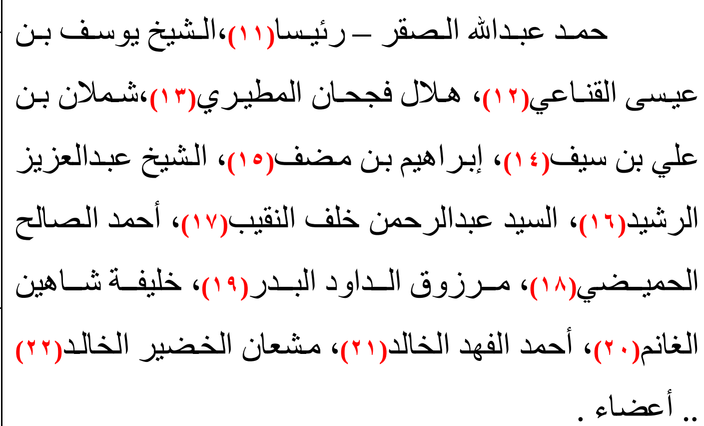
يوسف بن عيسى



أحمد صالح الحميضي



لقد بدأ عهد الشيخ أحمد الجابر بإنشاء أول مجلس شعبي وهو (مجلس الشورى) في شهر ابريل ١٩٢١م، وضم المجلس اثني عشر عضوا بالتعيين وليسوا بالانتخاب، ستة يمثلون حي الشرق وستة يمثلون حي القبلة، وهؤلاء هم :



حمد عبدالله الصقر – رئيسا[١١]،الشيخ يوسف بن عيسى القناعي[١٢]، هلال فجحان المطيري[١٣]،شملان بن علي بن سيف[١٤]، إبراهيم بن مضف[١٥]، الشيخ عبدالعزيز الرشيد[١٦]، السيد عبدالرحمن خلف النقيب[١٧]، أحمد الصالح الحميضي[١٨]، مرزوق الداود البدر[١٩]، خليفة شاهين الغانم[٢٠]، أحمد الفهد الخالد[٢١]، مشعان الخضير الخالد[٢٢] .. أعضاء .

وقد أكد المجلس مبايعة الشيخ أحمد الجابر حاكما للكويت، كما أكد الشيخ أحمد التزامه بالتشاور مع المجلس في كل الأمور الداخلية والخارجية والاستماع إلى المقترحات

والآراء.. كما عين المجلس قاضيا للكويت يحكم بين الناس وفق الشريعة الإسلامية.. ووضع المجلس ميثاقا بينه وبين الحاكم يتناول قضايا عديدة، هذا نصه :

((هذا ما اتفق عليه حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر وجماعته :

أولا – أن تكون جميع الأحكام بين الرعية والمعاملات والجنايات على حكم الشرع الشريف.

ثانيا – إذا ادعى المحكوم عليه أن الحكم مخالف للشرع تكتب قضية المدعي والمدعى عليه حكم القاضي فيها، وترفع إلى علماء الإسلام ، فما اتفقوا عليه فهو الحكم المتبع.

ثالثا – إذا رضي الخصمان على أي شيء أن يصلح بينهما فالصلح خير لأنه من المسائل المقررة شرعا.

رابعا – المشاورة في الأمور الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالبلد من جلب مصلحة أو دفع مفسدة أو حسن نظام.

خامسا – كل من عنده رأي في إصلاح ديني أو دنيوي للوطن وأهله يعرضه على الحاكم، يشاور فيه جماعته فإن رأوه حسنا ينفذ.)) (٢٣)


عبدالعزيز الرشيد


عبدالرحمن النقيب


خليفة الغانم

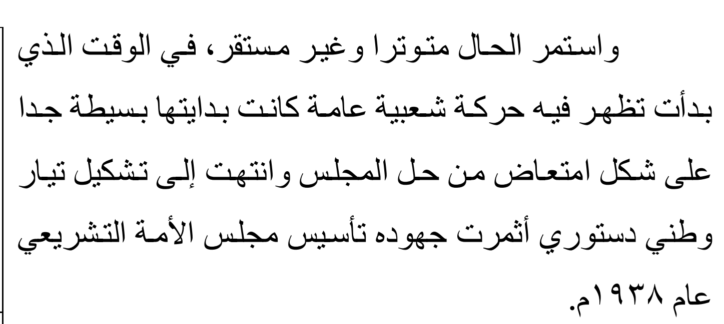

مشعان الخضير

ولكن هذا المجلس لم يعمر طويلا، فقد حلّ بعد شهرين من تشكيله، لذا يمكن ملاحظة مجموعة من الأمور على تلك التجربة السريعة وهي:

- أن مجلس الشورى تشكل من أعيان الكويت من التجار فقط.

- أن المجلس جاء بالتعيين وليس بالانتخاب.
- تم تشكيل المجلس ولم تكن اختصاصاته واضحة لذلك حدث تنازع بهذا الشأن.

أدى هذا المجلس – رغم بساطة التجربة – إلى تعزيز دور التجار والأعيان في البلاد، وبداية نشأة توجهات سياسية وتنموية لنهضة البلاد باتجاه الدولة الحديثة بدلا من الدولة العشائرية، وتشكيل أرضية مناسبة لتكوين جماعات ضاغطة في المستقبل القريب.





مرزوق الداود البدر

واستمر الحال متوترا وغير مستقر، في الوقت الذي بدأت تظهر فيه حركة شعبية عامة كانت بدايتها بسيطة جدا على شكل امتعاض من حل المجلس وانتهت إلى تشكيل تيار وطني دستوري أثمرت جهوده تأسيس مجلس الأمة التشريعي عام ١٩٣٨م.

أحمد فهد الخالد

إحدى النتائج الهامة لأول تجربة نيابية في الكويت عام ١٩٢١م هي أن التطور في نظم الحكم يجب أن لا يتم بصورة سريعة وإلا فسيكون مصيره التعثر، بل لابد من التدرج، ففي ذلك مصلحة لطرفي العلاقة: النظام الحاكم والشعب بشكل عام ، حتى يمكن للجميع أن يتهيأ لنظام جديد في إدارة الدولة بدلا من القفز إلى المجهول، خاصة وأن الكويت قد مرت بتجربة طويلة من الحكم المنفرد امتدت من عام ١٨٩٦ إلى ١٩٢١م – وما قبل ذلك – وهي فترة ربع قرن تم فيها بناء شبكة من المصالح للعديد من الأطراف ليس من السهل تقبل نقضها بين ليلة وضحاها.

لذلك وجدنا أن هناك عملية تدرج قد بدأت في تحول الكويت إلى دولة مؤسسات تقوم على مشاركة الشعب، ففي عام ١٩٣٠م تم إنشاء أول دائرة حكومية هي دائرة البلدية، للقيام بواجبات هامة للبلد كأمور التنظيم والترخيص، وبعد المطالبات المستمرة تقرر تشكيل مجلس للبلدية بالانتخاب، يتكون من ١٢ عضوا على أن يجدد له كل سنتين، ثم بعد ذلك تم تأسيس ثلاث دوائر هي البلدية والمعارف والصحة وجميعها بالانتخاب، وإن كان رؤساء تلك المجالس جميعهم من أسرة آل الصباح.

ويجدر القول هنا أنه في عام ١٩٣٤م وقع الشيخ أحمد الجابر على اتفاقية (شركة نفط الكويت المحدودة) وهي شركة إنجليزية أمريكية وصاحبة امتياز التنقيب عن النفط في الكويت بعد أن تم اكتشافه بكميات تجارية في السعودية، وسنجد في الصفحات التالية أثر تلك الاتفاقية واكتشاف النفط الكويتي على الحياة الدستورية في البلاد.

المبحث الثاني

الكتلـة الوطنيـة ١٩٣٨م

كانـت انتخابـات الـدوائر الحكوميـة الأربـع – البلديـة والمعـارف والأوقـاف والـصحة – فـي مطلـع الثلاثينيـات فرصـة جيـدة لتنظـيم صـفوف الحركـة المجتمعيـة الـشعبية علـى شـكل تيـار وطنـي، حيث إن عمل الفـائزين فـي الانتخابـات بعضهم مـع بعض واستمرار التقائهم والتنسيق فيما بينهم زاد من فرص تعرفهم علـى بعضهم ونمو الثقة فيما بينهم وهي أمور من شأنها أن تعزز من فرص نشأة هذا التيار الوطني، ثم جاء حل مجلس المعارف المنتخب للتخلص من المعارضين مما دفع هؤلاء الأعضاء الـذين تمت إقالتهم إلـى الاستقالة أيضا من مجلس البلديـة الـذي كـانوا أعضاء فيه فـي الوقت نفسه(٢٤) ، وهذا التطور أدى إلـى استقالة من بقي من الأعضاء فـي المجلس البلدي ومجالس أخرى احتجاجا على حل مجلس المعارف(٢٥).

أولا – نشـأة الكتلـة ::

في هذه الأجواء تداعى سرا اثنا عشر كويتيا لتشكيل (الكتلـة الوطنيـة) للمطالبـة بحياة ديمقراطية تحد من الإدارة الفردية للدولة، وهم:

عبدالله الحمد الصقر، عبداللطيف محمد ثنيان الغانم، سليمان خالد العدساني، ابنـه خالـد العدسـاني، مـشعان الخـضير الخالـد، الـسيد علـي سليمان الرفـاعي، يوسـف الصالح الحميضي، سلطان الكليب، يوسف المرزوق، عبدالعزيز الحمد الصقر، حمد الصالح الحميضي.

واتفقوا على أن تناط رئاسة الكتلة الوطنية بالحاج محمد ثنيان الغانم(٢٦) الذي كان الوطنيون يعقدون عليه آمالا كبيرة لمكانته الاجتماعية وحماسه للقضايا الوطنية، علما بأنه لم يكن يعلم عن الكتلة وأعضاءها كـ "تنظيم" وإنما يعرفهم بأشخاصهم ونشاطاتهم واهتماماتهم العامة، وكان عذرهم في عدم إخباره أنه لم يكن ليكتم أمرا عن عائلته، كذلك شارك عبدالعزيز الصقر في بعض الاجتماعات التمهيدية للكتلة بين العامين ١٩٣٦ ـ ١٩٣٨م كلما سنحت له الفرصة للعودة من مقر عمله التجاري ـ نيابة عن أسرته ـ في الهند، هذه المجموعة من الشخصيات بدؤوا اجتماعاتهم السرية بأن أقسموا على خدمة الكويت وعلى أن لا يفشوا أمرهم، ثم ركزوا في مطالباتهم على أمرين:

الأول: قيام مجلس تشريعي على أساس انتخابات حرة شريفة.

والثاني: أن يناط بهذا المجلس كافة الصلاحيات للإشراف على تنظيم شؤون الإمارة.


سلطان الكليب

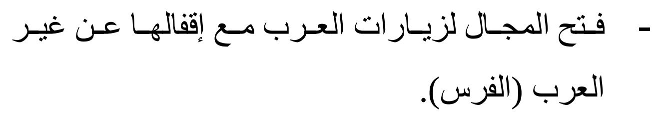
ولئن كان الحس الوطني الدستوري هو السمة العامة للكتلة، وعلى الرغم من أن "الكتلة الوطنية" يغلب عليها شريحة التجار، إلا أن هناك عددا من أعضاء الكتلة ممن اشتهروا بالتدين، في الوقت الذي لا توجد فيه حركات إسلامية، ومن هؤلاء يوسف صالح الحميضي الذي كان يحفظ القرآن كاملا وصار عضوا في أول مجلس للأوقاف للأعوام ١٩٤٩ و ١٩٥١ و ١٩٥٤م .. وكذلك سلطان إبراهيم الكليب الذي ساهم في تأسيس "الجمعية الخيرية" وتطوع كممرض ومضمد فيها دون مقابل مادي وكان يشرف على بناء المساجد ويسمى "أبو الفقراء" كما حارب البدع في المجتمع(٢٧).

كان للكتلة الوطنية مطالبات عديدة تناولتها بعض الصحف الصادرة بمدينة البصرة ومنها:


سليمان العدساني


- تنظيم حالة البلاد الاقتصادية.


- اتصال الأمير بكل طبقات الشعب.


- فتح المجال لزيارات العرب مع إقفالها عن غير العرب (الفرس).


- التعاون مع العراق لتحقيق المشروعات الاقتصادية.

- فتح المدارس للشعب.
- توفير العلاج على نفقة الحكومة.

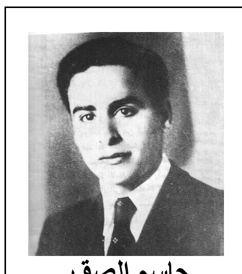
وفي ديسمبر ١٩٣٧م أرسلت الكتلة الوطنية وفدا لمقابلة الأمير الشيخ أحمد الجابر، يتكون الوفد من ثلاث شخصيات: عبدالله حمد الصقر ومحمد ثنيان الغانم وسليمان خالد العدساني، نقلوا إليه رسالة مفادها تذكيره بالاتفاق الذي تم عشية مبايعته أميرا للكويت في عام ١٩٢١م، ومطالبته بـ (تشكيل مجلس تشريعي مؤلف من أحرار البلاد للإشراف على تنظيم أمورها).. ولاحظ هنا المطالبة "بمجلس تشريعي" وليس "مجلس شورى" كما هو الحال في عام ١٩٢١م.

ونظرا لدخول العراق على الخط في دعم المعارضة ، وتجاوب الشارع الشعبي مع التيار الوطني، ثم اقتناع ولي العهد الشيخ عبدالله السالم بإنشاء مجلس تشريعي، وقبل ذلك تشجيع الوكيل السياسي البريطاني للوطنيين الكويتيين بزيارة الحاكم ومطالبته بالمجلس ثم نصيحته للحاكم بالقبول بالمطالبة خشية على مكانة

وسمعة البريطانيين في الكويت والمنطقة .. فقد وافق الشيخ أحمد الجابر على تشكيل مجلس منتخب(٢٨).

أما كتلة الشباب الوطني فهي أول تنظيم سياسي – على اعتبار أن "الكتلة الوطنية" هي تجمع سياسي وليس تنظيما - تأسست في يوليو ١٩٣٨م أي بعد انتخابات مجلس الأمة التشريعي الأول، أما مبادئ وأهداف "كتلة الشباب الوطني" فهي :

- الإيمان بوحدة الأمة العربية .
- الكويت جزء من الأمة العربية .
- إحياء روح القومية .
- السعي لنشر روح الثقافة العربية .
- تجميع الشباب الكويتي .
- مؤازرة الأحرار المخلصين من العرب .
- تحقيق أهداف وميثاق الكتلة والولاء لهيئتها الإدارية .


جاسم الصقر

وقد جاء في الهيكل التنظيمي للكتلة أن يتولى قيادتها هيئة إدارية مكونة من ٨ إلى ١٠ أعضاء منتخبين سنويا، على أن تنتخب الهيئة الإدارية من بين أعضائها سكرتيرا ونائبا للسكرتير وأمينا ماليا، تتألف الكتلة من أعضاء عاملين مسجلين ولهم حق الانتخاب ويدفعون الاشتراكات، وأعضاء مؤازرين يساعدون الكتلة ماديا ومعنويا .. ورسم الانتساب روبية بالإضافة إلى ٨ آنات شهريا، حيث بلغ عدد الأعضاء ٣٠٠ عضو، وقد تم انتخاب أحمد زيد السرحان

سكرتيرا وعبداللطيف محمد ثنيان الغانم رئيسا فخريا – وهو أحد مؤسسي الكتلة الوطنية – وكان من أبرز أعضاء كتلة الشباب الوطني: محمد البراك، جاسم الصقر، عبداللطيف صالح العثمان، مشاري هلال المطيري، أحمد بشر الرومي.

لقد كانت كتلة الشباب الوطني هي المدافع عن منجزات الكتلة الوطنية في مجلس الأمة التشريعي، إذ كانوا يخرجون بالمظاهرات وينظمون المهرجانات الخطابية وأقاموا "نادي كتلة الشباب الوطني"، وحينما حل المجلس أعلنوا العصيان بل وحملوا السلاح دفاعا عن المجلس، وخير دليل على قوة النادي وكتلة الشباب هو إقدام قوات الأمن على إغلاق النادي فور حل مجلس الأمة التشريعي ومطاردة واعتقال المنتمين للكتلة، بل إن محمد البراك قد اعتقل وذاق ألوانا من التعذيب سمع بها حتى الحاكم البريطاني بالهند فأمر بالتخفيف عنه والإفراج عنه من حبسه.

ثانيا – مجلس الأمة التشريعي (الأول ١٩٣٨م) ::

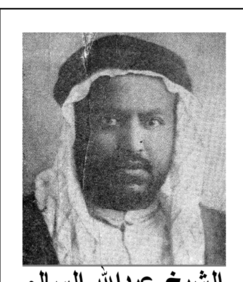

سيد علي الرفاعي
خالد الحمد

أعطى حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر موافقته على تشكيل مجلس أمة منتخب، وعلى الفور تم الاتفاق على تشكيل لجنة للإشراف على الانتخابات تضم الشيخ يوسف بن عيسى والحاج أحمد الحميضي ومحمد ثنيان الغانم، واجتمعت اللجنة فوضعوا قائمة بأسماء ثلاثمائة وعشرين ناخبا من مختلف العائلات في الكويت - بعضهم من الحساوية والعجم الشيعة الذين استوطنوا الكويت لسنين طويلة – وتمت دعوة الناخبين للمشاركة في العملية الانتخابية في ديوان آل الصقر، حيث فاز فيها بالترتيب(٢٩):

عبدالله حمد الصقر(٣٠) ، محمد ثنيان الغانم(٣١) ، الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، السيد علي السيد سليمان الرفاعي(٣٢)، مشعان الخضير الخالد، حمد الداود المرزوق(٣٣) ، سليمان خالد العدساني(٣٤) ، عبداللطيف محمد ثنيان الغانم(٣٥) ، يوسف الصالح الحميضي(٣٦) ، مشاري حسن البدر(٣٧) ، سلطان إبراهيم الكليب(٣٨) ، صالح العثمان الراشد(٣٩) ، يوسف مرزوق المرزوق(٤٠) ، خالد العبداللطيف الحمد(٤١).

ويظهر من هذه النتائج أن الكتلة الوطنية وأنصارهم قد حققوا فوزا ساحقا.. مع بداية أعمال المجلس استقال محمد ثنيان الغانم بطلب من أقاربه ليحل مكانه الاحتياط الأول ابن عمه محمد الشاهين الغانم(٤٢).

وفي أول اجتماع لمجلس الأمة التشريعي (الأول) اختار أعضاؤه ولي العهد الشيخ عبدالله السالم المبارك الصباح رئيسا للمجلس - حيث كان هذا شرطا للحاكم الشيخ أحمد الجابر المبارك عند موافقته على تشكيل المجلس - ثم أصدر المجلس في ٢ يوليو ١٩٣٨م قانونا يحدد صلاحيات المجلس هو بمثابة أول "دستور" للبلاد، جاء فيه ما يلي:


الشيخ عبدالله السالم

{الشعب مصدر القوة ويمثله المجلس بنوابه، على المجلس أن يضع قوانين الميزانية والعدالة والأمن العام والتعليم والصحة العامة والتحسينات والإصلاحات للإعمار، وإن المجلس مرجع جميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والاتفاقات، وأن يتولى المجلس مهام محكمة الاستئناف حتى إنشائها، كما أن رئيس المجلس التشريعي يمثل السلطة التنفيذية في البلاد} .

وما يلاحظ على قانون المجلس هو امتلاكه للسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ! وهو أمر فيه مبالغة، لذا وجدنا أن الحاكم سمو الشيخ أحمد الجابر قد تردد في توقيع هذا القانون، فكتب إليه المجلس خطابا يصرون فيه على القانون بالصيغة التي رفعوها، وقد ختموا خطابهم بقولهم: { ولعل هذه اللحظة في تاريخ البلاد تكون من اللحظات الفاصلة فإما إلى الخير وأنت على رأس الأمة يحيط بك الإجلال ويحفك التقدير والحب من كل حدب وصوب وإما إلى ضده } .. فقبل الحاكم توقيع القانون كما هو وأصدره.

استمر مجلس الأمة التشريعي الأول ستة شهور تقريبا، أنجز فيها بعض القوانين والنظم، مثل اللائحة الداخلية للمجلس وقانون الجنسية الكويتية .. فضلا عن عدد من الإصلاحات الإدارية والمالية نذكر منها ما يلي: (القضاء والمحاكم) فقد قننوا مجلة الأحكام الشرعية، وعينوا مرزوق البدر مستشارا عرفيا ومعاونا لحاكم المحكمة العامة .. وفي (المعارف) وسعوا نطاقها وأضافوا إلى إيرادها نصف واردات مصلحة النقل والتنزيل التي أمموها، وتم فتح الصفوف الابتدائية لتعليم الفتيات الكويتيات لأول مرة وإرسال بعثات إلى خارج الكويت.. ووضع مالية مستقلة للدولة تنفق على وجوه الإصلاح والخدمات العامة فتم إنشاء (دائرة المالية) للإشراف الدقيق على تنظيم جباية الضرائب والواردات وطرق صرفها، وسلمت رئاسة دائرة المالية لأحد أعيان الكويت المشهود لهم وهو السيد مشعان الخضير الخالد.. وإلغاء (الاحتكارات الضارة) وكان أولها احتكار "صنع مشروب النامليت" ثم احتكار "المصارين" والذي فيه ظلم كبير للجزارين الوطنيين الفقراء ثم احتكار "صنع الثلج" و "تصدير الرمل" خارج الكويت، وإنشاء (دائرة الشرطة).

لم يستمر هذا المجلس طويلا ، فقد بقي قرابة ستة شهور ثم جاء بعدها حل المجلس، ولعل هناك أكثر من سبب لإقدام الأمير الشيخ أحمد الجابر على قراره هذا نورد منها ما يلي :

١ – الإرادة الجبرية: الطريقة التي أقر فيها قانون المجلس – رسالة التهديد للأمير – كانت طريقة فيها ضغط وتهديد وليست بالتراضي والتعاقد عبر التفاهم .

٢ – أشخاص متضررون من المجلس : فالبلاد طوال الفترة منذ ١٨٩٦م كانت تدار بطريقة فردية أو عشائرية، ثم تغير نمط الحكم إلى دولة برلمانية دستورية أدى إلى تنازع كبير في الصلاحيات، وضرب لمراكز قوى بقيت سنين طويلة، كان في مقدمتها مدير مكتب الأمير الشيخ أحمد الجابر، الملا صالح الملا .. فتغير نظام الحكم لم يتم استيعابه في الكويت عموما، حيث غلب الحماس طرفا وتشبث الطرف الآخر بما اعتاد عليه من حقوق وواجبات جعل من التصادم أمرا حتميا.

٣ – من فشلوا بالانتخابات: فقد كانوا أيضا من الأعيان، ثم انضمام أحد أعضاء المجلس إليهم بعد فصله من المجلس .. فقام بإبلاغ السلطة آنذاك أن المجلس ينوي إلغاء رواتب الأسرة الحاكمة (كانت الجلسات مغلقة وكثيرا ما يتغيب عن حضورها رئيس المجلس).

٤ - المشكلة مع القنصل البريطاني: لقد باشر المجلس مهامه دون الرجوع إلى القنصلية التي اعتادت التدخل مع الحاكم في المواضيع الكبيرة والصغيرة، وحين انتقلت صلاحيات كثيرة وكبيرة إلى المجلس بدلا من الحاكم فقد استهجن

القنصل هذا الأمر، وبدأ يتوجس خيفة من التوجهات العربية للمجلس.. وهذا أمر بدأ يقلق الإنجليز حيث إن تجربة الكويت المتقدمة بالمقارنة مع دبي والبحرين وحتى بعض من في إمارات الهند جعلت من الوطنيين هناك يرصدون ما يجري في الكويت وتستهويهم حركتها الوطنية النشطة.

٥ ـ العلاقة مع شركة نفط الكويت: إن إقدام المجلس على إلغاء الكثير من الامتيازات والاحتكارات الضارة جعل الإنجليز يتخوفون من أن تصلهم تلك العدوى فيتم تأميم شركة نفط الكويت، وقد تم تأجيج الإنجليز بواسطة كويتيين متضررين من المجلس الذي حارب مصالحهم فجعلوا الإنجليز يتحركون ضد المجلس .

٦ ــ تخوف الجيران: تخوف الملك عبدالعزيز آل سعود من حركة الكتلة الوطنية والتجربة الديمقراطية الكويتية من أن تمتد أفكارها إلى بلاده .

٧ ـ المشكلة مع الشيعة : كان المجلس ضد الهجرة الإيرانية إلى الكويت والتي كانت تتم بشكل كبير، وقد كان كثير من العاملين مع القنصل البريطاني هم من الإيرانيين، فأخذوا يطوفون على الكويتيين الشيعة ويدعونهم للتقدم إلى القنصلية للحصول على الجنسية البريطانية، وفي هذه الحالة فسيكون لهم وضع أفضل من الكويتيين أنفسهم باعتبارهم رعايا بريطانيا، مما دفع المجلس إلى الوقوف ضد هذا التوجه بحزم، فقرر "كل من تثبت عليه محاولة التجنس بجنسية أجنبية يجب عليه الاستعداد لمغادرة الكويت خلال شهرين من تاريخ تلك المحاولة مع حرمانه كليا من حقوق امتهان أية مهنة أو تملك أي عقار داخل حدود إمارة الكويت" ، هذا الموقف من المجلس أدى بالشيعة إلى التحرك ضد المجلس .

إن دخـول المجلـس ونوابـه فـي مجـال (الـسلطة التنفيذيـة) ولـيس التـشريعية والرقابية فقط، نتج عنه مشكلة كبيرة فيما يتعلق بالسلاح ومخازنـه الموجودة في قصر نـايف (محافظـة العاصـمة حاليـا) .. فقد أراد المجلس أن يكـون الـسلاح تحـت مراقبتـه وتصرفه، لذلك وجد عدد منهم ومن مؤيديهم في قصر نـايف، بينمـا رأى الطـرف الآخـر أن ذلك من مسؤولياته فبدأ النظام وتـابعوه ومؤيـدوه بـالتجمع فـي قصـر دسـمان، وأخـذوا يطـالبون بتسليم كل السلاح الموجود بقصـر نـايف، وكـان فهم المجلس أن هذا الطلب تمهيد لحل المجلس، فأصروا على عدم التنازل عن السلاح.

بـدأ الجمـع فـي قـصر دسـمان بزعامـة الـشيخ علـي الخليفـة الـصباح بتجميـع المناصـرين وتـسليحهم مـن الرشـايدة ورجـال القـرى المجـاورة مـن البـدو المتحـضرين، يقابلهم المجلـس الـذي طلـب مـن رئـيس قـوة نـايف – التابعـة للمجلـس – الاستعداد، كمـا بعثوا إلى أنصارهم من جمهور الكويت ليوضـحوا لهم حقيقـة الأمـر فـي سـاحة الـصفاة، كما قرروا الإضراب العـام عن كافـة الأعمـال التجاريـة، وقـد حـضر جمهـور غفيـر مـن الكويتيين إلـى الساحة فخطب فيهم السيد علـي السيد سليمان الرفـاعي ومشعان الخـضير الخالـد وعبـدالله الحمـد الـصقر مـن أعـضاء المجلـس موضـحين حقيقـة مـا يـدبر لحـل المجلس .. ثـم تحركت الجموع صـوب دار مجلس الأمـة التشريعي حيث ألقيت بعض الكلمـات .. ثـم تفرقـوا إلا (كتلـة الـشباب الـوطني) وبعـض المتحمـسين مـن أصـدقاء المجلس الذين قرروا الذهاب إلى قصر نايف حيث تسلحوا جميعا هناك .

وبين شـد وجـذب اقتـرح الوسـطاء تـشكيل وفـدين أحـدهما مـن المجلـس والآخـر ممن فـي قصـر دسـمان، علـى أن يجتمعـا معـا ويتفاوضـا وحـدهما، فـإن اختلفـا فـي الأمـر

يصار إلى لجنة تحكيم من الوسطاء القائمين بالوساطة لتحكم في الأمر، على أن ينزل الطرفان عند حكمها نهائيا، فارتضى الجانبان هذا الرأي.

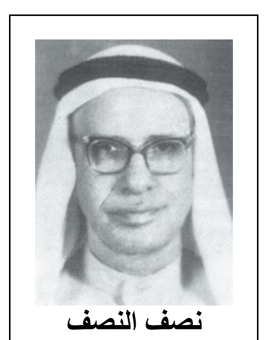
والذي حدث أن الوفدين لم يتفقا فقرر الوسطاء الذين يرأسهم الشيخ يوسف بن عيسى أن يتم تسليم السلاح ولكن إلى لجنة يرأسها رئيس المجلس وولي العهد الشيخ عبدالله السالم، وهذا ما تم، ولكن المجلس اشترطوا أن لا يتم حل المجلس .. وحين انتهت مشكلة تسليم السلاح، أصدر سمو الأمير الشيخ أحمد الجابر لرئيس المجلس الشيخ عبدالله السالم هذا الخطاب: (اعتمدوا بأن قد أمرنا بحل المجلس التشريعي الحالي ولا نزال معتمدين تشكيل مجلس يقوم مقام المجلس المذكور فاعتمدوا ذلك ودمتم) (٤٣).

ثالثا – مجلس الأمة التشريعي (الثاني ١٩٣٨م) ::

بدأت الاستعدادات – حسب أوامر الحاكم الشيخ أحمد الجابر – لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الأمة التشريعي، وفي بداية الأمر كان هناك تحرك لتقليص عدد الناخبين وكذلك جعل الترشيح في أشخاص معينين، ولكن هذا التحرك جوبه برفض شديد.. تصدر الرفض الشيخ أحمد بن خميس وعلى عبدالوهاب المطوع وفليج العلي الفليج وعلي البنوان ، كما أصر عبدالله الصقر على التمسك بالوثيقة الأولى التي وقعها سمو الأمير في صلاحيات مجلس الأمة والتي جاء في ديباجتها (الشعب مصدر القوة ويمثله المجلس بنوابه).. وهذا ما تم الاتفاق عليه .

ثم اجتمعت اللجنة المشتركة بعد ذلك وهيأت قوائم بأسماء ما يقارب أربعمائة ناخب من كافة أحياء الكويت وأسرها من جميع المذاهب، حيث جرت الانتخابات في

المدرسة المباركية لانتخاب عشرين عضوا لمجلس الأمة التشريعي تحت إشراف اللجنة المختارة والمرضي عنها من كافة السكان.


نصف النصف

وبعد فرز الأصوات تشكل المجلس في ١٩٣٨/١٢/٢٧م من عشرين نائبا، حيث جاءت النتائج بفوز سبعة عشر مرشحا للكتلة الوطنية وهم:
يوسف بن عيسى، حمد الداوود، خالد العبداللطيف الحمد، مشعان الخضير، محمد بن شاهين، سلطان الكليب، عبدالله


محمد أحمد الغانم

الصقر، مشاري الحسن البدر، عبداللطيف محمد ثنيان الغانم، السيد علي السيد سليمان، أحمد بن خميس، يوسف الحميضي، علي البنوان، سليمان خالد العدساني، صالح عثمان الراشد، علي عبدالوهاب المطوع(٤٤)، مشاري هلال المطيري(٤٥).

بينما فاز ثلاثة من الجانب الآخر وهم محمد أحمد الغانم(٤٦) ، نصف يوسف النصف(٤٧) ، يوسف عبدالوهاب العدساني(٤٨).

أما الاحتياط فهم: سرحان زيد السرحان، عبدالرحمن محمد البحر، ثنيان الغانم، عبدالمحسن ناصر الخرافي، عمر علي العمر، محمد حمود الشايع، يوسف أحمد الغانم.

شكلت نتيجة الانتخابات مفاجأة كبيرة لخصوم الكتلة الوطنية، وأصبح الوضع حرجا ومقلقا لكل الكويت، فقد عادت وجوه المجلس الذي تم حله بعد خلافات كبيرة

كادت تعصف بالإمارة.. كما بدأ المجلس الجديد بالترقب لرد الفعل على نجاحهم.. اجتمع أعضاء المجلس فأجمعوا على انتخاب الشيخ عبدالله السالم الصباح رئيسا لمجلس الأمة التشريعي الثاني من جديد، فحضر الرئيس للمجلس وألقى بيانا مقتضبا شكر فيه الأعضاء على ثقتهم وأبلغهم أن سمو الأمير أمر بوجوب المباشرة بإعداد دستور الكويت أولا ثم عرضه عليه وتوقيعه قبل أن يباشروا أي عمل آخر، ثم انسحب الرئيس من الجلسة وفق تعليمات الأمير الذي ألزمه عدم مباشرته مهامه الرئاسية قبل أن يتم الاتفاق على بنود الدستور.

قبل أعضاء المجلس بهذا الأمر وأظهروا رغبتهم في سرعة إنجاز الدستور لرفعه إلى الأمير بأقرب فرصة ممكنة، والملاحظ هنا أن المجلس تحول إلى "مجلس تأسيسي" لوضع الدستور وليس برلمانا تشريعيا، وهو مخالف لتوقعات أعضاء المجلس، ولعل الحاجة ظهرت بعد أن عادت الوجوه نفسها إلى البرلمان، ومع ذلك فقد تجاوب المجلس مع هذه الرغبة الأميرية فتشكلت من أعضاء المجلس لجنة خاصة لوضع مسودة الدستور، ضمت كلا من نائب رئيس المجلس الشيخ يوسف بن عيسى ونصف يوسف النصف ويوسف العدساني وعبدالله الصقر وسليمان العدساني.

اعتمدت اللجنة - من حيث المبدأ - الدستور العراقي كمرجع أساسي مع "تكويت" هذا الدستور ليتناسب وأوضاع الكويت.. فبدأت اللجنة بوضع مواد الدستور إلى أن انتهت من أعمالها في بدايات عام ١٩٣٩م، لتعرض مسودة الدستور على المجلس الذي أقره بعد إضافة تعديلات طفيفة، ثم رفعه نائب رئيس المجلس الشيخ يوسف بن عيسى إلى الأمير الشيخ أحمد الجابر.. فرد سموه قائلا: "سوف أدرسه خلال ثلاثة ولا بد من عرضه على القنصل الإنجليزي لأنه طلب مني ذلك.. وسأنبئك

" .. ثم طال انتظار إجازة الدستور، حيث كان سمو الأمير طلب نسخة من دستور شرق الأردن لأنه قد يكون أنسب لأوضاع الكويت من وجهة نظر سموه، إذ يجيز هذا الدستور للحاكم تعيين نصف أعضاء المجلس.. أما المجلس فكان يرفض ذلك باعتبار أن شرق الأردن تكاد تكون مستعمرة انجليزية خالصة والانجليز دخلوها محتلين بقواتهم العسكرية والكويت ليست كذلك.

في تلك الأثناء كان سمو الأمير قد كلف فريقا بإعداد "دستور" يعبر عن وجهة نظر سموه، وفعلا تم إعداده وتقديمه إلى المجلس للنظر فيه، فعقدت الجلسة برئاسة الشيخ عبدالله السالم ولكن الأعضاء أبدوا عدم قبولهم للدستور لأنه خول الأمير كل الصلاحيات الهامة وجرد المجلس التشريعي من مهمته الأساسية وهي التشريع كما أنه نص على أن الكويت واقعة تحت الحماية البريطانية وهم لا يقرون ذلك، وقد كتبوا لسمو الأمير متمسكين بنص الدستور الذي قدموه.

نتيجة لتمسك الأمير بوجهة نظره بوجود مجلس بصلاحيات محدودة، مع وجود ضغط إنجليزي ضد المجلس ومساند للأمير، فضلا عن ضغوط الملك عبدالعزيز آل سعود الذي يخشى المد الهاشمي إلى الكويت بعد أن أبعدهم من الحجاز.. جعل أعضاء المجلس في زاوية ضيقة لا فكاك لهم منها، فاجتهدوا بفتح خط مع الملكية العراقية الهاشمية ممثلة بالملك غازي لعل ذلك يعطيهم دفعة ويقوي من مركزهم التفاوضي، فكتبوا للملك الهاشمي في العراق: "وبعد، فإن أول واجبات أعضاء مجلس الأمة التشريعي وممثلي البلاد الشرعيين أن يرفعوا للسدة الملكية أسمى عواطفهم الطافحة بالشكر والامتنان الخالص للمساعي الجليلة الفعالة المستوحاة من روحكم الهاشمية ونخوتكم العربية لتأييد قضية الكويت العربية ونصرة أبنائها الأحرار في

سبيل تحقيق الأماني المشتركة للوصول إلى الهدف الأكبر، أبقاكم الله رمزا خالدا لعز العرب وفلاحهم".. وسلموا الرسالة إلى عبدالله الحمد الصقر في البصرة ليسلمها شخصيا في بغداد، ويلي ذلك تواقيع ثلاثة عشر عضوا الذين حضروا الجلسة، أما السبعة الباقون فإنهم كانوا متغيبين عن الجلسة وبعضهم خارج الكويت.

فازداد الدعم الإعلامي العراقي للمجلس من خلال الصحف العراقية التي تصل إلى الكويت تهريبا بواسطة سيارات الأجرة التي تنتقل بين البلدين، إضافة إلى إذاعة (قصر الزهور الملكية) بالعراق التي يسمعها الكويتيون بالراديو وتتحدى محطة الإذاعة الانجليزية.

كان مجلس الأمة التشريعي لا يعترف بالحماية البريطانية على الكويت، وحجته في ذلك أنه ليس هناك ما يثبت هذا الأمر، بما فيها اتفاقية ١٨٩٩م، وكان هذا الأمر يقلق القنصل البريطاني في الكويت، فبدأت بعض الرسائل بين الأمير والقنصل البريطاني لتأكيد أمر الحماية، وهذا ما أستاء منه أعضاء المجلس، فاجتمعوا وحرروا للأمير الكتاب التالي:

"لنا الشرف أن نفيد سموكم أن مجلس الأمة التشريعي بصفته ممثل الأمة الكويتية الناطق بلسانها، وبالاستناد إلى الصلاحيات القانونية السابقة والمكاتبات الرسمية المتبادلة، يعلن لكافة من يعنيهم الأمر أنه عدا المعاهدات والاتفاقات السابق إبرامها من قبل حاكم الكويت الحالي وحكامها السابقين مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية إلى ما قبل اليوم الحادي عشر من شهر جمادي الأول ١٣٥٧ هجرية فكل قانون أو معاهدة أو اتفاق أو تنازل يحدث بعد هذا التاريخ من أي كان ومع أي كان

يمس حقوق أو شؤون الكويت السياسية وغيرها، كل ذلك يعتبر غير جائز ولا نافذ ولا تتقيد به البلاد".

لقد كان وقع الكتاب سلبيا جداً على الأمير، فأصدر أمره بحل "مجلس الأمة التشريعي" الثاني في ٧ مارس ١٩٣٩م .. وكان مما قضى على أي فرصة لتحرك وطني مضاد الوضع الذي تعرض له الملك غازي بالعراق على يد نوري السعيد ذي العلاقات الحسنة مع الإنجليز، وبذلك صمتت إذاعة قصر الزهور عن قضية الكويت بالمرة.. بعد ذلك تعرضت الكتلة الوطنية لضربة قوية، شهدت فيها الكويت أحداثا دموية، ومنها(٤٩):

- **القتل:** قتل رئيس شرطة الميناء التابعة للمجلس محمد عبدالعزيز القطامي، كما أعدم محمد المنيس بإطلاق الرصاص عليه وهو مصلوب في ساحة الصفاة.
- **الاعتقال:** اعتقل من أعضاء المجلس وهم عبداللطيف محمد ثنيان الغانم، السيد علي السيد سليمان الرفاعي، مشعان الخضير الخالد، صالح عثمان الراشد، سليمان العدساني، المستقيل يوسف المرزوق الذي أصيب بقدمه.. استمر الاعتقال لمدة أربعة سنوات تقريبا.


خالد العدساني
سكرتير المجلس
١٩٣٨


خالد العدساني
وزيرا ١٩٧١

- **الهرب:** هرب عدد من الشخصيات إلى خارج الكويت أو كانوا بالخارج وبقوا سنوات وهم محمد ثنيان الغانم، محمد أحمد الغانم، عبدالله الحمد الصقر(٥٠)، خالد سليمان العدساني(٥١) سكرتير المجلس، وكذلك محمد البراك.

إغلاق (نادي كتلة الشباب الوطني): الواجهة الثقافية والاجتماعية للكتلة الوطنية، واعتقال المنتمين للكتلة.

رابعا – مجلس الشورى (الثاني ١٩٤٠م) ::

بعد عام تقريبا.. تم الإعلان عن تأسيس مجلس الشورى (الثاني)، وتم تعيين أعضائه – بدلا من انتخابهم - وكان رئيس هذا المجلس هو نفسه رئيس مجلس الأمة التشريعي الأول والثاني الشيخ عبدالله السالم الصباح، بالإضافة إلى الأعضاء: الشيخ سالم الحمود الصباح، الشيخ فهد السالم الصباح، الشيخ عبدالله الجابر الصباح، خالد الزيد الخالد، محمد بن شملان، عبدالرحمن سالم العبدالرزاق، ثنيان الغانم، مشاري الروضان، محمد حمود الشايع، أحمد الحميضي.

لقد كان عام ١٩٣٩م هو بداية الحرب العالمية الثانية التي استمرت حتى ١٩٤٥م، توقفت خلالها أعمال التنقيب عن النفط، ليتم تصدير أول شحنة من النفط الخام بعد الحرب في العام ١٩٤٦م، وهذا ما أدى إلى تبدل الوضع الاجتماعي في الكويت، فأصبح ميزان القوى لصالح الحاكم بعد أن كان لصالح التجار.. مما عزز حالة الجمود السياسي في الكويت طوال فترة الأربعينيات(٥٢).

وفي عصر إنتاج النفط بدأت تتغير التركيبة السكانية، حيث تضاعف عدد السكان خلال عشر سنوات – ١٥٠ ألف نسمة في ١٩٤٩م - وزاد عدد الطلبة الخريجين من الكويت ومن دول أخرى في العالم، كما بدأت تظهر طبقة عمالية اعتبارا من ١٩٤٦م في شركة نفط الكويت.. كل ذلك كان تمهيدا لظهور حركات سياسية جديدة في الكويت، نتطرق إليها لاحقا .

في عام ١٩٤٤م عاد من الكتلة الوطنية أربعة من الستة الذين كانوا خارج الكويت وهم محمد ثنيان الغانم ومحمد أحمد الغانم وعبدالوهاب عيسى القطامي وخالد

سليمان العدساني بطلب من سمو الأمير الشيخ أحمد الجابر الذي أطلق سراح المعتقلين السياسيين، فيما بقي في الخارج عبدالله حمد الصقر.. وحين قرر سكرتير المجلس المنحل خالد سليمان العدساني وهو في لبنان إصدار رسالة صغيرة بعنوان (نصف عام للحكم النيابي في الكويت) ضمت الوقائع والوثائق والإنجازات التي حدثت إبان مجلس الأمة التشريعي الأول متحاشيا الإثارة والتعريض، غضبت عليه الجهات الأمنية مجددا فاضطر للبقاء خارج الكويت عدة سنوات إلى حين دعاه للعودة إلى الكويت المسؤول عن إدارة الأمن العام الشيخ عبدالله المبارك الصباح عام ١٩٥٠م.



شركة نفط الكويت - أول مقر لها، الحي الغربي لمدينة الكويت على ساحل البحر

من ذلك يتبين لنا أن تنظيم (الكتلة الوطنية) قد انتهى بأشخاصه الذين أسسوه في الثلاثينيات، ولكن سنلاحظ في الأحداث القادمة أن روح هذه الكتلة وما تمثله من فكر وطني يسعى لتأكيد المشاركة الشعبية من خلال كويت دستورية يشارك في بنائها جميع أفراد الوطن، تلك الروح قد بقيت إلى يومنا هذا، بل إنها انتقلت من شريحة تمثل الطبقة الغنية من المجتمع الكويتي إلى شرائح أكبر تمثل كل الكويتيين، وقد تشربت تأثيرات تلك الروح الطيبة التي نثرتها الكتلة الوطنية قد تشربتها كافة الحركات

الوطنية التي نشأت فيما بعد فأصبحت جميعها تنادي بما نادت به الكتلة الوطنية منذ عشرات السنين.

الأمر الآخر هو أن هذا التنظيم قد انتهى بصورته التي كان عليها - الكتلة الوطنية - ولكنه عاد بعد ذلك بأشكال متعددة، كانت ذلك على النحو التالي:

١ ـ لم تتوقف جهود أفراد الكتلة الوطنية، مثل عبداللطيف محمد ثنيان الغانم الذي وجدناه بعد سجنه قد أصبح رئيسا للمجلس التأسيسي في عام ١٩٦١م ثم وزيرا للصحة العامة في أول وزارة بعد وضع الدستور عام ١٩٦٣م.

٢ ـ جهود أفراد آخرين حملوا راية الكتلة الوطنية، وتحديدا بعد وصول الشيخ عبدالله السالم إلى الحكم، وهو ما لحظناه في الخمسينيات في المجالس المنتخبة للبلدية والمعارف والأوقاف ثم المطالبة بمجلس استشاري.

٣ ـ جهود الحاكم الشخصية التي قام بها الشيخ عبدالله السالم فقادت الدولة إلى الاستقلال في عام١٩٦١م وإقامة المؤسسات الدستورية، وهو القريب من "الكتلة الوطنية".

الفصل الثاني

١٩٥٠ ـ ١٩٦٧م

الديمقراطيـــة الحديثـــة

تقديـــــم ::



الشيخ عبد الله السالم
أمير الكويت ١٩٥٠م

كـان العـرف الأميـري فـي الكويـت حتـى عهـد الـشيخ أحمد الجابر (١٩٢١ – ١٩٥٠) أن اختيار ولـي للعهد هو نـذير شؤم علـى الحاكم، لذلك لم يتم اختيار ولي عهد في ذلـك الحـين، علـى اعتبـار أن الرجـل المناسـب سيظهر فـي الوقت المناسـب، وان كانت المؤشرات هي لصالح الشيخ عبدالله السالم والشيخ عبدالله المبارك، وعند وفاة الأمير الشيخ أحمد الجـابر فـي ٢٩ ينـاير ١٩٥٠م كان الشيخ عبدالله السالم موجودا في مدينة "مسقط" ، حيث استطاع الحضور يوم ٣١ ينـاير بعد الجنـازة بيوم واحد، ليأخذ البيعة من الأسرة، ولو أنه تأخر عدة أيام لأخذ البيعة عمه الشيخ عبدالله المبـارك، لذلك بقيت التوقعات حتى عام ١٩٦١م بأن الأمير التالي سيكون الشيخ عبدالله المبارك.

مـع بدايـة عهد الـشيخ عبدالله السالم فـي عـام ١٩٥٠م كانـت هنـاك عدة أسـباب أثـرت فـي ضـعف "الكتلـة الوطنيـة" بعـد الـبطش بهـا وتـشتت أفرادهـا وجهودهـا منـذ ١٩٣٩م وعدم التئامها من جديد منها:

١) ظهور حركات سياسية جديدة ولها امتداد خـارجي، مثل "حركـة القوميين العـرب" فـرع الكويـت ويقودهـا د. أحمـد الخطيـب وجاسـم القطـامي، ممثلـة بالنـادي الثقـافي القومي الذي تأسس في مطلـع الخمسينيات، وهذه الحركـة كان لهـا نـشاط كبيـر فـي تلك الفترة واستطاعت تـولي قيـادة العمل الـوطني بـدلا من الكتلـة الوطنيـة، خاصـة وأن الحركة تحالفت مع التجار.

٢) ظهور حركة "الإخوان المسلمون" فرع الكويت ويقودها عبدالعزيز العلي المطوع ممثلة بجمعية الإرشاد الإسلامية.

٣) ضعف دور التجار في الكويت الحديثة بعد ظهور النفط وتدفق الأموال على خزينة الدولة، بعد أن كانت الخزينة تعتمد بدرجة كبيرة على دعم التجار قبل اكتشاف النفط.

ومع استلام الشيخ عبدالله السالم للحكم بدأت بوادر انفراج شعبي كبير، من خلال عودة كل القوى الوطنية، بالإضافة إلى ظهور قوى وطنية جديدة، كما بدأت تجارب تطبيقية للديمقراطية على شكل مجالس متخصصة منتخبة، وصولا إلى وضع دستور حديث للبلاد، وإعلان استقلال الإمارة عن النفوذ البريطاني في ١٩٦١/٦/١٩م، وتوفي أمير الكويت في عهد الاستقلال الشيخ عبدالله السالم قبل نهاية دور الانعقاد الأول لمجلس الأمة.

المبحث الأول

بدايــات وتطبيقــات أوليـــة

فـي عهـد الـشيخ عبـدالله الـسالم زادت إيـرادات الـنفط بـشكل كبيـر ممـا أثـرى الخزينـة العامـة وأصبحت تعمل علـى تنميـة الدولـة وبنـاء مؤسساتها وفـتح العديـد مـن المشاريع الاقتصادية الضخمة، كمـا بـدأت سياسـة التثمين أو الاستملاكات كشكل مـن أشكال توزيع الثروة وإعادة تنظيم الإمـارة، كل ذلك جعل العلاقة بين الأسـرة الحاكمـة مع التجار علاقة معكوسة، فبعد أن كانت الحكومة تعتمد كثيرا على التجـار فـي موازنـة الدولـة، أصبح التجـار هـم الـذين يحتـاجون إلـى الأسـرة الحـاكمـة للحصول علـى العقـود المجزية والمشاريع ذات العائد الكبير، فانشغلت طبقـة التجـار بهذا الانفتاح الاقتصادي الكبير.

أولا – ضغوط متنوعة على الحاكم ::

كان هناك خمس شركات بريطانية تحتكر العمل التجاري في الكويت وهي فـي بداية تدفقاتها المالية الضخمة من إنتاج النفط، فكان هذا مصدر قلق للتجـار الـوطنيين الكويتيين، مما دفع التجار إلى الضغط على الحاكم لتبديل هذا الوضـع، فقرر الأمير أن يفرض على التجار الإنجليز وغيرهم من الأجانب ممن يرغب في التجـارة مـع الكويت أن يكون لكل منهم - حتـى يحصل علـى عقود تجاريـة - شريك كويتي بنسبة ٥٠% ، كما قرر سمو الأمير فتح المناقصات لكل الشركات الكويتيـة وتجارها بعد أن كانت محتكرة للإنجليز، ومـع إصـرار التجـار الـوطنيين علـى فتح بنـك وطنـي غيـر البنـك الأجنبـي الإنجليـزي الـذي يحتكـر كـل العمليـات المصرفية، فقد استجاب الأميـر بعـد ضغوط لتأسيس "بنك الكويت الوطني" في عام ١٩٥٢م وكان أول رئيس لـه هو خالد

الزيد الخالد ثم في عام ١٩٥٩م صار عبدالعزيز الحمد الصقر رئيسا للبنك حتى عام ١٩٦٥م.

قابل ذلك قيام شركة نفط الكويت في مطلع الخمسينيات بتسريح عدد كبير من العمالة الكويتية، فتم أول إضراب عمالي زاد من حجم الضغوط على الحكومة.

زد على ذلك أنه مع بداية حركة التثمين للأهالي – استملاكات البيوت – فقد كان الإنجليز يرفضون تثمين المنازل مع الأراضي المبنية عليها لأن من شأن ذلك سحب أموال طائلة من الخزينة الكويتية التي تستثمر أموالها في بريطانيا، وكان رأي الإنجليز أن يتم تثمين المنازل كبنيان من دون أرض باعتبار أن الأرض أميرية مملوكة للدولة وهذا من شأنه أن يخفض مبالغ التثمين بدرجة كبيرة، فكان هذا التوجه الإنجليزي محل معارضة من أهالي الكويت وكذلك من عدد من الشيوخ الذين تقع تحت أيديهم أراضي شاسعة.. لذا استقر التوجه في نظام الاستملاكات على صورة تثمين المبنى والأرض.

وأمام الإصرار البريطاني على سمو الأمير الشيخ عبدالله السالم بإجراء إصلاحات في إدارة الدولة – قد يكون لتعيين مستشارين في أجهزة الدولة – ورفض أخيه الشيخ فهد السالم لإجراء تلك الإصلاحات، فقد بدأ سمو الأمير في صيف ١٩٥٢م يسر لمن حوله بتفكيره بالتنحي عن مسند الإمارة، وفي عام ١٩٥٣م بدأت ضغوط أخرى من الشيخ عبدالله المبارك والشيخ عبدالله الجابر، بالتزامن مع تحركات شعبية لمزيد من الإصلاحات السياسية والإدارية، مما دفع بسمو الأمير الشيخ عبدالله السالم إلى الجهر برغبته في التنحي عن الإمارة والخلود إلى الراحة، وهنا تدخل رجالات

الكويت مثل كبير القضاة الشيخ يوسف بن عيسى وعدد من أعيان الكويت ورجالها من التجار بالضغط على الأمير لعدم الإقدام على الاستقالة وأنهم لا يتدخلون بمسألة ولاية العهد لأنه شأن خاص بالأسرة الحاكمة وأبلغوه بضرورة استمراره بالحكم والاستجابة لعملية الإصلاح التي ينشدها الشعب وتنادي بها بريطانيا(٥٣).

في هذه الأثناء زاد "وضع اليد" على الأراضي المملوكة للدولة دون سند قانوني، وهو من شأنه أن يسحب أموالا كبيرة جدا من الاستثمارات الكويتية في بريطانيا، فاعترض الانجليز على "وضع اليد" وقرروا تعيين "كرايتون" في المالية و "هيستد" في الأشغال لضبط الأمور وضمان عدم خروجها عن المألوف، فحدثت مشادة كبيرة بين المسؤول الكويتي عن الأشغال الشيخ فهد السالم والمسؤول الإنجليزي هيستد أدت إلى طرد هيستد، فأصر الإنجليز الموافقة على عزل هيستد مقابل وضع "ميزانية" مدققة للأشغال والدفاع وتم ذلك.. ثم تبعها نقل تبعية الصحة من الشيخ فهد السالم إلى الشيخ صباح السالم مما أدى إلى زعل الشيخ فهد وسفره وبقائه بالخارج حتى وافته المنية رحمه الله وهو خارج الكويت.

ثانيا - المجلس المنتخب (١٩٥٨م) ::

في عام ١٩٥١م أي بعد عام من تولي الشيخ عبدالله السالم مقاليد الحكم، أعلن رغبته بالعودة إلى نظام الانتخابات بدلا من التعيين، فكانت البداية في عام ١٩٥٢م بإجراء الانتخابات في أربعة مجالس والتي هي بمثابة وزارات، وذلك في كل من (البلدية والمعارف والأوقاف والصحة)، وكان كل مجلس منها يضم ١٢ عضوا منتخبا، ويرأس كل مجلس أحد الشيوخ من أفراد أسرة الصباح، على أن يختار الفائزون من بينهم مديرا للدائرة، ونتيجة لحداثة تجربة إدارة الدوائر الأربع في

الانتخابات بعد أن كانت تدار بطريقة فردية، فإن الدوائر مرت ببعض الصعوبات في التفاهم بين الشيوخ رؤساء المجالس والأعضاء المنتخبين، وقد ظهر ذلك جليا في دائرة الصحة التي يرأسها الشيخ فهد السالم المبارك أخو الأمير.

في عام ١٩٥٤م جرت الانتخابات الثانية في ثلاث دوائر دون دائرة الصحة، وبعد الانتخابات تشكل وفد من ستة أشخاص بواقع اثنين من كل مجلس منتخب واتفقوا على زيارة سمو الأمير، وكان الوفد يضم كلا من :



- من مجلس الأوقاف: ١) عبداللطيف المسلم
  ٢) أحمد الفهد
- من مجلس المعارف: ٣) خالد المسلم[٥٤]
  ٤) عبدالحميد الصانع[٥٥]
- من مجلس البلديـة : ٥) سليمان المسلم
  ٦) خالد الزيد



خالد المسلم



عبدالحميد الصانع

وكان الهدف من الزيارة هو تقديم بعض المطالب السياسية، يأتي في مقدمتها تشكيل مجلس منتخب يعاون الحاكم في إدارة البلاد مع مجموعة من المطالب الإصلاحية.. استقبلهم سمو الأمير الشيخ عبدالله السالم واستمع إليهم ووافق على فكرتهم من حيث المبدأ، كما اقترح عليهم أن يضم المجلس اثنين من كل مجلس منتخب بمجموع ستة أعضاء ويضاف إليهم اثنان من آل الصباح، فكان جواب الوفد أنهم يفضلون أن يكون المجلس من اثني عشر عضوا على أن يضاف إليهم من آل الصباح شريطة أن يكون لهم ما لبقية الأعضاء المنتخبين وعليهم ما على الأعضاء.

في ١٩٥٤/٧/١٩م أصدر سمو الأمير قراره بتشكيل "اللجنـة التنفيذيـة العليـا" ولكن جاءت اللجنـة علـى غير مـا أراد مقترحوها، فقد تشكلت من ستة أشخاص فقط ومـن غيـر المنتخبين أي بـالتعيين، ثلاثـة مـن شـباب الأسـرة الحاكمـة وهـم الـشيخ جـابر العلـي والـشيخ صباح الأحمد والـشيخ خالـد عبدالله السالم، والآخـرون مـن القريبين مـن الأسرة الحاكمة وهم أحمد عبداللطيف وعزت جعفر وعبداللطيف النصف.. وقد يكـون السبب في ذلك هو الضغوط التي تعرض لها الحاكم من داخل الأسرة .. فـأدى ذلـك إلـى إحبـاط شـديد بـين أعـضاء المجـالس المنتخبـة، الأمـر الـذي دفـع جميـع الأعـضاء إلـى الاسـتقالة الجماعيـة احتجاجـا علـى أن اللجنـة غيـر منتخبـة.. فقامـت "اللجنـة التنفيذيـة العليـا" بتعيـين مـدراء للـدوائر الأربـع فـي محاولـة لتـسيير الـدوائر بـدون المجـالس، والأربعة هم :

- محمد يوسف النصف.
- عبدالقادر القناعي.
- أحمد البشر الرومي.
- عبدالله الشرهان.

ولكن هؤلاء قرروا أن يقفوا موقف المستقيلين ويعلنوا عدم تعاونهم مـع اللجنـة التنفيذية العليا(٥٦).

في عام ١٩٥٧م بدأ التحضير لعودة الانتخابات من جديد، لاختيـار الشخصيات التـي ستـشغل مجـالس البلديـة والـصحة والمعـارف والأوقـاف والإنـشاء، فتمـت الموافقة علـى إجـراء الانتخابـات مـع اشـتراط مـن الأسـرة الحاكمـة باسـتبعاد ثلاثـة أشـخاص مـن قوائم الانتخابات وهم د.أحمد الخطيب وجاسم القطـامي وعبدالرزاق خالـد الزيـد الخالـد،

فوافقوا علـى عـدم الترشـح، ولكـن بـسبب أن نظـام الانتخابـات لا يـشترط ترشـح أحـد لانتخابه، فقد قام الناخبون باختيار من يمثلهم وهم:
احمد الفهد، احمد الفوزان، احمد سعود الخالد، احمد محمد الخطيب، بدر السالم، بدر الشيخ يوسف، براك عبدالمحسن العجيل، جاسم عبدالعزيز عبدالوهاب القطامي، حمد الحميضي، حمد عبدالمحسن المشاري، حمود الزيد الخالد، حمود المضف، خالد الخرافي، خالد سليمان العدساني، خليفة خالد الغنيم، دخيل الجسار، سالم القطان، سليمان البسام، سليمان خليفة الشاهين، صبيح براك الصبيح، عبدالحميد عبدالعزيز الصانع، عبدالرزاق حمد الخالد، عبدالرزاق خالد الزيد الخالد، عبدالعزيز الحمد الصقر، عبدالعزيز الراشد، عبدالعزيز الفوزان، عبداللطيف الشايع، عبداللطيف النصف، عبداللطيف محمد ثنيان الغانم، عبدالله الدخيل، عبدالله الشايع، عبدالله عبداللطيف العثمان، عبدالله مشاري عبدالله الروضان، عبدالوهاب العثمان، علي الجسار، علي عبدالرحمن البحر، فهد الرشيد، فهد السلطان، فهد المرزوق، محمد البحر، محمد عبدالمحسن الناصر الخرافي، محمد ملا حسين، محمد يوسف النصف، محمود عيسى العصفور، مرزوق العبدالوهاب، مرزوق بودي، مرزوق خالد يوسف الغنيم، مشعان خضير مشعان الخضير، نصف يوسف النصف، يعقوب الحمد، يوسف إبراهيم الغانم، يوسف الفليج، يوسف صالح الحميضي، يوسف عبدالوهاب العدساني(٥٧).

وحين أصرت الحكومة على استبعاد الأسماء الثلاثة، فقد اجتمع الفائزون في سينما الحمراء، وقرروا تشكيل وفد من يوسف الفليج وعبدالعزيز الصقر ونصف النصف وعبدالحميد الصانع لمقابلة الحاكم الشيخ عبدالله السالم وإبلاغه عدم موافقتهم

استبعاد أي من الفائزين، وحينما أصرت الحكومة على رأيها استقال جميع أعضاء المجالس المنتخبة(٥٨).

بعد ذلك قامت الحكومة بتعيين المجلس الاستشاري عام ١٩٥٩م من كل من: حمد عبدالمحسن المشاري، خالد سليمان العدساني، عبدالحميد عبدالعزيز الصانع، محمد يوسف النصف، مشعان خضير مشعان الخضير، نصف يوسف النصف، يوسف الفليج (٥٩).

ثالثا - الرابطة الكويتية (١٩٥٨م) :: (٦٠)

في هذه الفترة، كان نجم "حركة القوميين العرب" في صعود، وكان في مقدمة الحركة د.أحمد الخطيب وجاسم القطامي، وكان لامتداد جاسم القطامي الذي يعود إلى الكتلة الوطنية وما لها من دور وطني وما تعرضت له من بطش وتفكيك في عام ١٩٣٩م، فإن اللقاء بين الطرفين – الدستوريين والقوميين – كان أمرا مبررا وليس بمستغرب، لذا نشأ تحالف مبكر بين الطرفين .. الوطنيين الدستوريين من التجار، والقوميين المعارضين من الشرائح الجديدة التي بدأت تتشكل وتعمل بعد ظهور النفط ونمو الاقتصاد وازدهار التعليم.. فظهر هذا التحالف في شكل "الرابطة الكويتية" التي غلب على تشكيلها "الدستوريون" .. وهو نجاح للقوميين العرب بإعادة شريحة التجار للعمل الوطني بعد انقطاع طويل منذ أحداث مجلس الأمة التشريعي الثاني عام ١٩٣٩م.

في عام ١٩٥٨م تأسست حركة سياسية جديدة هي (الرابطة الكويتية) ، وقد ضمت الرابطة كل من:

عبدالرزاق خالد الزيد، يوسف إبراهيم الغانم، عبدالعزيز فهد الفليج، عبدالعزيز سعود الفليج، يوسف الفليج، زاحم الزاحم، صالح الإبراهيم، حمد الشايع، عبداللطيف محمد ثنيان الغانم، أحمد السرحان، ناصر الفلاح، علي السبتي، دخيل الجسار، علي الجسار، بدر السالم، حمود النصف، بدر الشيخ يوسف، عبدالرحمن الشيخ يوسف، عبدالعزيز حمد العيسى، عبدالعزيز القطيفي، إبراهيم الخال، يوسف محمد الأمير، عبدالعزيز الحمد الصقر، سليمان المسلم، عبدالعزيز الشايع، محمد الخرافي، حمد صالح الحميضي، يعقوب الحميضي، د.أحمد الخطيب، جاسم القطامي، سليمان خالد المطوع.

ثم تم اختيار اللجنة الإدارية للرابطة من كل من :

يوسف إبراهيم الغانم، عبداللطيف محمد ثنيان الغانم، دخيل الجسار، بدر السالم، حمود النصف، جاسم القطامي.. ثم اختارت اللجنة الإدارية جاسم القطامي سكرتيرا عاما للرابطة، وهو قريب رئيس "شرطة الميناء" التابعة لمجلس الأمة التشريعي الثاني محمد عبدالعزيز القطامي الذي قتل في أحداث حل المجلس عام ١٩٣٩م.

تركزت أهداف الرابطة كما جاء في نظامها الداخلي وبيانها التأسيسي على الأهداف الوطنية التالية: دراسة مشكلات الكويت بشكل علمي وعملي، إيجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها المجتمع الكويتي، إعطاء الحرية لإبداء الرأي لكل مواطن في الكويت، التأكيد على عروبة الكويت والدعوة إلى الوحدة الوطنية.

كما قامت الرابطة الكويتية بتنظيم عدد من الأنشطة السياسية، منها دراسة حول بيوت ذوي الدخل المحدود، والتوقيع على عدد من البيانات السياسية مع منظمات

أهلية أخرى، وأرسلت مذكرة إلى سمو الأمير الشيخ عبدالله السالم تطالبه بانضمام الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة بجانب مصر وسوريا، وكان أبرز أنشطة الرابطة وآخرها مهرجان كبير أقيم في الأول من فبراير ١٩٥٩م تأييدا للوحدة المصرية السورية بمناسبة مرور عام واحد عليها، ألقيت خلاله عدة خطب سياسية حماسية، حيث تمت استضافة المذيع المشهور بمحطة "صوت العرب" الإذاعية أحمد سعيد، أعقبه عدة خطب حماسية، ثم ألقى جاسم القطامي خطابا شهيرا جاء فيه "إن رضي الكويتيون بأن يحكموا منذ عهد صباح الأول حكما عشائريا، فقد آن الأوان لحكم دستوري يشارك الشعب فيه" ، وأعقب الخطابات مسيرة شعبية.. فكان رد فعل الحكومة هو إغلاق الرابطة والأندية والجمعيات وإيقاف جريدة الشعب وجريدة الفجر(٦١).

المبحث الثاني

جماعة الغرفة والتأسيس الدستوري


عبدالعزيز حمد الصقر

شهدت انتخابات المجلس البلدي ١٩٥٢م ظهور شخصية وطنية دستورية جديدة على الساحة الكويتية السياسية، كان لها شأن كبير على مدى خمسين عاما من التاريخ السياسي الكويتي الحديث، وهو "عبدالعزيز حمد الصقر" ابن حمد عبدالله الصقر رئيس مجلس الشورى ١٩٢١م، وأخ عبدالله حمد الصقر العضو النشط في مجلسي الأمة التشريعيين الأول والثاني ١٩٣٨م.

في هذا المجلس البلدي طرحت فكرة تأسيس غرفة تجارة لأول مرة، حيث تدارس المجلس البلدي هذه الفكرة، وبدأت بمراجعة المسؤولين في الدولة بشأنها، وفي فبراير ١٩٥٥م قررت "اللجنة التنفيذية" إنشاء غرفة التجارة بمرسوم أميري لتنظيم المصالح التجارية وتمثيل التجار والدفاع عنهم والعمل على تطوير التجارة ودعمها وخدمة الأسرة التجارية، ولكن الموافقة الرسمية صدرت في يونيو ١٩٥٩م حيث نشر قانون "غرفة تجارة الكويت" في الجريدة الرسمية، وفي عام ١٩٦٢م تم تعديل الاسم إلى "غرفة تجارة وصناعة الكويت".. وقد استمر عبدالعزيز الصقر رئيسا للغرفة منذ إنشائها في ١٩٥٩م وحتى عام ١٩٩٦م (٣٨ سنة) (٦٢).

أولا – مقدمات الملكية الدستورية ::

ما أن نالت الكويت استقلالها في ١٩ يونيو ١٩٦١م حتى ظهرت مطالبات العراق بضم الكويت باعتبارها – حسب ادعائهم – جزءا من العراق، فاجتمع الشيخ عبدالله السالم بتسعة وعشرين من رجالات الكويت وأفصح لهم عن تخوفه من تطور الأحداث، خاصة وأن هناك مدًا قوميا ناصريا حينها – بعد الوحدة بين مصر وسوريا – فأشاروا عليه باستدعاء القوات البريطانية، فتم ذلك .. ثم تشكل وفد شعبي يرأسه الشيخ جابر الأحمد الجابر وعضوية كل من: نصف يوسف النصف وعبدالعزيز حمد الصقر ويوسف إبراهيم الغانم ويعاونهم في السكرتارية عبدالعزيز الصرعاوي وحمد ابن الشيخ يوسف بن عيسى.. فبدأت الكويت تحركها الدولي للانضمام إلى كل من الجامعة العربية والأمم المتحدة، وقد كانت الكويت تواجه هجوما عنيفا في كل مرة من الوفد العراقي كما أن الكتلة الشرقية الأوربية بقيادة الاتحاد السوفييتي وقفت ضد الاعتراف بالكويت كدولة مستقلة، وقد زار هذا الوفد خلال الفترة من ١٠-١٩٦١/٧/٢٦م كلا من القاهرة والسودان وليبيا وتونس والمغرب والأردن ولبنان، وقدم هذا الوفد تقريرا إلى سمو الأمير الشيخ عبدالله السالم نورد منه الفقرة التالية:

((سابعا – التنظيم الداخلي:

من الانطباعات التي لمسناها في جولتنا أن الوضع الداخلي في الكويت له تأثير على تصور البلدان العربية لكيان الكويت، فكلما كان هذا الوضع سليما ومتمشيا مع اتجاهات نظم الحكم الحديثة كان التقدير للكويت أكبر، وإنه لمن المؤسف أن الفكرة السائدة عند الكثيرين أن نظام الحكم لدينا لا يتمشى ولا يستند إلى رأي الجمهرة من الشعب.

ورغم الإجماع الشعبي في الكويت في الظروف القائمة ورغم الصلة التي تربط الكويتيين جميعا بحكم كونهم أسرة واحدة مترابطة ومتآخية فإن مطالب الحياة العصرية الحديثة واشتراكنا في المجال الدولي وتعقد أساليب الحكم واتجاهنا لتطبيق الأنظمة الحديثة يجعل من المتعذر على الغير أن يتصور إمكانية قيام حكم صالح إلا على الأسس الديمقراطية التي تقتضي أن يسهم الشعب بصورة ما في تحمل مسئوليات الحكم، وإننا بإتاحة الفرصة لمثل هذا الإسهام نقضي على سلاح استخدم ضدنا كثيرا ولا نشك أنه سيستغل بصورة أوسع إذا لم نبادر بإجراء التنظيم المناسب الذي يوصلنا إلى هذا الغرض.))

في تلك الأجواء المشحونة وبدايات الحشد العراقي على الحدود الكويتية مع بداية تكوين الدولة الكويتية الحديثة، كان أمام سمو الأمير الشيخ عبدالله السالم المشهد التالي :

– علاقة متينة بين سموه وبين التجار الوطنيين منذ مجلس الأمة التشريعي الأول ١٩٣٨م باعتباره رئيسا للمجلس آنذاك، وباعتباره شاهدا على تلك الفترة التي شهدت وقوفا ضد مطالب الكتلة الوطنية في تأسيس نظام برلماني حديث مما دفع بعضهم إلى الميل مع الهجوم الإعلامي الذي كان يشنه القصر الملكي في العراق على النظام الكويتي غير الديمقراطي.

– الشارع الكويتي العريض الذي خرج في مظاهرات تأييد لشخص سمو الأمير الشيخ عبدالله السالم ضد تهديدات عبدالكريم قاسم بضم الكويت .

– بالإضافة إلى العلاقة الجيدة التي جمعت الشيخ عبدالله السالم مع حركة القوميين العرب بالكويت وفي مقدمتهم د.أحمد الخطيب وجاسم القطامي، وموقف رئيس مصر جمال عبدالناصر المؤيد لوجود برلمان منتخب، والموقف في بريطانيا بنفس الاتجاه .. كلها دفعت الحاكم لاتخاذ قراره التاريخي بتشكيل (المجلس التأسيسي) لبداية مشوار الدولة الحديثة ذات النظام الديمقراطي في إدارة شئونها(٦٣).

كان هناك ما يسمى بالمجلس الأعلى الذي يتكون من الشيوخ :

١) عبد الله الجابر الصباح .
٢) مبارك عبد الله الجابر الصباح .
٣) صباح السالم الصباح .
٤) مبارك حمد المبارك الصباح .
٥) جابر الأحمد الجابر الصباح .
٦) صباح الأحمد الجابر الصباح .
٧) سعد العبد الله السالم الصباح .
٨) خالد العبد الله السالم الصباح .
٩) سالم العلي السالم الصباح .
١٠) جابر العلي السالم الصباح .
١١) مبارك عبد الله الأحمد الصباح .

فأصدر سمو الأمير مرسوما بتشكيل (هيئة التنظيم) (٦٤) وتتكون من:

١) حمد الصالح الحميضي(٦٥)
٢) حمد المشاري

٣) حمود الزيد الخالد(٦٦)
٤) خالد سليمان العدساني
٥) عبدالحميد الصانع
٦) عبدالعزيز حمد الصقر(٦٧)
٧) مشعان الخضير الخالد
٨) محمد يوسف النصف(٦٨)
٩) نصف يوسف النصف
١٠) يوسف إبراهيم الغانم
١١) يوسف عبدالعزيز الفليج

على أن يجتمع أعضاء المجلس الأعلى مع أعضاء هيئة التنظيم في مجلس مشترك لوضع مشروع قانون الانتخاب لأعضاء المجلس التأسيسي الذي سيضع دستور البلاد، وبالفعل صدر القانون في ١٩٦١/٩/٦م والذي تقسمت الكويت بمقتضاه إلى عشر دوائر انتخابية .. ويتضح هنا من قراءة الأسماء أن "روح" الكتلة الوطنية التي تشكلت نهاية الثلاثينيات ما زالت تسري حتى ١٩٦١م، وما زال النظام الكويتي يثق بهم ويعتمد عليهم في الملمّات في الوقت الذي يتمتعون فيه بثقة كبيرة لدى الشارع الكويتي.

ثانيا – المجلس التأسيسي (١٩٦١م) ::

أجريت الانتخابات لاختيار أعضاء المجلس التأسيسي في ١٩٦١/١٢/٣٠م، وقد فاز بعضوية المجلس التأسيسي كل من:

الدائرة الأولي (الشرق):	١) منصور موسى المزيدي
	٢) محمد رفيع حسين معرفي
الدائرة الثانية (القبلة):	٣) عبد العزيز حمد الصقر
	٤) حمود الزيد الخالد
الدائرة الثالثة (الشويخ):	٥) د.أحمد محمد الخطيب
	٦) عبد الله فهد الشمري
الدائرة الرابعة (الشامية):	٧) يوسف خالد المخلد
	٨) عباس حبيب مناور
الدائرة الخامسة (كيفان):	٩) يعقوب يوسف الحميضي
	١٠) عبد اللطيف محمد ثنيان الغانم
الدائرة السادسة (القادسية):	١١) سليمان أحمد الحداد
	١٢) أحمد خالد الفوزان
الدائرة السابعة(الدسمة):	١٣) سعود عبدالعزيز العبد الرزاق
	١٤) محمد يوسف النصف
الدائرة الثامنة (حولي):	١٥) عبد الرزاق سلطان أمان
	١٦) مبارك عبد العزيز الحساوي
الدائرة التاسعة (السالمية):	١٧) علي ثنيان صالح الأذينة
	١٨) محمد وسمي ناصر السديران
الدائرة العاشرة(الأحمدي):	١٩) نايف حمد جاسم الدبوس
	٢٠) خليفة طلال الجري



عبداللطيف الغانم
رئيس المجلس

ومن الملاحظ هنا فوز عدد من عناصر الكتلة الوطنية مثل عبد اللطيف محمد ثنيان الغانم الذي اختير رئيسا للمجلس التأسيسي بالتزكية والإجماع، وعبد العزيز حمد الصقر وغيرهم .


حمود زيد الخالد

وعلى الرغم من أن مهمة "المجلس التأسيسي" هي وضع دستور للبلاد، فإن المجلس ارتأى أن يشكل لجنة من بين أعضائه تضع مسودة الدستور وتعرضه على المجلس ككل اختصارا للوقت والسرعة في الإنجاز، وهذه اللجنة التي سميت بـ "لجنة إعداد الدستور" تم اختيار أعضائها بالانتخاب، وهم(٦٩):

عبد اللطيف محمد ثنيان الغانم، يعقوب يوسف الحميضي، سعود عبدالعزيز العبدالرزاق، حمود الزيد الخالد، الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح.. ونلاحظ هنا الوجود القوي لما يمكن تسميته بـ "روح" الكتلة الوطنية.

الـوزارة: تشكلت الوزارة الأولى بعد الاستقلال وأثناء عمل المجلس التأسيسي، وشارك فيها ثلاثة من أعضاء "المجلس التأسيسي" المنتخبين وهم :

- عبد العزيز الحمد الصقر - وزيرا للصحة العامة .
- حمود الزيد الخالد - وزيرا للعدل .
- محمد يوسف النصف - وزيرا للشؤون الاجتماعية والعمل.

أما باقي الوزراء فجميعهم من الشيوخ، لذلك طلب الوزراء الشعبيون الثلاثة أن تكون قرارات مجلس الوزراء بالإجماع وليس بالتصويت، فوافقهم الرأي رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح السالم المبارك.



رئيس المجلس عبد اللطيف محمد ثنيان الغانم يقدم نسخة من الدستور إلى الحاكم سمو الشيخ عبدالله السالم أمير الكويت

اتسمت اجتماعات "لجنة إعداد الدستور" بالجدية العالية والتروي المحمود والحكمة من دون اندفاع، كما كان لوجود وزير الداخلية الشيخ سعد ابن سمو الأمير الشيخ عبدالله السالم ضمن اللجنة ضمانة للتنسيق ما بين الأسرة الحاكمة والشعب، فتمت صياغة مواد الدستور بشكل يرضي الطرفين، فالدستور لم يتم بالصيغة التي جاء بها مجلس الشورى الأول ١٩٢١م أو مجلس الشورى الثاني ١٩٤٠م من حيث تواضع السلطات ومحدودية الاختصاصات، ولا هو بالصيغة التي جاء بها مجلس الأمة التشريعي عام ١٩٣٨م والذي كان يملك سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية !! بل جاء الدستور الكويتي حلا وسطا بين التجربتين، وحلا وسطا بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني، وحلا وسطا بين الملكية المطلقة والجمهورية المطلقة، وحلا وسطا بين النظام الإسلامي والنظام العلماني، وحلا وسطا بين منح الجمعيات ومنع الأحزاب.

لقد كانت جهود الكويتيين الوطنيين منذ عشرات السنين قد تُوجت في لحظات رفع مسودة الدستور إلى سمو الأمير، ففيها تم استحضار كل الحوادث السابقة التي

مرت بها الكويت وخصوصا تجارب مجلس الشورى الأول ١٩٢١م ومجلس الأمة التشريعي ١٩٣٨م ومجلس الشورى الثاني ١٩٤٠م، وما صاحب تلك المجالس من عثرات ومواجهات، ثم تجارب المجالس المنتخبة في الخمسينيات للدوائر الوظيفية.. كلها كانت حاضرة في هذه المناسبة التي يتم فيها وضع دستور دائم للدولة المستقلة حديثا.

لم يكن هذا الدستور هو كل طموح الكويتيين، بل كان هو الدستور "الممكن"، فحين اشتد الخلاف داخل لجنة إعداد الدستور وكانت هناك رغبة حكومية بتعديل بعض المواد ذهب رئيس المجلس إلى سمو الأمير وقال لسموه: "إن الأعضاء مثلما أن سموه حملهم المسئولية الضخمة في إعداد مشروع دستور لدولة الكويت فهم كمسؤولين يرون أن المشروع المعلن هو أقصى ما يمكن التوصل إليه من التنازلات".

وهكذا أنهت "لجنة إعداد الدستور" مسودة الدستور ورفعته إلى المجلس التأسيسي، وفي الجلسة ٢٥ للمجلس والمنعقدة في ١٩٦٢/٨/١٢م تمت تلاوة مواد مشروع الدستور ثم تم التصويت على المشروع بالمناداة على الأعضاء واحدا تلو الآخر وتم الاتفاق عليه بالإجماع .. فيما فضلت الحكومة عدم المشاركة بالتصويت تاركة أمر إقرار الدستور إلى الأعضاء المنتخبين حتى لا تؤثر في توجهاتهم.. كما تم إقرار المذكرة التفسيرية للدستور في جلسة ١٩٦٢/١١/٣م، وتم تقديم الدستور إلى سمو الأمير الشيخ عبدالله السالم الصباح الذي صادق عليه وأصدره.

ونود أن نذكر جانبا من موضوع اختيار ولي العهد – رسميا لأول مرة بعد وضع الدستور – بسبب مشاركة "الدستوريين" فيه، فأثناء التحضير لعملية اختيار

ولي العهد أرسل سمو الأمير الشيخ عبدالله السالم ابنه الشيخ سعد إلى الوزراء الثلاثة في مجلس الوزراء من غير أسرة آل الصباح وهم عبد العزيز الصقر وحمود الزيد الخالد ومحمد يوسف النصف، يسألهم عن رأيهم في اختيار ولي العهد، وبعد التشاور فيما بينهم لأيام سألوا الشيخ سعد: بأي صفة يسألنا سمو الأمير؟ إذا كان بصفتنا كويتيين فهناك "المجلس التأسيسي" المنتخب وهو من يعبر عن أهل الكويت، وإذا كان بصفتنا وزراء فيوجد مجلس وزراء يمكن أن يسأله ونحن منهم وسنجيب هناك في مجلس الوزراء، فتوجه الشيخ جابر العلي لعدد من أعضاء المجلس التأسيسي لإقناعهم باختيار الشيخ صباح السالم ولكنهم فضلوا الوقوف على الحياد، ولما فشلت المحاولات ذهب الشيخ سعد العبدالله إلى الشيخ جابر الأحمد وقال له: إن الأمير قد رشح ثلاثة لولاية العهد وهم صباح السالم المبارك وجابر الأحمد الجابر المبارك وسعد العبدالله السالم المبارك، وإنني – سعد – قد تنازلت لعمي صباح السالم فما رأيك؟ فقبل الشيخ جابر(٧٠).

ثالثا – إنجاز المهمة ::

كان جل غاية "الكتلة الوطنية" ومناصريهم ومؤيديهم في الثلاثينيات من القرن العشرين هو ترسيخ دولة دستورية قانونية معاصرة، وقد كانوا ناشطين طوال سنوات عديدة إلى أن تحقق حلمهم بإصدار الدستور الكويتي في عام ١٩٦٢م، وبعد أن أدوا المهمة بنجاح نجدهم قد تراجع دورهم، خاصة مع انفتاح الانتخابات البرلمانية لتشمل كل أنحاء الدولة.

كما لا نريد أن نحصر (الدستوريين) بـ "الكتلة الوطنية" وبقايا الكتلة من الأعضاء، فالكويت بدأت بالتوسع والمثقفون أضحوا يزدادون يوما بعد يوم والروح

الوطنية بدأت تسري بجسد الأمة ككل، فليس من الإنصاف أن نحصر "الدستوريين" بالتجار الوطنيين أو ذريتهم، رغم أن الفضل يعود لهم بانطلاق تلك المفاهيم، كما يجب أن نؤكد أن "الدستوريين" بعد الكتلة الوطنية لم يكونوا "حركـة" وطنية بقدر ما كانت جهودهم فردية.

ورغم الانفتاح الكويتي على العالم أجمع، إلا أن غالبية التحركات السياسية داخل الكويت وحتى الخمسينيات من القرن العشرين كانت ذات صبغة "وطنية" و "كويتية"، ولكن ابتداء من انتخابات الدوائر بدأت الحركات السياسية الكويتية تأخذ امتداد خارجيا عربيا وفارسيا، حيث كانت البداية مع "حركة القوميين العرب" مطلع الخمسينيات ثم تبعها "الإخوان المسلمون" وهكذا كلما ظهرت حركة سياسية جديدة فإنها تأخذ من حصة "الدستوريين" باعتبارهم حركة وطنية معارضة .. ولعل السبب في ذلك يعود إلى ما يلي:

١) "الدستوريون" لم يكونوا "حركة" سياسية بعد عام ١٩٣٩م بل جهودا فردية.
٢) لم يشكل "الدستوريون" بناء فكريا يستوعب الآخرين، بالرغم من أن لديهم مقومات ذلك، ولكن غاب عنهم التنظير الفكري لانشغالهم بالتجارة.
٣) القوى الجديدة في الساحة وجدت أن نقل الأفكار من الخارج أسهل من بنائها المحلي، وهذا مما يقلّص الفترة الزمنية للظهور كقوة سياسية، ويعطيهم امتداد دوليا من شأنه تقويتهم داخليا .
٤) حجم الكويت الصغير وتأثرها بمن حولها وتواضع تجربتها أمام تجارب قريبة، كالتجربة العراقية والمصرية والفلسطينية والإيرانية.

رابعا – مجلس الأمة (الأول ١٩٦٣م) ::


عبد العزيز الصقر

جاء النظام الانتخابي الجديد في عهد الاستقلال بمجلس شعبي يختلف بتركيبته تماما عن "المجلس التأسيسي" و "مجلس الأمة الأول والثاني في عام ١٩٣٨م وحتى المجالس المنتخبة للدوائر الوظيفية الخدمية بعد عام ١٩٥٠م، حيث كان غالب الأعضاء في مجلس الأمة – الفصل التشريعي الأول ١٩٦٣م من القريبين للنظام الحاكم، وأصبحت المعارضة من التجار وحلفائهم من القوميين العرب أقلية داخل البرلمان، ورغم ذلك فقد وصل عبدالعزيز حمد عبدالله الصقر(٧١) إلى منصب"رئاسة" مجلس الأمة ، كما كان من أعضاء المجلس من نفس المجموعة عبد الرزاق خالد الزيد الخالد ومحمد أحمد الرشيد(٧٢) ، وحمود يوسف النصف(٧٣) ، فيما كان أبرز الخاسرين رئيس "المجلس التأسيسي" عبد اللطيف محمد ثنيان الغانم، ليتكرس بذلك عبد العزيز الصقر زعيما "للدستوريين" على مدى أربعة عقود حتى وفاته رحمه الله في مايو ٢٠٠٥م، وليكون طوال هذه الفترة من السنوات الأربعين أهم شخصية وطنية دستورية على مستوى البلاد.

لقد مر مجلس الأمة الأول بأكبر أزمة هددت التجربة الديمقراطية الوليدة بالاستمرار، وذلك بما عرف بأزمة المادة ١٣١ من الدستور، ونص المادة ١٣١ هو:

(لا يجوز للوزير أثناء توليه الوزارة أن يلي أي وظيفة عامة أخرى أو أن يزاول – ولو بطريق غير مباشر – مهنة حرة أو عملا صناعيا أو تجاريا أو ماليا، كما لا يجوز له أن يسهم في التزامات تعقدها الحكومة أو المؤسسات العامة أو أن يجمع بين الوزارة والعضوية في مجلس إدارة أي شركة، ولا يجوز له خلال تلك المدة كذلك

أن يشتري أو يستأجر مالا من أموال الدولة ولو بطريق المزاد العلني، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو يقايضها عليه).

والأزمة كانت على النحو التالي:

١- بعد صدور الدستور الكويتي وإجراء أول انتخابات لمجلس الأمة، تشكلت الوزارة الأولى في ١٩٦٣/١/٢٧م.

٢- لأسباب معينة، تم إجراء تغيير وزاري، فتشكلت الحكومة الثانية في ١٩٦٤/١٢/٦م، وقبل تشكيلها طلب رئيس الوزراء الشيخ صباح السالم من رئيس مجلس الأمة عبدالعزيز الصقر أن يقدم له ترشيح خمسة وزراء، فقدم له الصقر الأسماء الخمسة، فوافق رئيس الحكومة عليهم وطلب من الصقر إبلاغهم، فتم ذلك.. بعدها تم الاعتراض من شيوخ آخرين على الأسماء الخمسة وطلبوا شطب واحد منهم، فاعترض الصقر وأصر على الأسماء الخمسة، فصدر المرسوم بتشكيل الحكومة ومنهم الوزراء الخمسة الذين رشحهم رئيس مجلس الأمة.. فبدأت معارضة للتشكيل الوزاري من داخل مجلس الأمة لإسقاط الوزارة.

٣- الملاحظ على النواب المعترضين أنهم قريبون من النظام، من نواب القبائل وآخرون من غير المعارضة التاريخية من "الدستوريين" أو المعارضة الحديثة من "حركة القوميين العرب" .. لذلك ذهب البعض إلى الاعتقاد أن هذه الأزمة "داخلية" يقود فيها الشيخ جابر العلي السالم معارضة ضد الحكومة التي يرأسها الشيخ صباح السالم، ولكن هناك من ينفي هذا الاعتقاد(٧٤).

٤ - اعترض على الوزارة الجديدة غالبية أعضاء مجلس الأمة مستندين إلى المادة ١٣١ من الدستور باعتبار أن هناك عددا من الوزراء في الوزارة الجديدة هم من التجار وأصحاب الأعمال الذين لم يتركوا أعمالهم.. هذا هو السبب الظاهر.. وقد كان من الملاحظ أن المعترضين لجؤوا إلى أسلوب جديد، في ظل عدم وجود نظام "الأغلبية الحكومية" أو التصويت على الحكومة لتحوز ثقة البرلمان، فما كان من النواب إلا أن قاطعوا جلسات مجلس الأمة التي يجب أن يؤدي فيها أعضاء الوزارة الجديدة قسمهم أمام البرلمان مما عطل النصاب القانوني للجلسة، وقد كرروا المقاطعة مرتين متتاليتين، مما جعل الحكومة غير قادرة على أداء أعمالها لأنها لم تؤدِ اليمين الدستورية أمام البرلمان.

٥- قدم رئيس الحكومة الشيخ صباح السالم استقالة الحكومة إلى سمو الأمير الشيخ عبدالله السالم الذي كان حينها في إجازته السنوية في الهند، فعاد إلى البلاد وكلف الشيخ صباح بتشكيل حكومة جديدة واستبعاد الوزراء "الأزمة" عن التشكيل الحكومي، فتم تشكيل الوزارة الثالثة في ١٩٦٥/١/٣م مع تغيير عدد من الوزراء، وأدت الوزارة اليمين الدستورية أمام سمو الأمير ثم أمام البرلمان[٧٥].

٦- نتج عن هذه الأزمة الدستورية أن قدم رئيس مجلس الأمة عبد العزيز الصقر استقالته في مطلع ١٩٦٥م من رئاسة المجلس ومن المجلس ذاته، وأصر على استقالته ليتم انتخاب سعود العبدالرزاق رئيسا جديدا للمجلس في ١٩٦٥/٣/٢م، ثم استقال اثنان من المجلس البلدي ممن لهما علاقة مع وزيرين مستقيلين – مرزوق الغنيم، محمد ملا حسين – فاستقال المجلس البلدي، ثم استقال أعضاء مجلس التخطيط المعينين من

الحكومة المستقيلة، وهذه رسالة موجهة إلى الحكومة ومجلس الأمة، مما أحدث أزمة كبيرة وجفاء بين الحكومة والتجار استمر حتى عام ١٩٧١م.

إن أحد التفسيرات الجادة لهذه الأزمة، هو أن السلطة قبل عام ١٩٢١م كانت بيد الحاكم وحده، وبعد ذلك حتى عام ١٩٦١م صارت – أحيانا – بيد الحاكم وبعض الأسر الكويتية من التجار، ولما كان مجلس الأمة الأول ١٩٦٣م ذا غالبية من باقي التكوين الاجتماعي الكويتي من الأسر الحضرية السنية ومن الشيعة ومن القبائل، فقد أرادوا مجتمعين وجود معادلة جديدة لحكم الدولة غير تلك السائدة التي تضم أسرة آل الصباح ونخبة محدودة من الأسر الكويتية الغنية.

وبالرغم من أن النص الدستوري واضح وصريح، إلا أن تمسك "الدستوريين" ومعهم "حركة القوميين العرب" بمخالفة النص هو أمر غير مبرر، حتى لو أدى هذا التطبيق إلى خسارتهم لشخصيات وزارية جيدة، وكان الأولى بهم عدم الدفاع عن مخالفة المادة ١٣١ أو عدم تمريرها أثناء صياغة الدستور وهم من المشاركين في المجلس التأسيسي بقوة، بدلا من تمريرها ثم عدم الالتزام بتطبيقها.

كانت هذه الأزمة فرصة مناسبة وتاريخية لعزل العمل التجاري عن العمل السياسي، ليس على مستوى الوزراء الشعبيين فقط، بل على مستوى كافة الوزراء وعلى مستوى النواب في مجلس الأمة، فلابد من الفصل الواضح والصريح والكامل بين من يمارس السياسة والحكم وبين من يريد أن يكون تاجرا، ولكن ذلك لم يحدث بصورة قاطعة، إذ إننا نجد آثارها حتى اليوم في عام ٢٠٠٧م.



سعود العبدالرزاق
رئيس مجلس الأمة
١٩٦٥-١٩٦٧م

ثم جاءت استقالة ثمانية نواب من المجلس، ليكون عدد المستقيلين تسعة نواب، وكان المستقيلون من المعارضة في المجلس من التجار الوطنيين "الدستوريين" ومن "حركة القوميين العرب" .. ليبقى المجلس ويكمل مدته دون معارضة تذكر .. وقد تصادف ذلك مع وفاة سمو الأمير الشيخ عبدالله السالم رحمه الله في ١٩٦٥/١١/٢٤م(٧٦).

هناك من يقول إن الاستقالة سببها "رد الفعل" على استجابة الحكومة في الموقف ضد الوزراء "التجار"، ولكن المعلن هو أن استقالة النواب جاءت إثر إصدار تشريعات مناقضة للدستور وتحد من الحريات مثل فصل الموظفين ومنع الحديث بالسياسة في النوادي، وإغلاق الصحف إداريا وفرض قانون التجمعات، حيث تبين للمستقيلين أنهم أقلية وسط أكثرية حكومية لا يستطيعون عمل شيء للدفاع عن المكتسبات الدستورية.. وحين جرت انتخابات تكميلية حثت المعارضة الجماهير بشكل عام على مقاطعة الانتخابات، وبالفعل كانت المشاركة هزيلة جدا تتراوح ما بين ١٠ إلى ٢٠% من نسبة المقترعين في انتخابات عام ١٩٦٣م.

الفصل الثالث

١٩٦٧ ـ ١٩٩١م

ديمقراطيــة دستوريــة متعــثرة

تقديـــــم ::

مرت الكويت بمرحلة ديمقراطية متعثرة منذ منتصف الفصل التشريعي الأول عام ١٩٦٥م، واستمرت حتى تحرير الكويت من الاحتلال العراقي وعودة الحياة النيابية في العام ١٩٩٢م، فبعد أزمة عام ١٩٦٥م، جاءت انتخابات الفصل التشريعي الثاني لمجلس الأمة عام ١٩٦٧م والتي تعرضت فيها مصداقيتها ومصداقية الدولة لهزة كبيرة تمثلت بتزوير إرادة الناخبين، وفي الفصل التشريعي الثالث عام ١٩٧١م عادت الحياة البرلمانية طبيعية، لتنتكس في الفصل التشريعي الرابع الذي جرت انتخاباته في العام ١٩٧٥م وتم حل البرلمان لأول مرة وكان حلا غير دستوري بتعطيل الحياة النيابية عام ١٩٧٦م.. لحق ذلك تصميم على تنقيح الدستور الكويتي حيث تشكلت لجنة لإعادة النظر بتنقيح الدستور، لتقترح الحكومة تعديل سبع عشرة مادة في الدستور الكويتي تجرده من الكثير من صلاحياته واختصاصاته.. ثم عاد مجلس الأمة بفصله التشريعي الخامس عام ١٩٨١م بعد أن تم تعديل الدوائر بإرادة حكومية منفردة لتصبح خمسة وعشرين دائرة، بعد أن كانت عشر دوائر كما أقرها المجلس التأسيسي المنتخب.. وحين جاء مجلس الأمة بفصله التشريعي السادس عام ١٩٨٥م لم يستطع هذا المجلس أن يكمل مدته حيث تم حله حلا غير دستوري في العام ١٩٨٦م، ثم تمت الدعوة إلى انتخابات المجلس الوطني ذي الصلاحيات المحدودة، لتنطلق ثاني أكبر معارضة للحكومة منذ تأسيس الإمارة قبل أكثر من ثلاثة قرون – الأعنف كانت أحداث سنة المجلس في عام ١٩٣٩م - من خلال مظاهرات عنيفة في مختلف مناطق الكويت، ليستغل حاكم العراق صدام حسين توتر الأجواء بين الحكومة والشعب ويقدم على فعلته المنكرة باجتياح الأراضي الكويتية.. ليعود التئام المجلس الوطني بعد التحرير في العام ١٩٩١م رغم تعهد الحكومة في الطائف في شهر أكتوبر ١٩٩٠م بالعودة إلى العمل بالدستور.

المبحث الأول

نـــواب الشـــعب


الشيخ صباح السالم
١٩٧٧-١٩٦٥

تولى الشيخ صباح السالم الصباح الحكم في الفترة ما بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٧م في ظل الأزمة التي عاشها مجلس الأمة في ١٩٦٥م أيام استقالة رئيس المجلس وعدد من النواب.. هؤلاء النواب المستقيلون من "الدستوريون" و "حركة القوميين العرب" بدؤوا بالتنسيق فيما بينهم من خلال اجتماعات حضرها من الطرف الأول حمود النصف وعبدالعزيز الشايع ويوسف إبراهيم الغانم ومن الطرف الثاني د.أحمد الخطيب وكان ينسق هذه الاجتماعات ويحضرها يعقوب يوسف الحميضي، فقرروا التحالف وخوض الانتخابات التي جرت في ١٩٦٧/١/٢٥م بأعداد كبيرة من المرشحين في جميع مناطق الكويت بقائمة واحدة هي "نواب الشعب"، شملت مختلف الفئات الاجتماعية حيث ضمت من بين مرشحيها عبدالعزيز الصقر رئيس غرفة التجارة وحسين صقر رئيس اتحاد عمال الكويت وهما بذلك يعيدون تجربة "الرابطة الكويتية" عام ١٩٥٨م.

كان الحماس كبيرا في أن يحققوا مجتمعين – الصقر والخطيب – نتائج إيجابية يحصلون منها على أكثرية ولو بسيطة في البرلمان، ولكن بدأت تروج إشاعات قبل الانتخابات بأيام قليلة عن وجو د توجه لمنع وصول أغلبية برلمانية معارضة حتى ولو بالتزوير، ويبدو حسب رواية الشهود أن هذا ما تم، فقد أسفرت الانتخابات عن سقوط كل أو معظم مرشحي "حركة القوميين العرب" في الوقت الذي استطاع كثير من "الدستوريون" النجاح في الوصول إلى قبة البرلمان(٧٧).

أولا – مجلس الأمة (الثاني ١٩٦٧م) ::


أحمد زيد السرحان
رئيس مجلس الأمة

تولى أحمد زيد السرحان(٧٨) رئاسة مجلس الأمة عام ١٩٦٧م، وقد كان قبلها نائبا للرئيس في الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧م حينما تولى سعود عبدالعزيز العبدالرزاق الرئاسة خلفا للمستقيل عبدالعزيز الصقر، وقد كان السرحان عام ١٩٣٨م أحد الناشطين في "كتلة الشباب الوطني" وصار سكرتيرا للكتلة ثم معاونا لسكرتير مجلس الأمة التشريعي خالد سليمان العدساني ١٩٣٨م (٧٩).

دفع هذا الوضع الكثيرين إلى الطعن في عملية فرز الأصوات، فقد قام ستة من الفائزين "الدستوريين" بإصدار بيان شجب للتزوير وقعه معهم ٣٢ مرشحا لم يحالفهم الحظ، وقدم النواب الفائزون – وأحدهم كان وزيرا للتربية في آخر حكومة قبل الانتخابات وهو خالد المسعود الفهيد - استقالتهم من المجلس احتجاجا على التزوير، لتجرى انتخابات تكميلية لملء مقاعدهم التي أعلن المجلس خلوها في ١٩٦٧/٤/٤م.

الناجحون الذين قدموا استقالاتهم هم: عبد العزيز حمد الصقر، راشد عبدالله الفرحان، عبدالرزاق خالد الزيد، محمد عبد المحسن الخرافي، علي عبد الرحمن العمر، محمد يوسف العدساني، خالد المسعود الفهيد.. أما أبرز المرشحين الذين أخفقوا بالانتخابات فهم من "حركة القوميين العرب" مثل د.أحمد الخطيب وسامي المنيس وجاسم القطامي وغيرهم.

وبالرغم من التشكيك في رواية المعارضة بأن هناك تزويرا قد جرى في تلك الانتخابات، إلا أن السفارة البريطانية في الكويت قد رفعت تقريرا إلى وزارة الخارجية البريطانية في ذلك الحين تؤكد فيه حدوث تجاوزات بمخالفة القانون حين تم نقل الصناديق التي فيها أصوات الناخبين بواسطة رجال الشرطة دون وجود مندوبي المرشحين(٨٠).

هذا الموقف المبدئي الذي صدر من "الدستوريين" رغم فوزهم بالانتخابات إنما يدل على "رجولة" نادرة وموقف شهم عزز من مكانتهم الشعبية لدى الجمهور الكويتي عامة ولدى "حركة القوميين العرب" خاصة، فهو موقف مبدئي وليس مصلحيا بأي حال من الأحوال.

بعد هذه النتائج و رد الفعل الذي علمناه، كان الموقف مختلفا بين طرفي المعارضة، فالطرف الأول "الدستوريون" قرروا التعامل السلبي مع الحكومة من خلال مقاطعة جميع احتفالات ومناسبات الحكومة – وهو الأسلوب الذي اتبعه تجار اللؤلؤ عام ١٩١٠م – وحينها ظهر ما سمي بمجموعة غرفة التجارة والتي ضمت كلاً من عبدالعزيز حمد الصقر وحمود الزيد الخالد وعبداللطيف محمد ثنيان الغانم (انضم لفترة) ومحمد النصف وحمود النصف، وعبدالعزيز الشايع ويوسف إبراهيم الغانم وعبدالله يوسف الغانم.

وكان الطرف الآخر "حركة القوميين العرب" يمر بأزمة داخلية وخارجية عاصفة إثر هزيمة جمال عبدالناصر في نكسة ١٩٦٧م، وخروج بعض شباب الحركة برد فعل عنيف على الحكومة تمثل بالقيام ببعض التفجيرات، مما زاد الفجوة بين

طرفي المعارضة.. وقد استمر هذا الحال حتى الانتخابات التالية في العام ١٩٧١م، حيث لاحظ الحكم قبلها بأشهر معدودة خطورة انسحاب "الدستوريين" من الحياة السياسية، فجاء خطاب ولي العهد ورئيس الحكومة آنذاك الشيخ جابر الأحمد الجابر – في قاعة المجلس - خطابا تصالحيا مقترنا بأسفه لانسحاب بعض الفئات من مهمة التنمية الوطنية وبناء الوطن في الوقت الذي حرص فيه أعضاء البرلمان على مصالحهم الشخصية !! (٨١)

ثانيا – مجلس الأمة (الثالث ١٩٧١م) ::

هذا الخطاب التاريخي لرئيس الحكومة كان له انعكاسه الإيجابي في صفوف المعارضة، فمجموعة "الدستوريون" تحفظوا على إظهار ثقتهم بتلك الخطوة ولكنهم لم يعلنوا مقاطعة الانتخابات، أما "حركة القوميين العرب" فبعد الذي تعرضت إليه في الخارج من انشقاقات فقد انعكس ذلك عليها في انشقاق الحركة في الكويت إلى "حركة التقدميين الديمقراطيين" بقيادة د.أحمد الخطيب التي قبلت الدخول في الانتخابات، و"التجمع الوطني" بقيادة جاسم القطامي الذي قاطع الانتخابات(٨٢).

خالد صالح الغنيم
رئيس مجلس الأمة
بفصليه الثالث والرابع

قرر عبدالعزيز الصقر عدم المشاركة في الانتخابات - وكل الانتخابات التالية - واكتفى بموقعه في غرفة تجارة وصناعة الكويت دون أن يعلن هذا الموقف بشكل معارض للحكومة، وهو بذلك موقف (وسط) بين جناحي حركة القوميين العرب حيث شارك أحدهما بالانتخابات وهو جناح الخطيب بينما قاطع الآخر وهو جناح القطامي

معلنا أسبابه وهي عدم الثقة بالحكومة، وبذلك فإن الدستوريين حافظوا على علاقاتهم المتميزة (شعبيا) مع القوميين بجناحيهما، وبالرغم من أن دور الدستوريين البرلماني تراجع كثيرا، إلا أنهم بقوا محركا أساسيا للحياة السياسية والديمقراطية الكويتية، خاصة مع ثقلهم التجاري الاقتصادي والمالي في الساحة الكويتية.

في هذه الانتخابات بدأ يتعزز دور جديد للتجار "الدستوريين" .. فهناك عدد قليل منهم يترشحون للانتخابات، بينما يظهر ثقلهم السياسي خارج قبة البرلمان، سواء في القيادة والتأثير على التيارات السياسية، أو بلجوء التيارات السياسية إليهم كبيت يجمعهم في وقت الأزمات، أو بتأثيرهم على سلطة اتخاذ القرار من خلال الاتصال المباشر في العديد من القضايا.

المبحث الثاني

الحل غير الدستوري للبرلمان (الأول ١٩٧٦م)

أولا – مجلس الأمة (الرابع ١٩٧٥م) ::

جاءت هذه الانتخابات في ظل أمرين هامين، الأول هو أن قانون الانتخابات في حينها كان يسمح بنقل الأصوات من دائرة إلى دائرة أخرى دون اشتراط إثبات السكن، أدى ذلك إلى نقل كبير للأصوات وخاصة في دوائر محددة، مما كرس كثيرا من القبلية والعائلية والطائفية، والأمر الثاني أن أصدقاء الأمس "حركة التقدميين الديمقراطيين" و "التجمع الوطني" قد خاضوا حربا انتخابية سياسية عنيفة ضد بعضهما بعضا مما انعكس على النتائج وعلى الساحة السياسية بشكل عام(٨٣).

كما أن ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير في مرحلة حرب ١٩٧٣م بين العرب وإسرائيل، ثم تأميم النفط الكويتي، أدى ذلك إلى وفرة مالية كبيرة حكومية وشعبية، مما دفع الاقتصاد الكويتي بشكل عام إلى مستويات قياسية، ظهر معه تأسيس العديد من الشركات الجديدة، وهذا أظهر فئات اقتصادية عديدة ليست بالضرورة قريبة فكريا من التجار التقليديين "الدستوريون"، مما جعل ظهور "دستوريين" جددا غير التجار أمرا طبيعيا وتطورا اجتماعيا متوقعا.. رغم استمرار رمزية شخصية وطنية مثل "عبد العزيز الصقر" في مقدمة "الدستوريون".

شهد هذا الفصل التشريعي دخول جاسم حمد الصقر(٨٤) ليكون ممثلا للتجار "الدستوريون" أو "جماعة الغرفة" داخل البرلمان، كما كان عضو المجلس المعين وزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية عبدالله إبراهيم المفرج(٨٥) أحد

الوجوه الناشطة في هذا المجلس، وسنرى في الصفحات التالية دور المفرج في حراك "الدستوريون"، وأيضا شهد هذا المجلس صعود نجم جديد عضو مجلس الأمة ونائب رئيس المجلس أحمد عبدالعزيز جاسم السعدون(٨٦) الذي سنراه يشكل رافدا آخر لـ "الدستوريون" غير رافد التجار.

ثانيا – حل البرلمان ::

لم يستمر هذا المجلس غير عام واحد وثمانية شهور، ليصدر أمر أميري بحل مجلس الأمة في ٢٩ أغسطس ١٩٧٦م، على أن تشكل لجنة للنظر في تنقيح الدستور، ثم يعرض على الناخبين مشروع تنقيح الدستور للاستفتاء عليه أو على مجلس الأمة المقبل لإقراره، خلال مدة لا تزيد عن أربع سنوات من تاريخ إصدار هذا الأمر(٨٧).



الشيخ جابر الأحمد
أمير دولة الكويت
١٩٧٨-٢٠٠٦م

لقد شهدت الكويت ومحيطها أحداثا جساما خلال فترة حل مجلس الأمة منذ عام ١٩٧٦م وحتى عودة الحياة الديمقراطية، لم تكن الحكومة بقادرة على مواجهتها وحيدة، إضافة إلى ظروف أخرى تتعلق بالحكم، فقد قامت الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٨م، ثم تبعها قيام الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠م لتستمر ٨ سنوات، كما قام العدو الإسرائيلي بغزو الجنوب اللبناني في عام ١٩٧٨م، وقام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة القدس عام ١٩٧٩م، وفي المملكة العربية السعودية شهد احتلال الحرم المكي الشريف بقيادة جهيمان العتيبي في اليوم الأول للعام الهجري ١٤٠٠ سنة ١٩٨٠م.

وبسبب وفاة سمو الأمير الراحل الشيخ صباح السالم وانتقال الإمارة إلى ولي عهده سمو الشيخ جابر الأحمد، فقد تأخر تشكيل اللجنة إلى فبراير ١٩٨٠م حيث صدر مرسوم أميري بتشكيل اللجنة للنظر في تنقيح الدستور، ضمت ٣٥ عضوا وتولى رئاسة اللجنة عبد الرزاق الخالد الزيد، وقد كان دورها مقتصرا على حصر المواد المطلوب تعديلها أو حذفها أو إضافة مادة جديدة مع ذكر الأسباب والمبررات، على أن ترفع إلى "رئيس مجلس الوزراء"، وبذلك فإن رأي اللجنة سيكون استشاريا وليس ملزما.

وقد أنهت اللجنة أعمالها في ١٩٨٠/٦/٢٢م، واطلعت على ١٣ تصورا من الحكومة وتصور واحد من الأعضاء، قد يكون هو سبب عدم نظر الحكومة إلى تعديلات تلك اللجنة وتجاوزها وإعادة العمل بالدستور دون إجراء أي تعديل عليه، وهذا التعديل الوحيد من الأعضاء هو الذي تعلق بالمادة الثانية من الدستور فصار الإسلام والشريعة الإسلامية "المصدر الرئيسي" للتشريع وليس "مصدر رئيسيا" .. هذا التحفظ الحكومي ليس تخوفا من التشريعات الإسلامية بقدر ما كان تخوفا من تعارض هذا النص مع المادة السادسة من الدستور التي تتناول الحكم في ذرية مبارك الصباح.

هذه الأحداث الدولية والمحلية دفعت الحكم الجديد إلى الدعوة للانتخابات وفق الدستور الكويتي ذاته، ولكن.. تم تعديل قانون الانتخابات بزيادة عدد الدوائر الانتخابية من عشر دوائر إلى خمس وعشرين دائرة.

في المجلس المشترك الذي تشكل عام ١٩٦١م والذي ضم أعضاء "المجلس الأعلى" من الشيوخ مع أعضاء "هيئة التنظيم" من الأهالي لوضع مشروع قانون الانتخاب لأعضاء المجلس التأسيسي الذي سيضع دستور البلاد، صدر قانون الانتخاب في ١٩٦١/٩/٦م والذي قسمت الكويت بمقتضاه إلى عشر دوائر انتخابية، في هذا المجلس دارت مفاوضات بين الجانبين حول عدد الدوائر، حيث كان "المجلس الأعلى" يرى أن تكون الدوائر ٢٠، بينما يرى أعضاء "هيئة التنظيم" أن تكون الكويت دائرة واحدة، وبعد مفاوضات شاقة تم التوصل إلى أن تكون الكويت ١٠ دوائر .. أما عام ١٩٨١م فقد أصدرت الحكومة – منفردة – تعديلها على قانون الانتخابات لتكون الدوائر ٢٥ دائرة، وهذا ما يعزز تأثير الجيرة والقرابة وشراء الأصوات على حساب الفكر والأجندة الوطنية والمصلحة العليا للبلاد.


عبدالرزاق الخالد

وفي ٢٤ /١٩٨٠/٨م صدر أمر أميري بدعوة مجلس الأمة للانعقاد، لتجري الانتخابات في فبراير ١٩٨١م.

المبحث الثالث

العودة إلى الحياة البرلمانية ١٩٨١م

في انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الخامس تغير نمط الانتخابات بدرجة كبيرة جدا، بسبب التنظيم الجديد للدوائر الانتخابية التي صارت خمسة وعشرين دائرة بدلا من عشر دوائر، وبسبب ظهور التيارات السياسية المتعددة، وبسبب الأحداث الدولية والإقليمية الكبيرة حول الوطن.

أولا – مجلس الأمة (الخامس ١٩٨١م) ::



محمد العدساني
رئيس مجلس الأمة

يعتبر هذا الفصل التشريعي بداية لظهور الحركات السياسية الكويتية على المسرح السياسي بعد أن استفردت به "حركة القوميون العرب" منذ الخمسينيات أي ما يقارب ٣٠ سنة، ويعتبر هذا المجلس بداية لمرحلة جديدة من تاريخ الجماعات السياسية الكويتية، حيث وصل إلى البرلمان كل من الإخوان المسلمين والسلف وحزب الله الشيعي، كما استمر جاسم الحمد الصقر ممثلا لجماعة الغرفة.

وقد تعزز في هذا المجلس وجود "الدستوريون" من غير التجار - وإن كان بعضهم قريبا منهم - مثل رئيس مجلس الأمة محمد يوسف العدساني ذي العلاقة الطيبة مع الإسلاميين، بالإضافة إلى نائب رئيس مجلس الأمة أحمد عبدالعزيز السعدون الذي عزز مكانته شعبيا ودستوريا، وصالح يوسف صالح الفضالة(٨٨) ومحمد أحمد الرشيد، ومحمد سليمان محمد السليمان المرشد(٨٩) ومشاري جاسم

مشاري العنجري(٩٠) وغيرهم .. وهنا بدأ "الدستوريون" ينشطون على شكل أفراد مستقلين أكثر منهم على شكل تكتل سياسي منظم، وهي الفترة التي تميز بها "الدستوريون" على هذا النحو مستقبلا(٩١).

ثانيا – مجلس الأمة (السادس ١٩٨٥م) ::



أحمد السعدون
رئيس مجلس الأمة

ناصر فهد البناي



خميس طلق عقاب

يعتبر الفصل التشريعي السادس لمجلس الأمة من أقوى الفصول التشريعية التي مرت على الكويت من حيث التشكيل ومن حيث الأداء، فمن حيث التشكيل فقد تشكل تكتل نشط وكبير مما يمكن تسميتهم "الدستوريون" ضم قرابة ١٩ نائبا، وهم كل من:

أحمد السعدون، صالح الفضالة، أحمد نصار مطلق الشريعان(٩٢)، حمد عبدالله محمد الصالح الجوعان(٩٣)، خالد عجران حسين جابر العجران(٩٤)، خميس طلق خليف عقاب(٩٥)، دعيج خليفة طلال محمد الجري(٩٦)، راشد سيف راشد الحجيلان العازمي(٩٧)، سالم عبدالله حمود الحماد(٩٨)، سعد فلاح طامي فهيد العجمي(٩٩)، عباس حبيب مناور المسيلم(١٠٠)، عبدالعزيز عبداللطيف محمد المطوع(١٠١)، عبدالله يوسف عبدالرحمن يوسف الرومي(١٠٢)، محمد المرشد، مشاري العنجري، ناصر فهد محمد البناي(١٠٣)، هاضل سالم هاضل الجلاوي العازمي (١٠٤)، د.يعقوب حياتي، يوسف خالد المخلد المطيري(١٠٥).

كما فاز عن التيارات السياسية الأخرى ١١ نائبا ، وهم كل من :

د. أحمد الربعي، د. أحمد الخطيب، أحمد باقر، جاسم القطامي، جاسم العون، حمود الرومي، سامي المنيس، د.عبدالله النفيسي، فيصل الصانع، مبارك الدويلة، د.ناصر صرخوه.. وقد تولى رئاسة المجلس أحمد السعدون.



عبد الله الرومي



حمد الجوعان

أما من حيث الأداء فقد تميز هذا الفصل التشريعي بممارسة الدور الرقابي بدرجة عالية، كالاستجواب الذي قدم إلى وزير العدل - وهو من الأسرة الحاكمة - بسبب ما نسب إليه من دور في أزمة المناخ، مما دفع الوزير للاستقالة، كما تم تقديم قانون محاكمة الوزراء، ثم قرار المجلس بالاطلاع على كشوف وسجلات البنك المركزي من خلال تكليف النائب حمد الجوعان برئاسة لجنة للتفتيش على سجلات البنك المركزي، والإصرار على محاسبة الحكومة على أدائها خلال الفترة التي تم فيها حل البرلمان عام ١٩٧٦م، فضلا عن التلويح باستجواب عدد من الوزراء الآخرين.

المبحث الرابع

الحل غير الدستوري للبرلمان (الثاني ١٩٨٦م)

كانت هذه الظروف مجتمعة سببا في حل مجلس الأمة للمرة الثانية حلاً غير دستوري في ٣ يوليو ١٩٨٦م بموجب أمر أميري عطل بعض مواد الدستور، كما قامت القوات الخاصة باحتلال مبنى مجلس الأمة وفرض الرقابة على الصحف والمجلات المحلية خاصة المعارضة منها لإجراءات تعطيل الحياة البرلمانية، مما دفع الحركات السياسية والمجتمع المدني والجمهور هذه المرة إلى مقاومة إجراءات الحل ورفضها بمختلف الوسائل السلمية.

أولا - لجنة الـ (٤٥) ::

بعد حل البرلمان اتفق عدد من النواب على الالتقاء وتحديد الموقف من هذا الحل، وقد تم التنسيق بين ٢٥ نائبا من نواب المجلس المنحل، ثم ظهرت فكرة دعوة عدد من المواطنين بواقع اثنين عن كل دائرة انتخابية من الدوائر الخمس والعشرين، حتى يكون هناك طرف مدني مساند لجهود النواب.. في هذا الوقت أصدرت التيارات السياسية بيانا بتاريخ ١٩٨٦/٧/١٥م يطالب بإعادة النظر في إجراءات حل البرلمان، كما استطاع النواب الخمسة والعشرون اختيار ٥٠ شخصية تمثل مختلف المناطق السكنية ومؤسسات المجتمع المدني، تناقص عددهم فيما بعد ليشكل من تبقى منهم (لجنة الـ ٤٥) (١٠٦) ، وهؤلاء هم:

جمال أحمد الشهاب، وليد عبداللطيف النصف، مسلم محمد البراك، حمد عبدالعزيز الصقر، د.سعد بن طفله العجمي، عبدالعزيز فايز الدوسري، عبدالمحسن محمد

الجارالله، د.محمد صالح المهيني، مشاري محمد العصيمي، يوسف عبدالعزيز البدر، عبدالله عبدالسلام البكر، ناصر مضحي العنزي، د.خالد ناصر الوسمي، د.ناصر القنور، خالد ناصر الصانع، صلاح فهد المرزوق، عبدالله عبدالرحمن الطويل، علي محمد ثنيان الغانم، محمد عبدالله حجيلان، مشعل سالم المقبول، يحي محمد الربيعان، أحمد يوسف النفيسي، ناصر ثلاب الهاجري، ثابت عبدالرحمن البالول، د.عبدالمحسن عبدالله الخرافي، حسن يوسف العيسى، د.خليفة عبدالله الوقيان، د.عبدالعزيز سلطان العيسى، د.عبدالمحسن المدعج، محمد خالد الرومي، محمد علي القلاف، مصطفى عبدالله الصراف، د.يوسف حمد الابراهيم، عبدالرزاق عبدالله معرفي، بدر سعود السميط، فهاد محمد العريمان، إبراهيم أحمد الصالح، بدر ناصر العبيد، محمد عبدالمحسن المخيزيم، د.عبيد سرور العتيبي، سعد مطلق الراحجي، مطلق البغيلي(١٠٧).

ويلاحظ من هذا التشكيل أنه تحرك ضم مختلف التيارات السياسية بالإضافة إلى أشخاص هم أعضاء في بعض مؤسسات المجتمع المدني الناشطة والكبيرة كجمعية المحامين الكويتية والاتحاد العام لعمال الكويت والاتحاد الوطني لطلبة الكويت وغرفة تجارة وصناعة الكويت وجمعية الخريجين وجمعية أعضاء هيئة التدريس .. وغيرها(١٠٨).

لقد قامت اللجنة بالانتشار الإعلامي في الساحة الكويتية لرفض الحل غير الدستوري للمجلس، كما قامت بتجميع تواقيع المواطنين على عريضة ترفض هذا الحل.

ثانيا - الحركة الدستورية "حـد" (١٩٨٩م) :: (١٠٩)

بعد مرور عام على الحل تقدم ٢٦ نائبا من البرلمان المنحل بمذكرة إلى الأمير يناشدونه إعادة النظر في حل البرلمان، وقد تم الاتفاق على أن تتولى (لجنة الـ ٤٥) تقديم المذكرة، ولما كان مشاري العصيمي أحد أعضاء لجنة الـ ٤٥ رئيس جمعية المحامين الكويتية أخا لوزير الدولة سعود العصيمي فقد كانا – مشاري وسعود – نقطة التنسيق لمثل هذا اللقاء لنقل المذكرة إلى سمو الأمير، وقد جاءت الموافقة على اللقاء شريطة عدم تقديم أي مذكرات وأن يقتصر الحضور على خمسة فقط، ولكن اللقاء لم يتم.

في الربع الأول من عام ١٩٨٩م التقى ٣٢ نائبا من نواب مجلس الأمة المنحل وهم :

المستقلون: أحمد عبدالعزيز السعدون رئيس المجلس، صالح يوسف الفضالة نائب رئيس المجلس، أحمد نصار الشريعان، حمد عبدالله الجوعان، خالد العجران، خميس طلق عقاب، دعيج خليفة الجري، راشد سيف الحجيلان العازمي، سالم عبد الله الحماد، سعد فلاح طامي، عباس حبيب مناور، عبدالعزيز عبداللطيف المطوع، عبدالله يوسف الرومي، محمد سليمان المرشد، مشاري جاسم العنجري، ناصر فهد البناي، هاضل سالم الجلاوي، د. يعقوب محمد حياتي، يوسف خالد المخلد.

- جاسر خالد الجاسر ، علي عبد الله الخلف (مستقلون – انسحبا لاحقا) .

القوميـون: د.أحمد الربعي، د.أحمد الخطيب، سامي المنيس (ديمقراطيون)، جاسم القطامي (وطنيون)، فيصل الصانع (بعثيون).

الإسلاميـون: أحمد يعقوب باقر، جاسم محمد العون (سلفيون)، حمود حمد الرومي، د. عبد الله فهد النفيسي، مبارك فهد الدويلة (إخوان مسلمون)، د. ناصر صرخوه (التحالف الإسلامي – شيعة).

وتم الاتفاق على أن يكون أحمد السعدون رئيسا وصالح الفضالة نائبا للرئيس بحكم مسئولياتهما في المجلس المنحل.. كما تم تقويم وضع البلاد بشكل عام والحراك السياسي بشكل خاص، فاتفقوا على تشكيل "الحركة الدستورية – **حـد**" من مختلف التيارات السياسية، وفي بيانها الأول قالت **حد** في تعريف نفسها:

"حركة شعبية كويتية تضم في صفوفها جميع المواطنين المؤمنين بالشريعة الدستورية وبالدستور الكويتي باعتباره الإطار القانوني لنظام الحكم والتشريع ومن حيث اشتماله على المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي".

والحركة بهذا التعريف ليست ذات بناء فكري أيديولوجي واحد، بل هي خليط من التيارات السياسية وإن كان غالبيتهم من المستقلين فكريا.. ليؤكد "الدستوريون" من جديد أنهم قادرون على قيادة الشارع السياسي الكويتي بكل تياراته السياسية في أوقات الأزمات الوطنية، فهم وحدهم – رغم عدم وجود تنظيم يشملهم – القادرون على تجميع كل التيارات السياسية الأخرى حولهم لأهداف وطنية عامة.

لقد حصرت **"حـد"** أهدافها بالدفاع عن الدستور واستعادة الشرعية الدستورية، وإجراء انتخابات مجلس الأمة وفقا لقانون الانتخابات القائم، وتعزيز استقلال السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإلغاء أو تعديل القوانين

التـي تتعـارض مـع الحريـات العامـة التـي كفلهـا الدسـتور.. مـن خـلال تعبئـة وتنظـيم المواطنين، باستخدام الوسائل السلمية لتحقيق تلك الأهداف.

أمـا هيكـل **"حـد"** فهـو بـسيط يتناسـب مـع واقـع تـشكيلها وأهـدافها، فالقيـادة السياسية هي للنواب الـ ٣٠ ، وفي كل دائرة تم تشكيل لجنة شعبية، علـى أن تختـار كـل لجنة شعبية مكتب أمانـة يكون وسيلة التواصل مـع قيادة النـواب.. وتتولى تلك اللجـان حشد المواطنين مع أهداف **حـد** من خلال المشاركة بأنشطتها وتوصيل توجهات القيادة إلـى الـشارع الكـويتي.. بالإضـافة إلـى "اللجنـة التنظـيم" ومهمتهـا تحقيـق الانـسجام بـين القيادة السياسية واللجان الشعبية، و "لجنـة الاتـصال" للتنسيق مـع مؤسسات المجتمـع المدني كالاتحادات والجمعيات والشخصيات.

لقـد اسـتخدمت **"حـد"** وسـائل عديـدة فـي تحركهـا الـشعبي كالـدواوين وتقـديم العرائض، حيث جمعت إحداها ٣٥ ألف توقيع، وإرسـال البرقيات وعقد المؤتمرات الـصحفية، واستخدام أشرطة الفيديو والكاسيت، ولكـن ذروة تلـك الوسـائل الـضاغطة كانت تجمعات أيام الاثنين.. حيث اتفق النـواب علـى الالتقاء كل يوم أثنين فـي ديوانيـة أحدهم لشرح تطورات الأوضـاع للمواطنين وتبـادل المشاورات فيمـا بينهم، علـى أن تتنـوع أمـاكن تلـك الـديوانيات لتغطـي مختلـف منـاطق الكويـت، لقد لجـأت **"حـد"** لتلـك الوسيلة بعد أن وجدت أن وسائلها الأخرى لم تجد نفعا، فقد كـان مصير العريضة التـي تعتبـر ذروة النـشاط الـشعبي هـو الإهمـال وعـدم قبـول المـسؤولين فـي الدولـة اسـتلام العريضة.

❖ التجمـع الأول - ديوانيــة جاسـم القطــامي: دعـت "**حــد**" الجمــاهير الكويتيــة لحضور أول لقاء فـي ضـاحية الشامية – وسط العاصـمة – حيث حضره قرابـة ٨٠٠ مواطن.

❖ التجمع الثاني - ديوانية مشاري العنجري: فـي ضـاحية النزهـة – مـن ضـواحي العاصـمة – ولكن القوات الخاصـة قامت بمنـع وصـول المـواطنين الـذين قدروا بـالآلاف، كما تم إغلاق الديوانية رغم أنها لا تخضـع لقـانون التجمعـات.. ممـا اضـطر قيـادة " **حـد** " إلى حث المواطنين على التوجـه إلـى موقـع بـديل وهـو مسجد فاطمـة بضـاحية عبدالله السـالم القريبـة حيث أدوا صـلاة العشاء جماعـة وعبـروا عـن امتعاضـهم مـن رد فعـل الحكومة وأعلنوا عن لقاء الأسبوع القادم .

❖ التجمع الثالث - ديوان محمد المرشد: فـي ضـاحية الخالديـة – طـرف ضـواحي العاصـمة – حيث لـم تعتـرض القـوات الخاصـة هـذا التجمـع، وفيـه التقـى العديـد مـن المـواطنين واستمعوا إلـى الكلمـات مـن أعضـاء **حـد** الـذين شـنوا هجومـا عنيفـا علـى الحكومة التي تراجعت عن الدستور الكويتي.

❖ التجمع الرابع - ديوان أحمد الشريعان: فـي محافظـة الجهـراء شـمال الكويـت، ولأنهـا مـن المنـاطق القبليـة التـي يعتبـر انتشـار روح **حـد** بـين مواطنيهـا أمـرا مزعجـا للحكومة فقد تقرر منع التجمع حيث انتشرت القوات الخاصـة فـي الطرقـات المؤديـة إلـى الديوان، فيمـا قدر الجمهور لمحاولـة الـدخول للجهـراء ب ٥٠٠٠ مـواطن ممـا أدى إلـى حـدوث تـوترات أدت إلـى إصـابة العديـد مـن الأشـخاص، فطلـب أحمـد السـعدون مـن المواطنين الانصراف.. هذا الوضـع المتوتر استمر بعد ذلك حيث استدعت السـلطات صاحب الديوان أحمد الشريعان إلى مخفر ضـاحية الفيحـاء بالعاصـمة للتحقيق معـه فـي خـرق قـانون التجمعـات، فـرفض الشـريعان التحقيـق معـه فـي الوقـت الـذي شـهد محـيط المخفـر تظـاهرة مـن ١٥٠٠ مـواطن يطـالبون بـالإفراج عنـه، فـتم الإفـراج عنـه بـنفس

اليوم، فتحول الاعتقال إلى تظاهرة كبيرة.. ليتوجه أعضاء **حد** لعقد لقاءهم بالديوان نفسه بعد يومين من منع التجمع في بادرة تحدٍ للسلطة، حيث خطب فيهم أحمد السعدون بشكل حماسي.

❖ التجمع الخامس - ديوانية فيصل الصانع: بضاحية كيفان – العاصمة – حيث أحاطت القوات الخاصة الطرقات المؤدية إلى الديوانية بالأسلاك الشائكة ومنعت وصول قرابة ٣٠٠٠ مواطن إلى الديوانية.. بعد ذلك قامت الحكومة بتوجيه دعوة إلى المعارضة للحوار.

❖ التجمع السادس - ديوانية عباس حبيب مناور: في محافظة الفروانية غرب الكويت قرب المطار الدولي، حيث ترددت **حد** في تنظيم هذا التجمع ثم استقرت على تعليق التجمعات بعد تجمع الفروانية للنظر في ما ستسفر عنه المحادثات مع الحكومة، وبالفعل تم التجمع الذي تعاملت معه الحكومة بمواجهة شديدة حيث طوقت المتجمعين من خلال القوات الخاصة فقام المتجمهرون بالتوجه إلى مسجد الخرينج القريب.

❖ التجمع السابع والأخير - صالح يوسف الفضالة: بمناسبة عيد الأضحى في العام ١٩٩٠م تم الاتفاق على أن تكون صلاة العيد في مسجد المشاري بمنطقة اليرموك، على أن يكون التجمع بعد الصلاة في منزل أحمد السعدون بضاحية الخالدية القريبة، وبعد أداء الصلاة وصلت الأنباء بتطويق القوات الخاصة لمنزل السعدون، فتم التوجه إلى الموقع البديل والمتفق عليه وهو ديوانية صالح الفضالة بضاحية العديلية القريبة، ذهب التجمع إلى العديلية وتم استقبالهم وتلقي التهاني بالديوانية ولكن القوات الخاصة تبعتهم إلى العديلية حيث استخدمت – لأول مرة – القوة من خلال الضرب والمياه الحارة والغاز المسيل للدموع(١١٠).

ثالثا – المجلس الوطني (١٩٩٠م) ::

أجرى سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم لقاءات عديدة مع القوى السياسية وشخصيات وجمعيات نفع عام حول الأزمة التي تعيشها الكويت على المستوى المحلي، وقرر الشيخ سعد بعدها وضع تصور لتأسيس "المجلس الوطني" كبديل مؤقت عن مجلس الأمة، ليكون مجلسا استشاريا وليس تشريعيا أو رقابيا، مما دفع المواطنين إلى التجمع عند منزل السعدون في ضاحية الخالدية مطالبين باتخاذ موقف من هذا المجلس الجديد والغريب.. فخرج السعدون إليهم ووجه خطابا لهم بأن النواب يؤكدون التمسك بالدستور وبمجلس الأمة ويدرسون المستجدات وسيتخذون الموقف المناسب.

وأهم ملامح المجلس الوطني أنه لا يحق لأعضائه استجواب الوزراء ولا طرح الثقة بهم وليس للنواب حق الإعلان عن عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء ولا تشكيل لجان تحقيق، كما لا يملك المجلس حق إقرار الميزانية، ونسبة المعينين بالمجلس ٢٥ مقابل ٥٠ عضوا منتخبا - مجلس الأمة فيه ١٦ معينون وهم الوزراء، مقابل ٥٠ عضوا منتخبا - ولا يحق للمجلس التقاضي أمام المحكمة الدستورية ولا حصانة لأعضائه.

لذلك قررت **حدس** بمكوناتها من أفراد وجماعات مقاطعة انتخابات المجلس الوطني باعتباره مخالفا للدستور الكويتي، كما حثت المواطنين على مقاطعته مما دفع العديد من التجار إلى تبني الموقف نفسه وكذلك تبنى هذا الرأي العديد من جمعيات النفع العام والاتحادات، فصارت هناك دعوة عامة لمقاطعة الانتخابات.. كما نشطت

لجنة الـ ٤٥ واللجان الشعبية التابعة ل **حـد** في حث المواطنين على مقاطعة الانتخابات.

واصلت الحكومة خطاها لعقد الانتخابات، حيث تم تنظيمها في ١٩٩٠/٦/١٠م، وصاحب ذلك اعتقالات عديدة لقيادات **حـد** مثل: د.أحمد الخطيب وأحمد باقر و د.عبدالله النفيسي وجاسم القطامي وعبدالله النيباري وأحمد النفيسي و د.أحمد الربعي.. وقد كانت نسبة المشاركة بالانتخابات متفاوتة حيث انخفض عدد الناخبين في المناطق الحضرية بشكل كبير بينما نجدها انخفضت بشكل محدود في المناطق القبلية.

رابعا – "حـد" أثناء الاحتلال وبعد التحرير ::

بعد أقل من شهرين وفي ٢ أغسطس ١٩٩٠م كان الغزو العراقي للكويت، الذي استغل فيه النظام البعثي اضطراب الأجواء السياسية بالكويت والانشقاق الداخلي بين النظام والشعب ليقدم على جريمته، ولقد حاول المحتل العراقي الاتصال بقيادات الحركة والالتفاف على الأسرة الحاكمة ولكن محاولاته باءت بالفشل، فحاول العدو المحتل العثور على أحمد السعدون ولكنهم فشلوا، فيما استطاعوا الاستدلال على الكويتي البعثي فيصل الصانع عضو **حـد** فالتقوا به وحاولوا إقناعه بأسباب غزوهم للكويت وطلبوا منه ترتيب لقاء مع قيادات **حـد** ولكنهم فشلوا في محاولتهم، بل إنهم فوجئوا بموقفه الوطني - وهو البعثي الفكر - من الدعوة له لتشكيل الحكومة، فكان مصيره الاختفاء حتى ساعة كتابة هذه السطور.. أما في المؤتمر الشعبي في مدينة جده بالمملكة العربية السعودية الذي تم تنظيمه في أكتوبر ١٩٩٠م فقد شارك فيه كل أعضاء **حـد** ورئيسها أحمد السعدون، ونجحوا في أن يتضمن البيان الختامي للمؤتمر

التزام السلطة بالعمل بدستور ١٩٦٢م وإجراء انتخابات لمجلس الأمة بعد التحرير في مقابل إعلان **حد** التمسك بالشرعية ممثلة بسمو الأمير.

ولعل الملفت للنظر هنا، أنه حين دار نقاش حول الشخصية التي تلقي الكلمة الشعبية في المؤتمر، كان رأي **حد** هو أن من له حق إلقاء الكلمة هو رئيس مجلس الأمة المنحل أحمد السعدون، بينما أرادت الحكومة أن يلقي الكلمة الشعبية رئيس المجلس الوطني عبدالعزيز المساعيد، في حين سعى الإسلاميون إلى أن يلقي الكلمة يوسف الحجي، وبعد نقاش مطول توصل المؤتمرون إلى حل وسط بأن يلقي الكلمة الشعبية رئيس مجلس الأمة الأول عبدالعزيز حمد الصقر ! وهو زعيم "الدستوريون" طيلة فترة الستينيات والسبعينيات وقبل وبعد ذلك.

بعد أربعة شهور من مؤتمر جدة تم تحرير دولة الكويت من المحتل العراقي البعثي في ١٩٩١/٢/٢٦م، وتشكلت أول وزارة بعد التحرير في ١٩٩١/٤/٢١م، وفي ١٩٩١/٦/٢م تمت دعوة المجلس الوطني للانعقاد وهو ما يعتبر مخالفا لاتفاق المؤتمر الشعبي في جدة، حسب رأي **حد** وغيرهم، في تلك الأثناء أعلنت التيارات السياسية الموجودة في **حد** عن تشكيلاتها الجديدة، فتم الإعلان عن "الحركة الدستورية الإسلامية" الإخوان، و "التجمع الإسلامي الشعبي" السلف، و "المنبر الديمقراطي الكويتي" اليسار، و"التجمع الدستوري" التجار، و"الائتلاف الإسلامي الوطني" الشيعة، أما من بقي من المستقلين من **حد** فقد أعلنوا عن إنشاء **"التكتل النيابي"** .

الفصل الرابع

١٩٩١ – ٢٠٠٧م

استقــرار الحيــاة الدستوريــة

تقديـــــم ::

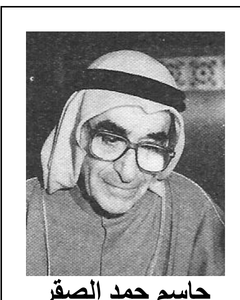
إن الراصد لمسيرة الديمقراطية في الكويت منذ مجلس الشورى الأول عام ١٩٢١م حتى عام ١٩٩١م يستطيع أن يرى وبوضوح أن تلك المسيرة خلال سبعين سنة لم تكن لتستقر لأكثر من خمس سنوات متتالية حتى تتعثر وتدخل في ظلمة لا يرى لها مخرج، واستمر الحال كذلك حتى مرحلة خروج الكويت من الاحتلال العراقي حيث بدأت التحضيرات لانتخابات مجلس الأمة التي عقدت لاحقا في عام ١٩٩٢م، حيث أكمل الفصل التشريعي السابع مدته كاملة من (١٩٩٢ إلى ١٩٩٦م)، واستمر الفصل التشريعي الثامن ثلاث سنوات من (١٩٩٦ إلى ١٩٩٩م) وحين تم حل البرلمان فقد كان حلا دستوريا (الأول) ودعي الناس لانتخابات جديدة خلال شهرين، ليكمل الفصل التشريعي التاسع مدته كاملة من (١٩٩٩ إلى ٢٠٠٣م)، وفي الفصل التشريعي العاشر تعثر المجلس في عامه الأخير ليتم حله حلا دستوريا (الثاني) بعد أن استمر من (٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦م)، حيث جرت الانتخابات خلال المهلة الدستورية وهي شهرين من تاريخ الحل.

كما شهدت هذه الفترة بعد تحرير الكويت تشكل جماعات سياسية شبيهة بالإسلاميين والقوميين إلى حد ما، وبدأ الدستوريون ينظمون صفوفهم بشكل أفضل، كما كان عليه الحال في الثلاثينيات من القرن العشرين بعد أن استمروا فترة طويلة يشاركون في الحياة السياسية بطريقة أقرب إلى الجهود الفردية منها إلى الجماعات أو التيارات السياسية.. لذلك سنشاهد في هذا الفصل تطورا تنظيميا كبيرا لم يتوقف بعد، بل سيستمر في الفترة القادمة خاصة بعد تعديل الدوائر وتقليصها إلى خمس دوائر انتخابية مما يجعل العمل الجماعي والمنظم هو الأبقى والأقدر على المنافسة.

المبحث الأول

التجمـع الدسـتوري

١٩٩١م



جاسم حمد الصقر

هو الامتداد الطبيعي للكتلة الوطنية في الثلاثينيات من القرن العشرين ولجماعة الغرفة منذ الخمسينيات وحتى الغزو العراقي عام ١٩٩٠م، وقد تشكل التجمع الدستوري بعد التحرير عام ١٩٩١م، ويعتبر عبدالعزيز حمد الصقر أبرز أعضائه، فهو رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت على مدى ثمانية وثلاثين عاما، وخلال الأحداث التي عاشتها الكويت عام ١٩٩٠م قام مجموعة من رجال الكويت بإعداد عريضة ترفض حل مجلس الأمة وتطالب بعودة الديمقراطية وتناشد الجمهور مقاطعة انتخابات المجلس الوطني، وقد قام بإعداد مسودة العريضة يوسف محمد النصف وجاسم حمد الصقر وعبدالله المفرج وقدموها إلى عبدالعزيز حمد الصقر الذي أدخل عليها بعض التعديلات، وقد أطلق على هؤلاء الرجال مع يوسف إبراهيم الغانم وحمود النصف "جماعة العريضة"(١١١).

وخلال الاحتلال العراقي للكويت بقي داخل الكويت من هذه المجموعة كل من يوسف النصف وعبدالله المفرج، وحينما بادر الإخوان بإعداد مسودة وثيقة "الرؤية المستقبلية لبناء الكويت" فقد عرض جاسم مهلهل الياسين الفكرة على النصف والمفرج ليتم تبنيها من أهل الكويت لمرحلة ما بعد التحرير وطلب الياسين منهما استثناء

اليساريين والشيعة من الموقعين على الوثيقة ولكنهما أصرا على إدخال الجميع وعدم استثناء طرف، فوافق الياسين بعد ذلك(١١٢).

كان العديد من الاجتماعات الخاصة بالوثيقة تعقد في بيت يوسف النصف، حيث أكدت الوثيقة على التمسك بالدستور الكويتي ومذكرته التفسيرية مع أمانة التطبيق لهما، وملء الفراغ الدستوري والدعوة لانتخابات مجلس الأمة والاحترام الكامل والدائم لسيادة القانون والمساواة بين الكويتيين وإصلاح الإدارة التنفيذية واستقلال السلطة القضائية ومعالجة التركيبة السكانية(١١٣).

أما خارج الكويت في أثناء الاحتلال فإن الموقف التاريخي الذي وقفه عبدالعزيز الصقر في المؤتمر الشعبي الكويتي في جدة في أكتوبر ١٩٩٠م مع أبناء وطنه من الإسلاميين والقوميين هو قمة التمسك بالدستور في أحلك الظروف، حيث ألقى عبدالعزيز الصقر الكلمة الشعبية بعد أن نجح في ردم الهوة بين القوى السياسية للوصول إلى حل وسط مع النظام الكويتي.

بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي في ١٩٩١/٢/٢٦م ومع كثرة السلاح بيد الكويتيين وغيرهم، وبسبب تأخر الحكومة في الدخول إلى الكويت عدة أيام، فقد وقعت بعض الأعمال المسلحة كالاغتيالات والاعتقالات ضد الفلسطينيين تحديدا من أشخاص كويتيين غير مسؤولين على خلفية تعاون الفلسطينيين مع الاحتلال العراقي، ونظرا لأن قوات تحرير الكويت أكثريتها من الأمريكان، ولأن السفير الأمريكي كان موجودا في الكويت فقد طلب بعض الكويتيين من السفير الأمريكي حماية الفلسطينيين من أي أعمال عدوانية قد تتطور إلى نتيجة لا تحمد عقباها، فأكد السفير بأنه سينقل

رغبة أمريكية للشيخ سعد العبدالله ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الذي سيصل قريبا لمنع أي اعتداء على الفلسطينيين، وكانت "جماعة العريضة" في مقدمة المؤيدين لمنع أي أعمال ضد أي إنسان داخل الكويت وأن تتصرف الدولة بشكل مسؤول.

التقى السفير الأمريكي بالشيخ سعد العبدالله في نفس يوم وصوله، وبلغه الرسالة، ولكن الشيخ سعد العبدالله غضب من "جماعة العريضة" بالشكوى للأمريكان، وحين بدأت في ديوان الشايع بمنطقة الشامية – مقر إقامة الشيخ سعد العبدالله – اجتماعات بين الشيخ سعد ومجموعة من رجال الكويت اشتد النقاش بين "المجموعة" والشيخ سعد بسبب طرحه حديثا حول تعديل الدستور، فكان رد يوسف النصف: "إذا تفكرون بتعديل الدستور فلماذا حضرتم مؤتمر جدة ؟ هذا لف ودوران، إذا تبون الدستور فيدنا بيدك وإذا ما تبون الدستور إحنا مو ربعك" فقام الشيخ سعد غاضبا وأنهى الاجتماع(١١٤).

في اليوم الثاني ذهب الشيخ سعد – بلفتة سامية وحكيمة – إلى ديوان النصف وتحدث بكل محبة مع يوسف النصف والحضور في لقاء اجتماعي بعيد عن السياسة، ثم تم لقاء خاص في ديوان الشايع بين الشيخ سعد العبدالله وكل من يوسف النصف وعبدالله المفرج وعبدالوهاب الوزان وعبدالله علي المطوع ورجل خامس وقال لهم الشيخ سعد: انتم مثل مجلس وزراء مصغر اكتبوا ما تريدون وأنا سأحققه.. فقال له النصف: أنا أمثل جماعة وأريد أن أستشيرهم ولكن أود أن أسألك: هل ستعيد مجلس الأمة أم لا؟ فرد الشيخ سعد مستنكرا: رجعنا؟! فقال النصف: أنا لا استطيع المشاركة بأي لجنة، فأنهى الشيخ سعد الاجتماع(١١٥).

بعد ذلك دعت الحكومة "المجلس الوطني" للانعقاد، فتأزمت الأوضاع، ودخل السفير الأمريكي على الخط، ومع استمرار الضغوط الخارجية والداخلية تمت الدعوة لإجراء انتخابات مجلس الأمة في فصله التشريعي السابع.. وقد تشكل في هذه الأثناء "التجمع الدستوري" من "جماعة العريضة" حيث مثله في الانتخابات جاسم حمد الصقر الذي حصل على المركز الثاني في الدائرة الثالثة القبلة.

فكريا تنحصر قناعات التجمع بالإيمان بالدستور الكويتي وضرورة الالتزام به والدفاع عنه، كما يؤمن التجمع بالعمل المتزن والهادئ الذي لا صدام فيه مع السلطة، وقد يكون ذلك عائدا للطبيعة التجارية لأعمال الناشطين بهذا التجمع، فهو لا يضم القواعد والمؤيدين بقدر ما يضم نخبة من المجتمع ممن لهم تأثير كبير وعلاقات واسعة مع الحكومة ومع التيارات السياسية تجعل منهم حكما في كثير من الأحيان.

أما أهم مواقف التجمع الدستوري فهي :

١) الأحزاب السياسية: ضرورة السماح بقيامها لأن في ذلك إثراء كبيرا للعمل السياسي الكويتي.
٢) العمل السلمي: منهج يؤمن به التجمع ولا يحيد عنه في أي ظرف، رغم أن لديه العديد من الوسائل التي تشكل ضغطا على النظام لتغيير مواقفه.
٣) فصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء: من القضايا التي يؤمن بها التجمع ويتمسك بها، كما يؤيد فكرة الحكومة الشعبية، في الوقت الذي لا يمانع من انضمام الشخصيات المتميزة من أبناء الأسرة الحاكمة.

٤) الجنسية والتجنيس: يرفض التفريق بين الكويتيين ويدعو إلى توحيد الجنسية بينهم، كما يدعو التجمع إلى وضع ضوابط وأسس علمية لموضوع تجنيس "البدون".

٥) حقوق المرأة السياسية: ضرورة الحصول عليها بشكل كامل انتخابا وترشيحا(١١٦) .

ويعتبر ديوان عبدالعزيز الصقر المكان الأنسب لالتقاء القوى السياسية في الحالات التي تتطلب التوافق والتنسيق فيما بين القوى الوطنية، وقد تحول دور هذا التكتل بعد ١٩٩٦م إلى التنسيق وتوحيد الجهود بين الأطراف السياسية في الكويت أكثر من نشاط النزول في الانتخابات والوصول إلى قبة البرلمان(١١٧) .

المبحث الثاني

التكتـــل النيـــابي

١٩٩٢م

كانت بداية ظهور هذا الاسم في ١٩٩١/٤/٢١م حين وقع على بيان القوى السياسية الشعبية بشأن التشكيل الوزاري الجديد، ثم شارك التكتل النيابي بالاعتصام الجماهيري في مسجد فاطمة بضاحية عبدالله السالم احتجاجا على دعوة المجلس الوطني للانعقاد، كما وجهوا نقدا حادا للحكومة على أدائها بعد التحرير وطالبوا بالعمل فورا وفقا لمواد الدستور وإطلاق سراح من لم تثبت جرائمهم والسماح لذوي المعتقلين والمحامين بزيارة المسجونين ومحاكمة المتهمين علنا وممارسة السلطة القضائية لدورها في المحاكمات والتعديات على حقوق الإنسان(١١٨).

بعد ذلك تشكل في نهاية عام ١٩٩١م "اللجنة الدائمة لقيادة العمل الشعبي" لتوحيد الصف في مواجهة الإجراءات الحكومية وتسويفها في تنفيذ وعودها التي قطعتها في المؤتمر الشعبي الكويتي في جدة، وقد تزعم "تكتل النواب" حملة قوية ضد الحكومة كان من نتيجتها استجابة الحكومة لمطالب المعارضة وحل المجلس الوطني وتحديد موعد لإجراء انتخابات مجلس الأمة بفصله التشريعي السابع.

أولا – مجلس الأمة (السابع ١٩٩٢م) ::


صالح الفضالة

بدأت الاستعدادات لخوض انتخابات مجلس الأمة التي ستعقد في أكتوبر ١٩٩٢م، فقرر **"التكتل النيابي"** خوض تلك الانتخابات بخمسة عشر مرشحا، استطاع عشرة منهم الفوز بالمقاعد النيابية، وهم: د.يعقوب حياتي وحصل على المركز الثاني في الدائرة الأولى الشرق، حمد الجوعان وحصل على المركز الأول في الدائرة الثانية المرقاب، عبدالله الرومي وحصل على المركز الثاني في الدائرة الرابعة الدعية، مشاري العنجري وحصل على المركز الأول في الدائرة السادسة الفيحاء، صالح الفضالة وحصل على المركز الأول في الدائرة العاشرة العديلية، أحمد السعدون وحصل على المركز الأول في الدائرة الحادية عشرة الخالدية، محمد المرشد وحصل على المركز الثاني في الدائرة الحادية عشرة الخالدية، د.عبدالمحسن مدعج محمد المدعج(١١٩) وحصل على المركز الأول في الدائرة الثانية عشرة السالمية، سالم الحماد وحصل على المركز الثاني في الدائرة الثانية عشرة السالمية، أحمد الشريعان وحصل على المركز الثاني في الدائرة التاسعة عشرة الجهراء الجديدة.

بعد ذلك بدأت معركة رئاسة المجلس، فقد عقدت عدة اجتماعات هامشية لحسم موضوع الرئاسة خارج البرلمان، وكان الأوفر حظا أحمد السعدون، فترشح مقابله جاسم الصقر الذي لقي دعما حكوميا لاستبعاد السعدون الذي قاد المعارضة الشعبية طوال سنوات، ولكن ممثلي المنبر الديمقراطي د. أحمد الخطيب وعبدالله النيباري – أصدقاء الأمس للتجار الوطنيين – رأوا أن في ذلك بخسا لوضع يجب أن يكون محسوما لمصلحة السعدون دون أن يكون هذا موقفا موجها ضد شخص الصقر الذي

يقدرونه كثيرا، مما دفع الصقر للانسحاب من المنافسة، فتقدم إلى المنافسة من الحركة الدستورية الإسلامية مبارك الدويلة، وجرت انتخابات في ديوانية د.ناصر الصانع فاز فيها السعدون بفارق بسيط، لتحسم بذلك – في الاجتماعات خارج البرلمان – الرئاسة للسعدون(١٢٠)، الذي تم انتخابه داخل قبة البرلمان رئيسا للمجلس بعد أن نافسه عبدالعزيز العدساني الذي نال سبعة أصوات، كما تم انتخاب صالح الفضالة نائبا للرئيس، والاثنان – السعدون والفضالة – من **"التكتل النيابي"** وكانا قد نالا المنصبين نفسيهما في مجلس الأمة عام ١٩٨٥م.. كما شارك من التكتل في الوزارة كل من : د.عبدالمحسن المدعج (وزيرا للنفط) ، ومشاري العنجري (وزيرا للعدل والشؤون الإدارية).

ثانيا – مجلس الأمة (الثامن ١٩٩٦م) والحل الدستوري للبرلمان (الأول ١٩٩٩م)::

في تلك الانتخابات مني **"التكتل النيابي"** بخسارة فادحة، فلم يصل من النواب العشرة في التكتل إلا اثنان فقط، هما أحمد السعدون وحصل على المركز الأول في الدائرة الانتخابية الحادية عشرة الخالدية، و د.عبد المحسن المدعج وحصل على المركز الثاني في الدائرة الانتخابية الثانية عشرة السالمية، كما استطاع أحمد السعدون أن يحتفظ بمنصب رئيس المجلس بعد انتخابات شديدة المنافسة مع جاسم الخرافي، حيث حصل السعدون على ٣٣ صوتا مقابل ٣٢ صوتا للخرافي، ثار بعدها جدال فقهي دستوري حول صحة الفوز باعتبار أن الفائز يجب أن يحصل على نصف العدد + ١، ولكن حسم الأمر لتأكيد استحقاق السعدون بالرئاسة.. بينما خسر التكتل منصب نائب الرئيس ليتولاه طلال العيار من خارج التكتل النيابي.. وبهذه النتيجة فإن التكتل النيابي يكون عمليا قد انتهى باعتباره تكتل نواب داخل البرلمان وليس تيارا سياسيا.

لم يستكمل الفصل التشريعي الثامن دورته لأربع سنوات، فقد تم حله في عام ١٩٩٩م قبل عام من موعده، وقد كان حلا دستوريا لأول مرة، حيث دعي الناخبون إلى الانتخابات خلال المدة الدستورية وهي شهران.. وكان الحل نتيجة للاستجواب الذي تقدم به النائب عباس حسين شعبان الخضاري ضد وزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية أحمد خالد الكليب بسبب أخطاء مطبعية في طباعة المصحف الشريف، فكان هذا الحل هو القاصمة التي أنهت التكتل النيابي بشكله المعروف ليحل محله كيان آخر وفق رؤية مختلفة في الانتخابات التالية.

المبحث الثالث

تكتـــل العمـــل الشـــعبي

١٩٩٩م

تشكل **"تكتل العمل الشعبي"** في الفصل التشريعي التاسع ١٩٩٩م إثر نجاح جاسم محمد عبدالمحسن الخرافي في انتخابات رئاسة مجلس الأمة على منافسه الرئيس السابق أحمد عبدالعزيز السعدون، حيث تحول كثير من مؤيدي السعدون والمتحمسين له إلى كتلة برلمانية شعبية تبنت العديد من القضايا وحملت لواء المعارضة للحكومة.

أولا – مجلس الأمة (التاسع ١٩٩٩م) ::



أحمد السعدون



مسلم البراك

في هذا الفصل التشريعي ضم التكتل أحد عشر نائبا (٢٢%) من أعضاء مجلس الأمة وهم: عدنان عبدالصمد وحصل على المركز الأول في الدائرة الأولى الشرق، عبدالمحسن جمال وحصل على المركز الأول في الدائرة الرابعة الدعية، د.حسن جوهر وحصل على المركز الأول في الدائرة الثامنة حولي، أحمد السعدون وحصل على المركز الأول في الدائرة الحادية عشرة الخالدية، حسين القلاف البحراني وحصل على المركز الأول في الدائرة الثانية عشرة الرميثية، مسلم محمد حمد ناصر البراك(١٢١) وحصل على

المركز الأول في الدائرة السابعة عشرة جليب الشيوخ، محمد خليفة مفرج الخليفة الشمري(١٢٢) وحصل على المركز الأول في الدائرة التاسعة عشرة الجهراء الجديدة، أحمد الشريعان وحصل على المركز الثاني في الدائرة التاسعة عشرة الجهراء الجديدة، وليد خالد فهد الجري(١٢٣) وحصل على المركز الأول في الدائرة الحادية والعشرين الأحمدي، مشعان مجبل عواد بطي العازمي(١٢٤) وحصل على المركز الأول في الدائرة الخامسة والعشرين أم الهيمان، مرزوق فالح عايض الحبيني العازمي(١٢٥) وحصل على المركز الثاني في الدائرة الخامسة والعشرين أم الهيمان.

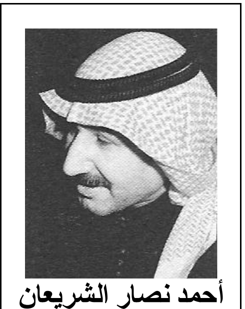

وليد الجري


مرزوق الحبيني


محمد الخليفة

اختلف هذا **التكتل** عن "التكتل النيابي" الذي تشكل قبل انتخابات مجلس الأمة ١٩٩٢م، فمن حيث الأعضاء فعدد من أعضاء التكتل النيابي لم يدخلوا في **"تكتل العمل الشعبي"** رغم أنهم نجحوا في انتخابات ١٩٩٩م مثل مشاري العنجري - نائب رئيس مجلس الأمة وسالم عبدالله الحماد وصالح الفضالة و د.عبدالمحسن المدعج وعبدالله الرومي.. ومن حيث الانتماء الفكري فقد كان أعضاء التكتل النيابي جميعهم من المستقلين، أما التكتل الشعبي فبعضهم مستقلون مثل السعدون والجري وبعضهم ينتمون إلى تيار سياسي قائم مثل سيد عدنان عبدالصمد وعبدالمحسن جمال وهم أعضاء بارزون في (التحالف الإسلامي الوطني) "الشيعي" .. ولعل هذا يؤكد أن التكتل ليس حزبا سياسيا بقدر ما هو عمل تنسيقي بين أطراف سياسية متنوعة، يجمعهم معارضة الحكومة في كثير من الأحيان.

ولأنـه تكتـل برلمـاني يستهدف تبنـي بعض القضايا الـشعبية ولـيس حزبـا سياسـيا فكريا ، نجد أن **"تكتـل العمـل الشـعبي"** يتشكل من برلمـانيين فقط، أمـا القاعدة الـشعبية للتكتـل فهـي قواعـد انتخابيـة متعددة لكـل نائـب منـهم مؤيـدوه فـي دائرتـه الانتخابيـة ولا يجمعهم تيـار سياسـي واحد، كمـا أن هـدف قاعدة كـل نائـب هو فـوزه بالانتخابـات، لـذا فغالبا ما ينتهي عمل تلك القواعد الشعبية مع نهاية الانتخابات.



أحمد نصار الشريعان



مشعان العازمي

كمـا يمكـن ملاحظـة أن هنـاك تنازعـا بـين رأيـين داخـل التكتـل لـم يحـسم لـصالح أحـدهما، رأي يريـد للتكتـل أن يكـون تيـارا سياسـيا وسـطي الفكـر لـه منهجـه وبنـاؤه الفكـري والتنظيمي، ويتبنى هذا الرأي مسلم البراك والآخرين "السنة"، ورأي يريـد الإبقـاء علـى التكتل برلمانيـا تنـسيقياً بـين أكثـر مـن رأي فكـري يهـتم بالقضايا الـشعبية وحمايـة المـال العـام ويتبنـى هذا الرأي أعضاء "حركة التحالف الإسلامي الوطني" ، حتـى يبقـى "التحـالف" كإطـار تنظيمـي فكـري عقائـدي بينمـا يبقـى "التكتل" كمظلة وطنية تجمع أكثر من تيار لمصلحة الوطن .. أما رئيس التكتل أحمد السعدون فإنه لا يرجح طرفا على طرف حتى لا يخسر أحدهما.

ولعـل الحـل الأمثـل لتـك المعضلة هـو أن يقـوم أصـحاب الـرأي الأول (مـسلم البراك) بتشكيل "حركـة" تـوازي (التحـالف الإسـلامي الـوطني) لتلتقي الحركتـان تحـت مظلة **"التكتل"** .

ورغبة في وجود امتداد شعبي منظم، فقد سعى "التكتل" لتأسيس جمعية نفع عام في النصف الأول من عام ٢٠٠٣م(١٢٦) تهتم بالجانب الاجتماعي والمحافظة على المكتسبات الشعبية للمواطنين، وذلك حتى تكون الجمعية امتداداً لعمل الكتلة وبداية لوضع إطار يضم كل المواطنين المتعاطفين معها، وهذا ما دفع الكتلة إلى تقديم اقتراح بقانون لفتح باب إشهار جمعيات النفع العام.. هذا التحرك لإنشاء جمعية نفع عام هو محاولة من التيار الذي يريد تحويل التكتل إلى حزب، ولكن هذا المسعى توقف تماما بعد إجراء الانتخابات في يوليو ٢٠٠٣م وفشل نصف أعضاء التكتل في الوصول إلى قبة البرلمان رغم محاولات الفائزين منهم إقناع زملائهم الذي لم يصلوا لعضوية البرلمان استثمار هذه النتائج لمصلحة التفرغ لبناء التنظيم المستهدف، ولكن شيئا من ذلك لم يتحقق.

ثانيا – مجلس الأمة (العاشر ٢٠٠٣م) والحل الدستوري للبرلمان (الثاني ٢٠٠٦م)::

في انتخابات الفصل التشريعي العاشر لمجلس الأمة عام ٢٠٠٣م نجح خمسة من تكتل العمل الشعبي فقط وهم: أحمد السعدون، مسلم البراك، وليد الجري، محمد الخليفة، مرزوق الحبيني، بينما لم يوفق بالوصول إلى البرلمان كل من أحمد الشريعان، مشعان العازمي، عدنان عبدالصمد، عبدالمحسن جمال.. وبذلك فان حركة التحالف الإسلامي الوطني قد خرجت من "التكتل" عمليا.. كما نجح من كتلة العمل الشعبي حسين القلاف البحراني ولكنه قرر عدم الاستمرار في الكتلة، كذلك نجح د.حسن جوهر الذي نشرت الصحف(١٢٧) أنه يفكر في الانسحاب من الكتلة حيث لم تتم دعوته لعدد من اجتماعاتها.

في هذا الفصل التشريعي لم يترشح رئيس الكتلة أحمد السعدون لمنصب رئيس مجلس الأمة، ففاز جاسم محمد الخرافي دون منافسة، وقد وضع التكتل فيما بعد لنفسه أولويات ضمت الأمور التالية(١٢٨) :

١) تعديل الدوائر، على أن يتم تقديم ثلاثة خيارات: الأول يتحدث عن تحويل الكويت إلى دائرة واحدة، والثاني هو تحويل الكويت إلى خمس دوائر، والثالث هو جعل الكويت عشر دوائر انتخابية، وهذه الاختيارات تعكس القناعات داخل التكتل الواحد .

٢) قانون التجمعات، على اعتبار أن القانون مرتبط بالحريات العامة التي نص عليها الدستور الكويتي، وأنه قانون مقيد للحريات وتم إقراره خلال فترة تعطيل العمل بالدستور.

٣) إقرار قانون (من أين لك هذا؟)، على اعتبار أنه يشكل حماية للحياة السياسية في الكويت من التدمير ويحارب ضعاف النفوس في المناصب القيادية ويدعم تنقية العمل السياسي.

٤) فتح باب إصدار الصحف وفتح المجال أمام الجميع للحصول على الترخيص ليكون البقاء للأصلح، مع رفض عقوبة السجن.

٥) جمعيات النفع العام وأحقية الأفراد في إنشائها باعتبارها من مؤسسات المجتمع المدني، ويجب ألا يكون الرفض للإشهار من دون أسباب قانونية، وللجمعيات دور في حماية الديمقراطية والدستور، ورديف للعمل النيابي .

٦) التأمينات والعلاوات باعتبارها من القضايا المهمة والمرتبطة بمعيشة الإنسان الكويتي وأحواله وقدراته المعيشية سواء ما يتعلق منها بالتأمينات الاجتماعية أو علاوة الأولاد وما شابه ذلك .

٧) قروض الصندوق الكويتي وضرورة ربطها مع مصالح الكويت، وأهمية أن يكون لهذه الدول مواقف داعمة للموقف الكويتي في كل القضايا.

كما يلاحظ أن هناك تقاربا بين تكتل العمل الشعبي والكتلة الإسلامية في الفصل التشريعي العاشر ٢٠٠٣م، حيث إن هناك العديد من القضايا المشتركة بين الطرفين، كما أن التقاء "الشعبي" مع "الإسلامي" يوفر قاعدة تصويتية جيدة للطرفين (٦ شعبي + ١٥ إسلامي) (١٢٩).

لم يكمل هذا المجلس مدته، وذلك بعد جدل كبير حول مشروع قانون تقدمت به الحكومة لتقليص عدد الدوائر الانتخابية، كان للكتلة دور هام في هذا الموضوع الهام إلى جانب الكتلة الإسلامية والدستوريين المستقلين بالمجلس، تطور الأمر إلى حل مجلس الأمة حلا دستوريا وجرت انتخابات جديدة لمجلس الأمة في أقل من شهرين.

ثالثا – مجلس الأمة (الحادي عشر ٢٠٠٦م) ::

جرت انتخابات الفصل التشريعي الحادي عشر في ٢٠٠٦/٦/٢٩م، وقد خاض أعضاء تكتل العمل الشعبي تلك الانتخابات وهم في أوجهم الشعبي بعد الأحداث التي شهدها البرلمان في فصله السابق.

ولقد فاز أعضاء التكتل الشعبي جميعهم وهم أحمد السعدون ومسلم البراك ومرزوق الحبيني و د. حسن جوهر ومحمد الخليفة، والملاحظ أن جميعهم فازوا بالمركز الأول في دوائرهم، باستثناء وليد الجري الذي قرر اعتزال العمل البرلماني ولم يستجب للضغوط الكبيرة من مؤيديه للترشح في الانتخابات.. كما عاد إلى المجلس

زميلهم من التحالف الإسلامي الوطني عدنان عبدالصمد بالإضافة إلى العضو الجديد عن التحالف أحمد لاري، وبذلك فإن تكتل العمل الشعبي بلغ سبعة أعضاء بعد أن كان ستة في المجلس العاشر رغم انسحاب وليد الجري الذي كان فوزه شبه مؤكد في حال ترشحه.

وقبل الجلسة الأولى لمجلس الأمة بدأت التحركات البرلمانية في موضوع انتخاب رئيس المجلس وبقية المناصب النيابية، فقرر جاسم الخرافي وأحمد السعدون الترشح لمنصب الرئاسة، وحصل الخرافي على ٣٦ صوتا بينما حصل السعدون على ٢٨ صوتا، وصوت واحد باطل.

ونتيجة للزخم الذي جاء فيه أعضاء مجلس الأمة الجدد حيث زاد عدد النواب الإصلاحيين، فقد استطاعوا الدفع نحو إقرار تخفيض الدوائر الانتخابية إلى خمس دوائر، كما انضم تكتل العمل الشعبي إلى تكتل الكتل الذي دعت إليه الحركة الدستورية الإسلامية بهدف تحديد أولويات التكتلات الثلاثة الإسلامي والشعبي والوطني.

وتحقيقا لرغبة قديمة لدى التكتل فقد أعلن تأسيس "الجمعية الكويتية للدفاع عن المكتسبات الدستورية والشعبية" في يوم السبت ٢٠٠٦/١١/١١م بعد أن تم إقرار النظام الأساسي للجمعية حيث جاء في مادته الثانية: (نشر الوعي بالمكتسبات الدستورية والشعبية والدفاع عنها، والحث على الالتزام بأحكام الدستور وتفعيل دور المواطنين في ذلك بالوسائل المشروعة والإقناع المنطقي لتحقيق هذه الغاية سواء عن طريق النشر أو غيره من وسائل الإعلام أو عقد الندوات وتشجيع الحوار العلمي

الهادئ أو ما إلى ذلك مما يجتذب الإقبال وحسن التقبل ليندرج المجتمع بأسره في حكومة هذا النشاط الدستوري ويعمل على إحاطة المكتسبات الدستورية والشعبية بسياج من التحصين، والعمل كذلك على توثيق عرى التعاون التام بين أعضاء الجمعية أنفسهم ومختلف الهيئات في البلاد من أجل تحقيق هذه الأهداف) ، بعد ذلك تمت تزكية الحضور لمجلس الإدارة والذي يتكون من سبعة أعضاء وهم: أحمد السعدون،مسلم البراك، محمد الخليفة، عدنان عبدالصمد، حسن جوهر، مرزوق الحبيني، أحمد لاري(١٢٥).


عبدالله العجمي

وفي وقت لاحق انضم النائب عبدالله مهدي عبدالله حمد العجمي إلى كتلة العمل الشعبي في سبتمبر ٢٠٠٦م، ولكن الكتلة قررت إسقاط عضويته بسبب عدم التزامه بقرارها تأييد توصية لجنة التحقيق في التجاوزات التي شابت الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٦م بإيقاف رئيس جهاز خدمة المواطنين الشيخ محمد عبدالله المبارك حيث كان من المتفق عليه بين أعضاء الكتلة الالتزام بهذا القرار.

كما انضم للتكتل أحمد خليفة راشد محمد الشحومي(١٣١) الذي دخل المجلس لأول مرة، ولكنه أنسحب في يناير ٢٠٠٧م حين تقدم باستجواب إلى وزير الصحة الشيخ أحمد العبدالله مع النائب د.جمعان الحربش والنائب د.وليد الطبطبائي.


أحمد الشحومي

بعد مناقشة استجواب وزير الصحة تقدم عشرة نواب بطلب طرح الثقة بالوزير كان منهم أعضاء في كتلة العمل الشعبي، وقبل موعد جلسة طرح الثقة بالوزير قدمت الحكومة استقالتها إلى سمو الأمير، الذي كلف سمو الشيخ ناصر المحمد بإعادة تشكيل الحكومة، وحين بدأت مشاورات التشكيل فقد أصر التكتل على استبعاد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء عن التشكيل حيث كان التكتل يعد لاستجوابه لولا تسريع تقديم استجواب وزير الصحة، وبالفعل تشكلت الوزارة الجديدة بدون د.إسماعيل الشطي.

خلال فترة إعادة التشكيل الوزاري انتشرت أقاويل كثيرة بأن سمو الأمير حينما حل مجلس الوزراء وكلف بإعادة تشكيل الوزارة فإن سموه يعطي فرصة أخيرة للبرلمان ليمارس دوره بصورة ايجابية لا تعطل مسيرة التنمية، خاصة وأن الحكومة مررت الدوائر الخمس وبدأت في أجندة محاربة الفساد، ولكن تلك الإشاعات كانت مقلقة للدستوريين، خاصة وأن الإشاعات بدأت تتكلم عن حل غير دستوري للبرلمان وتعديل الدستور للحد من صلاحيات المجلس.. مما دفع الدستوريين للعمل على مواجهة مثل تلك الإشاعات، بعضها من تجمع الوفاق الوطني – يوسف النصف – وبعضها من تكتل العمل الشعبي – أحمد السعدون – في ضيافة التحالف الوطني الديمقراطي، وآخرين.

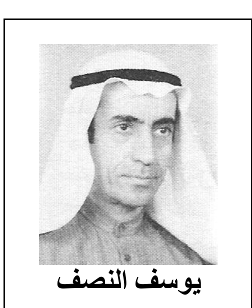
تحدث أحمد السعدون في مقر التحالف الوطني الديمقراطي عن تلك الإشاعات بصراحة كبيرة، على أساس أن تعطيل الدستور هو تعطيل لأساس الحكم وهذا يشكل

خطرا على وحدة الكويت، فأخذت بعض الصحف تؤول الكلام على أنه تهديد للنظام ووجود أسرة الصباح في الحكم، ليحسم هذا الجدل سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بنفسه حين التقى برجال أسرة الصباح ووضع حدا لكل الأقاويل ليؤكد سموه تمسكه بالدستور الكويتي وعدم نيته حل مجلس الأمة لا حلاً دستوريا ولا غير دستوري وأن سموه يفهم كلام السعدون على أنه نصيحة للحكم نتقبلها واعتدنا عليها من أهل الكويت.

المبحث الرابع

تجمع الوفاق الوطني

٢٠٠١م



يوسف النصف



عبدالله المفرج

يعتبر تجمع الوفاق الوطني الوريث الشرعي لجماعة الغرفة والتجمع الدستوري مع بعض التعديلات على الفكر وعلى التحرك وعلى الشخصيات المشاركة، وقد ذاع صيت يوسف محمد النصف وعبدالله إبراهيم المفرج وزملائهم الآخرين من الرجالات الدستوريين المستقلين وذلك لعدة اعتبارات، أهمها كبر سن الشخصية التاريخية عبدالعزيز الصقر ومرضه لعدة سنوات ثم وفاته رحمه الله عام ٢٠٠٥م، وكذلك كبر سن أخيه جاسم الصقر واعتزاله العمل البرلماني منذ ١٩٩٦م ثم مرضه فوفاته رحمه الله عام ٢٠٠٦م.

الأمر الثاني أن غرفة التجارة والصناعة لم تعد تحت قيادة هذا التجمع بل صار رئيسها علي محمد ثنيان الغانم(١٣٢) وهو شخصية أكثر قربا وتنسيقا مع الحكومة منه إلى المعارضة السياسية.

الأمر الثالث هو تاريخهم السياسي العريق ونشاطهم الدءوب بعد التحرير ودورهم في صياغة وثيقة "الرؤية المستقبلية لبناء الكويت" في عام ١٩٩١م، وما تبع

ذلك من أنشطة وطنية قد لا يعرفها الشارع الكويتي ولكنها مؤثرة بشكل كبير في مسيرة الحكم.

يتكون تجمع الوفاق الوطني من خمسة عشر عضوا وهم: يوسف محمد النصف(١٣٣)، عبدالله إبراهيم المفرج، عبدالعزيز محمود بوشهري رحمه الله، عبدالوهاب محمد الوزان(١٣٤)، جاسم خالد السعدون، بدر السميط، د.سعد محمد فالح بن طفلة العجمي(١٣٥)، احمد راشد الهارون، المحامي محمد المخيزيم، صلاح المرزوق، عبدالعزيز السلطان، عبدالمحسن السعيد، يوسف البدر، د.عبدالمحسن حماده، أحمد محمد صالح العدساني(١٣٦).. ويلاحظ في هذا التشكيل وجود مختلف مكونات الشعب الكويتي.

يسعى الوفاق إلى إلقاء الضوء على الاعوجاج والخطأ وعمل "لوبي" للضغط من أجل الإصلاح سواء على المستوى الإداري للدولة أو على مستوى مجلس الأمة أو المستوى الوزاري(١٣٧).

ومن الملاحظ أن تجمع الوفاق الوطني لا يحرص على الوجود في مجلس الأمة، بل صارت له قناعات مختلفة من واقع التجربة، حيث أن تأثيرهم على القوى السياسية كبير، لذلك فقد وجهوا جهودهم إلى شريحة محددة، هذه الشريحة ليست المجتمع بشكل عام وليست شريحة محددة كالعمال أو الطلبة أو الموظفين وغير ذلك، بل صارت شريحتهم المستهدفة هي الطبقة الفاعلة في المجتمع والمؤثرة في مسيرته، وقد انحصرت في فئتين، الفئة الأولى هي قادة التيارات السياسية وأعضاء مجلس الأمة، حيث يتم جمعهم في المواقف والمنعطفات الهامة، والفئة الثانية هي الشخصيات

المؤثرة في النظام والحكومة، فأصبحوا هم الحل الوسط بين قادة الدولة وقادة الرأي والمجتمع.

في ديسمبر ٢٠٠٥م قام التجمع بدعوة اللجنة الخماسية من النواب المكلفين من زملائهم بموضوع تعديل الدوائر الانتخابية وممثلي القوى السياسية "للتباحث وتنسيق الجهود لمواجهة أوضاع التراجع السياسي الذي تشهده دولة الكويت، وتأخر مسيرة الإصلاح وتفشي مظاهر الفساد السياسي والمالي على كل الأصعدة في مقابل تفرد السلطة التنفيذية بمقاليد الأمور وتجاوزها لباقي السلطات والانتقاص للحقوق والحريات التي كفلها الدستور"، كما أفاد يوسف النصف من التجمع، واتفقوا على تشكيل لجنة تنسيقية تعمل على توحيد الجهود لإصلاح النظام الانتخابي ومواجهة الفساد المحيط به، والإعداد لمؤتمر شعبي تشارك فيه جمعيات النفع العام والقوى السياسية والشخصيات الوطنية الناشطة في المجتمع لبحث المشاكل التي تعرقل عملية الإصلاح وطرح الحلول المناسبة لها على أن يعقد ذلك المؤتمر في شهر فبراير ٢٠٠٦م(١٣٨) ، ولكن لم يكتب لهذا المؤتمر أن ينعقد بسبب الأوضاع التي مر بها مجلس الأمة والحكومة وصولا إلى حل البرلمان في مايو ٢٠٠٦م.

كما كان للوفاق تحركات عديدة أكثرها غير معلن في معظم الأحداث التي تلت ذلك، مثل انتخابات مجلس الأمة ٢٠٠٦م ومنصب رئاسة مجلس الأمة وانتقال مسند الإمارة إلى سمو الشيخ صباح الأحمد ومعظم الأحداث السياسية التي تمر بها الكويت، والتي يتم الإعداد لها في الاجتماعات المغلقة بين قيادات التيارات السياسية، خاصة وأن النصف والمفرج يعتبران رموزا وسطية بين مختلف التيارات السياسية.

المبحث الخامس

دستوريــون آخــرون

لاحظنا أن مجلس الأمة عام ١٩٨٥م كان ذا غالبية برلمانية من الدستوريين المستقلين الذي لا ينتمون إلى تيار محدد، كما لاحظنا كيف يجتمعون وينظمون شؤونهم من خلال حركة قوية عندما داهم الدستور خطر كبير وتعطلت العديد من مواده، فشكلوا الحركة الدستورية "حد"، ثم شاهدناهم يشكلون "التكتل النيابي" في عام ١٩٩٢م، ثم "تكتل العمل الشعبي" عام ١٩٩٩م الذي لم يستوعب كل النواب الدستوريين المستقلين الذين فضل بعضهم عدم الانضواء تحت تكتل معين.. هذه المجموعة من النواب هم من سنتناولهم في هذا المبحث.

أولا – دستوريون مستقلون- منذ انتخابات ١٩٩٢م ::



عبد العزيز العدساني

أحمد النصار

بعد التحرير، وفي عام ١٩٩١م تداعى العديد من رجال الكويت إلى إعداد وثيقة "الرؤية المستقبلية لبناء الكويت"، والتي شارك بالتوقيع عليها تسعة وثمانون شخصية كويتية، وقد تم التوقيع على الوثيقة في منزل الأخوين محمد وعبدالعزيز يوسف العدساني في ضاحية كيفان.

في انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٢م كان كثير من الدستوريين المستقلين قد خاضوا الانتخابات باسم "التكتل النيابي" ، فيما خاض دستوريون آخرون الانتخابات مستقلين

دون تنسيق مع قوائم أخرى، مثل عبدالعزيز يوسف عبدالوهاب العدساني(١٣٩) وحصل على المركز الثاني في الدائرة السابعة كيفان – ونافس على منصب رئاسة مجلس الأمة وفاز بالرئاسة أحمد السعدون – وأيضا أحمد محمد أحمد حسن النصار(١٤٠).

في انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٩٦م لوحظ صعود نجم دستوريين مستقلين جدد مثل : أحمد عبدالمحسن تركي المليفي(١٤١) وحصل على المركز الثاني في الدائرة الثامنة حولي، وعبدالوهاب راشد أحمد الهارون(١٤٢) وحصل على المركز الثاني في الدائرة الثانية المرقاب.

أحمد المليفي



عبدالوهاب الهارون

أما انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٩٩م فقد شهدنا دستوريين مستقلين كانوا ضمن "التكتل النيابي" في ١٩٩٢م ولكنهم لم يدخلوا "تكتل العمل الشعبي" حينما تشكل، وهم: عبدالله يوسف الرومي وحصل على المركز الثاني في الدائرة الرابعة الدعية، مشاري العنجري - نائب رئيس مجلس الأمة – الذي حصل على المركز الأول في الدائرة السادسة الفيحاء، د.عبدالمحسن المدعج وحصل على المركز الثاني في الدائرة الثامنة حولي، صالح الفضالة وحصل على المركز الأول في الدائرة العاشرة العديلية.. كما بقي معهم من الدستوريين المستقلين الآخرين كل من عبدالوهاب الهارون وعبدالعزيز المطوع.

باسل الراشد

وفـي انتخابـات مجلـس الأمـة لعـام ٢٠٠٣م أيـضا بقـي عـدد مـن الدسـتوريين المستقلين خـارج التنظيمـات الـسياسية والكتـل البرلمانيـة ومـن أمثلـة هؤلاء: عبدالوهاب الهارون الـذي حصل علـى المركـز الثـاني فـي الـدائرة الثانيـة المرقـاب، عبدالله الرومـي الذي حصل على المركز الثاني في الدائرة الرابعة الدعية، مشاري العنجري – نائب رئيس المجلس – الذي حصل على المركز الأول في الدائرة السادسة الفيحاء، أحمد المليفي الذي حصل على المركز الأول في الدائرة الثامنة حولي، باسل سعد عبدالعزيز عبدالمحسن الراشد(١٤٣) الذي حصل على المركز الثاني في الدائرة العاشرة العديلية.

ولقد لوحظ في هذا الفصل التشريعي أن هؤلاء ينسقون فيما بينهم في العديد من القضايا العامة، كما يتعاون معهم كل من محمد الصقر وعلي الراشد وعادل الصرعاوي حيث يجتمعون بشكل دوري غير معلن.

ثانيا – سمو الشيخ صباح الأحمد أميرا للبلاد ::

فـي فجر يوم ١٥ ينـاير ٢٠٠٦م توفي أمير الكويت الشيخ جـابر الأحمد الجـابر الـصباح رحمه الله عن عمر ينـاهز تـسعة وسبعين عامـا، و ووري جثمانـه الثرى فـي عصر نفس اليوم، وأصدر مجلس الوزراء بيانا نـادى فيه بسمو ولـي العهد الـشيخ سعد العبـدالله الـسالم الـصباح أميـرا للـبلاد وفقـا لأحكـام الدسـتور والمـادة ٤ مـن القـانون ١٩٦٤/٤ في شأن أحكام توارث الإمارة.

كان سمو الشيخ صباح الأحمد – حينها رئيسا لمجلس الوزراء – خارج الكويت في سلطنة عمان، كما كان رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي خـارج الكويـت أيضا،

وقد عاد الاثنان إلى الكويت في نفس اليوم، لتبدأ الإجراءات لتحديد موعد جلسة القسم الدستوري في مجلس الأمة للأمير الجديد سمو الشيخ سعد العبدالله.



الشيخ سعد العبدالله



الشيخ صباح الأحمد

في تلك الأثناء كان أهل الكويت يعلمون بالعارض الصحي الذي يمر به سمو الشيخ سعد والذي اضطره إلى ترك رئاسة مجلس الوزراء والاكتفاء بولاية العهد، فبدأ في تلك الأثناء حوار بين رجال الأسرة الحاكمة ورجال مجلس الأمة وبين أهل الكويت عموما حول مدى قدرة سمو الشيخ سعد على تحمل أعباء مسند الإمارة رغم حبهم وتقديرهم الكبيرين له ولجهوده في خدمة الكويت.. وعلى إثر ذلك بدأ نواب مجلس الأمة اجتماعات تشاورية لبحث الموضوع منذ يوم الاثنين ١٦/١/٢٠٠٦م.

وبسبب معرفة الجميع بالوضع الصحي لسمو الشيخ سعد فقد بدأ الحديث من بعض الأطراف حول التساهل في أداء القسم الذي سيؤديه سمو الشيخ سعد العبدالله أمام البرلمان وعدم التمسك بالنص الدستوري، وكان من المنادين بهذا الرأي كتلة العمل الشعبي، حيث قال أحمد السعدون لراديو لندن ردا على المتمسكين بالنص الدستوري في أداء القسم كاملا: "هدفهم ليس المحافظة على الإجراءات الدستورية بل إن غرضهم الأساسي هو عزل سمو الأمير، ولن نجعلهم بإذن الله قادرين على الوصول إلى هذا الهدف"(١٤٤).

بدأت في تلك الأثناء بوادر التوجه نحو تولية سمو الشيخ صباح الأحمد مسند الإمارة، فصارت البدائل التي يتم بحثها ما بين تنحي سمو الشيخ سعد العبدالله أو عزله بسبب ظروفه الصحية، ففي ٢٠٠٦/١/٢٠م عقدت الأسرة الحاكمة اجتماعا في دار سلوى بمنزل سمو الشيخ صباح الأحمد، فكانت بداية عملية لتولي سمو الشيخ صباح مسند الإمارة مع استذكارهم لمناقب سمو الشيخ سعد، وبعد كلمة الشيخ صباح الأحمد حول ضرورة تماسك الأسرة في هذا الظرف العصيب، تحدث الشيخ جابر عبدالله الجابر بصفته الأكبر سنا وقال "إن ثقتنا جميعا بكم عالية كما كانت ثقة سمو أمير البلاد الراحل بكم كبيرة، وقد جدد سمو الأمير الراحل هذه الثقة في شهر رمضان المبارك، يا طويل العمر نحن معك ونؤيدك في أي خطوة تريد اتخاذها ونحن مدركون حرصكم على مصلحة الوطن وأن أي قرار تتخذه ينبع من هذا الحرص" ، ثم تحدث الشيخ إبراهيم الدعيج موجها كلامه إلى الشيخ صباح الأحمد بصوت عال "اعقلها وتوكل اعقلها وتوكل اعقلها وتوكل" بعدها قام الحاضرون بتهنئة الشيخ صباح الأحمد على الثقة الغالية(١٤٥).. علما بأن عميد الأسرة الشيخ سالم علي السالم المبارك لم يحضر هذا اللقاء.

في يوم الجمعة نفسه شهد منزل يوسف محمد النصف رئيس تجمع الوفاق الوطني اجتماعا لعدد من الشخصيات السياسية حيث أصدروا بيانا دعوا فيه الأسرة الحاكمة إلى وضع مصلحة البلاد أمامهم بتحكيم العقل بدلا من العاطفة أو المصلحة الذاتية الآنية، مع دعوة السلطتين التشريعية والتنفيذية للقيام بمسؤولياتهم وفقا للدستور.

وفي ذات اليوم ٢٠٠٦/١/٢٠م وجه الشيخ سعد بصفته أمير الكويت رسالة إلى رئيس مجلس الأمة يطلب فيها تمكينه من أداء القسم الدستوري أمام المجلس في مساء

يوم ٢٠٠٦/١/٢٢م، الأمر الذي دفع الرئيس جاسم الخرافي لطلب لقاء سمو الأمير لبحث موضوع الجلسة، ثم تداعى مجلس الوزراء لاجتماع استثنائي صباح يوم السبت ٢٠٠٦/١/٢١م للاطلاع على فحوى العريضة المقدمة من أبناء الأسرة الحاكمة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد بخصوص مبايعته(١٤٦).

اجتمع مجلس الوزراء صبيحة يوم السبت ٢٠٠٦/١/٢١م وقرر – بعد ذكر مناقب سمو الشيخ سعد العبدالله – تفعيل الإجراءات الدستورية المقررة في المادة ٣ من قانون ١٩٦٤/٤ في شأن أحكام توارث الإمارة والخاصة بالقدرة الصحية على ممارسة الأمير صلاحياته حيث يقوم مجلس الوزراء بالتثبت من ذلك ثم عرض الأمر على مجلس الأمة في جلسة سرية خاصة فإذا ثبت لمجلس الأمة عدم قدرة الأمير على ممارسة مهامه فله أن يقرر بأغلبية الثلثين انتقال ممارسة صلاحيات الأمير إلى ولي العهد بصفة مؤقتة أو انتقال رئاسة الدولة إليه نهائيا.

التقى رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي بسمو الأمير الشيخ سعد العبدالله بوجود سمو الشيخ سالم العلي مساء يوم السبت ٢٠٠٦/١/٢١م وتم الاتفاق على تحديد موعد جديد لجلسة القسم الدستوري للأمير يوم الثلاثاء ٢٠٠٦/١/٢٤م، في حين تلقى رئيس مجلس الأمة في يوم الأحد ٢٠٠٦/١/٢٢م طلبا من مجلس الوزراء لعقد جلسة خاصة صباح يوم الثلاثاء ٢٠٠٦/١/٢٤م للنظر في القدرة الصحية لسمو أمير البلاد الشيخ سعد العبدالله بعد أن ثبت لمجلس الوزراء فقدان سمو الشيخ سعد قدرته الصحية على ممارسة اختصاصاته الدستورية(١٤٧).

قام وفد مؤلف من: جاسم الصقر ويوسف محمد النصف ويوسف إبراهيم الغانم وعبدالعزيز الشايع بلقاء سمو الشيخ سالم العلي بهدف التوفيق بين جناحي الأسرة والطلب من الشيخ سالم بأن يحافظ على وحدة الأسرة الحاكمة لأن كل الأنظار الآن موجهة إليه، كما أكد الوفد للشيخ سالم بأن الدستور والقانون واضح في شأن الحالة المرضية للأمير.. ووجه يوسف النصف سؤالين مباشرين للشيخ سالم: هل أنت تريد الحكم؟ فرد الشيخ سالم: لا .. فسأله النصف: هل ترى غير الشيخ صباح الأحمد أميرا للكويت؟ فقال الشيخ سالم: لا .. وبعد الاجتماع نقلت الأسئلة والإجابات إلى الشيخ ناصر صباح الأحمد فعلق: "كنا محتارين في تحليل الوضع والآن الصورة صارت واضحة" ، وبالفعل بدأت تتفكك الأزمة(١٤٨).

حاول مدير مكتب سمو الشيخ سعد العبدالله صباح يوم الاثنين ٢٠٠٦/١/٢٣ تقديم جلسة أداء القسم إلى مساء نفس اليوم الاثنين لكن رئيس مجلس الأمة لم يوافق، فكانت هناك محاولة لجمع تواقيع عشرة نواب لعقد الجلسة يوم الاثنين لكن تلك المحاولة لم تنجح، ثم اجتمع أقطاب الأسرة الحاكمة مساء يوم الاثنين ٢٠٠٦/١/٢٣م بدار سلوى، فأكدوا التفافهم حول مجلس الوزراء، ثم تطورت الأحداث الإيجابية بلقاء سمو الشيخ صباح الأحمد بسمو الشيخ سالم العلي في الساعة العاشرة من ذات المساء بمبادرة من سمو الشيخ سالم ليعلنوا من منزل الشيخ سالم بالبدع اتفاق أقطاب الأسرة على تنازل سمو الشيخ سعد العبدالله لسمو الشيخ صباح الأحمد عن مسند الإمارة بعد أن استمر اللقاء لمدة نصف ساعة.

حين جاء يوم الثلاثاء ٢٠٠٦/١/٢٤م كانت هناك جلستان الأولى صباحية للنظر في صحة الأمير وقدرته على ممارسة صلاحياته ومن ثم عزله بأغلبية الثلثين، وجلسة

أخرى مسائية لتمكين الأمير من أداء القسم الدستوري.. ولكن الأحداث كانت تسير نحو توجه غالبية المجلس إلى عزل الأمير، فقد صار الطرح أنه لابد لسمو الأمير الشيخ سعد العبدالله من التنحي عن الإمارة قبل تنحيته من قبل مجلس الأمة، وعلى هذا الأساس جرى العديد من المحاولات لاستكمال إجراءات تنحي الأمير سمو الشيخ سعد قبل استكمال إجراءات عزله.

في صباح يوم الثلاثاء ٢٠٠٦/١/٢٤م كان الموعد المقرر للجلسة الصباحية لمجلس الأمة للنظر في عزل الأمير، لم يشأ مجلس الوزراء إلغاء طلب انعقاد هذه الجلسة قبل تسلم خطاب التنحي من سمو الأمير الشيخ سعد العبدالله، ذلك الخطاب الذي تأخر عدة ساعات كانت الجلسة خلالها تتأجل ثم تتوقف أكثر من مرة على أمل وصول الكتاب الذي تأخر بسبب "إجراءات" داخل قصر الشعب مقر إقامة الشيخ سعد العبدالله، وهو ما أطلق عليه الشيخ صباح الأحمد على منصة مجلس الأمة بأن سبب تأخر الكتاب هو "حريم وأولاد" (١٤٩) ، أما داخل الجلسة فقد أخذ وزير الصحة الشيخ أحمد العبدالله بتلاوة التقرير الطبي الذي يثبت عجز سمو الأمير الشيخ سعد عن ممارسة صلاحياته، ورغم توقيف الجلسة أملا بوصول كتاب التنحي حتى أثناء المناداة على الأسماء في عملية التصويت إلا أن الكتاب وصل بعد أن استكمل مجلس الأمة التصويت حيث قرر المجلس بإجماع أعضائه الخمسة والستين انتقال صلاحيات الأمير الشيخ سعد العبدالله بصفة نهائية وفقا للمادتين الثالثة والرابعة من قانون توارث الإمارة، ولخلو منصب ولي العهد يمارس مجلس الوزراء اختصاصات رئيس الدولة لحين اختيار الأمير.. كما قرر المجلس إلغاء الجلسة المسائية.

في مساء يوم الثلاثاء ٢٠٠٦/١/٢٤م اجتمع مجلس الوزراء اجتماعا استثنائيا وقرر تزكية سمو الشيخ صباح الأحمد أميرا لدولة الكويت وإبلاغ مجلس الأمة لتحديد جلسة لأداء القسم، وقد تم توجيه خطاب بهذا الشأن إلى مجلس الأمة في يوم الأربعاء ٢٠٠٦/١/٢٥م حيث طلب فيه تحديد جلستين الأولى للتصويت على تزكية الشيخ صباح الأحمد أميرا للبلاد والثانية لأداء سمو الأمير القسم الدستوري، وقد تحدد موعد الجلستين في يوم الأحد ٢٠٠٦/١/٢٩م.. وتم ذلك.

ثالثا – كتلة التغيير- الحل الدستوري للبرلمان (الثاني ٢٠٠٦م) ::


د.أنس الرشيد

في شهر أكتوبر ٢٠٠٥م تقدم وزير الإعلام د.أنس محمد أحمد الرشيد(١٥٠) إلى مجلس الوزراء باقتراح لتشكيل لجنة لوضع تصور حكومي واضح حول إصلاح النظام الانتخابي، وقد لاقى الاقتراح قبولا وتم تشكيل لجنة برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ نواف الأحمد وبعضوية عدد من الوزراء، وأعضاء آخرين مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة، وقامت اللجنة على مدى عدة أشهر بوضع تقرير يتضمن تقسيم الكويت إلى خمس دوائر انتخابية، مع طرح بديل عشري سبق للحكومة أن قدمته لمجلس الأمة في عام ٢٠٠٤م ، لكن مجلس الوزراء قرر وبشكل مفاجئ إعادة التقرير للجنة للنظر في زيادة عدد أعضاء مجلس الأمة وربط إصلاح النظام الانتخابي بتعديل الدستور، وهو ما قد يفتح المجال لتنقيح الدستور بشكل سلبي، فقرر وزير الإعلام تقديم استقالة مسببة من منصبه إلى رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٨م(١٥١).

فـي جلسة يـوم الاثنـين ٢٠٠٦/٥/١٥م قـام أعـضاء فـي مجلـس الأمـة محـسوبين على الحكومة بالتصويت لإحالـة المشروع إلـى المحكمـة الدسـتورية، وكـان واضـحا أن الحكومـة ستصوت علـى مشروعها الذي تقدمت بـه لإحالتـه إلـى المحكمـة الدسـتورية! فقرر أكثريـة النـواب الانـسحاب مـن الجلسة، فكانـت نتيجـة التصويت بموافقـة ٣٣ نائبـا (بينهم ١٥ وزيرا) علـى إحالـة الاقتـراح الحكـومي بتعديل الـدوائر الانتخابيـة مـن خمس وعشرين إلى عشر دوائر إلى المحكمة الدستورية في الوقت الـذي عـارض فيـه النـواب الــ٢٩ الـذين يشكلون أغلبيـة النـواب المنتخبين (٥٠ نائبـا) هـذا الإجـراء وانـسحبوا مـن الجلسة.

بعد ذلك تـم تشكيل كتلـة جديدة أطلـق عليهـا "**كتلــة التغييـر**" مـن تـسعة وعشرين نائبـا تـضم مختلـف التوجهـات الـسياسية مـن إسـلاميين وليبـراليين وشـعبيين ووطنيـين، وفـي يـوم ٢٠٠٦/٥/١٦م قـرر رئـيس مجلـس الأمـة جاسـم الخرافـي منـع الجمهـور مـن دخـول قاعـة المجلس، فاعتـصم الجمهـور خـارج أسـوار المجلـس، وانـضم إلـيهم نـواب كتلة التغيير في ساحة الإرادة القريبة من مبنى المجلس.

وفي يوم الأربعاء ٢٠٠٦/٥/١٧م قام ممثلون عن كتلة التغيير وهم النـواب أحمد السعدون وأحمد المليفي وفيصل المسلم بتقديم طلـب اسـتجواب لـرئيس مجلـس الـوزراء سمو الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح، فتم تحديـد جلسة ٢٠٠٦/٥/٢٩م للمناقشة فـي أول سـابقة مـن نوعهـا فـي تـاريخ مجلـس الأمـة.. وجـاء فـي نـص الاستجواب أن موافقـة الحكومة على طلب رأي المحكمة الدستورية إجراء متعمد مـع سبق الإصـرار لتعطيل البت في هذا الأمر الحيوي المهم خلافا لما التزمت به أمـام مجلـس الأمـة ممـا يـؤدي فـي النهاية إلى إعاقة مساعي الإصلاح.

قامت مجاميع طلابية من قوائم مختلفة وساندهم لاحقا الاتحاد الوطني لطلبة الكويت بتنظيم تجمعات متعددة ترفع شعار "نبيها خمس" وارتدت اللون البرتقالي تعبيرا عن حملتها الوطنية، وبدأت تجمعات البرتقالي الصغيرة تكبر بشكل سريع حتى انضم إليها نواب "كتلة التغيير" ، وبعد تجمعات "البرتقالي" و "نبيها خمس" في ساحة الإرادة، حاول الطرف الآخر أن يرد على تلك التحركات، فقام مجموعة من النواب الذين تبنوا إحالة تخفيض الدوائر إلى المحكمة الدستورية بدعوة أنصارهم إلى التجمع في ساحة العدالة – بدل تسمية الإرادة – وارتدوا اللون الأزرق – بدلا من البرتقالي – وأخذوا يبينون وجهة نظرهم في الموضوع بأن التعديل المقترح غير دستوري لأنه لا يساوي بين المواطنين بالدوائر المختلفة، حيث هناك تباين في عدد الناخبين من دائرة إلى أخرى ويطالبون بمساواة الدوائر من حيث الكثافة السكانية لكل دائرة !

حينها أصدر سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مرسوما بحل مجلس الأمة حلا دستوريا (الثاني) في يوم الأحد ٢٠٠٦/٥/٢١م ودعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة في ٢٩ /٢٠٠٦/٦م.

المبحث السادس

كتلـة العمـل الوطـني

٢٠٠٦م


مشاري العنجري



مرزوق الغانم

بعد حل مجلس الأمة بسبب أزمة تعديل الدوائر، جرت انتخابات الفصل التشريعي الحادي عشر في ٢٩/٦/٢٠٠٦م وخاضها عدد غير قليل من الدستوريين المستقلين، وقد فاز في هذه الانتخابات الدستوريون المستقلون التالية أسمائهم: مرزوق علي محمد ثنيان الغانم(١٥٢) في الدائرة الثانية المرقاب وحصل على المركز الأول، عبدالله الرومي في الدائرة الرابعة الدعية وحصل على المركز الأول، مشاري العنجري في الدائرة السادسة الفيحاء وحصل على المركز الأول، أحمد المليفي في الدائرة الثامنة حولي وحصل على المركز الثاني، صالح الفضالة في الدائرة العاشرة العديلية وحصل على المركز الأول، كما فاز عادل الصرعاوي في الدائرة السابعة كيفان بالمركز الأول، في حين فاز عن التحالف الوطني الديمقراطي كل من علي الراشد وفيصل الشايع ومحمد الصقر.

في انتخابات رئاسة مجلس الأمة، كانت هناك محاولات من أطراف عدة للضغط على مشاري العنجري للترشح للرئاسة، على اعتبار أن هناك طرفا قويا معارضا لرئاسة الخرافي بعد أحداث المجلس في موضوع الدوائر الخمس واستدعائه

للقوات الخاصة ومنع دخول الجمهور إلى قاعة المجلس، فيما كان ترشح السعدون للرئاسة يتعرض لتردد بعض الأطراف بسبب خوفهم من تجاذب وشد مع الحكومة، وتردد آخرين يرون أن السعدون لن يكسب الرئاسة مقابل الخرافي بينما قد يكون العنجري حلا وسطا، لذلك حين تم الضغط على العنجري العازف عن الرئاسة كان يقول للمقربين "أنا أقبل في حالة واحدة وهي وجود إجماع نيابي حكومي حينها سأتحمل المسؤولية وغير ذلك فاني لا أرغب بالمنافسة".. وحين جرت المنافسة بين الخرافي والسعدون فقد وقف أكثرية المستقلين الدستوريين مع السعدون الذي خسر الرئاسة.. كما نافس على منصب نائب الرئيس صالح الفضالة الذي ترشح مقابل مرشح الحركة الدستورية الإسلامية محمد البصيري الذي فاز بالمنصب.

ومنذ نجاح الدستوريين في انتخابات هذا المجالس والمشاورات مكثفة لتشكيل كتلة برلمانية إلى جانب الكتل البرلمانية الأخرى "الكتلة الإسلامية" و "كتلة العمل الشعبي" ، حيث نسقت المجموعة في انتخابات الرئاسة وفي انتخابات نائب الرئيس وأمانة السر التي حصل عليها أحمد المليفي وفي اللجان البرلمانية، فبدأ التحضير الجدي لتأسيس كتلة العمل الوطني.

وفي ٢٠٠٦/١٠/٩م عقد مؤتمر صحفي(١٥٣) داخل مبنى مجلس الأمة حضره ثمانية نواب وأعلنوا فيه إشهار "كتلة العمل الوطني" حيث حضر اللقاء كل من: مشاري العنجري وعبدالله الرومي وصالح الفضالة وأحمد المليفي ومرزوق الغانم ومحمد الصقر وعلي الراشد وفيصل الشايع، وأدار المؤتمر مشاري العنجري الذي اختاره زملائه منسقا عاما للكتلة في وقت سابق.. وقال العنجري: "هذه الكتلة هي امتداد لكتلة غير معلنة كانت موجودة في الفصل التشريعي السابق وكنا نجتمع منذ

بداية ذلك الفصل وبشكل أسبوعي أو كل أسبوعين، لكنها لم تعلن رسميا، ومع بداية هذا الفصل التشريعي فضلنا إعلانها بعد انضمام بعض الإخوة الجدد وهذه نتيجة تجربة طويلة مررنا بها وليس ردة فعل".

وفي تعريف الكتلة كما جاء في الوثيقة الصادرة عن كتلة العمل الوطني(١٥٤): "هي تكتل عدد من نواب مجلس الأمة لخدمة العمل الوطني، يجمعهم التمسك بالقيم الإسلامية وأحكام الدستور، ويلتقون في التصدي لجميع أنواع الفساد الأخلاقي والسياسي والمالي والإداري، ويسعون إلى تحقيق دولة المؤسسات من خلال تضافر جميع الجهود الوطنية داخل مجلس الأمة وخارجه، من أجل تقدم الكويت ورقيها وازدهارها".

وأما أهداف الكتلة فقد حددتها الوثيقة في ما يلي: "العمل على دراسة وإقرار التشريعات اللازمة لضمان الانتقال بالكويت إلى مستوى الدول الرائدة في العالم تنمويا وحضاريا، القيام بالدور الرقابي كاملا لضمان تنفيذ القوانين والنظم العامة في الدولة بما يحقق المصلحة العليا للوطن ويحفظ قيم المجتمع ويحقق العدالة والمساواة بين أبناء الشعب الواحد، العمل من خلال السلطة التشريعية - وبالتعاون مع السلطة التنفيذية - على تحسين مركز دولة الكويت في سلم مدركات الفساد العالمي لانتشال البلاد من التراجع الذي تشهده سنويا، المساهمة في دعم قطاعات المجتمع المدني والاقتصادي بما يحقق تنمية الوطن ورفاهية المواطن".

علما بأن كتلة العمل الوطني تضم خمسة مستقلين إلى جانب ثلاثة يمثلون التحالف الوطني الديمقراطي وهم محمد الصقر وعلي الراشد وفيصل الشايع.. وبعد

إعلان كتلة العمل الوطني شاركت الكتلة في المشاورات لتشكيل "تكتل الكتل" الذي ضمهم مع الكتلة الإسلامية وكتلة العمل الشعبي.

الشخصيات السياسية الكويتية

١٩٢١ – ١٩٦١م

مجلس الشورى – الأول ١٩٢١م	الكتلة الوطنية قبل ١٩٣٨م	مجلس الأمة التشريعي – الأول ١٩٣٨م	مجلس الأمـة التشـريعي - الثاني ٣٨-١٩٣٩م	بعد حل المجلس المنتخب ١٩٣٩–١٩٥٠م	مجلس الشورى الثاني١٩٣٩م	هيئة التنظيم ١٩٦١م	أعضاء المجلس التأسيسي ١٩٦١م
حمد عبدالله الصقر يوسف بن عيسى أحمد الفهد الخالد عبدالرحمن خلف النقيب أحمد صالح الحميضي عبدالعزيز الرشيد خليفة شاهين الغانم مرزوق الداود البدر مشعان الخضير الخالد شملان علي سيف الرومي ابراهيم المضف هلال فجحان المطيري	محمد ثنيان الغانم- ئيس عبـــــــداللطيف محمد الغانم عبدالله الحمد الصقر سليمان خالد العدساني ابنه خالد العدساني مشعان الخضير علي سليمان الرفاعي يوسف صالح الحميضي سلطان ابراهيم الكليب يوسف مرزوق المرزوق عبدالعزيز الحمد الصقر حمد صالح الحميضي	عبدالله حمد الصقر محمد ثنيان الغانم ايوسف بن عيسى علي سليمان الرفاعي مشعان الخضير آل خالد حمد الداود المرزوق سليمان خالد العدساني عبداللطيف محمد الغانم يوسف صالح الحميضي مشاري حسن البدر سلطان ابراهيم الكليب صالح العثمان الراشد يوسف مرزوق المرزوق خالد العبداللطيف الحمد استقال محمد الثنيان الغانم فحل مكانه بن عمه محمد الشاهين الغانم	يوسف بن عيسى حمد الداوود خالد العبداللطيف الحمد مشعان الخضير آل خالد محمد بن شاهين سلطان ابراهيم الكليب عبدالله حمد الصقر مشاري حسن البدر عبداللطيف محمد الغانم علي سليمان الرفاعي أحمد بن خميس يوسف صالح الحميضي علي البنوان سليمان خالد العدساني صالح عثمان الراشد علي عبدالوهاب المطوع مشاري هلال المطيري محمد أحمد الغانم نصف يوسف النصف يوسف عبدالوهاب العدساني الاحتياط: سرحان زيد السرحان عبدالرحمن محمد البحر ثنيان الغانم عبدالمحسن الخرافي عمر العلي العمر محمد حمود الشايع يوسف أحمد الغانم .	مقتولون : محمد عبدالعزيز القطامي محمد المنيس معتقلون: عبداللطيف محمد الغانم علي سليمان الرفاعي مشعان الخضير الخالد صالح عثمان الراشد سليمان العدساني يوسف المرزوق هربـوا لخـارج الكويـت أو كانوا بالخارج : محمد ثنيان الغانم محمد أحمد الغانم خالد سليمان العدساني عـادوا الـى الكويـت بعـد الإفراج عن زملاؤهم – عبدالله حمد الصقر محمد البراك	الشيخ عبدالله السالم الصباح – رئيسا سالم الحمود الصباح فهد السالم الصباح عبدالله الجابر الصباح خالد الزيد الخالد محمد بن شملان عبدالرحمن سالم العبدالرزاق ثنيان الغانم مشاري الروضان محمد حمود الشايع أحمد الحميضي	حمد صالح الحميضي مشعان عبد الرحمن الخضير حمد عبد المحسن المشاري محمد يوسف النصف حمود الزيد الخالد نصف يوسف النصف خالد سليمان العدساني يوسف ابراهيم الغانم عبد الحميد الصانع يوسف عبد العزيز الفليج عبد العزيز حمد الصقر	منصور موسى المزيدي محمد رفيع حسين معرفي عبد العزيز حمد الصقر حمود الزيد الخالد د.أحمد محمد الخطيب عبد الله فهد لافي الشمري يوسف خالد المخلد المطيـري عباس حبيب مناور يعقوب يوسف الحميضي عبد اللطيف محمد ثنيان الغانم سليمان أحمد الحداد أحمد خالد الفوزان سعود عبد العزيز العبد الرزاق محمد يوسف النصف عبد الرزاق سلطان أمان مبارك عبد العزيز الحساوي علي ثنيان صالح الأذينة محمد وسمي ناصر السديران نايف حمد جاسم الدبوس خليفة طلال الجري

خاتمة الباب الأول

وبعد ..

لقد كانت هذه جولة سريعة لأهم الأحداث الكويتية الدستورية خلال قرن من الزمان، قام بها خيرة رجال الكويت في ظروف متباينة بعضها سهل وكثير منها وكثير منها صعب للغاية، ولعل ما يمكن ملاحظته بعد قراءة تلك المسيرة الطويلة لهذا التيار "الدستوري" هو ما يلي:

- إن الفضل الكبير في الأجواء الدستورية التي تعيشها البلاد يعود إلى هؤلاء الرجال وكفاحهم الطويل.
- إن الحقوق الدستورية والوطنية في الغالب تؤخذ ولا تمنح، فلم يحدث خلال التاريخ الكويتي أن كانت هناك مبادرات وطنية على المستوى الدستوري وعلى مستوى الحريات وحتى على مستوى الاستقلال والسيادة، دون أن يسبقها مبادرة شعبية وحشد جماهيري، ثم بعد ذلك تأتي الاستجابة من الحكومة.
- إن التيار الدستوري في الكويت – منذ عام ١٩٤٠م – غير منظم، بل هو أقرب إلى التشتت منه إلى التعاون والاتفاق، رغم أنه تيار وطني كويتي عريض، بينما نجد في المقابل أن هناك تيارات سياسية أخرى ذات امتدادات خارجية أكثر تنظيما وتنسيقا وإنجازا.
- إن "الدستوريين" تيار يجمع عليه الكثير من الكويتيين، بما فيهم التيارات السياسية الأخرى، وخاصة أوقات الأزمات الوطنية، باعتبارهم الحل الوسط لكل التيارات الكويتية.

- يغلب على هذا التيار الدستوري "المستقلون" خاصة بعد عام ١٩٤٠م وحتى نهاية القرن العشرين، لذلك فان جهودهم متناثرة وتأثيرهم غير كبير رغم أن عددهم ليس بقليل، ولو أنهم تجمعوا وتعاونوا وجرى بينهم التنسيق بحده الأدنى لكان تأثيرهم بالساحة مضاعفا.
- ينشغل "الدستوريون" بالعمل اليومي، وهو أمر طبيعي في ظل جهودهم الفردية، بينما يحتاجون إلى وجود بناء فكري وتنظيمي وتخطيط استراتيجي بعيد المدى يجمع طاقاتهم وينسق جهودهم لتصب في اتجاه وطني دستوري واحد أو حتى في مصبات متقاربة، ولو تم ذلك لوجدناهم يقودون الشارع ويشكلون الأغلبية البرلمانية ويحدثون تغييرات كبيرة في الدولة تخدم الوطن وتعزز من دور الشعب وتنمي البلاد.

إن الأمل المعقود على "الدستوريين" كبير، يعادل الأمل بالوطن، فهم الذين نهضوا بالكويت قديما، ولن تنهض الدولة مستقبلا إلا بهم، ولن يتحقق الانسجام الوطني والتعاضد الشعبي إلا بجهودهم، وللأمانة، فإن الدستوريين لم يقصروا في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي في توحيد جهودهم وتنسيق عملهم، ولئن كانت الحوادث التي تعرضوا لها في الكتلة الوطنية في نهاية الثلاثينيات تبرر إنهاء تحركهم الجماعي، فان ذلك ليس مبررا اليوم - في القرن الحادي والعشرين – لاستمرار ضعف التنسيق بين القوى الدستورية في ظل أجواء الحرية النسبية التي توفرها الدولة والتي لا تقارن بأجواء النصف الأول من القرن الفائت.

الهوامـــــش

(١) مجلس الأمة الكويتي www.majlesalommah.net

(٢) سيف مرزوق الشملان، من تاريخ الكويت، منشورات ذات السلاسل، الطبعة الثانية١٩٨٦، صفحة ١٤٢ وما بعدها

(٣) المطيري توفي عام ١٩٣٨م عن عمر ٨٦ سنة، والرومي توفي عام ١٩٤٥م عن عمر ٨٢ سنة، والمضف توفي عام ١٩٢٦م عن عمر ٧٦ سنة.. رحمهم الله جميعا.

(٤) انظر: الشيخ عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، صفحة ٢٨٦- ٢٩٢ / وحسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، الجزء الثاني، صفحة ٢٨٠ / وأحمد دبين، الديمقراطية في الكويت، صفحة ٨٦

(٥) يلاحظ هنا أن ناصر البدر من أهل "قبلة" في حين أن كل المجتمعين هم من أهل "شرق" لذلك يقول السيد صالح الفضالة – في لقاء خاص – إنه لابد من وجود ورقة أخرى موقعة من أهل "قبلة" لم تحفظ، بدليل أن المجلس الذي تشكل لاحقا كان نصفه من "شرق" ونصفه من "قبله".

(٦) أحمد الجابر المبارك، حفيد مبارك الكبير.

(٧) الشيخ حمد بن مبارك الكبير

(٨) عبدالله السالم المبارك، حفيد مبارك الكبير

(٩) والمقصود الحكومة البريطانية.

(١٠) سيف مرزوق الشملان، من تاريخ الكويت، صفحة ١٩٥ – ١٩٧

(١١) حمد الصقر: من كبار تجار الكويت ويسمى بملك التمور لكثرة ما يملكه من مزارع التمور بالبصرة، صار عضوا في مجلس الشورى الأول ورئيسا للمجلس عام ١٩٢١م، توفي في يناير ١٩٣٠م رحمه الله.

(١٢) يوسف بن عيسى: ولد عام ١٨٧٩م، من مؤسسي المدرسة المباركية في ١٩١١م ثم صار ناظرا لها في ١٩٢١م ثم ناظرا للمدرسة الأحمدية في ١٩٢١م، عضو مجلس الشورى الأول ونائبا للرئيس في ١٩٢١م، عضو ونائب للرئيس في مجلس الأمة التشريعي الأول والثاني في ١٩٣٨ - ١٩٣٩م، توفي عام ١٩٧٣م رحمه الله.

(١٣) هلال فجحان: ولد عام ١٨٥٠م، أكبر ثري عرفته الكويت في زمانه، عضو مجلس الشورى الأول ١٩٢١م.

(١٤) شملان الرومي: ولد عام ١٨٦٣م، من كبار تجار الكويت، عضو مجلس الشورى الأول ١٩٢١م.

(١٥) إبراهيم المضف: ولد عام ١٨٥٠م، من كبار تجار الكويت، عضو مجلس الشورى الأول ١٩٢١م.

(١٦) عبدالعزيز الرشيد: ولد عام ١٨٨٧م، مؤرخ الكويت، شاعرا وخطيبا، واعظا في مجلس الشيخ أحمد الجابر عام ١٩٢٠م، عضو مجلس الشورى الأول ١٩٢١م، توفي عام ١٩٣٨م في اندونيسيا رحمه الله، أخوه محمد عضو مجلس الأمة في عهد الاستقلال لأربع فصول تشريعية.

(١٧) عبدالرحمن النقيب: جمع بين التجارة والعلم والأدب، من مؤسسي المدرسة الأحمدية، عضو مجلس الشورى الأول.

(١٨) أحمد الحميضي: ولد عام ١٨٦٧م، عضو مجلس الشورى الأول ١٩٢١م، والده صالح أدار خزينة الحاكم الشيخ مبارك الكبير واستلم المهمة أحمد من بعد وفاة

والده، أخوه يوسف عضو مجلس الأمة التشريعي الأول ١٩٣٨م، وأخوه حمد أدار البلدية في ١٩٤٦ – ١٩٤٨م وعضو المجلس الأعلى عام ١٩٥٩م، توفي أحمد عام ١٩٦٢م رحمه الله.

(١٩) مرزوق البدر: جمع بين التجارة والعلم والدين، عضو مجلس الشورى الأول ١٩٢١م، توفي في العام ١٩٥٤م رحمه الله.

(٢٠) خليفة الغانم: ولد عام ١٨٧٥م، عضو مجلس الشورى الأول ١٩٢١م، وعضو في المجلس البلدي ١٩٣٢ و ١٩٣٤م، أخوه محمد عضو مجلس الأمة التشريعي ١٩٣٨م، توفي عام ١٩٥٣م رحمه الله.

(٢١) أحمد الفهد الخالد: ولد عام ١٨٧٨م، جمع بين التجارة والأدب، صار ناظرا للجمعية الخيرية بعد وفاة مؤسس الجمعية أخيه فرحان، عضو مجلس الشورى الأول ١٩٢١م، عضو المجلس البلدي عام ١٩٣٢م، توفي عام ١٩٣٤م رحمه الله.

(٢٢) مشعان الخضير الخالد: ولد عام ١٨٩٢م، كان عضوا في مجلس الشورى الأول ١٩٢١م، ثم عضو في مجلسي الأمة التشريعي الأول والثاني ١٩٣٨م، وفي عام ١٩٣٩م صار رئيسا للدائرة المالية ، وهو أول رئيس للدائرة، توفي عام ١٩٦٥م رحمه الله.

(٢٣) انظر: الشيخ عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت.. وسيف مرزوق الشملان، من تاريخ الكويت، صفحة ١٩٥، وحسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، الجزء الخامس، صفحة ١٤

(٢٤) أي سليمان العدساني ومشعان الخضير وخليفة بن شاهين ومشاري الحسن والسيد علي السيد سليمان الرفاعي.

(٢٥) د.غانم النجار، مدخل التطور السياسي في الكويت، صفحة ٢٨ إلى ٣٠

(٢٦) حمد الصقر خال محمد ثنيان الغانم، وعبدالله وعبدالعزيز وجاسم الصقر أبناء خال محمد ثنيان الغانم، ابنه عبداللطيف رئيس المجلس التأسيسي عام ١٩٦١م.

(٢٧) فيصل الحيدر، رواد الديمقراطية في الكويت من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٩٦.

(٢٨) نجاة عبدالقادر الجاسم، الشيخ يوسف بن عيسى القناعي – دوره في الحياة الاجتماعية والسياسية في الكويت.

(٢٩) د. فلاح عبدالله المديرس – ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت (١٩٣٨ – ١٩٧٥).

(٣٠) عبدالله الصقر: ابن حمد عبدالله الصقر رئيس مجلس الشورى الأول ١٩٢١، من مؤسسي الكتلة الوطنية التي طالبت بحياة برلمانية قبل عام ١٩٣٨م، عضو مجلس الأمة التشريعي الأول والثاني عام ١٩٣٨م.

(٣١) محمد ثنيان الغانم: من كبار تجار الكويت، رئيس (فخري) للكتلة الوطنية، عضو مجلس الأمة التشريعي الأول ١٩٣٨م ثم استقال بعد نجاحه لضغوط عائلية، توفي عام ١٩٦٦م رحمه الله.

(٣٢) علي الرفاعي: ولد عام ١٨٩٢م، خاله إبراهيم المضف عضو مجلس الشورى الأول ١٩٢١م، عضو المجلس البلدي للأعوام ١٩٣٢ – ١٩٣٤ – ١٩٤٠م وعضو مجلس المعارف أعوام ١٩٣٦ – ١٩٥٢م، أحد أعضاء الكتلة الوطنية، وعضو مجلس الأمة التشريعي الأول والثاني ١٩٣٨م، توفي عام ١٩٥٧م رحمه الله.

(٣٣) حمد المرزوق: عضو مجلس الأمة التشريعي الأول والثاني ١٩٣٨م.

(٣٤) سليمان العدساني: ولد عام ١٨٩٤م، تاجر وأديب وشاعر، أول مدير لبلدية الكويت عام ١٩٣٠م، عضو المجلس البلدي ومجلس المعارف، عضو الكتلة

الوطنيـة، عـضو مجلـسي الأمـة التـشريعي الأول والثـاني ١٩٣٨م، تـوفي عـام ١٩٥٧م رحمه الله.

(٣٥) عبـداللطيف الغـانم: ولـد عـام ١٩٢١م، عـضو مجلـس الأمـة التـشريعي الأول والثـاني ١٩٣٨م، عضو المجلس البلدي عام ١٩٥٤م ثم رئيسا للمجلس البلـدي بالوكالـة عام ١٩٦١م، فاز بانتخابات المجلس التأسيسي وصـار رئيسا للمجلس عـام ١٩٦١م، خسر انتخابـات مجلس الأمـة عـام ١٩٦٣م، صـار وزيـرا للـصحة عام ١٩٦٣م في أول وزارة بعد الاستقلال.

(٣٦) يوسف الحميضي: أخوه أحمد الصالح الحميضي عضو مجلس الشورى الأول ١٩٢١م، ووالـدهما صـالح الحميـضي كـان مـسئولا عـن خزينـة الـشيخ مبـارك الكبير.

(٣٧) مـشاري البـدر: أديـب وسياسـي، عـضو مجلـس المعـارف عـام ١٩٣٦م، عـضو مجلسي الأمة التشريعي الأول والثاني ١٩٣٨م، توفي عام ١٩٦٣م رحمه الله.

(٣٨) سـلطان الكليـب: ولـد فـي العـام ١٨٨٩م، عـضو مجلـس المعـارف عـام ١٩٣٦م والمجلـس البلـدي عـام ١٩٣٧م، عـضو الكتلـة الوطنيـة، عـضو مجلـسي الأمـة التـشريعي الأول والثـاني ١٩٣٨م، مـدير للبلديـة فـي ١٩٣٩ – ١٩٤٢م وفـي ١٩٥١ – ١٩٥٢م، توفي عام ١٩٥٢م رحمه الله.

(٣٩) صالح الراشد: عضو مجلسي الأمة التشريعي الأول والثاني ١٩٣٨م.

(٤٠) يوسف المرزوق: عضو الكتلة الوطنية، عضو مجلسي الأمة التشريعي الأول والثاني ١٩٣٨م.

(٤١) خالد الحمد: ولد عام ١٨٩٠م، عضو مجلسي الأمة التشريعي الأول والثاني ١٩٣٨م.

(٤٢) محمد شاهين الغانم: عضو مجلسي الأمة التشريعي الأول والثاني ١٩٣٨م، حيث دخل المجلس الأول بعد استقالة محمد ثنيان الغانم.

(٤٣) مذكرات خالد سليمان العدساني، سكرتير مجلس الأمة التشريعي الأول والثاني ، منشورة على الانترنت adsanee.8m.com .

(٤٤)علي المطوع: تاجر، عضو مجلس الأمة التشريعي الثاني ١٩٣٨م، توفي عام ١٩٤٦م، أبناؤه عبدالعزيز – مراقب عام جمعية الإرشاد الإسلامية – وعبدالله رئيس جمعية الإصلاح الاجتماعي.

(٤٥) مشاري هلال: ابن هلال فجحان المطيري عضو مجلس الشورى الأول ١٩٢١م، عضو كتلة الشباب الوطني ١٩٣٨م، عضو مجلس الأمة التشريعي الثاني ١٩٣٨م، خسر انتخابات مجلس الأمة في ١٩٦٣ و ١٩٧١م.

(٤٦) محمد أحمد الغانم: ولد عام ١٩١١م، عضوا بالمجلس البلدي سنة ١٩٣٢م حتى ١٩٤٠م، عضو مجلس المعارف في ١٩٣٦م، عضو في مجلسي الأمة التشريعي الثاني عام ١٩٣٨م، سفير الكويت في بيروت عام ١٩٦٣م ووزير العدل عام ١٩٦٤م.

(٤٧) نصف النصف: ولد عام ١٩٠٢م، عضو المجلس البلدي عام ١٩٣٢م - ١٩٣٣م، مدير بلدية الكويت من ١٩٣٥ حتى ١٩٤٠م، عضو مجلس المعارف من ١٩٣٦ حتى ١٩٥١م، عضو مجلس الأمة التشريعي الثاني عام ١٩٣٨م، عضو مجلس الصحة عام ١٩٤١م ثم مديرا لدائرة الصحة العامة من ١٩٤٨ – ١٩٥٢م، عضو في مجلس الشورى سنة ١٩٥٤م، عضوا في الهيئة التنظيمية عام ١٩٥٩م، وتوفي عام ١٩٦٧م رحمه الله.

(٤٨) يوسف العدساني: ولد عام ١٨٩٦م، مدير البلدية عام ١٩٣٢م، عضو مجلس المعارف عام ١٩٣٦م، عضو مجلس الأمة التشريعي الثاني ١٩٣٨م، توفي عام

١٩٦٩م رحمه الله.. ابنه محمد العدساني رئيس مجلس الأمة ١٩٨١م، وعبدالعزيز العدساني رئيس المجلس البلدي من العام ١٩٧٤الى ١٩٨٤ ثم عضو مجلس الأمة في ١٩٩٢ و ١٩٩٦م.

(٤٩) أحمدديين، الديمقراطية في الكويت.

(٥٠) في عام ١٩٤١م وقعت في العراق انتفاضة وطنية أطلق عليها حركة رشيد عالي الكيلاني، ثم أخفقت هذه الحركة في النهاية بعد أن قامت القوات البريطانية بتطويقها ففر قادة الحركة خارج العراق، وكان لعبدالله الصقر دور بارز في هذه الحركة مما اضطره بعد فشلها إلى مغادرة العراق إلى إيران برفقة الحاج أمين الحسيني، ولم يتمكن من العودة إلا عام ١٩٤٤م.. وحينما وقعت نكبة فلسطين في عام ١٩٤٨م كان الكويتيون يسعون لتقديم الدعم المالي بما كانوا يستطيعون، كل حسب إمكانياته، كما شاركوا في تهريب السلاح للفلسطينيين لمقاومة الصهاينة، وكان من بين هؤلاء عبدالله الصقر. (من حديث لأخيه جاسم الصقر في جلسة حوار روى فيها أهم المحطات في حياته وبنفسه مع حمد الجاسر في مجلة "الكويت" عام ١٩٨٩م).

(٥١) خالد العدساني: هو ووالده عضوان في الكتلة الوطنية ، ووالده عضو مجلس الأمة التشريعي الأول والثاني ١٩٣٨م، وهو سكرتير المجلسين.. ثم صار سفيرا للكويت بالأردن ثم مصر ثم ليبيا ولبنان ثم روما ١٩٦٦م، ثم وزيرا للتجارة والصناعة ١٩٧١م، قدم فيه النواب عبدالله النيباري وسامي المنيس وعلي محمد الغانم استجوابا برلمانيا.

(٥٢) أحمد ديين ، مصدر سابق.

(٥٣) انظر: روبرت ل. جيرمان، الشيخ صباح السالم الصباح، صفحة ٩٨ إلى ١٠١.

(٥٤) خالد المسلم: عضو مجلس الأمة ١٩٦٧، ثم سفير الكويت في ليبيا والعراق وسوريا.

(٥٥) عبدالحميد الصانع: سجن في عهد الشيخ أحمد الجابر لاعتراضه على تطبيق بعض القوانين، صار مديرا للبلدية في ١٩٥١م، أحد أعضاء وفد المجالس المنتخبة الستة الذين قابلوا سمو الأمير مطالبين بمجلس منتخب في العام ١٩٥٤م وكان عضوا منتخبا في مجلس المعارف.. ابنه عبدالرزاق صار عضوا في مجلس الأمة عام ١٩٧٥ و ١٩٨١م، وابنه الثاني فيصل صار عضوا في مجلس الأمة عام ١٩٨٥م.

(٥٦) د.غانم النجار، مدخل التطور السياسي في الكويت ، صفحة ٥٠ إلى ٥٤

(٥٧) www2.gsu.edu

(٥٨) النجار: مدخل للتطور السياسي صفحة ٥٤

(٥٩) www2.gsu.edu

(٦٠) جاسم عبدالعزيز القطامي منظومة متكاملة من العطاء – أ.د. سهام عبدالوهاب الفريح و عبدالله غلوم الصالح، إصدارات الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م الكويت- صفحة ١٨٩

(٦١) أحمد ديين، الديمقراطية في الكويت، صفحة ٤٦ إلى ٤٩ ، وأيضا د. فلاح عبدالله المديرس – ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، صفحة ٣٧

(٦٢) سليمان العوضي، كتاب "عبدالعزيز حمد الصقر"، صفحة ٥٦٨ تعليق بقلم د. أمل العذبي الصباح.

(٦٣) د.غانم النجار، مصدر سابق، صفحة ٦٥ إلى ٧٠.

(٦٤) بعد تراجع مطالب عبدالكريم قاسم بالكويت، تحدث الشيخ عبدالله السالم مع هؤلاء الرجال قائلا: لماذا المجلس التأسيسي؟ أنتم فيكم البركة لوضع دستور الكويت. ولكنهم قالوا إن الدستور يجب أن يضعه مجلس منتخب يمثل الشعب ونحن لا نمثل الشعب. (من مقابلة خاصة بالكاتب مع أحد رجالات الكويت فضل عدم الكشف عن اسمه).

(٦٥) حمد الحميضي: أخوه يوسف عضو الكتلة الوطنية وعضو مجلس الأمة التشريعي الأول والثاني ١٩٣٨م.

(٦٦) حمود الزيد: أخوه خالد الزيد الخالد عضو مجلس الشورى – الثاني ١٩٤٠م – مجلس معين ، وخالد أحد أعضاء وفد المجالس المنتخبة الستة الذين قابلوا الأمير مطالبين بمجلس منتخب عام ١٩٥٤م وكان عضوا منتخبا في مجلس المعارف) .

(٦٧) عبدالعزيز الصقر: والده حمد رئيس مجلس الشورى الأول ١٩٢١م ، وأخوه عبدالله عضو الكتلة الوطنية وعضو مجلس الأمة التشريعي الأول والثاني ١٩٣٨م.

(٦٨) محمد النصف: بعد الاستقالة الجماعية للمجالس المنتخبة، تم تعيينه مديرا لإحدى الدوائر فقدم استقالته تضامنا مع المستقيلين المنتخبين مطالبا بمجلس منتخب في عام ١٩٥٤م

(٦٩) د.غانم النجار، مصدر سابق، صفحة ٧١ إلى ٧٩

(٧٠) من لقاء خاص مع أحد الشخصيات الوطنية الذي فضل عدم الكشف عن اسمه حاليا، وانظر أيضا كتاب روبرت ل. جيرمان، مصدر سابق، صفحة ١٢٩ .

(٧١) عبدالعزيز الصقر: ولد عام ١٩١٣م، حضر بعض لقاءات الكتلة الوطنية في العام ١٩٣٨م، عضو المجلس البلدي في الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥م، ترأس

بنك الكويت الوطني عام ١٩٥٩ كما ترأس شركة ناقلات النفط الكويتية بنفس العام، عضو المجلس التأسيسي عام ١٩٦١م ثم وزيرا للصحة العامة في أول وزارة بعد الاستقلال، رئيس مجلس الأمة الأول عام ١٩٦٣م واستقال من المجلس عام ١٩٦٥م، وفاز في انتخابات مجلس الأمة الثاني عام ١٩٦٧م ولكنه لم يحضر جلساته، ترأس جمعية الهلال الأحمر الكويتية عام ١٩٦٢م، ورئيسا لاتحاد غرف التجارة في دول الخليج (١٩٩٢-١٩٩٤) ورئيسا لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية عام ١٩٩٦، رئاسة اللجنة الشعبية الكويتية لجمع التبرعات لنصرة قضايا الأمة العربية في ظروف المحن، توفي عام ٢٠٠٥ رحمه الله.

(٧٢) محمد الرشيد: ولد عام ١٩٢٠م، فاز بانتخابات مجلس الأمة ١٩٦٣ – ١٩٧١ – ١٩٧٥ – ١٩٨١م، وخسر الانتخابات في ١٩٦٧م، شقيق عبدالعزيز عضو مجلس الشورى الأول ١٩٢١م، ابنه د.أنس وزير الإعلام من مارس ٢٠٠٥ إلى مايو ٢٠٠٦م.

(٧٣) حمود النصف: عضو المجلس البلدي في عام ١٩٦٠م، وعضو مجلس الأمة عام ١٩٦٣م واخفق في انتخابات ١٩٦٧م، صار وزيرا للصحة العامة عام ١٩٦٤م ثم وزيرا للأشغال العامة عام ١٩٧١ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ و ١٩٧٨م.

(٧٤) يوسف هاشم الرفاعي، الأزمة الدستورية الأولى في حياة مجلس الأمة الكويتي.

(٧٥) الوزراء الذين خرجوا من الوزارة: (حمود اليوسف النصف، خليفة خالد الغنيم، عبداللطيف محمد ثنيان الغانم، عبدالعزيز محمد الشايع، محمد الأحمد الغانم) .. والوزراء الذين دخلوا الوزارة: (خالد العيسى الصالح، صالح عبدالملك الصالح، عبدالعزيز عبدالله الصرعاوي، عبدالله أحمد السميط، عبدالعزيز إبراهيم الفليج).

(٧٦) د.غانم النجار، مصدر سابق، صفحة ٨٠-٨٥

(٧٧) أحمد ديين، الديمقراطية في الكويت ، صفحة ٨٧ إلى ٨٨.

(٧٨) أحمد السرحان: سكرتير كتلة الشباب الوطني عام ١٩٣٨م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٦٣ و ١٩٦٧م، صار نائبا لرئيس مجلس الأمة عام ١٩٦٥م بعد استقالة رئيس المجلس عبدالعزيز الصقر، ثم صار رئيسا للمجلس عام ١٩٦٧م.

(٧٩) فيصل الحيدر، رواد الديمقراطية في الكويت من ١٩٢١ حتى عام ١٩٩٦م.

(٨٠) انظر: روبرت ل. جيرمان، مصدر سابق، صفحة ٢٠٠ – ٢٠١ ، وهناك تفاصيل أخرى في فصل (الليبراليون) من هذا الكتاب.

(٨١) د.النجار، مصدر سابق، صفحة ٨٥-٩٤

(٨٢) د.النجار، مصدر سابق، صفحة ٩٤-٩٧

(٨٣) د.النجار، مصدر سابق، صفحة ٩٧ - ٩٩

(٨٤) جاسم الصقر: ولد عام ١٩١٨م، ناشط في كتلة الشباب الوطني عام ١٩٣٨م، حصل على الليسانس في القانون من جامعة بغداد عام ١٩٤٣م، عضو مجلس الأمة في أعوام ١٩٧٥ و ١٩٨١ و ١٩٩٢م، فيما أخفق في انتخابات ١٩٨٥م، تولى رئاسة مجلس إدارة جريدة القبس ورئاسة جمعية القلب الكويتية، وأثناء المؤتمر الشعبي الكويتي في جدة عام ١٩٩٠م صار رئيسا للجنة الصياغة، وفي نهاية الفصل التشريعي الثامن عام ١٩٩٦ ودع الصقر العمل النيابي بسبب ظروفه الصحية التي اضطرته للسفر إلى الخارج، توفي في سبتمبر ٢٠٠٦م رحمه الله.

(٨٥) عبدالله المفرج: عين وزيرا للعدل ووزيرا للأوقاف والشئون الإسلامية عام ١٩٧٥م، ثم وزيرا للعدل عام ١٩٧٦م بعد حل مجلس الأمة، ثم وزيرا للعدل ووزيرا للإسكان عام ١٩٧٨م.

(٨٦) أحمد السعدون: ولد عام ١٩٣٢م، نائب لرئيس مجلس الأمة ١٩٧٥م و ١٩٨١م، ثم رئيسا لمجس الأمة ١٩٨٥ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦م، كما استمر عضوا في المجلس ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م، خسر الانتخابات في ١٩٦٧م.

(٨٧) من خطاب الأمير الشيخ صباح السالم إلى الشعب بعد أمره الأميري بحل مجلس الأمة. انظر التفاصيل: الغزالي، مصدر سابق، صفحة ١١١ وما بعدها.

(٨٨) صالح الفضالة: عضو في مجلس الأمة ١٩٨١م، وفي مجلس ١٩٨٥ صار نائبا للرئيس، كان أحد النشطين أثناء فترة حل المجلس ١٩٨٦-١٩٩٢م، أعيد انتخابه في مجلس ١٩٩٢م وصار بنفس منصبه نائبا لرئيس المجلس، وعضو في مجلس ١٩٩٩م.

(٨٩) محمد المرشد: ولد عام ١٩٣٢م، فاز بانتخابات مجلس الأمة أعوام ١٩٨١ و ١٩٨٥ و ١٩٩٢م، وخسر الانتخابات في ١٩٦٣ و ١٩٩٦م.

(٩٠) مشاري العنجري: ولد عام ١٩٤٥م، فاز بانتخابات مجلس الأمة في ١٩٨١ و ١٩٨٥ و ١٩٩٢ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م، وخسر الانتخابات في ١٩٩٦م بعدما صار وزيرا للعدل والشؤون الإدارية في ١٩٩٢ – ١٩٩٦م.

(٩١) صلاح محمد الغزالي ، الحياة الديمقراطية في الكويت ، صفحة ١٤٩ - ١٧٥

(٩٢) أحمد الشريعان: ولد عام ١٩٤٢م، فاز بانتخابات مجلس الأمة في ١٩٨٥ و ١٩٩٢ و ١٩٩٩م، وخسرها في ١٩٩٦ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م.

(٩٣) حمد الجوعان: ولد عام ١٩٤٧م، وضع قانون مؤسسة التأمينات الاجتماعية، فاز بانتخابات مجلس الأمة في ١٩٨٥ و ١٩٩٢م، بعد تحرير الكويت وفي مارس ١٩٩١م أطلق مجهولون النار عليه وهو في منزله بمنطقة القادسية بسلاح كاتم للصوت، وكانت الإصابة في صدره قرب قلبه فأصيب بشلل نصفي.

(٩٤) خالـد العجـران: ولـد عـام ١٩٤٤م، فـاز بانتخابـات مجلـس الأمـة فـي ١٩٧١ و ١٩٧٥ و ١٩٨١ و ١٩٨٥م، وخـــسر الانتخابـــات فـــي ١٩٦٧ و ١٩٩٦ و ١٩٩٩م.

(٩٥) خميس عقاب: ولد عام ١٩٤٠م، عضو في المجلس البلدي عام ١٩٧٦م، فاز بانتخابات مجلس الأمة في ١٩٨٥ و ١٩٩٩م، وخسر الانتخابات عام ١٩٧١ و ١٩٩٦م ، عضو مؤسس في " التجمع الوطني الديمقراطي " عام ١٩٩٧م.

(٩٦) دعيج الجري: ولد عام ١٩٥٤م، والده عضو في المجلس التأسيسي عام ١٩٦١ ومجلس الأمة ١٩٦٣م، ودعيج فاز بانتخابات مجلس الأمة ١٩٨٥م، وخسرها في العام ١٩٩٢ و ١٩٩٦م.

(٩٧) راشد الحجيلان: ولد عام ١٩٣٦م، رئيس نادي الشباب الرياضي لعشر سنوات، فـاز بانتخابـات مجلـس الأمـة فـي ١٩٦٧ و ١٩٨١ و ١٩٨٥ و ١٩٩٩م، وخسر الانتخابات في ١٩٧١ و ١٩٧٥ و ١٩٩٦م.

(٩٨) سالم الحماد: ولد عام ١٩٣٤م، فاز بانتخابات مجلس الأمة في ١٩٧٥ و ١٩٨١ و ١٩٨٥ و ١٩٩٢ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٣م، وخـــسر الانتخابـــات فـــي ١٩٦٧ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٦م.

(٩٩) سعد طـامي: ولـد عـام ١٩٣٧م، فـاز بانتخابـات مجلس الأمـة ١٩٧١ و ١٩٧٥ و ١٩٨٥ و ١٩٩٩م، وخسرها في ١٩٦٧ و ١٩٨١ و ١٩٩٦م.

(١٠٠) عباس مناور: ولد عام ١٩٣٠م، عضو المجلس التأسيسي عام ١٩٦١م، فاز بانتخابـات مجلـس الأمـة فـي ١٩٦٣ و ١٩٦٧ و ١٩٧١ و ١٩٧٥ و ١٩٨٥ و ١٩٩٢م، وخسر الانتخابات في ١٩٨١ و ١٩٩٦م.

(١٠١) عبدالعزيز المطوع: ولد عام ١٩٤٢م، فاز بانتخابات مجلس الأمة في ١٩٨٥ و ١٩٩٩م، وخسر الانتخابات في ١٩٩٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م.

(١٠٢) عبدالله الرومي: ولد عام ١٩٤٩م، فاز بانتخابات مجلس الأمة في ١٩٨٥ و ١٩٩٢ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م، وخسرها في ٢٠٠٦م.

(١٠٣) ناصر البناي: ولد عام ١٩٣٩م، فاز بانتخابات مجلس الأمة في ١٩٨٥م، وخسرها في ١٩٨١ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦م.

(١٠٤) هاضل الجلاوي: فاز بانتخابات مجلس الأمة في ١٩٨١ و ١٩٨٥م، وخسر الانتخابات في ١٩٦٧ و ١٩٧١ و ١٩٧٥م.

(١٠٥) يوسف المخلد: عضو المجلس التأسيسي عام ١٩٦١م، فاز بانتخابات مجلس الأمة في ١٩٦٣ و ١٩٦٧ و ١٩٧١ و ١٩٧٥ و ١٩٨٥م، وخسر الانتخابات في ١٩٨١ و ١٩٩٢م.

(١٠٦) صالح الفضالة، مقابلة خاصة.

(١٠٧) أ.د. فلاح عبدالله المديرس – الحركة الدستورية في الكويت.

(١٠٨) جمال أحمد الشهاب، مقابلة خاصة.

(١٠٩) أ.د. فلاح عبدالله المديرس – الحركة الدستورية في الكويت، كما ذكر صالح الفضالة – في لقاء خاص - أن هذا الاسم لم تتم مناقشته وإقراره، فيما قال جمال الشهاب – في لقاء خاص - أنه تم طرح هذا الاسم في لقاءات غير رسمية كما طرح اسم آخر هو "الحركة الشعبية الدستورية – حشد".

(١١٠) صالح الفضالة، مقابلة خاصة.

(١١١) يوسف محمد النصف، مقابلة خاصة.

(١١٢) نفس المصدر.

(١١٣) نفس المصدر.

(١١٤) نفس المصدر.

(١١٥) نفس المصدر.

(١١٦) د. فلاح عبدالله المديرس ، التجمعات السياسية الكويتية – مرحلة ما بعد التحرير ، صفحة ٣٠

(١١٧) د.عبدالمحسن يوسف جمال ، المعارضة السياسية في الكويت ، صفحة ٢٧٠

(١١٨) أحمد دبين، الديمقراطية في الكويت ، صفحة ٨٥

(١١٩) د.عبدالمحسن المدعج: ولد في العام ١٩٤٩م، حاصل على دكتوراه بالتاريخ، فاز بانتخابات مجلس الأمة في ١٩٩٢ و ١٩٩٦ و ١٩٩٩م، وخسرها في انتخابات ٢٠٠٣م، صار وزيرا للنفط في الفترة ١٩٦٤ – ١٩٩٦م.

(١٢٠) صالح الفضالة، مقابلة خاصة.

(١٢١) مسلم البراك: ولد عام ١٩٥٦م، والده محمد عضو مجلس الأمة في الأعوام ١٩٦٣ و ١٩٦٧ و ١٩٧١ و ١٩٨١ وخسر الانتخابات في ١٩٧٥ و ١٩٨٥م وصار عضوا في لجنة النظر في تنقيح الدستور عام ١٩٨٠م، ومسلم رئيس نقابة العاملين في البلدية والإطفاء، ليسانس جغرافيا، عضو لجنة ال٤٥ بعد حل مجلس الأمة في ١٩٨٦م، فاز بانتخابات مجلس الأمة في الأعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٣م و ٢٠٠٦م، وخسر الانتخابات في ١٩٩٢م.

(١٢٢) محمد الخليفة: ولد عام ١٩٤٨م، عقيد طيار متقاعد، فاز بانتخابات مجلس الأمة في ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م، وخسرها في ١٩٩٦م.

(١٢٣) وليد الجري: ولد عام ١٩٦٠م، ليسانس حقوق، فاز بانتخابات مجلس الأمة في ١٩٩٦ و ١٩٩٩م ٢٠٠٣م.

(١٢٤) مشعان العازمي: ولد عام ١٩٥٩م، مقدم بالداخلية متقاعد.

(١٢٥) مرزوق الحبيني: ولد في العام ١٩٥١م، بكالوريوس إدارة أعمال، عضو في المجلس الوطني ١٩٩٠م، لم ينجح في انتخابات مجلس الأمة ١٩٩٢م، وفاز في ١٩٩٦ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م.

(١٢٦) جريدة القبس، ٢٠٠٣/٧/٣١ ، «الشعبي» يعد طلباً لإشهار جمعية نفع عام.

(١٢٧) جريدة الرأي العام ، الجمعة ٢٠٠٣/٧/١٨م، جوهر يدرس ترك الكتلة الشعبية

(١٢٨) جريدة القبس، ٢٠٠٣/٧/٢٣ ، تصريح للنائب مسلم البراك.

(١٢٩) جريدة الوطن، ٢٠٠٣/١٠/٤، الكويت، لقاء قطبين من الشعبي والإسلامي يمهد للتلاقي على أجندة مشتركة.

(١٣٠) الطليعة، الأربعاء ١٥ نوفمبر ٢٠٠٦، العدد ١٧٥٠، علما بأنه حتى شهر يونيو ٢٠٠٧م لم يتم إشهار هذه الجمعية، كما لم تمارس الجمعية أي نشاط لها.

(١٣١) أحمد الشحومي: ولد عام ١٩٧١م، محام، خسر انتخابات مجلس الأمة في ٢٠٠٣م.

(١٣٢) علي الغانم: والده محمد ثنيان من كبار تجار الكويت ورئيس الكتلة الوطنية وعضو مجلس الأمة التشريعي الأول ١٩٣٨م، أخوه عبداللطيف محمد ثنيان الغانم رئيس المجلس التأسيسي ١٩٦١م، فاز علي بانتخابات مجلس الأمة ١٩٧١م، وخسرها في ١٩٧٥ و ١٩٩٢م، ابنه مرزوق عضو مجلس الأمة عام ٢٠٠٦م.

(١٣٣) يوسف النصف: صار وزيرا للشئون الاجتماعية والعمل في ١٩٨٥/٣/٣م، وقدم استقالته وقبلت في ١٩٨٥/٣/٢٤م، وكان لتلك الاستقالة صدى ايجابي كبير على المستوى الشعبي، نائب رئيس مجلس إدارة جريدة القبس اليومية الكويتية.

(١٣٤) عبدالوهاب الوزان: ولد عام ١٩٥٢م، بكالوريوس إدارة أعمال، رئيس وعضو في عدة شركات، رئيس الائتلاف الإسلامي الوطني ١٩٩١م، وزير

التجارة والصناعة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل في الفترة ١٩٩٩ – ٢٠٠١م.

(١٣٥) سعد بن طفله: ولد عام ١٩٥٩م، وزير الإعلام في ١٩٩٩م لأقل من سنة.

(١٣٦) أحمد العدساني: ولد عام ١٩٤٥م، بكالوريوس وماجستير هندسة، وزير الكهرباء والماء عام ١٩٩١م، ووزير الكهرباء والماء ووزير الأشغال العامة عام ١٩٩٢م، وفي نهاية القرن العشرين صار رئيس المجلس البلدي.

(١٣٧) جريدة القبس، ٢٠٠٤/٢/٦ ، مقابلة مع عبدالوهاب الوزان.

(١٣٨) جريدة القبس، ٢٠٠٥/١٢/٢٠ ، يوسف النصف: لجنة تنسيق بين الخماسية النيابية والقوى السياسية لمتابعة تعديل الدوائر.. تعثر انعقاده بسبب وفاة أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد في فبراير ٢٠٠٦م.

(١٣٩) عبدالعزيز العدساني: ولد عام ١٩٣١م، رئيس المجلس البلدي، أمين عام منظمة المدن العربية منذ ١٩٨٦م، فاز بانتخابات مجلس الأمة في أعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٦م.

(١٤٠) أحمد النصار: ولد عام ١٩٤٩م، بكالوريوس تجارة، فاز بانتخابات مجلس الأمة ١٩٩٢ و ١٩٩٦م.

(١٤١) أحمد المليفي: ولد عام ١٩٥٦م، ليسانس وماجستير حقوق، فاز بانتخابات مجلس الأمة أعوام ١٩٩٦ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م، وخسرها في ١٩٩٢ و ١٩٩٩م.

(١٤٢) عبدالوهاب الهارون: ولد عام ١٩٤٧م، رئيس شركة النقل العام، فاز بانتخابات مجلس الأمة ١٩٩٦ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٣م وخسرها في ٢٠٠٦م.

(١٤٣) باسل الراشد: ولد عام ١٩٦٧م، بكالوريوس تجارة، خسر انتخابات مجلس الأمة عام ٢٠٠٦م.

(١٤٤) باسم عيسى عبدالعزيز اللوغاني، الأزمة من الوفاة إلى القسم، صفحة ٢٥ – ٢٦ .

(١٤٥) نفس المصدر، صفحة ٣٣ .

(١٤٦) نفس المصدر، صفحة ٣٥ ، نقلا عن جريدة الوطن السبت ٢٠٠٦/١/٢١م.

(١٤٧) نفس المصدر، صفحة ٤٣ – ٤٤ ، نقلا عن جريدة الوطن الاثنين ٢٠٠٦/١/٢٣م خطاب رئيس مجلس الوزراء إلى رئيس مجلس الأمة.

(١٤٨) النصف، مصدر سابق.

(١٤٩) نفس المصدر، صفحة ٦٧ .

(١٥٠) أنس الرشيد: ولد عام ١٩٦٨م، وزيرا للإعلام من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦م، والده محمد عضو مجلس الأمة في ١٩٦٣ و ١٩٧١ و ١٩٧٥ و ١٩٨١م، وعمه عبدالعزيز الرشيد مؤرخ الكويت وعضو مجلس الشورى الأول عام ١٩٢١م.

(١٥١) القبس، ٢٠٠٧/٤/٢٥م، في أول حديث له بعد مرور عام على استقالته وزير الإعلام الأسبق أنس الرشيد.

(١٥٢) مرزوق الغانم: والده عضو مجلس الأمة عام ١٩٧١م ورئيس غرفة تجارة وصناعة الكويتي حاليا في العام ٢٠٠٧م، عمه عبداللطيف رئيس المجلس التأسيسي عام ١٩٦١م.

(١٥٣) القبس، ٢٠٠٦/١٠/١٠م، ثمانية نواب يعلنون ولادة كتلة العمل الوطني.

(١٥٤) تشرفت بإعداد مسودة الوثيقة وقدمتها إلى الأخ أحمد المليفي في سبتمبر ٢٠٠٦م، فأدخل عليها بعض التعديلات، ثم عرضت في اجتماع الكتلة الذي أدخل عليها بعض التعديلات.

ملاحظة:

معظم المعلومات الشخصية مصدرها كتاب "رواد الديمقراطية في الكويت" للكاتب فيصل الحيدر بأجزائه الثلاثة، بالإضافة إلى موقع النواب والوزراء والمرشحين في الكويت للسيد مايكل هيرب، جامعة ولاية جورجيا www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm

الباب الثاني

الإسلاميـــــــون

تمهيـد

{الإسلاميـون} هو مصطلح أطلقناه على التيار الديني، ليشمل كافة الناشطين الإسلاميين في الكويت، سواء منهم الناشطين بجهودهم الشخصية، وهو الحال العام في الإمارة طوال مراحل التاريخ الكويتي، أو الناشطين من خلال جهود جماعية لتشكيل جماعة أو حركة تخوض غمار العمل الثقافي والاجتماعي والسياسي وأحيانا الاقتصادي.

ولقد كانت الحركة الاجتماعية في الكويت القديمة ترتكز على محورين، المحور الأول هو التجارة والوظيفة وهو محور يتناول أرزاق الناس ومعاشهم، وهو غالبا محور يغلب عليه تيار **{الدستوريـون}** ، أما المحور الثاني فهو محور القضاء والتعليم والثقافة والوعظ الديني وهو غالبا محور يغلب عليه **{الإسلاميـون}** .

وهذا المحور الثاني لا يقل أهمية عن المحور الأول، ففيه يتلقى الناس تعليمهم في (الكتاتيب)، وبهم يتم الحكم بين المتخاصمين (القضاة) حيث كان القاضي يصدر الأحكام وينفذها، بما فيها تطبيق الحدود، كما أن نشأة الحركة الثقافية كانت في الغالب انطلقت بمبادرات من شيوخ علم ورجال دين وفكر، كما سنشهد في الصفحات التالية، فالمثقفون والمفكرون كانوا غالبا من رجال أمثال الشيخ عبدالعزيز الرشيد والشيخ يوسف بن عيسى وغيرهم من رجال عرب ومسلمين وفدوا إلى الكويت وأعطوا الدروس وقدموا المواعظ والمحاضرات ونقلوا الفكر العربي والإسلامي الذي كان متقدما في القاهرة وبغداد و استانبول عما هو عليه في الكويت.

كما غلب على هذا التيار خلال قرن كامل القرب من الحاكم والتفاهم معه، فهم يفضلون النصح له على الخروج عليه، والعمل معه لما فيه خير الناس على العمل ضده لإصلاح الشأن العام، ويؤمنون أن العمل من الداخل هو أقصر طريق للإصلاح، وأن الخروج على الحاكم فيه مفسدة كبيرة لا يقرها الشرع ولا يقبل بها المنطق، لذلك نجدهم دائما لهم سقف في تحركهم لا يتجاوزونه إطلاقا، حتى ذهب فصيل من الإسلاميين إلى أن "المظاهرات" هي من البدع المنهي عنها شرعا وتؤدي إلى مفسدة أكبر.

كما أن إيمانهم بالجانب الدستوري للدولة ليس فاصلا في العلاقة بينهم وبين الحاكم، بل هناك مصالح أخرى مقدمة على الديمقراطية وعلى الدستور، ومنطلقهم في ذلك أن الديمقراطية ما هي إلا صورة من صور التعامل وسياسة الحكم وهناك غيرها من الصور، إن الديمقراطية قد تؤدي إلى مفسدة في بعض الأحيان، وإن كان هذا الرأي قد بدء يتراجع في السنوات الأخيرة بعد الغزو العراقي في ١٩٩٠م.

وإذا كنا قد أطلقنا على هذا التيار **{الإسلاميون}** فكما هو معلوم فإن هذه التسمية مجردة، وهي للتعبير عن تيار يعطي القضايا الدينية الكثير من الاهتمام، ولا يعني هذا أنهم مسلمون ومن سواهم غير ذلك، تماما كما أننا حين نطلق تسمية **{الدستوريون}** فإننا لا نعني أن أولئك دستوريين ومن سواهم لا يؤمنون بالدستور، وكذلك هو الحال مع مصطلح **{القوميون}**.

وسنحاول هنا سرد شيئ بعض من تاريخ الإسلاميين في الكويت خلال قرن كامل، نسأل الله التوفيق.

الفصل الخامس

قبل العام ١٩٤٥م

العلماء الشرعيون والشيوخ الاصلاحيون

تقديـــــم::

كأي مجتمع مسلم، فان العلماء الشرعيين يوجدون وينشطون بين أبناء مجتمعهم بحكم الوجود اليومي في المسجد، ومخالطة الناس ونصحهم وتوجيههم، فضلا عن أن التعليم كان مرتبطا بالمسجد وشيخ العلم، وهو الحال الذي كانت عليه الكويت منذ نشأتها وحتى بدايات عصر النهضة في الكويت في عشرينيات القرن العشرين، وسنتناول في هذا الفصل دور الدين الإسلامي في حياة الكويتيين قبل دخول "الاسلاميون" إلى عالم السياسة.

ومع بداية حكم الشيخ أحمد الجابر المبارك الصباح بدأ العلماء الشرعيون يخطون خطى جديدة في الدعوة والإصلاح، تمثلت في دخول عالم السياسية بوسائله الحديثة، من خلال الانتخابات والمشاركة في مجالس الحكم والتشريع، ونقل تجارب الدول والبلدان المتحضرة إلى الكويت من خلال اطلاعهم على تلك التجارب.

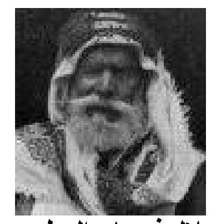
المبحث الأول

العلماء الشرعيون

أولا – مساجد الكويت ::



ملا صالح الملا



هلال فجحان المطيري

في منتصف العشرينيات من القرن العشرين كان في الكويت ما يقارب الخمسين مسجدا، تقام صلاة الجمعة في اثني عشر منها، وأقدم تلك المساجد (مسجد بن بحر) و (مسجد آل خليفة) - الموجود بجانب وزارة التخطيط ومسجد الدولة الكبير - و (مسجد العدساني) أحد قضاة الكويت السابقين .. أما الشيعة فلهم ثلاثة مساجد.

وهناك (مسجد مبارك) من آل فاضل، و (مسجد ملا صالح) في حي الصالحية بين الشرق والقبلة ومؤسسه ملا صالح بن محمد الملا رئيس الكتاب لدى الشيخ أحمد الجابر ، و (مسجد آل يعقوب) ومؤسسه يعقوب زعيم عائلة آل يعقوب وأعاد تعميره حمد الخالد الخضير فجعله بأبهى صورة حيث أنفق عليه المال الكثير، حاله ككثير من أعمال الخير التي يقوم بها في العناية بالمساجد ورعاية الفقراء والمساكين وكل مشروع خيري، و (مسجد السوق) الذي يقع وسط السوق بجانب ساحة الصفاة وقد كان مسجدا صغيرا فقام يوسف البدر بزيادته من ثلث ابن دليم، وكان إلى جانبه مدرسة قام الشيخ محمد بن فارس بالتعليم فيها، و (مسجد هلال) في حي العوازم الذي أسسه عزران الدماج ثم قام هلال بن فجحان المطيري بتوسعته ليجعله من أفخر وأضخم مساجد الكويت كما أوقف عليه حوانيت وبيوتا عديدة، و (مسجد سرحان) وينسب إلى إمامه العالم المالكي الشيخ

سرحان ، و (مسجد آل نصف) في حي الشرق وقد أسسه رجل من آل بطي ثم قام بتوسعته وتعميره راشد النصف، و (مسجد آل بدر) الذي أسسه ناصر يوسف البدر من ثلث والده وقد كان الشيخ عبدالله الخلف الدحيان إمام وخطيب المسجد(١) .

كانت المساجد في الكويت القديمة تعتبر مركزا لنشر القيم الفاضلة في المجتمع، وشعاعا يقصدها أهل الكويت لمعرفة شؤون دينهم ودنياهم، ومكانا يتلقون فيه علوم القرآن وعلوما أخرى كالحساب.

ثانيا – القضاء في الكويت ::


ختم القاضي العدساني

لم يكن هناك قديما في بداية التاريخ الكويتي مع بن صباح قضاء بالشكل المتعارف عليه، فقد كان المتخاصمون – شأنهم شأن غيرهم في البادية- يختارون من يثقون برأيه للتحكيم فيما بينهم ثم ينزلون عند حكمه، وأقدم من عرف ممن تولى القضاء في التاريخ الكويتي هو الشيخ محمد بن فيروز المتوفى عام ١١٣٥هـ، ويقال أن أحد أبناء آل عبدالجليل قام بالقضاء من بعده، ثم تولى القضاء زعيم بيت العدساني الذي قدم من الإحساء وهو عالم جليل ورجل صالح، ثم جاء بعده الشيخ علي بن شارخ لمدة سنتين أو ثلاث ثم عاد القضاء إلى آل العدساني الذين بقي فيهم عشرات السنين حيث كان تعيين القاضي – في فترات طويلة – يتم بواسطة دولة الخلافة الإسلامية، وحين هم الشيخ عبدالله بن صباح الأول حاكم الكويت بتعيين بن شارخ قاضيا تردد الثاني في بداية الأمر وقال للحاكم: "إن المنصب خطير ومن أهم شروطه إقامة الحدود وأخشى أن تغل يدي عن تنفيذها سيما على الوجهاء" فهون الحاكم عليه وقال

لـه: "سـأطلق يـدك فـي القيـام بالواجـب ولـو علـى نفسـي" .. فكـان مـن أول أعمالـه حـرق أكواخ كانت تؤوي أهل هوى وفساد وأسس مكانها (مسجد آل مديرس) (٢) .

ولعلـه لـيس بخـاف أن القـضاة فـي الكويـت كـانوا يطبقـون الـشريعة الإسـلامية ويتحرون أحكامها في كافة القضايا التي يفصلون فيها.

ثالثا – علمـاء الديـن ::

كانت الكويت تـشهد نـشاطا – منذ نـشأتها وحتـى انتهـاء الحـرب العالميـة الثانيـة في منتصف القرن العشرين عـام ١٩٤٥م – للعديد من علمـاء الـدين مـن أصـحاب العلـم الـشرعي والـدعاة تـارة ومـن المـصلحين وأصـحاب الفكـر المـستنير تـارة أخـرى، وكـان تحـركهم بجهد شخصـي، كما أن بعضـهم انتقل إليـه العلـم وراثـة حيث حمل رايـة والـده، ولكـن جمـيعهم كانـت جهـودهم فرديـة لا يـضمها تنظـيم واحـد، وكـان هنـاك تواصـل اجتمـاعي وتعـاون بين مـشايخ كل مرحلـة، فضلا عن أثـر العلاقـات التـي نـشأت خـلال العملية التعليمية بين الأستاذ وطلبته.

وبالرغم من ذلك، فإن جهـودهم كانـت مباركـة، وقبـولهم الاجتمـاعي كـان كبيـرا ومـؤثرا، وحظـوتهم عنـد الحـاكم كانـت لا تقـل عـن حظـوتهم عنـد النـاس، ولقـد عرفـت الكويت عددا مـن هـؤلاء الأعـلام المبجلـين علـى مـر تاريخهـا، ففـي القـرن التاسـع عشر شـهدت الكويـت مـيلاد الـشيخ الفاضـل محمـد بـن فـارس(٣) عـام ١٨١٩م وتـوفي عـام ١٩٠٨م، كـان عالمـا جلـيلا ذا مكانـة رفيعـة بـين النـاس قـضى حياتـه فـي التـدريس والإفتاء، كـان يتبنـى طلبـة العلـم الـشرعي المميـزين ويعطـيهم مـن مالـه فضلا عن وقتـه

وجهده، كما كانوا يلجؤون إليه للصلح فيما بينهم وحل خصوماتهم، كما اشتهر ابنه الشيخ عبدالمحسن الفارس الذي توفي في أثناء حياة والده .

كذلك عرفت الكويت الشيخ الفاضل عبدالله بن خلف بن دحيان(٤) الذي ولد عام ١٨٧٥م وتوفي عام ١٩٣١م وكان والده الملا خلف بن دحيان مفتيا وواعظا ومعلما، كما كان الشيخ عبدالله إماما وخطيبا في مسجد البدر الذي يقصده الناس من مختلف مناطق الكويت للاستماع إلى خطبه ودروسه، فهو رجل تقي ورع متواضع يعلم الناس ويلقي عليهم الدروس والمواعظ ويفتيهم في شؤونهم الدينية، كما ساهم في تأسيس "الجمعية الخيرية" مع بعض رجالات وطنه، وكان أول خطيب في حفل افتتاح المدرسة الأحمدية، وقد اجتمعت فيه صفات الإمامة والزعامة الدينية، وقد ولي القضاء فحكم بالعدل بين المتخاصمين.

المبحث الثاني

الشيوخ الإصلاحيون

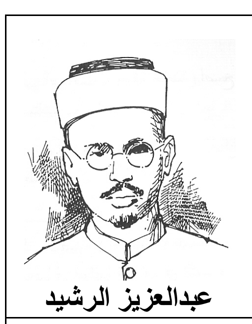

يوسف بن عيسى

يعتبر الشيخ **يوسف بن عيسى القناعي** معلما هاما في تاريخ الكويت على مدى قرابة ستين عاما، فهو من القلة القليلة الذين حملوا العلم الشرعي وكان منطلقهم أحكام الدين الإسلامي، كما حمل في الوقت نفسه العمل الوطني فدخل فيه من أوسع أبوابه، وعلى الرغم من أنه شيخ جليل إلا أنه هو من قاد النهضة في البلاد على المستوى الشعبي، فكان تأثيره يصل إلى حكام الكويت بدءا من مبارك الكبير ومرورا ببنيه جابر وسالم ثم ابنيهما أحمد الجابر وعبدالله السالم ومن بعدهم.

لقد كان له دور بارز في تأسيس المدرسة المباركية ثم المدرسة الأحمدية اللتين صار ناظرا لهما، ودور كبير في تأسيس مجلس الشورى الأول ١٩٢١م الذي صار فيه نائبا للرئيس، ثم مجلس الأمة التشريعي الأول فالثاني في ١٩٣٨م، وفي مجلس الشورى الثاني ١٩٤٠م، وكذلك كان له دور في مجالس دوائر البلدية ١٩٣٢م والمعارف ١٩٣٦م والأوقاف ١٩٤٩م، فضلا عن دوره المدني والديني الكبير وهو ما سنعرض له في الصفحات القادمة(٥).

وعرفت الكويت **الشيخ عبدالعزيز بن أحمد بن رشيد ابداح**(٦) الذي ولد في الكويت عام ١٨٨٧م، أسس مع عبدالملك الصالح مدرسة في ديوان العامر وهي نواة المدرسة الأحمدية، وهو أول من دعا إلى تأسيس المكتبة الأهلية التي تعتبر نواة مكتبة

المعارف، والنادي الأدبي، كان واعظا للشيخ أحمد الجابر في مجلسه، وعضوا في مجلس الشورى ١٩٢١م، ومديرا للمدرسة الأحمدية، وهو صاحب المجلة الشهرية المعروفة "مجلة الكويت" ، كما كان خطيبا مفوها وشاعرا مميزا وكاتبا متفردا وداعية مشهورا خارج الكويت حتى وصل إلى اندونيسيا، التي عاش فيها آخر سنوات عمره، وتوفي في جاكرتا بأندونيسيا عن عمر يناهز ٥١ سنة في ١٩٣٨م.



عبدالعزيز الرشيد



عبدالملك الصالح

وعرفت الكويت أيضا **الأستاذ عبدالملك بن الشيخ صالح بن حمد بن إبراهيم المبيض**(٧) الذي ولد عام ١٨٩١م وتوفي عام ١٩٤٦م، والده الشيخ صالح قاضي الزبير الشرعي ومدرس بنيها، مات وابنه عبدالملك في الخامسة من عمره، أما والدته فكانت تعلم البنات في بيتها، ثم انتقلت مع ابنها لتعليم بنات العرب في الهند، حيث تعلم هو هناك في مدارس الهند الحساب واللغة الانجليزية والأوردو، ثم عاد إلى الزبير ليتعلم العلم الشرعي، فجاء الكويت في ١٩١٦م وعمل في الغوص إلى أن التقى الشيخ يوسف بن عيسى مدير المدرسة المباركية حيث اختاره بن عيسى للعمل مدرسا، ثم اتفق عبدالملك مع زميله في المدرسة الشيخ عبدالعزيز الرشيد لافتتاح مدرسة في ديوان العامر، وحينما افتتحت المدرسة الأحمدية وكان رئيس مجلس الإشراف فيها الشيخ بن عيسى اختار عبدالملك لإدارتها، كما كان أول أمين عام لمجلس دائرة المعارف عام ١٩٣٦م.

أولا - المدرسة المباركية ١٩١٢م ::

كان التعليم في الكويت قبل هذه المدرسة عبارة عن تعليم بسيط وبدائي يعتمد على "الكتاتيب" وهي عبارة عن فصول دراسية عند أحد "الملالي" مثل ملا مرشد وملا حسين، يتم فيها تعليم القرآن الكريم والكتابة وقليل من الحساب، ولما كان هناك العديد من الرجالات الكويتيين وغيرهم قد اطلعوا على تجارب الدول الإسلامية الأخرى الأكثر تقدما، فقد نقلوا عن تلك البلاد الأساليب الحديثة والمتطورة في التعليم، فبدؤوا بالحديث عن تجارب تلك الدول وضرورة نقل هذا الخير إلى الكويت، ولقد كان من المنادين لإنشاء مدرسة المباركية ثلاثة هم يوسف بن عيسى والسيد ياسين الطبطبائي والشيخ ناصر المبارك الصباح، وقد قدم آل الخالد أرض المدرسة، وممن تولى إدارة المدرسة ودور المعلم فيها كل من: الشيخ يوسف بن عيسى، الشيخ يوسف بن حمود، السيد عمر عاصم، الشيخ عبدالعزيز الرشيد، الشيخ محمد خراشي(٨).

ثانيا - الجمعية الخيرية العربية الاسلامية ١٩١٣م ::


فرحان الخالد

أسسها الرجل الفاضل فرحان الفهد الخالد الخضير (١٨٧٩-١٩١٣م) استجابة لدعوة الشيخ محمد رشيد رضا، حث فيها المثقفين في الخليج على تكوين جمعيات أهلية تقدم خدماتها ومساعداتها الى المسلمين المحتاجين، وقد كان الهدف من الجمعية إرسال طلبة العلم إلى خارج الكويت حيث الجامعات الإسلامية في مصر ودمشق، واستقدام شيخ دين للقيام بالوعظ والإرشاد ، وتوفير المياه الصالحة للشرب للفقراء، واستحضار طبيب وصيدلي مسلمين لتطبيب المحتاجين، وتجهيز وتكفين أموات المسلمين .. وقد شارك العديد من رجال الخير في دعم هذه الجمعية التي تعتبر أول جمعية في الكويت، وقد استطاعت الجمعية تجميع

الموارد المالية للقيام بدورها، كما جمعت العديد من الكتب فأنشأت مكتبة أهلية جيدة فيها العديد من الكتب والمراجع ليؤمها الناس للقراءة، كما قامت الجمعية بدعوة الشيخ محمد الشنقيطي من الزبير والطبيب التركي أسعد أفندي من البصرة مع الأدوية والأدوات الطبية.

وما كادت الجمعية تقف على قدميها حتى كان المصاب الجلل بإصابة مؤسسها "فرحان الخالد" بمرض أثناء سفره إلى الهند، لتفيض روحه إلى بارئها في طريق عودته إلى الكويت ليدفن في بندر عباس في بلاد فارس أثناء طريق العودة، ولم تستمر الجمعية طويلا من بعده، فقد أغلقت في عهد الشيخ مبارك الكبير وعمر الجمعية قرابة عام واحد.. ولكن كانت هذه الجمعية المباركة نواة لنشأة "المدرسة الأحمدية" و "المكتبة الأهلية" فيما بعد(٩).

ثم تولى أخوه "أحمد الفهد الخالد الخضير" نظارة الجمعية من بعده، وهو المعروف عنه حبه لعمل الخير، فكان له دوره في المكتبة الأهلية وفي تأسيس المدرسة الأحمدية، كما أنه أحد أعضاء مجلس الشورى الأول الذي شكله حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر عام ١٩٢١م.

ثالثا - مع الدولة العثمانية ١٩١٤م ::

كانت الكويت ضمن تبعية الدولة العثمانية – الخلافة الإسلامية – منذ نشأتها حتى مقتل حاكم الكويت الشيخ محمد الصباح وأخيه الشيخ جراح عام ١٨٩٦م ، على يد أخيهما الشيخ مبارك الذي تولى الحكم بعد أخيه الشيخ محمد، ونظرا لتردد الدولة العثمانية في الاعتراف بالوضع الجديد في الكويت، فقد نسج الشيخ مبارك علاقات

حسنة مع الإنجليز، وصولا إلى توقيع اتفاقية ١٨٩٩م التي صارت فيها الكويت تابعة للتاج البريطاني(١٠) ، ولم يكن هذا الوضع محل ترحيب عند الكويتيين الذين يميلون إلى إخوانهم المسلمين وما تمثله الدولة العثمانية من دولة للخلافة الإسلامية.

خلال الحرب العالمية الأولى التي امتدت بين ١٩١٣ – ١٩١٧م دارت حرب كبيرة وعلى جبهات متعددة بين الانجليز والعثمانيين ، وقد عاشت الكويت تلك الفترة في ظروف صعبة ودقيقة، فالشيخ مبارك قد تعاهد مع الإنجليز في اتفاقية ١٨٩٩م، أما الشعب الكويتي فهواه مع الخلافة الإسلامية العثمانية، وكانت إحدى المواجهات بين الإنجليز والأتراك في مدينة البصرة حيث سيطر الإنجليز عليها في ١٩١٤/١١/٢٢م، وكان ممن ناصر الانجليز في تلك الحرب صديق الشيخ مبارك حاكم المحمرة الشيخ خزعل خان، فخرج الكثير من القبائل العربية لتحارب الشيخ خزعل وتناصر الخلافة الاسلامية "العثمانية" حتى وصلوا المحمرة وحاصروا عاصمتها.


الشيخ خزعل

في هذه الأثناء كان الشيخ مبارك قريبا من المحمرة في سفينته، فأرسل إلى نائبه في الكويت ابنه الشيخ جابر يأمره بأن يرسل له جيشا من رجال الكويت للقتال إلى جانب الشيخ خزعل .. أرسل الشيخ جابر إلى التجار والنواخذة لكي يرسلوا له الرجال .. في المقابل كان هناك تحرك مضاد لتوجه الشيخ مبارك ورغبته في الوقوف مع حاكم المحمرة ضد دولة الخلافة الإسلامية، حيث كان الشيخ حافظ وهبه والشيخ محمد الشنقيطي يطوفون على أهل الكويت في دواوينهم ويحثونهم على عدم الخروج لقتال دولة الخلافة لأن من يفعل ذلك يكون مرتدا عن الإسلام، وبالفعل فقد اقتنع عموم رجال الكويت بوجهة النظر هذه

فرفضوا طاعة أمر الشيخ جابر، فجاء ٤٠٠ أربعمائة من النواخذة إلى الشيخ جابر فأخبروه برفض الناس لقتال الدولة العثمانية فكانت مفاجأة كبيرة للشيخ لم يعهدها من قبل، فلما أخبر والده الشيخ مبارك بالأمر غضب غضبا شديدا وأخذ يتوعد كل من كان وراء هذا العصيان بالعقاب الشديد.

وخشية من الشيخ مبارك في أن يستفحل الأمر بين الكويتيين، فقد رأى أن يوجه غضبه للمتسببين منهم ، ثم قال لكبار التجار الذين جاؤوه – ومنهم إبراهيم المضف – إنه لم يطلب جنودا للقتال وإنما طلب بعض السفن وفيها بعض الرجال ليكونوا قريبين من المحمرة لنجدة الشيخ خزعل إذا خسر المعركة لينقل أهله وأمواله ، وهنا هدأت النفوس واقتنع الناس بهذا الأمر فأخرجوا ست سفن شراعية مع مائة وثمانين رجلا إلى "الفيليه" .

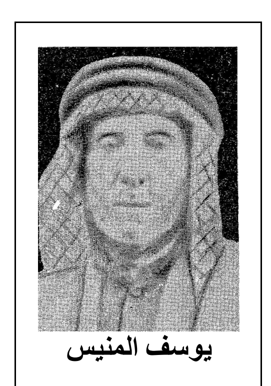
مكثت السفن وقتا قصيرا من الزمن، ولما استتب الأمر للشيخ خزعل، قرر الشيخ مبارك العودة إلى الكويت مع السفن، فلما عاد استدعى الشيخ وهبه والشيخ الشنقيطي في قصره بحضور المعتمد البريطاني في الكويت فعنفهما وأنبهما تأنيبا شديدا وهددهما بالقتل ثم صرفهما، فقرر الشيخ حافظ وهبه مغادرة الكويت إلى بن سعود وغادر الشيخ الشنقيطي سرا إلى الزبير.

بعد ذلك قرر الشيخ مبارك معاقبة من كانوا وراء العصيان من الكويتيين، فقام باستدعائهم، وشد عليهم بالقول ثم زاد عليهم الضرائب، وبعدها أخرج من السجن كل من سجن من مجرمين وسارقين بسبب يتعلق بهؤلاء الكويتيين المحرضين، كما ضيق عليهم مجال الشكوى.

إن هذا العصيان قد يكون الأول من نوعه في الكويت على المستوى الشعبي، وهو تحرك يتناول ولاء الإمارة وعلاقاتها ووجودها "الدستوري" ، فعلى الرغم من توقيع الإمارة على اتفاقية ١٨٩٩م مع الإنجليز فإن الحاكم - الشيخ مبارك – لا يستطيع أن يقف خلال الحرب مع مصالح الإنجليز لأن شعبه يرفض!!(١١)

رابعا - تمرد ضد الانجليز ١٩١٨م ::

خلال الحرب العالمية الأولى كان الانجليز إلى جانب الحلفاء أعلنوا الحرب على الدولة العثمانية، وكانوا يتعاونون مع أمراء عرب للثورة على العثمانيين وفي مقدمتهم الشريف حسين، فدعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر في الكويت تدعو له أمراء العرب لتأييد ثورة الشريف حسين، وذلك في نهاية العام ١٩١٦م، حيث تمت دعوة الأمير عبدالعزيز آل سعود والشيخ خزعل والشيخ جابر المبارك ومائة من رؤساء العشائر العربية للاجتماع في الكويت، هذا الدور الكويتي في الوقوف ضد الدولة العثمانية كان يلقى استنكارا من بعض الكويتيين.


يوسف المنيس

وبعد أن انتهت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٧م ، واتضح أمر هزيمة الدولة العثمانية، وبعد إخفاء اتفاق الشيخ مبارك مع الإنجليز طوال الفترة من ١٨٩٩م، زادت الإشاعات والأقاويل عن تحالف الشيخ سالم المبارك مع الإنجليز، فأراد الشيخ سالم أن ينهي تلك الأقاويل بإعلان الحقيقة، وهي تحالفه منذ عهد والده الشيخ مبارك مع الإنجليز، الذين خرجوا من الحرب العالمية منتصرين.

بعد هذا الإعلان زادت الأقاويل واستنكار الجمهور الكويتي هذا التعاون الكويتي الإنجليزي على حساب الدولة العثمانية وما تمثله من "دولة الإسلام" ، فوصلت الأنباء حول اعتراض الناس ونشاط بعضهم في التحريض ضد الإنجليز إلى الحكومة البريطانية في الهند، فأمر الحاكم البريطاني بإبعاد يوسف بن محمد المنيس – ويسمى الدويري أيضا – إلى الهند، وقد حاول المنيس مع الشيخ سالم بأن يتم إبعاده إلى الزبير أو البحرين أو الإحساء ولكن الإنجليز أصروا على ترحيله إلى الهند، وهذا ما تم، حيث مكث فيها ثلاث سنوات كان يستلم فيها راتبا إلى أن عاد إلى الكويت(١٢).

ولعل هذه المعارضة الشعبية القوية كانت نتيجة طبيعية لربط الكويت بعلاقات دولية مع دولة أجنبية من دون إرادة شعبية عامة تقبل بمثل هذا التعاون، كما تمثل تلك المعارضة التمسك بوحدة الأمة الإسلامية وعدم موالاة من لا يدين بالإسلام والأمة الإسلامية.

خامسا ـ معركة الجهراء ١٩٢٠م :: (١٣)

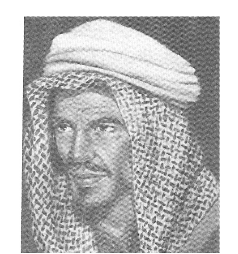
هذه المعركة كانت بين الكويت في عهد الشيخ سالم المبارك الصباح من طرف وبين الأمير عبدالعزيز بن سعود من طرف آخر، وكان قائد جيشه الذي هاجم الكويت هو فيصل الدويش من قبيلة مطير الذي يقود جموعا من "الإخوان"، فقد كانت الخلافات بين الشيخ سالم والأمير بن سعود مستمرة بعد أن استقر الحال لابن سعود في الرياض وما حولها.

ولشرح العلاقة بين الإخوان وابن سعود نذكر باختصار أن التحالف بين ابن سعود مع حركة الإخوان المتشددة التي تضم بين صفوفها عددا من القبائل يأتي في

مقدمتها قبيلة المطير وأميرها فيصل الدويش وقبيلة عتيبة وزعيمها سلطان بن بجاد، وقبيلة العجمان وزعيمها نايف بن حثلين، وسهود بن لامي من مشايخ مطير، هذه العلاقة صارت على شكل تحالف يحقق لكل منهما أغراض الآخر في توحيد جزيرة العرب في الرياض وحائل والحجاز ونجران وجنوب الجزيرة، واستمر هذا التحالف حتى اختلفا في عام ١٩٢٧م، وبلغ الخلاف أن جرت بينهما معارك.


الشيخ فيصل الدويش

واستطاعت القوات البريطانية في وقت لاحق اعتقال زعماء "الاخوان" الأربعة وتسليمهم جميعا لابن سعود الذي أودعهم السجن في الرياض عام ١٩٣٠م حتى مات الدويش في ١٩٣١م ونقل أصحابه إلى سجن بالإحساء عام ١٩٣٤م فانقطعت أخبارهم.


الشيخ نايف بن حثلين

كانت الحرب على الكويت في الجهراء حربا سياسية بنظر ابن سعود، أما بنظر الدويش فهي حرب دينية هدفها تطهير الجزيرة من البدع والخرافات والمعاصي، لذلك حين قام الدويش بالهجوم على الكويت وفشل هجومهم الأول، بدأت المفاوضات للانسحاب من الجهراء ومن حول القصر الأحمر، وكان الحوار في المفاوضات حوارا دينيا بحتا، ضم في الجانب الكويتي حاكم الكويت الشيخ سالم المبارك والشيخ علي الخليفة وعالم الدين الشيخ عبدالعزيز الرشيد، أما في الجانب الآخر فحضر في المفاوضات الأولى قريب الدويش ونائبه منديل بن غنيمان وفي الجولة الثانية من المفاوضات حضرها شيخ الإخوان عثمان بن سليمان، وحين سألهم الوفد الكويتي عن مطالبهم للانسحاب قالا : (ندعوكم إلى الإسلام وترك المنكرات

والدخان وتكفير الأتراك) فرد عليهم الشيخ سالم: أما الإسلام فنحن مسلمون ولم نكفر يوما ... ونزيل من المنكرات ما في وسعنا إزالته ولم يثبت عندنا ما يوجب تكفير الأتراك) ثم دار حوار شرعي وفقهي طويل بين الشيخ الرشيد والشيخ بن سليمان كان له تأثير من الأول على الثاني .. لتنتهي المعركة بانسحاب جيش الإخوان بعد أكثر من فشل، الأول هو كثرة قتلاهم حول الجهراء، والثاني صمود الكويتيين داخل القصر، والثالث في مباحثاتهم مع الوفد الكويتي التي غلب عليها الحوار الشرعي(١٤).

والملاحظ هنا، أنه على الرغم من أن الحرب على الكويت كانت حربا بشعارات دينية إلا أن علماء الدين والملالي والمطاوعة وكل المتدينين الكويتيين قد وقفوا صفا واحدا مع حاكمهم ومع الشعب الكويتي كافة في وجه المعتدي.

سادسا - مجلس الشورى ١٩٢١م ::



مرزوق الداود البدر

تناولنا موضوع مجلس الشورى في (الدستوريون) بشكل مفصل، ولكن ما نضيفه هنا هو دور (الإسلاميون) في هذا المجلس، وكما هو معلوم فإن الكويت دخلت عام ١٩٢٠م حربين الأولى معركة حمض والثانية معركة الجهراء وكلا الحربين مع ابن سعود، وقد كانت الكويت آنذاك تدار بأسلوب فردي في العهود الثلاثة الأخيرة – مبارك، جابر، سالم – بعكس الحال التي كانت عليها الكويت قبل ذلك حيث كان الأمر شورى بين الحاكم والمحكوم، وكان الاعتقاد عند عموم الكويتيين أن الكويت دخلت حربين – وعدة حروب في عهد الشيخ مبارك - دون مبرر مقنع وبقرار من الحاكم وحده دون التشاور معهم، لذلك رأوا أنه لابد من المطالبة بالشورى، فكان من الذين نشطوا في التحرك

للمطالبة بالشورى الشيخ يوسف بن عيسى، فعقد الاجتماع الأول في بيت ناصر البدر للمطالبة بمجلس شورى، حيث كتبت عريضة عن الموضوع بخط يد الشيخ بن عيسى،الذي عرض الفكرة على الحاكم المؤقت الشيخ عبدالله السالم – كان الشيخ أحمد الجابر خارج الكويت – فاستحسنها، ثم عرضت على الشيخ أحمد الجابر حين عودته فقبل بها(١٥).

وعلى الرغم من أن الطابع العام لأهل الكويت آنذاك هو التدين، ورغم أن كل أعضاء المجلس هم من فضلاء الكويتيين، إلا أنه اشتهر بعض رجالات المجلس بأنهم أصحاب علم شرعي، فأعضاء المجلس هم:
حمد عبدالله الصقر – رئيسا ، هلال فجحان المطيري، الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، السيد عبدالرحمن خلف النقيب، شملان بن علي بن سيف، إبراهيم بن مضف، الشيخ عبدالعزيز الرشيد، أحمد الصالح الحميضي، مرزوق الداود البدر، خليفة شاهين الغانم، أحمد الفهد الخالد، مشعان الخضير الخالد، أعضاء.

والشيخ يوسف بن عيسى معروف بتدينه وعلمه الشرعي وقطب الحركة العلمية والفكرية والأب الروحي للعديد من المشاريع الخيرية، والحكم في الكثير من المواقف الوطنية، والشيخ عبدالعزيز الرشيد من العلماء الأجلاء وكان متحدثا في الفقه والسيرة وشرح الأحاديث بمجلس الشيخ أحمد الجابر بشكل يومي لعدد من السنوات كما كان متحدثا في مختلف المواقع كالمساجد والمدارس والأماكن العامة، ومرزوق الداود البدر الذي كان يحب العلماء وييسر أمورهم ويدعم عمل الخير، وحتى نعلم "إسلامية" عموم مجلس الشورى فان المجلس قد وضع ميثاقا بينه وبين الحاكم هذا نصه:

((هذا ما اتفق عليه حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر وجماعته:

أولا – أن تكون جميع الأحكام بين الرعية والمعاملات والجنايات على حكم الشرع الشريف.

ثانيا - إذا ادعى المحكوم عليه أن الحكم مخالف للشرع تكتب قضية المدعي والمدعى عليه وحكم القاضي فيها، وترفع إلى علماء الإسلام، فما اتفقوا عليه فهو الحكم المتبع.

ثالثا - إذا رضي الخصمان على أي شيء أن يصلح بينهما فالصلح خير لأنه من المسائل المقررة شرعا.

رابعا - المشاورة في الأمور الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالبلد من جلب مصلحة أو دفع مفسدة أو حسن نظام.

خامسا - كل من عنده رأي في إصلاح ديني أو دنيوي للوطن وأهله يعرضه على الحاكم ، يشاور فيه جماعته فإن رأوه حسنا ينفذ.)) (١٦)

وبشكل عام فإن هذا المجلس لم يعمر طويلا فقد أنهي الأمير الشيخ أحمد الجابر أعماله بعد قرابة شهرين، وقد كان واضحا أن الشيخين بن عيسى والرشيد لم يكونا راضيين عن أداء المجلس وأداء زملائهم الأعضاء.

سابعا - المدرسـة الأحمديـة ١٩٢٢م ::

تـم تأسـيس المدرسـة الأحمديـة فـي بدايـة عهـد الـشيخ أحمـد الجـابر المبـارك الـصباح (١٩٢١-١٩٥٠م) وسـميت باسـمه، وقـد كـان مـن المنـادين لإنـشائها الـشيخ عبدالعزيز الرشيد، حيث ساهم بإنشائها كل من : حمد الصقر، يوسف بن عيسى، أحمد الفهد الخالد، عبدالرحمن النقيب، أحمد الحميضي، مشعان الخضير، مرزوق الداود، وتولى يوسف بن عيسى نظـارة المدرسـة، كما انتخب للنظر في شؤون المدرسة كل مـن: عبـدالرحمن النقيـب، مـشاري الكليـب، مـشعان الخـضير، الـسيد علـي بـن الـسيد سليمان الرفاعي، سلطان إبراهيم الكليب.

وهكذا استمر فتح المدارس في الكويت خلال السنوات التاليـة، فقد بلغت عـام ١٩٢٦م مالا يقل عن سبع عشرة مدرسة للذكور، ونحو ثماني مدارس للإناث(١٧).

ثامنا - المكتبـة الأهليـة ١٩٢٣م ::

بعـد وفـاة مؤسـس الجمعيـة الخيريـة فرحـان الفهـد الخالـد الخـضير وإغـلاق الجمعيـة فـي ١٩١٣م، خلفت الجمعيـة العديـد مـن الكتـب والمراجـع التـي كانـت فـي مكتبتها، وقد تم حفظ تلك الكتب في بيت آل البدر، وكانت هناك حسرة على إغلاق الجمعية الخيرية وعلى إلغاء مكتبتها، فبدأ الحديث عن إنشاء مكتبـة أهليـة تضم الكتب والمراجع الثمينة، وقد بادر إلى تلك الدعوة الشيخ يوسف بن عيسى وآخرين، وبالفعل تم تأسيس المكتبة الأهلية، فتم تجميع الكثير من الكتب والمراجع لتضاف إلى ما كـان متوفرا من كتب خاصة بالجمعية الخيريـة، ولم يقتصر الأمر على الكتب بل أضيف إليها عدد من الصحف والمجلات، وقد انتخب لرئاسة المكتبة الشيخ يوسف بن عيسى ولإدارة المكتبة سلطان إبراهيم الكليب(١٨) (١٩).

تاسعا - الدوائر الحكومية ١٩٣٠م ::

قلنا أن تواجد التيار المتدين أو (الإسلاميون) كان يقتصر - في تلك الأثناء - على النشاط في المساجد والكتاتيب، ثم توجه الانفتاحيون منهم إلى تطوير التعليم فساهموا في إنشاء المدرسة المباركية والأحمدية والعديد من المشاريع الخيرية، وقد كان أبرزهم وأنشطهم في الجانب الاجتماعي والعمل العام هو الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، فعلى الرغم من انشغالاته في الفكر والعلم إلا أنه كان دائم المشاركة في المشاريع الوطنية.

عام ١٩٢٨م سافر الشيخ يوسف بن عيسى إلى البحرين، وهناك لاحظ الفرق الحاصل في البحرين بين رحلته هذه والتي قبلها، فعرف أن السبب هو في نشأة بلدية البحرين في العام ١٩١٩م حيث تغيرت الطرقات وتنظمت البلدة وزادت النظافة العامة، فكتب في مجلة الكويت يحث على نقل التجربة إلى الكويت، وحينما عاد التقى بالشيخ عبدالله الجابر الصباح وأقنعه بضرورة إنشاء **"مجلس البلدية"**، فصار هناك رأي عام بضرورة إنشائها، ومما ساعد على ذلك هو مبادرة التجار الوطنيين بالإعلان عن استعدادهم لدفع نصف بالمائة من قيمة وارداتهم البحرية لميزانية البلدية، فقام الشيخ عبدالله الجابر بالحديث مع الحاكم الذي وافق على إنشاء مجلس البلدية وإجراء أول انتخابات في تاريخ الكويت، وفي تلك الانتخابات شارك الشيخ يوسف بن عيسى الذي فاز بالعضوية ضمن اثني عشر عضوا، وصار الشيخ عبدالله الجابر الصباح رئيسا للمجلس، كما شارك بن عيسى في مجلس البلدية الثاني ١٩٣٢ والثالث ١٩٣٤م والرابع ١٩٣٦م(٢٠).

وحين لقيت فكرة "مجلس البلدية" نجاحا ملحوظا، فقد سعى رجالات الكويت إلى تكرار التجربة من خلال إنشاء **"مجلس المعارف"** ، ولعلمهم أن ميزانية الدولة لا تتيح لهذا المجلس إمكانيات التأسيس، فقد خصص تجار الكويت ضريبة تجبى على البضائع الواردة بحرا قدرها نصف بالمائة ٠,٥% لدعم ميزانية المعارف، فأصبح التاجر الكويتي يدفع ٤% من إيراداته كضرائب لخزينة الإمارة، و ٠,٥% للبلدية ومثلها للمعارف، فوافق الحاكم على إنشاء "مجلس المعارف" ، لتجري الانتخابات لاختيار اثني عشر شخصية لإدارة المعارف، فشارك العديد من الشخصيات ذاتها الذين نشطوا في البلدية، وكان منهم الشيخ يوسف بن عيسى الذي تم اختياره ناظرا للدائرة والشيخ عبدالله الجابر الصباح رئيسا للمجلس.

وكان من انجازات المجلس أنه رفض استقطاب مدرسين من مصر بالتنسيق مع محمد رفعت سكرتير المحفل الماسوني المصري!(٢١) ليتقرر استقطاب مدرسين من فلسطين إلى جانب تعيين مدرسين محليين، ولكن هذا المجلس لم يستمر طويلا بسبب بعض الخلافات حيث اشتكى مدرسون محليون من نقص رواتبهم وتصاعد الأمر إلى أن وصل إلى حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة لستة أعضاء فقط.

هذه المشكلة التي حدثت في مجلس المعارف – حل المجلس - أدت إلى استقالة عدد من أعضاء المجلس البلدي الذين كانوا بذات الوقت أعضاء في مجلس المعارف (سليمان العدساني ومشعان الخضير وخليفة بن شاهين ومشاري الحسن وسيد علي السيد سليمان الرفاعي)، أما الشيخ يوسف بن عيسى فكان موقفه مؤيدا لحل مجلس المعارف وإجراء انتخابات جديدة لمجلس المعارف الثاني، حيث تم تخفيض العدد إلى ستة أعضاء منتخبين بدلا من اثني عشر، كما قبل أن يكون معينا (مديرا للمعارف).

هذا الموقف من "الشيخ" يوسف بن عيسى يبين أن الإيمان بالديمقراطية لم يكن قد تجذر بعد في النفوس، وهو كذلك عند كثيرين آنذاك وحتى وقتنا الحالي، فالإيمان بالهدف يفوق الإيمان بالوسيلة، والهدف هنا هو بناء "مؤسسة" معارف تقوم بدور ثقافي وتعليمي وديني، أما الوسيلة فهي الديمقراطية، لذلك آثر الشيخ بن عيسى تقديم الهدف على الوسيلة، هذا الفهم استمر طويلا مع (الإسلاميون) وقد يكون قناعة لدى الكثير منهم حتى الوقت الحاضر.

هذه الأزمة التي حدثت في مجلس المعارف انعكس أثرها على المجالس الأخرى، فبدت الساحة السياسية والاجتماعية في الكويت غير مستقرة، وتموج بحركة ونشاط كبيرين استعداد لمرحلة جديدة من تاريخ الكويت السياسي.

عاشرا - مجلس الأمة التشريعي (الأول ١٩٣٨م) ::

كان الأكثر نشاطا من بين الإسلاميين في العمل السياسي العام هما الشيخ عبدالعزيز الرشيد الذي وافته المنية عام ١٩٣٨م قبل انتخابات مجلس الأمة التشريعي، والثاني هو الشيخ يوسف بن عيسى، الذي كان له دور مميز خلال تلك الفترة ولسنوات عديدة لاحقة.

في الفترة التي شهدت استقالات جماعية عام ١٩٣٦م من مجالس الدوائر الحكومية وحتى عام ١٩٣٨م الذي شهد نشأة مجلس الأمة التشريعي، ظهر في هذين العامين تحرك ونشاط سياسي كبير على مستوى البلاد، حيث ظهرت "الكتلة الوطنية" التي تضم العديد من الوطنيين الدستوريين وبجانبها "كتلة الشباب الوطني"، وشكلوا معا تيار "الدستوريون".. وحين بدأ التحرك لتشكيل وفد لزيارة الحاكم الشيخ أحمد

الجابر لمفاتحته بتأسيس مجلس أمة منتخب فقد طلبوا من الشيخ يوسف بن عيسى المشاركة في الوفد إلا أنه اعتذر عن المشاركة وتمنى لهم التوفيق في مهمتهم حيث استحسن تحركهم، فقام بالزيارة كل من : محمد الثنيان الغانم وسليمان العدساني وعبدالله الصقر، ولا ندري تحديدا لماذا اعتذر بن عيسى عن المشاركة رغم انفتاحه السياسي والثقافي وسابق موقفه مع الشيخ مبارك الكبير حين عزله عن إدارة المدرسة المباركية! وقد يكون عذره أحد تلك الأسباب أو أكثر:

- أن تجربة مجلس الشورى ١٩٢١م لم تنجح رغم أنها بالتعيين.
- أن تجربة مجلس المعارف ١٩٣٦م بالنسبة له لم تنجح وذات مؤشر سلبي.
- أن "الكتلة الوطنية" أخذت الضوء الأخضر في تحركها من الانجليز الذين أيدوهم لإضعاف موقف الشيخ أحمد الجابر.
- لا يريد أن يكون طرفا في تحرك يقلص من سلطات الحاكم.

في كل الأحوال، وبعد موافقة الشيخ أحمد الجابر على إنشاء مجلس الأمة التشريعي بالانتخاب، كان موقف الشيخ يوسف بن عيسى قد أهّله للقيام بأدوار جيدة فيما بعد بين الحكم والتحرك الشعبي، قد يناسبه أكثر، فتم تشكيل لجنة للإشراف على الانتخابات من بعض وجهاء البلد الذين لا يشك أحد بنزاهتهم فتم اختيار الشيخ يوسف بن عيسى، الحاج أحمد الحميضي، الحاج محمد ثنيان الغانم، وحين جرت الانتخابات كان بن عيسى من أبرز الناجحين، وحين تم اختيار الشيخ عبدالله السالم رئيسا للمجلس – حسب الاتفاق مع الحاكم – صار الشيخ بن عيسى نائبا لرئيس المجلس رغم أن غالبية الفائزين هم من "الكتلة الوطنية"، وهذا يدل على ثقة كبيرة بالشيخ يوسف بن عيسى لدى كل من الحكم والكتلة الوطنية والجمهور.

لقد كان الموقف العام للشيخ بن عيسى هو كمن يريد الإمساك بالعصا من منتصفها، فالمجلس بأغلبيته الوطنية كان شديد الحماس في ممارسة صلاحياته، وكان يريد الحد من نفوذ الحكم الذي لم يكن محصورا في شخص الحاكم بل امتد إلى آخرين من حوله مثل مدير مكتب سموه الملا صالح الملا، كما أن المجلس استفاد من رغبة بريطانيا في الحد من نفوذ الحاكم وإدخال إصلاحات ديمقراطية ولكنه بدأ بالإضرار بالمصالح البريطانية لمواقفه منها باعتبارها محتلا أجنبيا لإمارة عربية، لذلك كان الشيخ بن عيسى يخشى على المجلس من المصير الذي لحق بمجلس الشورى ١٩٢١م الذي تم حله بعد شهرين فقط، فكان يعمل في كثير من الأحيان بضد ما يريد أغلبية أعضاء المجلس رغبة منه في إحداث التوازن، ولكن مع ذلك تم حل المجلس بعد ستة شهور قبل نهاية عام ١٩٣٨م، نتيجة التصعيد النيابي من طرف وتمسك الآخرين – الحكم والانجليز – بصلاحياتهم ومكتسباتهم من طرف آخر.

أحد عشر - مجلس الأمة التشريعي (الثاني ١٩٣٨ – ١٩٣٩م) ::

تمت الدعوة إلى انتخابات جديدة وبشكل مباشر في ديسمبر ١٩٣٨م، فخاضت الكتلة الوطنية الانتخابات من جديد وهي أكثر عزما على المشاركة في الإصلاح السياسي الذي تحتاجه البلاد، جرت الانتخابات وفاز أغلبية أعضاء "الكتلة" ولكن المفاجأة هي فوز الشيخ بن عيسى في المركز الأول وبفارق كبير عن الحاصل على المركز الثاني، وهذا يدل على تأييد كبير له من الكويتيين وثقة عالية بأدائه، وبعد بدء اجتماعات المجلس تم الاتفاق على وضع دستور للبلاد قبل بدء الأعمال التقليدية للمجلس ، وفي تلك الأثناء تم الاتفاق على أن يتولى الشيخ بن عيسى تقديم مسودة الدستور، ولكن حين قدمها لم يتم قبولها واستبدلت بمسودة دستور أخرى كان قد اقترحها سكرتير المجلس خالد سليمان العدساني، في المقابل كان للحاكم الشيخ أحمد

الجابر رأي آخر في مسألة الدستور، فقد قدم نسخة أخرى مغايرة للدستور المقترح من المجلس، حين ذلك رفض المجلس اقتراح سمو الأمير وأصر على مسودته، وحينما دار حوار في المجلس بين الشيخ بن عيسى وأعضاء المجلس وأخذوا يحملونه مسؤولية عدم الدفاع عن دستور المجلس أمام الحاكم رد عليهم : ""الفرق بيني وبينكم هو أني إذا لم يمكنني الحصول على القرص (أي الرغيف) كله اكتفي بنصفه أما أنتم فتصرون على طلبه كاملاً" ، كما كان رأي الشيخ بن عيسى أنه يكفي الحصول على صلاحيات تتعلق بالمالية والمعارف وإصلاح الأحكام وجعل الأمر شورى، مع إغفال الحياة البرلمانية بالانتخاب والإشراف على المعاهدات والاتفاقات والامتيازات الخارجية.

ولما فشلت المحاولات في التوفيق بين رأي الحاكم ورأي المجلس، أصدر الأمير قرارا بحل مجلس الأمة التشريعي مطلع عام ١٩٣٩م(٢٢).

بعد حل المجلس دارت أحداث كثيرة بين الحكم وبين أعضاء المجلس – تناولناها بشيء من التفصيل في (الدستوريون) كان فيها الشيخ بن عيسى وسيطا، وحين انتهت الأحداث كان هناك من قتل وهناك من هرب من الكويت وهناك من اعتقل وأودع السجن، في ظل هذه الأجواء تحرك الشيخ يوسف بن عيسى كثيرا لدى الحاكم وغيره من أسرة آل الصباح للإفراج عن السجناء، بدءا من العريضة التي قدمها للحاكم الشيخ أحمد الجابر في مايو ١٩٣٩م موقعة من ستة عشر شخصية كويتية لتحسين معاملة السجناء، مرورا بنقل رسالة من السجناء إلى ابن سعود في ١٩٤١م أثناء موسم الحج للتوسط عند بريطانيا للتدخل لدى حاكم الكويت لإطلاق السجناء، انتهاء بالحديث مع الشيخ حافظ وهبه – صار سفيرا للسعودية - الذي زار

الكويت في ١٩٤٤م، ونتيجة لجهود آخرين في نفس المجال، فقد وافق أخيرا الشيخ أحمد الجابر وأطلق السجناء في ١٩٤٤/٤/٢٤م(٢٣).

ثاني عشر - مجلس الشورى (الثاني ١٩٤٠م) ::

بعد حل مجلس الأمة التشريعي بدأ التحرك من أجل إنشاء مجلس بديل بسلطات أقل يقوم بدور "الشورى" للحاكم، وكان الشيخ بن عيسى من الشخصيات التي طالبت بالإسراع بتشكيل هذا المجلس إلى جانب العديد من الشخصيات بعضهم شيوخ وبعضهم من الأعيان، فوافق الشيخ أحمد الجابر شريطة أن لا يكون بالانتخابات ولا بنفس الصلاحيات، فتم تشكيل مجلس الشورى في عام ١٩٤٠م، تولى رئاسة المجلس الشيخ عبدالله السالم – الذي ترأس مجلسي الأمة التشريعي الأول والثاني ١٩٣٨م - ويتكون من أربعة عشر عضوا، أربعة منهم من آل الصباح وعشرة من غيرهم وكان منهم الشيخ بن عيسى.

ولكن هذا المجلس لم يعمر طويلا شأنه شأن كل مجالس الشورى والأمة التي لم تعمر حتى سنة واحدة، فقد بدأ أعضاء المجلس تدريجيا بالغياب عن الجلسات حتى لم يعد يحضر أحد(٢٤).

وفي الخمسينيات من القرن العشرين كان بن عيسى يتجاوز السبعين من عمره فكان دوره النصح وتقديم المشورة حيث كان قريبا من الحاكم الشيخ عبدالله السالم.

الفصل السادس

١٩٤٥ ــ ١٩٧٥م

ظهور الحركات الإسلامية - الإخوان المسلمون

تقديـــــم ::

شهدنا في الفصل الأول كيف انتقل الاسلاميون من العمل الدعوي في المساجد قبل عام ١٩٢٠م، الى العمل الدعوي العام ودخول عالم السياسية بأدواته الحديثة منذ عام ١٩٢٠م حينما شاركوا في مجلس الشورى الأول ثم الانتخابات التي تلت ذلك، بينما سنجد أن الإسلاميين بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م بدؤوا ينتقلون إلى مرحلة جديدة من العمل السياسي، تميزت بالعمل الحركي الجماعي المنظم بعد أن كان عملا فرديا وتنسيقا ثنائيا في أحسن الأحوال، وفيما يلي نستعرض في هذا الفصل التجربة الجديدة للإسلاميين منذ بداية عهد حاكم الكويت الجديد الشيخ عبدالله السالم المبارك الصباح رحمه الله عام ١٩٥٠م.

المبحـث الأول

جمعيـة الإرشـاد الإسلاميـة

١٩٥٢ ــ ١٩٥٩م

أولا ــ النشـأة في مصـر ١٩٢٨م ::

الشيخ حسن البنا

مؤسس جماعة الإخوان المسلمين هو حسن أحمد عبد الرحمن البنا، ولد في المحمودية محافظة البحيرة بدلتا النيل، وذلك يوم الأحد ١٤ أكتوبر ١٩٠٦م، وفي ١٢ فبراير ١٩٤٩ أطلقت النار عليه ومات شهيدا رحمه الله، وهو ينتسب إلى أسرة ريفية متوسطة الحال كانت تعمل بالزراعة، كان جده عبدالرحمن فلاحاً ابن فلاح من صغار الملاك، أما والده الشيخ أحمد فالتحق بكتاب القرية حيث حفظ القرآن الكريم وتعلّم أحكام التجويد، ثم درس بعد ذلك علوم الشريعة والتحق أثناء دراسته بأكبر محل لإصلاح الساعات في الإسكندرية حيث أتقن الصنعة، ومن هنا جاءت شهرته بـ "الساعاتي"، وقد أهّل الشيخ نفسه ليكون من علماء الحديث، فبَرَع فيه، وله أعمال علمية كثيرة خدم بها السنة النبوية، وفي كنفه نشأ "حسن البنا" فتطبع بالكثير من طباعه، وتعلم على يديه حرفة "إصلاح الساعات" وتجليد الكتب.

أمضى حسن البنا تسعة عشر عامًا مدرسًا في المدارس الابتدائية، في الإسماعيلية ثم في القاهرة، وعندما استقال من وظيفته كمدرس في سنة ١٩٤٦م كان قد نال الدرجة الخامسة في الكادر الوظيفي الحكومي، وبعد استقالته عمل لمدة قصيرة في جريدة "الإخوان المسلمون" اليومية، ثم أصدر مجلة "الشهاب" الشهرية ابتداءً من

سنة ١٩٤٧م لتكون مصدراً مستقلاً لرزقه، ويقوم منهجه الإصلاحي على التربية والتدرج في إحداث التغيير المنشود، ويتلخص هذا المنهج في تكوين "الفرد المسلم" و"الأسرة المسلمة"، ثم "المجتمع المسلم"، ثم "الحكومة المسلمة"، فالدولة، فالخلافة الإسلامية، وأخيرًا يكون الوصول إلى "أستاذية العالم"(٢٥).

لقد جاء ظهور الجماعة في ظل هيمنة الاستعمار الانجليزي على مصر من جانب، وسقوط دولة الخلافة الإسلامية وعاصمتها استانبول من جانب آخر، وتشرذم العالم الإسلامي ما بين محتل انجليزي ومحتل فرنسي، وفشل الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين والخيانة التي تعرض لها العرب بعد أن ثاروا على الأتراك، إضافة إلى بداية المؤامرة الصهيونية على الأراضي الفلسطينية والدعم الذي تلقته من الدول الغربية وأمريكا، وانعكاس تلك الأوضاع على الواقع الاجتماعي المصري وانتشار التبشير المسيحي .. كل هذه الأوضاع مجتمعة قادت الشيخ حسن البنا إلى الانطلاق بدعوته بهدف بعث الروح الإسلامية من جديد ومقاومة المحتل الأجنبي، لذلك جاءت فكرة الجماعة غير مقتصرة على مصر بل تحاكي واقع الأمتين العربية والإسلامية، حيث حرص الشيخ البنا على الانتشار الدولي لفكر الجماعة، فكان يلتقي بممثلين عن مختلف الدول لنقل فكر الإخوان إلى بلادهم، وهذا ما حدث.

في مساء الأربعاء ٨ ديسمبر ١٩٤٨م أعلن رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي حل جماعة الإخوان المسلمين ومصادرة أموالها واعتقال معظم أعضائها، وفي ١٢ فبراير ١٩٤٩م أطلقت النار على الشيخ حسن البنا أمام جمعية الشبان المسلمين فنقل إلى مستشفى القصر العيني حيث فارق الحياة(٢٦) ، ولكن الحياة لم تفارق الجماعة التي أسسها.

ثانيا - البدايـة الكويتيـة ١٩٤٥م ::


عبدالعزيز المطوع

شـهد عقد الأربعينيات من القرن العشرين تحـولا كبيرا في العمل الإسلامي الكويتي، فبعد أن كان عملا كويتيا صرفا، صار عملا عربيا وإسلاميا مرتبطا بتنظيمات خارج الكويت، وبعـد أن كـان عمـلا يقتـصر علـى القـضايا الدينيـة والـوعظ والإرشاد مع بعض الحالات الفردية كالشيخ يوسف بن عيسى، صار عملا يدخل في عمق السياسة بمجمله مع بعض الحالات الفردية في العمل الوعظي والنصح والمشورة.

كان ذلك عام ١٩٤٦م حينما زار عبدالعزيز علي عبدالوهاب المطوع مصر والتقى بمؤسس جماعة الإخوان المسلمين الشيخ حسن البنا، فكان عهد وميثاق على التعاون واتفاق للعمل الجماعي وتشكيل شعبة للإخوان المسلمين في الكويت، وقد حضر الاجتماعات التأسيسية التي ضمت المراقبين العامين للإخوان المسلمين في شتى البلاد العربية والإسلامية، حيث كان الشيخ عبد العزيز هو المراقب العام للإخوان في الكويت، ولقد كان ساعده الأيمن شقيقه عبد الله بعد أن عرّفه على الشيخ حسن البنا في موسم الحج سنة ١٩٤٦م وتوثقت الصلة معه، وظلت قائمة إلى أن اغتيل الشيخ البنا رحمه الله في ١٩٤٩م(٢٧).

لقد كانت أولى العقبات التي واجهت الإخوان المسلمين في الكويت هو المظلة القانونية لإشهار الجماعة حيث لا يوجد في الكويت نظم لإشهار أحزاب أو جماعات، لذلك بقي التحرك اجتماعيا على مستوى الأفراد دون الحصول على واجهة اجتماعية في السنوات الخمس الأولى من النشأة.

كانت الكويت في تلك الفترة نشطة في الجانب الثقافي وتشهد نهضة في الجانب التعليمي، لذلك بدأت باستقطاب المعلمين العرب والذين كان معظمهم من مصر وفلسطين، فجاء العديد منهم إلى الكويت وهم ينتمون لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، ناقلين معهم فكر الإخوان وطريقتهم في التنظيم، كما كانت الجمعيات في تلك الفترة تسمح بانضمام الكويتيين والعرب جنبا إلى جنب في عضوية الجمعية وأنشطتها وبرامجها.

ثالثا – تأسيس الجمعية ١٩٥٢م ::

مع مجيء الحاكم الجديد في عام ١٩٥٠م الشيخ عبدالله السالم المبارك بدأت حركة المجتمع المدني تنشط بشكل لافت، وبدأ السماح بإنشاء الجمعيات والأندية الثقافية والأدبية والرياضية، فاستفادت جماعة الإخوان المسلمين من تلك الفرصة حيث نشطوا في تأسيس جمعية تعتبر واجهة اجتماعية للجماعة يمكنها التحرك من خلالها في العديد من الأنشطة الاجتماعية والثقافية والدينية، فانعقد الاجتماع الأول لتأسيس الجمعية في منزل عبدالله سلطان الكليب(٢٨) في عام ١٩٥٢م – قبل قيام ثورة الضباط الأحرار في مصر بدعم ومؤازرة من الإخوان المسلمين – وكان ممن حضر الاجتماع " محمد يوسف عبدالوهاب العدساني(٢٩) ، عبدالرزاق العسكر، علي الجسار، عبدالعزيز علي عبدالوهاب المطوع(٣٠) ، عبدالرزاق الصالح المطوع، خالد العيسى الصالح القناعي(٣١) ، وغيرهم، فكانت ثمرة هذا الاجتماع واجتماعات لاحقة حضر بعضها إخوان من مصر، وكان آخرها الاجتماع الذي عقد في منزل عبدالعزيز المطوع أن تم تأسيس جمعية الإرشاد الإسلامية(٣٢).

وبعد تأسيس الجمعية وفق القانون تم اختيار الشيخ يوسف بن عيسى القناعي رئيسا للجمعية – وقد تجاوز السبعين من عمره – كما اختير عبد العزيز علي عبدالوهاب المطوع مراقبا عاما للجمعية، وقد كان من الأعضاء الناشطين في الجمعية خالد المسعود الفهيد(٣٣) ، يوسف السيد هاشم الرفاعي(٣٤) ، عبدالرحمن سالم العتيقي(٣٥) ، خالد الجسار، محمد بودي، عبدالله العلي المطوع، غانم الشاهين، عبدالرحمن الدوسري، أحمد الغنام، عبدالرحمن الولايتي، خالد الرويشد، يعقوب الغنيم، عبدالرحمن المجحم، سعود السميط(٣٦).

أما أغراض الجمعية فكانت العمل على نشر الثقافة الإسلامية وتشجيع المجتمع على الإقبال على التمسك بالدين، وأما تنظيم نشاط الجمعية فقد تم توزيع أعمالها على ثلاث مناطق عمل في الكويت، الشرق والقبلة والمرقاب، فيما كانت المناطق خارج السور التي يقطنها البدو الرحل ليست محل اهتمام الجمعية في تلك الأثناء، أما داخل المدينة فقد تم توزيع الأعمال على عدة شرائح من المجتمع، شريحة الطلبة، شريحة العمال، شريحة التجار، وقسم لنشر الدعوة، كما أصدرت الجمعية مجلة "الإرشاد" الشهرية في عام ١٩٥٢م ترأس تحريرها المراقب العام للجمعية عبدالعزيز المطوع ثم المراقب العام عبدالرزاق الصالح والتي كان لها دور في نشر فكر الإخوان المسلمين في الكويت من خلال العديد من المقالات التي يشارك فيها قيادات الإخوان حول العالم، كما قامت الجمعية بتأسيس مدرسة تابعة لها هي "مدرسة الإرشاد" تقدم من خلالها الأفكار الإسلامية التي تؤمن بها جماعة الإخوان المسلمين، ابتدأت بمكافحة الأمية، والتحق بها عدد من أبناء اليمن الحضارمة والمهارة في عام ١٩٥٦م ثم تحولت الى الدراسة الرسمية فحوت فصول الابتدائي في عام ١٩٦٠م(٣٧) ، وفتحت مكتبة الارشاد ومركز الشباب الرياضي والثقافي.

استمرت جمعية الإرشاد الإسلامية ناشطة في مختلف الجوانب الدعوية والثقافية والتعليمية والاجتماعية فترة من الزمن امتدت من عام ١٩٥٢م وحتى عام ١٩٥٩م حين صدر قرار بإغلاق كافة منظمات المجتمع المدني ومنها الجمعية، إثر الأحداث التي جرت خلال وبعد المهرجان الذي أقيم في ثانوية الشويخ بمناسبة الاحتفال بمرور عام على الوحدة بين مصر وسوريا "الجمهورية العربية المتحدة" .. رغم أن الجمعية لم تكن تؤيد المهرجان وما جرى به!!

رابعا - الصعوبات ::

قامت جماعة الإخوان المسلمين الكويتية في الخمسينيات بالتركيز على المعهد الديني التابع لدائرة المعارف الكويتية حيث كان كثير من المدرسين الوافدين - من مصر تحديدا - ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين، كما استطاع القسم الطلابي للجماعة أن ينشط في "مدرسة الشويخ الثانوية" التي شهدت نشاطا حزبيا لكل التيارات السياسة في الكويت بعد ١٩٥٢م، فكان الإخوان في الثانوية ينشطون في اتجاهين، الأول الهيئة التدريسية والتي يكثر فيها الإخوان والثاني الطلبة المنتمين للإخوان.

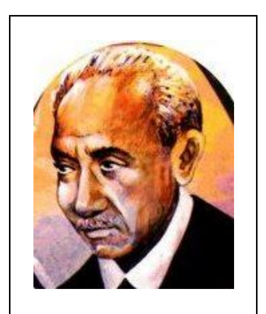
تميز تنظيم الطلبة الاخواني عن التيارات الأخرى بحسن التنظيم وقوة النشاط، فكان في البداية ظهور الطالب أحمد الدعيج كمسؤول عن التنظيم الطلابي ونائبه يوسف محمد النصف(٣٨) ، ثم بعده نشط كل من عيسى ماجد الشاهين وعبدالرحمن السميط، الذين استطاعوا تجميع عدد ليس بقليل من الطلبة من حولهم وحول فكرة الإخوان.

أما على مستوى العمال فقد حاولت الجماعة الانتشار بين العمال إلا أنها لم تحقق نجاحا يذكر قبل الثمانينيات من القرن العشرين، كما حاولت الجماعة الانتشار بين شريحة التجار إلا أنها لم تحقق نجاحا في مقابل استقلالية عدد كبير من التجار وتفضيل بعضهم التنسيق والتعاون مع "حركة القوميين العرب"(٣٩) وقد يكون أحد الأسباب في ذلك هو التوجه العام على مستوى الكويت والوطن العربي الذي يميل الى خصم الاخوان المسلمين الرئيس جمال عبدالناصر.

بقيت جماعة الإخوان فترة الخمسينيات من القرن العشرين محدودة الانتشار ما بين الطلبة وبمساحة صغيرة داخل المجتمع، فقد تمكنت "حركة القوميين العرب" أن تحد من انتشار الإخوان بشكل كبير، وكان ذلك نتيجة للتصادم الذي حدث في مصر ابتداء من عام ١٩٥٤م ما بين الزعيم المصري جمال عبدالناصر والإخوان المسلمين ثم بداية الحملة عليهم بعد ما قيل – تلفيقا – عن محاولة اغتياله من عناصر الإخوان، مما أدى إلى هجمة كبيرة على الإخوان لم تقتصر على مصر فقط بل شملت دولا عربية عديدة، وهذا الأمر انعكس بشكل أو بآخر على أوضاع الإخوان في الكويت.

ولما كانت جماعة الإخوان المسلمين في الكويت فرعا للجماعة في مصر، ولأن "حركة القوميين العرب – الكويت" هي فرع للحركة في لبنان وفلسطين، ولوجود تحالف بين تلك الحركة والرئيس المصري جمال عبدالناصر، فإن ما يحدث في مصر ينعكس بشكل كبير وسريع على الأوضاع في فلسطين ولبنان والكويت ودول عربية أخرى، ولما قاد جمال عبدالناصر انقلابه على الرئيس المصري محمد نجيب ثم صدامه الشهير مع جماعة الإخوان وهو الذي كان أحد عناصرها في التنظيم الخاص، فقد انعكس ذلك على الكويت وعلى جماعة الإخوان المسلمين فيها.

هذه الأحداث أدت الى انقسام الجماعة في الكويت بين تيار يرى أن تقف الجماعة في الكويت موقفا محايدا بين عبدالناصر والإخوان في مصر وتيار يرى الوقوف ضد عبدالناصر، التيار الأول هو الأكثرية ومن الكبار من المتدينين أصحاب العلاقة مع الحكم وينظرون إلى مصلحة الدولة بعدم معاداة عبدالناصر، بينما التيار الثاني هو من الشباب من حملة فكر الإخوان المسلمين – مثل محمد العدساني وعبدالرحمن العتيقي وأحمد الدعيج – الذي ينتمي إلى تيار التشدد في مصر بسبب البطش الذي يتعرض له الإخوان هناك، فكان نتيجة هذا الانقسام بين التيارين هو انشقاق الجماعة وابتعاد عدد من المؤسسين واستقالة المراقب العام عبدالعزيز المطوع ليحل محله عبدالرزاق الصالح(٤٠).



سيد قطب

هذا الانقسام نقل جماعة الإخوان المسلمين من مرحلة الانفتاح على المجتمع التي حرص عبدالعزيز المطوع على تأكيدها، وهو منهج الشيخ حسن البنا في انفتاحه على القصر وعلى القوى الوطنية المصرية، إلى مرحلة الانغلاق وفرز الأعضاء والتشدد في قبولهم وهو المنهج الذي اتبعته جماعة الإخوان في مصر بعد اعتقالات عبدالناصر لهم وبروز الفكر السياسي الجديد لسيد قطب، ومما ساعد على طي مرحلة انطلاقة الإخوان في الكويت والانفتاح على المجتمع، هو إقدام السلطات الكويتية على حل جمعيات النفع العام ومؤسسات المجتمع المدني في عام ١٩٥٩م.

المبحث الثانـي

جمعيـة الإصـلاح الاجتمـاعي

١٩٦٣م



فهد الحمد الخالد



عبدالله العلي المطوع

تم انتخاب المجلس التأسيسي للدولة عام ١٩٦١م لوضع الدستور ، ونظرا لأهمية تنظيم المجتمع المدني، فقد أصدر المجلس التأسيسي ذاته قانون جمعيات النفع العام، وذلك لتنظيم نشاطها بعد توقف استمر منذ عام ١٩٥٩م، فبدأ يتشكل العديد من الجمعيات، جاء ضمنها "جمعية الإصلاح الاجتماعي" البديل لجمعية الإرشاد الإسلامية، حيث عقد في يوم السبت ١٩٦٣/٦/٨م لقاء في ديوان فهد الحمد الخالد حضره كل من:

أحمد عبدالله الأحمد، أحمد المواسي، الشيخ أحمد الخميس، حسن جارالله حسن الجارالله، خالد الروضان، سعود محمد الزير، سليمان الرهيماني، سالم القطان، سليمان سيد علي، صبيح البراك الصبيح، عبدالحميد الشيخ يوسف بن عيسى، عبدالرحمن العمر، عبدالرحمن الزامل، عبدالعزيز الراشد، عبدالوهاب الحمود، عبدالله العلي المطوع، عبدالرحمن المججم، عبدالرحمن الرويح، عبدالعزيز حمد الصالح، عبدالعزيز القطيفي، عبدالله الكليب، علي الخضيري، فهد الحمد الخالد، محمد العصيمي، محمد عبدالعزيز الوزان، مهنا المهنا، محمد صالح ابراهيم، محمد المهلهل الخالد، مرزوق عبدالوهاب المرزوق، يوسف عبدالله النفيسي، مهنا عبدالله المهنا(٤١).

وقد تباحثوا في هذا الاجتماع حول ضرورة قيام كيان إسلامي يساهم في الحفاظ على دين وأخلاق المجتمع، ثم اختير لجمعية الإصلاح الاجتماعي مؤسسون وهيئة إدارية مؤقتة، إذ عقد اجتماعها الأول في يوم الثلاثاء ١٩٦٣/٦/١١م، وأقر فيه القانون الأساسي لجمعية الإصلاح الاجتماعي، وكلف عبد الله العلي المطوع بتقديمه إلى الجهة المختصة، فتم إشهار الجمعية في ١٩٦٣/٧/٢٢م، طبقاً لأحكام القانون ونشر بالجريدة الرسمية (كويت اليوم) بتاريخ ١٩٦٣/٨/٤م(٤٢).

بعد تأسيسها تولى رئاستها أولا يوسف عبدالله النفيسي في ١٩٦٤/١٠/٢٠م وكان عبدالله العلي المطوع أمينا عاما، ثم صار يوسف جاسم الحجي رئيسا في ١٩٧٣/٩/٢٥م، ثم عبدالله علي عبدالوهاب المطوع(٤٣) في ١٩٧٦م وبقي رئيسا لها حتى وفاته رحمه الله في ٢٠٠٦/٩/٣م إذ تولاها من بعده حمود حمد الرومي(٤٤)، وقد قامت الجمعية بتأسيس حلقات لتحفيظ القرآن الكريم، كما أصدرت مجلة المجتمع بديلا عن مجلة الإرشاد، ونشطت كثيرا في المحاضرات والدروس في المساجد، وتعتبر الجمعية هي الواجهة الاجتماعية والثقافية والدينية لجماعة الإخوان المسلمين، بينما تتم ممارسة العمل السياسي خارج مظلة الجمعية، التزاما من قيادات الجمعية بقانون جمعيات النفع العام.

تمثلت أهداف الجمعية في تقديم العديد من الأعمال الخيرية للمواطنين والمقيمين داخل الكويت، كما كانت تنظم العديد من الأنشطة الثقافية العامة والاجتماعية لأعضائها وغيرهم، كما أسست الجمعية مركزا للشباب ينظم لهم ومن خلالهم أنشطة متنوعة ثقافية ورياضية واجتماعية.. أما على المستوى العالمي فقد قامت الجمعية بمناصرة القضايا العادلة للشعوب الإسلامية باستخدام الوسائل التعريفية

لبث الوعي بهذه القضايا، والمساهمة في تقديم العون المادي في حالات الكوارث والزلازل والمحن التي تتعرض لها المناطق الإسلامية، والعمل على نشر الوعي الإسلامي بين أفراد المجتمع تحصيناً لهم من الهجمة الشرسة التي يتعرض لها العالم الإسلامي، وترسيخ الفكر الإسلامي القائم على الكتاب والسنة، وإبداء النصح والمشورة للجهات المختصة في كافة المجالات كالتربية والتعليم والإعلام وفقاً للتشريع الإسلامي.

المبحث الثالث

العمل السياسي الديمقراطي

أولا - المجلس التأسيسي (١٩٦١م) ::

في انتخابات الدوائر الحكومية – قبل عهد الوزارات - التي جرت في عام ١٩٥٨م شارك فيها (الإسلاميون) ولكن لم ينجح منهم أحد، فقد خاض الانتخابات كل من عبدالله علي المطوع وعبدالعزيز القطيفي ومحمد العدساني وصبيح براك الصبيح(٤٥) ، ولكن كانت الانتخابات مناسبة مفيدة لنشر الفكر السياسي للإخوان على المستوى الشعبي رغم أن الانتخابات كانت للدوائر الحكومية الخدمية.

وفي عهد الاستقلال بدأت الاستعدادات في الكويت لانتخابات المجلس التأسيسي في منتصف عام ١٩٦١م، أي بعد الاستقلال بأشهر معدودة، وكان ملحوظا عدم دخول الإسلاميين في أي من اللجان التي كانت تحضر لهذه المرحلة الجديدة، وقد يكون ذلك بسبب ضعف وجودهم السياسي وعدم وجود من حل مكان الشيخ يوسف بن عيسى الذي بلغ عمره في ذلك العام الخامسة والثمانين (توفي رحمه الله في يوليو ١٩٧٣م)، وحين جرت انتخابات المجلس التأسيسي ترشح من ناشطي جمعية الإرشاد الإسلامية السيد يوسف هاشم الرفاعي - حمل لواء الصوفية(٤٦) في الكويت فيما بعد بعيدا عن الإخوان المسلمين - ولكن لم يحالفه التوفيق بالنجاح.

وقد دار نقاش طويل في المجلس التأسيسي - لجنة الدستور التي تتكون من خمسة أعضاء - حول المادة الثانية من الدستور التي تقول: "دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع" ، فكان النص المقترح من محسن

عبدالحافظ الخبير القانوني للحكومة "المصدر الرئيسي للتشريع" ، أما عثمان خليل عثمان الخبير الدستوري للمجلس التأسيسي فكان رأيه هو ذات النص الذي اعتمد، أما عضو لجنة الدستور سعود العبدالرزاق فقد طلب تعديل المادة لتصبح "هي مصدر رئيسي للتشريع" ، ليستقر رأي اللجنة على النص الذي اعتمد في النهاية .. وحين رفعت مسودة الدستور إلى المجلس التأسيسي لمناقشتها وإقرارها طلب النائب خليفة طلال الجري أن تكون العبارة "المصدر الرئيسي للتشريع" وأيده برأيه النواب أحمد خالد الفوزان ونايف الدبوس وسعود العبدالرزاق، وبعد نقاش وطرح التحفظات من أحمد الخطيب (مثل: هل ستعود الحدود؟) وعبدالعزيز الصقر (مثل: ما مصير البنوك؟) وحمود الزيد الخالد (مثل: ما مصير الحكم الوراثي؟) فقد تم الاتفاق على الإبقاء على النص كما هو معروف حاليا(٤٧).

ثانيا - مجلس الأمة (الأول ١٩٦٣م) ::



يوسف الرفاعي

خاض الإسلاميون تلك الانتخابات في خمس دوائر من أصل عشر دوائر انتخابية، ولم يتمكنوا من الفوز إلا بمقعد واحد في الدائرة الأولى الشرق للسيد يوسف هاشم الرفاعي(٤٨) الذي استطاع النجاح في دائرة ذات أغلبية شيعية مع أربعة منهم، وقد يكون هذا مؤشرا على التفاهم فيما بينهم ليثبت الشيعة أنهم ليسوا طائفيين، كما قد يكون نسب الرفاعي – من السادة الأشراف - عاملا لتحالف الشيعة معه وليس مع غيره، أما الدوائر الأربع الأخرى فقد ترشح في الدائرة الرابعة الشامية كل من محمد العدساني وعبدالعزيز القطيفي وفي الدائرة الخامسة كيفان ترشح عبدالرحمن العمر، وفي الدائرة السادسة القادسية ترشح عبدالله سلطان الكليب، وفي الدائرة التاسعة السالمية ترشح كل من عبدالله علي عبدالوهاب المطوع وأحمد بزيع الياسين، وجميعهم لم يوفقوا بالوصول إلى قبة البرلمان، كما نلاحظ هنا أن جميع المرشحين الإسلاميين هم من الحضر حيث لم ينشطوا بين أبناء القبائل وهو شأن جميع التيارات السياسية من التجار والقوميين.

هذا وقد تم تعيين السيد الرفاعي – بعد نجاحه - وزيرا للبريد والبرق والهاتف في العام ١٩٦٤م ثم وزيرا للدولة لشؤون مجلس الوزراء في ١٩٦٥م، ورغم أن الإسلاميين لم يدخلوا البرلمان – باستثناء السيد الرفاعي – إلا أنهم بدؤوا التحرك الشعبي في قضايا تعنيهم مباشرة، مثل التحرك لتعديل قانون الجزاء لمنع بيع الخمور في الكويت، وقد تصدر هذا التحرك السيد الرفاعي، ونجحوا في منعه، كما تم تعيين خالد عيسى الصالح القناعي(٤٩) وزيرا للأشغال العامة عام ١٩٦٥م.

ثالثا - مجلس الأمة (الثاني ١٩٦٧م) ::

تعرض الإخوان المسلمين في مصر إلى ضربات موجعة من قبل الرئيس جمال عبدالناصر من عام ١٩٥٤م(٥٠) حين أطاح بزعيم الثورة وأول رئيس لجمهورية مصر العربية محمد نجيب إلى عام النكسة ١٩٦٧م، وامتدت الضربة للإخوان أينما وجدوا، من عبدالناصر مباشرة أو من خلال الزعماء العرب المتحالفين معه أو الذين يتقون شره أو من خلال التيارات الموالية له كحركة القوميين العرب والناصريين، لذلك لم يستطع الإخوان المسلمين في الكويت الانتشار رغم قوة انطلاقتهم نهاية الأربعينيات.

جرت انتخابات مجلس الأمة في شهر يناير ١٩٦٧م، وخاضها عدد من الإسلاميين بعضهم محسوبين تاريخيا على جمعية الإرشاد الإسلامي، فأحمد بزيع الياسين خاض الانتخابات في الدائرة الثامنة حولي ولم يصل للبرلمان، كما خاضها محمد يوسف عبدالوهاب العدساني في الدائرة الخامسة كيفان ونجح ولكنه استقال احتجاجا على تزوير الانتخابات، وخاضها أيضا يوسف السيد هاشم الرفاعي ففاز بالمقعد وتم إعادة تعيينه وزيرا للدولة لشئون مجلس الوزراء، كما تم تعيين وزيرين محسوبين تاريخيا على جمعية الإرشاد الإسلامي من خارج البرلمان وهما خالد العيسى الصالح وزيرا للأشغال العامة، و عبدالرحمن سالم العتيقي(٥١) وزيرا للمالية والنفط.

ونلاحظ هنا أن موقف الإسلاميين مشابه – من حيث المبررات – لموقف الشيخ يوسف بن عيسى القناعي في مجلس الأمة التشريعي الأول والثاني ١٩٣٨م الذي كان يؤمن بالشورى والنصح للحكم والإصلاح من الداخل كهدفٍ سامٍ وهو قد لا

يعني التمسك بوسيلة "الديمقراطية" ، فانتخابات مجلس ١٩٦٧م شهدت تزويرا واسعا في فرز نتائجها - وهي انتخابات جاءت بعد أزمة كبيرة في مجلس الأمة سنة ١٩٦٥م أدت إلى استقالة رئيس المجلس عبدالعزيز الصقر وإعادة انتخاب عشرة مقاعد خلت بسبب الاستقالات – وبعد هذه الانتخابات ١٩٦٧م جرى العديد من الاستقالات لنواب فائزين بسبب تزوير الانتخابات، ومع ذلك شارك ثلاث وزراء محسوبين على الإسلاميين في حكومة ١٩٦٧م، وكان الاسلاميون قبل ذلك لا ثقل سياسيا لهم، وهذا مؤشر على توجه حكومي إلى محاولة إيجاد بديل سياسي شعبي على حساب (الدستوريون) و (القوميون) ، وقد استثمر الإسلاميون هذا الوضع السياسي الداخلي جيدا، في مقابل تعمق الخلافات بين الاسلاميين والآخرين، وهي خلافات مبررة عند الإسلاميين الذين تلقوا ضربات عديدة من القوميين والناصريين داخل وخارج الكويت طوال سنوات عديدة.

تأتي تلك الحظوة للإسلاميين عند النظام متزامنة مع هزيمة مرشحي حركة القوميين العرب في الانتخابات، التي أدت إلى استقالة عدد من الدستوريين – حلفاء القوميين- من مقاعد البرلمان بعد عملية تزوير واسعة ومفضوحة، وقد جاءت هذه التحولات الداخلية في الكويت في بداية عام ١٩٦٧م لتتبعها بأشهر قليلة أكبر هزيمة لمشروع جمال عبدالناصر القومي العربي في الحرب مع إسرائيل في حزيران يونيو ١٩٦٧م، كل هذا الوضع المحلي والعربي أدى إلى انشقاق كبير وواسع في صفوف التيار القومي واليسار الكويتي .. فانفتحت الساحة السياسية الكويتية بكاملها أمام الإسلاميين للتحرك فيها طولا وعرضا.

اكتمل هذا الانفتاح وعودة الروح إلى جماعة الإخوان المسلمين على مستوى الكويت والوطن العربي بوفاة الرئيس المصري عبدالناصر في عام ١٩٧٠م وهو الخصم القوي للإخوان، فبدأت الجماعة في الكويت العمل على ملء الفراغ الذي أحدثته تلك الهزيمة للقوميين واليسار، فكان التحرك على أكثر من جبهة، ونشط رجالات الدعوة الكبار على المستوى الحكومي، وركّز شباب الجماعة يركزون في نشاطهم على القواعد في الثانويات وبين طلبة الجامعة ثم النقابات وجمعيات النفع العام.

رابعا - مجلس الأمة (الثالث ١٩٧١م) ::

جاءت تلك الانتخابات بعد الأزمة الكبيرة التي مرت فيها الكويت بسبب تزوير انتخابات ١٩٦٧م، كما جاءت بعد وفاة الزعيم عبدالناصر وانعكاس ذلك على حركة القوميين العرب –الخصم القوي للإخوان المسلمين - التي تمزقت إلى ثلاث تنظيمات، لذلك فقد وجدنا أن عبدالعزيز الصقر ومجموعته لم تشارك في الانتخابات، ومجموعة جاسم القطامي "التجمع الوطني" قاطعت الانتخابات بينما شارك فيها أحمد الخطيب "حركة التقدميين الديمقراطيين" .. أما الإسلاميون فنجد أن كثيرا من عناصرهم لم تشارك في الانتخابات، واقتصر حضورهم على ترشيح السيد يوسف الرفاعي الذي فاز في الدائرة الأولى الشرق.

جاءت تلك الانتخابات وكل الأطراف السياسية في مرحلة إعادة ترتيب البيت الداخلي، القوميون يعانون الانشقاقات، والإسلاميون يعيدون بناء أنفسهم من جديد لمرحلة ملء الفراغ، في المقابل استمر عبدالرحمن سالم العتيقي في التشكيل الوزاري الجديد وزيرا للمالية والنفط، بينما غادر الوزارة كل من خالد العيسى الصالح والسيد

يوسف الرفاعي، وفي هذه الأجواء دعا الاتحاد الوطني لطلبة الكويت الذي يسطير عليه القوميون إلى عقد ندوة يوم ١٩٧١/١١/١٣م بعنوان (الجامعة بدون اختلاط .. الى متى؟) فجاء الى الندوة جمع غفير من مؤيدي إدارة الاتحاد من جهة ومن معارضيهم من الإسلاميين أكثريتهم من غير طلبة الجامعة من جهة أخرى، ولكن لم تبدأ تلك الندوة حتى تدافع الطرفان ودخلوا بمعركة بالأيدي والعقل.. تطور الأمر بعدها ليصل إلى قبة البرلمان في محاولة لمناقشة ما حدث بالجامعة فحشد الطرفان قواهما في الساحة القريبة من مجلس الأمة – مبنى البلدية حاليا – ورفعت اليافطات القماشية ونشرت البيانات كل يدعم وجهة نظره.


عبدالواحد أمان

مرّت جماعة الإخوان المسلمين في الكويت منذ ١٩٦٨م ولمدة عقد كامل بمرحلة بناء جديدة للقواعد، فالتحرك على المستوى الطلابي والنقابي لأهداف تكاد تكون بعيدة المدى، إذ كانت البداية في جامعة الكويت التي نشأت في نهاية أكتوبر ١٩٦٦م، وفي فروع الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في القاهرة والإسكندرية وبريطانيا، حيث بدأت في السبعينيات تتشكل قوائم طلابية تعبر عنهم بشكل أو بآخر.. وهؤلاء امتداد لتيار الشباب المتحمس الصاعد الذي ركز عمله على التنظيم المحلي الكويتي وغلب عليه البعد عن الحكومة – على الأقل في البداية – والذي يمثله عبدالواحد أمان وعيسى ماجد الشاهين ووليد المير ومحمد الرحماني وخالد القطان وجاسم مهلهل الياسين ويوسف العتيقي ومحمد سالم الراشد وبشير الرشيدي وطارق السويدان وإسماعيل الشطي وعلي الزميع وعبدالمحسن العثمان وغيرهم، حيث نشط بعضهم في الكويت وفي الجامعة مثل

الزميع والعثمان، بينما كانت بدايات بعضهم في القاهرة والإسكندرية مثل إسماعيل الشطي وأمريكا مثل السويدان والرشيدي.

يقابل تيار الشباب تيار كبار السن ورجالات الدعوة الذي بدأ يخبو دوره في التنظيم.. وهذا التيار يميل إلى التنسيق مع الحكومة بشكل كبير حتى صار كثير منهم قيادات حكومية مثل محمد العدساني الذي صار سفيرا للدولة ثم وزيرا قبل أن يصير رئيسا لمجلس الأمة عام ١٩٨١م، وعبدالرحمن العتيقي الذي صار وزيرا قرابة أربعة عشر عاما، وخالد عيسى الصالح الذي صار وزيرا قرابة ستة أعوام، ويوسف الرفاعي الذي صار وزيرا قرابة ثمانية أعوام، ويوسف جاسم الحجي الذي صار وزيرا قرابة ٥ سنوات، أما عبدالله العلي المطوع فإلى جانب دوره في العلاقات الدولية مع الإخوان المسلمين في مصر وبقية دول العالم فقد شغل مع عبدالواحد أمان وآخرين حلقة وصل بين جيل الكبار الذين صاروا مسؤولين في أجهزة الدولة وتيار الإخوان التنظيمي حيث كان عضوا ناشطا – رغم كبر سنه في السنوات الأخيرة – في الأمانة العامة للحركة الدستورية الاسلامية "حدس" حتى وافته المنية رحمه الله.

الفصل السابع

١٩٧٥ ــ ١٩٩٠م

الجماعة السلفية جنبا إلى جنب الإخوان المسلمين

تقديـــم ::

الدعوة الى السلفية تعني الرجوع إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة بفهم الصحابة رضي الله عنهم في كل صغيرة وكبيرة، وهذا الفكر امتداد لفكر الإمام أحمد بن حنبل وشيخ الاسلام ابن تيمية ثم تلميذه شيخ الاسلام ابن القيم في القرن ١٣، وجاء إمام الدعوة محمد بن عبدالوهاب في القرن السابع عشر ليكمل مسيرتهم ويشكل جماعة أصبحت فيما بعد كبيرة ومؤثرة في الأحداث اشتهرت باسم "الموحـدون" و "الإخوان"، وأطلق عليهم خصومهم اسم "الوهابية" نسبة الى مؤسسهم، وهؤلاء الذين هاجموا الكويت في معركة الجهراء ١٩٢٠م.

والدعوة السلفية هي أقرب إلى الفكر منها إلى التنظيم السياسي، لذلك نجحت في الانتشار بين عدد كبير من الناس وخاصة في شبه الجزيرة العربية، ولقد كان لدخولها في تحالف مع محمد بن سعود الأثر الكبير في نشر فكرها واستمرار تأثيرها حتى القرن الحادي والعشرين.

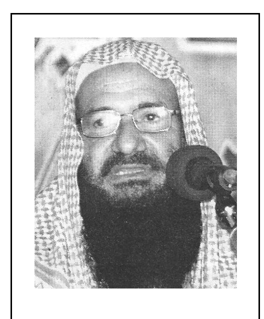
يعتبر الفكر السلفي – كفكر – موجودا في الكويت منذ القدم، فكثير من الأسر الكويتية أصلها من نجد التي انتشر بين أهلها المذهب الحنبلي القريب من الفكر السلفي.. فيما كان الإسلام الحركي السياسي في الكويت قد جاء من الإخوان المسلمين في مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م، كما كانت "جمعية الإرشاد الإسلامية" في ١٩٥٢م تضم ناشطين من كل المتدينين في الكويت، وكذا الحال بعد الاستقلال ونشأة جمعية الإصلاح الاجتماعي في ١٩٦٣م.

المبحث الأول

الظهور السلفي

أولا – البدايــة ١٩٧٢م ::

بدأ الفكر السلفي يصل إلى الكويت من السعودية عبر رحلات الحج ابتداء، ثم مرورا بالعلاقات الشخصية الثنائية مع شيوخ السلفية، وانتهاء بطلبة العلم الذين درسوا في الجامعات السعودية، وفي عام ١٩٦٦م قرر الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق وهو أحد شيوخ السلفية في السعودية – مصري الأصل – الانتقال إلى الكويت والإقامة فيها مع مجموعة من علماء الشريعة مثل الشيخ محمد الأشقر والشيخ عمر الأشقر والشيخ مصطفى زربول والشيخ عبدالملك الشافعي، ومن هنا بدأت الدعوة السلفية تنتشر بالكويت.



عبدالرحمن عبدالخالق

جاء الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق السيد يوسف(٥٢) إلى الكويت، جاء من خلال جمعية الإصلاح الاجتماعي، وبدء بتقديم الدروس والمحاضرات لتنمية الجانب العقيدي لدى الشباب عموما وشباب الإخوان المسلمين خصوصا، ولكنه بعد ذلك تعاون مع عبدالله السبت الذي يقود حركة سلفية بعيدا عن الإخوان المسلمين، هذا التعاون أدى إلى انتقال الشيخ عبد الرحمن عبدالخالق إلى الدعوة السلفية الناشئة فاستقطب معه عددا من الشباب المؤمنين بفكره، وبدأت تتشكل جماعة سلفية في عام١٩٧٤م.

ثانيا - الإخوان المسلمون والفرز السلفي ١٩٧٤م ::

بدأ يتبلور الاختلاف بين الجماعتين الكويتيتين الإخوان والسلفيين، إذ كان الاختلاف الأول هو أن الإخوان لا يركزون على "العقيدة" في تربية النشء من وجهة نظر السلفيين، أما الاختلاف الثاني فكان موضوع الدخول في البرلمان، فالإخوان يخوضون الانتخابات أما السلف فترددوا في البداية إلى أن استقر رأيهم على جواز المشاركة فيها(٥٣) ، والاختلاف الثالث كان خلال العمل الدعوي في المساجد، فالسلفيون انتشروا في مساجد المناطق الداخلية مثل كيفان والفيحاء والقادسية، وكان الإخوان يستقطبون الأتباع في المساجد فأصبحت بعض المساجد داخل الديرة محل مواجهة وصراع يومي وتسابق لالتقاط أي مصلٍ جديد يدخل المسجد لضمه إلى الجماعة والدعوة.

لم يكن الفرز بين الإخوان والسلف فرزا بين معتدل ومتشدد ، وان كان هذا هو الطابع العام، ولكن يمكن ملاحظة بقاء عدد ليس بقليل من المتشددين داخل الإخوان ولم ينتقلوا إلى السلفيين، كما أن السلفيين استقطبوا عددا من الأفراد المعتدلين من الإسلاميين، لقد بقي داخل الإخوان من يحمل التدين بتشدد في فكره وفي علاقاته وفي حياته، بل يكادون يكونون هم المسيطرين على القيادة، بينما ترك المجال للمعتدلين ليكونوا في الواجهات السياسية.

لقد كان النشاط السلفي في تجميع الأتباع يعتمد على عدة جبهات، جبهة الإخوان المسلمين حيث بدؤوا باستقطاب القريبين لفكرهم إلى خارج الإخوان، والجبهة الثانية المتدينين في المجتمع الكويتي والعمل على استقطابهم إلى السلفية بدلا من الاتجاه إلى الإخوان، والجبهة الثالثة الطلبة في جامعة الكويت حيث بدأ العمل على

التجميع من القبائل، أما الجبهة الرابعة والأهم من كل ذلك فهم الدارسون في جامعات المملكة العربية السعودية لذلك تجد أن معظم دكاترة كلية الشريعة من جامعة الكويت هم من خريجي الجامعات السعودية ومعظمهم سلفيون.

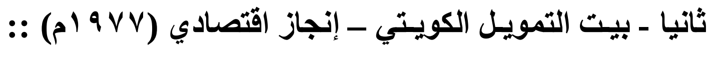
ومن المهم أن نذكر أن الجماعتين قد أثرتا كثيرا بعضهما ببعض، فقد أخذ إخوان الكويت الكثير من الطريقة السلفية، كما أخذ سلفيو الكويت الكثير من الوسائل الحركية للإخوان، فأضحوا يتشابهون في كثير من الأمور.

المبحث الثاني
نشاط إسلامي متنوع

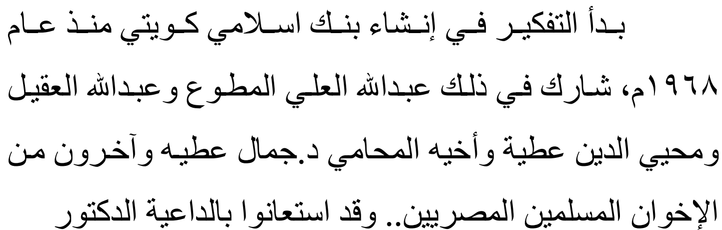
أولا - مجلس الأمة (الرابع ١٩٧٥م) ::

في هذه الانتخابات ترشح من الإخوان أو القريبين منهم أحمد بزيع الياسين في الدائرة الثامنة حولي ولكنه أخفق في النجاح بفارق أصوات ضئيلة، كما ترشح السيد يوسف الرفاعي في الدائرة السادسة القادسية بعد أن كان يفوز بالدائرة الأولى ولكنه لم يوفق، وعاد عبدالرحمن العتيقي وزيرا للمالية دون النفط، ودخل يوسف الحجي وزيرا بعد حل البرلمان في ١٩٧٦م وقد كان حينها رئيسا لجمعية الإصلاح الاجتماعي، لم يعمر هذا المجلس طويلا، فقد تم حله وإنهاء أعماله بعد أن استمر منذ ١٩٧٥/١/٢٧ وحتى ١٩٧٦/٨/٢٩م.

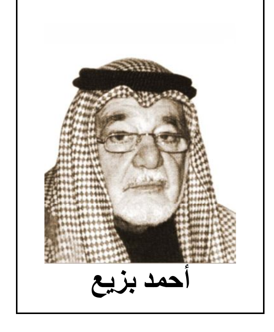
أما تنظيم الإخوان المسلمين فقد استمر في عملية التأسيس للبناء ذي المدى الطويل، وبدأ يحصد نتائجه في بعض الانتخابات، في وقت كانت الجماعة تواجه فرزا في خروج السلفيين إلى جماعة مستقلة بدأت تظهر ملامحها.



ثانيا - بيت التمويل الكويتي – إنجاز اقتصادي (١٩٧٧م) ::



بدأ التفكير في إنشاء بنك اسلامي كويتي منذ عام ١٩٦٨م، شارك في ذلك عبدالله العلي المطوع وعبدالله العقيل ومحيي الدين عطية وأخيه المحامي د.جمال عطيه وآخرون من الإخوان المسلمين المصريين.. وقد استعانوا بالداعية الدكتور



أحمد بزيع

عيسى عبده المتخصص بالاقتصاد الاسلامي، وكان ممن تبنى الفكرة وسعى فيها لاحقا يوسف جاسم الحجي وأحمد سعد الجاسر وأحمد بزيع الياسين (٥٤).

في عام ١٩٧٥م شارك في الحكومة وزير قريب من الإخوان وهو وزير المالية عبدالرحمن سالم العتيقي ، ثم شاركه وزير ثان في التشكيل الجديد بعد حل البرلمان في ١٩٧٦م وهو وزير الأوقاف والشئون الإسلامية يوسف جاسم الحجي – الذي كان رئيسا لجمعية الإصلاح الاجتماعي، هذان الوزيران العتيقي والحجي مع وزير ثالث هو وزير الصحة العامة عبدالرحمن العوضي كان لهم دور أساسي في موافقة الحكومة على تأسيس بيت التمويل الكويتي في العام ١٩٧٧م بعد نجاح بنك دبي الإسلامي، وكان أول رئيس للبيت هو أحمد بزيع الياسين، وأهمية تأسيس بيت التمويل الكويتي لا تكمن فقط في أنه النموذج الإسلامي لمؤسسة مالية بنكية قامت فكرتها الاقتصادية في الغرب على المرابحة، بل لأنه نموذج حديث لإمكانية الإسلام في التعايش مع أنظمة الاقتصاد الدولية الجديدة التي ظهرت في الغرب وبدأ انتقالها إلى العالم الإسلامي.

لذلك وجدنا أنه ومنذ تأسيس بيت التمويل الكويتي في السبعينيات وحتى العام الحالي ٢٠٠٦م – ثلاثون سنة – تأسس العشرات من الشركات المالية الإسلامية الناجحة وبدأت المؤسسات المالية الحكومية والتجارية التقليدية تأخذ بهذا المنهج الاقتصادي الإسلامي.

ثالثا - تنقيح الدستور ١٩٨٠م ::

بعد حل البرلمان في عام ١٩٧٦م صدر أمر أميري بتشكيل لجنة لتنقيح الدستور للنظر في بعض مواد الدستور وتنقيحها بما يتوافق وروح الشريعة الإسلامية مأخوذة عن التقاليد العربية، وقد اعتبر الإسلاميون أن هذه فرصة تاريخية للعمل على تصحيح المادة الثانية من الدستور (الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع) لتكون (الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع) وهو ذات النقاش الذي دار في المجلس التأسيسي حول هذه المادة الدستورية.. فبدأ عمل الإسلاميين بالتحضير الإعلامي المبكر لتحقيق التعديل على المادة، حيث نشطوا حتى قبل تشكيل اللجنة المعنية التي تأخر تشكيلها بسبب الظروف التي مرت بها الكويت ومنها وفاة الأمير الراحل الشيخ صباح السالم نهاية عام ١٩٧٧م، أما حين تشكلت اللجنة فقد حرص الإسلاميون على المشاركة فيها، وحينما تعذر ذلك بدؤوا ينشطون في التحرك مع الأعضاء لتبني اقتراح تعديل المادة الثانية من الدستور، وقد تمثل هذا التحرك باتجاهين.

الاتجاه الأول: اتجاه عام من خلال المؤتمرات والمطبوعات والخطب، حيث نظمت جمعية الاصلاح الاجتماعي في ١٩٨٠/٤/٢٢م أسبوع الدستور الإسلامي تحت شعار "إن الحكم إلا لله" وقد منعت الحكومة استمرار فعاليات الأسبوع، كما أصدرت الجمعية كتيبا بعنوان "رؤية إسلامية للدستور الكويتي" يتضمن ضرورة تعديل المادة الثانية من الدستور وأن تكون سلطة المجلس النيابي مقيدة بسيادة الشرع(٥٥).

والإتجاه الثاني: الاتصال المباشر من خلال زيارة أعضاء اللجنة واحدا واحدا، حتى استطاعوا أن يقنعوا أغلبية أعضاء اللجنة بتبني الاقتراح الوحيد المقدم من اللجنة إلى جانب الاقتراحات الأخرى العديدة التي قدمتها الحكومة.

في ١٩٨٢/٤/٥م أحالت الحكومة مشروع تنقيح الدستور الى مجلس الأمة، حيث اقترحت تعديل المواد (٥٠ – ٦٥ – ٦٦ – ٦٩ – ٧١ – ٧٣ – ٨٠ – ٨٣ – ٨٧ – ٩١ – ٩٣ – ٩٥ – ١٠٠ – ١٠١ – ١٠٤ – ١٠٥ – ١١٢) وفي جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤م صوت المجلس على مبدأ تنقيح الدستور فوافق ٣٧ عضوا منهم ١٦ وزيرا، وعارض المبدأ ٢٧ نائبا، وقد أحيل مشروع التنقيح الى اللجنة التشريعية لدراسته.. كان رئيس اللجنة النائب عيسى ماجد الشاهين، حيث قامت اللجنة باستضافة العديد من الشخصيات ورجالات الدولة والوزراء للاستماع إلى رأيهم بمقترح الحكومة، فتوصلت اللجنة التشريعية إلى قرار برفض المشروع المقدم من الحكومة.. وبعد اتصالات عديدة داخل مجلس الأمة وخارجه قررت الحكومة التراجع عن مشروع تنقيح الدستور وسحبه(٥٦) .

رابعا - الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية (١٩٨٤م) ::


يوسف الحجي

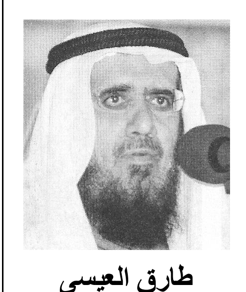
تأسست في الكويت عام ١٩٨٤م واختير يوسف جاسم الحجي بالإجماع رئيسًا لمجلس إدارتها منذ التأسيس حتى الآن ٢٠٠٦م، وهي تُعَد من كبرى الهيئات الخيرية في العالم الإسلامي، وقد شارك فيها العديد من قيادات التيار الإسلامي الكويتي الإخوان والسلف والمستقلين، فكانت مظلة مناسبة للالتقاء والتنسيق في العديد من القضايا، التي قد يكون بعضها ليس ذا صلة بالهيئة، وحين كثرت الأنشطة الخيرية الإغاثية التي تقوم بها جمعيات كويتية فقد تشكلت "اللجنة الكويتية المشتركة للإغاثة" في سبتمبر ١٩٨٧، واختير الحجي رئيسًا لها بإجماع رموز الكويت في المجال الخيري.

المبحث الثالث

الإخوان المسلمون والجماعة السلفية

في تلك المرحلة من نهاية السبعينيات تحولت الدعوة السلفية التي هي عبارة عن تيار سلفي داخل جماعة إسلامية واحدة قد تحولت إلى "الجماعة السلفية" مقابل جماعة "الإخوان المسلمون"، وبعد أن كان عمل السلفيين يعتمد على النصح والدعوة في المساجد انتقل إلى مرحلة جديدة في مطلع الثمانينيات ليقتحموا العمل السياسي بعد تردد طويل ونقد للإخوان لانغماسهم بالسياسة على حساب الدعوة إلى الله، فقد دارت مساجلات وعقدت ندوات وكتبت مقالات كلها حول جواز العمل السياسي عامة والدخول إلى البرلمان خاصة، وقد نشرت مجلة الفرقان الصادرة عن جمعية إحياء التراث الإسلامي دراسة بعنوان "المسوغات الشرعية لدخول المجالس النيابية" باعتباره وسيلة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي نهاية المطاف استطاع التيار السلفي المؤيد لدخول البرلمان إقناع التيار الآخر أو التغلب عليه أمام الأكثرية السلفية فتقرر دخول البرلمان(٥٧).

أولا - جمعية إحياء التراث الإسلامي (١٩٨١م) ::



طارق العيسى

لقد بدأ العمل على تأسيس تلك الجمعية بجهود شخصيات سلفية منذ عام ١٩٧٦م إلى أن صدر القرار الوزاري رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١م بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٩م بإشهار جمعية إحياء التراث الإسلامي، ومنذ ذلك الحين والجمعية تعمل على إبراز فضائل التراث الإسلامي وتجميع المخطوطات والكتب

الإسلامية من جميع أنحاء العالم وتوثيقها وتنظيمها، إذ نشطت الجمعية في تشجيع العلماء والباحثين في مجال الدراسات الإسلامية والعمل على نشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي ودعوة الناس للتمسك بدين الله بالحكمة والموعظة الحسنة وتنقية التراث الإسلامي من البدع والخرافات التي شوهت الإسلام، وقد اتسع نشاط الجمعية الدعوي والإغاثي ليشمل بلادا عديدة، حيث قامت ببناء أكثر من ٥١٠٠ جامع ومسجد،و ٧٩٥ معهداً إسلاميا، و ٢٤١ مركزا متكاملاً، و٥٣ داراً للأيتام، وترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغات الصينية والروسية والاندونيسية والأوردو، كما أصدرت ست مجموعات من مكتبة طالب العلم بلغ ما تم توزيعه منها أكثر من ٧٠ ألف مكتبة، كما قامت بإعداد وتخريج ٢٠٠٠ داعية ومحفظ موزعين في أكثر من ٤٠ دولة، وأنشأت أكثر من ٦٦ مشروعاً بين مركز صحي ومستشفى، وبلغت مشاريع الصدقة الجارية التي تم إنجازها ٢٠٨٦ مشروعاً.

وتولي لجان النشاط العلمي والثقافي اهتماماً كبيراً بمجال نشر العلم الشرعي بين أفراد المجتمع والعمل على إبراز روح التنافس بين طلاب العلم والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية وغير ذلك من أنشطة التوجيه والدعوة والإرشاد، أما لجان ومراكز النشاط الداخلي فهي تعنى بالمخطوطات والنشاط الإعلامي والنشاط النسائي وتقوم بتوفير المعلومات التراثية للباحثين، وإبراز فضائل التراث، والقيام بالأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية، وإنتاج التسجيلات الصوتية والمرئية ونشر الوعي الديني في صفوف النساء والشباب، كما تعنى بإصدار مجلة الفرقان الأسبوعية، التي تتابع وتحلل وتعالج الأحداث الجارية وقضايا المسلمين، كما أن للجمعية العديد من لجان الزكاة التي تنتشر في العديد من مناطق الكويت لتوزيع الزكاة والصدقات على الأسر المتعففة والأيتام وتوفير سبل العيش الكريمة لهم، والعمل على تنمية الوازع

الديني لدى المسلمين ومساعدة الطلاب الفقراء داخل الكويت والعمل على تخفيف معاناة المرضى(٥٨).

ثانيا - العمل الطلابي ١٩٧٩-١٩٩٠م ::

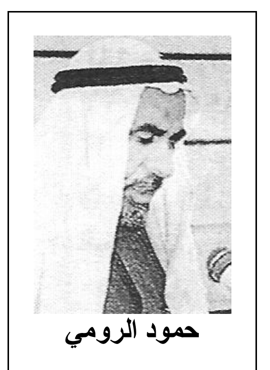
كان الإسلاميون يخوضون انتخابات اتحاد الطلبة في جامعة الكويت منذ مطلع السبعينيات باسم "القائمة الإسلامية" ولم يكن يكتب للقائمة الفوز بسبب انفتاح الساحة الكويتية في تلك الأثناء وقوة الانتشار الشعبي للقوميين العرب على مدى عشرين عاما، يقابله ضعف التيار الاسلامي وظهورهم بمظهر المتشددين، ولكن حين خرج السلف من صفوف الإخوان فقد شكل هؤلاء قائمة الائتلافية في عام ١٩٧٧م من الإخوان وأكثرية من طلبة مستقلين معتدلين فاستطاعت في سنتها الثانية الفوز بجميع مقاعد الاتحاد، والائتلافية تجربة متقدمة للإخوان المسلمين قرروا من خلالها الانفتاح على الطلبة الكويتيين بشكل عام، فكان أكثرية طلبة القائمة الائتلافية الخمسة عشر من غير المنتظمين بينما لا يزيد عدد الاخوان في القائمة على الثلث، وحتى الإخوان فقد تم اختيارهم بعناية مثل علي الزميع ورئيس الهيئة التنفيذية في الاتحاد الوطني لطلبة الكويت عبدالمحسن العثمان رئيس فرع جامعة الكويت للاتحاد صلاح العبدالجادر وآخرين يميلون إلى الانفتاح والاعتدال، وقد استطاعت الائتلافية في العام الأول لنزولها الانتخابات عام ١٩٧٧م أن تفوز بستة مقاعد من ١٥ مقعدا رغم تزوير الانتخابات، فحدث شد وتصعيد كبير بين القوائم أدى إلى تجميد الاتحاد من قبل إدارة الجامعة، وبعد عام تم الاتفاق على إجراء انتخابات في الفصل الثاني - مايو ١٩٧٩م لتفوز الائتلافية بجميع مقاعد الاتحاد الخمسة عشر وبفارق كبير، كانت الائتلافية حينها تمثل التيار الإسلامي والتيار المحافظ ككل ولم يكن هناك قائمة للسلفيين.

كان التيار السلفي يتشكل شيئا فشيئا على مستوى الكويت بشكل عام وفي جامعة الكويت بشكل خاص، فقد بدأت تظهر قوى طلابية سلفية تنشط بين كلية وأخرى، وقد بادر عدد من الطلبة السلفيين إلى تشكيل قائمة خاصة بهم باسم "الاتحاد الإسلامي" نشط فيها الطالب صالح النفيسي في كلية التجارة، وفريد أسد عمادي في كلية الهندسة وغيرهم، وقد نزلت قائمة الاتحاد الإسلامي إلى انتخابات اتحاد الطلبة في عام ١٩٨٠م ثم١٩٨١م وفي العام ١٩٨٢م دخلت القائمتان الائتلافية والاتحاد الإسلامي في تحالف واحد وسيطرتا على مقاعد الاتحاد لسنة واحدة ثم انفض التحالف لتعود سيطرة الائتلافية للاتحاد لوحدها في عام ١٩٨٣م إلى أن عاد التحالف بين القائمتين بعد قرابة عشرين سنة ليستمر أكثر من عام، وبذلك فإن قائمة الائتلافية بقيت مسيطرة على الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع جامعة الكويت منذ ١٩٧٩م وحتى الآن – ٢٠٠٦م – تخللها في بعض السنوات دخول قائمة الاتحاد الإسلامي في تحالف معهم، وهو تحالف يهدف إلى التفاهم وليس للفوز فالائتلافية قادرة على الفوز دون التحالف مع أحد، كما استطاع الإخوان السيطرة على كافة فروع الاتحاد في بريطانيا والقاهرة والإسكندرية ثم فرع أمريكا بعد ذلك حين تم إنشاؤه وكذلك فرع فرنسا، واستمر هذا الوضع سنوات عديدة ولم يتغير الحال إلا في القرن الحادي والعشرين في خسارة بعض الفروع كفرع أمريكا وأحيانا بريطانيا دون أن يؤثر على سيطرتهم على الهيئة التنفيذية للاتحاد التي تقود كافة فروع الاتحاد.

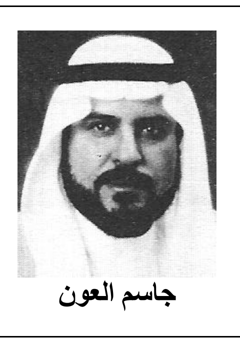
ثالثا - مجلس الأمة (الخامس ١٩٨١م) ::

في شهر أغسطس ١٩٨٠م أصدر سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد أمرا أميريا بدعوة مجلس الأمة للانعقاد، حيث جرت الانتخابات في ٢٣ فبراير ١٩٨١م، وقد ترشح عن الإخوان المسلمين ثلاثة، حمود حمد الصالح الرومي(٥٩) في الدائرة

السادسة الفيحاء وفاز بالمركز الثاني، وعيسى ماجد صالح الشاهين(٦٠) في الدائرة التاسعة الروضة وفاز بالمركز الثاني، وعبدالله سليمان العتيقي في الدائرة الحادي عشرة الخالدية ولم يفز حيث حصل على المركز الخامس.. بينما ترشح عن الجماعة السلفية اثنان تحت شعار تعديل المادة الثانية من الدستور وغيرها من مواد بذات الاتجاه، هما خالد سلطان بن عيسى(٦١) في الدائرة الثانية المرقاب وفاز بالمركز الثاني، وجاسم محمد سعود العون(٦٢) في الدائرة السابعة كيفان وفاز بالمركز الثاني(٦٣) ، وبذلك فقد حصلت كل جماعة على مقعدين في البرلمان من المقاعد الخمسين.


حمود الرومي

ولعل ما يلاحظ في هذه الانتخابات أن الجماعتين اتفقتا على أن لا تتنافسا بعضهما ضد بعض في أي دائرة انتخابية بل نزلت كل منهما في الانتخابات بدوائر تختلف عن الأخرى، كما أن تلك الانتخابات قد عرّفت الجماعتين الإسلاميتين للجمهور وأظهرت بشكل لا لبس فيه الفرق بينهما وبأنهما مستقلتان إحداهما عن الأخرى فكريا وسياسيا، وهذا ما أدى إلى فرز الصفوف في أكثر من موقع، حيث وجدنا بعد أيام من تلك الانتخابات الإعلان عن تأسيس جمعية خاصة بالتيار السلفي غير جمعية الإصلاح الاجتماعي التي صارت جمعية "إخوان" بعد أن كانت جمعية "متدينين" ، وقائمة طلابية خاصة بالسلفيين غير القائمة الائتلافية "الإخوانية".


جاسم العون


خالد سلطان

كما لا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن رئيس مجلس الأمة هو السيد محمد يوسف العدساني الذي فاز بالمركز الأول في الدائرة السابعة كيفان ، وقد أشرنا في صفحات سابقة أنه كان من الناشطين في صفوف الإخوان المسلمين في شبابه وأحد مؤسسي جمعية الإرشاد الإسلامية، ولكنه لم يترشح عن الإخوان في تلك الانتخابات حيث بقي قريبا منهم بعد أن التحق بالعمل الدبلوماسي سفيرا بالخارجية الكويتية وصار وزيرا للتخطيط في ١٩٧٦م ثم وزير للأشغال في ١٩٨٠م.

ومن انجازات الإسلاميين وزملائهم في هذا المجلس هو صدور قانون إنشاء بيت الزكاة، كما قدم ٤٧ نائبا من أصل خمسين نائب طلبا بتعديل المادة الثانية من الدستور، وقد أحيل إلى اللجنة التشريعية في المجلس التي يرأسها عيسى ماجد الشاهين، في المقابل قدمت الحكومة طلبا لتعديل ١٧ مادة من الدستور – وهو ما انتهت اليه لجنة النظر في تنقيح الدستور - وبعد العديد من جلسات النقاش داخل اللجنة التشريعية تقرر صرف النظر عن تنقيح أي مادة من الدستور(٦٤) .


أحمد الجاسر

لقد كرست انتخابات مجلس الأمة الخامس عدة أمور على ساحة العمل الإسلامي الكويتي أمام الشارع المحلي..

الأمر الأول: وجود جماعتين كبيرتين داخل الكويت هما الإخوان المسلمون والجماعة السلفية.

الأمر الثاني: انتهاء الجدال الفقهي حول شرعية الدخول في العملية البرلمانية باعتبارها أحد الأبواب الرئيسية لنصح الحاكم وهو جدل طال الحوار فيه في الندوات والمقالات والدراسات خاصة داخل صفوف السلفيين.

الأمر الثالث: فشل محاولات تعديل المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع وليس "المصدر" .

الأمر الرابع: أن هذا الفرز بين الجماعتين أدى إلى ظهور طرف ثالث بمثابة الحكم بين الطرفين في الحالات التي تستعصي على التفاهم بينهما مثل رئيس الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية يوسف جاسم الحجي ورئيس جمعية النجاة الخيرية أحمد سعد الجاسر وآخرين(٦٥) .

رابعا - مجلس الأمة (السادس ١٩٨٥م) ::


مبارك الدويلة


د.عبدالله النفيسي

جاءت انتخابات المجلس في فبراير ١٩٨٥م، وقد خاضها عن الإخوان المسلمين حمود حمد الرومي في الدائرة السادسة الفيحاء وفاز فيها، عيسى ماجد الشاهين في الدائرة التاسعة الروضة وخسر فيها، د.عبدالله فهد عبدالعزيز النفيسي(٦٦) في الدائرة الثامنة حولي وفاز فيها، مبارك فهد علي فهد الدويلة(٦٧) في الدائرة السادسة عشرة العمرية وفاز فيها، ليكون هناك ثلاثة نواب للإخوان المسلمين بعد أن كانوا اثنين في المجلس الخامس.

أما الجماعة السلفية فقد خاض الانتخابات ممثلا لها كل من رئيس جمعية إحياء التراث الإسلامي خالد سلطان بن عيسى في الدائرة الثانية القبلة وخسر فيها،أحمد يعقوب يوسف باقر العبدالله(٦٨) في الدائرة السادسة القادسية وفاز فيها، جاسم محمد العون في الدائرة السابعة كيفان وفاز فيها، أما الدائرة العاشرة العديلية فقد حدث فيها خلاف سلفي سلفي كبير حيث ترشح جاسم الشريدة في الانتخابات وهو أحد

مؤسسي الجماعة السلفية بينما رأت الجماعة أن مرشحها الرسمي هو فريد العجيل ليمثلها في الدائرة، ليتواجه الاثنان أمام ناخبي الدائرة والكويت، وقد بدأ التصعيد حينما أخذ الشريدة يتكلم عن الجماعة السلفية في مقره الانتخابي وعبر بيانات كان منها نقده لمجلس شورى الجماعة السلفية – وهو أعلى سلطة بالجماعة – بأنه غير مؤهل علميا لقيادة الجماعة وبأن بعضهم يمارس التجارة بالبورصة – سوق الكويت للأوراق المالية - وهو السوق الذي تتهمه الجماعة بأنه ربوي، وردت الجماعة السلفية على الاتهامات التي وجهت إليها، فكانت نتيجة الانتخابات أن حل العجيل في المرتبة الخامسة والشريدة في المرتبة السابعة(٦٩) .. وبذلك تكون الجماعة السلفية قد حافظت على عدد ممثليها في البرلمان وهو اثنان.


أحمد باقر

لقد أكدت تلك الانتخابات على حقيقة مهمة، وهي أن الحركات السياسية بدأت تنتشر في المناطق القبلية بعد أن كانت بعيدة عنها، وتمثل ذلك في وصول مبارك فهد الدويلة من قبيلة الرشايدة إلى البرلمان مرشحا عن الإخوان وهو أول قبلي ينتمي إلى جماعة سياسية يصل إلى البرلمان، كما أكدت الانتخابات استمرار التنسيق بحده الأدنى بين الجماعتين الإخوان والسلف حيث لم يخوضا الانتخابات في نفس الدوائر، كذلك أفرزت تلك الانتخابات نوعية أخرى من النواب الإسلاميين الذين يعتبرون أكثر حدة في الطرح مثل د.النفيسي والدويلة الذي شارك في الاستجواب الشهير ضد وزير العدل أحد أفراد أسرة آل الصباح مما أدى إلى حل مجلس الأمة في ١٩٨٦/٧/٣م، وهي المرة الأولى لجماعة الإخوان المسلمين في الكويت الذي تقف فيه هذا الموقف القوي ضد الحكومة،وقد يكون السبب في ذلك هو نضج تجربتها وانتشار فكرها وتجذر مشاركتها السياسية، خصة بعد الهجوم الذي نالها على مدى سنوات بعد

سكوتها عن حل البرلمان في ١٩٧٦م ومشاركة رئيس جمعية الإصلاح الاجتماعي آنذاك في الوزارة التي جاءت بعد الحل.

وحين تشكلت لجنة الـ٤٥ التي تمثل مختلف دوائر الكويت الانتخابية من كافة القوى الوطنية للعمل على معارضة إجراءات حل البرلمان فقد شارك فيها عدد من شباب الإخوان مثل جمال أحمد الشهاب، ناصر مضحي العنزي، ثابت عبدالرحمن البالول، عبدالمحسن عبدالله الخرافي، عبيد سرور العتيبي، سعد مطلق الراحجي.. حيث كان لهذه اللجنة دور كبير في تحريك الأجواء الوطنية ضد الإجراءات غير الدستورية في حل البرلمان، كما كان دورها الوطني هو الممهد لنشأة "الحركة الدستورية – حد" عام ١٩٨٩م، والتي شارك فيها ثلاثون نائبا كان منهم نواب الإخوان الثلاثة ونواب السلف الاثنين – اعتقل أحمد باقر وتعرض لضغوط شديدة أثناء الاعتقال – كما شارك النواب الخمسة في الأنشطة التي نضمتها "حد" في مختلف الديوانيات.. ولعل كثيرين لاحظوا أن الجماعة السلفية ورغم مشاركتها من خلال نوابها في "حد" إلا أنها لم تشارك بفاعلية في التحرك الشعبي للمطالبة بعودة الحياة البرلمانية، فالجماعة قد وضعت قدما هنا مع الدستوريين – تحت شعار "يسع الفرد ما لا يسع الجماعة" – وقدما هناك مع الحكومة، أما الإخوان المسلمون فقد اختلفوا قليلا بموقفهم عن السلف، فقد سمحوا لنوابهم في "حد" ولاتحاد الطلبة بمعارضة الإجراءات غير الدستورية كما حضر بعض شبابهم في ديوانيات الاثنين، أما القوة الضاغطة في الجماعتين بالمساجد والمدارس والجمعيات الأهلية التي تتواجد بها فلم تستخدمها في الضغط.

المبحـث الرابـع

الإسلاميـون أثنـاء الاحـتلال

حـين وقـع الاحـتلال العراقـي للكويـت فـي ٢ أغـسطس ١٩٩٠م، وخرجـت الحكومـة الكويتيـة مـن الـبلاد، كـان الحـل الوحيـد أمـام الـشعب الكـويتي هـو التحـول الـى الإدارة المدنية الذاتية لتصريف الأمـور الهامـة التـي تعنـي بمعيشتهم اليوميـة، لـذلك فقـد بادر كل من قرر البقاء داخل الكويت إلى العمل لتعزيز الصمود الكويتي، علـى مستوى الجماعـات الـسياسية وعلـى مـستوى العوائـل الكبيـرة والأسـر الـصغيرة وحتـى الأفـراد، ولقـد كـان أكبـر جماعـة عملـت داخـل الكويـت هـي "لجـان التكافـل الاجتمـاعي" التابعـة لحركـة الإخـوان المـسلمين والتـي انـضمت مـع "مقاومـة الـشعب الكـويتي" تحـت مظلـة "المرابطـون"، كمـا كانـت "اللجـان الـشعبية" التابعـة للجماعـة الـسلفية هـي مـن الجهـات التي عملت في الساحة الكويتية.

أولا - لجـان التكافـل الاجتمـاعي (الإخـوان) ::

تـم الإعـلان عـن اللجـان منـذ الأيـام الأولـى للاحـتلال العراقـي للكويـت، وتـأتي سرعة تأسيس تلك اللجـان لأنهـا موجـودة بالأصـل، فهـي التنظـيم التربـوي – الاجتمـاعي المدني - للإخوان المسلمين الذي يعمل في المناطق السكنية طوال الفترة قبل الاحتلال، وكل ما تم بعد وقوع الكويت تحت الاحتلال العراقي هو إجراء بعض التعديل علـى هـذا الجهاز ليتناسب ومرحلة التعامل مـع الغـزو وجـيش الاحـتلال وذلـك بالتعـديل فـي الاسـم وفـي بعـض الاختـصاصات، فقـد كـان هـذا الجهـاز قبـل الغـزو – وحتـى بعـد التحريـر – عبـارة عـن التنظـيم التربـوي بالمنـاطق الـسكنية، وهـو العمـود الفقـري لتنظـيم الاخـوان المسلمين في الكويت فحمل اسم لجـان التكافـل وبـدأ يعمـل بالإضـافة إلـى العمـل الـدعوي

بالمساجد وبث الخواطر الإيمانية لتصبير الناس على البلاء، فبدؤوا ينشطون في العمل المدني في مختلف مناطق الكويت، كتوزيع الأموال التي تأتي من الشرعية الكويتية بالخارج على المواطنين دعما لصمودهم داخل الكويت، والمساهمة في إدارة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية مع باقي الشعب الكويتي الصامد، والوصول إلى الأسرى الكويتيين بالعراق لتقديم المساعدات، والتواصل مع الشرعية الكويتية بالخارج في نقل الأخبار.

لقد صمدت لجان التكافل طيلة فترة الاحتلال العراقي دون حدوث ضربات لهم، وذلك يعود إلى حسن التنظيم لديهم وإلى خبرتهم بالعمل السري وإلى عدم خلط الأعمال بعضها مع بعض كالمدني مع الديني مع المقاومة العسكرية، وكان التنسيق يتم من خلال القيادة في لجان التكافل ممثلة بالشيخ جاسم مهلهل الذي ينسق مع قيادة العسكريين والمهنيين ممثلة باللواء خالد بودي ومع الأطراف الشعبية الأخرى ممثلة بالدكتور علي الزميع، الذين عملوا جميعا في (حركة المرابطون).

لقد تشكلت في الكويت "اللجنة العليا" لادارة البلاد، ورأت (حركة المرابطون)عدم المشاركة فيها لقناعة لديها بأن تلك اللجنة تفتقر إلى الاحتياطيات الأمنية في مثل ظروف الاحتلال العراقي والنظام الوحشي الذي يحكم الكويت حينها، وهو ما حدث بالفعل حين سقط بيد المحتل العراقي عدد من القيادات الوطنية مثل العميد يوسف المشاري، وكانت (حركة المرابطون) تكتفي بوجود اللواء خالد بودي في (اللجنة العليا) فتعمل على التنسيق معها بواسطته، وكان ذلك في شهور أغسطس وسبتمبر وأكتوبر ١٩٩٠م.

ثانيا - حركة المرابطون :: (٧٠)

منذ اليوم الثاني للغزو العراقي للكويت تشكلت "المقاومة الشعبية الكويتية – مشك" وهي تضم الأطراف التالية:

- العسكريون: جزء هام من الحرس الوطني يقودهم اللواء خالد بودي- مدير الهيئة العسكرية في الحرس الوطني، بالإضافة إلى عناصر من الجيش الكويتي يقودهم العقيد مجبل أحمد بزيع الياسين والمقدم أحمد محمود الرحماني والعقيد سعود الخترش والمقدم محمد الفارسي، وضباط في وزارة الداخلية.
- فريق إدارة المرافق النفطية: ويقودهم مصعب أحمد بزيع الياسين وأحمد راشد العربيد.
- فريق إدارة المرافق الصحية: ويقودهم د.سليمان الفلاح و د.يوسف النصف.
- فريق إدارة المرافق الكهربائية والمائية: ويقودهم خالد الفرهود وحمود باقر .
- فريق إدارة الإطفاء: ويقودهم المقدم حميد بهمن.

وهي بذلك حركة تضم العسكريين إلى جانب المهنيين الذين اقتضت الضرورة استمرارهم في أعمالهم لتصريف الأمور التي من شأنها دعم الصمود الكويتي تحت الاحتلال العراقي دون عرقلة العصيان المدني العام في البلاد.

وقد بدأت (مشك) في وقت لاحق بالتنسيق مع "لجان التكافل الاجتماعي" لتشكل معا (حركة المرابطون) حيث دعم هذا التنسيق كل من محمد يوسف العدساني - المستقل - والشيخة أمثال الأحمد الجابر الصباح – أخت سمو الأمير - و د.علي الزميع – القريب من الاخوان والقيادي في صفوفهم إلى وقت قريب – كما كانت لجان التكافل تحصل على ما تريد من الأموال للقيام بدورها الوطني من خلال اللواء بودي

المفوض من الحكومة الكويتية بالطائف – وهو أحد اثنين مفوضين بذلك - باستلام الأموال من التجار الكويتيين مقابل وصولات أمانة بالسداد بالخارج.

ثالثا - اللجان الشعبية (السلف) :: (٧١)

كما هو الحال مع لجان التكافل الاجتماعي، فقد أعلنت اللجان الشعبية عن وجودها وعملها ميدانيا منذ الأيام الأولى للغزو العراقي، بدءا من منطقة كيفان إلى منطقة القادسية إلى الفيحاء وغيرها، وهي لجان تشكلت وعملت سريعا بسبب وجودها قبل الغزو كتنظيم سلفي مدني اجتماعي يعمل وينشط في المناطق السكنية، وتركز عمل اللجان الشعبية على دعم الصمود المدني للمجتمع الكويتي من خلال المساجد والتطوع في الجمعيات التعاونية في المناطق التي ينشطون بها، وكذلك عملوا على توزيع الأموال على الأسر الكويتية وهي الأموال التي يتم تحصيلها بواسطة ممثلها جاسم العون – العضو في اللجنة العليا إلى جانب الشيخ علي سالم العلي والشيخ صباح ناصر سعود الصباح واللواء خالد بودي واللواء محمد البدر وفيصل المرزوق وعبدالوهاب الوزان وانضم إليهم أخيرا جواد بوخمسين - فقد كان الشيخ علي سالم العلي هو الشخص الثاني المفوض من الحكومة باستلام الأموال من التجار الكويتيين مقابل وصولات أمانة لتوزيعها على الشعب الكويتي دعما لعصيانه المدني.

نشط جاسم العون – أحد قيادات السلف وعضو مجلس الأمة ١٩٨٥م – من خلال "اللجنة العليا" لادارة البلاد، والتنسيق من خلال تلك اللجنة مع الشرعية الكويتية بالطائف، بينما نشط أحمد باقر – أحد قيادات السلف وعضو مجلس الأمة ١٩٨٥م – مع القوى السياسية ومن تبقى من "الحركة الدستورية – حد" داخل الكويت والتي كانت نشطة قبل وقوع الغزو ضد حل البرلمان الكويتي.

رابعا - المؤتمر الشعبي الكويتي في جدة ::



من اليمين: ممثل الشعب الكويتي السيد عبدالعزيز الصقر، سمو أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد، سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله

انعقد المؤتمر في ١٣ أكتوبر ١٩٩٠م في مدينة جد' بالمملكة العربية السعودية تحت شعار (التحرير: شعارنا .. سبيلنا .. هدفنا)، ضم جميع أطياف الشعب الكويتي، وقد غادر الكويت للالتحاق بالمؤتمر ممثلا عن لجان التكافل – الإخوان – د.إسماعيل الشطي، كما شارك الإسلاميون في فعاليات هذا المؤتمر، منهم عبدالله العلي المطوع ويوسف جاسم الحجي وأحمد سعد الجاسر وعبدالله سليمان العتيقي وعبدالواحد أمان عبدالله وعبدالله عبدالكريم العزاز والشيخ أحمد الدبوس وغيرهم.

تبنى سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم فكرة المؤتمر الشعبي التي طرحها عبدالله العلي المطوع وخالد العيسى الصالح و د.إبراهيم الرفاعي وآخرون، وقد بدأ التحضير له من خلال المجلس الذي تشكل بالطائف ويضم قرابة خمسين شخصية كويتية، فتم توجيه الدعوات لرجالات الكويت الموجودين في دول عديدة، وحين وصول المدعوين تم عقد لقاء فيما بين كثير منهم بحضور الشيخ سعد العبدالله، وقد دار نقاش صريح ومباشر، وكان حادا في بعض الأحيان خاصة حول الأحداث التي سبقت الغزو العراقي للكويت – تظاهرات الاثنين – وحول ضرورة التزام الأسرة بدستور الكويت ١٩٦٢، وقد وصل الخلاف إلى أن قال الشيخ سعد: "سأبلغ سمو الأمير بإلغاء المؤتمر" ، وقال عبدالعزيز الصقر: "لقد جئنا بطائرتنا من لندن وغدا سنعود" ما دام ليس هناك رغبة بالالتزام بالدستور، فقام عبدالله

العلي المطوع وقال: "إذا قمنا مختلفين من هذه الجلسة فسنزيد من تشريد أهلنا داخل الكويت، فضلا عن أن معرفتهم باختلافنا وعدم اتفاقنا سيسيء إلينا إساءة بالغة وستنعكس آثار ذلك سلبيا على إخواننا داخل الكويت"(٧٢) فاستجاب الجميع لمثل هذه النداءات وتم استئناف الحوار لاتمام انعقاد المؤتمر.

كانت الترتيبات أن يلقي كلمة الشعب الكويتي يوسف الحجي، ولكن أحمد السعدون طلب أن يلقي الكلمة عبدالعزيز الصقر، فوافق الشيخ سعد، بعدها طلب عبدالله المطوع الاطلاع على كلمة الصقر فأضاف إليها طابعا "إسلاميا" ، كما شارك المطوع في لجنة صياغة القرارات الصادرة عن المؤتمر التي تلاها د.ناصر الصانع، كما تلا د.أحمد الهولي الدعاء في ختام المؤتمر، وهما من المحسوبين على الإخوان، في حين لم يشارك السلفيون بشكل واضح في هذا المؤتمر لوجود قياداته – مثل جاسم العون وأحمد باقر وخالد سلطان بن عيسى – داخل الكويت المحتلة.

لقد كان موقف الإخوان المسلمين الأردنيين مثل الصاعقة على إخوان الكويت، فقد رفضوا الدخول الأجنبي لتحرير الكويت، وهذا معناه الوقوف مع صدام حسين واستمرار الاحتلال، أما إخوان مصر فقد حاولوا الوقوف بالوسط بين إخوان الكويت وإخوان الأردن، بل بعث مرشدهم مصطفى مشهور برقية للمؤتمر الشعبي في مدينة جدة مؤيداً الحق الكويتي وقد قرأ عبدالرحمن الغنيم هذه البرقية على المؤتمر وكانت واضحة لا لبس فيها في حين أن إخوان الأردن كانوا على العكس تماماً(٧٣) مما دفع إخوان الكويت إلى تجميد عضويتهم في التنظيم الدولي للإخوان المسلمين لعدة سنوات.

خامسا – الهيئة العالمية للتضامن مع الكويت :: [٧٤]

قام عدد من إخوان الكويت بالعمل على تأسيس تلك الهيئة خارج الكويت في المدن التي وُجدوا فيها، وذلك بالتعاون مع كويتيين آخرين وغير كويتيين، وكان للدكتور طارق محمد السويدان الجهد الأكبر في تأسيس الهيئة، حيث شاركه في التأسيس من الكويتيين كل من:

أحمد سعد الجاسر، إسماعيل خضر الشطي، بدر سعود السميط، خالد العيسى الصالح، سعد الراجحي، سليمان شمس الدين، صلاح العبدالجادر، عبدالحميد البلالي، عبدالرحمن العبيدلي، عبدالله الربيعة، عبدالله سليمان العتيقي، عبدالله العلي المطوع، عبدالمحسن العثمان، عبدالواحد أمان، عبدالوهاب الحوطي، عيسى العيسى، فؤاد الفوزان ماجد بدر الرفاعي، مبارك الدويلة، محمد سالم الراشد، مساعد العبدالجادر، ناصر الصانع، يوسف الحجي.. اضافة الى آخرين من السعودية (٥) ومن الإمارات (٦) ومن البحرين (٤) ومن أمريكا (١) ومن الهند (١) ومن السودان (١) .. أما المسؤوليات في الهيئة فقد تم توزيعها على النحو التالي:


د. طارق السويدان – الأمين العام.

د.ناصر الصانع - الأمين العام المساعد.

محمد سالم الراشد- الأمين العام المساعد لشئون الفروع.

ماجد بدر المطيري- الأمين العام المساعد للشئون الإعلامية.

جمال خالد الحجي- الأمين العام المساعد للشئون المالية.

فيصل محمد مندني- مسئول فرع بريطانيا.

عبدالعزيز بدر البدر- مسئول فرع الولايات المتحدة.

عيسى العيسى - مسئول فرع مصر.


د.طارق السويدان

عبدالوهاب الحوطي- مسئول فرع جده.

عبدالمحسن العثمان- مسئول فرع الرياض.

د.عبدالله الهاجري- مسئول فرع الظهران.

عبدالله العتيقي - مسئول فرع الإمارات.

أحمد الدبوس - مسئول فرع البحرين.

لقد تم تأسيس الهيئة لمناصرة الحق الكويتي في الدول التي وُجد الكويتيون فيها، بهدف دعم المرابطين من أهل الكويت بالداخل، كما قامت الهيئة باستكمال أوراق تأسيسها من خلال تسجيلها وفق القانون رسميا في مدينة واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، ونظمت الهيئة العديد من الأنشطة والمهرجانات وطبعت الكثير من المطبوعات التي تم توزيعها في أنشطة الهيئة المتنوعة في دول العالم التي نشطت فيها.

الفصل الثامن

١٩٩١ ــ ٢٠٠٦م

الحركات الإسلامية الكويتية

تقديــــــم ::

يظهر في هذا الفصل وبشكل واضح تطور الحركات الإسلامية مع تطور الحياة السياسية بشكل عام، فبعد أن شهدنا في الفصل الأول جهود الإسلاميين الأفراد، ثم شهدنا في الفصل الثاني ظهور جماعة الإخوان المسلمين على المستوى الديني والثقافي والاجتماعي، وفي الفصل الثالث شهدنا ظهور الدعوة السلفية وخوضها غمار العمل السياسي إلى جانب الاخوان المسلمين على مستوى مجلس الأمة والمجالس الأخرى المنتخبة في البلدية والاتحادات الطلابية والجمعيات الأهلية والتعاونية، وسنلاحظ هنا في هذا الفصل تطورات جديدة تمر بها الحركات الإسلامية ومنها:

- ظهور الأجنحة السياسية للجماعات الإسلامية، كالاخوان والسلف، ولعل في ذلك خطوة نحو العمل الحزبي، وتجنيبا لأجهزة الجماعة الأم مساوئ العمل السياسي.
- ظهور حركات إسلامية جديدة، فلم تعد الساحة تكتفي بالإخوان والسلف.
- ظهور الكتلة الإسلامية في العمل البرلماني، لتجمع الإخوان مع السلف مع غيرهم من الإسلاميين المنتظمين والمستقلين، حول أجندة حد أدنى.
- ظهور إسلاميين يتبنون الأعمال الإرهابية كوسيلة لتبليغ دعوتهم والتعبير عن قناعاتهم.

وفيما يلي تفصيل ذلك:

المبحث الأول
الحركة الدستورية الإسلامية

قبل الغزو العراقي للكويت كانت جماعة الإخوان المسلمين – الكويتيين تعمل بشكل غير علني من خلال عدة واجهات رسمية مثل جمعية الإصلاح الاجتماعي وشبه رسمية مثل الاتحاد الوطني لطلبة الكويت وغيرها من منظمات المجتمع المدني، وأثناء الاحتلال العراقي للكويت عملت جماعة الإخوان المسلمين تحت اسم (لجان التكافل) التي تشكلت في العديد من المناطق السكنية، أما اسم "حركة المرابطون" فهو قد انتشر إعلاميا بعد التحرير وجناحاها "لجان التكافل" التي قادها جاسم مهلهل الياسين و "المقاومة الشعبية الكويتية" التي قادها اللواء خالد عبدالله بودي.

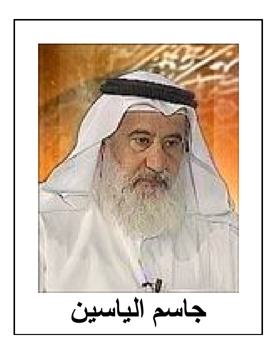
أولا – البداية ١٩٩١م والتطور حتى ٢٠٠٧م ::

كانت مواقف جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وفي بعض من دول العالم مواقف غير منحازة للحق الكويتي، فهي تدين الاحتلال العراقي للكويت وفي نفس الوقت ترفض التدخل الأجنبي في المنطقة، في حين أن إخوان الأردن وقفوا صراحة مع صدام حسين، وهذا أوجد رد فعل سلبيا تجاه جماعة الإخوان لدى أبناء الكويت في الداخل والخارج، قابله رغبة من إخوان الكويت – بعد التحرير – بالظهور العلني في الساحة السياسية الكويتية، فكان لابد من تكتيك سياسي لهذا النزول إلى ساحة العمل السياسي، يحقق الانتشار المطلوب للجماعة محليا، ويستثمر المجهود الإيجابي للجان التكافل في الحركة السياسية القادمة، ويتجنب اسم "الاخوان" بسبب موقفهم السلبي ضد الغزو العراقي للكويت في بعض الدول، والأهم من ذلك كله هو أن هناك أسبابا تنظيمية لاختيار اسم للواجهة السياسية للجماعة.. فكان اختيار اسم "الحركة الدستورية

الإسلامية" الذي يعكس تمسك الإخوان بالدستور الكويتي بشكل خاص والنظام الكويتي بشكل عام.

إن هذا الاختيار للاسم يعود لعدة أسباب ذكرنا بعضها أعلاه وكذلك يعود لسبب تنظيمي، فجماعة الإخوان المسلمين في الكويت كبيرة ومتشعبة، فهناك "الاخوان" غير الكويتيين مثل الإخوان الفلسطينيين حيث نشأت "حركة المقاومة الاسلامية – حماس" في الكويت وتحديدا في جامعة الكويت ومناطق حولي والسالمية والفروانية، وهناك "الإخوان" المصريون والسوريون والعراقيون وغيرهم، كما أن "الإخوان" الكويتيين فيهم تشعبات كثيرة، أشهرهم "التربويون" في المناطق السكنية والمساجد وكذلك "النقابيون" في الجامعة والنقابات العمالية وجمعيات النفع العام، وأخيرا "السياسيون" الذين يخوضون انتخابات البرلمان ويتصلون بالحكومة وبالقوى السياسية.. هؤلاء "السياسيون" هم الذين تشكلت منهم "الحركة الدستورية الاسلامية – حدس" ، إذن فالحركة هي المكتب السياسي في جماعة الإخوان المسلمين الكويتيين، والواجهة السياسية التي تمثلهم، ويتم تشكيل قيادة حدس من أمانة عامة يرأسها الأمين العام، أما الإخوان في المناطق السكنية فهم الذراع الشعبي لدعم ومساندة الجهود السياسية لحدس من خلال ممثلي تلك المناطق في الجمعية العمومية، وهذا التشكيل يمثل نواة لتأسيس حزب سياسي للإخوان مستقبلا(٧٥).

في ٣١ مارس ١٩٩١م تم تأسيس "الحركة الدستورية الاسلامية" والتي أعلنت عن نفسها بأنها "حركة سياسية ذات قاعدة شعبية منتشرة تحظى بتفاعل واسع مع مشاريعها وتشارك في صناعة القرار في ظل المرجعية الفكرية العقدية المتمثلة في الإسلام والدستور الكويتي" .


جاسم الياسين

كما تم اختيار الشيخ جاسم محمد مهلهل الياسين أمينا عاما وعيسى ماجد الشاهين ناطقا رسميا، وبدأت "حدس" بالإعلان عن نفسها من خلال مؤتمر صحفي دعت إليه وسائل إعلامية محلية ودولية، ثم بدأت الأمانة العامة لحدس بجولة خليجية تعرف عن نفسها في المنطقة.

وقد وضعت "حدس" مبادئ عامة لها، جاء فيها(٧٦) أنها حركة وطنية المنطلق شعبية القالب إسلامية التوجه، فهي حركة سياسية شعبية، إسلامية الهوية، كويتية المنشأ، تعكس مطالب أبناء هذا الشعب بشكل واع ومبرمج وفقا للمبادئ التالية: المبدأ الايماني التنموي، المبدأ الشوري الديمقراطي الدستوري، المبدأ الانساني الحضاري.

أما هيكل "حدس" فهو على النحو التالي(٧٧) :

- الجمعية العامة
- الأمين العام
- الأمانة العامة
- المكتب السياسي: وينبثق منه الناطق الرسمي ومساعد الأمين العام، ويضم سبع مكاتب هي: البرامج التنموية، الشؤون البرلمانية، العلاقات السياسية، الإعلام، الحوار الفكري والحضاري، المرأة، الدوائر الانتخابية.

ثانيا - جمعيـة الإصـلاح الاجتمـاعي :: (٧٨)

في الجانب الدعوي والاجتماعي والثقافي تتولى جمعية الإصلاح الاجتماعي الدور الأكبر لجماعة الإخوان المسلمين، فهي لديها الأجهزة الرئيسية التالية:

أ – مجلـة المجتمـع: وهي مجلة ثقافية إسلامية أسبوعية توجه خطابها إلى قضايا المسلمين عامة، وشريحتها المستهدفة عالمية وليست محلية فقط، تولى رئاسة تحرير المجلة مشاري محمد بداح الخشرم من مارس ١٩٧٠م الى نهاية ١٩٧٥م، ثم بدر سليمان القصار حتى عام ١٩٧٩م، ثم إسماعيل خضر الشطي حتى عام ١٩٩٢م، ثم محمد محسن البصيري حتى العام الحالي ٢٠٠٦م(٧٩).

ب- الأمانـة العامـة للجان الزكـاة: وهي ذات نشاط محلي مع بعض الاستثناءات في حالات تعرّض شعوب إسلامية لكوارث، ولها العديد من لجان الزكاة المنتشرة في عدد من ضواحي الكويت، وهي: لجنة النزهة للزكاة و الخيرات، لجنة الخالدية واليرموك، لجنة الجهراء، لجنة القرين، لجنة الصليبخات والدوحة، لجنة ضاحية عبد الله السالم والمنصورية، لجنة الفروانية.. وتوجه تلك اللجان أعمالها داخل المناطق السكنية في جمع و استقبال أموال الزكاة والصدقات والتبرعات والكفّارات واستقبال المواد العينية والغذائية لمساعدة الأسر الفقيرة، كما تهتم بتحفيظ القرآن الكريم للناشئة وإقامة المحاضرات الدينية.

ج- لجان العمل الاجتماعي: نشأت تلك اللجان بعد التحرير من الغزو العراقي للكويت، وذلك بهدف تحقيق رسالة الإصلاح الاجتماعي للجمعية في المناطق السكنية وعلى امتداد المحافظات إلى جانب فروع الجمعية.

د- اللجنـة النسائية: تشكلت اللجنة فى يونيو ١٩٨٣م لتقوم بدورها فى خدمة قضايا المرأة والطفل، ويتبع اللجنة المراكز التالية: مركز القرآن الكريم، مركز التدريب والتطوير، مركز الحاسب الآلي، مركز المعلومات، مركز الفنون، مركز

الخياطة، مركز البر والإحسان، مركز النادي الصحي، نادي الطفل والناشئة، بالإضافة إلى أنشطة اللجنة النسائية الأخرى مثل برامج الدورات المتخصصة المنوعة، تنظيم المؤتمرات المحلية و العالمية، المحاضرات والمنتديات الأسبوعية على مدار العام، الملتقيات الأسرية، المعارض الخيرية السنوية، مواسم سياحية للأسرة، برامج ترفيهية وحفلات منوعة.

هـ - الأمانة العامة للجان الخيرية: تختص بالعمل الخيري خارج الكويت في العديد من دول العالم، وقامت بجهود كبيرة على المستوى الإغاثي والتنموي، ويتبعها العديد من اللجان حسب التوزيع الجغرافي للعمل الخيري.

و - لجنة النشء الإسلامي: تشكلت اللجنة في ١٩٩٣م للاهتمام بالناشئة والشباب ولتجنيبهم الانحرافات السلوكية الخطيرة التي يعاني منها العديد من المجتمعات الغربية، وقد ركزت اللجنة على المرحلة العمرية من سن ١١ - ١٤ سنة وهي الفترة ما قبل سن المراهقة لاكتشاف الاهتمامات والمهارات لدى الناشئ.

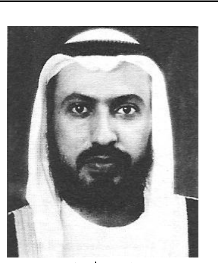
ز – لجان الصحبة الصالحة: تم تشكيلها في المناطق السكنية للعناية بتربية الشباب المراهقين وحفظهم من المفاسد.

ثالثا - مجلس الأمـة (السابع ١٩٩٢م) ::

د.اسماعيل الشطي



د.ناصر الصانع



جمعان العازمي



د.عبدالله الهاجري

كان برنامج "حدس" الانتخابي يتكون من ثلاثة عناصر وهي : الإسلام والأمن والبناء، وجاء مشروع "حدس" للأمن مرتكزا على ثلاث قواعد، أولها توحيد فئات الشعب والعدالة بينهم، وثانيها إعادة النظر في المؤسسة العسكرية، وثالثها السعي نحو الوحدة الخليجية، كما طرحت رؤيتها للبناء في الجوانب السياسية والاقتصادية والإدارية والإعلامية والتربوية والاجتماعية الأخلاقية(٨٠) .

وقد بدأت "حـدس" تستعد لانتخابات مجلس الأمة في فصله التشريعي السابع ١٩٩٢م فخاض الانتخابات أربعة مرشحين رسميين باسم الحركة وهم (د.اسماعيل الشطي، جمعان العازمي، مبارك الدويلة، محمد البصيري) بينما فعليا خاض الانتخابات ممثلا لها كل من:

الفائزون: د.إسماعيل خضر خلف الشطي(٨١) وحصل على المركز الثاني في دائرة حولي، ناصر جاسم عبدالله خليفة الصانع(٨٢) وحصل على المركز الأول في دائرة الروضة، جمال أحمد جمال محمد حسين الكندري(٨٣) وحصل على المركز الثاني في دائرة الرميثية، مبارك الدويلة وحصل على المركز الأول في دائرة العمرية، جمعان فالح سالم زبن العازمي(٨٤) وحصل على المركز الأول في دائرة الصباحية،

د.عبدالله راشد شافي سعيد الهاجري(٨٥) وحصل على المركز الأول في دائرة الفحيحيل.

غير الفائزين: جار الله الجار الله وحصل على المركز الثالث في دائرة الضاحية، حمود الرومي وحصل على المركز الرابع في دائـرة الفيحاء، عادل الصبيح وحصل على المركز الثالث في دائرة كيفان، محمد البصيري وحصل على المركز الثالث في دائرة الجهراء.

لقد كانت نتيجة الانتخابات أفضل ما حققته الجماعة من نتيجة سياسية طوال تاريخها منذ ١٩٤٥م، فقد فاز ستة من ممثليها ثلاثة منهم حصلوا على المركز الأول، وخسر أربعة من ممثليها ثلاثة منهم جاؤوا في المركز الثالث كما دخل ممثلها في التشكيل الوزاري جمعان العازمي وزيرا للأوقاف والشئون الاسلامية، و د.عبدالله الهاجري وزيرا للتجارة.. ولكنهما غادرا الوزارة بعد إعادة تشكيلها عام ١٩٩٤م.. لقد كان دخول الوزارة بالنسبة للإخوان هو الأول من نوعه حيث إن من سبق تلك الحالة لم يكونوا أعضاء في الجماعة حين دخولهم للوزارة.. ولم تتكرر هذه الحالة إلا في عام ٢٠٠٦م حين دخل الوزارة د.اسماعيل الشطي وزيرا للمواصلات في الحكومة الأولى للشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح.

كانت العلاقة بين التيارات السياسية منذ حل مجلس الأمة في عام ١٩٨٦م حتى انتخابات المجلس في عام ١٩٩٢م بأفضل صورة يمكن أن تكون عليها العلاقات بين التيارات السياسية في أي بلد، وحتى عملية الاستعداد لانتخابات المجلس ١٩٩٢م لم يحدث فيها ما يعكر صفو تلك العلاقات، ولكن بعد انتهاء الانتخابات بدأت المنافسة تتحول من منافسة بين الحكومة والقوى السياسية الى منافسة بين القوى السياسية

نفسها، فلما جاءت عملية اختيار رئيس مجلس الأمة تنافس على المنصب ممثل حدس مبارك الدويلة مقابل أحمد السعدون الزعيم الوطني ورئيس مجلس الأمة ١٩٨٦م، فكان الشرخ الأول مع تيار وطني عريق (الدستوريون) ومدعوم من المنبر الديمقراطي (القوميون)، ولعل منطلقات حدس في دخول المنافسة على الرئاسة(٨٦) هي السمعة الإيجابية الكبيرة التي حققتها "لجان التكافل" خلال فترة الغزو العراقي للكويت، والنتائج الإيجابية التي حققتها حدس خلال الانتخابات البرلمانية، فقفزت بعدد أعضائها من نائبين (٢٠٠٣) الى ستة نواب (٢٠٠٦) كما أن المنافسة كانت خارج البرلمان في انتخابات يتنافس فيها أحمد السعدون وجاسم الصقر ومبارك الدويلة، وقد حقق الدويلة رقما منافسا ولكن فاز السعدون.

ثم كان الشرخ الثاني حين تم تقديم استجواب "اسلامي" ضد وزير التربية د.أحمد الربعي وهو استجواب أشعل النفوس بين التيارات السياسية، فبدأت التيارات السياسية تتصيد لبعضها بعضا.

في عام ١٩٩٤م جرى تعديل وزاري خرج على أثره وزير الأوقاف جمعان العازمي ووزير التجارة د.الهاجري، وهما محسوبان على "حدس" ، في حين دخل الوزارة د.علي فهد علي صالح الزميع(٨٧) وزيرا للأوقاف والشؤون الإسلامية في العام ١٩٩٤م، ثم تبعه وقفة الحكومة مع د.الربعي في الاستجواب الذي قدمه برلمانيون إسلاميون وبقاء د.الربعي في منصبه وزيرا للتربية، أحدث ذلك مفاجأة لدى التيار الإسلامي الذي يرى أنه قدم الكثير لوطنه بعد وقفته في مؤتمر جدة في أثناء الغزو عام ١٩٩٠م ووقفته في داخل الكويت تحت الاحتلال العراقي.

رابعا - مجلس الأمـة (الثامن ١٩٩٦م) ::

خاضت "حدس" تلك الانتخابات بعدد أكبر رغبة في الحصول على مقاعد أكثر، وقد حددت لها ثلاثة أهداف انتخابية في هذه المعركة هي: زيادة عدد ممثلي الحركة الدستورية وأنصارها، والعمل على نجاح أكبر قدر من الإسلاميين لخدمة الأهداف الإسلامية العامة، ومحاولة الحفاظ على بقاء الأغلبية البرلمانية بيد القوى السياسية والمستقلين الإصلاحيين(٨٨) .

فاز عنها د.ناصر الصانع بالمركز الثاني بدائرة الروضة، ومبارك الدويلة بالمركز الثاني بدائرة العمرية، ومحمد عبدالله هادي جزا العليم(٨٩) بالمركز الأول بدائرة الصباحية، وجمعان العازمي بالمركز الأول بدائرة أم الهيمان.. بينما خسر الانتخابات كل من صلاح العبدالجادر الذي حصل على المركز الثالث بدائرة الضاحية، حيث نافسه زميله جارالله الجارالله الذي ترشح في انتخابات ١٩٩٢ ولم يحالفه الحظ فنزل هذه المرة مستقلا وحصل على المركز الرابع، و د.محمد المقاطع حصل على المركز الرابع بدائرة الفيحاء، وإسماعيل الشطي وحصل على المركز الثالث بدائرة حولي، و د.جاسم العمر وحصل على المركز السادس بدائرة العديلية، وجمال الكندري وحصل على المركز الثالث بدائرة الرميثية، وعبدالله العرادة وحصل على المركز الثالث بدائرة الصليبيخات، ومحمد البصيري وحصل على المركز الثالث بدائرة الجهراء.

لوحظ أن "حدس" في تلك الانتخابات قد تراجعت قليلا، فبعد أن كان لها ستة نواب صاروا في تلك الانتخابات أربعة فقط، وبعد أن خسر لها في ١٩٩٢م أربعة فقد خسروا في ١٩٩٦م سبعة، كما تقلص وجودهم في المناطق الحضرية فأصبح لهم

نائب واحد – د.الصانع - بعد أن كانوا ثلاثة، ولعل من المناسب تقويم دخول التيارات السياسية في التشكيلات الوزارية في ظل برنامج انتخابي لا يتوافق مع برامج تلك التيارات.

لم يكمل هذا الفصل التشريعي دورته أربع سنوات، فقد تم حل البرلمان حلا دستوريا والدعوة إلى انتخابات جديدة خلال شهرين من الحل في عام ١٩٩٩م، ولقد كان السبب المعلوم لحل البرلمان هو استجواب النائب عباس الخضاري لوزير الأوقاف والشئون الاسلامية أحمد الكليب على الأخطاء المطبعية التي حدثت في طباعة المصحف الشريف.. مع أنها أخطاء حدثت من المقاول الذي أتم الطباعة في لبنان، وقد تم جمع النسخ التي فيها أخطاء وتم إتلافها ومحاسبة الشركة على خطئها.

في مرحلة مجلس الأمة ١٩٩٦م تغير تكتيك التيار الإسلامي في المشاركة في الوزارة أو قد يكون تغير مزاج إدارة الوزارة تجاههم، فالتيار السلفي مثله جاسم العون ما يزيد على سنة ثم خرج من الوزارة، أما "حدس" فقد فضلت أن يدخل الوزارة محبوها أو مؤيدوها لا أعضاؤها وقياداتها، فدخل الوزارة د.علي الزميع عام ١٩٩٤م خلفا للوزير العازمي الذي خرج بتعديل وزاري هو و د.الهاجري، ثم تم التجديد للدكتور الزميع في الوزارة التي تشكلت بعد الانتخابات في١٩٩٦م، كما عاد د.الهاجري إلى الوزارة بعد أن أكد جدارته بالفوز ثانية، وانضم بعد ذلك د.عادل الصبيح في عام ١٩٩٧م وزيرا للصحة بعد أن اعتذر عن خوض الانتخابات في دائرته كيفان.. وحتى د.الزميع و د.الهاجري خرجا في وقت مبكر وبقي د.الصبيح والى جانبه د.محمد الجارالله وزيرا للصحة الذي انضم إلى الوزارة في وقت لاحق وهو القريب من الإخوان.

خامسا - مجلس الأمة (التاسع ١٩٩٩م) ::

خاضت "حدس" في ١٩٩٢م الانتخابات البرلمانية بتسعة مرشحين، وفي ١٩٩٦م بأحد عشر مرشحا، وفي هذه الانتخابات ١٩٩٩م بثلاثة عشر مرشحا .. وقد أعلنت "حدس" رؤيتها المستقبلية على الصعيد المحلي وجعلت محورها حل أزمة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من جانب والأزمة الاقتصادية من جانب آخر، أما رؤيتها على الصعيد الخليجي فرأت أن المصير المشترك لدول مجلس التعاون كفيل بتسريع عملية التكامل وتفعيلها على أرض الواقع، لاسيما في ظل الاتجاهات الوحدوية التي تسود العالم[٩٠].



د. محمد البصيري

مبارك صنيدح

فاز في هذه الانتخابات خمسة من مرشحيها وهم د.ناصر الصانع بالمركز الثاني بدائرة الروضة، ومبارك الدويلة بالمركز الأول بدائرة العمرية، وعبدالله متعب مسفر مرزوق العرادة[٩١] بالمركز الثاني بدائرة الصليبيخات، و د.محمد محسن جديع حسن البصيري[٩٢] بالمركز الأول بدائرة الجهراء، ومبارك عبدالله علي صنيدح العجمي[٩٣] بالمركز الثاني بدائرة الرقة.

فيما خسر الانتخابات ثمانية مرشحين عن "حدس" وهم صلاح العبدالجادر وحصل على المركز الثالث بدائرة الضاحية، و د.محمد المقاطع وحصل على المركز الرابع بدائرة بالفيحاء، و د.وليد الوهيب وحصل على المركز الخامس بدائرة بكيفان، وإسماعيل الشطي وحصل على المركز الخامس بدائرة مشرف، و د.جاسم العمر وحصل على المركز الثالث بدائرة العديلية، وجمال

الكندري وحصل على المركز الثالث بدائرة الرميثية، ومحمد العليم وحصل على المركز الثالث بدائرة الصباحية، وجمعان العازمي وحصل على المركز الرابع بدائرة أم الهيمان.

لم تشارك "حدس" في التشكيل الوزاري، واكتفت بوجود د.عادل الصبيح و د.محمد الجارالله القريبين منها، ولم يستمر د.الصبيح كثيرا وزيرا للنفط فقد خرج من الوزارة في ٢٠٠٢م متحملا المسؤولية السياسية للانفجار الذي حدث في مركز تجميع نفطي وهو الأمر الذي لقي إشادة من الجميع على هذه السابقة الديمقراطية الراقية في تحمل المسؤولية.

شهدت الفترة قبل انتخابات المجلس ٢٠٠٣م شدا وجذبا بين الاخوان والسلف، بدأ في وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية وامتد الى تعطل التنسيق بين الجماعتين في الانتخابات، فحين تولى د.الصبيح وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية بالتكليف لبضعة أشهر اختار عبدالعزيز العبدالغفور – إخوان – وكيلا للوزارة، وبعد الوزير الصبيح جاء أحمد باقر – السلفي – وزيرا للأوقاف والشئون الاسلامية واختار أحد القيادات السلفية وكيلا مساعدا بالوزارة، وبدأ يدير الوزارة مباشرة متجاوزا وكيله – إخوان – الذي تم تجميده عمليا وليس رسميا مما أجج الخلاف بين الطرفين داخل الوزارة سرعان ما انتقل الى الجماعتين خارج الوزارة والى مجلس الأمة، وفي نهاية عهد الوزير باقر فقد رفض التجديد لوكيل الوزارة فما كان من عضو مجلس الأمة مبارك صنيدح – إخوان – إلا أن شن هجوما عنيفا على الوزير باقر من خلال الصحافة ووجه اليه عدة أسئلة برلمانية تمهيدا لاستجوابه(٩٤).

ولابـد مـن الإشــارة هنــا إلــى موضــوع إدارة "وزارة الأوقــاف والــشئون الإسلامية" وهي الوزارة المعنية بإدارة المساجد من جهة والأوقاف من جهة أخرى.. فقد كـان كـل مـن الـوزارة والأمانـة العامـة للأوقـاف سـببا مباشـرا للـشد والجـذب بـين التيـارات الإسـلامية الـسياسية، وانعكست الأمـور الشخـصية لـدى القيـادات داخـل تلـك المؤسستين على العمل الإسلامي العام، فمرة كانت تدار الوزارة من وزير إخواني ثم يعقبها وزير سلفي ثم وزير يقال عنـه أنـه صـوفي، وكـل وزيـر يـأتي ليضع إستراتيجية وخطة عمل وقيادات تتناسب وتوجهاته، الأمر الذي ينعكس على الاستقرار الوظيفي والتغير القيمي والتوجيهي بما ينعكس أثره على العمل السياسي، وكان الأولى أن تدار مثل هذه الوزارة من رجال متدينين مستقلين يتعاونون مع جميع التيارات السياسية، وهو الأمر الذي ينطبق كذلك على الوزارات التوجيهية مثل التربية والإعلام.

سادسا - مجلـس الأمـة (العاشر ٢٠٠٣م) ::

شـهدت تلك الانتخابـات تراجعـا كبيرا لممثلـي "حـدس" ، خاصـة بعد المنافسة الـشديدة التـي دخلتهـا "حـدس" ضـد الـسلفيين وفـشل التنـسيق فيمـا بيـنهم، فقد تواجهـت الجماعتـان فـي ثـلاث دوائـر رغـم أن الـسلفيين لـم يخوضـوا الانتخابـات الا فـي خمـس دوائر، والـدوائر الـثلاث هـي القادسـية – أحمد بـاقر، والفيحـاء – فهد الخنـه، وكيفـان – أحمد الدعيج، وفاز الأول والثاني وخسر الثالث.

في حين ارتفع عدد مرشحي "حدس" إلى خمسة عشر مرشحا، فاز منهم اثنـان فقط همـا د.ناصـر الـصانع وحـصل علـى المركـز الثـاني بـدائرة الروضــة، و د.محمـد البصيري وحصل على المركز الثاني بدائرة الجهراء، فيما خسر الآخرون وهم كل من صلاح العبدالجادر وحصل على المركز الخامس بدائرة الضاحية، ودعيج الشمري

وحصل على المركز الثالث بدائرة الفيحاء، و د.وليد الوهيب وحصل على المركز الخامس بدائرة كيفان، و د.حمد المطر وحصل على المركز الثامن بدائرة القادسية، وعبدالله الكندري وحصل على المركز السابع بدائرة مشرف، و د.جاسم العمر وحصل على المركز الرابع بدائرة العديلية، وحامد الياقوت وحصل على المركز الخامس بدائرة الخالدية، وجمال الكندري وحصل على المركز الثالث بدائرة الرميثية، ومبارك الدويلة وحصل على المركز الرابع بدائرة العمرية، وجمعان الحربش وحصل على المركز الرابع بدائرة الصليبيخات فيما حصل زميله عبدالله العرادة على المركز الثالث بعد أن سحبت "حدس" دعمها منه لصالح الحربش، ومبارك صنيدح وحصل على المركز الرابع بدائرة الرقة، ومحمد العليم وحصل على المركز الثالث بدائرة الصباحية، وجمعان العازمي وحصل على المركز الخامس بدائرة أم الهيمان.

كانت تلك النتيجة قاسية على "حدس" بدرجة كبيرة، فبعد أن انخفض وجودها في البرلمان، انعكس ذلك على وجودها وقيادتها للكتلة الاسلامية البرلمانية التي تضم الى جانبهم كل من السلف والاسلاميين المستقلين، فقد كانت حدس تقود الكتلة قبل ٢٠٠٣م ولكن لم يعد الحال كذلك، وهذا مما انعكس على أداء وتماسك الكتلة التي غلب عليها الاسلاميون المستقلون بعد أن كان يغلب عليها جماعتا الإخوان والسلف.


د.بدر الناشي

كما انعكست النتائج على الأمانة العامة داخل "حدس" ، مما دفعها الى مراجعة كبيرة للذات تغير على أثرها الطاقم الذي كان يقودها فصار الأمين العام منذ ٢٠٠٣م د.بدر أحمد الناشي ومساعد الأمين العام د.ناصر الصانع بالاضافة الى د.اسماعيل الشطي و د.محمد البصيري ومساعد الظفيري

ونصار الخالدي ومحمد الدلال ومحمد العليم ومحمد العمر وأحمد العربيد، وصارت توجهات الحركة تخفيض مرشحيها للانتخابات القادمة ٢٠٠٧م وزيادة عدد المدعومين من المستقلين والتيارات القريبة، كما علا الصوت الذي ينادي بضرورة التنسيق مع السلفيين ومع غيرهم(٩٥).

ومن المواضيع الهامة التي خاضتها "حدس" بادارتها الجديدة هو موضوع "حقوق المرأة السياسية" ، حيث تم ادارة الموضوع بطريقة ديمقراطية وشفافة، فتم تداول الموضوع على مرحلتين، المرحلة الأولى هي تحييد الجانب الشرعي باعتبار أن هناك أراء معتبرة لوجهتي النظر المؤيدة والمعارضة، والمرحلة الثانية الاستناد الى اعتبارات اجتماعية ومواءمة سياسية اضافة الى قياس مدى توفر فرص جيدة لخوض المرأة ونجاحها في الانتخابات العامة، وقد كان قرار الجمعية العمومية لحدس هو ضد منح المرأة حقوقها السياسية، وهو القرار الذي التزم به جميع أعضاء حدس بما فيهم نائباها في البرلمان(٩٦).

بعد وفاة الأمير الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح رحمه الله وتولي مسند الإمارة أخوه الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، تم تكليف الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح بتشكيل الحكومة، تشكل مجلس الوزراء في فبراير ٢٠٠٦م ودخل الوزارة رئيس مكتب الحوار الفكري والحضاري في "حدس" د.اسماعيل الشطي وزيرا للمواصلات.. وحين بدت بوادر أزمة بين الحكومة وعدد كبير من أعضاء مجلس الأمة بسبب موضوع تخفيض عدد الدوائر الانتخابية كان د.الشطي بوسط هذه الأزمة، تصاعدت الأحداث بعد ذلك فتقدم عدد من النواب المستقلين بطلب إحالة مشروع الحكومة بتخفيض عدد الدوائر الى المحكمة الدستورية في محاولة لعرقلته،

وقررت الحكومة التصويت مع الطلب، فما كان من مجموعة من النواب بلغوا تسعة وعشرين نائبا إلا أن عطلوا استمرار انعقاد الجلسة بانسحابهم منها وتعطيل استمراها بدونهم قبل استكمال التصويت.

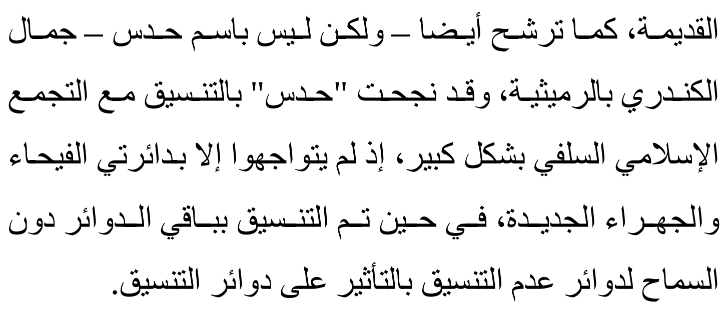
استقال وزير الإعلام د.أنس محمد الرشيد، فطلبت "حدس" على لسان د.ناصر الصانع استقالة د.الشطي من الحكومة ولكن هذا لم يحدث، وبقي د.الشطي بالحكومة، فأعلنت حدس أن د.الشطي لم يعد عضوا في الحركة الدستورية الاسلامية وأن وجوده بالوزارة لا يمثلها.. ثم صدر بعد ذلك مرسوم أميري بحل مجلس الأمة بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢١م والدعوة الى انتخابات جديدة جرت بعد أقل من شهرين.

سابعا - مجلس الأمة (الحادي عشر ٢٠٠٦م) ::

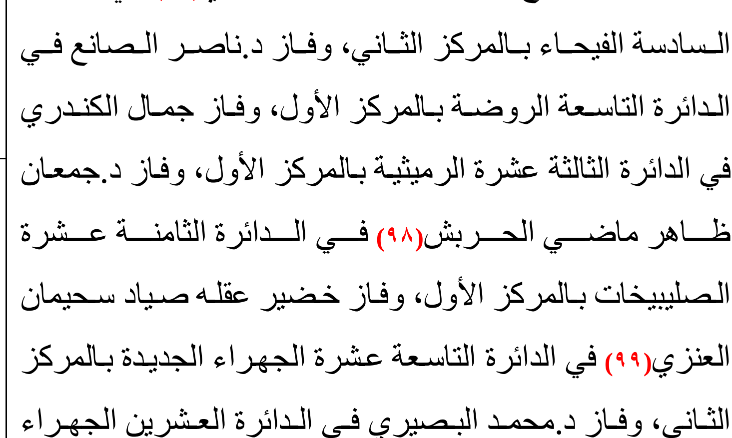
قبل حل البرلمان وبعد الحل، نشطت مجموعة من الشباب "نبيها خمس" في استقطاب الشارع الكويتي والنواب في البرلمان إلى الحملة الاعلامية لتخفيض عدد الدوائر، وقد شارك في هذه الحملة فيما بعد شباب الاتحاد الوطني لطلبة الكويت الذي يقوده كل من قائمة الائتلافية وقائمة الاتحاد الاسلامي المحسوبتين على "حدس" و "التجمع الاسلامي السلفي" .. وقد شارك نواب "حدس" ضمن تكتل الـ ٢٩ نائبا الذين تبنوا موضوع تخفيض عدد الدوائر الانتخابية، مما أعطى "حدس" دفعة شعبية قوية لمرحلة الاستعداد للانتخابات الجديدة.

أعلنت "حدس" عن خوضها الانتخابات بخمسة مرشحين فقط وهم: دعيج الشمري في الفيحاء، د.ناصر الصانع في الروضة، وجمعان الحربش في الصليبيخات، خضير العنزي في الجهراء الجديدة، د.محمد البصيري في الجهراء


خضير العنزي


القديمة، كما ترشح أيضا – ولكن ليس باسم حدس – جمال الكندري بالرميثية، وقد نجحت "حدس" بالتنسيق مع التجمع الإسلامي السلفي بشكل كبير، إذ لم يتواجهوا إلا بدائرتي الفيحاء والجهراء الجديدة، في حين تم التنسيق بباقي الدوائر دون السماح لدوائر عدم التنسيق بالتأثير على دوائر التنسيق.


دعيج الشمري


فاز دعيج خلف حسن خلف الشمري(٩٧) في الدائرة السادسة الفيحاء بالمركز الثاني، وفاز د.ناصر الصانع في الدائرة التاسعة الروضة بالمركز الأول، وفاز جمال الكندري في الدائرة الثالثة عشرة الرميثية بالمركز الأول، وفاز د.جمعان ظاهر ماضي الحربش(٩٨) في الدائرة الثامنة عشرة الصليبيخات بالمركز الأول، وفاز خضير عقله صياد سحيمان العنزي(٩٩) في الدائرة التاسعة عشرة الجهراء الجديدة بالمركز الثاني، وفاز د.محمد البصيري في الدائرة العشرين الجهراء القديمة بالمركز الثاني.


د.جمعان الحربش

استمر نجاح "حدس" لما بعد معركة الانتخابات، حيث استطاع ممثلها د.محمد البصيري الوصول الى منصب نائب رئيس مجلس الأمة بخمسين صوتا مقابل خمسة عشر صوتا لمنافسه صالح الفضالة.. وهناك مؤشرات على اتفاق بين حدس والتكتل الشعبي على أن تمنح حدس أصواتها لأحمد السعدون بالرئاسة مقابل أن يمنح التكتل الشعبي أصواته الى د.محمد البصيري مرشح حدس لمنصب نائب الرئيس ، أما موقف "حدس" من انتخابات الرئاسة فقد حاولت في البداية مع مشاري العنجري لترشيح

نفسه لمنصب الرئاسة كبديل للمتنافسين جاسم الخرافي وأحمد السعدون، ولكن مع إصرار العنجري على عدم الترشح، صوت نواب "حدس" مع السعدون الذي لم يفز بالمنصب.. في حين أعلنت أن د.إسماعيل الشطي الذي تولى مسئولية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ليس ممثلا لها، بسبب عدم استجابته لقرار حدس ثم نداءاتها العلنية له بضرورة تقديم استقالته من الحكومة – قبل الحل - بعد أن قررت الحكومة التصويت إلى جانب طلب عدد من النواب في مجلس الأمة إحالة مشروعها بتعديل الدوائر الانتخابية إلى المحكمة الدستورية الأمر الذي أدى إلى الانسحاب الشهير لعدد من النواب – كتلة ال٢٩ - من جلسة مجلس الأمة.

هذا الوضع الجديد الذي نشأ بعد انتخابات ٢٠٠٦م، جعل "حدس" تحوز على منصب نائب رئيس السلطة التشريعية – د.محمد البصيري – وهو العضو في الأمانة العامة لحدس، كما حازت على منصب نائب رئيس السلطة التنفيذية – د.اسماعيل الشطي – وهو عضو الأمانة العامة لحدس حتى مايو ٢٠٠٦م.. حيث تم تجميد عضويته في حدس مع استمرار العضوية في "الإخوان".

في نهاية يوليو ٢٠٠٦م أعلنت "حدس" عن مبادرة الإصلاح الوطني من خلال تشكيل كتلة إصلاح وطني هدفها تحقيق التنسيق بين النواب والكتل البرلمانية والتعاون بين الحكومة والمجلس بغالبيته الإصلاحية وبدعم من القوى والتيارات السياسية بما يحقق الاتفاق على أولويات عمل محددة للإصلاح وبرامج تنموية واقتصادية فعلية ومبادرات لتطوير الخدمات العامة ورفاهية المواطنين وإنهاء حالة التجاذب والاستقطاب بين الحكومة والمجلس(١٠٠).. على أن تقوم المبادرة المقترحة على الأسس التالية:

١- التعاون بين حكومة تبتعد عن نهج التأزيم والتعطيل وبين غالبية نيابية إصلاحية بعيدة عن التصعيد وتسجيل المواقف لتحديد برنامج أولويات الإصلاح الوطني.
٢- تبني رئاسة مجلس الأمة ومكتب المجلس مبدأ الانسجام مع التوجهات الإصلاحية للغالبية النيابية وتتعاون مع الحكومة بناء على تعهد والتزام ببرنامج الإصلاح الوطني.
٣- تعهد وطني بين الكتل البرلمانية والقوى السياسية حول التعاون على برنامج إصلاحي لتبني عدد من القضايا ومشاريع القوانين

وقد أسفر ذلك عن تشكيل "تكتل الكتل" ويضم ثلاثة من كل كتلة من الكتل الثلاث: الكتلة الاسلامية، كتلة العمل الشعبي، كتلة العمل الوطني، وصار فيصل المسلم منسقا لتكتل الكتل.

ان وجود د.اسماعيل الشطي في أهم منصب بالسلطة التنفيذية وتطور علاقة سلبية له مع كتلة العمل الشعبي أدت إلى تصادم بين الطرفين، فأعلنت الكتلة على إثر ذلك أنها تعتزم تقديم استجواب إلى د.الشطي، أعاقه تقديم استجواب آخر إلى وزير الصحة من نواب آخرين.. حيث قدم كل من د.جمعان الحربش – حدس – و د.وليد الطبطبائي وأحمد الشحومي استجوابا إلى وزير الصحة الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح حول تردي الخدمات الصحية والفساد في موضوع العلاج بالخارج، ثم تطور الأمر في نهاية الجلسة الى تقديم طلب طرح الثقة بالوزير مقدم من عشرة نواب كان من بينهم دعيج الشمري "حدس" ، تطورت الأحداث بعدها الى تقديم الحكومة استقالتها إلى سمو الأمير قبل جلسة التصويت على طرح الثقة.

تم تكليف رئيس مجلس الوزراء نفسه بتشكيل الحكومة الجديدة، وفي أثناء فترة التشكيل والمشاورات التي يقوم بها رئيس الحكومة الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح، دخلت كتلة العمل الشعبي بكل قوة ضد إعادة توزير د.إسماعيل الشطي، فدخلت "حدس" بالمقابل وبقوة أيضا تأييدا لتوزير د.الشطي باعتباره رمزا لها وأحد أهم الوزراء الإصلاحيين في الحكومة المستقيلة.. وحين تشكلت الوزارة الجديدة وجد أنها قد خلت من د.الشطي، في حين دخل الناطق الرسمي لحدس في التشكيل الوزاري محمد العليم وزيرا للكهرباء والماء.


محمد العليم

المبحث الثاني

التجمع الإسلامي السلفي

شارك السلفيون في انتخابات مجلس الأمة ١٩٨١م وفي انتخابات ١٩٨٥م كأفراد أصحاب توجه سلفي وليس باسم الجماعة السلفية، ولكن بعد تجربة "الحركة الدستورية – حد" في عام ١٩٨٩م التي شاركوا فيها من خلال ممثليها الأعضاء في المجلس، وتجربة الاحتلال العراقي للكويت حيث تشكلت "اللجان الشعبية" التي أدارتها "الجماعة السلفية" ، وبعد إعلان عدد من التيارات السياسية الكويتية بعد التحرير عن تشكيلاتها السياسية.. فقد قررت " الجماعة السلفية" تشكيل واجهة سياسية تكون بمثابة الجناح السياسي للجماعة السلفية وتشكل الوجه المقابل للجماعات السياسية الكويتية الأخرى.

أولا - البداية ١٩٩١م ::

لقد كانت باكورة النشاط السياسي للسلفيين هي المشاركة بالتوقيع على بيان "الرؤية المستقبلية لبناء الكويت الجديدة" الذي أعدته شخصيات كويتية إسلامية ودستورية وشارك في التوقيع عليه الشخصيات الوطنية الموجودة داخل الكويت بعد التحرير مباشرة، ثم بدأ يظهر اسم الجناح السياسي للجماعة السلفية وهو "التجمع الإسلامي"، ثم أضيف له كلمة أخرى ليصير "التجمع الإسلامي الشعبي" رغبة في تأكيد العلاقة بين التجمع وبين اللجان الشعبية التي عملت أثناء الاحتلال في خدمة المواطنين ومقاومة المحتل، ولكن في الألفية الجديدة وبعد انتخابات مجلس الأمة ٢٠٠٣م بدأ تداول اسم "التجمع الاسلامي السلفي" .

وحين صدر البيان الأول للتجمع الإسلامي الشعبي فقد اشتمل على النقاط التالية:

عنوان البيان "حول تحكيم الشريعة الإسلامية"، وفيه نقد لاستبعاد الشعب عن حقه بالمشاركة في القرار السياسي وفي الرقابة الشعبية، والمطالبة بتحكيم شرع الله ومراجعة القوانين التي تخالفه، وإصلاح النظام القائم وتوفير مناخ الحرية والديمقراطية من خلال الشريعة الإسلامية والدستور، والمطالبة بمعايير لاختيار أعضاء الحكومة وأن تكون حكومة وحدة وطنية تشارك فيها كل التيارات السياسية، وتأييد الدعوة لفصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء(١٠١).

ولعل القارئ يلاحظ من ذلك أن هناك تغيرا إيجابيا كبيرا طرأ على الفكر السياسي للجماعة السلفية، مثل قبول تشكيل جماعة سياسية وهي التي ترفض الأحزاب، وقبول العمل مع التيارات السياسية كافة من خلال دعوتها لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وقبول مبدأ معارضة ولي الأمر "الحاكم"، والمطالبة بالحريات والديمقراطية وإن كانت قد وضعت شرط "الشريعة الإسلامية"، وتأييد فصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء وهو مطلب "معارضة" بكل الأحوال.

ثانيا - جمعية إحياء التراث الإسلامي ::

أما على مستوى نشاط الجماعة السلفية في جمعية إحياء التراث الإسلامي فقد نشطت كثيرا في تشكيل اللجان التي تعمل داخل الكويت وخارجها، وفيما يتعلق منها بالنشاط داخل الكويت فقد تشكلت "إدارة لجان الزكاة والصدقات" وتتبعها احدى عشرة لجنة موزعة على مناطق القادسية والعديلية وقرطبة والفيحاء وخيطان وصباح الناصر والعارضية والفردوس والجهراء والظهر والرقة وهدفها العمل على إحياء

فريضة الزكاة في المجتمع وجمع وتوزيع الزكاة والصدقات وإنفاقها وفق مصارفها الشرعية وخاصة: الأسر المتعففة والأيتام والأرامل والمطلقات، والعمل على تنمية الوازع الديني ونشر الثقافة الإسلامية والوعي الديني ومساعدة الطلبة الفقراء داخل الكويت لاستكمال تعليمهم والعمل على تخفيف معاناة المرضى الفقراء واستقبال زكاة الفطر في شهر رمضان وتوزيعها على مستحقيها واستقبال المواد الغذائية وتوزيعها على المستحقين على مدار العام وجمع التبرعات للشعوب الإسلامية المتضررة من الزلازل والفيضانات والكوارث.

كما تضم الجمعية عدة لجان أخرى مثل لجان الدعوة والإرشاد المنتشرة في معظم مناطق الكويت حيث تقوم بتنفيذ العديد من الأنشطة مثل : الندوات العلمية والمسابقات الثقافية والمحاضرات وإصدار وتوزيع الكتب والنشرات الشرعية كما تقوم بطباعة وتوزيع الأشرطة الإسلامية.. وكذلك لجنة الكلمة الطيبة ولجنة الفتوى واللجنة الثقافية ولجنة تحفيظ القرآن ومركز الشباب ومركز التسجيلات والوقف الخيري.

أما النشاط الخارجي للجمعية فقد تم تشكيل "إدارة بناء المساجد والمشاريع الإسلامية" لتمثل جانب العمل الخيري الذي تقوم به الجمعية خارج الكويت لتعليم القرآن الكريم وإقامة المساجد والمدارس الإسلامية والمستشفيات وحفر الآبار، وتتبعها عدة لجان للعمل على مستوى قارات العالم وهي: لجنة العالم العربي، لجنة القارة الهندية، لجنة جنوب شرق آسيا، لجنة مسلمي آسيا الوسطى، لجنة القارة الإفريقية، لجنة أوروبا و الأمريكتين.

أما اللجنة النسائية فقد بدأ التفكير جدياً في إقامتها في ١٩٨٧/٣/١٥م وأهداف اللجنة النسائية هي: دعوة النساء للتمسك بالعقيدة الإسلامية وفق الكتاب والسنة، إحياء فضائل التراث الإسلامي عن طريق جمع المعلومات الخاصة بالنساء في إطار صحيح وإصداره بشكل نشرات ثقافية، النظر في مشكلات المرأة داخل المجتمع الكويتي والسعي لحلها، وضع أسس إسلامية صحيحة لبناء الأسرة المسلمة.. ولتحقيق أهداف اللجنة النسائية كان لابد من توزيع العمل على عدة لجان بحسب تخصصها، وهي اللجنة الثقافية واللجنة الاجتماعية واللجنة التربوية واللجنة الإعلامية(١٠٢).

ثالثا - مجلس الأمة (السابع ١٩٩٢م) ::

لقد كان للنشاط الإيجابي للسلفيين في أثناء الاحتلال أثر كبير في رفع رصيدهم لدى الشارع الكويتي، وحين قرروا النزول في الانتخابات، كان القرار هو الترشح باسم التجمع بسبعة مرشحين – في انتخابات ١٩٨٥م ترشح ثلاثة وفاز اثنان – كما قرروا دعم أحد عشر مرشحا، فكان البرنامج الانتخابي هو:

تعديل المادة الثانية من الدستور لتصبح الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، وتعديل كافة التشريعات بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، وعلى السلطة التنفيذية مراعاة الشريعة الإسلامية بكل سياساتها، وأن لا تكون عبارة "تطبيق الشريعة" مجرد شعار لا يطبق، وإقرار المشاركة الشعبية ورفض التفرد بالسلطة، وتأييد الاتفاقيات الأمنية التي وقعتها الحكومة مع الدول الصديقة، وأن يخضع التشكيل الوزاري للأغلبية البرلمانية، وتعديل قانون التجمعات حتى يحفظ حرية الاجتماع، وبناء الاقتصاد الكويتي على العقيدة الإسلامية، وإن الشعب الكويتي عربي الانتماء، والعقيدة الإسلامية مرتكز السياسة الخارجية للدولة للعمل على نشر الدعوة الإسلامية.

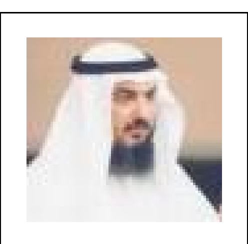
أما النتائج فقد كانت بالنسبة للسلفيين على النحو التالي:

الفائزون من التجمع هم: أحمد باقر في الدائرة الخامسة القادسية، جاسم العون في الدائرة السابعة كيفان، مفرج نهار مفرج خلف المطيري(١٠٣) في الدائرة التاسعة عشر الجهراء الجديدة.

الخاسرون من التجمع هم: خالد سلطان بن عيسى رئيس جمعية إحياء التراث الإسلامي في الدائرة الثالثة القبلة، د. فهد الخنه في الدائرة السادسة الفيحاء، بدر العبيد في الدائرة الحادية عشرة الخالدية، فهاد محمد عبدالله العريمان في الدائرة الرابعة عشرة أبرق خيطان، وبذلك فإن السلفيين في هذا المجلس ١٩٩٢م صاروا ثلاثة بعد أن كانوا في مجلس ١٩٨١م ومجلس ١٩٨٥م اثنين، وكانت أهم أعمالهم ما يلي:

تقديم اقتراح بمشروع قانون لإنشاء "الهيئة العامة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" حيث تشكلت بعد التحرير من السلفيين بعد أن أعجبتهم التجربة السعودية وخاصة من عاش منهم بالمملكة خلال فترة الغزو العراقي للكويت، وقد تولى مقرر الأمانة العامة للهيئة – التي استمرت بشكل غير قانوني – د.وليد الطبطبائي ولكن لم يكتب للمشروع الإقرار حيث عارضه الليبراليون بشدة كما عارضه النواب الشيعة، كما قدم النائب مفرج نهار المطيري استجوابا للنائب وزير التربية ووزير التعليم العالي د.أحمد الربعي، تبعه تقديم طلب بطرح الثقة بالوزير كاد أن ينجح، كما تبنى التجمع مشروع قانون منع التعليم المختلط مع آخرين وقد نجحوا، كما كان لهم موقف مبدئي يعتبره آخرون متشددا ضد إعطاء المرأة الحقوق السياسية في الترشيح والانتخاب(١٠٤) .

رابعا - مجلس الأمة (الثامن ١٩٩٦م) ::



د. فهد الخنه

بعد مرور قرابة عشر سنوات على الأزمة التي مرت بها الجماعة السلفية في انتخابات ١٩٨٥م يبدو أن الجماعة كانت موعودة بانشقاق آخر ولكنه أكبر هذه المرة، والبداية كانت حين تولى النائب السلفي جاسم العون حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عام ١٩٩٢م ثم وزيرا للكهرباء والماء ووزيرا للمواصلات في ١٩٩٤م، وكان من ضمن مسؤولياته العديدة أن التقى بفنانين وفنانات وصافحهم وتبادل معهم الأحاديث الودية، فأثار هذا التصرف السلفيين عموما ومن منهم بدائرة كيفان التي نجح فيها خصوصا، فكان موعد ظهور الخلاف إلى العلن هو انتخابات ١٩٩٦م، فقد انسحب جاسم العون من الانتخابات – وتم تعيينه وزيرا في الحكومة الجديدة بعد الانتخابات بنفس منصبيه – وقدم الدعم لأحد مرشحي السلف الثمانية وهو مشعل تيفوني الذي لم ينجح، كما دعمت الجماعة السلفية مشعل السعيد وأيضا لم ينجح، في حين نجح د.وليد الطبطبائي كسلفي مستقل ممهدا لبداية ظهور "الحركة السلفية العلمية"(١٠٥).

وخسر السلفيون في الدوائر التالية: صالح النفيسي في الدائرة الثانية المرقاب، خالد سلطان بن عيسى في الدائرة الثالثة القبلة، جمال الدوسري في الدائرة الثانية عشرة السالمية، فهد دغيم فيحان غازي العتيبي في الدائرة الرابعة عشرة أبرق خيطان.

أما الدوائر التي فاز فيها السلفيون فهي: أحمد باقر في الدائرة الخامسة القادسية، د.فهد صالح ناصر محمد الخنه(١٠٦) في الدائرة السادسة الفيحاء، مفرج نهار

المطيري في الدائرة التاسعة عشر الجهراء الجديدة.. وبذلك استطاعوا المحافظة على عددهم في المجلس وهو ثلاثة أعضاء.

أما عن نشاطهم داخل مجلس الأمة فقد حصل أحمد باقر على منصب أمين سر المجلس فصار عضوا في مكتب المجلس، كما قادوا حملة لجمع تواقيع أعضاء مجلس الأمة لتعديل المادة الثانية من الدستور ولكن لم يتم إكمال مشوارهم بسبب إصرار الحكم على أن وجود "لجنة العمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية" يكفي في هذا الملف حيث تعمل اللجنة التابعة للديوان الأميري برئاسة الشيخ د.خالد المذكور منذ إنشائها في ١٩٩١م على مراجعة القوانين التي تخالف الشريعة للعمل على اقتراح تعديلها بما يتناسب والشريعة الإسلامية.

خامسا - مجلس الأمة (التاسع ١٩٩٩م) ::

لم يتم المجلس الثامن مدته الدستورية بعد أن تم حله حلا دستوريا قبل سنة من موعده والدعوة للانتخابات من جديد خلال شهرين، فقد خاض "التجمع الإسلامي الشعبي" الانتخابات بعدد من الدوائر، ففاز باثنتين فقط، أحمد باقر في الدائرة الخامسة القادسية، وأحمد دعيج محمد عبدالعزيز الدعيج(١٠٧) في الدائرة السابعة كيفان وبذلك تراجع عددهم من ثلاثة إلى اثنين .. بينما خسر الانتخابات كل من خالد سلطان بن عيسي في الدائرة الثالثة القبلة، د.فهد الخنة في الدائرة السادسة الفيحاء، علام علي جعفر الكندري في الدائرة الثامنة حولي، علي العمير في الدائرة الرابعة عشرة أبرق خيطان، مفرج نهار في الدائرة التاسعة عشرة الجهراء الجديدة.

في عام ٢٠٠١م صار أحمد باقر وزيرا للأوقاف والشؤون الإسلامية ووزيرا للعدل، فكان هذا التوزير سببا في خلاف كبير وقع بين التجمع الإسلامي الشعبي وبين الحركة الدستورية الإسلامية – حدس، ومع الكتلة الإسلامية في البرلمان بشكل عام.

في مطلع يوليو ٢٠٠٢م تقدم النائبان مبارك الدويلة ومسلم البراك باستجواب إلى وزير المالية د.يوسف الابراهيم، وتضامن معهما كل من نواب الكتلة الإسلامية ونواب تكتل العمل الشعبي ونواب آخرين، فكان لهذا الاستجواب انعكاسات سلبية على "التجمع الإسلامي الشعبي" الذي وقف فيه الوزير السلفي أحمد باقر مع وزير المالية، أما النائب الآخر للتجمع أحمد الدعيج وهو العضو في الكتلة الإسلامية فقد تردد كثيرا ولكنه أخيرا امتنع عن التصويت عن طرح الثقة فيه فكان امتناعه حاسما لمصلحة الوزير، رغم أن المكتب السياسي للتجمع قد اتخذ قراره وأعلنه بالصحافة أنه مع طرح الثقة - المكتب السياسي للتجمع يضم إلى جانب باقر والدعيج كل من خالد سلطان العيسى ومفرج نهار المطيري وفهد الخنة – (١٠٨) فكان لهذا الموقف تأثير سلبي كبير على التجمع وقواعده وعلاقاته مع الكتلة الإسلامية.

وفي خلاف آخر بين الاسلاميين، فقد درجت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أن تكون برئاسة وزير محسوب على الحركة الدستورية أو قريب منها وهذه هي المرة الأولى التي يتولاها وزير "سلفي" فبدأت الخلافات بين الجماعتين على اعتبار أن كثيرا من رجال حدس قيادات في الوزارة وكان الوزير باقر يريد إدخال أسماء جديدة "سلفية" إلى طاقم قيادة الوزارة، وكان نقطة الخلاف الكبيرة التي فجرت الصراع على السطح هو رفض الوزير التجديد لوكيل وزارة الأوقاف عبدالعزيز عبدالغفور المحسوب على "حدس" والذي لم يمض على تعيينه أربع سنوات فضلا

عن تجميده قبل موعد التجديد بحجة أنه غير كفؤ، مما دفع أحد نواب حدس في البرلمان مبارك صنيدح إلى توجيه هجوم شديد في الصحافة على الوزير باقر متهما إياه بممارسة "الابتزاز السياسي والتصفيات السياسية» وأن الوزير«فجر في الخصومة» وبدأ صنيدح في توجيه الأسئلة البرلمانية التي بلغت ١٣ سؤالا تمهيدا لاستجوابه(١٠٩).

سادسا - مجلس الأمة (العاشر ٢٠٠٣م) ::

انعكس الخلاف في نهاية الفصل التشريعي التاسع لمجلس الأمة بين "الحركة الدستورية الاسلامية" و "التجمع الإسلامي الشعبي" – الذي صار "التجمع الاسلامي السلفي" - على مجرى الانتخابات ٢٠٠٣م ، وقد استطاع اثنان من التجمع الفوز وهما أحمد يعقوب باقر في دائرته الخامسة القادسية، وكذلك د.فهد الخنة في دائرته السادسة الفيحاء، بينما خسر أحمد الدعيج في كيفان، وعلام الكندري في حولي، وعلى صالح العمير في أبرق خيطان، ومفرج نهار المطيري في الجهراء. إضافة إلى القريبين من التجمع ولم يحالفهم التوفيق وهم محمد الكندري في الرميثية ومحمد السبوق في الفحيحيل.

وقد أعيد تكليف أحمد باقر وزيرا للعدل من دون الأوقاف، ثم أضيفت إليه البلدية بالتكليف، ثم خرج من التشكيل الوزاري في الحكومة الجديدة التي تشكلت في فبراير ٢٠٠٦م برئاسة سمو رئيس الوزراء الجديد الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح.

وفي مقر كل من النائبين جاسم الكندري وعبدالله عكاش قال خالد سلطان بن عيسى أمين عام التجمع الإسلامي السلفي: إن التجمع يهدف إلى:

- العمل على أسلمة القوانين وتطبيق الشريعة الاسلامية، وتوسيع دائرة النفوذ السياسي بهدف فتح آفاق الدعوة الإسلامية وحفظ المجتمع والأمة من برامج الافساد والتغريب.. وحماية العمل الخيري ونشاط الدعوة الإسلامية من الضغوط الداخلية والخارجية والتدخلات الخارجية.. والتي تهدف إلى التضييق على العمل الدعوي الإسلامي والخيري.
- تسخير العمل السياسي للإصلاح ومحاربة الظواهر الأخلاقية السيئة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- الذود عن ثوابت العقيدة وترسيخ إرسائها في المجتمع.. ومواجهة من يستهدف انتهاكها.
- إبراز دور الدعوة السلفية في معالجة قضايا الأمة وتحدياتها.. ورسم طريق العودة إلى نصرة المسلمين وعزتهم.
- العمل على تحجيم فعالية ودور القوى والتجمعات المعادية للإسلام وإفشال مخططاتها للتغريب وإفساد المجتمع.

وقال الأمين العام بأن العمل السياسي بذلك ليس هدفا بحد ذاته.. بل هو الدعوة بنفسها ونشاطه يتسع ليشمل جميع أوجه العمل النقابي والمؤسسي، فيشمل بذلك النشاط النقابي.. والجمعيات التعاونية والبلدي، وهو كذلك التطبيق العملي للشريعة في المجتمع، ومن خلال مخالطة الناس ومشاركتهم في أمور حياتهم ومؤسساتهم(١١٠).

سابعا - مجلس الأمة (الحادي عشر ٢٠٠٦م) ::


د.علي العمير

كان تحرك "التجمع الإسلامي السلفي" مع "كتلة الـ ٢٩" أقل من تفاعل "حدس" وان كانوا يحسبون على الكتلة وذلك لعدم قناعة السلف بأسلوب المظاهرات والتهييج السياسي بالشارع، وعندما تم حل مجلس الأمة فقد خاضوا الانتخابات بالتنسيق مع "حدس" في أكثر من دائرة، مما انعكس إيجابا على مرشحي الطرفين .. خاض الانتخابات سبعة مرشحين من السلف فاز منهم: أحمد باقر في الدئرة الخامسة القادسية وحصل على المركز الثاني، د.علي صالح محمد صالح العمير(١١١) في الدائرة الحادية عشرة الخالدية وحصل على المركز الثاني، فيما خسر د.فهد الخنة في الدائرة السادسة الفيحاء، علاء الكندري في الدائرة الثامنة حولي، محمد هايف المطيري في الدائرة الخامسة عشرة الفروانية، مفرج نهار المطيري في الدائرة التاسعة عشرة الجهراء الجديدة، علي دخيل العنزي في الدائرة العشرين الجهراء القديمة.

حين تم التشكيل الحكومي بعد الانتخابات لوحظ عدم مشاركة التجمع في الحكومة وهو الأمر الذي اعتاد عليه التجمع منذ عام ١٩٩٢م باستثناء الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١م، ولعل السبب في ذلك لا يعود للتجمع الذي لا يمانع في المشاركة بالحكومة، ولكن بعد استجواب وزير الصحة الشيخ أحمد العبدالله واستقالة الحكومة، دخل شريدة عبدالله سعد المعوشرجي(١١٢) الحكومة الجديدة وزيرا للمواصلات ووزير دولة لشؤون مجلس الأمة في مارس ٢٠٠٧م.

المبحث الثالث

الحركة السلفية العلمية و حزب الأمة

ذكرنا أن الانشقاق داخل صفوف الجماعة السلفية ظهر إلى السطح في انتخابات مجلس الأمة ١٩٩٦م، فالنائب والوزير السلفي جاسم العون لم يترشح للانتخابات، وقام بدعم المرشح السلفي مشعل تيفوني الذي لم ينجح، في حين قدم التجمع الإسلامي السلفي دعمه لمشعل السعيد وأيضا لم ينجح، بينما ترشح سلفي ثالث و هو د.وليد الطبطبائي كسلفي مستقل فحقق الفوز بعضوية مجلس الأمة ممهدا لبداية ظهور "الحركة السلفية العلمية".

أولا - الحركة السلفية العلمية ١٩٩٧م ::


د.وليد الطبطبائي


الشيخ حامد العلي

بعد أن خرج مجموعة من الشباب السلفي عن الحركة تم تشكيل مجموعة المشكاة و هي مجموعة فكرية انبثقت عنها "الحركة السلفية العلمية" كحركة سياسية، وقد اعتذر د.وليد الطبطبائي عن الدخول فيها بحجة أنه عضو في البرلمان(١١٣) ، كما يذكر الشيخ أحمد فهد الأحمد الجابر أنه كان يحضر تلك الاجتماعات التي وضعت النظام الأساسي للحركة.

تأسست "الحركة السلفية العلمية" وكان من النقاط التي ميزتها أن نظامها الأساسي نص على أن مدة الأمين العام ثلاث سنوات لايجوز تجديدها الا لمرة واحدة، وقد تم انتخاب

أول أمين عام للحركة الشيخ حامد بن عبد الله أحمد العلي، من مواليد ١٩٦١م، وهو أستاذ للثقافة الإسلامية في كلية التربية الأساسية في جامعة الكويت، وخطيب مسجد، درس في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وحصل على الماجستير في التفسير وعلوم القرآن، وتولى منصب الأمين العام للحركة السلفية في الكويت من عام ١٩٩٧م إلى عام ٢٠٠٠م، ثم تفرغ بعدها للكتابة وتدريس العلوم الشرعية في مسجده، وإلقاء المحاضرات والدروس(١١٤) ، ولقد كان لوجود د.الطبطبائي في مجلس الأمة مع وجود عدد من دكاترة كلية الشريعة في جامعة الكويت من أعضاء ومؤيدي الحركة السلفية العلمية سبب في تأثيرها وانتشارها ومنافستها للتجمع الإسلامي السلفي في ساحة العمل السياسي والطلابي وفي المساجد.

وبين طلبة جامعة الكويت فإن السلفيين يتركزون في كلية الشريعة وقائمتهم الطلابية هي "قائمة الشريعة" ، ولما كانت قيادات الحركة السلفية العلمية موجودين كمدرسين في كلية الشريعة فقد انعكس ذلك على الطلبة وقوائمهم الانتخابية، فتشكلت "القائمة العلمية" كانشقاق عن قائمة الشريعة وبدأت تخوض انتخابات "جمعية الشريعة" الطلابية التابعة للكلية منافسة لقائمة الشريعة، وكان الاخوان ينزلون الانتخابات أحيانا ويقفون مؤيدين أحيانا أخرى لهذه القائمة أو تلك حسب العلاقة على مستوى انتخابات الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في جامعة الكويت وعلى مستوى الجماعتين – الاخوان والسلف – في البرلمان وعلى مستوى العلاقات الاجتماعية والأسرية.

جاءت انتخابات ١٩٩٩م مفاجئة للحركة السلفية العلمية في توقيتها حيث تم حل مجلس الأمة قبل عام من موعده حلا دستوريا، وتمت الدعوة لانتخابات جديدة،

شارك فيها د.وليد الطبطبائي ففاز في الدائرة السابعة كيفان، وشارك د.عواد برد العنزي في الدائرة التاسعة عشر الجهراء الجديدة وحصل على المركز الثالث متقدما على مرشح التجمع الاسلامي السلفي مفرج نهار مفرج خلف المطيري الذي حصل على المركز الرابع، فكانت هذه الانتخابات تجربة أولى للحركة على مستوى الانتخابات البرلمانية السياسية، وان كانت الظروف القبلية قد خدمت الحركة السلفية العلمية.


د.حاكم المطيري

لقد غلب على الشيخ حامد العلي الجانب العلمي والشرعي بينما بدأت الحركة تقتحم عالم السياسة، واستمر حامد العلي أمينا عاما للحركة حتى عام ٢٠٠٠م حيث تم انتخاب خلفه د.حاكم عبيسان الحميدي المطيري أمينا عاما في شهر اكتوبر ٢٠٠٠م لمدة ثلاث سنوات ثم أعيد انتخابه مرة ثانية في اكتوبر ٢٠٠٣م، و د.حاكم المطيري ولد في الكويت بتاريخ ١٩٦٤/١١/٧م، حاصل على الإجازة الجامعية من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت سنة ١٩٨٩م،وحاصل على درجة الماجستير من جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٩٩٥م، وحاصل على دكتوراه فلسفة من جامعة برمنغهام بإنجلترا سنة ٢٠٠٠م(١١٥)، وفي مايو ٢٠٠٢م انتخبت الحركة د.عبدالرزاق الشايجي ناطقا باسمها.. كما تم انتخاب د.حسين جليعب السعيدي رئيسا للمكتب السياسي(١١٦).

دخلت الحركة انتخابات مجلس الأمة ٢٠٠٣م وهي أكثر نضجا واستعدادا، فقررت خوض الانتخابات بمرشحيها – الذين يعتمدون على قواعدهم القبلية أكثر من اعتمادهم على قواعدهم الشعبية – بالإضافة إلى قائمة من المرشحين المستقلين الذين تدعمهم الحركة بلغ عددهم ٢٠ مرشحا من إسلاميين مستقلين وإخوان مسلمين وتكتل

شعبي ومستقلين آخرين(١١٧)، ولقد كانت قائمة الدعم سببا في استقالة الناطق الرسمي للحركة د.عبدالرزاق الشايجي احتجاجا على عدم تطبيق المعايير على كافة الأسماء، فاختارت الحركة أمين السر تركي فلاح الظفيري ناطقا رسميا خلفا للشايجي(١١٨)، كما يروج اعتقاد بأن الانتخابات الداخلية للحركة في ٢٠٠٣م شهدت أو أدت إلى انشقاق جديد هذه المرة داخل الحركة السلفية العلمية حيث خرج الحضر من الحركة مثل أمينها العام حامد العلي وناطقها الرسمي د.الشايجي فضلا عن قرار د.وليد الطبطبائي العمل كاسلامي مستقل، في حين بدأت الحركة السلفية العلمية تنحصر في القبليين فقط مع استثناءات محدودة جدا ليست في صدارة الحركة.


عواد برد العنزي

جرت انتخابات مجلس الأمة في العام ٢٠٠٣م، وفاز القريب من الحركة د. وليد الطبطبائي بالمركز الأول في الدائرة السابعة كيفان، وفي الدائرة التاسعة عشر الجهراء الجديدة فاز عواد برد جاعد منيف العنزي (١١٩) بالمركز الثاني في حين خسر مرشحهم الثاني عن نفس الدائرة رئيس المكتب السياسي حسين جليعب السعيدي الذي حصل على المركز الخامس.. وتعتبر هذه حصيلة جيدة لتيار سياسي لم يمض على تشكيله سبع سنوات.

بعد سقوط النظام العراقي البعثي على يد قوات التحالف الغربي وفي مقدمتهم القوات الأمريكية في العام ٢٠٠٣م، بدأت تظهر فتاوى بالجهاد في العراق ضد الأمريكان، وكان الشيخ حامد العلي الأمين العام السابق للحركة في مقدمة هؤلاء الداعين للجهاد، كما كان رأي العديد من قيادات الحركة بذات الاتجاه، وهذا أدخل الحركة وبعض رموزها في مشاكل مع القوات الأمنية الكويتية، خاصة وأن مثل هذا

الرأي يتقاطع مع دعوة "القاعدة" للجهاد في العراق، فوقع العديد من الأعمال الإرهابية في الكويت تم ربطها ببعض الرموز المحسوبة على الحركة كداعم شرعي وفقهي وثقافي للأعمال التي تضر بالأمريكيين في الكويت.

كان للنائب عواد برد موقف تاريخي من موضوع حقوق المرأة السياسية، حيث صوت لصالح منح المرأة حق الانتخابات والترشيح، ليفوز الاقتراح ب ٣٥ صوت مع المنح – منهم ١٤ وزيرا – و ٢٣ صوت ضد المنح، وان كانت لا توجد إحصائيات دقيقة لنتائج تصويت عواد برد مع المنح على وضعه الانتخابي في دائرته، الا أن الجو الإعلامي العام صار ضده بسبب هذا الموقف وخاصة في دائرته، وفي انتخابات مجلس الأمة ٢٠٠٦م خسر عواد برد الانتخابات حيث جاء في المركز الرابع رغم فوزه بالانتخابات الفرعية لقبيلة عنزه.

في نهاية مارس ٢٠٠٧م أعلنت الحركة السلفية – حيث الغت كلمة "العلمية" – عن رؤيتها للإصلاح في مؤتمر صحفي حضره الأمين العام للحركة السلفية تركي فلاح الظفيري والناطق الرسمي للحركة بدر ناصر الشبيب، ورئيس المكتب السياسي فهيد الهيلم.. حيث دعت الحركة الى العمل على تعديل كل مايخالف أحكام الشريعة والحيلولة دون صدور أي تشريع يخالفها مع التأكيد على أهمية إقرار مشروع القانون الجزائي الإسلامي وفتح المجال أمام حق إشهار الأحزاب السياسية، واهمية تعديل المادة الثانية من الدستور لتكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع و أهمية وقف انتهاك حقوق البدون مطالبة بتجنيس كل من ولد على أرض الكويت سواء كانوا يحملون إحصاء لسنة ١٩٦٥ أم لا (١٢٠).

ثانيا - حزب الأمة ٢٠٠٥م ::

يبدو أن الجانب النظري في الحركة السلفية العلمية جيد ومتماسك في مرحلة إعادة ترتيب البيت السلفي الكويتي، ولكن – عمليا – فقد استمرت الحركة تمر بمخاض طويل مليء بالمصاعب وإعادة البناء وما زال هذا الحال مستمرا حتى نهاية ٢٠٠٦م، ففي أكتوبر من عام ٢٠٠٤م – أي بعد عام من انتخاب أمين عام للحركة السلفية العلمية – بدأت تنشر بعض الصحف أخبارا مفادها وجود تحركات من قيادات السلفية العلمية لتشكيل حزب سياسي يكون بإمكانه استقطاب عناصر إسلامية مستقلة بعد أن بقي حال الحركة السلفية العلمية في نطاق محدود(١٢١).

وفي ٧ يناير ٢٠٠٥م تم عقد المؤتمر التأسيسي لـ«حزب الأمة» ، تم فيه إقرار النظام الأساسي للحزب، كما تم اختيار قيادته لمكتب الأمانة العامة ومكاتبه الحزبية بالتزكية، والمؤسسون ومسؤولياتهم هم د.محمد الحضرم - رئيس المؤتمر العام، د.عواد الظفيري - نائب رئيس المؤتمر العام، د.حاكم المطيري - الأمين العام، منصور الخزام - نائب الأمين العام، د.حسين السعيدي - الناطق الرسمي، د.فيصل الحمد - رئيس المكتب السياسي، د.جلوي الجميعة - نائب رئيس المكتب السياسي، سيف الهاجري - أمين السر، د.ساجد العبدلي - عضو مكتب الأمانة العامة، المحامي راشد الوسمي - رئيس المكتب القانوني، محمد المطر - رئيس مكتب حقوق الإنسان، محمد الخنين - رئيس المكتب الثقافي، جابر المري - رئيس المكتب الثقافي، عايض القحطاني - نائب رئيس المكتب الإعلامي، نايف المطيري - رئيس المكتب المالي والاقتصادي(١٢٢).

وقد جاء في الموقع الالكتروني للحزب(١٢٣) :

(حزب الأمة حزب سياسي سلمي، وهو أول حزب سياسي في الكويت والخليج العربي، تم الإعلان عن تأسيسه بتاريخ ٢٩ يناير سنة ٢٠٠٥م في الكويت، وهو يمثل جبهة عريضة من التيار المحافظ، ويؤمن الحزب بأن الأمة هي مصدر السلطة، وأن اختيار السلطة يتم عن طريق الانتخاب الحر، كما يؤمن الحزب بالتعددية السياسية وبالتداول السلمي للسلطة وبمبدأ الفصل بين السلطات واستقلال السلطة التشريعية والسلطة القضائية والمحافظة على الحريات بما في ذلك حرية التجمع وحرية الصحافة وحرية قيام الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات الخيرية وكل مؤسسات المجتمع المدني، ويرفض الحزب كل أشكال الاستبداد السياسي وصوره، كما يؤمن الحزب بحق كل إنسان بالعدل والحرية والمساواة دون أي تمييز عنصري أو طبقي أو طائفي أو قومي أو بسبب الجنس أو اللون، ويؤكد الحزب في مبادئه على وجوب احترام حقوق الإنسان وحريته السياسية والدينية والفكرية والمهنية والاقتصادية، كما يؤكد الحزب على حق الأمة في المحافظة على ثرواتها وحقها في استثمارها وتوزيعها توزيعا عادلا وحقها في تنمية مواردها، ويؤمن حزب الأمة بضرورة التعاون الإيجابي مع شعوب العالم بما يحقق العدل والأمن والسلام العالمي، وبضرورة التواصل الثقافي بين شعوب العالم، والاستفادة من إنجازات الحضارة الإنسانية في جميع مجالات الحياة والإسهام في تطويرها، ويرفض الحزب كل صور الاستعمار العسكري والسياسي والاقتصادي والثقافي، ويؤمن بضرورة حوار الحضارات وتواصلها فيما بينها لما فيه مصلحة وخير الإنسانية كافة، إن حزب الأمة بمبادئه وأهدافه هو مشروع المستقبل لشعوب المنطقة التي تتطلع إلى الحرية والوحدة والاستقلال بعيدا عن كافة مظاهر الاستعمار الأجنبي ليكون لها دور في حماية أمنها وتأمين مصالحها ومصالح العالم الضرورية في هذه المنطقة الحيوية) .

ويلاحظ في قراءة أوراق الحزب ملاحظات هامة، منها أن الحزب لم يذكر كلمة "الكويت" كما لم يذكر كلمة "الديمقراطية" وأيضا لم يذكر كلمة "الدستور" وأخيرا لم يذكر ضمن شروط العضوية أن تكون الجنسية "كويتي" .. وقد يدل ذلك على أن للحزب طموحات خليجية عربية إسلامية فهو ليس حزبا كويتيا، أما الديمقراطية فقد استبدلها بكلمة "الشورى" التي نرى أن تطبيقاتها الحديثة ليست بوضوح كلمة "الديمقراطية" ، أما تجاوز الدستور الكويتي فقد يكون بسبب أممية الحزب ومن ثم فهو لا يريد أن يحجم نفسه بالإطار الكويتي.

وفي مايو ٢٠٠٥م قامت وزارة الداخلية باستدعاء عدد من أعضاء حزب الأمة والتحقيق معهم ثم إحالتهم إلى النيابة العامة التي أخلت سبيلهم بعد تحقيقات استمرت لمدة تسع ساعات بكفالة قدرها ٣٠٠ دينار لكل منهم، باعتبار أنهم أخلوا بقانون حظر التجمعات، وقد تولى المحامي ناصر الدويلة الدفاع عنهم، كما تضامن معهم سياسيا – من مجلس الأمة – كل من النائب د.عواد برد والنائب عبدالله عكاش(١٢٤).. علما بأن المحكمة الدستورية قد أبطلت معظم مواد قانون حظر التجمعات في مطلع مايو ٢٠٠٦م ، فقررت محكمة الجنح براءة أعضاء حزب الأمة الـ ١٥ من جميع التهم الموجهة إليهم فيما يخص قانون المطبوعات وقانون التجمعات وذلك في حكم أول درجة(١٢٥)، في حين أصدرت محكمة الجنايات في ٢٠٠٦/٥/٢٧ حكما يتعلق بقضية مرفوعة من الحزب ضد جريدة الوطن أن الحزب غير قانوني لعدم قيده بأسماء مؤسسيه بالطريقة القانونية(١٢٦).

ويبدوا أن السلفيين موعودين بانشقاق في كل انتخابات برلمانية منذ ١٩٩٦م، فما أن أعلن الحزب مقاطعته انتخابات مجلس الأمة ٢٠٠٦م بسبب عدم تغيير الدوائر

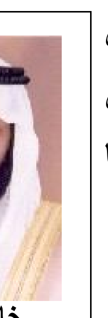
الانتخابيـة وانتـشار ظـاهرة شـراء الأصـوات وظـاهرة الانتخابـات الفرعيـة وانتـشار الفئوية والطائفية والقبلية – كما جاء في أسباب المقاطعة – حتى أعلن ثلاثـة من قيـادات الحزب استقالتهم بسبب تلك المقاطعة باعتبارها هروبا من تحمل المسؤولية، كمـا أعلـن أحدهم وهو النـاطق الرسمي للحزب د.حسين جليعب السعيدي خوض الانتخابـات فـي الجهراء الجديـدة منطلقـا مـن انتخابـات فرعيـة للقبيلـة، فقـام الحـزب بقبـول الاسـتقالة واختيـار فيصل الحمد ناطقـا رسميا للحزب وساجد العبـدلي رئيسا للمكتـب السياسي وعـايض القحطـاني رئيسا للمكتـب الاعلامـي ونـايف ضـيدان المطيـري نائبـا لـرئيس المكتب السياسي(١٢٧).

المبحث الرابع

إسلاميون آخرون

تناولنا الجماعات الإسلامية الكبيرة والمؤثرة على الساحة السياسية الكويتية وهم الإخوان المسلمين والجماعة السلفية والحركة السلفية مع حزب الأمة، ويبقى غير تلك الجماعات الرئيسية جماعات صغيرة وأفراد مستقلون سنتناولهم فيما يلي:

أولا - الكتلة الإسلامية:


خالد العدوه

هو تكتل لمجموعة من النواب الأعضاء في مجلس الأمة المنتمين منهم لتيارات إسلامية بالإضافة إلى إسلاميين مستقلين، يجمعهم التنسيق والعمل المشترك في عدد من القضايا العامة، وهو تكتل ظهر خلال الفصل التشريعي التاسع ١٩٩٩ – ٢٠٠٣م بعد تشكل "كتلة العمل الشعبي" واستمر بعد ذلك.


حسين مزيد الديحاني

١) الفصل التشريعي التاسع ١٩٩٩-٢٠٠٣م ::

ضمت الكتلة الإسلامية أثني عشر نائبا برلمانيا، خمسة من الحركة الدستورية الإسلامية "حدس" (مبارك الدويلة، د.ناصر الصانع، د.محمد البصيري، مبارك صنيدح، عبدالله العراده)، وواحد من التجمع الإسلامي السلفي (أحمد الدعيج)، وواحد من الحركة السلفية أو محسوب عليها (د.وليد مساعد السيد ابراهيم العبدالرزاق الطبطبائي(١٢٨))، وإسلاميون مستقلون (مخلد راشد سعد غريب العازمي (١٢٩)، خالد سالم عبدالله العدوه العجمي (١٣٠)، حسين مزيد عويس هادي الديحاني (١٣١)، عيد

هذال سعود مرحب الرشيدي (١٣٢)، مبارك براك سالم حطاب الهيفي (١٣٣))، وتم اختيار الدويلة منسقا للكتلة.

ولعل من الملاحظ أن النواب الإسلاميين الشيعة لم ينضموا إلى الكتلة الإسلامية بل ذهبوا إلى تكتل العمل الشعبي، رغم أن قضايا الإسلاميين الشيعة العامة أقرب إلى قضايا الكتلة الإسلامية، أما قضايا الشيعة الخاصة بهم كطائفة فلا يتم طرحها من قبل التكتل الشعبي وإنما تطرح بصفة فردية أو بتنسيق ثنائي وثلاثي فيما بين نواب الشيعة، كما أن الكتلة الإسلامية لم تستوعب نوابا آخرين محافظين هم أقرب إلى الإسلاميين من غيرهم(١٣٤).

واجهت الكتلة الإسلامية بعض المشاكل التي انعكس أثرها على تماسكها ومستوى انجازها وتعاون أعضائها، ومنها مشكلة وقعت بسبب إيقاف الشيخ أحمد القطان – إخوان – عن الخطابة بقرار من وزير الأوقاف والشئون الإسلامية أحمد باقر – سلف - ورفض الوزير إعادة الشيخ القطان إلى الخطابة حتى يتعهد بالالتزام بميثاق المسجد، فكان لهذه الحادثة إسقاطاتها على الكتلة الإسلامية والتنسيق بشكل عام بين الإخوان والسلف على المستوى البرلماني وفي الساحة الشعبية وفي انتخابات مجلس الأمة ٢٠٠٣م(١٣٥).

٢) الفصل التشريعي العاشر٢٠٠٣-٢٠٠٦م ::

في هذا الفصل تشكلت الكتلة الإسلامية من النواب د.فيصل علي عبدالله المسلم العتيبي (١٣٦)، د.وليد الطبطبائي، جاسم محمد شريف أحمد الكندري (١٣٧)، د.ناصر الصانع، د.محمد البصيري، احمد باقر (وزير)، د.عواد برد العنزي، د.ضيف الله

فضل ضيف الله ابورميه (١٣٨)، د.فهد الخنه، عادل عبدالعزيز عبدالله صالح الصرعاوي (١٣٩)، خالد العدوة، حسين مزيد الديحاني، مخلد العازمي، عبدالله عكاش سعد مطر العبدلي (١٤٠)).


عادل الصرعاوي

جاسم الكندري

وقد واجهت الكتلة الإسلامية عدة مشكلات، أولها ظهر في تصريح لوليد الطبطبائي قبيل الانتخابات حين ذكر أن الإسلاميين المستقلين سيشكلون "الكتلــة الإسلامية المستقلة" لوحدهم بعد انتهاء الانتخابات الجديدة في ٢٠٠٣م وذلك على خلفية دخول التيارات الإسلامية كمنافسين للإسلاميين المستقلين ومنهم في الدائرة السابعة كيفان التي يترشح فيها د.الطبطبائي(١٤١) ، وثاني المشكلات هي انضمام أحمد باقر إلى الوزارة وزيرا للعدل والأوقاف والشؤون الإسلامية مع استمراره بحضور اجتماعات الكتلة، حيث اعتبر البعض أن في ذلك اختراقا حكوميا للكتلة، كما كان رأي الكتلة الإسلامية أن لا ينضم أحد منهم إلى الوزارة ولكن أحمد باقر قرر لوحده أو بالتشاور مع التجمع الإسلامي السلفي الدخول إلى الوزارة(١٤٢).

تغيرت طبيعة التشكيل داخل الكتلة حيث غلب عليها الإسلاميون المستقلون، فقد تبدل الحال إلى سيطرتهم على حساب التيارات وخاصة "حدس"، فتغير المنسق العام بعد أن كان لحدس – مبارك الدويلة – أصبح دوريا هذه المرة بدأ من د.فيصل المسلم ثم د.فهد الخنة ثم د.محمد البصيري، وقد كاد اختيار المنسق أن يسبب تفكك الكتلة حيث طرح بعض الأعضاء أن يتولى مبارك الدويلة (إخوان) أعمال المنسق

العام، كما اقترح آخرون أن يتولاها خالد السلطان (سلف) مما أوجد رد فعل عنيف من أعضاء الكتلة اعتراضا على أن يتولى أعمال المنسق شخصية غير برلمانية، كما دار حوار مطول حول الالتزام داخل الكتلة الإسلامية حيث كان البعض يصر على أن المشاركة تنسيقية فقط باعتبار أن الكتلة ليست حزبا، وهذا ما أضعف الكتلة الإسلامية ووحدتها وتماسكها عند التصويت بالمقارنة مع تكتل العمل الشعبي(١٤٣).

وفي أكتوبر ٢٠٠٤م قرر نواب في الكتلة الإسلامية – د.وليد الطبطبائي و د.عواد برَد و د.فيصل المسلم – استجواب وزير الإعلام الكويتي محمد أبو الحسن بسبب ما يقولون عن فشله في حماية الأخلاق وفي الرقابة على المطبوعات والمنشورات وفي حماية الأخلاق، فقدم الوزير استقالته مطلع يناير ٢٠٠٥م، وفي نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٥م تمت مناقشة الاستجواب المقدم من عضو الكتلة الإسلامية د. ضيف الله بورمية إلى وزير الصحة – المحسوب على الإخوان – لينتهي الاستجواب بتقديم الوزير لاستقالته وقبولها، وكان هذا الاستجواب – رغم تأييد حدس له – محرجا لأعضاء الكتلة الإسلامية التي وصمت بأنها تخلت عن ممثلها.

كما أقرت الكتلة الإسلامية عددا من الأولويات من بينها تنظيم العمل الخيري وقانون للمطبوعات والنشر يحقق حرية إصدار الصحف، وتعديل الدوائر الانتخابية وضوابط وشروط التعيين بالمناصب الإدارية، وقانون لتحصيل الزكاة، وتفعيل إشهار جمعيات النفع العام.

كذلك أقرت الكتلة الإسلامية في ديسمبر ٢٠٠٤م آلية عمل جديدة أعدها د.فهد الخنة ود.محمد البصيري ود.وليد الطبطبائي جاء فيها ما يلي:

أولا - مبادئ عامة :

١- الكتلة الإسلامية هي عبارة عن تجمع برلماني يهدف إلى الوصول إلى فهم مشترك ورأي توافقي بين أعضاء مجلس الأمة بما يحقق طموحات الناخب الكويتي الذي يعلق آمالا واسعة على ممثلي الأمة، ويسعى المنتمون إلى الكتلة الإسلامية إلى تعزيز مساحة اللقاء المشترك بينهم توصلا إلى أقصى ما يمكن من أهداف ومواقف مشتركة تعبر عن عموم التيار الإسلامي في البلاد .

٢- الكتلة أقرب إلى صيغة التجمع وليست تنظيما أو حزبا وعليه فإن فعالياتها تكمن في نجاح أعضائها في صياغة ما يمكن أن تتفق عليه الكتلة والابتعاد عما يمكن أن يصيبها بخلل، لذا يحرص أعضاؤها على الاتفاق على أكبر عدد ممكن من المواقف، والحرص على إبقاء الأمور المختلف حولها ضمن دائرة الحوار داخل الكتلة واحترام وجهة نظر جميع الآراء ضمن إطار الأخوة والأدب الإسلامي الرفيع .

٣- تعتبر اجتماعات الكتلة ومداولاتها ومناقشاتها أمورا خاصة ويجب الحفاظ عليها ولا يتم الإعلان إلا على ما يتم الاتفاق عليه من قبل أعضاء الكتلة بواسطة المنسق العام أو الناطق الرسمي باسم الكتلة أو من يتم تفويضه بهذا الخصوص .

٤- الكتلة الإسلامية تتبنى سياسة الحوار المفتوح مع جميع التيارات والكتل البرلمانية وتتبنى سياسة التعاون والتنسيق مع الجميع من أجل الوصول إلى مواقف وطنية متوافقة مع المبادئ الإسلامية .

ثانيا - آلية عمل الكتلة الإسلامية :

١- اتفاق الكتلة قبل بداية كل دور انعقاد على جدول أولويات يتضمن عناوين القضايا المتفق عليها .

٢- يتقدم أعضاء الكتلة مجتمعين بمشاريع قوانين تخص هذه الأولويات .

٣- في حال تقدم عضو أو أكثر من أعضاء الكتلة بمشروع قانون دون استشارة أعضاء الكتلة مجتمعين فان الكتلة وأيا من أعضائها غير ملزمين بتأييد المشروع المذكور .

٤- التنسيق فيما يخص القضايا المعروضة على جدول أعمال المجلس ومحاولة الخروج بقرار موحد في شأن كل منها وفي حالة اتفاق الأعضاء على هذا القرار بإجماع الأعضاء الحاضرين- فان على الجميع التصويت داخل المجلس وفق قرار الكتلة .

٥- التنسيق في تفعيل الأدوات الرقابية في مجلس الأمة بما يحقق الأهداف الإسلامية والمصلحة الوطنية العامة وذلك كالتالي :

أ- لكل عضو أو أكثر في الكتلة أن يطلع الكتلة على موجز ما يتقدم به من أسئلة .

ب- لكل عضو أو أكثر في الكتلة طلب عقد اجتماع استثنائي للكتلة لمناقشة مشروع استجواب يراه ضروريا وطلب التضامن مع الاستجواب .

ت- لكل عضو في الكتلة أو أكثر أن يطلب مناقشة الكتلة لأي استجواب مقدم من قبل الزملاء أعضاء مجلس الأمة غير الأعضاء في الكتلة وبإمكان الكتلة أن تتبنى الاستجوابات بموافقة جميع أعضائها أو تقرر دعم الاستجواب بأغلبية عادية لكن قرارها في هذه الحالة غير ملزم للأعضاء غير المؤيدين لهذا القرار على اعتبار ان الاستجواب غير مقدم من أعضاء في الكتلة ويجب ألا يؤثر ذلك على تضامن أعضاء الكتلة فيما بينهم .

٦- لما كانت السياسة الخارجية وأوضاع الأمة العربية والإسلامية تعني التيار الإسلامي مباشرة ومن أجل تعزيز تفعيل موقف التيار الإسلامي في الكويت أمام الرأي العام العربي والإسلامي، تحرص الكتلة على إصدار مواقف وبيانات باسم أعضائها مجتمعين تعبر عن موقف التيار الإسلامي في دولة الكويت من التطورات في المنطقة وفي العالم انطلاقا من الثوابت الإسلامية العامة وتحرص الكتلة على أن تكون هذه المواقف دورية أو حين يستدعي الأمر ذلك .

٧- نظرا لحجم الكتلة وتعدد المهام الملقاة عليها، وحرصا على متابعة شؤونها يصار إلى إنشاء مكتب متابعة خاص يساعد منسق الكتلة على القيام بدوره ويعمل على التواصل بين أعضاء الكتلة .

٨- اجتماعات الكتلة الإسلامية :

أ - تكون اجتماعات الكتلة مرتين كل شهر (قبل يوم الجلسة) وذلك لمناقشة جدول أعمال المجلس واتخاذ المواقف المناسبة ومناقشة القضايا المعروضة على جدول الأعمال .

ب - يجوز أن تعقد اجتماعات استثنائية بناء على دعوة المنسق العام أو بطلب من ثلاثة أعضاء أو ربع الأعضاء أيهما أقل .

٩- منسق الكتلة الإسلامية :

أ - يتم اختيار منسق عام للكتلة وذلك قبيل بداية دور الانعقاد السنوي، وذلك لمدة سنة، ويجوز تمديد المدة بحسب الأحوال .

ب - يقوم المنسق بالمهام الآتية :

- الدعوة لحضور اجتماعات الكتلة .
- عرض جدول أعمال الكتلة لإقراره في الاجتماع .
- إدارة الحوار والنقاش .

- تحديد وقت المتحدثين والمعقبين .
- عدم إبداء وجهة نظره إلا بعد انتهاء المتحدثين في كل قضية .
- التصريح باسم الكتلة بما يتم الاتفاق عليه فقط .
- الإشراف على مكتب الكتلة الإسلامية .

١٠- لجان الاتصال والتنسيق: تشكل الكتلة الإسلامية لجنة أو أكثر للاتصال والتنسيق مع الأطراف والكتل البرلمانية والزملاء الأعضاء وذلك لنقل وجهة نظر الكتلة الإسلامية والوصول إلى فهم مشترك من أجل تعزيز دور مجلس الأمة وتحقيق أكبر قدر من الإنجاز النيابي(١٤٤).

٣) الفصل التشريعي الحادي عشر ٢٠٠٦م ::

شارك أعضاء الكتلة الإسلامية في مجموعة الـ ٢٩ نائبا الذين وقفوا مع تخفيض عدد الدوائر، وان كان بعضهم يؤيد الدائرة الواحدة وبعضهم يؤيد عشر دوائر، إلا أن الالتقاء على رأي واحد من شأنه أن يؤدي إلى نجاح المشروع رغم وجود بعض التحفظات، وقد كانت مشاركتهم جماعية ولكن ترك المجال لمقدار هذه المشاركة لكل عضو، فبعضهم بلغ حماسه درجة عالية مثل د.ناصر الصانع وبعضهم كان حماسه عاديا كخالد العدوه.

وبعكس انتخابات ٢٠٠٣م التي تنافس فيها الإسلاميين في العديد من الدوائر حيث كان مرشحو الإخوان والسلف والإسلاميين المستقلين يتواجهون في العديد من الدوائر، فقد شهدت انتخابات ٢٠٠٦م تنسيقا كبيرا بين الإسلاميين عموما، ففي الدائرة السابعة مثلا انسحب مرشح الإخوان د.وليد الوهيب ومرشح السلف أحمد الدعيج من أمام الإسلاميين المستقلين د.وليد الطبطبائي وعادل الصرعاوي فحققا فوزا سهلا.

وبعد انتهاء الانتخابات كانت حصيلة الكتلة الإسلامية أكبر من الفصل التشريعي العاشر، حيث بلغت الكتلة ١٨ نائبا من أصل ٥٠ ، فقد فاز عن "حدس" ستة نواب هم دعيج الشمري، د.ناصر الصانع، جمال الكندري، د.جمعان الحربش، خضير العنزي، د.محمد البصيري .. فيما فاز عن التجمع الإسلامي السلفي أحمد باقر و د.علي العمير.. أما الإسلاميين المستقلين فقد فاز منهم عبدالله عكاش، جابر سعد خنيفر عايد المحيلبي العازمي، د.وليد الطبطبائي، عادل الصرعاوي، د.فيصل المسلم، خالد العدوه، د.ضيف الله بورمية، عبدالله مهدي عبدالله حمد العجمي، د.فلاح فهد محمد سعيد الذروة الهاجري(١٤٥)، د.سعد رغيان سعود فهيد الشريع، وقد اجتمعت الكتلة الاسلامية وتم اختيار احمد باقر منسقا للكتلة.

ويلاحظ المراقبون أن الكتلة الاسلامية أقل التزاما فيما بين أعضائها في العديد من القضايا عن التزام أعضاء كتلة العمل الشعبي وكتلة العمل الوطني، فمثلا لم يلتزم أعضاء الكتلة الاسلامية بموقف واحد في انتخابات رئاسة المجلس حيث صوت بعضهم لجاسم الخرافي ولم يلتزموا مع بقية زملائهم بالتصويت لأحمد السعدون، كما أن تصويت الكتلة الإسلامية في موضوع توقيف رئيس جهاز خدمة المواطنين وتقويم أداء الجهات الحكومية الشيخ محمد عبدالله المبارك عن عمله أثناء تحقيق اللجنة البرلمانية في تجاوزات منسوبة للجهاز خلال انتخابات مجلس الأمة ٢٠٠٦م أدى هذا التصويت إلى شلل الكتلة الإسلامية بعد ذلك بسبب تشتت التصويت بين مؤيد ومعارض وممتنع وما حدث من هجوم بعض الإسلاميين على الشيخ محمد ودفاع بعضهم الآخر عنه(١٤٦) ، في حين بقي الاتفاق بين أعضاء الكتلة الاسلامية في القضايا المتعلقة بالأخلاق، لذلك يتردد بين حين وآخر توقعات بعدم استمرار الكتلة على الشكل الذي هي عليه.

٤) الكتلة الاسلامية المستقلة ::

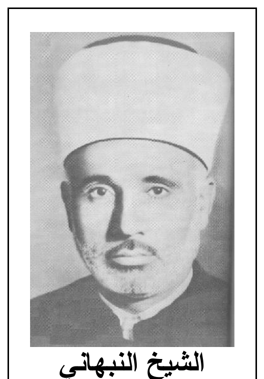

عبدالله عكاش


د.ضيف الله ابورميه

في مارس ٢٠٠٧ وقبل اتمام التشكيل الوزاري الجديد، أعلن ستة نواب عن تشكيل كتلة إسلامية مستقلة لمتابعة الأحداث السياسية، على أن تبقى ضمن الكتلة الاسلامية" الأم، فهي بذلك كتلة مماثلة لكتلة نواب الإخوان وكتلة نواب السلف، كما أعلنت الكتلة الجديدة عن تولي عبدالله عكاش مسئولية المنسق العام للكتلة، وكان لافتا توقيت تشكيل الكتلة التي طالبت بأول تصريح لها أن يؤخذ رأيها في التشكيل الوزراي الذي يجري التحضير له أسوة بالكتل السياسية الاخرى، والكتلة تضم الى جانب أمينها العام كلا من حسين مزيد وخالد العدوة و د.سعد الشريع وجابر المحيلبي و د.ضيف الله بورمية(١٤٧).

ثانيا - حزب التحرير - ولاية الكويت ::

تأسس الحزب عام ١٩٥٢ في فلسطين - القدس على يد مؤسسه الشيخ تقي الدين النبهاني، الذي توفي عام ١٩٧٧م، كانت فكرة الحزب تقوم على إقامة الخلافة الإسلامية من خلال الاستيلاء – بالانقلاب – على أحد الأقطار العربية ليكون قاعدة انطلاقة تلك الخلافة إلى باقي الولايات العربية والإسلامية، وقد وقع الاختيار على الأردن، فتم طرد الشيخ النبهاني منها ليتنقل بين سوريا ولبنان.


الشيخ النبهاني

بعد وفاة الشيخ النبهاني تولى إمارة الحزب من بعده ناطقه الرسمي الشيخ عبد القديم زلوم المولود في فلسطين، وهو بمثابة الرجل الثاني بالحزب بعد الشيخ النبهاني، استمر أميرا للحزب حتى عام ٢٠٠٣م، ليتولى من بعده الناطق الرسمي بالحزب المهندس عطاء ابو الرشتا إمارة الحزب.


الشيخ عبد القديم زلوم

يؤمن الحزب بوجود ثلاث مراحل قبل قيام الخلافة الإسلامية، الأولى هي المرحلة السرية الخاصة بالبناء العقائدي والثقافي لأعضاء الحزب، والثانية هي المرحلة العلنية التي يتفاعل فيها الحزب مع المجتمع والأمة التي يعيش فيها، والثالثة هي المرحلة التنفيذية التي يقوم فيها الحزب بالانقلاب الشامل واستلام الحكم وإقامة الدولة الإسلامية، وتطبيق الإسلام تطبيقا شاملا، وقد أعد الحزب لهذه المرحلة مشروع دستور متكامل لدولة الخلافة يتألف من ١٨٦ مادة.

يتكون الهيكل التنظيمي للحزب من لجنة القيادة في أعلى الهرم وهي التي تقود الحزب مركزيا، ثم لجنة الولاية التي تتشكل في كل دولة يعمل فيها الحزب، ولكل ولاية أمير يسمى أمير الحزب وهو المسؤول الأول عن الحزب في داخل كل ولاية، ثم اللجان المحلية التي تنتشر في المدن والأحياء والمؤسسات.

وفي الكويت، بدأ الحزب في العام ١٩٥٤م بين أوساط الوافدين العرب من فلسطين والأردن وسوريا ولبنان، وكان خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح من أبرز قياديي الحزب في الكويت حيث كان الساعد الأيمن للشيخ النبهاني قبل انضمامه إلى فتح، وقد نشر الحزب بيانه التأسيسي في مجلة الرائد، الصادرة عن نادي المعلمين في الكويت عام ١٩٥٢م(١٤٨).

اقتصر وجود الحزب في الكويت بين الجاليات العربية وبعض الكويتيين الذين لا يريدون الكشف عن أنفسهم، ولكن بعد تحرير الكويت وظهور التيارات السياسية الكويتية بشكل معلن فقد بدأ الحزب يتحرك وإن كان بصورة محدودة لقلة عدد المنتمين له من الكويتيين، وبدؤوا ينشطون قليلا، مثل مشاركتهم في تجمع للقوى السياسية بمناسبة احتفال "الحركة الدستورية الإسلامية – حدس" بمرور ١٠ سنوات حيث شارك عن حزب التحرير د. محمد الفرج(١٤٩) الذي قال إن حزبه ليس من ضمن القوى السياسية الوطنية ولا يطمع في ذلك (لأننا نعمل على مستوى العالم) (١٥٠) ، كما قام الحزب بتأسيس مكتب إعلامي يقوم بإصدار بعض النشرات في مناسبات مختلفة وتوزيع بعض الكتب والإصدارات الصوتية إضافة إلى إلقاء الدروس بالمساجد(١٥١).

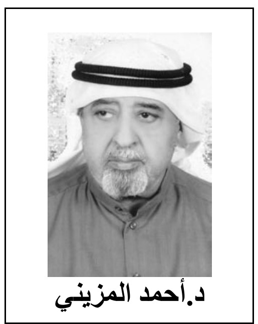
وفي أول تجمع علني لأفراد الحزب حاول شباب الحزب الكويتيون في أكتوبر ٢٠٠٤م تنظيم ندوة علنية بعنوان "الحملة الأميركية على الإسلام" وذلك بمنطقة العدان عقب بدء عمليات إسقاط النظام البعثي العراقي، ولكن جهاز أمن الدولة قام بتطويق المكان ومنع وصول الجمهور إلى الديوانية التي ستقام فيها الندوة، كما قام الجهاز باستدعاء عبد الله الراشد وجمعة السعد والتحقيق معهما حول سبب إقامة الندوة وعدد المنتسبين لحزب التحرير ورئيسه، وأكد الناشط في الحزب محمد العتيبي أن أعضاء الحزب سيستمرون في الكفاح السياسي حتى يتحقق هدفهم الأول وهو إقامة الخلافة الإسلامية مشيرا إلى أن الحزب كتلة واحدة في الداخل والخارج وأن الاتصالات مستمرة بين أطرافه، واستنكر العتيبي ما قام به رجال أمن الدولة لمنع إقامة الندوة وتنفيذ حملات اعتقال ضد شباب حزب التحرير وتهديدهم في حال إقامة الندوة بتفريق جمعهم بالهراوات والغازات المسيلة للدموع(١٥٢).

هناك عدة عوامل أدت إلى عدم نجاح الحزب بالانتشار والوجود والتأثير في المجتمع الكويتي، وهي(١٥٣):

١) طبيعة أيديولوجية حزب التحرير الانقلابية وتبنيه لتكفير النظام الكويتي، وهذا طرح فكري وعملي غير مقبول في المجتمع الكويتي.
٢) لم يستطع الحزب استقطاب شخصيات كويتية مؤثرة كما هو الحال مع التيارات الأخرى مثل الدكتور احمد الخطيب "حركة القوميين العرب" وعبد العزيز العلي المطوع "الإخوان المسلمون".
٣) وجود المفكرين الإسلاميين الكويتيين، والفكر الوهابي السعودي والفكر الإخواني المصري ملأ الساحة الكويتية قبل الحزب فلم يستطع أن يجد له مكانا في المجتمع الكويتي.

٤) عدم دخول الحزب في المؤسسات المدنية الكويتية والعمل الحزبي الكويتي أفقده منابر هامة للتحرك الشعبي، وهذا يعود لعدم إيمانه بالديمقراطية.

ثالثا - جماعة أنصار الشورى والسلام ::


د.أحمد المزيني

هي جماعة كويتية اشتهر من أعضائها أمينها العام د.أحمد عبد العزيز المزيني، وهو ناشط في العمل الخيري ويرأس لجنة فائض الأطعمة التي تستقبل المأكولات الفائضة من صالات الأفراح والمنازل والمطاعم لتقوم بتوزيعها على الأسر الفقيرة داخل الكويت، ثم أسس "مبرة البر الخيرية" في عام ٢٠٠١م، بهدف التأكيد على روح الأخوة الإسلامية الصادقة ومساعدة المحتاجين بالملبس والمأكل والأثاث والصدقات العينية ومعاونة الأسر المتعففة والقيام بالتعريف بالإسلام و تقديم المنح التشجيعية والجوائز التقديرية للباحثين والمتفوقين في مختلف المجالات.

وفي بيان صادر عن الجماعة في ٥ مارس ٢٠٠٥م طالبت الجماعة بإلغاء دستور الكويت ١٩٦٢ والعودة إلى دستور ١٩٢١ لأن دستور ١٩٦٢ فيه تناقض دستوري بين المادة الثانية (دين الدولة الإسلام) والمادة السادسة (الإيمان بالنظام الديمقراطي وان الأمة مصدر السلطات... الخ) وإن نص المادة السادسة منقول من الدستور الفرنسي مما جعل هويتنا مزدوجة بين الإسلام والعلمانية بينما دستور ١٩٢١ دستور إسلامي .

وفي مايو ٢٠٠٦م أصدرت الجماعة بيانا أكدت فيه أن الديمقراطية تعتبر أكبر خطر على وحدتنا الوطنية فهي نظام مستورد وليست نابعة من ديننا، وأن البديل الصحيح هو الشورى، فالديمقراطية ما دخلت بلدا إلا أفسدته وأثارت الفتن والحروب الأهلية النائمة وغير النائمة وتشجع السياسيين على الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم، وذلك بهدف الحصول على الشعبية ورضا العوام بأي ثمن فالنائب تهمه مصلحته الشخصية قبل مصلحة الوطن ونحن لا نلومه لأن النظام الديمقراطي نظام علماني لا يؤمن بالأخلاق بل يشجع النواب على المناورة والتكتيك والكذب، حسب ما جاء في البيان(١٥٤).

في حين طالبت الجماعة بأن يكون عمر الناخبة والمرشحة ٥٠ عاما و حاصلة على الشهادة الجامعية كحد أدني، وأن يكون عمر الناخب والمرشح ٤٠ عاما و حاصل على شهادة جامعية كحد أدنى، مع اقتراح إلغاء الرواتب والمخصصات لعضو مجلس الأمة فالنيابة عمل تطوعي(١٥٥).

ومن قناعات الجماعة أيضا المطالبة بإلغاء النقاب لأنه يثير الفتنة ودخيل على الحجاب الإسلامي، وتؤيد الاختلاط المنظم وتقترح إنشاء مكاتب للزواج تسمى (لجنة العفاف للزواج) وتطالب بإلغاء البعثات الخارجية لطالباتنا وتوحيد الزي الجامعي واعتماد النقل الجماعي بدلا من السيارات الخاصة، وتطالب بإلغاء مرحلة رياض الأطفال لأنها مرحلة ترفيهية وبالتالي تحويل مبانيها إلى كليات جامعية، وتطالب بإلغاء الاتحادات الطلابية لأنها أنشطة ترفيه وتشجع الطلاب على العمل النقابي السياسي وهذا يؤثر على تحصيلهم العلمي(١٥٦) ، كما تطالب بأن تفتح سوق الكويت

للأوراق المالية – البورصة عند صدور ميزانيات الشركات وتغلق بعد توزيع حساب الأرباح والخسائر(١٥٧).

وقد اقتصر عمل الجماعة على إصدار البيانات السياسية والاقتصادية بين فترة وأخرى، فعدم إيمانها بالديمقراطية وعدم خوضها لانتخابات مجلس الأمة أو مؤسسات المجتمع المدني جعل تأثيرها محدود في الكويت وأفقدها المنابر التي من خلالها تجمع الأنصار وتؤثر بالقرار، كما أنه ليس معروفا من الجماعة سوى أمينها العام د.المزيني.

رابعا - الأفغان الكويتيون ::



أسامة بن لادن



سليمان بوغيث

عرفت الكويت الأعمال الإرهابية اليسارية في الفترة التي سبقت الغزو العراقي للكويت، ولكن بعد تحرير الكويت في العام ١٩٩١م وانسحاب الاحتلال السوفييتي من أفغانستان نهاية الثمانينيات، بدأت الكويت تشهد أعمالا إرهابية يقوم بها رجال متدينون لأسباب دينية وفق رؤيتهم، وإذا تجاوزنا بعض الأعمال الإرهابية التي أراد منفذوها إلصاق التهمة بالإسلاميين مثل الاعتداء على محل موسيقى مملوك للفنان عبدالحسين عبدالرضا في العام ١٩٩١م.

شهدت الكويت منذ تحريرها في ١٩٩١م ولمدة عشر سنوات حتى أحداث سبتمبر ٢٠٠١م العديد من الأحداث ومنها(١٥٨):

في عام ١٩٩٢م تم الاعتداء على مقر السيرك الروماني في خيطان والاعتداء على مركز الكهف للفيديو وإطلاق الرصاص على باص يقل أعضاء السيرك الروسي ثم تبع ذلك إطلاق رصاص باتجاه السيرك تسبب في جرح زائرين أحدهما بريطاني والآخر هندي والاعتداء على معرض سالمين للأدوات الموسيقية وانفجار سيارة مفخخة امام منزل الدكتور هلال الساير عميد كلية الطب والذي تعرض حينذاك لحملة من قبل بعض النواب حول الطالبات المنقبات، وإطلاق الرصاص على بشار عبدالحسين عبدالرضا واكتشاف كميات كبيرة من الأسلحة في منطقة الصليبية لإرسالها إلى البوسنة في ذلك العام.

وفي عام ١٩٩٣م تم تفجير مقر السيرك الروسي في أرض المعارض في منطقة مشرف، وحدث انفجار في محل للتسجيلات الصوتية في خيطان.
أما عام ١٩٩٤م فشهد إطلاق النار على محل موسيقى للفنان عبدالله الرويشد في حولي بعد الحديث عن تصوير اغنية اثارت غضب التيارات الإسلامية، إطلاق نار على مبنى سكني في سلوى يقطنه عمال شركة أمريكية مرتبطة بعقد مع الجيش الكويتي وفرق الجيش الامريكي الموجودة في الكويت.

وفي عام ١٩٩٥م تم العثور على كميات ضخمة من الأسلحة في إحدى المزارع في منطقة حدودية قالت عنها وزارة الداخلية إنها من عمل محترفين وذكر البيان أن الأسلحة كانوا يحتفظون بها إلى «يوم معلوم».

أما عام ٢٠٠٠م فتم اعتقال مجموعة تخريبية وبحوزتها ١٣٣ كليوغراما من المتفجرات والصواعق والقنابل قيل إنها أخفيت لمساعدة المجاهدين الشيشان، كما

تعرضت طالبة في معهد الدراسات التجارية في حولي لمحاولة اعتداء وضرب من قبل شباب قاموا بقص شعرها وأخذوا هاتفها النقال وأصيبت الفتاة بكسر في اليد.

بعد أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية التي نفذتها القاعدة بعمليات خطف الطائرات وضرب مواقع هامة داخل الأراضي الأمريكية، فقد

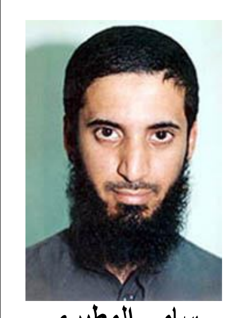

جاسم الهاجري

تطورت الأعمال الإرهابية في الكويت، حيث شهدت الكويت عملية إرهابية من نوع جديد، إذ تم قتل عسكري أمريكي وأصيب آخر بجراح يوم ٢٠٠٢/١٠/٨م أثناء تمرين الأمريكان في جزيرة فيلكا، وقد أعلن تنظيم القاعدة تبنيه لهذه العمليـة، مما دفع السلطات الكويتية إلى اعتقال عدد غير محدد من الأشخاص للاشتباه بضلوعهم في مساعدة المسلحين، وكانت تلك الحادثة وقعت والكويتيون متوجسون من هجوم عراقي محتمل، كما بدأت القوات الأمريكية بالتحضير لحرب تحرير العراق، وقد قام الأمريكيون بقتل المهاجمين أنس أحمد إبراهيم الكندري وجاسم حمد مبارك الهاجري، يذكر أن زهاء عشـرة آلاف عسـكري أمريكي موجودون في الكويت بكامل عدتهم، يشارك عشرهم في التمرينات التي اطلق عليها اسم الصولجان المتوثب(١٥٩) .

وأعلن وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الصباح أن ١٥ كويتياً أعضاء في التنظيم المسؤول عن الهجوم على (المارينز) في جزيرة فيلكا أحيلوا على النيابة العامة بعد استكمال التحقيقات معهم، وأكد أنه ثبت أن أنس الكندري الذي قُتل في الهجوم كان (أميراً) على هذا التنظيم، وكان بايع أسامة بن لادن زعيم (القاعدة) ولكن لا معلومات لدى الأمن الكويتي عما إذا كان الهجوم في فيلكا تم بتوجيه من (القاعدة)

أم بمبادرة محلية، كذلك لم يعثر على علاقة مباشرة بين باقي أعضاء التنظيم وبين (القاعدة)، أو أنه متصل بمجموعات أخرى خارج الكويت(١٦٠).

في **عام ٢٠٠٣م:** في شهر يناير تم مقتل أحد الأمريكيين المدنيين وإصابة آخر معه، تم ذلك في منطقة الدوحة شمال العاصمة الكويت، ومنفذها سامي محمد مرزوق المطيري ، وهو بعد تدينه سافر الى منطقة مضياف في إيران على الحدود الإيرانية ـ الأفغانية، وهناك كانت تتم عمليات دقيقة حيث يتم تنسيب العناصر الكفوءة إلى تنظيم القاعدة، وعندما عاد إلى الكويت، تم توقيفه من قبل جهاز أمن الدولة الذي أخضعه للتحقيق، ولم يكن بالإمكان أكثر من سحب جوازه، لأنه لا سند قانونياً للاستمرار في احتجازه، وبعد تنفيذ العملية، هرب إلى الوفرة ومنها إلى السعودية حيث حصل على إجازة من عمله لأداء فريضة الحج، حيث قبض عليه بالسعودية وسلمته السلطات السعودية إلى السلطات الكويتية،وكشف الوزير الخالد ان أحد مساعدي سامي قد استخدم مسجداً في الوفرة كمخزن كبير للأسلحة والعتاد، وقال الوزير الخالد عن الأفغان الكويتيين إن خلاياهم كثيرة لكن لا شكل تنظيمياً لهم، وهذه أهم نقطة قوة في التنظيم وأهم صعوبة للأمن، لأنها تصعّب من عملية اكتشافهم(١٦١).


سامي المطيري

مع بداية الاستعدادات الأمريكية لحرب تحرير العراق مع النظام البعثي الذي يقوده صدام حسين، تلك الحرب التي جاءت بعد الحرب الأمريكية على أفغانستان وأدت إلى سقوط نظام طالبان الذي أقام الجمهورية الإسلامية الأفغانية وقتل واعتقال مئات الاسلاميين من اتباع أسامة بن لادن والملا عمر.. فقد بدأ يعلو صوت الأتباع

والمؤيدين في منطقة الخليج ضد التدخل الأمريكي بالمنطقة وضد الاستعداد لإسقاط النظام العراقي البعثي وما يعنيه ذلك من وجود أمريكي عسكري طويل الأمد في المنطقة "الدعوة للجهاد ضد الأمريكيين المحتلين للعراق".. وكان من أبرز المفكرين الكويتيين في معارضة التدخل الأمريكي بالمنطقة هو حامد العلي أمين عام الحركة السلفية العلمية ١٩٩٧-٢٠٠٠م، الذي ألقى الكثير من الخطب والدروس والمواعظ في هذا الاتجاه، كما كرس موقعه الإلكتروني لنشر فتاويه وآرائه ضد التدخل الأمريكي وقواته الموجودة بالمنطقة وفي الكويت تحديدا التي قررت تسهيل مرور قواته على أراضيها الى الانطلاق نحو حرب تحرير العراق.

لقد استجاب مجموعة من الشباب لتلك الدعاوي التي نادت بضرورة مقاتلة الأمريكان، وبدأ بعض الشباب بالانتقال الى داخل العراق والانضمام إلى الإسلاميين الراغبين بمقاتلة الأمريكان، قابله رفض الحكومة الكويتية لهذا الدور من شباب كويتي ضد أمريكا الدولة الصديقة التي لها الفضل – بعد الله – في تحرير الكويت من الغزو والاحتلال الظالم للكويت من قبل النظام البعثي العراقي بقيادة صدام حسين، كما شكل تصرف هذا الشباب الكويتي صدمة لدى الشارع الكويتي الذي فهم أن تحرك هؤلاء الشباب يأتي خدمة للنظام البعثي الذي أجمع العلماء على كفره.

وفي سعي الحكومة الكويتية إلى التصدي لهؤلاء الشباب ومنع مسعاهم إلى الانتقال إلى الأراضي العراقية لمقاتلة الأمريكان أو القيام بأعمال إرهابية ضد القوات الأمريكية أثناء عبورها الأراضي الكويتية في سيرها نحو العراق، فقد وقعت مصادمات عديدة، واعتقالات للعشرات، فقتل منهم من قتل واعتقل منهم من اعتقل.

كانت الأمور تسير نحو إقناع هؤلاء الشباب بالتراجع عن مسعاهم، وهو حل سلمي عبر الإقناع بدلا من المواجهة، وكادت تنجح المساعي التي قادها وسطاء بين زعيم خلية أسود الجزيرة – وهو اسم لم يختره أصحابه ولكن اشتهروا به – عامر العنزي والمسئول في جهاز أمن الدولة ولكن وقعت حادثة في ميدان حولي حيث حاول رجال الأمن اعتقال فواز العتيبي فحصل إطلاق نار مما أدى إلى استشهاد أحد العسكريين الكويتيين وإصابة رفيقه وهروب المطلوبين.. ومن ثم تأزمت المشكلة وانتقلت من مرحلة الحوار الفكري الى مرحلة المواجهة المسلحة.

وبعد تشديد المتابعة لتلك الخلايا وعزم أمن الدولة على الحسم العسكري معهم بدلا من "الحوار" فقد تم حصار عدد من هؤلاء الشباب في عمارة بمنطقة السالمية، وبدأت قوات أمن الدولة بإطلاق النار عليهم، فتمكنوا من قتل أحدهم واعتقال آخر(١٦٢).

ونتيجة للتحقيقات معه، فقد استدلوا على مكان باقي المجموعة في منطقة القرين في ضاحية مبارك الكبير، حيث حاصرت القوات الخاصة منزل فايز الرشيدي – الذي قتل في المواجهة – وأطلقت قوات الأمن النار بصورة مكثفة على المنزل من كل اتجاه، ثم بدأت الشرطة تستخدم مكبرات الصوت لكي يخرج من في المنزل من الأحياء، فاستسلموا للقوات وتم نقلهم إلى مقر أمن الدولة، وبعد فترة من الاعتقال توفي عامر خليف العنزي، كما قتل أحمد مسامح المطيري ومقبول العجمي.

وكان المحامي أسامة المناور هو من تولى الدفاع عن المجموعة، ولكن وجهت له تهمة فيما بعد بأن له صلات مع المجموعة تتجاوز موضوع الدفاع عنهم كمحام، خاصة علاقته مع خالد عبدالله الدوسري الناطق الرسمي باسم (جمعية ضحايا

التعذيب والاعتقال التعسفي) وهي جمعية غير مشهرة.. الذي سعى للدفاع عن عامر العنزي ورفاقه، والدوسري كان معتقلا في المملكة المغربية لمدة أكثر من شهرين لوجوده أثناء تفجيرات الرباط التي استهدفت كنيسا يهوديا ومرافق سياحية، وتعرض خلالها لتعذيب جسدي ونفسي وأفرج عنه لعدم ثبوت شيء ضده.

تم تقديم المتهمين للمحاكمة وعددهم (٣٧) متهما بينهم هاربون، وبعد أحكام الدرجة الأولى، حكمت محكمة الاستئناف في ٢٠٠٦/١١/١٣م بما يلي:

عدد ٤ إعدام، عدد ٢ سجن مؤبد، عدد ٢ سجن ١٥ سنة، عدد ٤ سجن ١٠ سنوات، عدد ٢ سجن ٥ سنوات، عدد ١ سجن ٢,٥ سنة، عدد ٣ سجن سنتين، والباقي براءة منهم المحامي أسامة أحمد المناور والشيخ حامد العلي(١٦٣).

الشخصيات
السياسية الإسلامية

مجلس الشورى الأول ١٩٢١م

يوسف بن عيسى القناعي، عبدالعزيز أحمد الرشيد، أحمد الفهد الخالد الخضير، مرزوق الداود البدر

مجلس الأمة التشريعي الأول فالثاني في ١٩٣٨م

يوسف بن عيسى القناعي.

مجلس الشورى الثاني ١٩٤٠م

يوسف بن عيسى القناعي

الجمعية الخيرية العربية الاسلامية ١٩١٣م ::

فرحان الفهد الخالد الخضير، أحمد الفهد الخالد الخضير

	الاخوان	السلف	آخرون
مجلس الأمة ١٩٦٣م	السيد يوسف هاشم الرفاعي		
مجلس الأمة ١٩٦٧م	محمد يوسف عبدالوهاب العدساني، يوسف السيد هاشم الرفاعي.		خالد العيسى الصالح وزيرا، عبدالرحمن سالم العتيقي وزيرا.

مجلس الأمة ١٩٧١م	السيد يوسف الرفاعي.		عبدالرحمن سالم العتيقي وزيرا.
مجلس الأمة ١٩٧٥م	يوسف الحجي وزيرا		عبدالرحمن العتيقي وزيرا.
مجلس الأمة ١٩٨١م	حمود حمد الصالح الرومي، عيسى ماجد صالح الشاهين.	خالد سلطان بن عيسى، جاسم محمد سعود العون.	محمد العدساني، محمد المرشد.
مجلس الأمة ١٩٨٥م	حمود حمد الرومي، عيسى ماجد الشاهين د.عبدالله فهد عبدالعزيز النفيسي، مبارك فهد علي فهد الدويلة.	أحمد يعقوب يوسف باقر العبدالله، جاسم محمد العون	محمد المرشد.
مجلس الأمة ١٩٩٢م	د.إسماعيل الشطي، ناصر الصانع، جمال الكندري، مبارك الدويلة، جمعان العازمي، د.عبدالله الهاجري.	أحمد باقر، جاسم العون، مفرج نهار. جاسم العون وزيرا.	محمد المرشد، خالد العدوه، شارع العجمي، عايض علوش
مجلس الأمة ١٩٩٦م	د.ناصر الصانع، مبارك الدويلة، محمد العليم، جمعان العازمي.	أحمد باقر، د.فهد الخنه، مفرج نهار. جاسم العون وزيرا.	د.وليد الطبطبائي. مخلد العازمي، خالد العدوه، عايض علوش
مجلس الأمة ١٩٩٩م	د.ناصر الصانع، مبارك الدويلة، عبدالله العرادة، د.محمد البصيري، مبارك صنيدح.	أحمد باقر، أحمد الدعيج. أحمد باقر وزيرا في ٢٠٠١	د.وليد الطبطبائي. مخلد العازمي، خالد العدوه، حسين مزيد الديحاني، عيد هذال

			الرشيدي، مبارك الهيفي.
مجلس الأمة ٢٠٠٣م	د.ناصر الصانع، د.محمد البصيري. د.اسماعيل الشطي وزيرا	أحمد يعقوب باقر، د.فهد الخنة. أحمد باقر وزيرا.	د.وليد الطبطبائي، عواد برد العنزي. د.فيصل المسلم، جاسم الكندري، د.ضيف الله ابورميه، عادل الصرعاوي، خالد العدوة، حسين مزيد الديحاني، مخلد العازمي، عبدالله عكاش. د.عبدالله المعتوق وزيرا.
مجلس الأمة ٢٠٠٦م	دعيج الشمري، د.ناصر الصانع، جمال الكندري، د.جمعان الحربش، خضير العنزي، د.محمد البصيري. د.إسماعيل الشطي نائب رئيس مجلس الوزراء	أحمد باقر، د.علي العمير. شريدة المعوشرجي وزيرا.	د.وليد الطبطبائي، عبدالله عكاش، جابر المحيلبي، عادل الصرعاوي، د.فيصل المسلم، خالد العدوه، د.ضيف الله بورمية، د.فلاح الذروة ، د.سعد الشريع.

خاتمة الباب الثاني

من خلال قراءة تاريخ الاسلاميين الكويتيين على مدى قرن كامل نجد أن وجودهم قديم بدأ مع تأسيس الإمارة، فهم ليسوا بطارئين على الكويت، كما أن وجودهم بشكل عام يعتبر قريبا من الحكم الكويتي، حتى حين انتقل الفكر "الحركي" إلى متديني الكويت فقد بقي الإسلاميين أكثر قربا إلى الحكم من التيارات الحركية الأخرى، خاصة وأن إيمانهم بالديمقراطية والدستور بأنهما ليسا إلا "وسيلة" للوصول إلى تطبيق شرع الله.

ورغم ذلك فقد شاهدنا تطورا كبيرا في إيمان الإسلاميين بالديمقراطية، وقناعتهم بضرورة أن يكون النشاط السياسي ضمن نطاق الدستور الكويتي وفي حدوده، وهو تطور طبيعي يتناسب والتطور الاجتماعي والسياسي في المجتمع الكويتي، وأنهم بقوا محل ثقة الحكم في كثير من الأحيان، ولكنهم لم يستطيعوا أن يكسبوا ثقة بعض التيارات السياسية الأخرى، فهم محل شك في أدوارهم الوطنية عند أكثر من فصيل من المعارضة كالقوميين والشعبيين.. ولعل هذا أعطى الإسلاميين فرصة لأن يكونوا حلا وسطا في الأزمات بين الحكم والمعارضة، منذ الشيخ يوسف بن عيسى في ١٩٣٨م.

الأمر الآخر.. أن الاختلاف بين الجماعتين الرئيسيتين – الاخوان والسلف – كان مبررا في وقت من الأوقات لأسباب تتعلق بالعقيدة وبالإيمان بالعمل السياسي، ولكن هذه الفروقات تقلصت كثيرا وانحصرت تقريبا في البرامج والتكتيك، ورغم ذلك

ما زال التباين بين الجماعتين في الميدان السياسي – عمليا – كبير.. كما يلاحظ نجاح الإسلاميين في الانتشار بين الحضر والقبائل، بل هم بين القبائل أكثر، حيث لم ينجح القوميون في الانتشار بينهم.

يغلب على الإسلاميين الكويتيين الوسطية والاعتدال والإيمان بالعمل السلمي، لذا فإن الأدوار الوطنية الدستورية أمام الاسلاميين كثيرة ومتشعبة، وفي مرحلة نظام الدوائر الجديد – خمس دوائر – فإن دورهم الإيجابي يزداد ضرورة وأهمية، لذلك نأمل أن يكون للإسلاميين أدوار هامة وسريعة في سبيل تنمية الدولة ونهضة المجتمع.

الهوامـــش

(١) الشيخ عبد العزيز الرشيد ـ تاريخ الكويت، صفحة ٢٥

(٢) نفس المصدر، صفحة ٧٠

(٣) الشيخ عبدالله النوري، خالدون في تاريخ الكويت، صفحة ٢٣

(٤) نفس المصدر، صفحة ٦٩

(٥) www.albayan.ae

(٦) النوري، مصدر سابق صفحة ٨٧

(٧) النوري، مصدر سابق صفحة ٧٩

(٨) الرشيد، مصدر سابق، صفحة ١١٥

(٩) نفس المصدر، صفحة ١٢١

(١٠) تأخر البريطانيين بالرد على الشيخ مبارك فتقدم بطلب – عن طريق شيخ المحمرة – للدخول تحت الحماية الفارسية "الشاه" ، انظر (التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك) ج.ج. سلدانها – وكيل وزارة خارجية الهند البريطانية.

(١١) الرشيد ، مصدر سابق ، صفحة ٢٩٧

(١٢) حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، الجزء الرابع ، صفحة ٥٠

(١٣) يحي الربيعان، فيصل الدويش والاخوان.

(١٤) الرشيد، مصدر سابق، صفحة ٣٤٢

(١٥) د.نجاة عبدالقادر الجاسم، كتاب: الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، صفحة ٥٣

(١٦) سيف مرزوق الشملان، من تاريخ الكويت، صفحة ١٩٥

(١٧) الرشيد، مصدر سابق، صفحة ١١٤ ـ ١١٨

(١٨) نفس المصدر، صفحة ١٢٣

(١٩) الشملان، مصدر سابق، صفحة ٢٠٢

(٢٠) د.الجاسم، مصدر سابق، صفحة ٧٥

(٢١) مذكرات خالد سليمان العدساني، سكرتير مجلس الأمة التشريعي الأول والثاني ١٩٣٨م

(٢٢) العدساني، مصدر سابق

(٢٣) د.الجاسم، مصدر سابق، صفحة ٧٢

(٢٤) نفس المصدر، صفحة ٧٣

(٢٥) د.إبراهيم غانم، حسن البنا.. رحلة لم تنته، www.islam-online.net

(٢٦) مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، حسن البنا، www.aljazeera.net

(٢٧) جماعة الإخوان المسلمين – الأردن www.ikhwan-jor.org

(٢٨) عبدالله الكليب: ولد عام ١٩٢٥م، والده سلطان مدير للمكتبة الأهلية ومدير للبلدية ومؤسس في "الكتلة الوطنية" وعضو مجلس الأمة التشريعي ١٩٣٨ الأول والثاني.

(٢٩) محمد العدساني: رئيس مجلس الأمة ١٩٨١م، والده عضو مجلس الأمة التشريعي الثاني ١٩٣٨م.

(٣٠) عبدالعزيز المطوع: ولد في ١٩١٠م وتوفي في العام ١٩٩٦م، والده علي المطوع عضو في مجلس الأمة التشريعي الثاني ١٩٣٨م، وأخوه عبدالله رئيس جمعية الإصلاح الاجتماعي التي تأسست بعد الاستقلال كبديل لجمعية الإرشاد الإسلامية.

(٣١) خالد العيسى: ولد في ١٩٣٣م، تولى رئاسة تحرير جريدة الهدف في ١٩٦٥م.

(٣٢) عبدالله سليمان عبدالله العتيقي، المنهج التربوي للحركة الاسلامية المعاصرة وأثره على بنية المجتمع الكويتي، صفحة ٣٢٩

(٣٣) خالد المسعود: ولد عام ١٩٢٩م، عضو مجلس الأمة عام ١٩٦٣ و ١٩٦٧ – قدم استقالته احجاجا على تزوير الانتخابات – و ١٩٧١ و ١٩٧٥م، وخسر الانتخابات عام ١٩٨١ و ١٩٨٥م، وزير الكهرباء والماء عام ١٩٦٣م،، ثم وزيرا للتربية والتعليم عام ١٩٦٤ و يناير ١٩٦٥ وديسمبر ١٩٦٥م، وقد التحق ب (حركة القوميين العرب).

(٣٤) يوسف الرفاعي: مؤسس مجلة البلاغ وجريدة السياسة، صار زعيم الحركة الصوفية في الكويت.

(٣٥) عبدالرحمن العتيقي: ولد عام ١٩٢٨م، عضو في جمعية الارشاد الإسلامية ١٩٥٩م، مديرا للشرطة ١٩٥٩م، مديرا للصحة من ١٩٥٩ الى ١٩٦١م، أول سفير في أمريكا ١٩٦١م، وكيل وزارة الخارجية ١٩٦٣م.

(٣٦) المستشار عبد الله العقيل، من أعلام الحركة والدعوة الإسلامية المعاصرة، صفحة ٣٧٥ و ٤٠٩

(٣٧) عبدالواحد أمان، في مراجعة الباب الثاني (الاسلاميون).

(٣٨) يوسف النصف: من قيادات تجمع الوفاق الوطني في ٢٠٠١م، انظر الباب الأول (الدستوريون).

(٣٩) د.فلاح عبدالله المديرس، جماعة الإخوان المسلمين في الكويت، صفحة ١٨

(٤٠) نفس المصدر، صفحة ٢٠

(٤١) عبدالله سليمان عبدالله العتيقي، جمعية الاصلاح الاجتماعي ودورها في المجتمع وتحرير الكويت، صفحة ١٧-١٨

(٤٢) جمعية الإصلاح الاجتماعي www.eslah.com

(٤٣) عبدالله المطوع: ولد في ١٩٢٦م، اشتغل بالتجارة وعمره أربع عشرة سنة، تأثر بأخيه عبدالعزيز صاحب الصلة القوية بمرشد الاخوان المسلمين الإمام حسن

البنا، خاض انتخابات مجلس الأمة في ١٩٦٣م وخسرها بالمركز التاسع، توفي رحمه الله في ٢٠٠٦/٩/٣م

(٤٤) حمود الرومي: ولد في ١٩٣٨م، تخرج من جامعة القاهرة في ١٩٦٥م، حصل على الماجستير من أمريكا في ١٩٧٨م، صار رئيسا لمجلس إدارة جمعية الاصلاح الاجتماعي بالتكليف بعد وفاة عبدالله المطوع، ثم تم اختياره رئيسا للجمعية بالأصالة في مارس ٢٠٠٧م.

(٤٥) د. فلاح عبدالله المديرس، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، صفحة ٤٦ .

(٤٦) لمعرفة المزيد عن الصوفية في الكويت انظر موقع السيد يوسف الرفاعي على الانترنت www.rifaieonline.com

(٤٧) أحمد علي الديين، ولادة دستور الكويت، صفحة ٣٢

(٤٨) يوسف الرفاعي: صار عضوا في مجلس الأمة عام ١٩٦٣ و ١٩٦٧ و ١٩٧١م.. وصار وزيرا لبريد والبرق والهاتف في ١٩٦٤م و ووزيرا للدولة لشئون مجلس الوزراء في ١٩٦٥م وفي ١٩٦٧م،

(٤٩) خالد العيسى: صار وزيرا للأشغال العامة عام ١٩٦٥م و ١٩٦٧م.

(٥٠) جمال عبدالناصر في الأربعينيات بايع الإمام حسن البنا على لانضمام في جماعة الإخوان المسلمين وكان نائبا لرئيس الجهاز الخاص للإخوان الذي قاتل الانجليز ، وهو الجهاز الذي كان له دور في تشكيل حركة الضباط الأحرار ثم انقلاب ١٩٥٢م.

(٥١) عبدالرحمن العتيقي: وزير المالية والنفط ١٩٦٧ و ١٩٧١م، كان وزيرا للمالية ١٩٧٥ و ١٩٧٦ و ١٩٧٨م، وأخيرا مستشارا لسمو الأمير الشيخ جابر الأحمد ثم سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد.

(٥٢) الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق، ولد في مصر عام ١٩٣٩م، هاجر الأب والأم والأبناء الى المدينة المنورة في العام ١٩٤٥م، باعتبار أن المملكة العربية السعودية هي دولة الإسلام، واختاروا الإقامة في المدينة المنورة، كان والده رحمه الله حافظا وقارئا لكتاب الله يقوم بالدعوة والتعليم والجهاد حيث شارك مع المجاهدين الفلسطينيين في عام ١٩٣٩م و ١٩٤٨م، درس الشيخ عبدالرحمن في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في عام ١٩٦١م وتخرج في عام ١٩٦٦م ليتوجه إلى دولة الكويت ويستقر بها حتى تاريخه.

(٥٣) عبدالواحد أمان يقول – في مراجعة خاصة للباب الأول "الدستوريون" – إن السلف لم يترددوا في خوض انتخابات البرلمان بهدف الفوز بعضويته، بل إنهم أعلنوا موقفهم من الانتخابات قبل الاخوان.

(٥٤) عبدالله سليمان عبدالله العتيقي، المنهج التربوي للحركة الاسلامية المعاصرة وأثره على بنية المجتمع الكويتي، صفحة ٤٥٠

(٥٥) نفس المصدر، صفحة ٢٠٩ ـ ٢١٤.

(٥٦) صلاح محمد الغزالي، الحياة الديمقراطية في الكويت، صفحة ١٧٣

(٥٧) د.فلاح عبدالله المديرس،الجماعة السلفية في الكويت، صفحة ٢٠ـ٢١

(٥٨) الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية www.iico.org – كلمة لرئيس الجمعية طارق العيسى بمناسبة مرور ٢٠ سنة على تأسيسي الجمعية.

(٥٩) حمود الرومي: عضو مجلس الأمة عام ١٩٨١م و ١٩٨٥م، وخسرها عام ١٩٩٢م.

(٦٠) عيسى الشاهين: ولد عام ١٩٥٠م، فاز بانتخابات مجلس الأمة في ١٩٨١م، وخسرها في ١٩٨٥م، صار أمين عام الحركة الدستورية الاسلامية بالتسعينيات

بعد جاسم مهلهل الياسين، اخوانه د.ابراهيم وزير دولة لشئون البلدية في ١٩٩١م وسليمان وزير دولة للشئون الخارجية في ١٩٩٩م.

(٦١) خالد بن عيسى: فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٨١م، وخسرها عام ١٩٨٥ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦ و ١٩٩٩م.

(٦٢) جاسم العون: ولد عام ١٩٤٦م، عضو مجلس الأمة عام ١٩٨١و ١٩٨٥ و ١٩٩٢م.. وزير الشئون الاجتماعية والعمل عام ١٩٩٢ و ١٩٩٤م، وزير الكهرباء والماء ووزير المواصلات ١٩٩٤م – ١٩٩٦م، ووزيرا للشئون الاجتماعية والعمل ووزير دولة لشئون الاسكان عام ١٩٩٨م.

(٦٣) الغزالي: مصدر سابق، صفحة ١٤٩ وما بعدها.

(٦٤) نفس المصدر، صفحة ١٧١ وما بعدها.

(٦٥) أحمد الجاسر: وزير الأوقاف والشئون الاسلامية عام ١٩٨١م، رئيس جمعية النجاة الخيرية.

(٦٦) د.عبدالله النفيسي: فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٨٥م، ثم اعتزل العمل البرلماني بعد التحرير.

(٦٧) مبارك الدويلة: ولد عام ١٩٥٤م، عضو مجلس الأمة عام ١٩٨٥ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦ و ١٩٩٩م، وخسر الانتخابات عام ٢٠٠٣م.

(٦٨) أحمد باقر: ولد عام ١٩٥٢م، عضو مجلس الأمة عام ١٩٨٥ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م.. ووزيرا الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزيرا للعدل عام ٢٠٠١م ووزيرا للعدل عام ٢٠٠٣ وأضيفت له البلدية بالتكليف في وقت لاحق حتى عام ٢٠٠٦م.

(٦٩) د.المديرس: الجماعة السلفية في الكويت، صفحة ٢٥

(٧٠) صلاح محمد الغزالي، موسوعة الكويت تحت الاحتلال العراقي "سور الكويت الرابع"، الجزء الأول، صفحة ٧١

(٧١) نفس المصدر، صفحة ٣٥

(٧٢) جريدة الحركة، العدد ٣، صفحة ١٥، بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢م، مذكرات عبدالله علي عبدالوهاب المطوع.

(٧٣) د.إسماعيل الشطي ومبارك الدويلة، جريدة الشرق الأوسط الثلاثاء ٢٠٠٥/١٠/١١م.

(٧٤) العتيقي، مصدر سابق، صفحة ٢٣٢ ــ ٢٣٤ .

(٧٥) لقاء خاص مع يحي العقيلي، أحد قيادات الحركة الدستورية الاسلامية، المقابلة بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢٦م.

(٧٦) كتيب "الحركة الدستورية الإسلامي، إصدار "حدس"، صفحة ٥

(٧٧) نفس المصدر، صفحة ١١

(٧٨) جمعية الاصلاح الاجتماعي www.eslah.com

(٧٩) العتيقي، مصدر سابق، صفحة ١١٢ ـ ١١٣.

(٨٠) دراسة " الحركة الدستورية الإسلامية» مسيرة ١٢ عاماً ١٩٩١ــ ٢٠٠٣ منشورة في جريدة الوطن ٢٠٠٣/٦/١٩م .

(٨١) د.اسماعيل الشطي : ولد عام ١٩٥٠م، عضو مجلس الأمة ١٩٩٢م.. ووزير المواصلات في فبراير عام ٢٠٠٦م، ثم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء في يوليو ٢٠٠٦م.

(٨٢) د.ناصر الصانع: ولد عام ١٩٥٥م، عضو مجلس الأمة عام ١٩٩٢و ١٩٩٦و ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م.

(٨٣) جمال الكندري: ولد عام ١٩٥٢م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٢ و ٢٠٠٦م، وخسرها عام ١٩٨٥و ١٩٩٦ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٣م.

(٨٤) د.جمعان العازمي : ولد عام ١٩٥٦م، عضو مجلس الأمة عام ١٩٩٢م و ١٩٩٦م.. وخسر الانتخابات عام ١٩٩٩ و ٢٠٠٣م، صار وزيرا للأوقاف والشئون الإسلامية عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٤م.

(٨٥) د.عبدالله الهاجري: ولد عام ١٩٥٨م، عضو مجلس الأمة عام ١٩٩٢ و ١٩٩٦م.. ووزيرا للتجارة والصناعة ١٩٩٢ حتى ١٩٩٤م، ووزيرا للأشغال العامة ووزيرا للدولة لشئون الإسكان عام ١٩٩٦ حتى ١٩٩٨م.

(٨٦) العقيلي، مصدر سابق.

(٨٧) د.علي الزميع: ولد عام ١٩٥٢م، وزيرا للأوقاف والشئون الاسلامية عام ١٩٩٤ حتى ١٩٩٦م، ثم وزيرا للتخطيط ووزيرا للدولة لشئون التنمية الادارية عام ١٩٩٦ حتى ١٩٩٨م.

(٨٨) دراسة " الحركة الدستورية الإسلامية» - مصدر سابق.

(٨٩) محمد العليم: فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٦م، وخسرها عام ١٩٩٩ و ٢٠٠٣م، الناطق الرسمي للحركة الدستورية الاسلامية قبل أن يتولى الوزارة، صار وزيرا للكهرباء والماء في مارس ٢٠٠٧م.

(٩٠) دراسة " الحركة الدستورية الإسلامية» - مصدر سابق.

(٩١) عبدالله العراده: ولد عام ١٩٥٦م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٩م، وخسرها عام ١٩٩٢ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م، وقد ترشح في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م مستقلا.

(٩٢) د.محمد البصيري: ولد عام ١٩٥٥م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م، صار نائبا لرئيس مجلس الأمة عام ٢٠٠٦م، وخسرها عام ١٩٩٢ و ١٩٩٦م.

(٩٣) مبارك العجمي: ولد عام ١٩٥٥م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٩م، وخسرها عام ٢٠٠٣م.

(٩٤) جريدة الوطن، ٢٠٠٣/٥/٢٢م، صنيدح عن باقر: يمارس الابتزاز .. فاجر في الخصومة وسنكشف حقيقته.

(٩٥) جريدة الوطن، ٢٠٠٤/١٠/٢م ، الحركة الدستورية اعتمدت خطتها للانتخابات المقبلة – وجريدة القبس، ٢٠٠٣/٩/٢٦م، أعضاء في «الحركة الدستورية» يكشفون لـ القبس.

(٩٦) جريدة الوطن، ٢٠٠٥/٢/٢٤، مسؤول مكتب العلاقات السياسية في حدس محمد الدلال: حيدنا الجوانب الشرعية - عمومية الدستورية تحسم «المرأة» الأسبوع المقبل

(٩٧) دعيج الشمري: خسر انتخابات مجلس الأمة عام ٢٠٠٣م.

(٩٨) د.جمعان الحربش: خسر انتخابات مجلس الأمة عام ٢٠٠٣م.

(٩٩) خضير العنزي: يترشح لأول مرة، ودخل فرعية القبيلة وفاز فيها بالمركز الثاني.

(١٠٠) جريدة الوطن، الدستورية تطلق مبادرة للاصلاح الوطني ، الاربعاء ٢٠٠٦/٧/٢٦

(١٠١) د.المديرس، الجماعة السلفية في الكويت.

(١٠٢) جمعية إحياء التراث الإسلامي www.alturath.org

(١٠٣) مفرج المطيري: ولد عام ١٩٥٩م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٢ و ١٩٩٦م، وخسر الانتخابات عام ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م.

(١٠٤) د.المديرس، الجماعة السلفية في الكويت.

(١٠٥) نفس المصدر.

(١٠٦) د.فهد الخنة: ولد عام ١٩٥٩م، عضو مجلس الأمة عام ١٩٩٦ و ٢٠٠٣م، وخسر الانتخابات عام ١٩٩٢ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٦م.

(١٠٧) أحمد الدعيج: ولد عام ١٩٦١م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٩م، وخسرها عام ٢٠٠٣م.

(١٠٨) جريدة الوطن، الأربعاء ٢٠٠٢/٦/٢٦ (اجتماع ساخن للسلف اليوم لبحث تأثيرات موقف الدعيج).

(١٠٩) جريدة الوطن، الخميس ٢٠٠٣/٥/٢٢ ، الجمعة ٢٠٠٣/٥/٢٣ (من يسبق من؟.. استقالة باقر.. أم استجواب الحركة الدستورية؟

(١١٠) جريدة الوطن، الاحد ٢٠٠٣/٧/١٣ ، بن سلطان: التجمع السلفي يهدف لإصلاح نظام التشكيل الوزاري ومجلس الأمة.

(١١١) د.علي العمير: خسر انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٩ و ٢٠٠٣م بالدائرة الرابعة عشر أبرق خيطان.

(١١٢) شريدة المعوشرجي: أمين عام مجلس الأمة، رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.

(١١٣) www.alarabiya.net السبت ٢٩ مايو ٢٠٠٤م

(١١٤) www.tawhed.ws/a ، ملف حامد بن عبدالله العلي.

(١١٥) www.Dr-hakem.org

(١١٦) جريدة الوطن، ٢٠٠٢/٥/١٢م - الشايجي ناطقا باسم السلفية والسعيدي رئيسا للمكتب السياسي.

(١١٧) جريدة الوطن، ٢٠٠٣/٦/٢٤م - الشايجي يستقيل من موقعه ناطقا للسلفية بسبب قائمة المدعومين.

(١١٨) جريدة الوطن، ٢٠٠٣/٦/٣٠م - الظفيري ناطقاً للحركة السلفية بدلاً من الشايجي.

(١١٩) عواد برد: ولد عام ١٩٦٦م، فاز بانتخابات مجلس الأمة في ٢٠٠٣م، وخسرها في ١٩٩٩ و ٢٠٠٦م، خاض انتخابات فرعية القبيلة وفاز بالمركز الأول.

(١٢٠) جريدة الوطن، الاحد ٢٠٠٧/٤/١

(١٢١) جريدة الوطن، ٢٠٠٤/١٠/١٣- تحركات سرية لتأسيس «حزب الأمة» يقودها أعضاء بالسلفية العلمية.

(١٢٢) من نص الرسالة التي وجهها الحزب إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد في ٢٠٠٥/١/٢٩م، تم تلاوتها في المؤتمر الصحفي الأول للحزب.

(١٢٣) www.ommah.net

(١٢٤) جريدة الوطن، ٢٠٠٥/٥/٤

(١٢٥) جريدة الوطن، ٢٠٠٦/٥/١٧ ، الحكم ببراءة أعضاء حزب الأمة.

(١٢٦) جريدة القبس، ٢٨ /٢٠٠٦/٥، صفحة ٤ ، الحكم بعدم قانونية حزب الأمة.

(١٢٧) جريدة القبس، ٢٠٠٦/٥/٣٠، صفحة ٢٠ .

(١٢٨) د.وليد الطبطبائي: ولد عام ١٩٦٤م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٦ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م.

(١٢٩) مخلد العازمي: ولد في ١٩٦١م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٦ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٣م، وخسرها عام ٢٠٠٦م.

(١٣٠) خالد العدوه: ولد عام ١٩٥٢م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٢ و ١٩٩٦ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م.

(١٣١) حسين مزيد: ولد عام ١٩٥٥م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م.

(١٣٢) عيد هذال: ولد عام ١٩٥٥م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٩م، صار وزيرا للأشغال العامة.

(١٣٣) مبارك الهيفي: ولد عام ١٩٥٨م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٩م، وخسرها عام ١٩٩٦م.

(١٣٤) جريدة الوطن، ٢٠٠٢/٥/٢٣، مقال بعنوان " التكتلات السياسية الكويتية" للكاتب صلاح الغزالي.

(١٣٥) جريدة الوطن، ٢٠٠٢/١٠/٧، باقر: القطان عزيز علينا منذ ١٩٧٢ ولم أوقفه أو أطلب اعتذاره.

(١٣٦) د.فيصل المسلم: ولد عام ١٩٦٢م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م، وخسرها عام ١٩٩٩م.

(١٣٧) جاسم الكندري: ولد عام ١٩٦٣م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ٢٠٠٣م، وخسرها عام ١٩٩٩ و ٢٠٠٦م.

(١٣٨) د.ضيف الله بورمية: ولد عام ١٩٥٧م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م وخسرها عام ١٩٩٩م.

(١٣٩) عادل الصرعاوي: ولد عام ١٩٦٢م، والده عبدالعزيز فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٦٧م وصار وزيرا للشؤون الاجتماعية والعمل في يناير ١٩٦٥

وديسمبر ١٩٦٥م ووزيرا للدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزيرا للبريد والبرق والهاتف عام ١٩٦٧م ووزيرا للبريد والبرق والهاتف عام ١٩٧١م، فاز عادل بانتخابات مجلس الأمة عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م، وخسرها عام ١٩٩٦ و ١٩٩٩م.

(١٤٠) عبدالله عكاش: ولد عام ١٩٧١م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م.

(١٤١) جريدة القبس، ٢٠٠٣/٦/١١، الإسلاميون المستقلون تكتل جديد بالساحة.

(١٤٢) جريدة الوطن، ٢٠٠٣/٧/٢٩، مفاجأة غير محسوبة باجتماع الإسلاميين.

(١٤٣) جريدة القبس، ٢٠٠٣/٧/٣١، خلافات الكتلة الإسلامية تعرقل فرض «أجندة» واحدة عليها

(١٤٤) جريدة الوطن، ٢٠٠٤/١٢/٦، الكتلة الإسلامية أقرت آليتها الجديدة غير الملزمة

(١٤٥) د.فلاح الذروة: ولد في ١٩٦٦م، صار وزيرا للتجارة والصناعة في ٢٠٠٦م و ٢٠٠٧م.

(١٤٦) جريدة القبس، لقاء مع النائب د.علي العمير، ٢٢ ابريل، ٢٠٠٧م.

(١٤٧) جريدة القبس، ٢٠٠٧/٣/١١م.

(١٤٨) "حزب التحرير حزب جديد في الأردن"، مجلة الرائد، العدد ٧ المجلد الأول السنة الأولى، نوفمبر- ديسمبر، صفحة٩٢، نقلا عن حزب التحرير في الكويت - (١٩٥٣ - ٢٠٠٤) أ.د.فلاح عبدالله المديرس - دراسة منشورة في جريدة القبس.

(١٤٩) صاحب كتاب "أنظمة الخلافة الإسلامية في عصرنا الحاضر" خرج من الحزب لأسباب مجهولة، انظر: أ.د. البغدادي كتاب حزب التحرير صفحة ٧٦

(١٥٠) جريدة الوطن، ١٧ ابريل ٢٠٠١
(١٥١) جريدة الوطن، لقاء مع حسن الضاحي، عضو المكتب الاعلامي لحزب التحرير بالكويت، ٢٠٠٧/٢/٩م.
(١٥٢) جريدة السياسة، ١١ أكتوبر ٢٠٠٤
(١٥٣) حزب التحرير في الكويت - (١٩٥٣ - ٢٠٠٤) أ.د. فلاح عبدالله المديرس - دراسة منشورة في جريدة القبس - أ.د.أحمد البغدادي – حزب التحرير – صفحة ٦٦ إلى ٦٩
(١٥٤) جريدة الوطن، ٢٠٠٦/٥/٢٠
(١٥٥) جريدة الوطن، ٢٠٠٦/٥/٢٠
(١٥٦) بيان صادر عن الجماعة في ٢٠٠٥/٣/٥
(١٥٧) بيان منشور للجماعة في جريدة السياسة بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٥م.
(١٥٨) جريدة القبس، ٢٠٠٢/١٠/١٠ ، إعداد: مركز المعلومات والدراسات في «القبس»أهم العمليات التخريبية الإرهابية التي تعرضت لها الكويت.
(١٥٩) www.bbcarabic.com ٢٠٠٢/١٠/٠٩
(١٦٠) جريدة الحياة، ١٣ اكتوبر ٢٠٠٢ ، الكويت تحمّل المارينز مسؤولية التقصير في التنسيق بعد الهجوم.
(١٦١) جريدة القبس، ٣١ يناير ٢٠٠٣ ، هكذا تعمل خلايا «الأفغان الكويتيين».
(١٦٢) المرصد الإعلامي الإسلامي ، marsad@tiscali.co.uk ، ٢٠٠٥/٢/١٣ م، مقابلة هامة مع المطلوب الأول في الكويت مع مراسل المرصد الإسلامي.
(١٦٣) جريدة القبس، ٢٠٠٦/١١/١٤م، متهمو أسود الجزيرة أمام الاستئناف.

الباب الثالث

الشيعـــــــــة

تمهيـــــد

يعتبر الكويتيون الشيعة جزءا أصيلا ومهما من بنيان المجتمع الكويتي، لهم ما للكويتيين جميعا وعليهم ما على الكويتيين جميعا.

ولعل فرز باب خاص "للشيعة" يثير استغراب من ينشدون التماسك الوطني دون تفرقة بين أبناء الشعب الواحد، لاسيما وأن الكويتيين الشيعة يتنوعون فكريا كتنوع الكويتيين السنة، فهناك اسلاميون شيعة ودستوريون شيعة وقوميون شيعة.

ولكن سبب تخصيص باب لـ "الشيعة" يعود إلى أن الشيعة بشكل عام يتكتلون حول أنفسهم لتقوية تأثيرهم في المجتمع أو المشاركة بالحكم، فهم على مستوى الجماعات السياسية قد حرضوا على تشكيل جماعاتهم من أبناء الطائفة الشيعية فقط، مثلهم في ذلك مثل الإسلاميين السنة من الإخوان المسلمين والجماعة السلفية، مع مرونة سياسية يمارسونها من خلال التعاون مع جماعات سياسية أخرى من حين الى آخر، وفي البرلمان بشكل خاص.

والسبب الآخر هو أن من يتابع الجماعات السياسية الكويتية يود التعرف على الفكر الشيعي والعلاقات السياسية المحلية والارتباط النفسي للشيعة مع إخوانهم الشيعة خارج الكويت.. لذلك خصصنا بابا للشيعة، مع التأكيد على أنهم والسنة أبناء وطن واحد، وفيهم الإسلامي والدستوري واليساري.

الفصـل التاسـع

قبـل العـام ١٩٦١م

من النشــأة إلى الاســتقلال

تقديـــــم ::

نحـاول فـي هـذا الفـصل تعريـف الـشيعة للقـارئ مـن حيـث النـشأة والتـاريخ والأصول، ابتداء على مستوى العالم، ثم انعكاس ذلك على الساحة السياسية الكويتيـة، لنتنـاول المـدارس الفكريـة داخـل شـيعة الكويـت، ودورهـم فـي بنـاء الإمـارة منـذ القـرن التاسع عشر، مرورا بوجودهم السياسي في فترة الانتخابـات الخاصـة بالـدوائر الوظيفيـة في الثلاثينيات من القرن العشرين ومـا تبعهـا، ثم مجلس الأمـة التشريعي الأول فالثـاني عام ١٩٣٨م، وعلاقاتهم بشكل عام بأمير الكويت والإنجليز والدول العثمانية وإيران.

علـى أمـل أن نغطـي دور الـشيعة الـسياسي – بـشكل مختـصر – منـذ عهـد الـشيخ مبارك الكبير الذي بدأ عام ١٨٩٦م وحتـى عهد الاستقلال فـي فتـرة حكـم الـشيخ عبدالله السالم عام ١٩٦١م.

المبحث الأول

المـدارس الشيعية بشكل عام

بالرغم من أن المذهب الشيعي لا ينحصر ب "الإمامية الاثنى عشرية"، حيث توجد فرق أخرى مثل "الزيدية" الذين يعتقدون بأربعة من الأئمة فقط، و"الاسماعيلية" الذين يعتقدون بسبعة أئمة وغيرهم من الفرق، إلا انه وبلا شك تعد الشيعة الاثنى عشرية أشهر تلك الفرق الشيعية على الإطلاق، اذ يشكلون جزء مهما من المسلمين في سائر أنحاء العالم، كما يشكلون في بعض الدول كإيران والعراق والبحرين الأكثرية من السكان.

وحين النظر إلى داخل البيت الشيعي الاثنى عشري نجد أن هناك اختلافا فقهيا في بعض المسائل ما لبثت أن تحولت إلى خلافات كبيرة بين فرق شيعية أدت في القرن التاسع عشر الميلادي إلى مصادمات وقتل للعلماء أمثال الميرزا جمال الدين محمد زعيم "الإخبارية"، ولقد تميزت أحداث الربع الأول من القرن المذكور بجرأة كبيرة لدى علماء الدين الشيعة في مخاصمة بعضهم لبعض ورفض عنيف لأي فكرة تختلف عن معتقداتهم قد يطرحها علماء شيعة آخرون، وقد بلغت تلك الخصومة بين بعض علماء الشيعة حد القتل، في حين كان بعضهم يبعث بالرسائل الى "الوهابيين" السنة وفيها الكثير من أدب الحوار والاحترام المتبادل، وتلك الخصومة العنيفة بقي أثرها لعشرات السنين بين أبناء الطائفة الشيعية الاثنى عشرية في مختلف دول العالم ومن بينها الكويت(١).

وعلى ذلك، فإن الشيعة الكويتيين ينقسمون - من حيث المدارس المذهبية - على النحو التالي :

أولا – الأصولية ::

تنتشر هذه المدرسة بين شيعة العراق وإيران ولبنان وبين معظم الشيعة في دول العالم الأخرى، وتعتمد على الاجتهاد واستخدام العقل في تمحيص التراث، وهو نهج يتبعه معظم علماء الشيعة المعاصرين، وتقوم المدرسة الأصولية على مفهوم ولاية الفقيه الذي ظهر أيام الدولة الصفوية، وهو يعني النيابة العامة عن الإمام الغائب والتي يحصل عليها المرجع الديني الموجود، فأصبح هذا المفهوم أحد أهم نقاط الخلاف بين الفرق الشيعية المنتمية للمذهب الجعفري الاثنى عشري(٢).

إن أكثرية شيعة الكويت من الأصول الإيرانية من مقلدي المجتهد السيد ابوالحسن الخوئي الذي عاش في النجف وتوفي في أواخر القرن العشرين، وأهم مساجدهم التي يتجمعون فيها (زين العابدين، مقامس، نقي)، أما أهم عائلاتهم فهي (الموسوي، قبازرد، دشتي، أشكناني، بهمن، بهبهاني، معرفي) .

ثم ظهر الخمينيون بشكل قليل قبل نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، وزاردت أعدادهم بشكل كبير جدا بعد نجاح الثورة بشكل غيَر وجه الطائفة الشيعية التي استمرت على ثباتها لأكثر من قرن.. وقد ركز الإمام الخميني على مسألة "ولاية الفقيه" الذي يحل فيه المرجع الفقيه محل المهدي المنتظر، وذهب الإمام الخميني إلى الدعوة لإنشاء حكومة إسلامية في ظل ولاية الفقيه، وهذا ما عمل به بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران ونجاحها في إسقاط الشاه واستلام الحكم.

ويعود انتشار الأصولية إلى تطوير نظرية التقليد التي أدت إلى تكريس الزعامات الدينية الحيّة على رأس الطائفة الشيعية، وهو ما يلبي حاجة الجماهير لشخصية دينية كبرى يمكنها سد الفراغ الناتج عن غيبة الإمام "المهدي" ويمكنها أن تضع الحلول لمشكلات العصر، وهو الباب الذي أغلقه "الإخباريون" .

ثانيا – الإخبارية :

أو سلفيو الشيعة، فالسنة النبوية انتقلت عن طريق الخبر وأول من تناقل الخبر هم آل بيت محمد صلى الله عليه وسلم، فهم كانوا أحرص على نقل سنة الرسول (ص)، والجماعة الإخبارية اعتمدت على الأخبار المتواترة الصحيحة في فهم الرسالة والسنة النبوية، والعمل بالأخبار يصون الأحكام الشرعية من التحريف حتى ولو كان الفقهاء قد ماتوا، وهو ما لا يقبل به الأصوليون الذين يعتقدون أن كل جديد يحتاج إلى مجتهدين جدد يوائمون بين أحكام الشرع ومتطلبات العصر(٣).

لقد بلغت الاختلافات بين "الأصولية" و "الإخبارية" ٨٦ اختلافا كما عدّها الميرزا محمد الإخباري يمكن فرزها إلى ثمانية اختلافات رئيسية مثل الاجتهاد، الروايات الصحيحة، التقليد، العقل والإجماع، استخدام المنطق .. إلخ (٤)

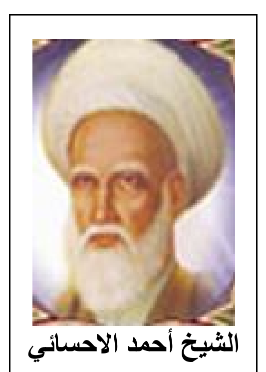
الإخباريون بشكل عام يقلدون الداعية الميرزا محمد بن عبدالنبي الأخباري – والذي قتل وابنه أحمد على يد الأصوليين الشيعة – كما يقلدون ميرزا إبراهيم جمال الدين وهو أحد علماء العراق الذين استوطنوا الكويت، والعالم حسين عصفور البحراني عالم الدين البحريني المعروف الذي أنجبت أسرته الكثير من العلماء، ومؤخرا سماحة آية الله العظمى محمد طاهر الخاقاني(٥)، وتوجد جماعة الإخبارية حاليا في أماكن

متفرقة من العراق والبحرين وإيران، أما الإخباريون الكويتيون فقد جاءوا من البحرين الى الكويت، لذلك عرف الإخباريون بالكويت باسم "البحارنة".

والجماعة لا ترى في المؤسسة الدينية الموجه السياسي أو الممثل الوحيد في الساحة، فدورها يغلب عليه الطابع الديني أكثر من السياسي، ولأفراد الجماعة مطلق الحرية في أن يتوجهوا سياسيا إلى تيارات متعددة دون ضغط من المؤسسة الدينية للجماعة، وللجماعة مساجد وحسينيات ولكنها لا ترتبط إلا بالأدوار الدينية المعروفة، ومن أهم الحسينيات حسينية بوعليان، سيد عمران، دار الحسين، الحاج غانم، آل النعمة، الفردان، آل السماك وغيرها(٦).

تنتمي الجماعة إلى قبيلة ربيعة العربية، وقد هاجر عدد من العائلات التي تعمل في صناعة السفن من البحرين إلى الكويت حيث كان البحر هو المصدر الأساسي للاقتصاد الكويتي، إذ شجعت بعض الأسر والعائلات ممن كان لها نشاط بحري بارز كآل النصف والعصفور شجعوا هذه المجاميع للهجرة إلى الكويت، امتهنت هذه الجماعة صناعة السفن في موطنها الأصلي مدينة ينبع القريبة من المدينة المنورة قبل هجرتها إلى البحرين، وأهم عائلاتهم الأستاذ والقلاف والجمعة والمتروك والسماك والنعمة والخياط والزيد وكرم وعائلات تنتمي إلى السادة وغيرهم من العائلات.

ثالثا – الشيخية "الحساوية" ::



الشيخ أحمد الاحسائي

الشيخية ينسبون إلى الشيخ أحمد بن زين الدين بن ابراهيم الإحسائي، ففي عصر الشيخ الإحسائي في نهاية القرن الثاني عشر وبداية القرن الثالث عشر الهجري كان الخط الأصولي بزعامة الشيخ جعفر كاشف الغطاء والخط الأخباري بزعامة الشيخ محمد بن عبدالنبي الأخباري هما السائدان بين الشيعة، فلما ظهر الشيخ الإحسائي لم يكن مقتنعا بالاثنين فعمل على الخروج عن خطيهما وجمع بين أصول الدين وأصول الفلسفة وسار في طريقة جديدة لاستنباط الأحكام الشرعية تعتمد على الكشف والإلهام، مما عد في حينه هرطقة فكرية فحورب بشدة من علماء الشيعة الأصوليين في مختلف المدن ذات الأغلبية الشيعية، وصل الى حد تحريم الصلاة خلفه ثم زاد الهجوم الشيعي عليه حتى تكفيره في أواخر عصره خاصة بعد تحول قسم من الشيخيين الى البابية ثم البهائية(٧).

ولد الشيخ أحمد الإحسائي في شهر مايو ١٧٥٣م في قرية المطيرف الاحسائية شرق جزيرة العرب، ثم انتقل الى العراق في عام ١٧٧٢م وعمره حينها عشرين سنة، وفي السنة التالية عاد الى الاحساء ومكث فيها عشرين سنة أخرى، وفي عام ١٧٩٣م غادر الإحساء الى البحرين وأقام فيها أربع سنين وهناك التقى بشيخ الإخبارية حسين آل عصفور، وفي عام ١٧٩٧م ذهب الى العراق حيث أكثر من الانتقال بين أكثر من مدينة، الى أن خرج في رحلة طويلة إلى مدن إيرانية في عام ١٨٠٦م فوصل الى مدينة "يزد" في الوقت الذي وصل الصراع الفكري أشده بين الأصوليين والإخباريين، وقد حرص الشيخ الإحسائي أن يكون على الحياد بين الطرفين، وإن كان يميل إلى الخط الأخباري، فالشيخ الإحسائي لا يؤمن بغير حجية

كتاب الله وسنة رسوله مثله مثل الإخباريين ولكن فرقه عنهم أن الشيخ الإحسائي يؤول الكتاب والسنة تأويلا باطنيا عن طريق المنام والكشوفات من خلال الرؤية، وقد بقي الشيخ الإحسائي والميرزا الأخباري معا في إيران مدة تسع سنوات، وحينما عاد الشيخ الاحسائي الى العراق كان قد قارب الخامسة والستين من عمره ليبدأ تأهيل التلاميذ للمرحلة التي تليه والذين كان لهم شأن كبير في ترسيخ أفكاره للتحول لاحقا الى فرقة من فرق الشيعة الإمامية، وقد توفي الشيخ الإحسائي في عام١٢٤١هـ الموافق ١٨٢٥م(٨).

انقسمت الشيخية بعد الشيخ أحمد الإحسائي إلى "الكشفية" وهي الطريقة التي عرف بها الشيخ الاحسائي و "الركنية أو الكرمانية" حيث زادت على الطريقة ما يعرف بـ "الإمام الناطق" وهو النائب عن الإمام الغائب تولاها – حسب رأي الركنيين – الشيخ الإحسائي ثم السيد كاظم ثم الحاج محمد كريم خان الكرماني نفسه الذي تزعم الشيخية من عام ١٨٧١ الى عام ١٩٠٦م وهو الذي أسس الركنية(٩).

الشيخيون عامة يستقلون عن باقي الشيعة بمساجد وحسينيات تحمل اسم طائفتهم أو شيوخهم ورجالهم، وقد يكون ذلك بسبب ابتعاد الآخرين عنهم وليس رغبة بعزل أنفسهم، فهم حريصون على الاندماج بمجتمعهم، كما أنهم يتزاوجون فيما بينهم – بشكل عام - لعدم رغبة الآخرين بمصاهرتهم ليس لأسباب دينية بقدر ما هي تقاليد اجتماعية، ولكن لغة الخطاب بين الشيخيين والأصوليين مالت في بداية القرن الحادي والعشرين الى الاعتدال(١٠).

توجد جماعة الشيخية الآن في الكويت وإيران فيما توجد جماعة الركنية في إيران وجنوب العراق، ولا تزال مجموعة كبيرة موجودة ومستمرة مع أبناء عمومتهم في منطقة الإحساء، إذن فالإحسائية أو "الحساوية" هم الجماعة الذين رحلوا من المنطقة الشرقية "الإحساء" في المملكة العربية السعودية وهم بذلك أخذوا هذه التسمية، وقدموا منذ زمن بعيد وتوطنوا في منطقة الخليج العربي، ويطلق عليهم بالكويت "جماعة الميرزا"(١١).



عبد الرسول الاحقاقي



حسن الاحقاقي

ومن مراجع الشيخية: الميرزا موسى الاحقاقي، ومن بعده الميرزا علي الاحقاقي، وبعده الميرزا حسن الاحقاقي، وأتباعه معظمهم من الشيعة العرب المنحدرين من منطقة الإحساء، كما يتمركزون في مسجد الإمام الصادق (الحاكه)، وأهم عائلاتهم (الأربش، خريبط، الشواف) وهم غالبا ما يتخذون مواقف محايدة في الأحداث التي حولهم محلية وإقليمية، لقد أقيمت مدرسة علمية لحفظ الدين والمجتمع، وتقدم العلوم الدينية، على أمل أن تكون نواة لحوزة علمية كويتية(١٢) وهي تحت رعاية الميرزا عبدالرسول الاحقاقي.

المبحث الثاني

الشيعـة في الكويـت

لقد وجدت الشيعة في الكويت منذ بداية تاريخ الإمارة، وسنتناول هنا مجموعة من المعلومات والحقائق حول الشيعة الكويتيين:

أولا – العـــدد ::

ينقسم المجتمع الكويتي من حيث الأديان إلى أكثرية ساحقة من المسلمين وأقلية قليلة جدا من المسيحيين – أقل من ١% - وأما المسلمون فإنهم يتوزعون على طائفتين، طائفة سنية ذات أكثرية مطلقة وطائفة شيعية أقلية، ولا يوجد إحصاء رسمي إلى نسبة أبناء الطائفة الشيعية من الكويتيين، إلا أن هناك بعض المؤشرات لعددهم :

- قدر المقيم السياسي البريطاني في الثلاثينيات من القرن العشرين عددهم بـ ١٧ ألف نسمة من إجمالي عدد سكان مدينة الكويت وقدره ٦٥ ألف نسمة – لاحظ "مدينة الكويت" – وهذا يعادل ٢٦,١٥%، كما يلاحظ أنه لا توجد جنسية كويتية في ذاك الوقت فهو يتكلم عن المجتمع في الكويت وليس الكويتيين فقط.

- أما أبناء الطائفة الشيعية أنفسهم فإنهم يرجحون أن أعدادهم لا تقل بأي حال من الأحوال عن ٢٠% ولا تزيد على ٣٠% ولكن دون سند علمي لتلك الأرقام.

- وفي دراسة نشرتها إحدى الصحف الكويتية(١٣) في عام ٢٠٠٤م حين دار حوار وطني لتقليص عدد الدوائر الانتخابية من ٢٥ دائرة إلى ١٠ أو ٥ دوائر -

أشـارت تلـك الدراسـة إلـى أن عـدد النـاخبين الـشيعة ٢١٤٩٦ ناخبـا مـن أصـل ١٣٦٧١٤ هو مجموع النـاخبين الـذكور – حيـث لـم يكـن قد أقر الحـق الـسياسي للمرأة بعد – وبذلك فإن نـسبة النـاخبين الشيعة هـي ١٥,٧٢% من إجمـالي عدد الناخبين الكويتيين، وتوزيعهم كما يلي:

- ٤٢% من سكان محافظة حولي
- ٢٠% من سكان محافظة العاصمة
- ١٤% من سكان محافظة مبارك الكبير
- ٧% من سكان محافظة الفروانية
- ٤% من سكان محافظة الأحمدي
- ١% من سكان محافظة الجهراء

ثانيا – التاريـخ والأصـول ::

الـشيعة فـي الكويـت ينتمـون إلـى المـذهب الجعفـري ويـسمى المـذهب الإمـامي الاثنى عشري نـسبة إلى الأئمـة الإثنـا عشر الـذين بـدئوا بالإمـام علـي بـن أبـي طالـب ثـم ابنيه الحسن والحسين رضـي الله عنهم أجمعين وانتهـاء بخـاتم الأئمـة الاثنـي عشر أبـو القاسم محمد المنتظر ظهوره في آخـر الزمـان، وقـد كـان الـشيعة أفرادا يحبـون آل بيـت النبـي صـلى الله عليه وسلم ثـم صـاروا جماعـات أكثـرهم فـي جنـوب العـراق وبعـد ذلـك بدؤوا يزيدون في بـلاد فـارس التـي كـان يحكمهـا الـسنة أتبـاع الخلافـة الإسـلامية إلـى أن جـاء أحـد شـيوخ التـصوف ويـسمى "صـفي الـدين الأردبيلـي" الـذي ولـد عـام ١٣٣٤م فاستطاع أن ينـشر المـذهب الـشيعي بين من حولـه فـي بـلاد فـارس، وقـد أكمـل المـشوار من بعده أبناؤه وأحفاده وصـارت لهـم قـوة وقـدرة علـى المشاركة فـي الأحـداث الـسياسية في المناطق التي يقيمون بها وتحولـوا من أصـحاب دعـوة وشـيوخ طريقـة إلـى مؤسـسي دولـة تدين بالمذهب الشيعي لأول مرة في تـاريخ الإسلام عرفت بالدولـة الصفوية(١٤).

وفي عام ١٧٢٢م انتهت الدولة الصفوية على يد محمود خان، شيخ قبيلة أفغاني، ولكن بقيت ايران في معظم السنوات تحت الحكم الشيعي حتى يومنا هذا، يتخلل ذلك سقوط دولة وقيام دولة، وتغلغل النفوذ الأجنبي أحيانا كثيرة، وبالرغم من إيران لم تستعمر أبداً، إلا إنها قسمت عام ١٩٠٧م إلى منطقتي نفوذ حيث خضع القسم الشمالي للنفوذ الروسي والقسم الجنوبي الشرقي للنفوذ البريطاني، ومدت بريطانيا نفوذها إلى المنطقة الواقعة بين المنطقتين لتأمين الطريق إلى الهند، وفي عام ١٩٢١م ترقى "رضا خان" من ضابط بالجيش إلى وزير للحربية ثم رئيس للوزراء بعد قيامه بانقلاب، وفي عام ١٩٢٥م أصبح "رضا خان" ملكاً على إيران، وعندما قامت الحرب العالمية الثانية رفض رضا شاه الانحياز إلى الحلفاء، فاضطر للتنازل عن العرش، وخلفه ابنه "محمد رضا شاه بهلوي"، وفي عام ١٩٥١-١٩٥٣م قام محمد مصدق، بعد تعيينه رئيساً للوزراء، بتأميم البترول الإيراني من السيطرة البريطانية، فقامت بريطانيا بفرض حظر تجاري على إيران ونفذته بقوتها البحرية، مما أدى إلى انهيار الاقتصاد الإيراني، وتعاونت الاستخبارات البريطانية والأميركية وسقطت الحكومة وعاد الشاه ليمسك بزمام الأمور بعد أن غادر أثناء الانقلاب، وفي عام ١٩٦٢م قام الشاه بكثير من الإصلاحات لكنها لم تحقق ما أراد، فهاجمه آية الله الخميني في خطبه الأمر الذي أدى إلى نفيه، وبين عامي ١٩٧٣-١٩٧٩م ضاعف حظر النفط عائدات إيران بمقدار أربعة أضعاف، وأدى تصميم الشاه على تحديث إيران إلى حدوث انتكاسة ثقافية وتضخم واختناقات اقتصادية وتزايد الاستبداد في معالجة هذه المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فتجمع معارضو الشاه وجميع المؤسسات السياسية خلف الخميني في نهاية السبعينيات وأطاحت الثورة الإسلامية بالشاه عام ١٩٧٩م، وفي ١٩٧٩/٢/١ عاد آية الله الخميني إلى إيران بعد

خمسة عشر عاما من النفي، وبعد شهرين أعلن الخميني "جمهورية إيران الإسلامية"(١٥).

والشيعة في الكويت ينقسمون بين أصول عربية وأصول عجمية، الأصول العربية بعضهم من المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية "الإحساء" ويطلق عليهم "الحساوية"، وبعضهم من البحرين ويطلق عليهم "البحارنة"، وقلة منهم ينحدرون من جنوب العراق، أما الشيعة "العجم" فهم المتحدرون من إيران وهم الأكثرية من بين شيعة الكويت.. كما يوجد أعداد قليلة من باكستان والهند وشرق أفريقيا(١٦).

وشيعة إيران نزحوا الى الكويت على مرحلتين، الأولى في نهاية القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين حيث نزح مجموعة من التجار لتسويق منتجاتهم.. أما النزوح الثاني للشيعة فهو بعد اكتشاف النفط في عام ١٩٣٨م حيث نزح العمال والبسطاء لسد حاجة الكويت الحديثة من العمالة(١٧).

وفي معركة الرقة التي حدثت عام ١٧٨٣م بين الكويت وبني كعب شارك عدد من الكويتيين الشيعة في تلك الحرب مثل الشمالي والمحميد وبن شيبه والوزان وعيدي وبن نعمه الصباغ وآل عباس الكعبي، علما بأن بني كعب هم قبيلة من الشيعة في العراق.. أما عائلات مثل (معرفي ، بهبهاني ، قبازرد) فقد هاجرت إلى الكويت منذ أواخر القرن التاسع عشر(١٨) ، وكذلك عوائل (جمال، شمساه، ما تقي، قاسم) (١٩)، وكذلك المزيدي والوزان وشيرين.

ثالثا – أمـاكن الـسكن :

يحـرص أبنـاء الطائفـة الـشيعية بـشكل عـام علـى الـسكن فـي منـاطق وأحيـاء متقاربـة، فقبل الاستقلال كـانوا يوجـدون بكثـرة فـي منطقـة الـشرق، وأقل فـي المنطقـة الوسـطى بينمـا يـسكن قليـل مـنهم فـي منطقـة القبلـة، أمـا بعـد ظهـور الـنفط وحركـة الاستملاكات – التثمين – فقد انتشروا في مناطق جديدة وشكلوا فيها أغلبيـة سكانية مثل بنيد القار والدسمة، ثم القادسية والمنصورية والدعيـة، ثم الرميثيـة والجابريـة، حيث تتكاثر في تلك المناطق مساجد الشيعة والحسينيات والدواوين.

رابعا – المسـاجد والحسينيات :

أول مسجد بنـي للشيعة فـي الكويت هو "مـسجد الـصحاف" فـي منطقـة الوسط في منتصف القرن التاسع عشر، ولا يزال المسجد قائمـا يؤمـه المصلون، ثم بعد خمس سنوات تم بناء "مسجد المزيدي" فـي نفس المنطقة، ثم توالت عمليـة بنـاء المساجد فـي مختلف مناطق الكويت.

أمـا الحسينية عند الشيعة فهي ابتداء مكان لتجمع الشيعة بغرض إحياء ذكر أهل بيت النبـي صلى الله عليـه وسلم عمومـا والإمـام الحسين بـن علـي بن أبـي طالـب رضـي الله عنـه خـصوصا، كمـا أن الحـسينية بمثابـة ملتقـى دينـي للـدروس والمـواعظ وإحياء المناسبات الدينية كعاشوراء والمآتم ، وتستخدم في مناسبات تقبل العزاء .

يمكن أن تعتبر ديوانيـة سيد علـي الخبـاز أول حسينية فـي الكويت حيث أقيمت فـي عـام ١٨٥١م، ولكن فعليـا فـإن أول حـسينية كويتيـة تـم بناؤهـا لهذا الغرض كمـا تـم ترخيصها رسـميا فهـي "حـسينية معرفـي" التـي بناهـا الحـاج محمـد حـسين نـصر الله

معرفـي فـي عـام ١٩٠٥م، ومبناهـا لا يـزال قائمـا – ٢٠٠٧م – حيـث تـستقبل أبنـاء الطائفة.. ثم تم بناء "الحسينية الجديدة" بجانب حسينية معرفي، وقد تم افتتاحها فـي عـام ١٩١٨م وتبـرع لبنائهـا الحـاج عبدالكريم معرفـي والحـاج علـي أسـطى أحمـد بهبهـاني والحاج عبدالكريم أبل وغيرهم كثير.. أما رابـع حسينية(٢١) فهـي "حسينية آل ياسين" في عام ١٩١٩م وأسسها آل الحداد.

وكان للحسينية في الكويت دور سياسي في بعض الأحداث التاريخيـة الكويتيـة، مثل احتجاج الشيعة على مجلس الأمـة التشريعي فـي عـام ١٩٣٨م، كمـا كـان للحسينية دور هام في مرحلـة مـا بعد ثورة الخمينـي ١٩٧٩م فـي تجنيد أتبـاع التنظيمـات الشيعية السياسية، وكذلك أثناء الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠م.

خامسا – الوضـع الاقتصـادي والسـياسي :

معظم الشيعة في بداية القرن العشرين من الفئات المتوسطة والقليلـة الـدخل مـن أصحاب الدكاكين والحرف اليدويـة، لذلك كـان دورهم السياسي محـدودا، إلا قليل من التجار الشيعة، الذين كان لهم دور سياسي بدرجة أو بأخرى في أحداث متفرقة.

تمكـن الـشيعة فـي الكثيـر مـن الـصناعات الحرفيـة، فـصناعة الـسفن اشـتهر بهـا القلاليـف، والندافـة لعائلـة القطـان، والحـدادة لعائلـة الحـداد، وصـياغة الـذهب لعائلـة الصايغ، وصناعة الأواني والأدوات المنزلية والتناكة لعائلـة الصفار والتنـاك، وصـناعة وخياطة البشوت لعائلة البغلي(٢٢).

أما دور الشيعة في الأحداث السياسية منذ نهاية القرن التاسع عشر فالتاريخ يذكر أن أحد أفراد عائلة معرفي تقدم إلى جثمان حاكم الكويت المقتول الشيخ محمد الصباح وجثمان أخيه الشيخ جراح في الأحداث الشهيرة في عام ١٨٩٦م لدفنهما بعد أن قتلا وتركا في الدار دون دفن، كما أنه ساعد في اختباء أسرتيهما حتى لا يصيبهم مكروه في لحظة الغضب التي أدت إلى مقتل الشيخين، ثم أخبر الشيخ مبارك بأمر الدفن فلم يعاتبه على فعلته(٢٣).

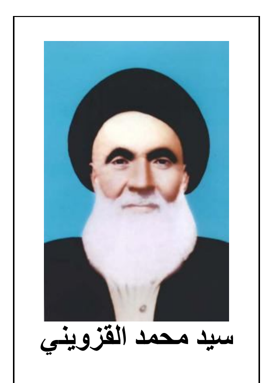
قبل تلك الأحداث، كانت الكويت بقيادة حاكمها الشيخ محمد الصباح والحكام الذين قبله يتبعون الدولة العثمانية – الخلافة الإسلامية – وهي خلافة "سنية" المذهب، وحين هرب أبناء الشيخين محمد وجراح إلى العراق مع خالهما القوي يوسف الابراهيم فقد تأخر اعتراف العثمانيين بالشيخ مبارك الصباح حاكما على الكويت، في تلك الأثناء كان هناك بعض الأعيان الشيعة ممن لهم علاقات حسنة مع إيران ومع حاكم المحمرة الشيعي الشيخ خزعل الذي له علاقات حسنة مع الحكومة البريطانية، فكانت هذه فرصة مناسبة أمام الشيخ مبارك لربط علاقاته بدولة عظمى تعترف به حاكما على الكويت مقابل تردد العثمانيين في الاعتراف به.

وكان أحد التجار الشيعة المقربين من الشيخ مبارك وهو "علي حسين عبدال" قد اقترح على الشيخ مبارك الاستعانة ببريطانيا وعقد اتفاق معها، وقد استثمر "عبدال" علاقته بالمسؤولين في منطقة بوشهر وعلاقته بالشيخ خزعل الذين أعانوا على إقناع الانجليز بالتعاون مع الشيخ مبارك، وبالفعل توجه "عبدال" بأمر من الشيخ مبارك إلى منطقة بوشهر والتقى هناك بالمقيم الانجليزي في الخليج والذي توجه بدوره إلى الكويت ووقع الاتفاقية مع الشيخ مبارك(٢٤) .. لتكون هذه الاتفاقية هي التي

سلخت الكويت عن الدولة العثمانية وصارت جزءا من التاج البريطاني حتى الاستقلال عام ١٩٦١م.

وحين تم توقيع الاتفاقية بين الشيخ مبارك والمقيم السياسي البريطاني في الخليج الكولونيل ميد فقد شهد على التوقيع ثلاثة أشخاص اثنان منهما إنجليزيان والثالث هو محمد رحيم بن عبدالله صفر (شيعي) .

أما الوضع السياسي للشيعة في الكويت بعد الشيخ مبارك، فقد اشتهر منهم السيد محمد مهدي بن السيد صالح بن السيد احمد الموسوي الكاظمي القزويني الذي ولد بالعراق عام ١٨٦٥م ووصل الى الكويت عام ١٩٠٨م وصار زعيما للشيعة وإماما للجماعة في مسجد المزيدي.


سيد محمد القزويني

وحين وقعت معركة الجهراء في عام ١٩٢٠م في عهد الشيخ سالم المبارك كان للسيد القزويني دور في تعبئة الجمهور لهذه المعركة، وقد طلب منه الشيخ سالم البقاء داخل المدينة هو وجماعته لحمايتها وحفظ الأمن فيها، ثقة بهم واستفادة من إمكاناتهم وحتى يبعدهم عن المعركة في الجهراء التي يشنها الاخوان الذين يكفرون حتى أهل الكويت السنة، ويروى أن فكرة بناء السور الثالث لحماية الكويت هي فكرة السيد القزويني.

اضطر الشيخ سالم المبارك إلى التحقيق مع السيد القزويني بناء على طلب من الانجليز الذين اتهموه بأنه يحرض الناس ضدهم ولكن لم يثبت عليه شيئ.. وفي عام ١٩٢٥م سافر الى العراق وقرر البقاء فيها بطلب من أهل البصرة، فأرسل أخاه السيد

جواد القزويني إلى الكويت الذي صار إماما لجامع المزيدي وواعظا ومرشدا، وقد توفي سيد محمد عام ١٩٤٠م وتوفي أخوه سيد جواد عام ١٩٥٠م رحمهما الله.

غاب الشيعة عن مجلس الشورى الأول عام ١٩٢١م، وهو مجلس استمر شهرين فقط، واقتصر تشكيله على عدد قليل من كبار العائلات التجارية.. وفي انتخابات مجلس البلدية الأول مطلع الثلاثينيات فاز فيها أحمد معرفي ضمن اثني عشر عضوا هم أعضاء المجلس.. كما كانت مشاركتهم ضعيفة في انتخابات عام ١٩٣٤م للمجالس المنتخبة كالمجلس البلدي ومجلس المعارف.. وكان هذا الموقف بسبب المعارضة الشعبية للهجرة الإيرانية إلى الكويت في ذاك الوقت، وحين الاستعداد لإجراء انتخابات مجلس البلدية للدورة الثالثة أشرفت عليها هيئة مؤلفة من الشيخ يوسف بن عيسى وأحمد الحميضي وأحمد بن خميس وعبدالله الساير والشيخ موسى المزيدي الذي كان قاضيا للمذهب الجعفري وخلفه من بعد وفاته ابنه الشيخ محمد المزيدي.

وفي انتخابات مجلس الأمة التشريعي عام ١٩٣٨م تم السماح للشيعة بحق الانتخاب فقط وليس الترشيح، مما دفع الشيعة إلى التحرك ضد هذا الموقف وتجمعوا في الحسينية بقيادة إمام الشيعة في حينها سيد جواد سيد مهدي القزويني(٢٥)، حيث رفعوا كتابا إلى المجلس مطالبين فيه بحق الانتخاب والترشيح وفتح مدارس خاصة للشيعة ومحكمة خاصة وممثلين بالمجلس البلدي والعدالة في التوظيف في المؤسسات الحكومية.. وحين نظر المجلس في المطالب قرر رفضها جميعا، فما كان من الشيعة إلا أن توجهوا إلى المقيم السياسي البريطاني الذي تعاطف معهم، ولكن المجلس لم يستجب، فطلب الشيعة من المعتمد الحصول على الجنسية البريطانية، ولكن المجلس

عـارض ذلـك وأعلـن أنـه سـيتم سـحب الجنـسية الكويتيـة وإبعـاد كـل مـن يأخـذ الجنـسية البريطـانيـة.. فبـدأت الطـائفـة الـشيعية بتـزعم المعـارضــة الـسياسية للمجلـس، يؤيـدهم فـي ذلك النظام الحاكم والإنجليز وهما طرفان تم المساس بـالكثير من صـلاحياتهما، إضـافة إلى المحافظين من العـائلات السنية، فخرجوا في مظـاهرات مطـالبين بسقوط المجلس التـشريعي الـذي اعتبـروه عنـصريا ولا يمثـل كـل المجتمـع الكـويتي، وتعتبـر تلـك المظاهرات أول تظاهرة سياسية كويتية، فكانت النتيجة هي سقوط المجلس(٢٦).

الفصل العاشر

١٩٦١ ــ ١٩٧٩م

من الاستقلال إلى الثورة الإيرانية

تقديـــــم ::

في عهد الاستقلال منذ عام ١٩٦١م بدأت صورة الشيعة الكويتيين وعلاقاتهم تتحسن بدرجة كبيرة لدى عموم الكويتيين بعدما خلفته أحداث سنة المجلس والمد القومي في الخمسينيات، حيث مضى أكثر من عشرين سنة منذ أحداث مجلس الأمة التشريعي ١٩٣٨م، كما أن تجارب انتخابات المجالس الوظيفية أزالت كثيرا من الجفاء، فضلا عن انحسار التأثير البريطاني الذي كان يدعم الشيعة ضد نفود الأسر الكويتية ذات الميول العربية صاحبة التأثير على الساحة السياسية.

كذلك فإن تنظيم موضوع الجنسية الكويتية والحقوق والواجبات الممنوحة لحملتها، إضافة إلى ترتيب الحياة السياسية الكويتية في مجلس الأمة والمجلس البلدي وقانون الانتخابات المتعلق بهما، كلها جعلت مشاركة الشيعة أمرا إيجابيا لابد منه، حيث مارسه أبناء الطائفة الشيعية بكل مسؤولية ووطنية.

ولعل أبرز ما يلاحظ على تلك المرحلة منذ الاستقلال عام ١٩٦١م وحتى انتصار الثورة الاسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩م هو الثقل العائلي لبعض الأسر الشيعية من التجار، مع تأثر شريحة منهم بفكر حركة القوميين العرب المناهض للانجليز ثم الأمريكان، ليبدأ ظهور تيارات سياسية شيعية في النصف الثاني من السبعينيات من القرن العشرين.

المبحث الأول

السياسـيون التقليديـون

كان الشيعة الكويتيون – شأنهم شأن كل أهل الكويت – يتعاملون مع السياسة بحكم علاقاتهم مع هذا الحاكم أو ذاك الشيخ، وكان منطلقهم في ذلك الإمكانيات المالية المتاحة لكل منهم، والعلاقات السياسية الخارجية لبعضهم في حالات نادرة، وهؤلاء يغلب عليهم الفكر الكويتي البسيط حيث لم تظهر في الكويت الأفكار السياسية الحديثة، وكل ما وصل الى الكويت في مطلع القرن العشرين من فكر هو من بعض المفكرين العلماء من خارج الكويت مثل مصر والشام واسطنبول وهؤلاء غالبتهم مفكرون وعلماء سنّة.

أولا – وضـع جديـد للشيعة (المجلس التأسيسي) ::

امتد حكم الشيخ أحمد الجابر المبارك الصباح من عام ١٩٢١ إلى ١٩٥٠م، كان حينها الشيخ عبدالله السالم المبارك الصباح وليا للعهد وصار رئيسا لمجلس الأمة التشريعي الأول والثاني عام ١٩٣٨م، وبسبب وقوف الطائفة الشيعية مع الشيخ أحمد الجابر ضد المجلس، ونتيجة لقرب الشيخ عبدالله السالم من المعارضة، فقد قويت العلاقات بين المعارضة والكتلة الوطنية بعد تولي الشيخ عبدالله السالم للحكم في العام ١٩٥٠م، وانعكس هذا التعاون بين الحاكم والمعارضة في كل مراحل بناء الدولة الحديثة التي بدأت تزدهر اقتصاديا، وكان ثمرة هذا التعاون لحظة وضع الدستور الكويتي وتوزيع الدوائر الانتخابية وهو أمر كان للشيعة مشاركة فيه غير قوية بحكم العلاقات بين الأطراف السياسية بالدولة.

ظهرت مشكلة جديدة للشيعة مع بداية انتشار حركة القوميين العرب في منتصف الخمسينيات، التي كان أحد أهم أهدافها التصدي للنفوذ الإيراني وتعزيز مفاهيم القومية العربية، هذا الموقف الذي لم يفرق ما بين إيران والشيعة، فالمتحدرون من أصول إيرانية فيهم سنة كما فيهم شيعة، وأما الشيعة فبعضهم عرب كما أن بعضهم عجم، فكان نتيجة محاربة النفوذ الإيراني وصعود المد القومي العربي ثم الناصري أن اختلطت الأمور فلم يتم التفريق بين الإيرانيين كجالية في الكويت وبين الكويتيين من أصول إيرانية سنة أو شيعة وبين الشيعة بشكل عام سواء أكانت أصولهم عربية أم إيرانية.. هذا الخلط والهجوم من حركة القوميين العرب دون تمييز أدى إلى رد فعل شيعي ضد الحركة الوطنية والتقائها بالنظام وبالنفوذ الإنجليزي وبإيران التي أضحت حامي حمى الطائفة الشيعية.. لكل هذا التاريخ فقد وجدنا أن الشيعة بالكويت أقرب إلى الموالاة للأسرة الحاكمة منهم إلى المعارضة، بل إن الحكم اعتمد عليهم بالإضافة إلى أبناء القبائل في مواجهة معارضة الحضر السنة ابتداء من مجلس الشورى الأول عام ١٩٢١م مرورا بمجلس الأمة التشريعي الأول والثاني عام ١٩٣٨م، وصولا إلى مجلس الأمة الأول عام ١٩٦٣م والثاني عام ١٩٦٧م والثالث عام ١٩٧١م والرابع عام ١٩٧٥م.


محمد رفيع معرفي

شارك في المجلس التأسيسي الذي تشكل بعد الاستقلال عام ١٩٦١م نائبان من الشيعة من أصل ٢٠ نائبا هم مجموع نواب المجلس التأسيسي، أحدهما محمد رفيع حسين معرفي(٢٧) ، رجل الأعمال الذي رشح نفسه عن دائرة الشرق وفاز فيها، حيث كان له دور بارز في المجلس التأسيسي من

خلال المناقشات التي أدت إلى وضع دستور البلاد، بعد المجلس التأسيسي اتجه مرة أخرى لإدارة أعماله التجارية، والآخر منصور الشيخ موسى المزيدي(٢٨) وكان عضوا في المجلس البلدي ١٩٦٠-١٩٦٣م وعضوا في مجلس الأمة الثاني ١٩٦٧م.

ثانيا – مجلس الأمة ::


حسن جوهر حيات

ثم توالى وجود كتلة برلمانية شيعية منذ الفصل التشريعي الأول لمجلس الأمة عام ١٩٦٣م حتى الفصل التشريعي الحادي عشر عام ٢٠٠٦م، وكان نواب الشيعة في البرلمان طوال الفترة قبل انتخابات عام ١٩٨١م يعتبرون من "السياسيين التقليديين" من التجار ومن أصحاب العلاقة الحميمة مع الأسرة الحاكمة.

ففي مجلس الأمة الأول عام ١٩٦٣م فاز كل من :

الدائرة الأولى الشرق: محمد حسين علي قبازرد(٢٩)، إبراهيم علي يوسف خريبط(٣٠)، حسن جوهر عبد علي حيات(٣١)، أحمد سيد عابد محمد الموسوي(٣٢)..

الدائرة السابعة الدسمة: زيد عبدالحسين حسن الكاظمي(٣٣).

ثم في انتخابات مجلس الأمة الثاني عام ١٩٦٧م فاز كل من:

الدائرة الأولى الشرق: إبراهيم خريبط، عيسى عبدالله محمد بهمن(٣٤)، حسن جوهر حيات، منصور المزيدي.

الـدائرة الـسابعة الدسـمة: زيـد الكـاظمي، عبـداللطيف عبدالحـسين حـسن الكـاظمي(٣٥)، جاسـم أحمـد سـليمان الاسـتاذ(٣٦)، ابـراهيم طـاهر حجـي عبـدالله المطوع(٣٧)، عبدالله علي حاجيه دشتي(٣٨).

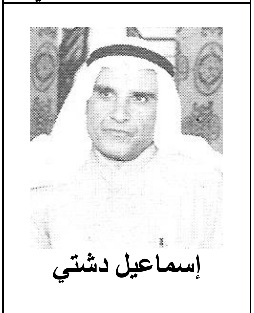
وفـي انتخابـات مجلس الأمـة الثالـث عـام ١٩٧١م فـاز مـن الـشيعة سـتة نـواب وهم:

الـدائرة الأولـى الـشرق: ابـراهيم خـريبط، أحمـد سيد عابـد الموسـوي، عيـسى بهمن، حسن جوهر حيات.

الـدائرة الـسابعة الدسـمة: عبـداللطيف الكـاظمي، عبـدالمطلب عبدالحـسين حسن الكاظمي(٣٩).



عبدالمطلب الكاظمي



إسماعيل دشتي

وفـي انتخابـات مجلـس الأمـة الرابـع عـام ١٩٧٥م فـاز عـشرة نـواب.. وهـو أعلـى عـدد حققـه الـشيعة فـي البرلمـان الكـويتي، كمـا دخل أول وزيـر شـيعي في الحكومـة وهـو وزيـر الطاقة عبدالمطلب الكاظمي، والفائزون هم:

الـدائرة الأولـى الـشرق: حبيـب حـسن جـوهر حيـات(٤٠)، ابراهيم خريبط، عيسى بهمن، اسماعيل علـي حاجيـه دشـتي(٤١)، خالد خلف التيلجي.

الدائرة السابعة الدسمة: عبدالمطلب الكاظمي، جاسم محمد عبدالعزيز عيسى القطان(٤٢)، حسين مكي جمعة(٤٣)، حسين محمد جواد معرفي(٤٤)، عبدالله يعقوب جاسم الوزان(٤٥).

وفي انتخابات مجلس الأمة الخامس عام ١٩٨١م تغير الحال وتراجع دور "السياسيين التقليديين" .. والملاحظ هنا أمران:

الأمر الأول: أن الوضع الشيعي في الكويت كان وضعا مستقرا – قبل عام ١٩٧٩م – بحكم العلاقة الوطيدة بين النظام وبين الشيعة، حيث كان هناك مراعاة من جانب الحكم لتجار الشيعة ووجهائها في الوقت الذي كان كثير من الشيعة هم من أصحاب الحالة المادية المتواضعة، فكانت هناك علاقة قوية وتبادل مصالح فيما بين الأطراف الثلاثة الحكم والتجار الشيعة وعموم الشيعة .

الأمر الثاني: أن الثورة الإيرانية التي نجحت في عام ١٩٧٩م كان لها انعكاسها على الكويت والشيعة في كل العالم، رافق ذلك تحسن الأحوال المادية للكويتيين عموما والشيعة خصوصا مما أدى إلى ضعف الحاجة للسياسيين التقليديين وظهور مفاهيم شيعية جديدة في العدالة ومحاربة الاستكبار والتصدي للظلم الدولي.. انعكس هذا على بداية ظهور السياسيين الجدد في انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٨١م حيث أوجدوا لهم موطن قدم في ساحة العمل السياسي، مما أدى بعد ذلك إلى نجاحهم في انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٨٥م في تأكيد على إزاحة السياسيين التقليديين الشيعة وصعود التيار الشيعي الديني المعارض.

كان النواب الشيعة في البرلمان في كل انتخابات مجلس الأمة من عام ١٩٦٣ إلى ١٩٧٥م نوابا موالين للحكومة، ويشكلون مع نواب القبائل تأييدا دائما للحكومة في مختلف القضايا التي تتم مناقشتها أو التصويت عليها، مع استثناء بسيط في انتخابات عام ١٩٧٥م التي خاضها تيار شبابي غير التيار التقليدي، وهم مجموعة من الشيعة الليبراليين "تجمع الشباب الوطني الدستوري" حيث فاز خالد خلف بالانتخابات.

قبل عودة الحياة البرلمانية عام ١٩٨١م أصدرت الحكومة قانون توزيع الدوائر الجديد، لتكون الدوائر خمسا وعشرين دائرة بدلا من عشر دوائر، وقد ذهب الشيعة إلى الاعتقاد بأن الهدف من هذا التعديل هو تقليص عددهم في مجلس الأمة، وقد يكون هذا صحيحا، ففي عام ١٩٧٥م فاز عشرة نواب شيعة، بينما في انتخابات الفصل التشريعي الخامس ١٩٨١م فاز خمسة نواب شيعة فقط.

المبحث الثاني

العمــــل الأهــــلي

منذ أن تولى الشيخ عبدالله السالم الحكم في عام ١٩٥٠م شهدت الكويت انفراجا سياسيا على المستوى الشعبي، وقد اكتمل البناء المؤسسي مع الاستقلال ووضع الدستور وبداية تنظيم الدولة الحديثة، حيث انتخب أعضاء المجلس التأسيسي عام ١٩٦١م الذين قاموا بإعداد دستور للبلاد.. وحرصا من المجلس التأسيسي على العمل الأهلي وحركة المجتمع المدني فقد أصدر قانون العمل الأهلي إلى جانب إصداره للدستور الكويتي.

أولا – جمعية الثقافة الاجتماعية ::

هكذا تم تنظيم العمل الأهلي في وقت مبكر جدا من تاريخ الدولة الحديث، مما شجع أبناء الطائفة الشيعية إلى المبادرة لتأسيس "جمعية الثقافة الاجتماعية" في ٥ يناير ١٩٦٣م وهي ثالث جمعية نفع عام كويتية، وقد كانت الجمعية كهيئة خيرية إلا أنها في الواقع تمثل واجهة دينية واجتماعية ونشاطا سياسيا للطائفة الشيعية، حيث احتوت كل الشيعة الناشطين لسنوات عديدة.

ومن مؤسسي جمعية الثقافة الاجتماعية شعبان علي غضنفري، حمزة محمد على السلمان، عبدالصمد محمد حسن دشتى، علي غلوم حسن الصراف، عبدالله على دشتى، يوسف على كمال، عبد على عبدالله بهمن، محمود حسين على خاجة، قاسم على رضا أسيرى، حبيب صفر محمد، جاسم محمد على سقاي(٤٦).

كانت أهداف الجمعية نشر الوعي الثقافي والاجتماعي والتربوي والديني، ولكن لم يسمح للجمعية بإصدار مجلة كحال جمعية الإصلاح الاجتماعي وجمعية إحياء التراث الإسلامي، فيما تركزت مطالبات الجمعية على إنشاء المزيد من المساجد والحسينيات للشيعة، في الوقت الذي نأوا بها عن المشاركة في الأنشطة السياسية المعارضة حفاظا على ترخيص الجمعية.

كان التيار المسيطر على الجمعية هو التيار التقليدي المحافظ الذي له ارتباط عائلي واجتماعي مع العائلات الشيعية الكبيرة، واستمر الوضع حتى عام ١٩٦٩م حيث استطاع تيار شبابي السيطرة على الجمعية في محاولة لتغيير الوجوه، ولكن بقيت الجمعية بعيدة عن المعارضة السياسية أو التنسيق مع التيارات السياسية الكويتية.. إلى أن تغير الحال في عام ١٩٧٩م وهو عام سقوط شاه إيران .

ثانيا – العمل الطلابي ::

مع الانتشار والتوسع السريع والكبير لجماعة "الشيرازي" الذي شهدته الكويت – انظر المبحث الثالث من هذا الفصل – فقد تشكلت قائمة طلابية في جامعة الكويت كامتداد لهذا التيار وهي "قائمة الحرة" في عام ١٩٧٤م، بينما تشكلت "قائمة الشباب المسلم" في عام ١٩٧٨م والتي أصبحت فيما بعد "قائمة الإسلامية الحرة" وهي ذات التوجه – التحالف الاسلامي الوطني – الذي سيطر على الجمعية الثقافية الاجتماعية – امتدادا للفكر الخميني – والتي بدأت تنشط على مستوى انتخابات مجلس الأمة.

خاضـت القائمتـان الانتخابـات بالتنـسيق فيمـا بينهمـا طـوال الفتـرة مـن عـام ١٩٧٩م حتى ١٩٩٤م، باستثناء عامي ١٩٨١م و ١٩٨٢م حيث حصلت القائمة الحرة على ١٥١ صوتا ثم ١٧٥ صوتا، بينما حصلت الاسلامية الحرة على ٤٩٥ صوتا ثم ٤٨١ صوتا، وفي عام ١٩٩٥م اختلف التيار ان فنزلت الانتخابات "قائمة الاسلامية الحرة" فقط، وفي العام التالي وبسبب الصراع على اسم "الإسلامية الحرة" فقد نزل شباب الجمعية الثقافية الاجتماعية – التحالف الإسلامي الوطني – باسم "القائمة الإسلامية" وحصلوا على ٤٣٢ صوتا في حين خاضت "قائمة الحرة – الإسلامية الحرة" الانتخابات وحصلت على ٢٩٨ صوتا.. وفي عامي ١٩٩٨م و ١٩٩٩م خاضت "القائمة الحرة" الانتاخابات وحصلت على ٧٩ صوتا و ٧٥ صوت في حين خاضت "القائمة الإسلامية" الانتخابات وحصلت على ٤٧٩ صوتا و ٣٤٣ صوتا.. ليبقى في ساحة العمل الطلابي تيار ان كما بدآ وهما الشيرازية "جماعة العدالة والسلام" و "التحالف الإسلامي الوطني"(٤٧).

والملاحظ هنا أن القائمة تستقطب أصوات الطلبة الشيعة فقط، علما بأن هناك أعدادا من الشيعة يتجهون الى قائمة الوسط الديمقراطي (ليبراليين) والقائمة المستقلة.

ثالثا – مجموعة ديوانية الشباب :

بعد انقضاء انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٧١م، بدأت مجموعة من الشباب ممن عملوا في الانتخابات ومن قيادات سابقة في جمعية الثقافة الاجتماعية الالتقاء في إحدى الديوانيات بهدف تقوية فرص الطائفة الشيعية في الحياة السياسية الكويتية، وكان من هؤلاء الشباب (عدنان سيد عبدالصمد، علي الموسى، حامد خاجه، موسى معرفي، جواد المزيدي، باقر أسد، حسن عبدالحسين، محمد عبدالهادي جمال،

عبدالمجيد الاستاذ، ابراهيم اليوسف، محمد نصير، عبدالعزيز طاهر، حسين اليوسف، مصطفى غلوم) وغيرهم .. وقد كان للمجموعة دور كبير في نجاح عشرة نواب في مجلس الأمة عام ١٩٧٥م فتم تعيين عبدالمطلب الكاظمي أول وزير شيعي في الحكومة، كما أقاموا العديد من الأنشطة الثقافية التي حققت لهم استقطابا كبيرا بين الشباب.

وحينما بدأت الاستعدادات لانتخابات المجلس البلدي عام ١٩٧٥م قرر اثنان من الشيعة خوض تلك الانتخابات والمنافسة على مقعد واحد مقابل عدد من المرشحين السنة، فقامت "الديوانية" بتنظيم أول انتخابات فرعية للطائفة الشيعية في الدائرة الثالثة بين حسين القطان – حساوية – وخليل اسماعيل – أعاجم – حيث اجتمع نواب مجلس الأمة الشيعة العشرة في مقر "الديوانية" بمنطقة الدسمة واتفقوا على تفويض مجموعة الديوانية لاختيار سبعين شخصية من مختلف شيعة الكويت لحسم الأمر بين المرشحين حسين وخليل(٤٨).

بعد حل مجلس الأمة في عام ١٩٧٦م نشطت المجموعة وبرزت كثيرا، حيث شارك النواب الشيعة العشرة بالتوقيع على العريضة التي تطالب سمو الأمير بإعادة الحياة الدستورية، ولكن نتيجة للضغوط فقد سحب تسعة منهم تواقيعهم من العريضة وبقي توقيع خالد خلف فقط، فتعرضوا لضغط معاكس قاده المجموعة الذين رفضوا خنوع النواب للضغوط وسحب التوقيعات واعتبروهم موالين للحكومة، ومن هنا بدأ التفكير بالتغيير نحو اختيار أشخاص آخرين – في المستقبل – أقرب للمعارضة، خاصة وأن مجلس ١٩٧٥م هو أفضل مجلس للطائفة الشيعية الذي شاركت فيه بـ ٢٠% من أعضائه.

وحين أرادت الحكومة إصدار مرسوم يتعلق بالأحوال الشخصية ويؤثر على المحكمة الجعفرية قامت "الديوانية" بالدعوة إلى التصدي لهذا التوجه، وذلك من خلال تجميع أكثر من ثمانية عشر ألف توقيع على عريضة، وقد عزز هذا التحرك الذي لاقى استحسان أبناء الطائفة من مكانة "الديوانية" وروادها كثيرا(٤٩).

وفي تحرك "الديوانية" لرفض حل مجلس الأمة والعمل على إعادة الحياة البرلمانية فقد بدأت الديوانية بالالتقاء والتنسيق مع القوى الوطنية الأخرى، وتحديدا التجمع الديمقراطي الذي يقوده د.أحمد الخطيب، فبدأ تحول نشاط الديوانية من طائفي ضيق إلى وطني رحب، كما بدؤوا بالانتقال من دعمهم لوجهاء الشيعة إلى مهاجمتهم لتخاذلهم عن دعم الديمقراطية، تزامن ذلك مع زيادة قوة المعارضة الإسلامية في إيران ضد الشاه، فكانت هذه بداية لما عرف فيما بعد بأحداث مسجد شعبان التي وقعت عام ١٩٧٩م حين بادرت الديوانية بالتنسيق مع د.الخطيب ودعوته لندوات مسجد شعبان(٥٠).

المبحث الثالث

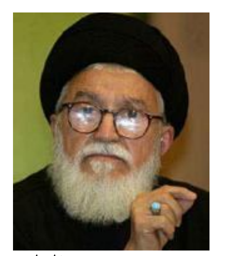
بدايـة الحـركات السياسيـة

بعد تراجع العمل السياسي التقليدي للشيعة في الكويت، والذي تميز بعمل ديني حسب المراجع وعمل سياسي فردي بمبادرة من أعيان الشيعة، فقد بدأت تظهر حركات وتيارات شيعية في العمل السياسي، انطلقت ابتداء بالعمل الأهلي المدني – جمعيات نفع عام – ثم بدأت تنتقل الى العمل البرلماني، وفيما يلي تطورات تلك المرحلة السياسية الجديدة لشيعة الكويت:

أولا – حزب الدعوة الإسلاميـة ::

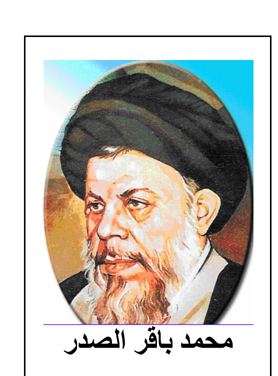


الشيخ محمد الآصفي



سيد محمد بحر العلوم

كانت الطائفة الشيعية الكويتية في الستينيات بعيدة عن العمل الحزبي المنظم، في الوقت الذي كان فيه الشيعة منظمين في دول كثيرة، بدءاً من إيران ومرورا بلبنان والعراق وانتهاء بالبحرين، فضلا عن الشيعة في مناطق أخرى من العالم، وحين ضيق النظام البعثي كثيرا على علماء الشيعة في العراق، اضطر كثير منهم للهجرة إلى خارج العراق، فجاء نفر منهم إلى الكويت مطلع السبعينيات، وكان منهم قادة في (حزب الدعوة الإسلامية) العراقي، فوصل إلى الكويت كل من سيد محمد بحر العلوم وسيد محمد الشيرازي، والشيخ علي الكوراني (لبنان) والشيخ محمد مهدي الآصفي (إيران)، وقد نقل هؤلاء تجربتهم الحزبية إلى الكويت، فبدؤوا في العمل الدعوي المؤسسي، وأخذوا يجمعون الأنصار استعداداً للعمل السياسي الذي خاضوه من أوسع أبوابه فيما بعد .


محمد باقر الصدر

تعود نشأة "حزب الدعوة الإسلامية" بالعراق إلى شهر أكتوبر ١٩٥٧م حين بدأ التفكير والتحضير لتأسيسه، الذي انطلق في عام ١٩٥٨م، أما قبل ذلك فكان التحرك مقتصراً على العلماء الشيعة والمراجع الدينية وأنشطة الحوزات العلمية، فجاء التفكير بإنشاء حزب سياسي يكون قادرا على مواجهة الأحزاب السياسية المنتشرة في تلك الفترة كالحزب الشيوعي، وقد وضع السيد محمد باقر الصدر الأسس الفكرية للحزب(٥١).

لعب الحزب – في عهد الرئيس العراقي عبدالكريم قاسم – دورا مهما في تعبئة الجماهير ضد المد الماركسي والتيارات العلمانية الأخرى، وفي عهد النظام البعثي منذ ١٩٦٨م تميزت المرحلة بالمواجهة بين الحزب والنظام، وبدأت التصفية الجسدية لقيادات الحزب من العام ١٩٧١م، ثم تكررت في الأعوام ١٩٧٥ و ١٩٧٩م، ثم تم إعدام محمد باقر الصدر وأخته آمنة عام ١٩٨٠م ، تبعها حملة اعتقالات وإعدامات واسعة ، مما حمل الكثير منهم على الهجرة إلى خارج العراق.

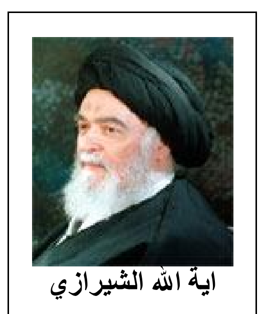
تبنى "حزب الدعوة الإسلامية" في بداية نشأته أسلوب "الشورى" كوسيلة لإقامة الحكومة الإسلامية، ومع قيام نظام الحكم الإسلامي في إيران ١٩٧٩م وبروز نظرية "ولاية الفقيه" التي أسسها الإمام الخميني، فإن الحزب تبنى نظرية "ولاية الفقيه" مع محاولة التقريب ما أمكن بينها وبين نظرية "الشورى"، ولكن عاد الحزب وتراجع عن تبنيه نظرية "ولاية الفقيه" والتركيز على "الشورى" والانتخاب الحر المباشر باعتبارهما حجر الزاوية في بناء النظام السياسي المستهدف ،ولعل السبب في

ذلك هو كسب أفراد الشعب العراقي بكافة طوائفهم ومذاهبهم والابتعاد عما يمكن أن يشق المجتمع، وهو الأمر الذي تثيره نظرية "ولاية الفقيه"(٥٢).


الشيخ علي الكوراني

كانت بداية فكر (حزب الدعوة الإسلامية) الكويتي على يد الشيخ علي الكوراني – اللبناني الذي بدأ ينشر فكره السياسي بين الطائفة الشيعية ، مقابل سيد محمد الشيرازي الذي أنشأ تيار "الشيرازية" الخاص ودخلوا في مواجهة فكرية وسياسية أدى إلى انشقاقات كبيرة بين أبناء الطائفة الشيعية، واستطاع تيار (حزب الدعوة الإسلامية) السيطرة على جمعية الثقافة الاجتماعية في عام ١٩٧٢م، وبدأ في نشر فكره الثقافي والسياسي بين أوساط الشيعة بشكل جديد على الساحة الكويتية حتى عرف فيما بعد بـ "خط جمعية الثقافة"، حتى صار الحزب الأكبر بين أبناء الطائفة الشيعية – قبل الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م - كما أصدروا مجلة "طريق النور" ومجلة "النبأ" وبدؤوا في العمل على تقريب وجهات النظر بين أطراف الطائفة الشيعية، كما نشط هذا التيار داخل جامعة الكويت وبرزوا في أكثر من قضية، وكان من الناشطين الطلبة حينها عبدالمحسن يوسف جمال وخديجة عبدالهادي المحميد ويعقوب عبدالرضا.. وقد كان للتيار اختراق في "مجموعة ديوانية الشباب" واستقطاب المؤثرين منهم، حيث عملوا على التأثير في "الديوانية" وتوجيه نشاطها، والقيام بالعديد من الأنشطة خاصة بعد حل مجلس الأمة عام ١٩٧٦م.

ثانيا – جماعة الشيرازي ::


اية الله الشيرازي

نشط آية الله العظمى السيد محمد الحسيني الشيرازي بشكل غير عادي، فله أكثر من ألف كتاب من تأليفه، ونشاطه معروف في إيران، وفي العراق له عدد من مدارس القرآن الكريم، و"منظمة العمل الإسلامي" أنشئت في العراق في السبعينات وكان السيد الشيرازي مؤيدا لها رغم أن أسلوبها كان قتالياً بسبب الطبيعة الدموية للنظام العراقي البعثي، وحينما ضيقت الحكومة العراقية البعثية على السيد الشيرازي وأحس بالخطر بعد أن صدر في حقه حكم بالإعدام خرج إلى الكويت في عام ١٩٧١م.

استقر السيد الشيرازي في الكويت تسع سنوات حيث التف حوله العلماء والمحبون، وبدأ في نشاطه الفكري والاجتماعي وفي بناء المؤسسات، فأصبح "للمنظمة" تأثير اجتماعي وثقافي في الكويت، كما تشكلت "جماعة الشيرازي" وبدأ في إقامة الأنشطة الثقافية والدينية في مسجد الشيرازي بمنطقة بنيد القار وحسينية الرسول الأعظم (الكربلائية) التي تأسست في ١٩٧٥م في منطقة الدعية(٥٣).

كان السيد الشيرازي صاحب مشروع متكامل ، فقد عمل على زيادة الأواصر الاجتماعية بين بعض فئات الشيعة في الكويت ، فبدأ بالخطبة وإقامة صلاة الجمعة حيث لم تكن تقام في الكويت للطائفة الشيعية .. وحينما رأى أن للشيعة الحساوية مقبرة خاصة بموتاهم وللشيعة البحارنة مقبرة مجاورة بينهما سور، فقد عمل على إزالة السور.. كما أنشأ السيد الشيرازي مدرسة الرسول الأعظم في منطقة الدعية على شكل حوزة علمية ، تخرج كثير من قادة الشيعة – فيما بعد – من تلك الحوزة مثل النائب

صالح عاشور (١٩٩٩ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م) والمرشح في الانتخابات البرلمانية الشيخ رجب علي رجب.


محمد صادق

تم إبعاد السيد محمد الحسيني الشيرازي من الكويت في الثمانينيات بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية.. وكان لخلاف السيد الشيرازي مع جماعة السيد الخوئي – ومقلدوه يشكلون الأكثرية في الكويت – سببا في عدم نجاح هذه الجماعة كثيرا في الكويت في تلك الفترة.. وحل مكانه في الكويت أخوه آية الله العظمى السيد محمد صادق الشيرازي الذي لم يبق طويلا حيث غادر الكويت عام ١٩٨١م ، في حين إن بعض الأتباع صار مرجعيتهم الشيخ محمد تقي المدرسي وهو قائد منظمة العمل الإسلامي الذي كان موجوداً في الكويت ولم يعمل على نشر ثقافته "العنيفة" داخل الكويت وانما بقي هذا الفكر موجهاً إلى داخل العراق فقط، وقد أعلن المدرسي تأييده للإمام الخميني بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران.

مع مغادرة سيد محمد صادق الشيرازي إلى إيران ومعه عدد كبير من العلماء والرموزو القيادية الكويتية نشأ فراغ كبير في هذه الجماعة، ترافق ذلك مع الأوضاع الأمنية بالغة الحساسية بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، أدى ذلك إلى تحول نشاط الجماعة الشيرازية إلى السرية، واستمر ذلك حتى نهاية الحرب عام ١٩٨٨م(٥٤).

ثالثا – مجلس السبت ::

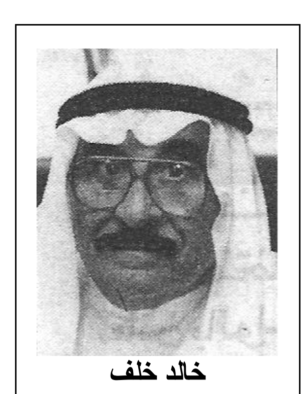

موسى الصدر

السيد موسى الصدر الذي يعتبر من قادة الفكر والحركة الشيعية وأحد أبرز زعمائها في القرن العشرين الميلادي زار الكويت في النصف الأول من السبعينيات ثلاث مرات واجتمع مع زعماء الشيعة في الكويت مثل سيد محمد بحر العلوم وسيد جعفر القزويني وغيرهم، وقد نصح السيد الصدر من التقى بهم بالعمل على تشكيل مجلس أعلى للشيعة على غرار المجلس الذي أسسه في لبنان ، وذلك بهدف رعاية مصالحهم والتكلم باسمهم والتنسيق فيما بين جهودهم، ورغم قناعة العلماء بهذه الفكرة إلا أنها لم تنفذ لتحفظ الحكومة الكويتية على الفكرة لأن من شأنها أن تعزز الطائفية بالكويت ولتجاوب عدد غير قليل من أبناء الطائفة الشيعية مع وجهة نظر الحكومة.. فكان رد فعل المتحمسين للفكرة هو مباشرة تنفيذها بشكل غير معلن من خلال دعوة أئمة الشيعة وخطبائها إلى "مجلس السبت" الذي ينعقد أيام السبت في ديوانية حسين القطان بمنطقة الشعب، وقد أنجز هذا المجلس(٥٥):

- نشر الوعي الديني والثقافي والفكري بين أبناء الطائفة بهدف تقليل الفجوات وزيادة التنسيق والتعاون والألفة فيما بينهم .
- دعم مرشحي الشيعة في انتخابات الفصل التشريعي الرابع لمجلس الأمة ١٩٧٥م، حيث نجح عشرة نواب شيعة وهو أكبر رقم أمكن للطائفة الشيعية تحقيقه.
- التصدي لنية الحكومة إلغاء المحكمة الجعفرية في عام ١٩٧٦م.

رابعا – تجمع الشباب الوطني الدستوري::

بعد هزيمة جمال عبدالناصر في عام ١٩٦٧م، ثم وفاته في عام ١٩٧٠م بدأت حركة القوميين العرب والامتداد الفكري والثقافي للوطنيين في الكويت إلى مراجعة الذات وتغير المسار وتفكك الحركة داخل الكويت، فكان من نتيجة ذلك ظهور أبناء الطائفة الشيعية المنتمين لهذا التيار في "تجمع الشباب الوطني الدستوري" خاصة بعد ما لاحظوه من تمييز ضدهم داخل صفوف الحركة الوطنية، فبدؤوا بالعمل بهدف تمثيل الفكر الذي يحملونه والتجربة الوطنية التي عايشوها ولكن وفق بنائهم الاجتماعي الشيعي، فبدؤوا بالعمل بين الأوساط الشيعية بنفس فكرهم القديم بالتركيز على القضايا الوطنية والمكتسبات الدستورية بعيدا عن التبعية للحكومة مع محاولة التنسيق والتعاون مع القوى الوطنية في البلاد.. فتجمع منهم مصطفى الصراف – صاحب الفكرة – وخالد خلف وجواد الأربش وعلي حسين دشتي وحبيب شعبان وغيرهم(٥٦).


خالد خلف

لقي هذا التحرك دعما مطلقا من قبل تيار جمعية الثقافة الاجتماعية باعتباره تحركاً سياسياً على المستوى البرلماني يخدم الشيعة، وفي انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٧٥ خاض "التجمع" تلك الانتخابات بخمسة مرشحين، قدموا برنامجا انتخابيا جاء فيه (تطوير الدستور والحفاظ على الحياة الديمقراطية ، تعزيز الفصل بين السلطات، تعزيز الوحدة الوطنية القائمة على العدل) ، وقد فاز منهم مرشح واحد هو خالد خلف حسين التيلجي(٥٧) فقط .

لم يصمد هذا "التجمع" طويلا فقد انهار سريعا، وذلك للأسباب التالية :

- أن بناء "التجمع" قائم على العمل السياسي المربوط بالانتخابات البرلمانية، وقد وصل منهم مرشح واحد لعضوية البرلمان، وهو النائب خالد خلف الذي عمل منفردا وليس معبرا عن "تجمع" .
- استمر البرلمان قرابة عام واحد ثم تم حله في أكتوبر ١٩٧٦م، واستمر الحل لمدة طويلة حتى جرت الانتخابات في فبراير ١٩٨١م.
- تصاعد وتزايد الجماعات السياسية الإسلامية الشيعية، حتى وصلت الذروة بانتصار الثورة الإسلامية في إيران.

تم سحب جواز سفر خالد خلف أكثر من مرة، الأولى في يناير ١٩٥٩م بعد أحداث ثانوية الشويخ، والثانية حين أراد أن يبعث برقية إلى الرئيس جمال عبدالناصر حول ثورة الشواف بالعراق أيضا عام ١٩٥٩م، وقد اعتقل بسبب هذه الحادثة وأضرب عن الطعام إلى أن أفرج عنه، ثم سحب جواز سفره عام ١٩٧٧م بعد حل مجلس الأمة، ثم سحبت جنسيته في ديسمبر ١٩٨٠م بعد أحداث مسجد شعبان وانضمامه للتجمع والخطابة بالمسجد ثم مغادرته الكويت إلى العراق والتجول في أوربا بدون جوازه الكويتي المصادر، وبعد سحب جنسيته بقي متجولا في أوربا وأمريكا الى أن سمح له بالعودة إلى الكويت في ديسمبر ١٩٩٢م بعد تحرير الكويت، وأعيدت له الجنسية الكويتية بعد ذلك(٥٨).

الفصل الحادي عشر

١٩٧٩ – ١٩٩٠م

من الثـورة الإيرانيـة إلى الغزو العراقي للكويت

تقديـــــم ::

روح الله بن مصطفى بن أحمد الموسوي الخميني أحد علماء الإمامية ومؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران، ولد في عام ١٩٠٠م في مدينة خمين بإيران، وفقد أباه وهو في الشهر السادس من عمره، فنشأ يتيماً تحت رعاية والدته وعمته، بدأ بانتقاد سياسات الشاه محمد رضا بهلوي أثناء دروسه ومحاضراته التي كان يلقيها في مدينة قم سنة ١٩٤٤م، والتي تنادي بإقامة الحكومة الإسلامية على أساس الشريعة الإسلامية.

في عام ١٩٦٣م ألقى خطاباً قويا هاجم فيه الشاه وأميركا وإسرائيل فأدى إلى انتفاضة الشعب الإيراني ضد الشاه، فاعتقلته الحكومة لمدة ثمانية أشهر، ثم أفرج عنه بعد ضغطٍ جماهيري عارم في كل أنحاء إيران.

أفتى فور الإفراج عنه بحرمة استخدام التقية، واعتقل مجدداً في عام ١٩٦٤م وتقرر نفيه إلى تركيا، بقي فيها قرابة سنة ثم انتقل إلى مدينة النجف بالعراق، وبقي فيها قرابة ثلاث عشرة سنة، عمل خلالها على مواصلة قيادة الثورة داخل إيران.

ضغطت حكومة الشاه على الحكومة العراقية فغادر العراق بتاريخ ٣/١٠/١٩٧٨م متوجهاً إلى الكويت، حيث منعته الحكومة من دخول أراضيها، فقرر التوجه إلى فرنسا، وواصل من هناك قيادة الثورة في بلاده.

كانت الثورة قد قطعت في هذا الوقت مراحل كثيرة، ووصلت إلى الحد الذي اضطر معه الشاه إلى مغادرة إيران وترك الأمور بيد رئيس وزرائه شاهبور بختيار، الذي حاول تهدئة الأوضاع المتفجرة، لكنه لم يستطع.

قرر الخميني العودة إلى إيران فوصلها في اليوم الأول من شهر فبراير ١٩٧٩م، بعد وصوله ألقى خطابه التاريخي الذي أعلن فيه انتهاء حكومة الشاه، وقيام الحكومة الإسلامية، واكتملت مراحل الانتصار في ١١ فبراير ١٩٧٩م، وبقي قائدا ومرشدا لإيران حتى وافته المنية في أحد مستشفيات طهران، في الثامن من حزيران سنة ١٩٨٩م(٥٩).

بعد نجاح الثورة في إيران تفاعل الكويتيون الشيعة مع العمل السياسي والأهلي العام بشكل كبير، فنشطت كثيرا العلاقات مع الأطراف السياسية الفاعلة في الكويت مثل الأسرة الحاكمة والجماعات السياسية وكذلك في العلاقات الخارجية مع الشيعة في كل من إيران والعراق ولبنان وغيرها.

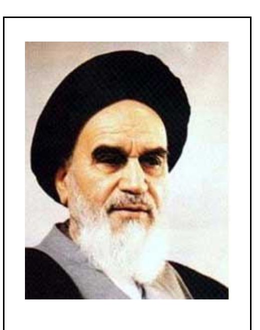
هذا التغير الذي قاده الشباب أدى إلى تغيير التركيبة السياسية والاجتماعية فيما بين أبناء الطائفة الشيعية أنفسهم، فلم تعد الأسر الشيعية العريقة هي صاحبة الغلبة السياسية، بل ظهرت قوى سياسية جديدة، تجلى تأثيرها في انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٨١ و ١٩٨٥م.

المبحث الأول

الحـــزب الإســـلامي

في الستينات وما قبلها من القرن العشرين كان الثقل الديني والعلمي للعلماء الشيعة "العراقيين" حيث كان الشاه يضيق كثيرا على العلماء في إيران، أما بعد وصول البعث العراقي إلى الحكم فقد ضيق كثيرا على علماء الشيعة، في الوقت الذي نجحت فيه ثورة الخميني في إيران نهاية السبعينيات، فتحول ثقل العلماء الشيعة إلى إيران بدلا من العراق، وهكذا بدأت إيران وعلماؤها يؤثرون كثيرا في أبناء الطائفة الشيعية في معظم الدول التي يتواجدون فيها.

أولا – نشأة الفكر الخميني ::



الإمام الخميني

كان للإمام الخميني تحرك مبكر ضد شاه إيران منذ مطلع الستينيات، وفي عام ١٩٦٥م أبعده الشاه من إيران فبقي متنقلا بين تركيا وفرنسا والعراق، ولقد كان الشخص الوحيد الذي ينسق معه في الكويت بشكل دائم وبوقت مبكر جدا قبل الثورة هو سيد عباس المهري، حيث كان هناك تجمع يعمل بشكل سري في الستينيات أطلق عليه "الحزب الإسلامي" يقوده عشرة أشخاص من بينهم ابنا سيد عباس وهما سيد أحمد وسيد محمد جواد، كان سيد عباس المهري همزة الوصل بين الإمام الخميني في المهجر وحلفائه ومؤيديه من علماء الدين في الحوزات العلمية المنتشرة في إيران، كما كان يجمع الأموال من الكويتيين لدعم نشاط الخميني.

لقد فكر هذا الحزب في السيطرة على جمعية الإصلاح الاجتماعي ليأخذها واجهة لنشاطاته، وحينما بدؤوا بالتسجيل بها علموا صعوبة السيطرة عليها لثقل الحركة الإسلامية السنية فيها، فصرفوا النظر عنها ليبدؤوا التفكير بالسيطرة على جمعية الثقافة الاجتماعية ولكنهم صرفوا النظر عنها بعد فترة بعدما سيطر عليها مؤيدو حزب الدعوة الإسلامية(٦٠).

وبعد نجاح الإمام الخميني في الثورة الإسلامية وسقوط شاه إيران يوم ١٩٧٩/٢/١١م صعد كثيرا نجم سيد عباس المهري وتياره كثيرا، فانطلقت من منزل سيد عباس بمنطقة الدعية مسيرة كبيرة تأييدا للثورة ومباركة لها متوجهة إلى مبنى السفارة الإيرانية بمنقطة بنيد القار (٢-٣ كيلو) تقدمهم علماء وأئمة المساجد الشيعة في الكويت باستثناء سيد محمد الشيرازي وسيد مير محمد القزويني، ثم شكل سيد عباس وفدا متنوعا للسفر إلى طهران لتقديم التهاني والتبريكات إلى الإمام الخميني على نجاح الثورة، فكان هذا الوفد هو أول وفد تهنئة يأتي من خارج إيران.. وكانت لسيد عباس حظوة لدى قيادة الثورة الإسلامية حيث أنه طلب منهم تعيين د.علي شمس أردكان كأول سفير لجمهورية إيران الإسلامية في الكويت فتمت الاستجابة لطلبه(٦١).. بعد ذلك بدأ هذا الحزب بمحاولة التحرك العلني في الكويت ، فكانت فكرة "حركة مسجد شعبان" .

ثانيا – حركة مسجد شعبان :: (٦٢)

خلال السنة الأولى من نجاح الثورة الإيرانية دعا أحمد ابن سيد عباس المهري إلى اجتماعات متعددة في مسجد شعبان بالعاصمة – الشرق قرب المستشفى الأميري، حيث كانت البداية عبارة عن حركة لتحقيق مجموعة من المطالب المذهبية

الخاصة بالطائفة الشيعية، ولكن الحركة تحولت بعد ذلك إلى مطالبات وطنية جعلت منها تهديدا سياسيا للحكومة، وذلك لعدة أسباب :

- الحياة البرلمانية في الكويت كانت معطلة بعد أن تم حل مجلس الأمة في ١٩٧٦م إلى ١٩٨١م، رافق ذلك تضييق على الحريات كتعليق بعض مواد الدستور وإصدار قانون منع التجمعات وتقييد حرية الصحافة وحل العديد من مجالس إدارة جمعيات النفع العام، أدى الى أن تكون حركة مسجد شعبان ذات دور هام في زيادة نشاط الحركة الوطنية الكويتية بشكل عام.
- بعد هزيمة جمال عبدالناصر في عام ١٩٦٧م ثم وفاته في عام ١٩٧٠م، بدأت حركة القوميين العرب بمراجعة خطابها المعادي لإيران والشيعة وتخفيفه بشكل كبير، مما خفف من حملتهم على الكويتيين من أصول إيرانية ومن الشيعة عموما.
- سقوط النظام الملكي والشاه في إيران ١٩٧٩م والذي يعتبر عميلا غربيا خفف كثيرا من الحساسية لدى القوميين والوطنيين تجاه إيران والشيعة.
- إن التيار الشيعي الجديد هو تيار شبابي يميل إلى المعارضة ويرفض الأنظمة التقليدية – حسب وجهة نظرهم – سواء في الكويت أو السعودية أو البحرين.
- إن الثورة الإيرانية "الشيعية" كانت ضد الهيمنة الأمريكية، وهذا أمر يلتقي مع الحركات الوطنية في الوطن العربي وفي الكويت وهي حركات تميل حينها إلى الاتحاد السوفيتي .

كل هذا أوجد هما مشتركا بين الحركة الشيعية الشبابية الجديدة والتيار الوطني المحاصر حكوميا بعد حل البرلمان، فالتقى الطرفان في مسجد شعبان، وبدأت مشاركة

"التجمع الديمقراطي" ممثلا بالدكتور أحمد الخطيب ورموز وطنية أخرى لتضفي لحركة مسجد شعبان بعدا وطنيا وليس طائفيا فقط.

وعند هذه النقطة شعرت الحكومة بموقف حرج، فالحركة لم تعد طائفية، وإنما تحولت إلى حركة وطنية شعبية قد تشكل تهديدا لاستقرار الأوضاع ، فبدأت بعض الأطراف ذات صلة بالحكم القيام بالاتصال - ومن خلال بعض العائلات الشيعية العريقة – بمنظمي حركة مسجد شعبان لتعرض عليهم تحقيق مجموعة من المطالب التقليدية للطائفة الشيعية، ولكن هذا العرض قوبل بالرفض منهم باعتبار أن التحرك وطني وليس طائفياً، كما هاجموا الوسطاء باعتبارهم موالين وأصحاب مصالح شخصية.

حين فشلت تلك المساعي أقدمت الحكومة على الحسم بالمواجهة، فقامت باعتقال أحمد عباس المهري، الذي دعا آخرين للاستمرار بالاجتماعات في المسجد ومنهم عدنان سيد عبدالصمد، بعد ذلك حاول السيد عباس المهري الخطابة بالمسجد، فقامت القوات الخاصة بمحاصرة المسجد ومنعت سيد المهري من إلقاء خطبته، في تلك الأثناء أصدر الإمام الخميني أمرا بأن يتولى سيد عباس المهري إقامة صلاة الجمعة في الكويت، فقامت الحكومة الكويتية بسحب الجنسية الكويتية من سيد عباس وجميع أفرد عائلته وعددهم ثمانية عشر شخصا وإبعادهم إلى إيران في ١٩٧٩/٩/٢٦م وسحب جوازات سفر لثلاثة من منظمي حركة المسجد، وهكذا انتهت "حركة مسجد شعبان" مؤقتا، ففي ١٩٧٩/١١/٣٠م الموافق العاشر من محرم خرجت مظاهرة من الحسينيات تجاه السفارة الأمريكية، فحدث تصادم مع رجال الأمن وتم تفريق المتظاهرين واعتقال عشرين مشاركا(٦٣).

ثالثا – ولايـة الفقيـه ::

نظريـة الـولي الفقيـه التـي وضـعها الإمـام الخمينـي فـي كتابـه الـشهير "الحكومـة الإسلامية" وتم النص عليها بالدستور الإيرانـي تقول إنـه فـي غيـاب الإمـام الثـاني عشر المهدي يعود الحكم إلى الولي الفقيـه نائبـه علـى الأرض، ولا تعرف سلطة الـولي الفقيـه حـدودا، فهـو صـاحب الزمـان وطاعتـه واجبـة لا يـسمح بـالخلاف معـه، ووصـايته مثـل وصـاية الرسـول محمـد صـلى الله عليـه وسـلم وإمامـه المعـصوم، وتـشمل سـلطة الـولي الفقيه العالم كله حيث يوجد مسلمون مستضعفون.

يـشرف الـولي الفقيـه علـى جميـع المراكـز الأساسـية والمرافـق الحـساسة فـي المجتمـع، فهـو الـذي يـصادق علـى انتخـاب رئـيس الجمهوريـة (الـسلطة التنفيذيـة) وهـو الـذي يعـين سـتة مـن الفقهـاء العـدول فـي مجلـس صـيانة الدسـتور حتـى تكـون عمليـة التشريع تحت نظره وإشرافه (السلطة التشريعية) وهو الذي يعين رئـيس ديـوان القضاء الأعلى والمدعي العـام فـي الـبلاد (الـسلطة القـضائية) .. وهـو القـدوة والنمـوذج والحـاكم المعين من الله .

ويحـق للـولي الفقيـه الجـامع للـشرائط أن يتـصدى لتوجيـه حركـة الأمـة نحـو أهداف الإسـلام ، ويـشرف علـى مـسيرة التـصدي لمـؤامرات أعـداء الإسـلام ، والفقهـاء الـشيعة يعتقـدون بأصـل فكـرة ولايـة الفقيـه ويختلفـون فـي حـدود هـذه الولايـة ، وعنـدما طرحـت فـي بدايـة الثـورة الإسـلامية فـي إيـران بـشكل عملـي أيـد ذلـك جميـع الفقهـاء البـارزين كالمرجع الـديني الـسيد الخـوئي والمفكـر الإسـلامي الـسيد محمـد بـاقر الـصدر، وبعضهم يذهب إلـى انـه حتـى بنـاءً علـى القـول بالولايـة غيـر المطلقـة يثبـت الحـق للفقيـه

بـان يتـصدى لقـضايا الإسـلام الكبـرى، وأن يقـود الأمـة فـي مواجهـة مـؤامرات أعـداء الإسلام، ليس على مستوى الدولة التي يحكمها فقط بل على مستوى العالم أجمع(٦٤).

المبحث الثاني

حــزب الله – الكـويت



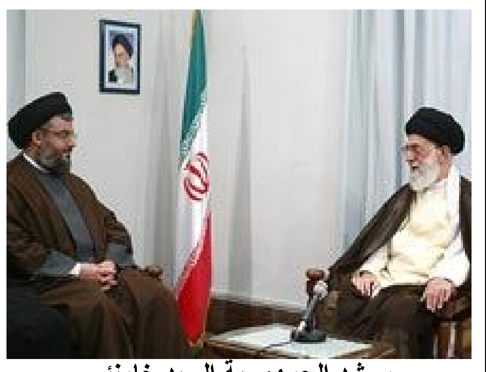
مـع فـورة انتـصار الثـورة الإيرانيـة وتفاعـل الـشارع الشيعي معها وتأييدا لها في الكويت والدول التـي فيها طوائف شـيعية، اشـتعلت الحـرب العراقيـة الإيرانيـة التـي امتـدت مـن ١٩٨٠م إلـى ١٩٨٨م، تلـك الحـرب التـي تبنتهـا معظـم الـدول العربية لإيقاف المد الشيعي وتصدير الثورة الإسلامية الإيرانيـة للأقطـار المجـاورة وهو الـشعار الـذي رفعه الإمـام الخمينـي، إضـافة إلـى ذلـك الوضع الذي ينطبق على عدد من الـدول، فقد اختـارت الحكومـة الكويتيـة أن تقف بقوة وعلانية مع الحكومة العراقية فـي حربـه ضـد إيـران، فقدمت الكويت دعمـا ماليـا كبيـرا يقـدر بمليـارات الـدولارات، كمـا قـدمت دعمـا إعلاميـا قويـا علـى مـستوى الإعلامـين الرسـمي والخـاص فـي الـصحف والمجـلات الكويتيـة، كـذلك قـدمت الكويـت للحكومـة العراقيـة دعمـا لوجـستيا تمثـل فـي فـتح الممـرات الجويـة والطـرق البريـة والمـوانئ والمطارات الكويتية كلها لخدمـة الجانـب العراقـي في الحـرب العراقيـة الإيرانيـة.. هذه الحـرب العراقيـة الإيرانيـة والتـي هـدفها التـصدي للنظـام الإسـلامي الجديـد فـي إيـران لاشك أنـها أوجدت رد فعل عنيـف عند المؤيدين والأتبـاع الكـويتيين الـشيعة، وهو أمـر كـان مـن الطبيعـي أن يستثمره النظـام الإيرانـي ويـستغله وينميـه ويغذيـه ماديـا وإعلاميـا وعـسكريا، ليـتم الـضغط علـى النظـام الكـويتي حتـى يخفـف مـن وقفتـه مـع النظـام العراقي(٦٥).

تعرضت إيران خلال حربها مع العراق إلى ضغط عسكري وسياسي كبيرين بسبب التفوق العراقي المفاجئ، فبالحسابات الإيرانية فهي تتفوق على العراق مساحة وسكانا – ثلاثة أضعاف – فضلا عن الشيعة العراقيين الذين يشكلون أغلبية سكان العراق وهم يتعاطفون مع الحكومة الإسلامية في إيران، وكانت القناعة لدى إيران هي أن التفوق العراقي لم يكن ليتحقق لولا الدعم الأمريكي والغربي عموما، والدعم العربي والخليجي خصوصا، وتحديدا السعودية والكويت، لذلك قام "الحرس الثوري" في جمهورية إيران الإسلامية بإنشاء (حزب الله) في عام ١٩٨٢م ليكون الذراع الدولية للجمهورية الإيرانية الإسلامية وللإمام الخميني– الذي يرتبط الحزب به مباشرة - في الضغط على الدول الداعمة للعراق في حربه مع إيران.

تمثلت أهداف حزب الله في مرحلته الأولى :

١ - قيام جمهورية إسلامية في لبنان .

٢ - توجيه ضربات موجعة لكل من أمريكا، فرنسا، السعودية، الكويت.



مرشد الجمهورية السيد خامنئي
وأمين عام حزب الله سيد حسن نصر الله

لقد كانت حركة مسجد شعبان هي النواة الأولى لنشأة حزب الله في الكويت، لذلك شهدت الكويت ما بين عام ١٩٨٠ و ١٩٨٨م ضغطا شيعيا كبيرا، قام به أفراد وجماعات من المتشددين الشيعة، وقد لقي هذا تعاطفا من عموم الطائفة الشيعية بسبب موقف الحكومة الكويتية غير المبرر – بوجهة نظرهم – مع النظام العراقي، فوقعت الحوادث التالية :

١ - فـي ١٩٨٣/١٢/١٢م: هـزت الكويـت سـبعة انفجـارات، واحـد فـي مبنـى الـسفارة الأمريكيـة فقتلـت وجرحـت العـشرات، وآخـر فـي الـسفارة الفرنـسية فـي منطقـة الجابرية السكنية، وثالث بمطار الكويت الدولي، والآخران في الشعيبة الصناعية ومبنى المراقبة والتحكم الآلي التابع لوزارة الكهرباء والماء وغيرها.

٢ - اسـتطاعت القـوات الكويتيـة اعتقـال ١٩ متهمـا فـي تلـك التفجيـرات بـين كـويتي وعراقي ولبناني وبدأت إجراءات محاكمتهم و٦ فـارين، فتم الحكم بالإعدام علـى ستة منهم بينهم خمسة بالسجن.

٣ - فـي ١٩٨٤/١٢/٤م: اختطـف الحـزب طـائرة كويتيـة وعلـى متنهـا ١٦١ راكبـا، وأجبروها علـى التوجـه إلـى مطـار مشهد الإيرانـي، وطـالب الخـاطفون بـالإفراج عن المحتجزين في الكويت، ولم تستجب الحكومة لمطالب الخـاطفين، وفـي اليـوم السادس اقتحمت القوات الايرانية الطائرة وأفرجت عن الركاب.

٤ – أصر هؤلاء على أن تفرج الكويت عن المحكومين وإلا فستواجه إرهابا آخر، وقد عرضـت صـورا لـستة مـن الأمـريكين والفرنـسيين المخطـوفين، كمـا تـم إحبـاط عمليتين إرهابيتين في الكويت.

٥ - وفـي ١٩٨٥/٥/٢٥م: تعـرض أميـر الكويـت سـمو الـشيخ جـابر الأحمـد لمحاولـة اغتيال عندما اعترضت الموكب سيارة مفخخة في عمليـة انتحاريـة لم يكتـب لهـا النجاح، ونجا سمو الأمير من الموت بفضل الله.

٦ – في ١٩٨٥/٦/١٢م: وقع انفجـار فـي مقهـى شـعبى علـى ساحل البحـر فـي العاصـمة وانفجار آخر فـي الـسالمية نـتج عنهما مقتل ٨ أشـخاص وجـرح ٨٨ آخـرين، كمـا تم في ١٩٨٥/٧/١٤م اختطاف دبلوماسي كويتي في بيروت(٦٦).

لقد ظهرت أسماء لمنظمات غير معروفة وراء تلك العمليات، مثل "طلائع تغيير النظام للجمهورية الكويتية" ، "صوت الشعب الكويتي الحر" ، "منظمة الجهاد الإسلامي" ، "قوات المنظمة الثورية للرسول محمد في الكويت" ، ويذهب البعض للاعتقاد بأن هذه الأسماء الوهمية هي لتنظيم {حزب الله – الكويت} (٦٧) ، بينما يرى آخرون أن من قام بتلك العمليات هو "حزب الدعوة الاسلامية" العراقي والمدعوم من إيران لاسقاط البعث العراقي(٦٨) ، وأيا كان الحزب الذي نفذ العمليات فالثابت هو أن تلك التفجيرات والأعمال الارهابية قد وقعت خدمة للمصالح الإيرانية وبسبب الاحتجاج على الموقف الكويتي المؤيد للعراق وأن من قام بها هم من الشيعة، ومنهم كويتيون نسجوا علاقات مع منظمات غير كويتية للإضرار بمصالح الكويت، علما بأن المعتقلين بقوا في السجون الكويتية ولم ينفذ حكم الإعدام بأحد، واستطاعوا الفرار من السجون الكويتية مع الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠م.

في الكويت لقي حزب الله مواجهة عنيفة من قبل جهاز (أمن الدولة) حيث قتل لهم ٢١ فردا واعتقل منهم ٥٢٧ فردا استمر حجزهم حتى احتلال الكويت من النظام البعثي العراقي في عام ١٩٩٠م، قبل ذلك بقليل جاءت وفاة الإمام الخميني عام ١٩٨٨م، ثم حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م، وموقف الطائفة الشيعية الإيجابي عموما أثناء الاحتلال وتصديهم مع أبناء الكويت للمحتل العراقي، كل هذا خفف من المواجهة بين الحكومة وهذا الحزب.. وفي (الفصل الثاني عشر) سنتناول الشيعة بعد التحرير ومنها "التحالف الإسلامي الوطني" الذي يعتبر الواجهة السياسية لـ "حزب الله – الكويت".

وبشكل عام، فإن تيار العنف ضعف كثيرا بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وما تبعها من حرب الخليج الثانية – احتلال البعث العراقي للكويت – كما يلاحظ تطور الحزب منذ نشأته حيث ابتعد كثيرا عن الخطاب الثوري الذي تميز به في الثمانينيات أيام الإمام الخميني إلى الممارسة السياسية الواقعية في التسعينيات، والوطنية في الأشخاص والأغراض والأنشطة، في الكويت كما في لبنان وغيرها(٦٩).

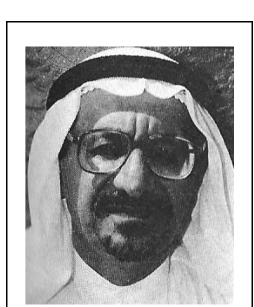
وقد بقي تياره السياسي متواجدا في الساحة السياسية الكويتية كالبرلمان والصحافة والعمل الأهلي، مع ملاحظة تراجع رموز هذا التيار في انتخابات مجلس الأمة ٢٠٠٣م، ثم عودتهم إلى حد ما في انتخابات مجلس الأمة عام ٢٠٠٦م.

المبحث الثالث

الشيعـــة والمعارضـــة

لقد حدث تحول كبير بين أبناء الطائفة الشيعية في العلاقة مع الحكم، فبينما كان ولاؤهم للنظام مطلقاً طيلة الفترة الممتدة لعشرات السنين قبل الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، نجده قد تغير بدرجة كبيرة بعد الثورة الإسلامية الإيرانية، خاصة بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية ووقوف الكويت إلى جانب العراق بشكل علني عسكريا وإعلاميا وماليا، وقد انعكس ذلك على الانتخابات البرلمانية الكويتية.

أولا – مجلس الأمـة (الخامس ١٩٨١م) ::


د. ناصر صرحوه


د.عبدالمحسن جمال

في انتخابات الفصل التشريعي الخامس لمجلس الأمة عام ١٩٨١م حدث تطور مهم في التواجد الشيعي داخل البرلمان الكويتي، فمع أول انتخابات برلمانية كويتية تجري بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، خاضت تلك الانتخابات وجوه جديدة من التيار الثوري الشيعي المؤيد لإيران ضد الوجوه التقليدية للشيعة والموالية للنظام الكويتي، ورغم الانتخابات الفرعية التي حدثت في بعض الدوائر لإسقاط بعض مرشحي الشيعة الا أنه استطاع أن يفوز منهم ثلاث نواب هم عدنان سيد عبدالصمد أحمد سيد زاهد(٧٠)، و د.عبدالمحسن يوسف علي إسماعيل جمال(٧١) وحصل على المركز الثاني في الدائرة الخامسة القادسية، و د.ناصر عبدالعزيز حسن صرخوه(٧٢)، والثلاثة

محسوبون على حزب الله، إضافة إلى اثنين آخرين مستقلين هما عيسى محمد إبراهيم المزيدي(٧٣)، وأحمد فهد سليمان الطخيم(٧٤).

بينما خسر تلك الانتخابات شخصيات تاريخية على مستوى الوطن وعلى مستوى الطائفة الشيعية مثل عبدالمطلب عبدالحسين الكاظمي الذي كان وزيرا للنفط وترشح ضد مدير مكتبه عدنان سيد عبدالصمد في الدائرة الأولى الشرق فحصل الوزير على المركز السابع ومدير مكتبه حصل على المركز الأول، كما خسر الانتخابات حبيب حسن جوهر حيات الذي حصل في انتخابات عام ١٩٧٥ على المركز الأول بينما حصل في تلك الانتخابات على المركز السابع ليفوز بالمركز الأول في الدائرة الثانية عشرة الرميثية د.ناصر صرخوه،كما خسر الانتخابات أيضا اسماعيل علي حاجية دشتي وجاسم محمد عبدالعزيز القطان وحسين محمد جواد معرفي وعبدالله يعقوب جاسم الوزان، وكلها أسماء كبيرة في صفوف الطائفة الشيعية، ولكنه المزاج الشعبي الذي تغير بعد الثورة الإيرانية.



عدنان سيد عبدالصمد

لقد مرت الكويت بأوقات حرجة للغاية في تلك السنوات بين عام ١٩٨١ وعام ١٩٨٥م وهي عمر هذا المجلس، فهناك الضغط الداخلي بسبب مجيء المجلس بعد فترة حل البرلمان، حيث ظهرت قوى سياسية جديدة وحزبية لم تتعودها الكويت فيما سبق، وهناك الضغط الخارجي الذي تمثل بالتهديد الإيراني للمنطقة ورفعها لشعار تصدير الثورة واستقواء الشيعة في بلدانهم بدول الخليج العربية، ثم قيام الحرب العراقية الإيرانية التي وجدت الكويت نفسها تقف فيها مع

عيسى المزيدي

الجانب العراقي ضد إيران، مما أدخل البلاد في دوامة عنيفة من الأعمال الإرهابية بهدف الضغط على الكويت للتراجع عن تأييدها للعراق، وهو ما لم تستطع الكويت الإقدام عليه، لقد كان تعاطف النواب الشيعة في البرلمان مع إيران وعلى حساب الكويت – ثلاث نواب من أربعة – يشكل حرجا كبيرا على الحكم، في الوقت الذي كان لابد فيه من الحشد الإعلامي الداخلي ليقف الشعب الكويتي خلف قيادته وسط تلك الأخطار المحدقة بالدولة والتي بلغت حد تفجير موكب سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد، هذا الشحن جعل أبناء الطائفة الشيعية في موقف حرج بين حبهم وولائهم للكويت وقيادتها، وبين مشاعرهم الإيجابية تجاه الثورة الإسلامية في إيران والوقوف معها لنصرتها من خلال الاستجابة لمراجعهم الدينية.. فكان نتيجة هذا الاختلاط بالمشاعر تأثير كبير في نتائج الانتخابات البرلمانية التالية.

ثانيا – مجلس الأمة (السادس ١٩٨٥م) ::

جرت انتخابات الفصل التشريعي السادس في يناير ١٩٨٥م بعد عام تقريبا من الانفجارات السبعة التي هزت الكويت في ١٩٨٣/١٢/١٢م، وقد استطاعت الكويت اعتقال العديد من الجناة وحكمت عليهم بين إعدام وسجن مؤبد وسجن لعدة سنوات، كما حدث اختطاف طائرة كويتية (الجابرية) وعلى متنها ١٦١ راكبا في ١٩٨٤/١٢/٤م أي قبل انتخابات مجلس الأمة بشهر تقريبا، وهذه الأحداث اتهم الشيعة بالقيام بها – بعضهم اتهم حزب الله وبعضهم اتهم حزب الدعوة الإسلامية – فانعكس أثر ذلك على الانتخابات.



د. يعقوب حياتي



عباس الخضاري

حينما جرت الانتخابات خسرها كل من عدنان سيد عبدالصمد وعبدالمحسن جمال في حين فاز د.ناصر صرخوه، بينما كسبها آخرون غير محسوبين على هذا التيار وهم د.يعقوب محمد علي حسن حياتي(٧٥) وعباس حسين شعبان الخضاري(٧٦).

يعتبر الفصل التشريعي السادس ١٩٨٥م من أقوى الفصول التشريعية للبرلمان الكويتي، فقد قام المجلس بأول استجواب لأحد أفراد الأسرة الحاكمة وهو وزير العدل الذي قدم استقالته، ثم بدأ بعض أعضاء المجلس بالإعداد لتقديم استجوابات أخرى، وتقديم مشاريع قوانين لمحاكمة الوزراء واستقلالية القضاء ثم تشكيل لجنة للإطلاع على سجلات البنك المركزي والإصرار على محاسبة الحكومة على أدائها أثناء فترة حل البرلمان من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨١م.

لم يستمر هذا الفصل التشريعي طويلا، فبالإضافة الى الأوضاع الداخلية للمجلس، فقد تعرضت الكويت لأعمال إرهابية إضافية كان أبرزها محاولة اغتيال سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد بتفجير موكبه خلال شهر يونيو ١٩٨٥م، فتم حل البرلمان في ١٩٨٦/٧/٣م.

تشكلت بعد ذلك "مجموعة الـ ٤٥" للضغط من أجل إعادة البرلمان، بواقع اثنين من المواطنين من كل دائرة انتخابية للعمل على إعادة العمل بالدستور الكويتي، وقد شارك فيها كل أطياف الشعب الكويتي، وهي المرة الأولى التي يشارك فيها الشيعة إلى جانب السنة(٧٧) في عمل احتجاجي ضد النظام منذ نشأة الكويت، حيث شارك من الشيعة كل من: محمد علي القلاف، مصطفى عبدالله الصراف، عبدالرزاق عبدالله معرفي .

ثم تشكلت "الحركة الدستورية – حد" في شهر أكتوبر من العام ١٩٨٩م من (٣٢) نائبا من نواب البرلمان المنحل بقيادة رئيس المجلس أحمد السعدون، وقد شارك في الحركة نواب شيعة وهما د.ناصر صرخوه و د.يعقوب حياتي .. وحينما دعت الحكومة إلى انتخابات "المجلس الوطني" البديل عن مجلس الأمة في عام ١٩٨٩م قاطعته التيارات الشعبية بشكل عام كما قاطعه الشيعة الثوريون والوطنيون ودخل فيه الشيعة الموالون(٧٨).

الفصل الثاني عشر

١٩٩٠ – ٢٠٠٧م

من الغزو حتى اليوم

تقديـــــم ::

كانـت العلاقـة بـين الـسنة والـشيعة فـي الكويـت عاديـة بـشكل عـام علـى مـر السنوات الطويلة، باستثناء فترة نهاية الثلاثينيات التي سادها التوتر بسبب مجلس الأمة التشريعي وموقفه من التواجد والنفوذ الايراني، ثم المد القومي في الخمسينيات، في حين مرت العلاقة بفتور من الاستقلال إلى الفصل التشريعي الرابع ١٩٧٥م، وقد بدأت تتحسن تلك العلاقات على المستوى الشعبي بعد حل مجلس الأمة عام ١٩٨٦م حيث تشكلت لجنة الـ ٤٥ في ١٩٨٦م ثم "الحركة الدستورية – حد" في ١٩٨٩م، إلى أن جاء المحتل العراقي البعثي في ٢ أغسطس ١٩٩٠م الذي لم يفرق بين سنة وشيعة الكويت بل أخذ يبطش بهم ويعتقلهم ويحاصرهم في حريتهم ورزقهم.. فكان الغزو السبب الأهم في تعاون وتلاحم كل الكويتيين.

المبحث الأول

أثنـاء الاحتـلال العـراقي للكـويت

لم يكن هناك فرق في مواجهة الاحتلال بين الكويتيين سنة وشيعة، فقد بادر الجميع لمواجهة الاحتلال بكل ما لديهم من إمكانيات، على المستوى المدني وعلى مستوى المقاومة العسكرية.

أولا – أدوار مدنيـة ::

تضامن أهل الكويت جميعا في عصيان مدني شامل شل حركة الوظائف في الدولـة، فقرر الكويتيون تشغيل بعض المؤسسات التي تعينهم في صمودهم، مثل الكهرباء والماء ومحطات الوقود وتوفير الغاز والجمعيات التعاونية والمخابز والمستشفيات والمراكز الطبية والبنوك في الشهر الأول للاحتلال، في الوقت الذي توقفت الدولة في مؤسساتها الأخرى.. فشارك في هذا العصيان المدني أهل الكويت جميعا لا فرق بين سنة وشيعة، وقد أبلى الجميع بلاء حسنا فكان هذا التكاتف أحد أسرار تحرير الكويت من المحتل العراقي البعثي.

تشكلت داخل الكويت لجنة عليا لإدارة شئون البلاد، وقد تغير تشكيل اللجنة بين فترة وأخرى حسب الظروف الأمنية والاعتقالات التي تتم، كما انقطع عملها في فترة من الفترات ثم عادت مرة أخرى، وقد شارك في هذه اللجنة من الشيعة عبدالوهاب الوزان كما شارك معه في فترة لاحقة جواد بوخمسين – إلى جانب أعضاء اللجنة العليا الآخرين: اللواء خالد بودي، الشيخ صباح ناصر سعود الصباح، الشيخ علي سالم العلي، جاسم محمد العون، فيصل المرزوق، اللواء محمد البدر ، وقد

كـان للـوزان وبوخمـسين دور مميـز فـي وحـدة الـشعب الكـويتي وصـموده مـن خـلال مشاركتهما في أعمال اللجنة العليا.

بعدما تعطلت المؤسسات وتوقفت الرواتب عن شعب كامل، ومع رغبـة هذا الشعب بالصمود داخل الكويت، فقد كـان بحاجـة إلـى المواد الغذائيـة التـي تتطلـب تـوفر المـال.. إذن فلابـد مـن تـوفير المـال لـدعم صـمود الكـويتيين داخـل وطـنهم، أمـا المـواد الغذائية فهي موجودة في العديد من المخـازن التابعـة للتجـار وللجمعيـات التعاونيـة التـي تأخذ الكثير من موادها من التجـار، فقـرر التجـار الكـويتيون بيـع سـلعهم الغذائيـة للـشعب – بـدلا مـن تركهـا لنهـب الجـيش المحتـل – مقابـل اسـتلام أمـوالهم بوصـولات مؤجلـة التحـصيل خـارج الكويـت .. فكانـت دورة المـال والغـذاء - التـي تـدعم الـصمود داخـل الكويت - على النحو التالي :

يصرف مبلـغ ٥٠٠ دينـار عراقـي لكل عائلـة كويتيـة شـهريا ، يشترون بهـا من الجمعيـات التعاونيـة سلعا ومـواد غذائيـة ، التـي تـرد لهـم مـن مخـازن التجـار ، فيـستلم التجـار مبـالغ سـلعهم مـن الجمعيـات ، ثـم يقـدم التجـار أمـوالهم لأحـد اثنـين مخـولين مـن الحكومة الشرعية مقابل وصولات أمانة، فيعاد توزيع الأموال للعـائلات الكويتيـة.. وقـد كانـت أسـرة الـوزان – الـشيعية – مـن أكبـر تجـار المـواد الغذائيـة حيـث أدار مخـازنهم عبدالوهاب الوزان شقيق المرحوم جاسم الوزان صاحب المتاجر.

أمـا الحـسينيات فقد كانـت مكانـا لتهدئـة النفوس والالتقـاء لتبـادل الأخبـار، كمـا كانت مكانا لتوزيـع الأمـوال والمـواد الغذائيـة لـدعم صـمود أبنـاء الطائفـة الـشيعية ضـمن نسيج المجتمع الكويتي الصامد(٧٩).

ثانيا ـ مقاومـة عسكرية ::

تشكل في العديد من مناطق الكويت حركات مقاومة صغيرة تدافع عن مناطقها وأسرها، وهو أمر تشاركت فيه كل المناطق السكنية سنية وشيعية ومختلطة، كما كانت هناك جماعات صغيرة متناثرة على شكل مقاومة عسكرية للمحتل.

"مقاومة الشعب الكويتي الصامد" هي إحدى المجموعات التي تشكلت أثناء الاحتلال بقيادة محمد عقيل مسلم في منطقة بيان من عدد من أفراد أسرته ومن أصدقائه، حيث بدؤوا بجمع السلاح بعد سقوط الكويت بيد المحتل، وقد كان تخصصهم هو حرق وتفجير سيارات التاكسي والشاحنات العراقية المدنية التي بدأت تنتشر بالكويت وكأن الوضع المدني يسير بشكل طبيعي ، فضلا عن الآليات العسكرية.. وكان من أبرز من عمل معه أحمد السيافي وعبدالله الصايغ، وقد كان لهم عدد من المجاميع الصغيرة المنتشرة داخل بيان وفي المناطق المجاورة، كما أنه خطط وأدار تفجيرات عديدة داخل العراق في بغداد والبصرة.

كذلك استمرت "مراكز الإطفاء" في الكويت في عملها تحت الاحتلال، وجميعنا نعلم أن العمل في مراكز الاطفاء شاق بكل الأحوال وهو في ظروف الاحتلال أكثر مشقة، حيث استمر عمل الإطفائيين حتى آخر يوم للاحتلال بقيادة المقدم حميد بهمن.

وشهدت الكويت العديد من أعمال المقاومة العسكرية الشجاعة التي اشتهرت كثيرا، وبعضها لأبناء الطائفة الشيعية مثل معركة "بيت القرين" وحريق "بيت أحمد قبازرد" بالجابرية(٨٠) الذي كان يعمل ضمن مجاميع تضم كل الكويتيين.

المبحث الثاني

الثقـــل السياســـي

بعد انـدحار جيـوش المحتـل وتحريـر الكويـت فـي ٢٦ فبرايـر ١٩٩١م بـدأت الحياة السياسية تدب داخل الكويت، بعد أن انطلقت في جدة في شهر أكتوبر ١٩٩٠م، فقد صدر في الكويت وبتاريخ ١٩٩١/٣/٣١م بيـان "رؤيـة مستقبلية لبنـاء الكويـت" شـارك فـي التوقيـع علـى البيـان ٨٩ شخـصية - فـي منـزل الأخـوين محمـد وعبـدالعزيز العدسـاني فـي كيفـان - يمثلـون كـل ألـوان الطيـف الفكـري والـسياسي والاجتمـاعي والاقتـصادي الكـويتي، ومـنهم بـالطبع من أبنـاء الطـائفة الـشيعية، وهـي رؤيـة إصـلاحية موجهة إلى الأسرة الحاكمة للإسراع بإجراء الانتخابات البرلمانية والالتزام بالدستور.

وفـي تلك المرحلـة المبكرة من تحريـر الكويت، قـام بعض التيـارات الـسياسية الكويتية والتي كانت تعمل بشكل غير معلن قبل الاحتلال بـالإعلان عن نفسها وبـدأت في ممارسة العمل السياسي – كتيار – في العلن، فأعلنت الحركـة الدستورية الإسـلامية عن إشـهار نفسها وهـي الـذراع السياسي لجماعـة الإخـوان المسلمين، كمـا أعلـن المنبـر الـديمقراطي عن نفسه كفصيل ليبرالـي، وفـي هذه الأثنـاء تـم الإعـلان فـي شـهر أبريـل ١٩٩١م عن "الائتـلاف الإسـلامي الوطـني" كوعاء يضم أبنـاء الطائفـة الشيعية، وهذا الائتلاف يضم بدرجة رئيسية التيارات والجماعات السياسية الشيعية الموجـودة بـالساحة آنذاك، وقبل استعراض تلك الجماعات سنتناول القوة الانتخابية الـشيعية والمطالـب التـي ينادون بها.

أولا – القوة الانتخابية ::

في دراسة نشرتها إحدى الصحف المحلية(٨١) نقلا عن إحدى المؤسسات الرسمية التي أعدتها في عام ٢٠٠٤م - حين دار نقاش مطول في مجلس الأمة والدواوين العامة حول تقليص عدد الدوائر الانتخابية – تبين هذه الدراسة التوزيع السكاني للكويتيين في انتخابات مجلس الأمة في عام ٢٠٠٣م حسب المناطق السكنية.. تقول تلك الدراسة أن نسبة توزيع الناخبين الشيعة حسب المحافظات الكويتية الست هي على النحو التالي :

محافظة	العدد	من أصل	بنسبة مئوية
حولي	٩٧٢٨	٢٢٩٥٦	٤٢ %
العاصمة	٧٤٨٦	٣٨٠٨٨	٢٠ %
مبارك الكبير	١٠٨٥	٧٩١٧	١٤%
الفروانية	١٧٩٨	٢٦٥٤١	٧ %
الأحمدي	١٢٥٠	٢٨٩٤٨	٤ %
الجهراء	١٤٩	١٢٢٦٤	١ %

وهذه الأرقام تعني أن للطائفة الشيعية فرصة للنجاح في كل من محافظة العاصمة ومحافظة حولي، كما أن لها تأثيراً في نجاح غيرهم من المرشحين في محافظة مبارك الكبير وإلى حد ما محافظة الفروانية.

وفيما يلي جداول الناخبين لانتخابات ٢٠٠٣م حسب الدراسة المشار إليها يبين وجود ناخبي أبناء الطائفة الشيعية حسب المناطق السكنية:

م	المنطقة	عدد الناخبين الشيعة	إجمالي الناخبين
١	الشرق	٣١٥	٣٥٢
٢	دسمان	٢٢	٥١
٣	المطبه	١	٢
٤	الصوابر		
٥	بنيد القار	٦٢٤	٦٥٦
٦	الدسمه	١٤٨٠	٢٥٦٨
٧	الدعية	١٠٠٧	٢٠٢٩
٨	الشعب	٦١٦	١٤٧٦
٩	جزيره فيلكا	٤٢	٢٩٣
١٠	النقره	١٥	١٣٣
١١	حولي	٧٦	١٨٧
١٢	ميدان حولي	٣٩	٤٨
١٣	الجابرية	١٥١٨	٢٤٣٥
١٤	بيان	١٥٣٢	٤٢٩٢
١٥	مشرف	٦٨٩	٢٧٠٣
١٦	مبارك الجابر		
١٧	المرقاب		
١٨	عبدالله السالم	٥٧٠	٢٢٣٨
١٩	القبله		١٦
٢٠	الشامية	١٠٥	١٨٩١
٢١	الشويخ السكنية	٥	٥٦٤
٢٢	كيفان	١٢٥	٣١٥١
٢٣	الفيحاء	٢٩	١٧٦٨
٢٤	النزهة	١٧٩	١٤٤٣
٢٥	القادسية	٥٠٠	٢٣٦٢
٢٦	المنصورية	٧١٨	١١٢٥
٢٧	الروضة	٤٣٠	٣٣٢٤
٢٨	الخالدية	٣٠	٢٠٣١
٢٩	اليرموك	٣١	١٣٢٤
٣٠	قرطيه	٧٣	١١٧٤
٣١	العديلية	١٨٧	٢١٦٩

م	المنطقة	عدد الناخبين الشيعة	إجمالي الناخبين
٣٢	السره	١٦٨	١٧٦٨
٣٣	الصديق		
٣٤	السلام		
٣٥	حطين		
٣٦	الزهراء		
٣٧	ابرق خيطان	٣٠٥	٣٢٨٣
٣٨	خيطان الجنوبي	١٨٥	١٣٤٣
٣٩	الفردوس	١٥٠	٤٩٦٨
٤٠	العارضية	٣٥٧	٣١٧٢
٤١	صباح الناصر	١٣	١٧٢٩
٤٢	جليب الشيوخ	١٩	٢٥٢٩
٤٣	الرحاب	٤٥	٦٨١
٤٤	اشبيليه		
٤٥	الفروانية	٧٢	٢٣٩٣
٤٦	العضيلية	٠	٨٢
٤٧	صيهد العوازم		
٤٨	الشدادية		
٤٩	الصليبيخات	٣٦٣	٢٧٧٦
٥٠	الدوحة	٤٦٨	٢٧٥٢
٥١	غرناطة	١٤	٢٦١
٥٢	أمغره		
٥٣	العمرية	٢٠٠	٢٤٠١
٥٤	الرابية	٨٥	٢٣٩٢
٥٥	الرقعي	١٧	١٢٠
٥٦	الأندلس	٣٥٠	١٨٠٢
٥٧	الجهراء الجنوبي	٧٦	٥١٥٣
٥٨	الصليبية	٧	٢٤٥
٥٩	الجهراء	٦٦	٦٨٦٦
٦٠	سلوى	٦٦٦	٢٨٨١
٦١	الرميثية	٤٢٩٠	٧٢٦١
٦٢	السالمية	٢٣٨	١٢٠٢

م	المنطقة	عدد الناخبين الشيعة	اجمال الناخبين
٦٣	الراس	٣٦	٢٦٧
٦٤	البدع	١٣	٧١
٦٥	صباح السالم	٦٥٠	٥٥٢١
٦٦	المسيله	٠	٤
٦٧	العقيله	٠	٣٦
٦٨	المهبوله	٦	١١٠
٦٩	الفنيطيس		
٧٠	الفنطاس	١٦	٦٦٩
٧١	أبوحليفة		
٧٢	العدان		
٧٣	القرين	٤٣٥	٢٣٩٢
٧٤	القصور		
٧٥	مبارك الكبير		
٧٦	الظهر	١٦٤	٢١٥٦
٧٧	جابر العلي	١١٥	٣٢٦١
٧٨	هدية	٧٣	١٦٤٤
٧٩	الرقه	٢٤٠	٥٦٢٩
٨٠	علي السالم		
٨١	فهد الأحمد		
٨٢	الصباحية	٣٢٥	٦٦٠٦
٨٣	الفحيحيل	١١٠	٣٨٥٦
٨٤	الأحمدي	١٢٠	١٥٤٥
٨٥	المنقف	٤٨	١٦٩٨
٨٦	واره		
٨٧	الصبيحية		
٨٨	ميناء عبدالله		
٨٩	الزور		٥
٩٠	الوفره		١١
٩١	الجعيدان والجنوب		
٩٢	المقوع		
٩٣	أم الهيمان	٢١	١٠٠٢

ثانيا – المطالبـات الشيعيـة ::

لأبناء الطائفة الشيعية العديد من المطالب في عملهم السياسي الذي يمارسونه، منها مطالب وطنية حالها كحال المطالب التي ترفعها القوى السياسية الأخرى، ومنها مطالب خاصة بالطائفة الشيعية، وكانت مطالب الطائفة في كثير من مراحل العمل السياسي الكويتي تتم خلف الأبواب المغلقة مع المسؤولين المعنيين في الدولة، سواء على مستوى رئاسة الوزراء ومجلس الوزراء أو على مستوى كل وزير على حِده، ولكن في السنوات الأخيرة لوحظ أن المطالبات الخاصة بالطائفة بدأت تطرح تحت قبة مجلس الأمة .

ويمكن إيجاز مطالبات الطائفة الشيعية الخاصة بهم في الأمور التالية :

١) تشكيل محكمة أحوال شخصية جعفرية – بقانون – بدرجاتها الثلاث الإبتدائية والاستئناف والتمييز، للبحث في أمور الشخص من حيث عقيدته وعلاقاته المبنية على أحكام المذهب.

٢) الأوقاف الجعفرية: كيان يدير أوقاف الشيعة ويهيمن عليها ويعمل بها وفق الفقه الجعفري (وافقت الحكومة على المطلب وتم تأسيس ادارة للأوقاف الجعفرية ضمن الجهاز الاداري للأمانة العامة للأوقاف) .

٣) إقامة مساجد جديدة: حيث تتأخر اجراءات الترخيص لبناء المساجد في وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية.

٤) تعيين قضاة كويتيين شيعة ممن تنطبق عليهم الشروط من المؤهلين لسد النقص من القضاة والمستشارين في محاكم الأحوال الجعفرية.

٥) إصدار جريدة شيعية (صدر في عام ٢٠٠٦م قانون فتح المجال للترخيص للصحف اليومية والمجلات).

٦) اعتماد يوم عاشوراء يوم عطلة رسمية .

٧) إطلاق أسماء الشيعة على المدارس والمؤسسات .

علما بأنه لا يوجد إجماع لدى الشيعة حول تلك المطالبات ـ بل هناك تيار قوي داخل الشيعة يرفض بعض تلك المطالب، لأسباب فقهية في بعضها، ولأسباب تتعلق بالوحدة الوطنية في بعضها الآخر(٨٢).

المبحث الثالث

الجماعات السياسيـة

مثل الشيعة في الكويت عدد من التيارات السياسية ومن الأفراد الأعيان السياسيين، بعضها يعود لأسباب تتعلق بالمراجع الدينية، وهو شأن تميزت به الطائفة الشيعية عن السنة، أو لأسباب تتعلق بالأصل الجغرافي الذي جاءت منه تلك الشريحة من الطائفة الشيعية، وفيما يلي تبيان لذلك:

أولا – البحارنـــة ::


حسين مكي الجمعة

تناولنا تلك الجماعة في (الفصل التاسع، المبحث الأول، ثانيا: الإخبارية) ونضيف هنا أن البحارنة – وهم الإخبارية - ليسوا حزبا سياسيا بل هم أقرب إلى الجماعة التي لها مقلدها الخاص، كما أن أصولهم من منطقة واحدة وهي البحرين، وهذا ما يؤكد الرابط الاجتماعي الذي بينهم إضافة إلى الرابط في المرجعية.. ويلاحظ أن الرابط السياسي بينهم ليس بالرابط المتين، لذلك قد تجد أن الشيعة البحارنة عموما يتوزعون على بعض الحركات السياسية الكويتية سنية وشيعية، ولعل مرجع ذلك هو أن أبناء الطائفة عملوا في صناعة السفن التي لها صلة بشكل أو بآخر بكل فئات المجتمع الكويتي، مما كان سببا في اختلاطهم والتقائهم بجميع فئات المجتمع وشرائحه، وإن كان هذا الأمر قد خف قليلا بسبب تكتل أبناء الطائفة الشيعية الآخرين معاً بهدف التأثير الأكبر بالساحة السياسية الكويتية فانعكس هذا الأمر على البحارنة.. ولكن تبقى الجماعة تخطط لأن تبقى منتمية للمجتمع الكويتي ككل وتتجنب الظهور بمظهر الجماعة التي تريد أن يكون لها حقوق خاصة بها.


محمد طاهر الخاقاني

المرجع الديني للبحارنة هو العالم الجليل (المتوفى) حسين عصفور البحراني وهو عالم بحريني معروف تخرج من أسرته الكثير من العلماء الذين يقومون بدور بارز في الاجتهاد، ومن رجال الدين أيضا (المتوفى) سماحة العلامة إبراهيم جمال الدين، وسماحة آية الله العظمى محمد طاهر الخاقاني(٨٣).


حسين القلاف

أما النشاط السياسي للبحارنة فإنهم موجودون بشكل أكثر في مناطق الدعية والرميثية والجابرية والصليبيخات، وقد استطاع أن يصل منهم الى قبة البرلمان كل من جاسم الاستاذ وحسين مكي الجمعة وأخيرا حسين علي السيد خليفة حسين القلاف البحراني(٨٤)، أما في المجلس البلدي فقد وصل منهم سابقا صادق خلف الجمعة، وهناك السياسي حمزة عباس الاستاذ، كما أنهم يؤثرون في ترجيح كفة طرف على آخر في تلك الدوائر الانتخابية.. هذا ويحرص البحارنة على القضايا الوطنية العامة ويحاولون الابتعاد عن القضايا الطائفية التي قد تسبب لهم جفوة مع عموم المجتمع الكويتي(٨٥).

ثانيا – الحساوية - تجمع الرسالة الإنسانية الوطني "الشيخية" ::


عبدالله الاحقاقي

تناولنا في (الفصل التاسع، المبحث الأول، ثالثا: الشيخية)، وقلنا إنهم يعرفون باسم "الحساوية"، ونضيف هنا أن جامع الإمام الصادق (الحاكه) يعتبر مركزا للشيعة الحساوية في الكويت، بالإضافة إلى مسجد الصحاف ومسجد جعفر بن أبي طالب، ومن الحسينيات كل من (الحسينية الجعفرية، حسينية

الزهراء "الصفار"، حسينية الشيخ الأوحد "القطان"، الحسينية الرضوية "المشموم"، الحسينية الحيدرية "البحراني"، الحسينية العباسية، حسينية الإمام المهدي "المهنا"، حسينية آل الرسول "المهدي"، حسينية الاحقاقي "الجعفر"، حسينية آل ياسين، الحسينية الحيدرية "المويل"، حسينية مسلم بن عقيل "الرشيد"، حسينية الأئمة "الهزيم"، حسينية آل بوحمد، حسينية أم البنين "الرامزي"، الحسينية الهاشمية "الجدي"، حسينية سيد الشهداء.

ومن مراجع الشيخية المتأخرين الميرزا موسى الاحقاقي، ومن بعده الميرزا علي الاحقاقي، وبعده الميرزا حسن الاحقاقي، ثم الميرزا عبدالرسول الاحقاقي، وأخيرا بويع ابنه الميرزا عبدالله الحائري الاحقاقي مرجعا دينيا خلفا لوالده، وتمت المبايعة بحضور كافة وكلاء المرجع الديني الراحل في الكويت والبحرين والإحساء والقطيف والدمام.

أثناء بيعة الميرزا عبدالله – المرجع الحالي – حدث بعض المعارضة من أطراف داخل بيت الشيخية، فقد كان هناك رأي أن يتولى المرجعية أكثرهم فقها، بينما كان الرأي الآخر والأغلب هو أن تستمر المرجعية في بيت الأحقاقي نفسه، وقد حسم الأمر باختيار الميرزا عبدالله مرجعا، ولكن الميرزا عبدالله نفسه وقف على المنبر وقال: "من يريد أن يقلد مرجعا آخر فهو حر، وانتظروني حت أبلغكم ماذا يكون في أمر المرجعية" وهذا يعني أنه لم يقبل حتى الآن(٨٦)، على الرغم من أنه يمارس صلاحيات المرجع مثل ما يتعلق منها بإدارة أموال "الشيخية".

ويعتبر الاحقاقي المرجع لكل الشيعة الشيخية في الإحساء والقطيف والدمام وكذلك في البحرين والإمارات وإيران وأينما وجد الأتباع في دول العالم كافة، باعتبار ان المرجع لا يحده مكان، ويلاحظ على المرجعية الشيخية أنها تنتقل بالوراثة والتسلسل في المرجعية من أسرة واحدة، حيث حفظت المرجعية في أسرة الاحقاقي.. والغريب في الأمر أنه لوحظ مؤخرا (٢٠٠٦م) أن بعض الحساوية يرجع بالتقليد إلى السيد السيستاني والسيد الشيرازي، وهي ظاهرة جديدة.

وكثيرا ما يكون نشاط "الشيخية" في المجالات الثقافية والاجتماعية كبناء المدارس والمستشفيات ومساعدة المحتاجين.. فالجماعة لها مشاريع خيرية كثيرة داخل الكويت وخارجها، ويتم تمويل تلك المشاريع التي تجاوزت ١٣٠ مشروعا من الأموال التي يقدمها المرجع الديني للجماعة والتي تصله من الخمس، أو من التبرعات من رجال ونساء الجماعة، وكل هذه المشاريع تحت رعاية وإشراف المرجع الديني.


د.صالح الصفار

أما سياسيا فللجماعة ثقل سياسي في العديد من المناطق الكويتية، وقد قاموا بتأسيس مراكز في بعض المناطق، لتحمل مسؤولية الإعداد والترشيح والتنظيم للانتخابات النيابية، وتعمل بالتعاون مع الأطراف الانتخابية من أجل إيصال الكفاءات إلى قبة البرلمان، علما بأن الجماعة الشيخية الحساوية تعتبر من الجماعات القريبة جدا من النظام الكويتي الحاكم.

من أبرز وجوه الحساوية في الكويت – فضلا عن الميرزا عبدالله الاحقاقي - جواد بوخمسين وابراهيم اسماعيل الشيخ و د.صالح عبدالله الصفار وحسين الفهيد و د.حسن الصفار وابراهيم القطان وحسين القطان وعباس القطان وحمد طاهر بوحمد وعدنان

المطوع وأحمد حمزة الهزيم.. ووكيله في الكويت الشيخ عبدالله المزيدي، ومن وكلاء المرجع الديني الشيخ عادل الشواف والشيخ جواد الجاسم والشيخ علي بن شبيث والشيخ عبدالجليل الامير والشيخ توفيق البوعلي والشيخ احمد الرمضان والشيخ عبدالمنعم العمران(٨٧).

ثالثا – تجمع العدالة والسلام "الشيرازية" ::

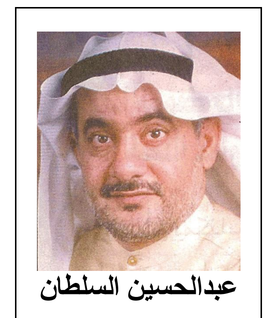

النائب صالح عاشور

تناولنا في (الفصل العاشر، المبحث الثالث، ثانيا: جماعة الشيرازي) وذكرنا أنها مرت في سكون منذ عام ١٩٨١ وحتى ١٩٨٨م بسبب الأوضاع الأمنية الناشئة عن الحرب العراقية الإيرانية، لتبدأ الجماعة بالاستعداد للانطلاق من جديد، فقامت بتأسيس "التجمع الوطني الكويتي" ومقره لندن وله فروع في سوريا وإيران والإمارات، كما أصدر التجمع نشرة شهرية "رسالة الكويت" وصارت مجلة بعد تحرير الكويت في عام ١٩٩١م(٨٨).

وفي انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٩٦م قررت الجماعية المشاركة فيها من خلال ترشيح صالح عاشور في الدائرة الأولى – الشرق وقد خسر الانتخابات، وبعد الانتخابات بدأت محاولات إعادة تأسيس المظلة السياسية التي تعمل بها الجماعة فبادر لذلك عبدالعزيز طاهر وعباس الخضاري وعبدالكريم اليوسفي وعبدالحسين السلطان وآخرين، واستمر الإعداد لسنتين ولكنه لم يحقق نجاحا ملحوظا.

استطاعت الجماعة إيصال صالح عاشور إلى قبة البرلمان، حيث فاز في عام ١٩٩٩م كما استطاع أن يكرر فوزه في عام ٢٠٠٣م، وخلال ما تبقى من عام ٢٠٠٣

وأيضا عام ٢٠٠٤م استطاعت الجماعة أن تضع نظاما أساسيا لتجمع سياسي، وأن تعقد مؤتمرها التأسيسي في ٢٠٠٤/١٢/٣١م لتعلن عن تأسيس تجمع العدالة والسلام في ٢٠٠٥/١/١م، ويضم عددا من الوجوه السياسية الشيعية البارزة، ويتبع مرجعية السيد الشيرازي(٨٩)، وقد عقد التجمع جمعيته العمومية بحضور ١١٠ أشخاص، بينهم ٣٠ وجها نسائيا، وتم انتخاب الهيئة التنفيذية، وتوزعت المسؤوليات على النحو التالي(٩٠):


عبدالحسين السلطان

عبد الحسين صالح السلطان – الأمين العام.

عبدالأمير الناصر – نائب الأمين العام.علي موسى الحداد – أمين السر.

عادل عباس الخضاري – رئيس المكتب السياسي ورئيس المكتب القانوني.

عادل حسين نصير – رئيس المكتب التنظيمي.

منصور أحمد عاشور – رئيس المكتب الشبابي.

إبراهيم إسماعيل – رئيس المكتب المالي.

عبدالله عيسى خسروه – رئيس المكتب الإعلامي.

فهيمة خليل العيد – رئيس المكتب النسائي.

د.عبدالواحد الخلفان – عضو.

تعتبر مكتبة الرسول الأعظم بمنطقة الدعية في العاصمة الكويتية من المؤسسات التي أنشأها السيد الشيرازي في عام ١٩٧٥م، وهي في ٢٠٠٧م مؤسسة كبيرة لها العديد من الأنشطة الثقافية والاجتماعية .. كما أن للجماعة الشيرازية مدرسة للقرآن الكريم تضم ثلاثمائة طالب، وفيها مكان للطالبات، كما يتم تنظيم المخيم

الربيعي باسم مخيم الرسول الأعظم.. وللجماعة حوزة علمية فيها مائة طالب والدراسة مستمرة طوال أيام السنة، ويديرون حسينية عاشور .

أسس أتباع الجماعة (مبرة آل البيت الخيرية) وفق نظام وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، ومؤسسوها هم كاظم حسين علي حسن، ناصر يوسف علي كمال، حسين علي حيدر ملك، علي حسين عبد الله الجزاف، جميل علي حسين كمال، داود سليمان أحمد الحواج، صالح أحمد حسن عاشور، سالم محمد نجم محسن، حسين خليل أحمد العيد، عادل سليمان الحواج، عبد الأمير علي طاهر الناصر، مصطفى محمد حسن علي، محمد حسين عبد الله قمبر، محمد أحمد حسن عاشور، منصور أحمد حسن عاشور.. للمبرة العديد من الأعمال الخيرية معظمها خارج دولة الكويت وتشمل رعاية الأيتام وبناء مساجد، ومعظم أموال الجماعة تأتي من الخمس بالإضافة إلى التبرعات الخيرية.

كما تدير الجماعة (هيئة خدام المهدي) التي أسسها الراحل محمد الحسيني الشيرازي ويديرها ياسر الحبيب، وقد حكم عليه بالسجن وتم توقيفه في شهر نوفمبر ٢٠٠٣م وافرج عنه قبيل ثلاثة ايام من العيد الوطني ٢٥ فبراير ٢٠٠٤م بطريقة خاطئة، وحينما حاولت وزارة الداخلية إعادته إلى السجن قرر التخفي في الكويت ثم المغادرة الى العراق وانتهى به المطاف في بريطانيا حيث حصل على اللجوء السياسي، وللهيئة أفرع ومكاتب تنظيمية في العراق وإيران ولبنان والكويت والبحرين وبريطانيا حيث أن الكويت هي بلد المنشأ.


ياسر الحبيب

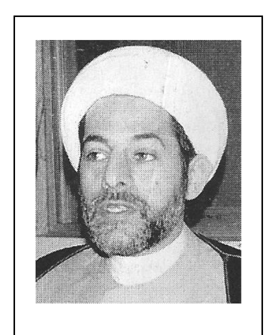
وللجماعة عدد من حملات الحج (نصير، علـي الصيدلي، إسماعيل خورشيد)، كما طالبت الجماعـة وتبنـت نـشأة أمانـة الوقـف الجعفـري تحـت مظلـة (الأمانـة العامـة للأوقاف).. وقد أنشأت الجماعة (قناة الأنوار التلفزيونية) و (تسجيلات الثقلين) بمدينة الفحاحيل و (تـسجيلات البحـار) وعـدد مـن المكتبـات (صـلوات ، الكـساء، يوسـف الزهراء، الصدوق).

أما موقف الجماعة من ولاية الفقيه فإنها ترى ما يراه السيد محمد الحسيني الشيرازي أن ولاية الفقيه هي في بعض الأمور، ففي قضية الحرب يرى أنها للإمام المعصوم في الهجوم، ولكن في الدفاع فالأمر مختلف، أما القضايا التي تهم البلاد فهو يراعي خصوصية كل بلد وطبيعة الناس حيث أن لكل بلد تاريخه ونمطه في الفكر والسلوك(٩١)، وترى الجماعة عدم الذوبان في أفكار الثورة الإسلامية الإيرانية وحفظ استقلالية مرجعية الشيرازي عن الإمام الخميني.

بعد قيام الحكومة الكويتية بإبعاد السيد محمد الحسيني الشيرازي مطلع الثمانينيات ثم مغادرة أخيه سيد محمد الصادق الشيرازي – الذي حل محله – بعد أخيه بفترة وجيزة، كان هناك العديد من الأتباع في الكويت يزورون السيد بشكل مستمر في محل إقامته في إيران، يتداولون معه الشئون العامة ويستشيرونه بالعمل الإسلامي والعمل السياسي الكويتي وفي أسماء المرشحين للانتخابات الكويتية كما يعطيهم النصح والتوجيه حتى في علاقاتهم الدولية كبرلمانيين(٩٢).

من الوجوه المعروفة حديثا في جماعة الشيرازي النائب صالح أحمد حسن عاشور(٩٣) الذي فاز بمقعد مجلس الأمة عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٣م عن الدائرة الأولى

الشرق ، والشيخ رجب علي رجب حسن الذي خسر الانتخابات في الدائرة الخامسة القادسية والمنصورية عام ١٩٩٩م ثم الدائرة الثامنة عشر الصليبيخات عام ٢٠٠٣م ، وكذلك الكابتن خليل إبراهيم محمد حسن الصالح الذي خسر في الدائرة الثالثة عشر الرميثية عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٦م، وأيضا د.ابراهيم محمد حسين محمد قاسم بهبهاني الذي خسر في الدائرة الثامنة مشرف وبيان وحولي وميدان حولي عام ١٩٩٦م وعام ١٩٩٩م، وفيصل قاسم يعقوب أحمد حيات الذي خسر في الدائرة الرابعة الدعية عام ٢٠٠٣م وعام ٢٠٠٦م.. كما أن من


الشيخ رجب علي

تلقى الدعم من جماعة الشيرازي وفازوا بعضوية البرلمان هم د.يعقوب حياتي وعباس الخضاري والمحامي علي أحمد إبراهيم أحمد البغلي(٩٤) .. ومن الشخصيات أيضا عبدالعزيز طاهر، عبدالكريم اليوسفي، جمال البوث، ناصر سلطان، عبدالواحد خلفان، اسماعيل جنتي صاحب أسواق الميره، الشيخ عبدالعزيز الحبيب ياسر الحبيب.

هذا ويلاحظ أن نواب الطائفة الشيعية قد انضموا بعد عام ١٩٩٩م إلى تكتل العمل الشعبي الذي يقوده النائب احمد السعدون كالنواب عدنان سيد عبدالصمد و د.ناصر صرخوه وعبدالمحسن جمال وفي مرحلة انضم إلى التكتل أيضا حسين القلاف.. إلا أن ممثل تجمع العدالة والسلام صالح عاشور لم ينضم لتكتل العمل الشعبي والسبب كما يقول عاشور أن التجمع ليس له مبادئ واضحة وأن إطار التكتل هش بسبب عدم الالتزام فيما بينهم عند التصويت، ولأن التكتل يعارض ولا يقدم البديل ويعتمد الإثارة وليس المعالجة(٩٥)، أما الآخرون فيرون أن عدم انضمام صالح عاشور لتكتل العمل الشعبي يعود الى وجود خصومه السياسيين من الشيعة من أعضاء التحالف الإسلامي الوطني.

كما يلاحظ على التجمع الطرح الصريح والعلني للمطالب الشيعية الخاصة بهم كطائفة، وهو على عكس "التحالف الإسلامي الوطني" الذي يطالب بشؤون الطائفة بالاتصال المباشر مع المسؤولين المعنيين، وهذا هو سبب القبول العام للتحالف لدى السنة بالكويت، في حين يبرر تجمع العدالة والسلام أن المطالبة العلنية هي مطالبة بحقوق خصوصاً ما يتصل منها بالعقيدة .

بهذه الخلفية التاريخية نشأ تجمع العدالة والسلام في عام ٢٠٠٥م، ليتحول من جماعة ثقافية اجتماعية دينية إلى جماعة سياسية، بل يمكن القول بشكل أدق إن التجمع هو الجناح السياسي لجماعة الشيرازي الشاملة في أنشطتها، ليضم هذا الجناح السياسي معه في العمل بعض الوجوه الأخرى التي قد لا تلتزم تماما بخط الشيرازي الثقافي والديني.

يؤمن التجمع بالدستور الكويتي كما أنهم لا يرون حاجة لتعديل المادة الثانية من الدستور، ويؤمنون بالأخذ بالإسلام كنهج متكامل وليس أجزاء منه كالعقوبات فقط، لأن هذا من شأنه – برأيهم – الإساءة الى الإسلام.

كما أن المرأة تشارك بقوة في التجمع من خلال مشاركتها في انتخابات المؤتمر العام والجمعية العمومية، وهذه المشاركة تشكل ثلث الحضور، وقد كانت المرأة تهدف للوصول إلى المراكز القيادية، حيث شاركت في انتخابات المؤتمر التأسيسي الأول للتجمع كل من الكاتبة الصحفية ورئيسة تحرير مجلة الحياء فهيمة العيد وسهيلة الجادي حيث تنافستا على منصب الأمين العام للتجمع، إلا أنهما لم تنجحا[٩٦].

رابعا – تجمع الميثاق الوطني ::

وهو الامتداد لـ (حزب الدعوة الإسلامية) الذي تشكل في الكويت مطلع السبعينيات من القرن العشرين، وقد كان التيار قبل الغزو عام ١٩٩٠م يعتمد في أعماله على المهاجرين من العراقيين، ولكن بعد تحرير الكويت في ١٩٩١م تقلصت أعداد هؤلاء وتم تعويضهم من الكويتيين.


عبدالهادي الصالح


د. يوسف الزلزلة


محمد حسين فضل الله

وحسينية دار الزهراء – التي يرتبط فيها هذا التجمع – مؤسسة متكاملة في أنشطتها الدينية والثقافية والاجتماعية والتربوية والإعلامية والرياضية للرجال والنساء والأطفال، وتقوم بنشاطات عديدة في الكويت وخارجها، والمؤسسة وقف لأعمال الخير على عهد آية الله العظمى السيد ابوالقاسم الخوئي وذلك بتوجيه من الحاج كاظم عبدالحسين، تهتم بأمور الأطفال والشباب من الذكور والإناث، وذلك بالسعي للحفاظ على انتمائهم العقيدي والفكري والمساهمة في بنائهم الأخلاقي والسلوكي(٩٧).

أصدر التجمع بيانه التأسيسي في ٢٠٠٥/٧/١٦م، ومن أعضاء التجمع البارزين الوزير السابق د.يوسف سيد حسن سيد علي صالح الزلزلة(٩٨)، وكذلك الوزير السابق عبدالهادي عبدالحميد علي محمد الصالح(٩٩) الأمين العام للتجمع، والحاج كاظم عبدالحسين، ومن أعضائه سيد جابر بهبهاني ومصطفى الزلزلة وأسعد

خريبط ، كما يؤيدهم ويؤثر بهم الوزير السابق عبدالوهاب محمد الوزان، ويتكون المكتب السياسي للتجمع من(١٠٠):

- عبدالهادي الصالح – الأمين العام.
- عباس عبدالرزاق المحميد – نائب الامين العام.
- فاضل الزلزلة – أمين السر.
- سيد د.عبدالسميع سيد خلف بهبهاني – عضو.
- سيد رضا الطبطبائي – عضو.
- عبدالمطلب حسين الوزان – عضو.
- د.عبدالكريم سليم – عضو.

ومرجع التجمع هو العالم الديني اللبناني الشيخ محمد حسين فضل الله، الذي يعتبر من الشخصيات الأولى الذي له دور كبير في التربية الروحية والفكرية للكثير من الكوادر التي أسست حزب الله، ويحظى باحترام بين أفراد حزب الدعوة الإسلامية، لم يتول فضل الله منصباً إدارياً تنظيمياً داخل الحزب، ولكنه ظل المرجعية الروحية والعلمية للعديد من كوادر حزب الله، ويعتبر الشيخ فضل الله حتى الآن واحداً من أهم الرموز الدينية الشيعية ليس فقط في لبنان وحدها ولكن على مستوى الشيعة في العالم أيضا .. فيما صار مؤخرا السيد السيستاني مرجعا للتجمع بعد سقوط البعث العراقي في عام ٢٠٠٣ باعتبار أن السيستاني هو المرجعية الفقهية لحزب الدعوة الإسلامية بالعراق(١٠١).

كانت قيادة حزب الدعوة الإسلامية – العراقي في التسعينيات تنطلق من إيران، وللحزب أفرع خارج إيران، كما يشارك الحزب في "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية

في العراق" ، ويمارس نشاطاته الفكرية والسياسية والجهادية من خلف عدة واجهات داخل وخارج إيران(١٠٢).



من اليمين: إبراهيم الجعفري، نوري المالكي

ازدادت علاقة "تجمع الميثاق الوطني" بالنظام الكويتي قوةً في السنوات الأخيرة بعد تحرير الكويت، وخاصة بعد دخول عبدالوهاب الوزان وزيرا في الحكومة عام ١٩٩٦م، كما أن للتجمع علاقة مميزة مع حزب الدعوة الإسلامية في العراق برئاسة رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري عام ٢٠٠٥م ثم نوري المالكي عام ٢٠٠٦م، وكذلك للتجمع علاقات حسنة مع تجار الشيعة، والتجمع بذلك لا يعاني من ضائقات مالية.. كما استثمرت الحكومة الكويتية تلك العلاقة "للتجمع" مع حزب الدعوة الإسلامية باعتبار الحزب من أقوى المؤسسات التي تقف في وجه النظام البعثي.

وحين يُسأل القياديون في التجمع عن علاقتهم بحزب الدعوة الاسلامية فإن جوابهم: "إذا كان المقصود بحزب الدعوة أنه الحزب الذي حارب صدام وقدم قوافل الشهداء فاعتقد أنه شرف لي الانتساب له ولكني للأسف لا أدعيه، أما إذا كان المقصود في هذا الاتهام ما يقال من أن حزب الدعوة هو من كان وراء حوادث الاغتيالات والانفجارات بالكويت فإن هذا لا يشرفنا" (١٠٣).

والتجمع – بشكله الحالي – حديث النشأة يحمل أفكارا وطنية وسطية معتدلة كان يعمل بشكل جماعي منذ فترة قريبة واستطاع إيصال د.يوسف الزلزلة إلى قبة البرلمان، بعدها بدأ يتشكل التجمع بشكل سياسي.

في الدائرة الانتخابية الأولى (٢٠٠٣م) التي ترشح فيها اثنان من التحالف الإسلامي الوطني وهما عدنان سيد عبدالصمد وأحمد لاري – لكل دائرة مقعدان فقط – فقد تحالف كل من صالح عاشور "تجمع العدالة والسلام – الشيرازية" و د. يوسف الزلزلة واستطاعا أن ينجحا بمقعدي الدائرة.. علما بأن رئيس الائتلاف الإسلامي الوطني ١٩٩٢م عبدالوهاب الوزان كان من داعمي د. الزلزلة، كما أنه من رواد "دار الزهراء" .. وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافا سياسيا بين تجمع "الميثاق" و"تجمع العدالة والسلام"، ولكن الظروف الانتخابية هي التي جمعتهما بتحالف ضد مرشحي "التحالف الإسلامي الوطني"(١٠٤)، فالمتابع لتصريحات ومواقف النائبين الزلزلة وعاشور يجد أن الأول يتبنى في الغالب قضايا وطنية بينما يتبنى الثاني قضايا الطائفة الشيعية بدرجة أولى ثم القضايا الوطنية.

خامسا – حركة التوافق الوطني الإسلامية ::

تأسست الحركة في ٢٠٠٣/١/٧م أي قبل انتخابات مجلس الأمة في فصله التشريعي العاشر التي نظمت في يوليو ٢٠٠٣م، ومؤسسو الحركة بعضهم من "التحالف الإسلامي الوطني" وبعضهم قريبون منهم وبعضهم من جمهور ومؤيدي "التحالف"، ويعود ذلك إلى الملاحظات العديدة على الأداء السياسي لقيادات "التحالف" فضلا عن الاحتكار السياسي وعدم إفساح المجال لصفوف أخرى تظهر

وتضيف للعمل من وجهة نظر "التوافق" .. إضافة إلى الرغبة في التعاون والالتقاء مع التيارات الشيعية الأخرى(١٠٥).

ويعتبر الإعلان عن تشكيل "التوافق" أمرا مربكا "للتحالف" إذ إنه تجمع يقدم نفسه كبديل منظم يسعى لتكوين علاقات طيبة مع التيارات الشيعية المتعددة على الساحة الكويتية وهو الأمر الذي أخفق فيه "التحالف" نتيجة للسياسات الانتخابية والأداء البرلماني.

ومن أبرز المؤسسين لهذه الحركة د.نزار جعفر ملا جمعة أحمد(١٠٦) الذي تولى منصب الأمين العام في سنة ٢٠٠٣م و زهير عبدالهادي المحميد نائب الأمين العام الذي أصبح فيما بعد أمينا عاما في سنة ٢٠٠٥م، وخالدة علي حسين المحمد علي نائب الامين العام، وفطامي زيد العطار أمينا للسر في سنة ٢٠٠٥م وشيبة إبراهيم بن شيبة الذي تولى أمانة السر فيما بعد، وخديجة عبدالهادي المحميد ومصطفى عبدالهادي المحميد وحسن الوزان، ويلاحظ هنا أن حركة التوافق قد انتهجت الشفافية والعلنية بشكل كبير في عملها السياسي، فهي لها موقع على الإنترنت فيه الكثير من بيانات الحركة واستمارة انتساب للعضوية(١٠٧).

ونتيجة لقرب الانتخابات البرلمانية - بعد ستة أشهر من ميلاد الحركة – فإنها اكتفت بدرس الساحة الانتخابية وقائمة المرشحين لفرز الأكفأ منهم – بنظرها – والعمل على دعمه للوصول إلى قبة البرلمان.

كما أن الحركة تقيم العديد من الأنشطة المعلنة والمفتوحة كمؤتمر التوافق السنوي الأول في أبريل ٢٠٠٤م، والثاني في أبريل ٢٠٠٥م وحمل عنوان "الوحدة

الوطنية" برعاية علي يوسف المتروك حيث طرحت أوراق وكلمات عديدة لشخصيات من مختلف المشارب سنة وشيعة، والمؤتمر الثالث في أبريل ٢٠٠٦م بعنوان "هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية" برعاية جواد أحمد بوخمسين، والرابع في أبريل ٢٠٠٧م بعنوان "الأمن الوطني الشامل" برعاية صلاح خورشيد.

تعتمد أسس الحركة وقيمها على مبدأ ولاية الفقيه، المجادلة بالحسنى، التعددية، الحوار الهادئ، التركيز على المحاور المشتركة بين الحركات السياسية، كما تحرص الحركة على إقامة علاقات طيبة مع الحركات السياسية الكويتية شيعية وسنية.

أما الأهداف العامة للحركة فهي :

١) السياسية : استحداث وتطوير عمق استراتيجي سياسي على المستوى المحلي والخارجي.
٢) الثقافية : محاكاة السبل والأساليب المستحدثة لتنمية الفكر ومشاركة الناس في عقولهم.
٣) الاجتماعية : تطوير الروابط الاجتماعية بين العاملين والتنظيمات الأخرى.
٤) العقائدية : تعزيز الهوية الإسلامية والتركيز على المحاور المشتركة مع التنظيمات الأخرى.
٥) المالية : تنمية محافظ استثمارية متعددة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلالية الاقتصادية لضمان استقلالية القرار.
٦) الإعلامية : توسعة الدوائر المشتركة مع جميع التنظيمات العاملة من خلال الخطاب السياسي المتوازن.

٧) المـوارد البـشرية : جـذب وتطـوير والمحافظـة علـى كـوادر مبدعـة مـع ضـمان الانسياب الحر للأفكار الخلاقة.

للحركة جمعية عمومية سنوية لمناقشة التقرير الإداري والمالي، يشترط للعضوية فيها أن يكون كويتي الجنسية، ذكرا أو أنثى، لا يقل عمره عن ١٨ سنة، يؤمن بأسس وقيم الحركة، شيعيا على نهج ولاية الفقيه مع حرية رجوع كل فرد إلى مرجعه، كما تنتخب الجمعية العمومية أعضاء مجلس شورى الحركة وعددهم ١١ عضوا كل ثلاث سنوات، وضم مجلس الشورى الأول خمس سيدات.

أما مجلس الشورى فهو المسؤول عن اتخاذ القرارات وتنفيذها، ويشترط في العضو التقوى والثبات وحسن السيرة والسلوك ويؤمن بالوحدة الإسلامية والعمل الوطني المشترك وولاية أهل البيت – شيعي – وأن يكون متبنياً لمبادئ وأسس الحركة، ومدة العضوية بالشورى ٣ دورات (٩ سنوات).. ويشكل مجلس الشورى هيئة الأمانة العامة من الأمين العام ونائبه وأمين السر ورئيس المكتب الاقتصادي.. ويضم مجلس الشورى ٧ مكاتب هي العقائدية، الاجتماعية، تنمية الموارد البشرية، الإعلامية، السياسية، الاقتصادية، الدراسات الاستراتيجية.

تؤمن الحركة بمبدأ ولاية الفقيه وتتخذ قراراتها بما يتمشى مع الشريعة الإسلامية بالتواصل مع مراجع التقليد، وتقول الحركة إن برنامجها السياسي تضعه بنفسها بعيدا عن المراجع، وهم يؤمنون بأن كل دولة أدرى بظروفها، يقلد أبناء هذه الحركة عددا متنوعا من المراجع الدينية مثل السيد السيستاني والسادة الحكيم والتبريزي والشيرازي .

أما الخطاب السياسي للحركة فهو الاهتمام بالقضية الفلسطينية، قضايا الأمة الإسلامية عموما، أما وطنيا فالحركة مع نشر ثقافة التسامح وتهذيب الأخلاق والعدالة والرفاه، دعم حقوق المرأة السياسية، التعددية السياسية، القضية الإسكانية، آليات السوق الحر، حل قضية غير محددي الجنسية، الحريات العامة والحفاظ على المال العام، الثقافة الإسلامية، الإعلام الحر، توفير التعليم، توازن السياسة الدولية مع الحفاظ على سيادة القرار الوطني، الأمن بمفهومه العام، المحافظة على سلامة البيئة(١٠٨).

سادسا ـ التحالف الإسلامي الوطني ::


الشيخ حسين المعتوق

كثيرون يذهبون إلى الاعتقاد بأن التحالف الإسلامي الوطني هو الواجهة السياسية لحزب الله- الكويت(١٠٩)، وهو رأي متواتر بين أبناء الطائفة الشيعية ومن ثم عموم أهل الكويت، وهو الحزب الذي أشرنا له في (الفصل الحادي عشر، المبحث الأول).

يعتبر الإمام الخميني المرجعية الفكرية للتحالف في الثمانينيات، وحين توفاه الله صارت مرجعية التحالف للإمام السيد علي خامنئي مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما أن التحالف يرجع في بعض المسائل الفقهية وفي المسائل الفكرية المرتبطة بفهم العقيدة الإسلامية إلى مراجع دينية أخرى مثل السيد السيستاني والميرزا جواد التبريزي والشيخ محمد تقي بهجت.

ولاية الفقيه عند الشيعة هي باختصار أنه يحق للفقيه الجامع للشرائط أن يتصدى لتوجيه حركة الأمة نحو أهداف الإسلام، ويشرف على مسيرة التصدي

لمؤامرات أعداء الإسلام، ويعتقد الفقهاء الشيعة بأصل فكرة ولاية الفقيه ويختلفون في حدود هذه الولاية، وبعضهم يذهب إلى أنه حتى بناءً على القول بالولاية غير المطلقة يثبت الحق للفقيه بأن يتصدى لقضايا الإسلام الكبرى وأن يقود الأمة في مواجهة مؤامرات أعداء الإسلام(١١٠).. وهنا فإن التحالف يؤمن بولاية الفقيه الجامع للشرائط وهو المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية السيد على خامنئي وقبله الإمام الخميني.

وبسبب قرب قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية وفورة النصر للثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، فقد استطاع التحالف، أن يصل إلى البرلمان مبكرا في انتخابات الفصل التشريعي الخامس لمجلس الأمة عام ١٩٨١م، وهو أول تنظيم سياسي شيعي يصل إلى قبة البرلمان، حين نجح ثلاثة من أعضائه من أصل أربع نواب شيعة نجحوا في الانتخابات، والثلاثة هم عدنان سيد عبدالصمد و د.ناصر صرخوه وعبدالمحسن جمال.

أما بعد الأحداث الثورية التي مرت بها الكويت بسبب العنف الشيعي المعارض لموقف الكويت من تأييد العراق ضد إيران في الثمانينيات من القرن العشرين فقد تراجع نفوذ هذا التيار في الكويت، ولم ينجح منهم في الفصل التشريعي السادس لمجلس الأمة عام ١٩٨٥م إلا د.ناصر صرخوه، ولم يستمر هذا الفصل التشريعي الذي حل في عام ١٩٨٦م ، فتشكلت "مجموعة الـ ٤٥" في عام١٩٨٦م ، ثم "الحركة الدستورية" في عام ١٩٨٩م والتي شارك فيها التحالف.

في الفصل التشريعي السابع ١٩٩٢م خاض "التحالف" تلك الانتخابات تحت المظلة الشيعية الموحدة (الائتلاف الإسلامي الوطني) فوصل منهم إلى قبة البرلمان كل من د.عبدالمحسن جمال وعدنان سيد عبد الصمد و د. ناصر صرخوه، فاستعاد التحالف مكانته السياسية في ساحة الطائفة الشيعية لأكثر من سبب :

- انتهاء القطيعة مع النظام الكويتي بسبب توقف الحرب العراقية الإيرانية ثم وفاة الإمام الخميني وتغير نهج سلفه السيد خامنئي مع الدول المجاورة.
- الدور الوطني للتحالف خلال الاحتلال البعثي العراقي للكويت.
- تقارب التحالف مع المعارضة السياسية بعد حل البرلمان عام ١٩٨٦م ثم أثناء الاحتلال عام ١٩٩٩٠-١٩٩١م، ثم بعد التحرير بمشاركتهم بالتوقيع على "رؤية مستقبلية لبناء الكويت" التي أصدرتها القوى والشخصيات الوطنية عام ١٩٩١م .

د. حسن عبدالله جوهر

في الفصل التشريعي الثامن ١٩٩٦م فاز من أبناء الطائفة الشيعية خمسة نواب، كان من التحالف واحد فقط هو عدنان سيد عبد الصمد، كما فاز القريب من التحالف د.حسن عبد الله أحمد جوهر(١١١)، وفاز من خارج التحالف حسين القلاف وعباس الخضاري وصلاح خورشيد – وزير التجارة، وقد نال الخاسرون من التحالف أرقاماً منافسة في دوائرهم مما يعني إمكانية عودتهم في أي انتخابات قادمة.

في الفصل التشريعي التاسع ١٩٩٩م استطاع التحالف أن يوصل اثنين من أعضائه إلى قبة البرلمان من أصل ستة شيعة نجحوا في الانتخابات، وهو عدد يحققه

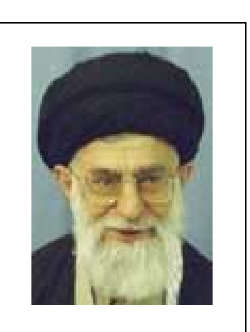
الشيعة لأول مرة بالنظام الجديد للدوائر الخمس وعشرين المطبق منذ عام ١٩٨١م، والاثنان هما د.عبدالمحسن جمال وعدنان سيد عبدالصمد، أما الأربعة الآخرون فهم د.حسن جوهر (قريب من التحالف) وحسين القلاف (بحارنة) وصالح عاشور (شيرازية) وصلاح خورشيد - وزير التجارة والصناعة (تجار) .

في الفصل التشريعي العاشر ٢٠٠٣م فاز الشيعة عموما بخمسة مقاعد من الخمسين مقعدا برلمانيا ولم تكن للتحالف أي فرصة فوز عدا القريب منهم د.حسن جوهر، أما النواب الآخرين فهم حسين القلاف (بحارنة) وصالح عاشور (شيرازية) و د.يوسف الزلزلة (تجمع الميثاق) وصلاح خورشيد (تجار) .

ويلاحظ في تلك الانتخابات تراجع "التحالف" الذي تزامن مع مرور عام على سقوط النظام البعثي في العراق وظهور المرجعيات الدينية العراقية أمثال السيد السيستاني على حساب المرجعيات الإيرانية.

نشرت إحدى الصحف المحلية(١١٢) في مايو ٢٠٠٤م خبرا في صفحتها الأولى يقول إن هناك اجتماعات تمت في منزل السفير الإيراني بالكويت حضرها من إيران مسؤول بارز بمكتب السيد علي خامنئي مرشد الثورة الإيرانية، ومسئول آخر بمكتب السيد خامنئي على صلة بالدائرة السياسية كما حضره من الكويت أعضاء التحالف، بينما نشرت صحيفة محلية أخرى(١١٣) في مايو ٢٠٠٤م أسماء الكويتيين الحاضرين وهم:

صالح الموسى، حسن المعتوق، عدنان سيد عبدالصمد، عبدالمحسن جمال، د.ناصر صرخوه، أحمد لاري، حسن السلمان، صالح جوهر، حسن حاجيه، جواد العطار.. كما نشرت الأسماء مرة أخرى في ذات الجريدة خلال أسبوع في مقابلة مطولة مع د.يعقوب حياتي الذي وجه لهم تهمة التخابر مع دولة أجنبية.



السيد خامنئي

وذكر الخبر أن الاجتماعات عقدت لبحث كيفية دعم أعضاء التحالف في الانتخابات المقبلة ٢٠٠٧م والاستفادة من المرجعية في توطيد وجودهم بين الصفوف الشيعية لرفع شعبيتهم، كما ناقشوا الموقف من المرجعية في الكويت والعراق، وانه جرى الاتفاق على دعم الخط المرجعي للسيد علي خامنئي وحزب الله داخل الكويت من خلال إقامة أنشطة دينية واجتماعية وإنشاء مراكز في عدد من مناطق الكويت، وانه نظرا لعدم وجود قبول للمرجعية الإيرانية وخط الخامنئي في العراق يمكن دعم خط علي السيستاني ومجموعته المقبولة هناك.. علما بأن التحالف نشر إعلانا مدفوع الأجر موقعاً من رئيس التحالف صالح محمد الموسى في صحيفة محلية ثالثة(١١٤) ينفي فيه الخبر، في حين ترى أطراف شيعية أن الهدف من الاجتماع نبيل وهو تقريب وجهات النظر بين الأطراف داخل البيت الشيعي ولكن وجود السياسيين الايرانيين وفي منزل السفير الإيراني نفسه هو الذي أوجد رد الفعل العنيف تجاه الاجتماع(١١٥).

وفي الفصل التشريعي الحادي عشر ٢٠٠٦م تحسنت مواقع التحالف داخل مجلس الأمة، فقد جرت الانتخابات بعد الحل الدستوري لمجلس الأمة في مايو

٢٠٠٦م بسبب قانون الانتخابات ووقوف التحالف مع المعارضة بالمطالبة بتخفيض عدد الدوائر، ولما جرت الانتخابات الجديدة انتقل عدنان سيد عبدالصمد من الدائرة الأولى الى الدائرة الثالثة عشرة الرميثية واستطاع أن يفوز بالمركز الثاني على حساب صلاح خورشيد وزير التجارة الأسبق من التجار والنائب حسين القلاف ممثل البحارنة، في حين فاز زميله بالدائرة الأولى الشرق أحمد حاجي علي عبدالله لاري(١١٦) وحصل على المركز الأول على حساب د.يوسف الزلزلة وزير التجارة مرشح تجمع الميثاق الوطني ، كما استطاع القريب من التحالف د.حسن جوهر أن يحصل على المركز الأول في الدائرة الثامنة حولي، في حين امتنع د.عبدالمحسن جمال عن خوض الانتخابات، وبعد الفوز انضم الثلاثة – عبدالصمد ولاري وجوهر – إلى تكتل العمل الشعبي.


احمد لاري

الملاحظ على "التحالف" أنه غالبا ما يتبنى قضايا الشيعة من خلال الاتصال المباشر مع الحكومة ولا يفضل الطرح العلني للقضايا الطائفية، وهذا يلقى قبولا عند السنة، كما يلاحظ على الأداء العام للتحالف في المجلس والساحة السياسية أنه قريب من المعارضة الكويتية والتيارات السياسية الأخرى كالإخوان والليبراليين، ولعل ذلك يرجع إلى أن الطرح الطائفي النادر هو سبب هذا التقارب مع التيارات الكويتية المعارضة، بعكس التيارات الشيعية الأخرى - كما سنلاحظ في الصفحات القادمة – التي يغلب عليها العلاقة المتوازنة مع الحكومة إلى جانب تبني قضاياهم الطائفية بعلانية، كما أن التحالف عنصر أساس في (تكتل العمل الشعبي) الذي يقوده أحمد السعدون ومعه عدد من أبناء القبائل السنة(١١٧).

للتحالف وجود في انتخابات الاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع الجامعة ويحققون نتائج جيدة لا تؤهلهم للفوز ولكنها تعزز تواصلهم مع قواعدهم الانتخابية من الطلبة الشيعة، كما أن لهم وجوداً في (النادي العربي الرياضي) في ضاحية المنصورية، كما يديرون أحد أهم مساجد الشيعة (مسجد الإمام الحسين) في منطقة ميدان حولي، ويديرون (مكتبة الأسفار) و (مكتبة أهل الذكر) و (تسجيلات الغدير)، كما يصدرون (مجلة العصر) ذات الطرح العقائدي المعتدل، علما بأنه ليس للتحالف بالكويت حوزة علمية كما هو الحال مع (جماعة الشيرازي) بل يكتفون بنشر الثقافة الدينية والفكر الإسلامي بشكل عام .

من أبرز الوجوه في التحالف: رئيس التحالف صالح الموسى، الأمين العام الشيخ حسين المعتوق، عدنان سيد عبدالصمد، د.عبدالمحسن جمال، د.ناصر صرخوه، أحمد لاري، فضلا عن مرشحين لم يحالفهم التوفيق مثل د.مصطفى الموسوي، د.عبدالنبي العطار، محمد عيسى البلوشي، فيصل حيدر، د.باسل الدشتي، د.عبدالله جراغ، د.فاضل صفر.. هذا ويزيد ثقل التحالف في مناطق الدسمة والرميثية والجابرية(١١٨).

سابعا – شيعة آخرون ::



د.معصومة المبارك

هناك كويتيون شيعة دخلوا العمل السياسي ولم يعرف توجههم الفكري لأنهم لم يخوضوا الانتخابات أو لعدم وجود فرصة كافية للتعبير عن توجههم السياسي والعقائدي، ومنهم د.معصومة المبارك(١١٩) وهي أول امرأة تتولى الوزراة في الكويت حين دخلت الحكومة وزيرا للتخطيط ووزيرا للدولة

لشؤون التنمية الإدارية في يونيو ٢٠٠٥م بعد إقرار الحقوق السياسية للمرأة في مايو ٢٠٠٥م، كما أعيد توزيرها في الحكومة الجديدة والأولى لسمو الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح في فبراير ٢٠٠٦م، وحين تم تشكيل الحكومة بعد انتخابات مجلس الأمة في يونيو ٢٠٠٦م دخلت د.معصومة الحكومة وزيرا للمواصلات، ثم تم نقلها وزيرا للصحة بعد استجواب الشيخ أحمد العبدالله واستقالة الحكومة.

أما موسى حسين عبدالله حسن الصراف(١٢٠) فصار وزيرا للأشغال العامة ووزيرا للدولة لشؤون البلدية في مارس ٢٠٠٧م، وخاض الصراف انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٩م في الدائرة الأولى الشرق وحصل على المركز الحادي عشر.

المبحث الرابع

الاتحـــادات الشـــيعية

منذ تحرير الكويت من الاحتلال العراقي عام ١٩٩١م جرى أكثر من محاولة لتجميع الصف الشيعي في قائمة واحدة لخوض معركة الانتخابات البرلمانية، كانت الأولى في عام ١٩٩١م، والثانية في عام ٢٠٠٥م، وهي على النحو التالي:

أولا – الائتلاف الإسلامي الوطني (١٩٩١م) ::



عبدالوهاب الوزان

بعد التحرير بشهرين تقريبا تشكل الائتلاف في أبريل ١٩٩١م، يترأسه التاجر والسياسي عبدالوهاب الوزان.. فقد كانت فكرة "الائتلاف" أنه تجمع يضم عددا من الحركات السياسية والوجوه التقليدية الشيعية دون أن يعني هذا انصهارها بمدرسة فكرية واحدة(١٢١).



علي البغلي

وفي انتخابات الفصل التشريعي السابع لمجلس الأمة عام ١٩٩٢م قدم "الائتلاف" أربعة مرشحين، كما دعم عدداً آخر من المستقلين، علما بأن هناك عدداً غير قليل من أبناء الطائفة الشيعية خاض تلك الانتخابات بعضهم مستقلا وبعضهم بالتنسيق مع التيار الليبرالي وبعضهم من الأسر التقليدية.. وقد فاز في تلك الانتخابات اثنان من مرشحي "الائتلاف" وهما د. ناصر صرخوه وعدنان سيد عبدالصمد وثلاثة ممن أيدهم وهم د. يعقوب حياتي وعبدالمحسن جمال وعلي البغلي، في حين لم ينجح

عبدالهادي الصالح، وعبدالله جراغ .. كما دعم مرشحي المنبر الديمقراطي، في الوقت الذي لم ينجح المرشحون المستقلون الشيعة من غير المعارضة.

حين بدأت التحركات لتشكيل الحكومة، كان هناك تحرك لنواب المجلس للتفاوض مع الحكومة لإدخال أكبر عدد ممكن من النواب كأعضاء في الحكومة، وبالفعل هذا ما تم ، فقد دخل الوزارة ستة من أعضاء مجلس الأمة كان أحدهم النائب علي البغلي وزيرا للنفط وهو المدعوم من "الائتلاف"، وفي هذه المرحلة من الحياة السياسية الكويتية كان الغالب على علاقة الشيعة مع الحكومة المهادنة والتوازن إضافة إلى التنسيق الكبير مع القوى الوطنية حيث كانت أصواتهم ترجح الكفة في كثير من حالات التصويت داخل البرلمان مثل دعم وزير التربية د.أحمد الربعي في طرح الثقة ودعم د.إسماعيل الشطي لرئاسة اللجنة المالية في البرلمان.

والائتلاف الإسلامي الوطني أقرب ما يكون إلى ائتلاف مؤقت يهدف لتوصيل أكبر عدد ممكن من المرشحين الشيعة إلى قبة البرلمان، فبعد انتهاء الانتخابات والتشكيل الوزاري تفرق الائتلاف وبرز بينهم الخلاف لأكثر من سبب، فظهرت مجموعات شيعية بعضها لم يستمر طويلا وبعضها ما زال يعمل بالساحة.

ثانيا – ائتلاف التجمعات الوطني (٢٠٠٥م) ::

في صيف عام ٢٠٠٥م بدأ بين أكثر من مجموعة شيعية تحركات لإحياء "الائتلاف الإسلامي الوطني" الذي تشكل لانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٢م، حيث بدأت المشاورات لتشكيل ائتلاف وطني شيعي على غرار تجربة الشيعة في العراق أثناء الانتخابات الأخيرة التي خاضها الشيعة في قائمة واحدة استطاعوا أن يحصلوا فيها على المرتبة الأولى في الانتخابات ثم الحصول على رئاسة الحكومة.



المؤتمر الصحفي للإعلان عن الائتلاف

بدأت المحاولات في الكويت لإشراك كل ألوان الطيف الشيعية.. وقد نجحوا في تشكيل الائتلاف الذي أعلن عنه في المؤتمر الصحفي الذي عقد في ديوانية النائب د.يوسف الزلزلة في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٥م، وذلك بانضمام أربع تجمعات شيعية هي :

١) تجمع العدالة والسلام: جماعة النائب صالح عاشور ، والأمين العام للتجمع عبد الحسين السلطان.

٢) تجمع الميثاق الوطني: (دار الزهراء) «جماعة النائب د.يوسف الزلزلة»، والأمين العام للتجمع عبدالهادي الصالح.

٣) حركة التوافق الوطني الإسلامية، وأمينها العام د. نزار ملا جمعة.

٤) تجمع علماء المسلمين الشيعة، وأمينه العام السيد محمد باقر المهري الموسوي(١٢٢).

أما تجمع الرسالة الإنسانية "الحساوية" ويمثله عدنان المطوع وحمد بوحمد فقد اكتفوا بأن يكون التجمع عضوا مراقبا إلى أن يحسم أمره حول الدخول.. كما تم الطلب من "البحارنة" - صادق خلف وعلي المتروك الانضمام فباركوا الائتلاف ولكنهم لم ينضموا.. في الوقت الذي غاب عن المشاركة في الائتلاف "التحالف الإسلامي الوطني" لأن هناك خلافا بينهم وبين بعض الأطراف في التجمع الجديد وهي خلافات كبيرة لا يمكن حلها وتمنع حتى التقارب مع هذه الأطراف، فيما حضر من الوزراء الشيعة السابقين في المؤتمر الصحفي كل من عبدالمطلب الكاظمي وعلي الموسى، كما حظي الائتلاف بدعم ومباركة تجمع الوزراء السابقين الشيعة ورجال دين ورجال أعمال.


محمد باقر المهري

يهدف هذا الائتلاف إلى توحيد القوى الشيعية في صف واحد لدعم قدرتها السياسية وللعمل في نطاق الدستور والقانون وتفعيل الأنشطة السياسية، واتخاذ المواقف الموحدة في القضايا التي تخص أبناء المذهب الجعفري وللتنسيق في الانتخابات العامة، مع الدفاع عنهم حين وجود أي حملات إعلامية مشوهة لهم.

وتم الاتفاق فيما بين المشاركين على أن يكون الرئيس ونائبه من تجمع واحد كل عام، بحيث يكون المنصبان بالتناوب بين التجمعات المشاركة، كما أن القرارات ستكون بالإجماع، على أن يبقي لكل تجمع خصوصيته الفكرية والسياسية.. أي إنه تحالف جماعات سياسية وليس حزبا واحدا ، كما يشير لذلك اسم الائتلاف.

وتم الاتفاق على أن يتولى "تجمع العدالة والسلام" رئاسة الائتلاف في سنته الأولى، حيث تم اختيار عبدالحسين السلطان أمينا عاما للائتلاف ونائبه د.عبد الواحد الخلفان، وضاري الشمالي أمينا للسر، والأعضاء هم د. عبد السميع بهبهاني والسيد رضا الطبطبائي من الميثاق، الشيخ احمد حسين وناجي القلاف من تجمع علماء الشيعة، د. نزار ملا جمعة وشيبة بن شيبة من التوافق.. كما تم الإعلان عن ميثاق العمل بين التجمعات الكويتية والنظام الأساسي.

وقد جاء في ميثاق الائتلاف :

أ- الالتزام بإبراز المشتركات وتقويتها بين جميع الأطراف عمليا في الساحة العامة .

ب- الالتزام بالحوار الموضوعي في أي نقطة خلافية ، وحل الإشكالات بين الأطراف ثنائيا وثلاثيا دون اللجوء للعلن والتشهير .

ت- احترام خصوصية الفرد باختيار المرجع واحترام آراء المراجع .

ث- حفظ خصوصية النهج السياسي للأطراف المشاركة بالميثاق في حدود الشريعة الإسلامية والدستور الكويتي .

ج- احترام آراء الغير والالتزام بآداب الحوار الإسلامي مع عدم التعدي على الأفراد والتجمعات الأخرى .

ح- التصدي للحملات الإعلامية المشوهة والإشاعات بالتنسيق بين جميع الأطراف الموقعة على الميثاق .

خ- إيجاد وسائل يتفق عليها ويحتكم إليها في حال بروز خلافات بين أي من الأطراف المشاركة بالميثاق .

د- وضع لوائح تنفيذية لتنظيم آلية العمل للقواعد المبينة أعلاه .

ولقد اتهم كثيرون الائتلاف بأنه يسعى للتضييق على "التحالف الإسلامي الوطني"، والتفرد بالساحة السياسية المحلية وعدم نزوله للتعاون والتنسيق مع المجموعات الشيعية الأخرى(١٢٣).

وفي أزمة تعديل الدوائر التي واجهت مجلس الأمة في مايو ٢٠٠٦م كان ممثل الائتلاف في الحكومة د.يوسف الزلزلة بالإضافة إلى ممثلهم في مجلس الأمة النائب صالح عاشور وقفوا ضد مشروع اللجنة الوزارية – خمس دوائر – الذي أيدته القوى السياسية وترددت الحكومة بتأييده من خلال إحالته الى المحكمة الدستورية، فوقف "الائتلاف" ومعهم النائب صلاح خورشيد والنائب حسين القلاف ضد الدوائر الخمس ومن ثم مع الحركة "الزرقاء" التي ضمت النواب المعارضين لمشروع الدوائر الخمس والمحسوبين على الحكومة، فيما وقف "التحالف الإسلامي الوطني" مع الحركة "البرتقالية" التي أيدت تقرير تخفيض الدوائر الى خمس.

وحينما تصاعدت الأوضاع وتم حل المجلس حلا دستوريا بسبب موضوع الدوائر، جرت انتخابات مجلس الأمة ٢٠٠٦م فكانت نتيجة الانتخابات هي عودة "التحالف الاسلامي الوطني" من خلال فوزه بمقعدين وهما عدنان سيد عبدالصمد وأحمد لاري وفوز القريب منهم د.حسن جوهر، في حين فاز من "ائتلاف التجمعات الوطني" مرشح واحد فقط وهو صالح عاشور من "تجمع العدالة والسلام" بينما خسرها وزير التجارة والصناعة د.يوسف الزلزلة وصلح خورشيد وحسين القلاف ونزار ملا جمعة.

الشخصيـــات

السياسيـــة الشيعيـــة

فيما يلي قائمة بأسماء الشخصيات السياسية الشيعية منذ عهد الاستقلال وحتى عام ٢٠٠٧م، حيث نورد هنا الأسماء التي فازت بانتخابات مجلس الأمة والأسماء التي تقلدت الوزارة من غير النواب.

مرحلة الدوائر العشر

الاسم – رقم الدائرة	سنة الانتخابات - الترتيب				
	١٩٦١	١٩٦٣	١٩٦٧	١٩٧١	١٩٧٥
محمد رفيع حسين معرفي ـ١	٢	٧			
منصور موسى المزيدي ـ١	١	١٢	٥		
محمد حسين علي قبازرد ـ١		١		٦	
ابراهيم علي يوسف الخريبط ـ١	٤	٢	٢	١	٢
حسن جوهر عبد علي حيات ـ١		٣	٤	٥	
سيد احمد سيد عابد الموسوي ـ١		٤	٦	٣	٦
عيسى عبدالله محمد بهمن ـ١		١	٣	٤	٣
زيد عبدالحسين الكاظمي – ٧ *	(د ١) ٣	٤	١		
عبداللطيف عبدالحسين الكاظمي – ٧			٢	٢	
عبدالمطلب عبدالحسين الكاظمي – ٧				٣	١
جاسم أحمد الاستاذ – ٧		١٠	٣		
حسين مكي جمعة – ٧	٧	١١	١٢	٧	٣
ابراهيم طاهر المطوع – ٧ *	(د ١) ٧		٤	٩	١٨
عبدالله علي حاجية دشتي – ٧ *		١٣	٥	(د ١) ٨	(د ١) ١١
اسماعيل علي حاجية دشتي – ١				٩	٤
خالد خلف التيلجي – ١				١٠	٥
حبيب حسن جوهر حيات – ١					١
جاسم محمد عبدالعزيز القطان – ٧ *	(د ١) ١٢	(د ١) ١٨			٢
حسين محمد جواد معرفي – ٧					٤
عبدالله يعقوب جاسم الوزان – ٧					٥

* خاض الانتخابات في أكثر من دائرة

مرحلة الدوائر الخمس وعشرون

الاسم – رقم الدائرة	سنة الانتخابات – الترتيب						
	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٩٢	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٦
عبدالمطلب عبدالحسين الكاظمي – ١	٧						
عبدالله علي حاجية دشتي – ١٣	١٣						
حبيب حسن جوهر حيات - ١٣	٧						
حسين محمد جواد معرفي – ١	٩						
عبدالله يعقوب جاسم الوزان – ١	٨						
ابراهيم علي يوسف الخريبط – ١٣		٥					
حسين مكي جمعة – ٤		٣					
اسماعيل علي حاجية دشتي – ١٣	٥	٨					
عدنان سيد عبدالصمد الموسوي–١*	١	٣	١	٢	١	٤	(د١٢) ٢
د.يعقوب محمد حياتي – ١	٣	٢	٢				
عبدالمحسن يوسف جمال – ٥ *	٢	٣	٢	٣	(د٤) ١	(د٤) ٣	
عيسى محمد المزيدي – ٨	٢ وزير	وزير		وزير			
أحمد فهد سليمان الطخيم – ٨	١	٣	٤	١١			
ناصر عبدالعزيز صرخوه – ١٣	١	٢	١	٤	٤		
عباس حسين الخضاري – ١٣	١٠	١	٣	١	٥	١٠	
صالح احمد حسن عاشور – ١				٤	٢	١	٢
حسن عبد الله احمد جوهر – ٨				١	١	٢	١
حسين علي القلاف – ١٣ *			(د٨) ٣	(د٤) ١	١	١	٤
صلاح عبد الرضا خورشيد – ١٣				٢	٢	٢	٣
يوسف سيد حسن الزلزله – ١					٤	٢	٣
علي أحمد البغلي – ٤			١	٤	٥		
د.معصومه المبارك						وزير ٠٥	وزير ٠٦+٠٧
عبدالهادي عبدالحميد الصالح - ١				٥			وزير ٠٦
أحمد حاجي علي لاري – ١						٣	١
موسى حسين عبدالله الصراف – ١					١١		وزير ٠٧

* خاض الانتخابات في أكثر من دائرة

خاتمـة البـاب الثـالث

حيث إننـا نتنـاول فـي هذه الدراسـة ((الجماعـات السياسية الكويتيـة)) فانـه مـن الواضح أن هناك في الكويت تيارين كبيرين للشيعة، أحدهما تيار شيعي إيرانـي ثـوري، ويمثله " التحالف الإسلامي الوطني" ، وآخر تيـار شيعي عربي / إيرانـي غير ثـوري يمثله بـاقي التجمعـات الشيعية.. كما أنـه من الواضـح أن "التحـالف" معـارض للحكومـة وهو بذلك أقرب إلى المعارضة الكويتية كالمنبر الديمقراطي وتكتل العمل الشعبي، فـي حين أن تجمـع الـشيعة مـن بـاقي الجماعـات هـم أقـرب إلـى الحكومـة، كمـا أنهـم أكثـر اهتماما بقضايا الطائفة.. كما يتضح أيضا أن النظـام الكويتي يميل إلـى تجمعـات الشيعة لأن أجنـدتها عربيـة وولاءهـا لأسـرة الـصباح، بينمـا أجنـدة "التحـالف" عالميـة إسـلامية قريبة من الفكر الإيراني .

الأمر الثاني، نلاحظ أن كل هذه الجماعات السياسية قد ظهرت بسبب غيـاب النظام الحزبي في الكويت، فهذه التجمعات هي أقرب إلـى التكتلات الانتخابيـة منهـا إلـى الأحـزاب، فالجماعـات الـسياسية الـشيعية معظمهـا تتبـع حـسينيات نـشاطها دينـي ابتـداء فتحول إلـى سياسـي انتهـاء، وأنهم جميعا يرجعون إلـى مرجعيـات دينيـة خـارج الكويت في إيران والعراق ولبنان والسعودية فضلا عن مرجعيـة الحساوية المقيمـة فـي الكويت – الـسيد الاحقـاقي ولهـم أتبـاعهم ومقلـدوهم فـي دول أخـرى – كمـا أن نظـام الـدوائر الانتخابيـة الحـالي فـي الكويـت – منـذ ١٩٨١ وحتـى انتخابـات ٢٠٠٦م – هـو الـسبب الرئيسي لكثرة الجماعات السياسية الشيعية، ولو أن الكويت تحولت إلـى دائـرة انتخابيـة واحـدة أو خمـس دوائـر أو تـم التـرخيص بإنـشاء الأحـزاب لرأينـا أن الـساحة الـسياسية الشيعية تغيرت بشكل كبير لتصبح ما بين جماعة إلى جماعتين على أبعد تقدير.

الهوامـــــش

(١) محمد زكي ابراهيم، المدرسة الشيخية، صفحة ٥٥

(٢) نفس المصدر، صفحة ٣٦

(٣) نفس المصدر، صفحة ٦٨ نقلا عن حسن الأمين، دائرة المعارف الشيعية جزء ٢ صفحة ٢٢٤

(٤) نفس المصدر، التفاصيل صفحة ٦٩

(٥) درس الشيخ محمد طاهر على يد جده المرجع الديني الكبير الشيخ عيسى وكانت له آنذاك الزعامة الدينية وكان حاكم المحمرة الأمير الشيخ خزعل يرجع إليه في التقليد.

(٦) جريدة القبس، ٢٠٠٣/٦/٢٨ ، لقاء مع حمزة عباس الأستاذ ممثل جماعة البحارنة.

(٧) ابراهيم، مصدر سابق.

(٨) نفس المصدر.

(٩) ويكيبيديا – الموسوعة الحرة ar.wikipedia.org

(١٠) ابراهيم ، مصدر سابق.

(١١) جريدة القبس ، ٢٠٠٣/٦/١٣ ، لقاء مع صالح عبدالله الصفار ممثل جماعة الحساوية.

(١٢) د. فلاح عبدالله المديرس، كتاب الحركة الشيعية في الكويت .

(١٣) جريدة القبس، ٢٠٠٤/٤/٩م، دراسة معدة بشكل خاص لمجلس الوزراء.

(١٤) www.islamonline.net/Arabic

(١٥) إيران: المسار التاريخي - www.aljazeera.net

(١٦) عبدالإله محمد رفيع معرفي في رسالة منه الى الكاتب حول الموضوع، ٢٠٠٦م.

(١٧) دراسة لحركة التوافق الوطني الإسلامية بعنوان (القوى الإسلامية الشيعية) ٢٠٠٦م.

(١٨) د.عبد المحسن يوسف جمال، لمحات من تاريخ الشيعة في الكويت من نشأة الكويت إلى الاستقلال، صفحة ٤٣

(١٩) معرفي، مصدر سابق.

(٢٠) دراسة (القوى الإسلامية الشيعية) ٢٠٠٦م، مصدر سابق.

(٢١) جمال، مصدر سابق، صفحة ٥٨

(٢٢) دراسة (القوى الإسلامية الشيعية) ٢٠٠٦م، مصدر سابق.

(٢٣) لمحات من تاريخ الشيعة في الكويت، مصدر سابق، صفحة ٧٠

(٢٤) نفس المصدر

(٢٥) والده سيد مهدي القزويني شارك في معركة الجهراء عام ١٩٢٠م وكان زعيما كبيرا للشيعة على مدى خمسين سنة.

(٢٦) مذكرات خالد سليمان العدساني (رحمه الله) سكرتير مجلس الأمة التشريعي الأول والثاني.

(٢٧) محمد رفيع معرفي: ولد عام ١٩٠٩م، فاز بانتخابات المجلس التأسيسي عام ١٩٦١م، وخسر انتخابات مجلس الأمة الأول عام ١٩٦٣م، توفي رحمه الله عام ١٩٧٦م.

(٢٨) منصور المزيدي: عضو المجلس البلدي من عام ١٩٦٠ الى ١٩٦٣م، فاز بانتخابات المجلس التأسيسي عام ١٩٦١م، وانتخابات مجلس الأمة الأول عام ١٩٦٧م، وخسرها عام ١٩٦٣م.

(٢٩) محمد قبازرد: مدير دائرة الميناء عام ١٩٦١م، فاز بانتخابات مجلس الأمة الأول عام ١٩٦٣م، وخسرها عام ١٩٦٧ و ١٩٧١م.

(٣٠) ابراهيم خريبط: فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٦٣ و ١٩٦٧ و ١٩٧١ و ١٩٧٥م، وخسرها عام ١٩٨٥م، عضو في لجنة النظر بتنقيح الدستور عام ١٩٨٠م.

(٣١) حسن حيات: فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٦٣ و ١٩٦٧ و ١٩٧١م.

(٣٢) أحمد الموسوي: فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٦٣ و ١٩٧١م، وخسرها عام ١٩٦٧ و ١٩٧٥م.

(٣٣) زيد الكاظمي: فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٦٣ و ١٩٦٧م.

(٣٤) عيسى بهمن: عضو في المجلس البلدي عام ١٩٦٦م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٦٧ و ١٩٧١ و ١٩٧٥م، وخسرها عام ١٩٦٣م.

(٣٥) عبداللطيف الكاظمي: عضو في المجلس البلدي عام ١٩٦٤م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٦٧ و ١٩٧١م، وخسرها عام ١٩٦٣م.

(٣٦) جاسم الاستاذ: فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٦٧م.

(٣٧) ابراهيم المطوع: فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٦٧ ، و ١٩٧٥م، وخسرها عام ١٩٦٣ و ١٩٧١ و ١٩٧٥م.

(٣٨) عبدالله دشتي: فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٦٧م، وخسرها عام ١٩٦٣ و ١٩٧١ و ١٩٧٥ و ١٩٨١م.

(٣٩) عبدالمطلب الكاظمي: فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٧١ و ١٩٧٥م، وخسرها عام ١٩٨١م، وصار وزيرا للنفط عام ١٩٧٥ و ١٩٧٦ حتى ١٩٧٨م.

(٤٠) حبيب حيات: ولد عام ١٩٣٤م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٧٥م، صار وزيرا للمواصلات عام ١٩٩٠ و ١٩٩١م، ووزيرا للدولة لشئون الاسكان عام

١٩٩٢م، ووزيرا للأشغال العامة ووزيرا للدولة لشئون الاسكان عام ١٩٩٤م، عضو في لجنة النظر بتنقيح الدستور عام ١٩٨٠م.

(٤١) اسماعيل دشتي: فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٧٥م، وخسرها عام ١٩٦٣ و ١٩٧١ و ١٩٨١ و ١٩٨٥م.

(٤٢) جاسم القطان: فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٧٥م.

(٤٣) حسين مكي جمعة: فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٧٥م، وخسرها عام ١٩٦٣ و ١٩٦٧ و ١٩٧١ و ١٩٨٥م.

(٤٤) حسين معرفي: فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٧٥م، وخسرها عام ١٩٨١م.

(٤٥) عبدالله الوزان: فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٧٥م، وخسرها عام ١٩٨١ و١٩٩٢م.

(٤٦) انظر: د. فلاح عبدالله المديرس، كتاب الحركة الشيعية في الكويت، صفحة ١٥

(٤٧) علي حسين العوضي، رؤية للواقع الطلابي – الحركة الطلابية الكويتية والتيارات السياسية، صفحة ٦٢ وصفحة ٩٢ .

(٤٨) دراسة (القوى الإسلامية الشيعية) ٢٠٠٦م، مصدر سابق.

(٤٩) د. سامي ناصر الخالدي، الأحزاب الإسلامية في الكويت (الشيعة، الإخوان، السلف) صفحة ١٠٤

(٥٠) دراسة لحركة التوافق الوطني الإسلامية بعنوان (القوى الإسلامية الشيعية) ٢٠٠٦م.

(٥١) د. حامد العبدالله، حزب الدعوة الإسلامية – ظروف النشأة والفكر الحركي.

(٥٢) نفس المصدر.

(٥٣) جريدة القبس ، ٨ يونيو ٢٠٠٣ ، لقاء مع الشيخ رجب ممثل جماعة الشيرازية ، حاوره جاسم عباس .

(٥٤) دراسة (القوى الإسلامية الشيعية) ٢٠٠٦م، مصدر سابق.

(٥٥) د.الخالدي، مصدر سابق، صفحة ١٠١.

(٥٦) انظر: د.المديرس، مصدر سابق، صفحة ٣٥

(٥٧) خالد خلف: مالك ورئيس تحرير جريدة الشعب التي صدرت في ١٩٥٧/١٢/٥م وتوقفت في ١٩٥٩/١/٣٠م بعد أحداث ثانوية الشويخ، أول صحفي كويتي متفرغ، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٧٥م، وخسرها عام ١٩٦٣ و ١٩٧١ و ١٩٩٦م.

(٥٨) جريدة الوطن، مقابلة مع المحامي خالد خلف، ثلاث حلقات أ]ام ٥-٦-٧ مايو ٢٠٠٧م.

(٥٩) موقع السيد محمد حسين فضل الله arabic.bayynat.org.lb

(٦٠) د.الخالدي، مصدر سابق، صفحة ١١٣

(٦١) دراسة (القوى الإسلامية الشيعية) ٢٠٠٦م، مصدر سابق.

(٦٢) د.الخالدي، مصدر سابق، صفحة١١٤

(٦٣) د.المديرس، مصدر سابق ، صفحة ٢٤

(٦٤) المحامي أحمد حسين يعقوب، فكر الإمام الخامنئي في القضايا السياسية والاجتماعية ، صفحة١٨٠

(٦٥) د.المديرس، مصدر سابق، صفحة ٢٩

(٦٦) د. غسان العزي، حزب الله من الحلم الأيديولوجي إلى الواقعية السياسية ، صفحة ٥٩

(٦٧) د.المديرس، مصدر سابق، صفحة ٣١

(٦٨) د.العزي، مصدر سابق، صفحة ٦١

(٦٩) د.العزي، مصدر سابق، صفحة ٨

(٧٠) عدنان سيد عبدالصمد: ولد عام ١٩٥٠م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٨١ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٦م، وخسرها عام ١٩٨٥ و ٢٠٠٣م.

(٧١) د.عبدالمحسن جمال: ولد عام ١٩٥٠م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٨١ و ١٩٩٢ و ١٩٩٩م، وخسرها عام ١٩٨٥ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٣م.

(٧٢) ناصر صرخوه: ولد عام ١٩٤٧م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٨١ و ١٩٨٥ و١٩٩٢م، وخسرها عام ١٩٩٦ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠م في الانتخابات التكميلية بعد وفاة النائب سامي المنيس.

(٧٣) عيسى المزيدي: ولد عام ١٩٤٢م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٨١ وصار وزيرا للمواصلات، ثم شارك في حكومة ١٩٨٥ بنفس الوزارة، وفي حكومة ١٩٨٦ و ١٩٨٨ صار وزيرا للدولة لشئون الخدمات، ثم صار وزيرا للتنفط عام ١٩٩٦م.

(٧٤) أحمد الطخيم: ولد في عام ١٩٤٠م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٨١م وحصل على المركز الأول بالدائرة الثامنة حولي، وخسرها في عام ١٩٨٥ ز ١٩٩٢ و ١٩٩٦م.

(٧٥) د.يعقوب حياتي: ولد عام ١٩٤٧م، حاصل على الدكتوراه بالقانون الجزائي، عضو في لجنة النظر بتنقيح الدستور عام ١٩٨٠م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٨٥ و ١٩٩٢م، وخسرها عام ١٩٨١م، انظر (الباب الأول، الدستوريون، الفصل الثالث، المبحث الرابع).

(٧٦) عباس الخضاري: ولد عام ١٩٣٦م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٨٥ و ١٩٩٦م، وخسرها عام ١٩٨١ و ١٩٩٢ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ في الانتخابات التكميلية بعد وفاة النائب سامي المنيس.

(٧٧) قبلها شارك التجمع الديمقراطي إلى جانب الشيعة في حركة مسجد شعبان عام ١٩٧٩م.

(٧٨) أ. د. فلاح عبدالله المديرس، كتاب الحركة الدستورية في الكويت.

(٧٩) صلاح محمد الغزالي ، كتاب موسوعة الكويت تحت الاحتلال العراقي .

(٨٠) الغزالي، نفس المصدر .

(٨١) جريدة القبس، ٢٠٠٤/٤/٩م، دراسة معدة لمجلس الوزراء.

(٨٢) جريدة الوطن، ٢٠٠٢/٣/١٠م - مندوبو ٥٠٠ حسينية اجتمعوا.

- جريدة الوطن، ٦-٢٠٠٢/٩/٧ ، تصريح للسيد المهري.
- جريدة الرأي العام، ٢٠٠٣/٧/١٢م ، عاشور : الحكومة قصرت في الحق العقائدي للشيعة .
- جريدة الوطن، ٢٠٠٣/١٠/٢٦م - باقر للنواب الشيعة: مطالبكم تم اعتمادها .

(٨٣) سيد الخاقاني: ولد عام ١٩١٠م في مدينة المحمرة، ابن آية الله الشيخ عبدالحميد وأخذ مكان والده بعد وفاته عام ١٩٤٤م، يرجع إليه جمع غفير من خوزستان وأطراف العراق والبحرين والكويت والقطيف، سافر إلى القطيف عام ١٩٦٤م، كما سافر إلى البحرين ثم لندن للعلاج عن طريق الكويت عام ١٩٦٦م، حين اندلعت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م أعلن رأيه السياسي بوجوب العفو العام ورفض تصدير الثورة ومع تحديد اختيارات الحرس الثوري وجعل الرقابة عليه، واعطاء القوميات حقوقهم الشرعية وكذا الأقليات المذهبية، توفي رحمه الله عام ١٩٨٥م.

(٨٤) حسين القلاف: ولد عام ١٩٥٨م، التحق بالحوزة العلمية في (قم) بعد حصوله على ليسانس الحقوق والشريعة، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٦ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٣م، وخسرها عام ١٩٩٢ و ٢٠٠٦م.

(٨٥) جريدة القبس، ٢٨ يونيو ٢٠٠٣ ، لقاء مع حمزة عباس الأستاذ ممثل جماعة البحارنة.

(٨٦) جريدة السياسة، ٢٠٠٤/٧/٤م، مقابلة مع د.صالح الصفار.

(٨٧) جريدة القبس، ١٣ يونيو ٢٠٠٣ ، لقاء مع صالح عبدالله الصفار ممثل جماعة الحساوية.

(٨٨) دراسة (القوى الإسلامية الشيعية) ٢٠٠٦م، مصدر سابق.

(٨٩) شبكة النبأ المعلوماتية، ٢٠٠٥/١/١ ، تجمع شيعي جديد في الكويت يتبع مرجعية السيد الشيرازي .. القبس ، ٩ يناير ، لقاء مع عبدالحسين السلطان أمين عام تجمع العدالة والسلام.

(٩٠) دراسة (القوى الإسلامية الشيعية) ٢٠٠٦م، مصدر سابق.

(٩١) جريدة القبس، ٢٠٠٣/٦/٨م، مقابلة مع الشيخ رجب ممثل مجموعة الشيرازي

(٩٢) شبكة النبأ المعلوماتية، كانون الثاني ٢٠٠٣ ، لقاء مع النائب الكويتي صالح عاشور.

(٩٣) صالح عاشور: ولد عام ١٩٥٣م، عقيد سابق في سلاح الطيران، خسر انتخابات ١٩٩٦م.

(٩٤) علي البغلي: فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٢م، وصار وزيرا للنفط حتى عام ١٩٩٤م، وخسر الانتخابات عام ١٩٩٦ و ١٩٩٩م.

(٩٥) الزمن الكويتية – مقابلة مع النائب صالح أحمد عاشور.

(٩٦) شبكة النبأ المعلوماتية، كانون الثاني ٢٠٠٣ ، لقاء مع النائب الكويتي صالح عاشور.

(٩٧) موقع حسينية دار الزهراء على الانترنت www.daralzahra.com.

(٩٨) د.يوسف الزلزلة: ولد في العام ١٩٥٩م، حاصل على الدكتوراه بالإحصاء، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ٢٠٠٣ وصار وزيرا للتجارة والصناعة في عام ٢٠٠٦م لأربعة شهر حيث تم حل مجلس الأمة، وخسر الانتخابات في عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٦م.

(٩٩) عبدالهادي الصالح: ولد في العام ١٩٥١م، خسر الانتخابات في عام ١٩٩٢ و ١٩٩٦م، صار وزيرا للدولة لشئون مجلس الأمة عام ٢٠٠٦م.

(١٠٠) دراسة (القوى الإسلامية الشيعية) ٢٠٠٦م، مصدر سابق.

(١٠١) www.aljazeera.net - محمد حسين فضل الله – ٢٠٠٤/١٠/٣ م

(١٠٢) د. حامد العبدالله، حزب الدعوة الإسلامية – ظروف النشأة والفكر الحركي.

(١٠٣) جريدة السياسة، ٢٠٠٤/٧/٥م، مقابلة مع عبدالهادي الصالح.

(١٠٤) جريدة القبس، ٧ يونيو ٢٠٠٣ ، لقاء مع د. يوسف الزلزلة .

(١٠٥) جريدة الوطن، ٢٠٠٣/٦/٢ ، خبر عن حركة التوافق الوطني الإسلامية.

(١٠٦) د.نزار ملا جمعة: ولد عام ١٩٦٤م، ترشح بالدائة الثامنة حولي عام ٢٠٠٦م وحصل على المركز الخامس ب ٢٠٤٩ صوت.

(١٠٧) موقع حركة الوفاق الوطني الإسلامية على الانترنت /www.incm.net/new

(١٠٨) /www.incm.net/new

(١٠٩) /www.fahad.net شبكة ثقافية عربية ، ٢٠٠٥/٨/٢٩ ، بقلم: فاخر السلطان.

(١١٠) المحامي أحمد حسين يعقوب، فكر الإمام الخامنئي في القضايا السياسية والاجتماعية.

(١١١) د.حسن جوهر: ولد عام ١٩٦٠م، حاصل على الدكتوراه بالعلوم السياسية، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٦ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م.

(١١٢) جريدة الوطن، ٢٠٠٤/٥/٧ ، خبر اجتماع السفير الايراني بالتحالف وقد نفت السفارة الإيرانية هذا الخبر .

(١١٣) جريدة السياسة، ١٥ مايو ٢٠٠٤م.

(١١٤) جريدة القبس، ١٣ مايو ٢٠٠٤م.

(١١٥) جريدة السياسة، ٢٠٠٤/٧/٥م، لقاء مع عبدالهادي الصالح.

(١١٦) أحمد لاري: فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ٢٠٠٦م، وخسرها عام ٢٠٠٣م، صار عضوا في المجلس البلدي ورئيسا لجمعية الدفاع عن المال العامة.

(١١٧) جريدة القبس، ٢٠٠٣/٧/١٤ ، مقابلة مع عبدالمحسن جمال.

(١١٨) جريدة القبس، ٢٠٠٣/٦/٩ ، مقابلة مع الشيخ المعتوق

(١١٩) د.مصومة المبارك: ولدت عام ١٩٤٧م، حاصلة على الدكتوراه بالعلاقات الدولية، ناشطة في الحقوق السياسية للمرأة، قريبة من الليبراليين.

(١٢٠) موسى الصراف: ولد عام ١٩٤٧م، صار وكيلا مساعدا في بلدية الكويت، قريب من كتلة العمل الوطني.

(١٢١) جريدة القبس ، ٢٠٠٤/٢/٦ و ٢٠٠٣/٦/٢٥ ، مقابلة مع السيد عبدالوهاب الوزان.

(١٢٢) محمد باقرالمهري: ولد في عام ١٣٦٧هـ بمدينة النجف الاشرف، وكان والده من كبار العلماء وأساتذة الحوزة العلمية في النجف الاشرف وابرز علماء الكويت ، صاحب المؤلفات الكثيره في علم الفقه والاصول.. بداء دراسته في

الحوزة العلمية في النجف الاشرف وهو في سن لم يبلغ الحلم، اشتغل بالتدريس في حوزة النجف وفي مدينة قم والكويت، أستاذه الكبير الإمام الشهيد السيد محمد باقر الصدر وكان معارضا للطاغية صدام، وأوذي في سبيلها بالاعتقال لعدة مرات، وحكم عليه بالاعدام في الكويت في عام ١٩٨٩لمعارضته للنظام العراقي البعثي، اصبح مسؤلا عن الكويتيين أيام الغزو العراقي على دولة الكويت من قبل الجمهوريه الاسلاميه وقام بدور كبير في ترتيب وتسهيل امور الكويتين واللقاء بالمسؤلين. (المصدر www.shiaparlement.com).

(١٢٣) جريدة القبس ، ٢٠٠٥/١٠/٢٣م، المؤتمر الصحفي لاشهار ائتلاف التجمعات الوطني.

- www.elaph.com ، ٢٠٠٥/٩/٢٧، شيعة الكويت ينضوون تحت مظلة التحالف الوطني.
- جريدة الوطن ، ٢٠٠٥/١٠/٦ ، خبر عن ائتلاف التجمعات الوطنية الشيعي.

الباب الرابع

القوميـــــون

تمهيـــــد

العلمانية[١] على المستوى الأشخاص هي تجنب الفرد أن يجعل للتعاليم الدينية مكانا أو تأثيرا في تعاملاته اليومية، أما على المستوى العام فهي ضرورة إبعاد المؤسسات والمناصب الدينية عن ممارسة أي تأثير أو لعب أي دور في أي من مجالات الحياة العامة.. ولأن العلمانية في الغرب اعتمدت على إقصاء الدين عن كافة جوانب الحياة، فإن هذا المصطلح صار منبوذا في الكويت ويحرص المؤمنون به على التبرؤ منه أحيانا كثيرة لتداعي معانيه السلبية على مسامع المجتمع الكويتي المحافظ بعمومه.

والليبرالية[٢] هي الحرية، والدفاع عن الحرية الفردية وخاصة حرية الاستثمار وإنشاء المشروعات التجارية والصناعية، والحفاظ على الحريات السياسية والمدنية والحرية الاقتصادية.. وهي بهذا المعنى قد لا تنطبق على التيار الذي نحن بصدد الكتابة عنه، وخاصة في المراحل الأولى من النشأة وحتى عام ١٩٩٠م.

كما أنه من غير العلمي أن نسمي هذا التيار **"شيوعي"** وان كان جزء بسيط منه وفي مرحلة تاريخية محددة كان يعتنق الشيوعية، أما مصطلح **"اليسار"** فهو تاريخيا كان يطلق على الجماعات المعارضة للحكومات حيث كانت تجلس المعارضة في المقاعد البرلمانية جهة اليسار بينما مؤيدو الحكومة يجلسون في الجهة اليمنى، ولأن المعارضة في الدول الديمقراطية غالبا هي قريبة للاتحاد السوفييتي ولا تصل لأغلبية برلمانية تمكنها من تشكيل الحكومة، فقد ارتبط "اليسار" بالموالين للسوفييت، ولكن هذا المصطلح "يسار" بهذا التعريف لا يمكن أن نطلقه على التيار.

وأما "القوميون" فإنه قد يكون الاسم الأقرب إلى فكر هذا التيار، فقد ارتبط في البداية مع رغبة بقيام دولة عربية موحدة بعد سقوط الدولة الإسلامية، كما ظهرت القومية مقابل نمو "القومية التركية" و "القومية الإيرانية" وغيرها من القوميات، فالفكر القومي ظهر مبكرا في الوطن العربي مع الثورة الكبرى التي قادها الشريف حسين ضد الأتراك "الخلافة الإسلامية" ، ولكن هذا الوضع لم يصل إلى الكويت، بل على العكس من ذلك فقد رفض الكويتيون في مطلع القرن العشرين أوامر الشيخ مبارك الصباح بمساعدة حاكم المحمرة الشيخ خزعل الذي تعاون مع الانجليز ضد "الخلافة الإسلامية".

أما "القوميون" كتيار فقد ظهر جليا في الكويت مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، وكان في بدايته "حركة قومية" .. مع ملاحظة أن "الخلافة الإسلامية" قد سقطت بعد الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧م، بينما "حركة القوميين العرب" ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م وبعد احتلال فلسطين عام ١٩٤٨م وتحديدا ظهرت الحركة في عام ١٩٥١م، لينتقل هذا الفكر القومي إلى الكويت مع عودة بعض المبعوثين للدراسة خارج الكويت وفي مقدمتهم د.أحمد الخطيب.

لذلك فإن تسمية الباب الرابع "القوميون" هو بسبب الاختصار وليس تعبيرا حقيقيا عن المكونات الفكرية لهذا التيار، بل إن التيار في واقعه ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- القوميون.
- اليساريون والاشتراكيون والشيوعيون.
- الليبراليون.

الفصل الثالث عشر

١٩٥٠ ـ ١٩٦٧م

الانطلاقـــة القويــــة

تقديـــــم ::

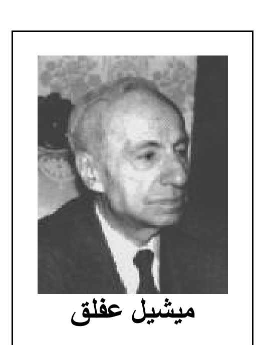
كانت الكويت في بدايات القرن العشرين إمارة فقيرة – ماديا – بكل ما تحمل الكلمة من معنى، فالبيوت من طين ومؤسسات الدولة متواضعة جدا، وإيرادات الخزانة العامة تعتمد على الضرائب المفروضة على التجار وهي قليلة، والأرض قاحلة، والتجارة قائمة بدرجة كبيرة على رحلات السفر البحرية لنقل البضائع وعلى تجارة اللؤلؤ الذي يستفيد منها نفر قليل جدا بينما الأكثرية وهم "الغواصون" بالكاد يحصلون على قوت يومهم.. في أجواء مثل هذه لا يمكن أن ينمو "الفكـر" الذي كان في حال أفضل في البلاد المجاورة كالعراق والشام ومصر فضلا عن الهند وإيران وتركيا.. لذلك استمر شعب إمارة الكويت محافظاً وبسيطاً ولم تنتقل إليه الأفكار التي تعج بها المنطقة حتى منتصف القرن العشرين.

في عام ١٩٣٤م تم توقيع اتفاقية للتنقيب عن النفط في الكويت بين الحاكم الشيخ أحمد الجابر والإنجليز، وقبيل الحرب العالمية الثانية التي اندلعت في عام ١٩٣٩م تم اكتشاف النفط في الكويت وتم تصدير أول شحنة منه بعد الحرب في ١٩٤٦م، فبدأ ابتعاث الطلبة الكويتيين للدراسة بالخارج.. ومع تولي الشيخ عبدالله السالم الحكم في الإمارة وتراجع النفوذ الإنجليزي على مستوى العالم، بدأت الكويت تشهد انفتاحا فكريا وثقافيا وسياسيا واجتماعيا، خاصة مع ظهور وسائل الإعلام المختلفة كالصحافة والإذاعة وبدأ افتتاح المدارس النظامية والاستعانة بالمدرسين العرب من العراق وسوريا وفلسطين ومصر الذين بدؤوا بنقل أفكارهم إلى الطلبة بالكويت، فدخلت أفكار مختلف الأحزاب العربية إلى الكويت في تلك المرحلة، مثل الإخوان المسلمين وحزب التحرير وحركة القوميين العرب والشيوعيين وحزب البعث

العربي الاشتراكي والناصرية ومعظم الأحزاب الموجودة في مصر وسوريا والعراق.. وفيما يلي نستعرض بداية الأحزاب "القومية" والقريبة من فكرها والتي دخلت الكويت في وقت مبكر.

المبحث الأول

حزب البعث العربي الاشتراكي


ميشيل عفلق

في أعقاب الحرب العالمية الأولى التي انتهت عام ١٩١٧م، ثم انهيار الخلافة الإسلامية في استانبول، كانت هناك تحركات شعبية في طول الوطن العربي وعرضه، بعضها تململ من فساد الإدارة التركية وبداية ظهور القومية التركية على يد كمال أتاتورك، وبعضها بدأ يلمس البديل البريطاني الفرنسي على أرض الواقع كاحتلال جديد بديل للنفوذ العثماني، فشهد الوطن العربي العديد من الحركات والتي تلتها ثورات في العراق وسوريا وفلسطين ومصر.. ومن تلك الحركات الشعبية ما شهدته سوريا والعراق تحديدا حيث ظهرت في عام ١٩٤٣م حركة الإحياء العربي التي تحولت في عام ١٩٤٧م إلى "البعث العربي" ، ليندمج حزب البعث العربي في عام ١٩٥٣م مع الحزب الاشتراكي العربي ليصبح اعتبارا من ذلك العام "حزب البعث العربي الاشتراكي"(٣).

شكل الحزب - الذي يشبه تنظيمه ما هو معمول به بالأحزاب الشيوعية – قيادة قومية على مستوى الوطن العربي وقيادة قطرية لكل دولة عربية، والحزب يؤمن بالانقلابات حيث استطاع أن يتغلغل بالجيشين السوري والعراقي وأن يصل إلى السلطة عن طريق الانقلاب.

مع بداية النهضة الكويتية التي أعقبت تصدير أول شحنة نفط في العام ١٩٤٦م، بدأت تشهد الكويت انفتاحا كبيرا في الخدمات التعليمية والخدمات الصحية،

فضلا عن بداية النهضة العمرانية وبناء الصناعة النفطية، وهذه كلها تحتاج إلى أيدٍ عاملة، فبدأت الكويت تستقطب الأيدي الماهرة من أبناء الوطن العربي في العراق وسوريا ومصر وفلسطين، وكان من بين هؤلاء منتمون إلى أحزاب عربية موجودة وناشطة في بلدانهم كحركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي والإخوان المسلمين والشيوعيين وغيرهم.. فوصل العديد من المنتمين إلى "البعث" في تلك الأثناء إلى الكويت، لينتشروا في المؤسسات الكويتية الناشئة، ثم بدؤوا بعد ذلك في تنظيم صفوفهم وتكوين خلاياهم ونشر أفكارهم.


حمد العيسى

صاحب ذلك سفر العديد من الطلبة الكويتيين للدراسة في الخارج وبداية عودتهم مطلع الخمسينيات محملين بالأفكار القومية والعربية لعدد من الأحزاب، بينهم من اعتنق الفكر "البعثي" ، وكان من أبرز هؤلاء هو حمد يوسف بن عيسى القناعي(٤)، فبعد تخرجه من كلية الحقوق في مصر وعودته إلى الكويت قام بتأسيس **"نادي الاتحاد العربي"** ليكون محلا لإقامة الأنشطة الثقافية والاجتماعية ومركزا للحزب فيما بعد(٥).

وبعد تأميم قناة السويس في عام ١٩٥٥م، تشكلت في الكويت **"لجنة الأندية الكويتية"** من تعاون عدد من الأندية الكويتية من بينها "نادي الاتحاد العربي" ليشارك البعثيين الكويتيين والعرب في نشاط لجنة الأندية من خلال نادي الاتحاد، حيث قامت تلك اللجنة بالعديد من الأنشطة – سيأتي ذكرها لاحقا – مناصرة للحق العربي المصري في تأميم القناة.. ثم تحولت هذه اللجنة إلى **"اتحاد الأندية الكويتية"** وشارك البعث الكويتي في اللجنة التنفيذية التي تقود الاتحاد، وتولى ممثل

نادي الاتحاد العربي علي السبتي منصب الأمين العام المساعد.. فكان لهذا الاتحاد دور في المسيرات الشعبية في عام ١٩٥٩م احتفالا بالذكرى الأولى لقيام الوحدة بين مصر وسوريا "الجمهورية العربية المتحدة" ، كما كان الاتحاد من الداعين إلى المهرجان الخطابي الشهير الذي أقيم في ثانوية الشويخ للاحتفال بمناسبة مرور سنة على الوحدة(٦).

حاول البعث الكويتي أن يمد نشاطه بين أبناء الشعب الكويتي بأكثر من محاولة، فقد خاض انتخابات **"النادي الثقافي القومي"** الذي يسيطر عليه شباب "حركة القوميين العرب"، لاسيما وان النظام في الأندية آنذاك يسمح للعرب خوض الانتخابات ترشيحا وانتخابا، فنجح البعثيون في الوصول إلى مجلس الإدارة، ولكن استطاع القوميون العرب العودة مرة أخرى لمجلس الإدارة وإبعاد البعثيين وفصل بعضهم من عضوية النادي(٧).

كما حاول "البعث الكويتي" أن يتغلغل في **النقابات العمالية** في عام ١٩٥٨م، ولكنه لم ينجح أيضا بسبب قوة تواجد حركة القوميين العرب.. كما نشط البعث الكويتي في ذات العام من خلال فيصل عبدالحميد الصانع(٨) لتأسيس **"اتحاد طلبة الكويت"** لتقوية الروابط بين الطلبة الكويتيين والطلبة العرب ونشر الوعي القومي العربي فيما بينهم.

وفي نفس الفترة ساهم البعث الكويتي في تأسيس **"الرابطة الأدبية بالكويت"** من خلال حمد العيسى وعرب آخرين، هدفها نشر الفكر القومي في الكويت خدمة لقضايا القومية العربية في الوطن العربي، لذلك نشطت الرابطة في تأييد الرئيس

المصري جمال عبدالناصر في كافة خطواته.. ونظرا للخلاف الكبير الذي نشأ بين الرئيس عبدالناصر والشيوعيين فقد شن الناصريون والبعثيون معا هجوما عنيفا على الشيوعيين في المنطقة وفي الكويت، ولعل هذا الهجوم الإعلامي والشعبي كان سببا هاما في عدم تمدد الشيوعية إلى منطقة الخليج والكويت.. وفي وقت لاحق اختلف الرئيس عبدالناصر مع البعثيين، فشن عليهم عبدالناصر هجوما شعبيا كبيرا وتبعه الناصريون والقوميون العرب بشن هجوم مماثل على البعثيين في الكويت.

على المستوى النظري، أصدر أحد قيادات البعث الكويتي وهو حمد العيسى كتابا بعد الاستقلال في عام ١٩٦١م بعنوان "الكويت والمستقبل" دعا الحكومة إلى تكريس مبدأ الانتخابات والأخذ بالحكم البرلماني بواسطة برلمان واحد وليس نظام المجلسين أحدهما بالانتخاب والآخر بالتعيين، مع الأخذ بمبدأ عروبة الكويت.. كما تعتبر "مجلة الرسالة" الصادرة في الكويت بمثابة المعبر عن البعث الكويتي(٩).

ومع بداية الحياة الدستورية التي شهدتها الكويت منذ عام ١٩٦١م لم يشارك أحد من قيادة البعث الكويتي في الانتخابات للمجلس التأسيسي عام ١٩٦١م ولا مجلس الأمة عام ١٩٦٣م ولا مجلس الأمة عام ١٩٦٧م، واقتصر نشاط عناصرهم في كل من "رابطة الأدباء الكويتية" و "رابطة الاجتماعيين الكويتية" لوجود شخصيات بعثية مثل د.خليفة الوقيان وعلي السبتي وفيصل الصانع، كما نشط مع البعثيين شملان يوسف العيسى – أخو حمد – وعبدالرحمن الرميح الذي شارك عن البعث الكويتي في "جبهة التحرير العربية" ضد الصهيونية في فلسطين بعد هزيمة ١٩٦٧م(١٠).. وحين فشل قيام الاتحاد الفدرالي بين مصر وسورية والعراق عام ١٩٦٣م بسبب الشكوك بين البعث والناصريين، شن الرئيس عبدالناصر هجوما جماهيريا كبيرا على البعث،

فانعكس هذا الوضع بالكويت حيث تبنت حركة القوميين العرب ذات الموقف الناصري ضد البعثيين بالكويت.

المبحث الثاني

الشيوعيـــــون

بدأت الشيوعية كفكر عالمي منذ نهاية القرن التاسع عشر، واستطاعت الاستيلاء على موسكو نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧م، وبدأت في التوسع والانتشار بشكل كبير في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م حين خرجت روسيا منتصرة على ألمانيا، لتنطلق حركات التحرر في مختلف دول العالم من الاستعمار البريطاني والفرنسي ووريثهما الأمريكي.. فكان الفكر الماركسي الشيوعي هو الملاذ لتلك الشعوب في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى ودول أوربا الشرقية ودول آسيوية عدة.

وفي الكويت، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ – كما ذكرنا – تصدير أول شحنة نفط في عام ١٩٤٦م، وهذا يعني بدء الصناعة النفطية بشكل واسع، وهو الأمر الذي يتطلب وجود قوى عاملة، و "الطبقة العاملة" هي وقود "الشيوعية" التي جاءت نصرة للفلاحين والعمال – حسب زعمهم – فبدأ تدفق العمالة العربية إلى الكويت من كل من العراق وسوريا ولبنان ومصر، وهي دول قد سبقتنا في تغلغل الشيوعية بين أبناء الطبقة العاملة لديهم، مما أدى إلى انتقال الفكر الشيوعي إلى الكويت في وقت مبكر من نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات التي شهدت الكويت فيها عصرا جديدا مع تسلم الشيخ عبدالله السالم مقاليد الإمارة.

أولا - العصبـة الديمقراطيـة الكويتيـة::

ظهرت "**العصبـة**" في منتصف الخمسينيات كأول حزب شيوعي سري في الكويت، وكان لها نشرة باسم "راية الشعب الكويتي" تطبع وتوزع سرا احتوت على العديد من المواقف التي تؤمن بها العصبة، وقد تركزت رؤيتها ومطالبها حول أربع نقاط وهي:

- العلاقات الغربية: الهجوم الإعلامي والاجتماعي على المصالح الغربية وعلى الإمبريالية عموما وعلى الوجود البريطاني في الكويت خصوصا.
- العلاقات العربية: رفض انضمام الكويت إلى الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن بحجة أنه صنيعة بريطانية.
- داخليا: المطالبة بدستور للبلاد وبحياة ديمقراطية وانتخابات حرة، وبسحب الفوائض المالية من الودائع في بريطانيا لاستخدامها في نهضة البلاد وتنميتها.
- عماليا: رفض الإجراءات التعسفية التي تمارس ضد العمال(١١).

ثانيا - اللجنـة الوطنيـة لأنصـار السـلام::

كما تم توزيع عدد من البيانات باسم "اللجنـة" ضد المشروع الأمريكي للدفاع، وبعد ذلك نجح الشيوعيون بتأسيس "الاتحـاد العمـالي" في عام ١٩٥٣م كما شاركوا في العام نفسه في المؤتمر الثالث لاتحاد العمال العالمي الموالي للاتحاد السوفيتي الذي أقيم في فيينا – النمسا، وكذلك في المؤتمر الرابع الذي عقد في بوخارست في عام ١٩٥٤م، كما نشط زملاؤهم من أصحاب الفكر الشيوعي ممن درسوا في الخارج لتشكيل "اتحاد موظفي الحكومة"(١٢).

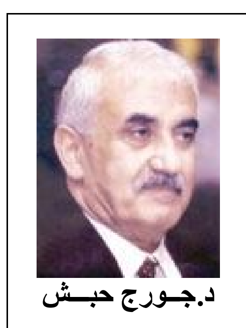
في عام ١٩٥٩م أصبحت الشيوعية في الكويت هدفا لأكثر من طرف، فالشيوعيون العراقيون بدؤوا بتصفية القوميين العرب والبعثيين في العراق، وهذا أدى إلى مواجهة في الكويت ما بين الشيوعيين من جهة وما بين القوميين والبعثيين من جهة أخرى، وذلك من خلال الكتب ومقالات الصحف، ساعدهم في ذلك الهجمة الشرسة للرئيس عبدالناصر ضد الشيوعية باعتبارها رديفاً للاستعمار، ووصلت إلى حد المواجهة بين الطرفين قبل وبعد مهرجان ثانوية الشويخ في عام ١٩٥٩م المؤيد للجمهورية العربية المتحدة، مما أدى إلى اعتقال السلطات الكويتية – بعد المهرجان – للعناصر القومية والبعثية والشيوعية كما قررت إغلاق مؤسسات المجتمع المدني من أندية وجمعيات نفع عام وإغلاق الصحف.

كما أن الشيوعيين في هذه الفترة بدؤوا يستهدفون المصالح الانجليزية وهذا ما دفع الإنجليز إلى التحرك وحث أمير الكويت الشيخ عبدالله السالم على مواجهتهم ميدانيا، فتم حصر قوائم بأسماء الشيوعيين العرب وغير العرب ثم تم إبعاد المئات من الكويت، وقد اعتبرت بريطانيا هذه الحملة من أنجح الحملات ضد الشيوعيين في المنطقة(١٣).

وفي هذا العام ١٩٥٩م تم توجيه ضربة كبيرة للفكر الشيوعي الكويتي، تراجع على إثرها بدرجة كبيرة، ليتقدم الفكر القومي على حسابه، واستمر الحال كذلك حتى عام ١٩٦٧م، حينما تعرض الفكر القومي لضربة كبيرة مع هزيمة العرب ضد الكيان الصهيوني.

المبحث الثالث

حركـة القومـيين العـرب



د.جـورج حبــش

بعد هزيمة العرب في فلسطين عام ١٩٤٨م، حدث هناك رد فعل شعبي كبير على تلك الهزيمة، كما تعززت القناعة بأن سبب هذه الهزيمة هو تشتت العرب من جانب – خاصة بعد سقوط الدولة العثمانية - وخيانة بعض الحكام العرب أو تقاعسـهم من جانب آخر، كان هذا الوضع لا يقتصر أثره على عمر معين بل شمل الكبار والصغار، كما لم يقتصر على بلاد محددة بل شمل معظم الدول العربية، ولما كانت لبنان في مقدمة الدول العربية المنفتحة ثقافيا، فقد شهدت الجامعة الأمريكية فيها حركة شبابية قوية للشيوعيين والبعثيين وغيرهم من قوى طلابية ناشئة.

مرت حركة القوميين العرب – على المستوى العربي – بعدة مراحل أثرت بشكل كبير على مسيرتها وانتشارها وتفكيرها، المرحلة الأولى أيام الجامعة الأمريكية من نكبة فلسطين ١٩٤٨ إلى ١٩٥٢م عام نجاح الثورة المصرية وعودة قيادات "الحركة" إلى أوطانها حيث شهدت تأسيس وبلورة فكر الحركة، والمرحلة الثانية كانت منذ عام ١٩٥٢ حين قامت ثورة الضباط الأحرار وحتى عام ١٩٥٨م حين قامت الوحدة بين مصر وسوريا حيث تمددت الحركة في عدد من الأقطار العربية، والمرحلة الثالثة امتدت منذ عام ١٩٥٨ إلى ١٩٦٧م والتي انصهرت فيها الحركة مع جمال عبدالناصر الذي رفع كل شعارات الحركة وبدأ في تحقيق الحلم العربي بإقامة وحدة عربية بين أقطارها، علما بأن الحركة لم تحل تنظيمها أثناء قربها من

عبدالناصر بل أبقت عليه رغم علاقتها المتميزة مع عبدالناصر.. في المرحلة الرابعة والأخيرة للحركة التي كانت بعد نكسة ١٩٦٧م وهزيمة مصر والعرب واحتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء ومناطق عديدة في فلسطين ولبنان وسوريا والأردن، حيث تمزقت حركة القوميين العرب بعد ذلك إلى عدة تيارات بعضها بقي قريبا من عبدالناصر والناصرية، وبعضها تحول إلى الاشتراكية العلمية وبعضها صار شيوعيا.. وكل ذلك انعكس على الحركة في الكويت وعلى أعضائها الكويتيين(١٤).

أولا - النشـأة والانتشـار ::

كانت الجامعة الأمريكية، شأنها شأن الجامعات المتطورة والحديثة في ذاك الوقت، تشجع الطلبة على ممارسة الأنشطة الطلابية بأنواعها المختلفة، وكان من ضمن ذلك، الانتخابات الطلابية لـ "**جمعية العروة الوثقى**" حيث يشارك الطلبة العرب الذين ينتمون للعديد من الأقطار العربية في انتخابات تلك الجمعية.

في عام ١٩٥٠ جرت انتخابات جمعية العروة الوثقى والتي شارك فيها ثلاثة أطراف، الطرف الأول "الشيوعيون"، والطرف الثاني "الحياديون" أو المستقلون، والطرف الثالث "القوميون"، وقد فاز التيار "القومي" العربي بجميع المقاعد وبفارق كبير، وكان الناجحون هم:

أعضاء الهيئة الإدارية: أحمد الخطيب – رئيسا، عبدالمحسن قطان – نائبا للرئيس، سلامة عبيد – أمينا للسر، صالح شبل – أمينا للصندوق، والأعضاء وديع حداد وحامد الجبوري ومصطفى غندور وفهيمة الحكيم.. كما فاز جورج حبش(١٥) برئاسة الهيئة العامة للعروة وظبية الشواف بأمانة السر(١٦).

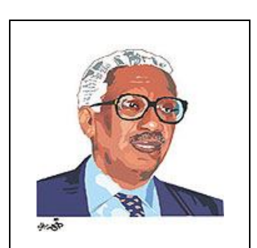
من هذه المجموعة الطلابية الصغيرة والبسيطة انطلقت حركة عربية جديدة كان لها تأثيرها الكبير على الساحة العربية السياسية بشكل عام من اليمن وعمان حتى مصر والسودان، لم يكن لديهم فكر معين سوى ما ساءهم من هزيمة العرب أمام اليهود في فلسطين وتشتت الدول العربية إلى دويلات بعد أن كانوا دولة عظمى – العرب والمسلمين – على مدى قرون، كانوا يكرهون الشيوعيين وخاضوا انتخابات شرسة ضدهم وهم في بداية مشوارهم لسبب بسيط، فهم كرهوا الدولة التركية المريضة، وكرهوا الاستعمار البريطاني والفرنسي ثم الأمريكي، لذا لا يريدون استبدال هؤلاء بالاتحاد السوفييتي.

من خلال العروة الوثقى تعرف أحمد الخطيب على جورج حبش، وقبل أن يبدأ التفاهم بينهما كان الخطيب يفكر بالانضمام إلى حزب البعث، ولكنه لم يفعل، بل بدأت مواجهة بينهما، وإلى جانب "جمعية العروة الوثقى" في الجامعة الأمريكية، كان هناك "**منظمة العروبة**" كجمعية طلابية نشطت بين الطلبة في الثانوية العامة التابعة للجامعة في عام ١٩٥٠م، وقد سيطر عليها قوميون عرب أيضا، مما أدى في وقت لاحق إلى تنسيق بين العروة الوثقى ومنظمة العروبة ليشكلا هيئة موحدة باسم "**الشباب القومي العربي**" لتصبح هي القوة السياسة الأنشط والأبرز في الجامعة الأمريكية في لبنان، حيث بدؤوا بممارسة العديد من الأنشطة الطلابية ذات الصبغة السياسية كالمظاهرات والمنشورات، كما ركزوا على التثقيف السياسي من خلال المحاضرات والمخيمات، وكانت المخيمات الفلسطينية هي المكان المفضل لأنشطتهم.

بدأت قيادات " الشباب القومي العربي" بالتخرج من الجامعة تباعا، ومن ثم العودة إلى بلادهم، وبدأ معهم التفكير بمرحلة ما بعد التخرج والعودة إلى الأوطان،

فكان الاتفاق فيما بين كثيرين منهم بأن يستمر العطاء والنشاط في بلادهم، ويستمر التواصل عبر اللقاء كل ثلاثة شهور، وفي تلك الأثناء كان التنظيم قد انتشر بشكل كبير في مدن لبنان المختلفة مثل طرابلس وبيروت وصيدا وصور والمخيمات الفلسطينية بالجنوب اللبناني، لذلك بدأ التفكير بالانتقال والانتشار في أقطار عربية أخرى.

في شهر يونيو ١٩٥٠م تخرج هاني الهندي – علوم سياسية، وفي نفس الشهر من العام الذي يليه ١٩٥١م تخرج جورج حبش – طب وتخرج صالح شبل - اقتصاد، وفي الشهر نفسه من عام ١٩٥٢م تخرج أحمد الخطيب ووديع حداد – طب.. وفي ربيع ١٩٥٢م انتقل د.جورج حبش و د.وديع حداد إلى **الأردن** ليفتحا عيادة طبية ويعملا معا في الانتشار السياسي، بقي صالح شبل يدير العمل في **لبنان**، وذهب حامد الجبوري إلى **العراق** ولكنه لم يحقق نجاحا مثل أقرانه، أما في **سوريا** فلم يحققوا نجاحا بسبب ظهور حزب البعث وانتشاره في سوريا في وقت مبكر مطلع الأربعينيات.. كانت الاجتماعات الفصلية تنعقد غالبا في الأردن وأحيانا في لبنان.. وأما **مصر** فقد كان معظم الطلبة المصريين يدرسون في مصر حيث تتوفر الجامعات، ولكن مع قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢م صارت مصر عبدالناصر قبلة القوميين العرب.. كما كان هناك العديد من الطلبة القوميين العرب الذين يدرسون في بيروت ومصر قد تخرجوا ويستعدون للعودة إلى أوطانهم فعقدت لهم دورة خاصة لتمكينهم من نقل الفكرة إلى أبناء شعبهم كل في قطره، ومن هذه الفكرة انطلقت فروع نشطة للحركة في اليمن الجنوبي وفي اليمن الشمالي وفي ليبيا وبشكل محدود في البحرين، فكان للقوميين دور هام في الثورة اليمنية ودور مؤثر في الأقطار الأخرى(١٧).


د.أحمد الخطيب

أما د.أحمد محمد الخطيب(١٨) فقد عاد إلى **الكويـت** في صيف ١٩٥٢م وهو أول عربي في الخليج يحصل على شهادة الطب، ثم غادر ليدرس الطب سنة واحدة في بريطانيا وعاد في صيف ١٩٥٣م وهو مليء بالتجربة السياسية والنقابية ليبدأ رحلته الوطنية حتى يومنا هذا.. كانت بدايـة د.الخطيب بإحياء علاقاته وتوثيقها مع المثقفين الكويتيين، حيث تجمع عدد منهم وتم تأسيس "**النـادي الثقافـي القومـي**" الذي أصدر مجلته الشهرية "الإيمان" حيث تكونت أسرة التحرير من أحمد السقاف و د.أحمد الخطيب ويوسف إبراهيم الغانم ويوسف مشاري ثم صار عبدالله أحمد حسين رئيسا لتحريرها(١٩).

بدأ حديث هذه المجموعة ضد الأوضاع السيئة التي يعيشها المواطن بشكل عام، كما كان الحديث حول قضايا القومية العربية وضرورة وحدة الأمة العربية، كذلك كان الحديث يدور حول تحديث الكويت وتطويرها واستقلالها عن الأجنبي المستعمر.. وحين بدأ بعض العرب بالهجرة إلى الكويت منذ مطلع الخمسينيات كان عدد منهم يحمل الفكر القومي فاستفاد منهم د.الخطيب ورفاقه في تأسيس التيار القومي الكويتي الجديد.. بل صارت الكويت في وقت لاحق محطة لإعادة تصدير فكر الحركة إلى باقي مناطق الخليج والجزيرة العربية وعمان واليمن.

حين بدأ د.أحمد الخطيب نشاطه في الكويت عام ١٩٥٢م كان أهل الكويت قد خرجوا من ظروف داخلية صعبة بعد أحداث مجلس الأمة التشريعي عام ١٩٣٩م وتبعاتها ثم انعكاسات الحرب العالمية الثانية على الكويت، فنفوس الكويتيين ما زالت تتذكر الأحداث وتتألم لما جرى.. كما كان بداية نشاط د.الخطيب مع بداية عهد كويتي

جديد بقيادة الشيخ عبدالله السالم الذي بدأ يسمح بقيام الجمعيات والأندية، أما على المستوى العربي فقد انطلقت ثورة الضباط الأحرار في مصر عام ١٩٥٢م وتسلم عبدالناصر زمام الأمور عام ١٩٥٤م، حيث قررت حركة القوميين العرب التحالف معه ودعمه في مشروعه القومي باعتبار أن عبدالناصر لا يملك حزبا جماهيريا، وهذا أعطى القوميين العرب في الكويت زخما كبيرا لم يكونوا يتوقعونه في بداية عملهم.

ثانيا - النـادي الثقـافي القـومي ::

على مستوى المجتمع المدني شهدت الكويت مطلع الخمسينيات حركة نشطة، حيث ظهر العديد من الأندية والجمعيات بلغت قرابة العشرين منظمة أهلية، وكان من أنشط تلك المنظمات جمعية الإرشاد – إخوان مسلمون – والنادي الثقافي القومي – قوميون عرب – ونادي الاتحاد العربي – بعثيون – كما كان هناك بعض الأندية الأخرى التي تنتمي فكريا وتنظيميا إلى حركة القوميين العرب مثل نادي الخريجين ونادي المعلمين.

تأسس النادي الثقافي القومي عام ١٩٥٢م كواجهة لحركة القوميين العرب، وهو يوازي جمعية الإرشاد الإسلامية بالنسبة للإخوان المسلمين، ويهدف النادي إلى إحياء القومية العربية والاعتزاز بها والعمل على تمكين العرب من حقوقهم، وكان النادي يصدر نشرة داخلية "صوت الطليعة" ومجلة شهرية "الإيمان" والمجلة الأسبوعية "صدى الإيمان" ، ورغم الحظر المفروض على الأندية من الاشتغال بالسياسة إلا أن النادي قد مارس وكتب في السياسة بشكل متكرر وقوي، كالمقالات والندوات واستقبال الضيوف الذين يأتون من دول متعددة بعضهم بعثي وبعضهم قومي، مما دفع السلطات المختصة إلى التضييق على النادي ومنعه من ممارسة

النشاط السياسي وإخضاع الخطب والمقالات إلى الرقابة المسبقة من قبل دائرة الأمن العام.

استطاع النادي الثقافي القومي الذي يعتبر د.أحمد الخطيب أحد أبرز قياداته وصار رئيسا له، استطاع النادي أن يمد تأثيره ونفوذه وفكره إلى أندية أخرى، فقد سيطر مؤيدوهم في "**نـادي المعلمـين**" على مجلس إدارة النادي، وكان من هؤلاء خالد المسعود الفهيد وعبدالمحسن الدويسان وسليمان الحداد وبدر ضاحي العجيل ضد منافسيهم ممن ينادون بأن الكويت للكويتيين.. كذلك تأثر "**نـادي الخريجـين**" – تأسس عام ١٩٥٣م – بالفكر القومي الذي بدأ يظهر في مجلة "الفجر" التي يصدرها النادي.. وبعد ذلك دعا النادي الثقافي القومي عدداً من الأندية إلى تشكيل ما عرف بِ "**اللجنـة الأنديـة الكويتيـة**" لدعم القضايا العربية، حيث شارك في هذه اللجنة ثمانية أندية هي: النادي الثقافي القومي، نادي الخريجين، نادي المعلمين، نادي الجزيرة، نادي الاتحاد العربي، النادي الأهلي، نادي العروبة، نادي الخليج، وقد تم انتخاب قيادة لإدارة أعمال اللجنة تتكون من د.أحمد الخطيب وخالد المسعود وخالد الحمد البراك وخالد يوسف النصرالله وخالد الخرافي، كما تم انتخاب خالد المسعود سكرتيرا للجنة(٢٠).

كان للنادي الثقافي القومي العديد من المواقف السياسية من مجمل القضايا الهامة التي كانت تمس مصالح الكويت والأمة العربية ومن تلك المواقف(٢١):

- **الوجـود البريطـاني في الكـويت:** طالب النادي بإلغاء معاهدة ١٨٩٩م بين الشيخ مبارك الكبير وبريطانيا، واستبدالها باتفاقية مع دول عربية متحررة – ويقصد بها مصر – كما طالبوا بالمشاركة في إدارة النفط الكويتي الذي يديره الانجليز، وطالب

النادي بسحب الاستثمارات الكويتية من بريطانيا، وإنشاء شركات وطنية بدلا من الانجليز مثل مؤسسة البريد والبرق والميناء وكذلك شركة ملاحة وطنية لشحن البترول الكويتي إلى الخارج، والمطالبة بتصفية الشركات البريطانية الخمس التي احتكرت المشاريع الكبرى.. وقد وصل الأمر بتخوفات الانجليز من هذا التحرك الشبابي أن تتم سيطرتهم على المشيخات في دول الخليج العربية لصالح جمال عبدالناصر.

- **الاستعمـار في الـدول العربيـة:** وقف النادي بقوة ضد الاستعمار الأجنبي لعدد من الدول العربية فأظهر مساندته للثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي بدءاً من عام ١٩٥٤م، والثورة في عمان ضد الاستعمار الانجليزي، والحركة الشعبية ضد الاستعمار الانجليزي في البحرين في عام ١٩٥٥م وفي جنوب اليمن.

- **الحـركة الصهيونيـة:** أشرنا إلى أن نشأة حركة القوميين العرب جاءت كرد فعل على سقوط فلسطين في يد المحتل الصهيوني عام ١٩٤٨م، واستمرت الحركة من خلال واجهاتها المتعددة في تأييد القضية الفلسطينية ومحاربة الصهاينة في كل المناسبات، من خلال المهرجانات والمظاهرات والكتابة في المجلات.. وقد شكل النادي الثقافي القومي لجنة خاصة باسم "لجنة كل مواطن خفير" للقيام بتوضيح الخطر اليهودي ومقاومة الجاسوسية اليهودية والكشف عن البضائع الإسرائيلية.

- **الشـيوعية:** ظهر خلاف كبير بين عبدالناصر والشيوعيين الذين رفضوا الاندماج في "الاتحاد القومي" الذي أنشأه عبدالناصر ليضم القوى القومية والتقدمية واليسارية، فقام بحل أحزابهم الشيوعية في شطري دولة الوحدة مصر وسوريا واعتقل قادتهم، فانعكس هذا الموقف على موقف "النادي" داخل الكويت الذي شن حملة كبيرة على الشيوعيين في الكويت من كويتيين وجنسيات أخرى حيث عمل على إبعاد الشيوعيين العرب من الكويت ونجح في ذلك.

- **الهجرة الإيرانية:** اعتبر النادي أن هجرة الإيرانيين إلى الكويت ودول الخليج العربية مخططة من قبل شاه إيران للتأثير في عروبة دول الخليج والجزيرة العربية، فوقف ضد هجرة الإيرانيين إلى الكويت بكل قوة.

وفي عهد الاستقلال وبعد إقرار قانون الأندية وجمعيات النفع العام، تم البدء بإشهار عدد من المنظمات الأهلية التي أغلقت جميعها بعد أحداث ١٩٥٩م المتعلقة بالمهرجان الخطابي المؤيد للرئيس جمال عبدالناصر بمناسبة مرور عام على قيام الوحدة بين مصر وسوريا، فتم إشهار جمعية الخريجين بدلا من نادي الخريجين عام ١٩٦٤م حيث تقدم ١٥ شخصاً من حديثي التخرج من الجامعات المصرية واللبنانية والبريطانية بطلب لترخيص الجمعية، وصارت الجمعية إحدى الواجهات الهامة لحركة القوميين العرب حتى نهاية الستينيات حينما بدأت الحركة بالانقسام ما بين جماعتي الخطيب والقطامي فبدأ الصراع بين الطرفين للسيطرة على الجمعية انتهى بسيطرة التجمع الوطني الذي يقوده جاسم القطامي على مجلس إدارة جمعية الخريجين(٢٢).

ثالثا – الحركـة العماليـة ::

كانت الحركة العمالية قد بدأت تنشط وتدافع عن حقوقها بدأ من الإضراب الشهير لسائقي سيارات التاكسي عام ١٩٣٧م، ثم إضراب عمال النفط في العام ١٩٤٨م وعددهم ستة آلاف مضرب كانوا يطالبون بحقوقهم العمالية كالسكن والراتب والعلاج ومنع العقوبة الجسدية وتوفير مياه الشرب.. وتكرر الإضراب عام ١٩٥٠م حينما لم تفِ شركة النفط بتعهداتها، ثم تكرر في عام ١٩٥٢م، وقد دخلت حركة القوميين العرب على الخط العمالي فأضفت عليه التنظيم والتخطيط بدلا من التلقائية

والعشوائية، من خلال استضافة الأنشطة العمالية داخل مقر النادي الثقافي القومي ومن خلال الكتابة عن الحقوق العمالية في إصدارات النادي، إلى مساعدة العمال على تكوين نقابات عمالية مثل نقابة سائقي التاكسي التي أعلن عنها في النادي عام ١٩٥٤م ولكنها لم تنجح، وكذلك نقابة عمال الميناء، ثم تشكيل "اللجنة العمالية" كإحدى لجان النادي التي كان لها دور نشط في الدفاع عن الحقوق العمالية طيلة فترة الخمسينيات.

وفي الفصل التشريعي الأول لمجلس الأمة عام ١٩٦٣م تمت مناقشة قانون العمل في القطاع الأهلي، فكان لممثلي حركة القوميين العرب وفي مقدمتهم د.أحمد الخطيب موقف واضح من دعم الحركة النقابية العمالية حتى تم إقرار قانون العمل في القطاع الأهلي عام ١٩٦٤م الذي أجاز تكوين النقابات العمالية دفاعا عن حقوقهم الوظيفية، حيث أعلنت نقابة البلدية كأول نقابة عمالية برئاسة حسين اليوحه الناشط في حركة القوميين العرب، ثم توالت النقابات بعد ذلك، ليتم الإعلان عن تأسيس اتحاد عمال القطاع الحكومي عام ١٩٦٤م، واتحاد عمال البترول عام ١٩٦٥م، ثم الاتحاد العام لعمال الكويت.. حيث إن قيادات الحركة العمالية هم أعضاء وقياديون في حركة القوميين العرب مثل حسين صقر وحسين اليوحه وحسن فلاح العجمي وأحمد سعيد الأصبحي(٢٣) ، وكان نادي الاستقلال الثقافي يستضيف اجتماعات النقابات العمالية في مقره.

رابعا – الحركـة الطلابيـة ::

كانت دائرة المعارف الكويتية تبعث الطلبة الكويتيين إلى الدراسة في الخارج منذ عام ١٩٣٩م، وكانت ثانوية الشويخ تضم كثيرا من طلبة الثانوية، فنشأت فيها بوادر الحركة الطلابية، التي كان يسيطر عليها تيار الإخوان المسلمين، أما خارج

الكويت فكانت مدن مثل لندن والقاهرة ثم الإسكندرية وبيروت هي الأكثر استقطابا للطلبة الكويتيين الجامعيين، فنشأت رابطة طلبة الكويت في بريطانيا عام ١٩٥٠م، وفي القاهرة تم تأسس "بيت الكويت" بهدف متابعة شئون الطلبة فصار المقر الدائم للكويتيين على المستويين الرسمي والطلابي، حيث نشأت رابطة طلبة الكويت في القاهرة، ولما كانت مصر عبدالناصر - في الخمسينيات - تعج بالفكر القومي وتنشط إعلاميا وعسكريا ضد الاستعمار، فقد كانت مكانا خصبا لنشر هذا الفكر القومي بين الطلبة الدارسين الذين يؤمُّون مصر من مختلف البلاد العربية، وكانت الحركة الطلابية في الجامعات المصرية نشطة، كما كان الأبرز من بين الاتحادات الطلابية في مصر هو اتحاد الطلبة الكويتيين واتحاد الطلبة الفلسطينيين، وكان "بيت الكويت" - الذي كان يديره حينها عبدالله زكريا الأنصاري الذي يؤمن بالقومية العربية ويقدم الدعم الكبير لاتحاد الطلبة من خلال قاعاته الواسعة ومكاتبه المتعددة - يستضيف العديد من اللقاءات ويقيم العديد من الندوات بالتعاون مع اتحاد الطلبة، فكان هذا الاتحاد – كمؤسسة مجتمع مدني – مكانا لاستقطاب الأتباع لحركة القوميين العرب والقيام بالأنشطة الداعمة لنشاط القوميين العرب في الكويت.. وقد برز في هذه الفترة يوسف شلفان وعبدالله النيباري وعلي الرضوان ومحمد مساعد الصالح وغيرهم(٢٤).

في عام ١٩٦٣م دعت رابطة طلبة الكويت في القاهرة إلى تأسيس اتحاد يضم إلى جانبهم كل من طلبة بريطانيا والإسكندرية وبيروت، وفي ٢٤ ديسمبر ١٩٦٤م تم انعقاد المؤتمر الأول "التأسيسي" للاتحاد الوطني لطلبة الكويت، وكان لشباب حركة القوميين العرب الدور الأكبر في تأسيس هذا الاتحاد.. وحين افتتحت جامعة الكويت في العام ١٩٦٦م، قام الاتحاد بتأسيس "الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - فرع الجامعة" في العام ١٩٦٩م، كما تم نقل مقر "الهيئة التنفيذية" – التي تقود كل فروع الاتحاد –

من القاهرة إلى الكويت.. واستمر شباب "حركة القوميين العرب" في قيادة الاتحاد بكل فروعه إلى أن حدث انقسام الحركة بين أكثر من تيار سياسي نهاية الستينيات فانعكس هذا الواقع على قيادة الاتحاد الوطني لطلبة الكويت(٢٥).

خامسا ـ العمل السياسي العام والانتخابات ::

اهتم النادي الثقافي القومي بالحركات العمالية والنقابية والطلابية بحكم اطلاعه على تجارب عدة في الوطن العربي، كما كان يستضيف في مقر النادي لقاءات متعددة لتلك الشرائح من المجتمع، وقد انبثقت "نقابة سائقي التاكسي" من النادي، وفي عام ١٩٥٤م نفسه عقدت "نقابة عمال الميناء" اجتماعها التأسيسي في مقر النادي، كما شكل النادي من بين أعضائه "اللجنة العمالية" في بداية الخمسينيات للدفاع عن حقوق العمال في شركة نفط الكويت.. وفي عام ١٩٥٧م عمل النادي الثقافي القومي والأندية الأخرى على تأسيس "صندوق التوفير لموظفي الحكومة الكويتية".

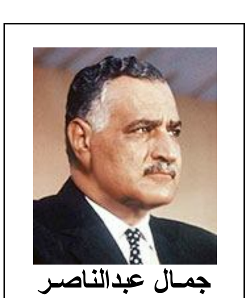
في الكويت في مطلع الخمسينيات كان هناك أربع مجالس منتخبة هي البلدية والأوقاف والصحة والمعارف وكان يترأس كلا منها أحد أفراد إسرة آل صباح، ولكنها تعثرت ولم تستمر بسبب الاختلاف في وجهات النظر في شئون الإدارة بين العناصر المنتخبة وإدارة تلك المجالس ، وتكررت الانتخابات في عام ١٩٥٤م ولكن الاختلافات عادت مرة أخرى مما أدى إلى تعثر عمل المجالس، فأقدم المنتخبون على استقالة جماعية احتجاجا على الأوضاع، فقام النادي الثقافي القومي وأندية أخرى بتجميع تواقيع مجموعة من المواطنين على عريضة تطالب بمجلس موحد بدلا من المجالس المتعددة يكون دور هذا المجلس إدارة شئون البلاد بشكل عام، وقد كان الإقبال على توقيع العريضة كبيراً، فتشكل وفد يمثل الأندية برئاسة د.أحمد الخطيب

لتقديم العريضة، ولكن هذا التحرك لم يحقق نتيجة آنية.. حيث قام الحاكم بتشكيل "الهيئة التنفيذية العليا" المكونة من عدد من الشيوخ تقوم بإدارة مختلف شئون الإمارة وتكون مسئولة أمام الأمير (انظر الباب الأول، الفصل الثاني، المبحث الأول، ثانيا – وفد المجالس المنتخبة).

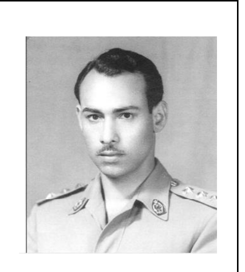
هذا الوضع دفع النادي الثقافي القومي إلى المطالبة بوضع دستور للبلاد، وتمت دعوة الشعب الكويتي إلى الاجتماع لانتخاب "الهيئة التنظيمية الأهلية" لتعمل على تحقيق ما يلي(٢٦):

- إصلاح أوضاع الدوائر الحكومية وتحديد اختصاصاتها ومنع التضارب فيما بينها.
- الإشراف على وضع دستور عام للبلاد.
- وضع قانون للجنايات لتكون الأحكام الصادرة مستندة على رأي قانوني لا اجتهاد فردي.
- تطبيق العدالة الاجتماعية.
- وضع قانون للانتخاب من خلال إحصاء للسكان لتحديد من لهم حق الترشيح والانتخاب.

كانت الترتيبات نحو عقد الاجتماع في مسجد السوق يوم ١٩٥٥/٥/٣٠م لانتخاب ٢٧ شخصا أعضاء في الهيئة، ولكن السلطات نجحت في إغلاق المسجد ومنع انعقاد الاجتماع بالقوة، كما تم إغلاق جميع الصحف والمجلات.


جمال عبدالناصر

وقد نظمت لجنة الأندية الكويتية العديد من المظاهرات والإضرابات مثل يوم مصر في ١٩٥٦/٨/١٤م إثر تأميم قناة السويس، كما أقدمت السلطات على إغلاق النادي الثقافي القومي ولكن أعيد فتحه بعد تدخل شخصيات عديدة متعاطفة مع الفكر القومي ليتم إعادة فتحه من جديد.. كما دعت لجنة الأندية الكويتية إلى الإضراب العام والمظاهرات ضد الدول الثلاث المعتدية على مصر "العدوان الثلاثي" حيث شكلت عدة لجان فرعية مثل لجنة الإضراب ولجنة المقاطعة، هذا التوالي بالأعمال أدى إلى تخوف الحكومة البريطانية من تصاعد الأمور ضد مصالحها في الكويت، فتحركوا على الشيوخ الكويتيين لتحميلهم المسؤولية عن حماية مصالح ورعايا بريطانيا، كما وضع البريطانيون خطة للتدخل العسكري في حال تدهور الأوضاع.


جاسم القطامي

مع انطلاق المظاهرات وسط مدينة الكويت ومن مسجد السوق تمت محاصرة المدينة من قوات تابعة للجيش والشرطة، وحينما لم تهدأ الأمور أمرت الحكومة الكويتية المدير العام للشرطة جاسم عبدالعزيز عبدالوهاب القطامي(٢٧) بفض المتظاهرين حتى لو اضطر إلى استخدام القوة، ولكنه رفض تنفيذ الأوامر لاقتناعه بصواب رأي المتظاهرين، في حين شاركت زوجته وأخوها يعقوب الحميضي في المظاهرة، فقدم جاسم القطامي في ١٩٥٦/١١/٣م استقالته إلى رئيس دائرة الشرطة الشيخ صباح السالم جاء فيها: "كان بودي الاستمرار بعملي كمدير لشرطتكم الموقرة، بيد أن اختلافي مع سعادتكم في مسائل جوهرية تتعلق بحرية الشعب وكرامته، ولأنني لا أستطيع أن أحارب هذه

الأفكار التي أنا شخصيا مؤمن بها، ومستعد للتضحية بالنفس والمالفي سبيل استمرارها، وبلوغ ما تصبو إليه.. لهذا كله أرجو قبول استقالتي والله يحفظكم"(٢٨) ، ثم جرى لقاء بين الشيخ صباح السالم وجاسم القطامي بعد ثلاثة أيام حاول فيها الشيخ ثنيه عن الاستقالة ولكنه أصر عليها، فقبلها الشيخ صباح، وبعد استقالة القطامي تقدم سبعة ضباط آخرين باستقالاتهم تضامنا مع مديرهم بالإضافة إلى محقق مدني وأربعة من الموظفين المدنيين(٢٩) ، وقد كان لمحاولة الشيخ صباح ثنيه عن الاستقالة أثر في نفس القطامي انعكس إيجابا على مستقبل العلاقة السياسية بينهما.

كما دعت لجنة الأندية الكويتية عمال النفط إلى مقاطعة ناقلات النفط البريطانية والفرنسية، وبالفعل نفذ عمال ميناء الأحمدي الإضراب العام، كما قاد الخطيب والقطامي(٣٠) مظاهرات للتأكد من عدم تدفق النفط في أنابيب التصدير، وتطورت الأمور إلى أن بلغت تعرض منشآت نفطية لعشرات الانفجارات في الأحمدي والمقوع فتم إعلان حظر التجول ليلا في المناطق النفطية.. كما تشكلت لجنة التطوع لتسجيل الأفراد الراغبين بالتطوع بالقوات المسلحة المصرية حيث تم تسجيل قرابة ٣٠٠٠ متطوع.. هذا وقد انتهى الإضراب في ١٩٥٦/١١/١٤م بعد خطاب وجهته لجنة الأندية الكويتية إلى الجماهير.(٣١)

في عام ١٩٥٧م دعا الحاكم إلى انتخابات لتشكيل مجلس مكون من ٥٦ عضوا يوزعون على دوائر البلدية والصحة والمعارف والأوقاف ومجلس الإنشاء، كانت القاعدة الانتخابية فيها ١٥٠٠ شخص، ففاز بعض قيادات حركة القوميين العرب مثل د.أحمد الخطيب وجاسم القطامي وعبدالرزاق خالد الزيد الخالد، فأصرت السلطة على استبعاد هؤلاء الثلاثة من نتيجة الانتخابات، فقام الأعضاء المنتخبون بعقد اجتماع

بإحدى دور السينما حيث قرروا رفض هذا المطلب الحكومي، مما أدى إلى حل المجلس المنتخب واستبداله بمجلس معين من عدد من أفراد الأسرة الحاكمة وهو "المجلس الأعلى" (انظر الباب الأول، الفصل الثاني، ثانيا – المجلس المنتخب ١٩٥٤ – ١٩٥٨م).

وفي عام ١٩٥٨م تأسست "الرابطة الكويتية"(٣٢) حيث شارك فيها قوميون عرب إلى جانب تجار وطنيون دستوريون، فشارك فيها د.أحمد الخطيب وجاسم القطامي إلى جانب العديد من "الدستوريين" الوطنيين الكويتيين.. وقد تأسست الرابطة بهدف دراسة مشاكل الكويت ووضع الحلول المناسبة لها، كما نشطت الرابطة بدعم القضية الفلسطينية والوحدة العربية ودعم الثورة الجزائرية والمطالبة بالانضمام إلى جامعة الدول العربية(٣٣) (انظر الباب الأول، الفصل الثاني، المبحث الأول، ثالثا – الرابطة الكويتية).

كما شهد هذا العام على مستوى الوطن العربي حراكا سياسيا كبيرا، حيث أعلن الرئيس المصري جمال عبدالناصر والرئيس السوري شكري القوتلي قيام "الجمهورية العربية المتحدة" في ١٩٥٨/٢/١م، وبعدها بأسبوعين أعلن العرشان الهاشميان في الأردن والعراق قيام "الاتحاد العربي" في ١٩٥٨/٢/١٤م، وقد تعرضت الكويت لضغوط كبيرة للانضمام إلى أحد هذين الكيانين، ولكن النظام آثر التريث في الانضمام إلى أحدهما، لم يدم الاتحاد العربي طويلا، فقد قامت ثورة في العراق قادها عبدالسلام عارف وعبدالكريم قاسم وأسقطت العرش الهاشمي في ١٩٥٨/٧/١٤م، فلم يبق إلا "الجمهورية العربية المتحدة " التي تلقى تأييدا واسعا داخل الشارع الكويتي.. وقام وفد كويتي شعبي بزيارة العراق لتهنئة الثورة بنجاحها،

ضم د.أحمد الخطيب وجاسم القطامي، وفي كلمة د.الخطيب قال للقائدين عارف وقاسم: "إننا متأكدون من أنكم سوف تتحدون بوحدة سريعة مع الجمهورية العربية المتحدة" وقد تحمس عبدالسلام عارف لهذا الطلب الوحدوي ولكن عبدالكريم قاسم قال: "يجب أن لا نسرع حتى لا نقع في الخطأ ومع هذا فان هدفنا جمع الشمل خطوة فخطوة وبحكمة وبدون تسرع"(٣٤).

في الذكرى الأولى لقيام الجمهورية العربية المتحدة في ١٩٥٩/٢/١م تم تنظيم مهرجان خطابي في ثانوية الشويخ تأييدا للجمهورية، تحدث في المهرجان د.الخطيب حول أهمية الوحدة، ثم تحدث القطامي الذي ما لبث أن قال: "إن عائلة الصباح تولت الحكم في الكويت منذ ٣٠٠ سنة، وكان حكمهم مستبدا ومتعسفا، ويجب أن لا يتوقعوا أن بمقدورهم مواصلة ذلك في النصف الثاني من القرن العشرين، فإما أن يمنحوا الناس الإصلاحات الضرورية في الحال، أو سيستولي الناس بأنفسهم على السلطة"(٣٥)، وفي رواية جاسم القطامي في كتاب"منظومة متكاملة من العطاء" إنه قال: "إن رضي الكويتيون بأن يحكموا منذ عهد صباح الأول حكما عشائريا فقد آن الأوان لحكم دستوري يشارك الشعب فيه".

في اليوم التالي عاد الحاكم الشيخ عبدالله السالم من لبنان وعقد اجتماعا للمجلس الأعلى – أعضاؤه من كبار آل الصباح – وتقرر استدعاء جاسم القطامي إلى الأمن العام، فتم ذلك في يوم ١٩٥٩/٢/٣م حيث التقاه الشيخ عبدالله المبارك وتم تمزيق جواز سفره أمامه وطرده من عمله كمدير لشركة السينما ومنعه من العمل في الكويت إلى أجل غير محدد.. كما تقرر إغلاق نادي الخريجين والنادي الثقافي القومي ونادي المعلمين ونادي الاتحاد العربي، كما تم إيقاف جريدة الفجر وجريدة الشعب، وإلغاء

الخطاب الثاني المقرر أن يلقيه أحمد سعيد من إذاعة صوت العرب في نادي الخريجين، وفي ١٩٥٩/٢/٤م تم استدعاء أحمد الخطيب وعبدالله أحمد حسين وخالد المسعود وخالد خلف – مالك ورئيس تحرير جريدة الشعب – ويعقوب الحميضي – رئيس تحرير جريدة الفجر – وحمد يوسف بن عيسى – قيادة البعث الكويتي – إلى دائرة الأمن العام وتم تمزيق جوازات سفرهم(٣٦).

هذه الأجواء المتوترة التي عاشتها الكويت في فبراير ١٩٥٩م ورغبة الانجليز بإبعاد شبح الناصرية عن الكويت وتمهيد تقاربها مع الاتحاد العربي العراقي الأردني.. دفعت الحاكم الشيخ عبدالله السالم إلى البدء بإصلاحات كبيرة، خاصة بعد تراجع دور الشيخ فهد السالم واحتفاظه بالأشغال والبلدية فقط دون دوائر "الإنشاء والتعمير" و "البريد والبرق والهاتف" و "الصحة"، في حين تولى الشيخ عبدالله المبارك كل قوات الأمن والجيش، كما تولى الشيخ جابر الأحمد دائرة المالية حيث بدأ بالتدقيق على كل مصروفات الإمارة وممارسة صلاحياته في إقرار ورفض ميزانية أي دائرة حكومية، مما دفع الشيخ فهد السالم إلى الاستقالة في مايو ١٩٥٩م وانتهاء دوره السياسي ثم وفاته بأزمة قلبية في البحرين في ١٩٥٩/٦/١٦م عن عمر يناهز خمسين عاماً، كما مارس الشيخ جابر الأحمد صلاحياته لاحقا على الجيش والأمن العام.. كل ذلك أعاد ترتيب موضوع ولاية العهد بشكل كامل.. فتراجعت أقوى الأسماء كالشيخ عبدالله المبارك والشيخ فهد السالم، وتقدمت أسماء جديدة وهما الشيخ صباح السالم والشيخ جابر الأحمد(٣٧).

سادسا - الامتـداد الخليـجي ::

كان هذا الوجود القوي للقوميين العرب في الكويت مفيداً للحركة في انتشارها إلى منطقة الخليج العربية في البحرين وقطر ودبي وعمان واليمن ومناطق أخرى(٣٨) ، وفي كثير من تلك الحالات كان أبناء تلك الإمارات يدرسون أو يعملون في الكويت وقد نقلوا الفكر القومي العربي معهم حين عودتهم إلى بلادهم، بالإضافة إلى اللقاءات التي تمت في الجامعات المصرية واللبنانية والزيارات المتعددة التي يقوم بها القوميون الكويتيون إلى تلك الإمارات والالتقاء والتنسيق مع القيادات القومية الشعبية هناك، كما تم الاتفاق في حركة القوميين العرب على أن يكون التنظيم الكويتي هو المسؤول عن المنطقة الخليجية بشكل عام.. فبمبادرة من د.أحمد الخطيب تمت لقاءات مع قادة "هيئة الاتحاد الوطني" في البحرين وهم عبدالرحمن الباكر وعبدالعزيز الشملان، كما تم التعاون والتنسيق مع "رابطة أبناء الجنوب العربي" في اليمن المحتل ومع بعض المثقفين القطريين.. وتم الاتفاق بعد تلك الاتصالات على تشكيل "جبهة تحرير الخليج والجزيرة العربية" وصارت قيادتها تتكون من د.الخطيب والباكر ومحمد علي الجفري وشيخان الحبشي ومقرها دمشق بترخيص رسمي في عام ١٩٥٦م ومندوبها هاني الهندي.

كما صارت الكويت محطة هامة لتجنيد الأنصار والأتباع حيث كان العديد من أبناء المنطقة يدرسون ويعملون بالكويت، ومحطة هامة لتمرير شحنات صغيرة من الأسلحة والذخيرة إلى مناطق الثورة في عمان وظفار، فقد استدعت الحكومة السورية د.أحمد الخطيب والشيخ عيسى الحارثي – من قادة الثورة في عمان – لزيارة دمشق، واستقبلهما وزير الخارجية صلاح البيطار وتم إبلاغهما باستعداد السلطات السورية لتقديم السلاح والذخيرة تلبية لحاجة الثورة في عمان وعليهما تأمين نقلها من دمشق

إلى جبال عمان، وقد قام د.الخطيب بترتيب هذا النقل لتصل الأسلحة إلى ثوار عمان، وأعقب تلك العملية العديد من العمليات في عام ١٩٥٨م، كما لعبت الفتيات الكويتيات دورا مهما في نقل الرسائل والمال إلى الأردن خلال الفترة الصعبة في العمل بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩م(٣٩).

سابعا ـ دائرة الشئون الخارجية ١٩٦١م ::

نالت الكويت استقلالها في ١٩٦١/٦/١٩م، وفي ١٩٦١/٨/٢٩م تم إنشاء دائرة الشئون الخارجية والتي تحولت لاحقا إلى وزارة الخارجية، وصار الشيخ جابر الأحمد رئيسا للدائرة الجديدة بالوكالة، وفي ١٩٦١/١٠/٣م تم تعيين الشيخ صباح السالم رئيسا للدائرة، وخلال أقل من شهر قام الشيخ صباح السالم باستقطاب عدد من الشباب القومي للعمل معه بالخارجة، فاختار رفيقه بدائرة الشرطة جاسم القطامي ليكون مديرا عاما لدائرة الشئون الخارجية كما اختار معه عبدالله أحمد الرومي ويعقوب يوسف الحميضي الذي استقال بعد فترة وجيزة ليخوض انتخابات المجلس التأسيسي ويفوز بعضويته.

استطاعت الخارجية الكويتية أن تحقق في تلك الفترة نجاحات جيدة على مستوى البناء المؤسسي للدائرة "الوزارة".. حيث تم تدريب عدد من السفراء وإنشاء سبع إدارات ووضع هيكل إداري وتوصيف وظيفي وأعمال إدارية ودبلوماسية كثيرة.. أما على المستوى الفني في العلاقات الخارجية فقد كان النجاح بنفس المستوى بل فاقه، حيث حصلت دولة الكويت على الاعتراف الدولي بعد الاستقلال وبعد المطالبات العراقية بالكويت فنجحت بالانضمام إلى الأمم المتحدة.

إن نجاحات الخارجية الكويتية في تلك الفترة تحسب للشيخ صباح السالم والفريق الكويتي وغير الكويتي من الذين اختارهم للعمل معه وفي مقدمتهم المدير العام جاسم القطامي، الذي شارك بقوة في المفاوضات السرية التي جرت بين الجانبين الكويتي والعراقي في عام ١٩٦٢م في سويسرا واليونان(٤٠).

ثامنا – المجلس التأسيسي (١٩٦١م) ::

في مرحلة التحضير لاستقلال الكويت عن النفوذ البريطاني الذي امتد منذ العام ١٨٩٩م، بدأت الاستعدادات لوضع دستور للبلاد، فتمت الاستعانة بالخبير الدستوري المصري د.عثمان خليل عثمان بهدف وضع مسودة للدستور، كما جرت انتخابات لاختيار أعضاء المجلس التأسيسي في ١٩٦١/١٢/٣٠م والذي سينظر في مسودة الدستور لمناقشتها وتعديلها والموافقة عليها ومن ثم رفعها إلى الأمير للمصادقة على الدستور وإصداره.


يعقوب الحميضي

تمت الدعوة إلى انتخابات المجلس التأسيسي وفق نظام عشر دوائر، لكل دائرة مقعدان بالمجلس، وقد شاركت حركة القوميين العرب في انتخابات المجلس التأسيسي من خلال عدد من قياداتها وأعضائها، فخاض انتخابات الدائرة الثالثة الشويخ د.أحمد محمد الخطيب(٤١) وفاز بالمركز الأول، كما خاض انتخابات الدائرة الخامسة كيفان يعقوب يوسف الحميضي(٤٢) وفاز بالمركز الأول، وخاض الانتخابات بالدائرة السادسة القادسية سليمان أحمد عيسي الحداد(٤٣) وفاز بالمركز الأول، بالإضافة إلى عبدالرزاق خالد الزيد الخالد الذي خسر وجاء

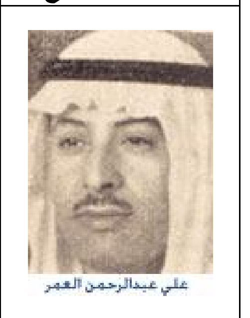
بالمركز الثالث، كما خاض انتخابات الدائرة التاسعة السالمية سليمان خالد المطوع وخسرها حيث جاء بالمركز الخامس.

بهذه النتيجة يكون قد وصل إلى مقاعد المجلس التأسيسي من حركة القوميين العرب ثلاثة أعضاء من عشرين عضوا (١٥%)، كما حصل د.الخطيب على منصب نائب رئيس المجلس التأسيسي، والحميضي على عضوية "لجنة إعداد الدستور" التي تضع مسودة الدستور وتعرضه على المجلس وتولى أمانة سر اللجنة وكان حينها أصغر الأعضاء سنا.. وبذلك فإن الحركة قد كان لها دور مؤثر وكبير في وضع دستور الكويت.. كما أصدر المجلس التأسيسي قانون جمعيات النفع العام الذي نظم حركة المجتمع المدني بعد أن تم إلغاؤها عام ١٩٥٩م.

تاسعا - مجلس الأمة (الأول ١٩٦٣م) ::

تمت المصادقة على دستور دولة الكويت بعد أن أنجزه المجلس التأسيسي، كما تم إقرار قانون جديد للانتخابات بنظام عشر دوائر ولكل دائرة خمس نواب في البرلمان، وقد بدأت الاستعدادات لتلك المرحلة الجديدة من الحياة الديمقراطية في الكويت، فخاضت حركة القوميين العرب الانتخابات التي جرت في ٢٣ يناير ١٩٦٣م في أكثر من دائرة، وكانت النتائج بالنسبة لحركة القوميين العرب كالتالي:


سليمان المطوع


علي عبدالرحمن العمر

الدائرة الانتخابية الثانية القبلة فاز فيها عبدالرزاق خالد الزيد الخالد(٤٤)، والدائرة الانتخابية الخامسة كيفان فاز فيها جاسم عبدالعزيز عبدالوهاب القطامي(٤٥) وخالد مسعود الفهيد(٤٦)

بالمركز الأول، يعقوب يوسف الحميضي بالمركز الثالث، راشد صالح التوحيد بالمركز الرابع.. وفي الدائرة الانتخابية السادسة القادسية فاز فيها سليمان الحداد بالمركز الأول.. وفي الدائرة الانتخابية الثامنة حولي فاز د.أحمد الخطيب بالمركز الأول، سامي أحمد عبدالعزيز المنيس(٤٧) بالمركز الثاني، سليمان خالد يوسف المطوع(٤٨) بالمركز الثالث.

تحالف "الدستوريون" من جماعة غرفة التجارة بقيادة عبدالعزيز الصقر مع حركة القوميين العرب بقيادة د.أحمد الخطيب في الترشح للمناصب في مجلس الأمة، فترشح الصقر وفاز برئاسة المجلس، في حين ترشح جاسم القطامي لمنصب نائب رئيس المجلس فحصل على ٢٩ صوتا مقابل ٣٤ صوتا حصل عليها منافسه سعود عبدالعزيز العبدالرزاق، وقد كان للقطامي دور مميز في مناقشة الاتفاقيات النفطية في العام ١٩٦٥م لتحسين وضع دولة الكويت التعاقدي مع الشركات الأجنبية(٤٩).

وقبل استقالة رئيس مجلس الأمة عبدالعزيز الصقر في مطلع عام ١٩٦٥م بسبب أزمة المادة ١٣١، كان سليمان الحداد قد استقال بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٧م وهو من حركة القوميين العرب، وانتخب علي عبدالرحمن علي العمر(٥٠) في انتخابات تكميلية بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٣م وهو أيضا من الحركة، ثم جاءت استقالة ثمانية نواب من المجلس في ١٩٦٥/١٢/٢١م بعد وفاة سمو أمير الكويت الشيخ عبدالله السالم رحمه الله بقرابة شهر في ١٩٦٥/١١/٢٤م ، وهم: د.أحمد الخطيب وجاسم القطامي وراشد التوحيد وسامي المنيس وعلى العمر وسليمان المطوع وعبدالزراق الخالد ويعقوب الحميضي .. ليكمل المجلس مدته دون معارضة تذكر.

كان السبب الرسمي للاستقالة كما أعلنه النواب المستقيلون في رسالتهم التي تليت في البرلمان هو إصدار تشريعات مناقضة للدستور وتحد من الحريات مثل فصل الموظفين ومنع الحديث بالسياسة في النوادي وإغلاق الصحف إداريا وفرض قانون التجمعات، وأن المجلس تحول من وسيلة لضمان الحرية والتقدم إلى أداة في يد الحكومة للضغط على الحريات والحد منها(٥١) ، حيث تبين للمستقيلين أنهم أقلية وسط أكثرية حكومية لا يستطيعون عمل شيء للدفاع عن المكتسبات الدستورية.. وحين جرت انتخابات تكميلية قامت المعارضة بدعوة الجماهير بشكل عام لمقاطعة الانتخابات، وبالفعل كانت المشاركة قرابة ٢٦%.. ليمضي المجلس سنته الأخيرة دون معارضة تذكر.

عاشرا – مجلس الأمة (الثاني ١٩٦٧م) ::

بعد استقالة "القوميين" من مجلس الأمة، بدأت الاستعدادات لخوض انتخابات الفصل التشريعي الثاني عام ١٩٦٧م، فتداعت القوى القومية الناصرية لتشكيل تحالف قوي يجمعها لخوض الانتخابات، وشكلت من بينها "الجبهة الشعبية"، ثم دخلت تلك الجبهة في تحالف أوسع وأكبر ضم التجار والمستقلين تحت اسم "التحالف الوطني العام" حيث خاض مرشحو هذا التحالف الانتخابات تحت شعار "نواب الشعب"(٥٢).

جرت انتخابات هذا الفصل التشريعي في ١٩٦٧/١/٢٥م في ظل أجواء متوترة وانطباع شعبي عام بأن هناك تلاعبا سيقع في فرز صناديق الاقتراع، وقد كان الضحية في هذا التلاعب هم مرشحي حركة القوميين العرب.. ففي الدائرة الخامسة كيفان خسر جاسم القطامي وجاء في المركز السادس وفاز خالد مسعود الفهيد وجاء في المركز الأول، وفي الدائرة السادسة القادسية خسر عبدالله النيباري الذي جاء في

المركز السادس في حين نجح زميلاه علي عبد الرحمن علي العمر وحصل على المركز الأول وعبد الرزاق خالد الزيد الخالد وحصل على المركز الثالث.. وفي الدائرة الثامنة حولي خسر د.أحمد الخطيب وحصل على المركز السادس، وخسر سليمان المطوع وحصل على المركز السابع، وخسر سامي المنيس وحصل على المركز التاسع، وخسر القريب من الحركة محمد مساعد الصالح وحصل على المركز العاشر.. لقد كان مجموع المرشحين من المعارضة قرابة ثمانية وثلاثين فاز منهم ستة فقط.

لقد كان الخاسر الأكبر في تلك الانتخابات هم حركة القوميين العرب، حيث فاز ثلاثة منهم فقط، مما أدى إلى وجود قناعة لدى المعارضة بالتلاعب في فرز أصوات الناخبين أفضى إلى هذه النتيجة، فصدر العديد من البيانات التي تؤكد هذا التلاعب وتشرحه بشكل مفصل، منها بيان النواب المستقيلين السبعة ومنهم ثلاثة من حركة القوميين العرب، والذي وقعه معهم اثنين وثلاثون مرشحا لم ينجحوا، والبيان الذي صدر عن "جمعية المحامين والحقوقيين الكويتية" وبيان "جمعية الصحفيين الكويتية" وبيان "الاتحاد الوطني لطلبة الكويت" وبيان "جمعية الخريجين" وبيان "اتحاد عمال ومستخدمي القطاع الحكومي" ، إضافة إلى المقالات اليومية التي تنشر في صحف المعارضة مثل جريدة أخبار اليوم(٥٣).

وقد جاء في الوثائق البريطانية والأمريكية التي صدرت من السفارتين في الكويت ما يؤكد هذا التلاعب بالانتخابات، ففي تفسير لما حدث قال السفير البريطاني المستر نويل جاكسون: (لو أن لدى الأمير ورئيس الوزراء قناعة بأن المعارضة كانت مخلصة أساسا لآل الصباح والكويت فلربما كانا قبلا بمعارضة ١٥ عضواً كضرورة

وكسمة مميزة للتجربة البرلمانية) ثم يضيف التحليل التقرير: (ولم يكن الأمير ومن هم حوله مقتنعين على الإطلاق بأن الولاء الأول للخطيب كان لهم أو حتى للكويت) ويضيف: (ليست لديهم الثقة الكافية بقدرتهم على الجدل أو القيادة البرلمانية لمواجهة الدكتور الخطيب وأتباعه، واختاروا بدلا من ذلك إحباط الانتخابات بطريقة غير متقنة) (٥٤).

قبلت استقالة الأعضاء المتغيبين في ١٩٦٧/٤/٤م، وتمت الدعوة لإجراء انتخابات تكميلية لاستكمال عدد أعضاء مجلس الأمة بدلا من المستقيلين، حيث جرت في ١٩٦٧/٥/١٠م ، وأكمل المجلس فصله بدون أي معارضة تذكر، وقد لحق هذا المصاب الذي أصاب القوميين، لحقه مصاب أكبر وهو نكسة العرب أمام إسرائيل في يونيو ١٩٦٧م وسقوط الناصرية.

في ١٩٦٧/٨/١٩م اجتمع القوميون في منزل جاسم القطامي وتدارسوا الأمر لاتخاذ موقف من التلاعب في الانتخابات وقرروا الجنوح إلى المعارضة السلمية(٥٥) ، فكان هذا الموقف التاريخي إيذانا بتغيرات كبيرة وانشقاقات متعددة على مستوى قيادة وقاعدة "القوميين" في الكويت.

الفصل الرابع عشر

١٩٦٧ – ١٩٩٠م

التراجـــــع الكبــــــير

تقديـــــــم ::

الشارع السياسي الشعبي في العالم العربي يكاد يكون مفروزا بين مؤيد لعبدالناصر ومعارض له قبل عام ١٩٦٧م، وكان الصوت العالي هو لتيار الناصرية، فجاءت هزيمة العرب في الحرب مع إسرائيل في عام ١٩٦٧م بزعامة جمال عبدالناصر علامة فارقة في مسيرة عمل الجماعات والأحزاب السياسية في الوطن العربي ككل، كما كانت انعكاساتها جذرية على الجماعات والأحزاب القومية تحديدا.

فبعد تلك الهزيمة، صعد المد الحركي الإسلامي بشكل كبير، وبدأ المد الناصري يتراجع، ليحل محله التيار القومي البعثي والتيار الشيوعي، وقد كان أتباعهما في سوريا ممن عملوا على إفشال الوحدة المصرية السورية في ١٩٦١م، كما نشط البعث في سوريا والعراق وامتد تأثيره إلى بلاد عربية أخرى، خاصة بعد ١٩٦٧م، أما حركة القوميين العرب فقد شهدت انشقاقا كبيرا توزع أعضاؤها بسببه إلى ثلاثة تيارات، أحدها تمسك بولائه للناصرية، والثاني تمسك بالقومية العربية ولكن بعيدا عن جمال عبدالناصر، وطرف ثالث كفر بالقومية وتحول إلى الشيوعية.. فتوقفت حركة القوميين العرب التي تجمع عربا في عدد من الأقطار العربية ، وبقيت فروع قطرية مستقلة كل منها عن الحركة في القطر الآخر، ليبدأ تمزق الحركة داخل القطر الواحد إلى التيارات الثلاث المشار إليها أعلاه.

فظهر في الكويت تيار قومي ناصري يقوده جاسم القطامي، وتيار يساري ديمقراطي يقوده د.أحمد الخطيب، وتيار شيوعي.. فضلا عن البعثيين الكويتيين الذي بدؤوا بالنشاط والعمل السياسي والبرلماني.. وفيما يلي سنتناول تلك التيارات القومية والشيوعية.

المبحث الأول

البعثيـــــــون

معظم أنشطة "حزب البعث العربي الاشتراكي – الكويت" كانت تتم من خلال التعاون مع "حركة القوميين العرب" التي لها امتداد شعبي كبير، وحينما تم انفصال الوحدة بين سوريا ومصر في ١٩٦١/٩/٢٨م كان موقف البعث في سوريا مؤيداً للانفصال عن زعامة الرئيس عبدالناصر، مما أدى إلى فراق كبير بين البعث والقوميين العرب الملتزمين بالناصرية، هذا الموقف انعكس على الكويت فشن القوميون العرب هجوما قويا على البعث في مختلف الوسائل الإعلامية والجماهيرية مما أدى إلى محاصرة البعث شعبيا داخل الكويت، لذلك حين جاءت الانتخابات في المجلس التأسيسي نهاية ١٩٦١م لم يشارك البعث الكويتي فيها، كما لم يشارك في مجالس الأمة ١٩٦٣ و ١٩٦٧ و ١٩٧١م، وبعد تعرض القوميين العرب إلى الانشقاق نهاية الستينيات بدأ البعث الكويتي يقوى شيئا فشيئا، وقرر خوض انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٧٥م بواسطة مرشحه فيصل الصانع الذي لم يحالفه النجاح وحصل على عدد متواضع جدا من الأصوات (١٥٧ صوتا) ولكن هذا المجلس لم يستمر طويلا حيث حل المجلس عام ١٩٧٦م.

بعد هذا الحل لمجلس الأمة سعت القوى الوطنية بشكل عام إلى التحرك لرفض الوضع القائم الذي فيه تعطيل للحياة البرلمانية، فبدأت قوى شعبية مثل "حركة التقدميين الديمقراطيين الكويتية" و "حزب اتحاد الشعب" والشخصيات اليسارية والقومية بالتشاور حول أفضل السبل والوسائل لرفض هذا الواقع، فتم في النهاية تشكيل **"التجمع الديمقراطي"** مطلع عام ١٩٧٩م بهدف العودة إلى الديمقراطية، وتم

انتخاب فيصل الصانع من البعث الكويتي مسؤولا عن التنظيم في التجمع الديمقراطي(٥٦).

أولا - التجمع القومي (١٩٨٠م) ::



فيصل الصانع

بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية - حرب الخليج الأولى - في سبتمبر ١٩٨٠م والحركة النشطة للسفارة العراقية بالكويت، وبسبب التعاطف الإعلامي العام في الكويت مع العراق الذي يقوده البعث، فقد زاد نشاط البعث الكويتي وزاد نفوذه، فتأسس **"التجمع القومي"** الذي يضم البعثيين الكويتيين، فخاض حربا إعلامية ضد إيران ومؤيديها في الكويت واتهمهم بالعمالة ووصفهم بالطابور الخامس الذين لا يجب السكوت عنهم.

وحينما دعت الحكومة الكويتية إلى إجراء انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٨١م خاض "التجمع القومي" تلك الانتخابات من خلال ممثله فيصل عبدالحميد عبدالعزيز الصانع(٥٧) في منطقة كيفان ولكنه لم ينجح.. وحينما كرر المحاولة في عام ١٩٨٥م استطاع الصانع أن ينجح ليصل أول بعثي كويتي – وآخر بعثي – إلى قبة البرلمان.. وكما هو معلوم فإن هذا المجلس لم يستمر طويلا حيث تم حله عام ١٩٨٦م.

وحينما شكلت مختلف القوى الوطنية الكويتية "الحركة الدستورية" لرفض إجراءات حل البرلمان، كان "التجمع القومي" من بين المشاركين فيه بشخص فيصل الصانع، حيث استضاف منزله في منطقة كيفان أحد لقاءات "الاثنين" الشهيرة التي

كانت تقام أسبوعيا في منزل أحد نواب البرلمان المنحل للتعبير عن الرفض الشعبي لاستمرار توقف الحياة النيابية.

ثانيا – أثنـاء الاحتـلال العـراقي للكـويت (١٩٩٠ – ١٩٩١م) ::

وفي خضم تلك الأحداث الرافضة لحل البرلمان وقع الغزو العراقي البعثي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م، فقام المحتل العراقي بالاتصال بالمعارضة الكويتية الناشطة آنذاك بغرض استمالتها إلى جانبه وتأييده في احتلاله ومحاولة تشكيل حكومة كويتية بديلة للنظام الكويتي، وقد كان الاتصال ابتداء بمسئول البعث الكويتي فيصل الصانع، ونظرا لأهمية الحدث فسوف أنقل من كتابي "سور الكويت الرابع"(٥٨) الفقرات التالية:

{ ومنذ اللحظات الأولى كان العراقيون يبحثون عن حكومة كويتية تستلم زمام الأمور، فكان توجههم إلى المعارضة الكويتية باعتقاد منهم أن المعارضة وصلوا بخلافهم مع النظام حدا يجعلهم يقبلون بالعدوان وإزالة النظام وإلغاء كيان دولة الكويت، فكان لقاؤهم الأول مع السيد فيصل عبدالحميد عبدالعزيز الصانع.. باعتباره عضو قيادة قومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ... حيث اتصل به السفير العراقي بالكويت الرفيق عاصم يعقوب والتقى به بحضور الرفيق سبعاوي إبراهيم ـ من إخوان صدام لأمه رئيس جهاز المخابرات ـ والرفيق عبد الجبار عمر ـ سفير عراقي سابق في الكويت ـ وكان الهدف من اللقاء هو طلب العراقيين من الصانع تشكيل حكومة، حيث زوده الرفيق عبد الجبار بمذكرة تحتوي على ثلاثين اسماً كويتياً للاتصال بهم لهذا الغرض، على أن تكون تلك الحكومة مؤقتة دورها إعلان الوحدة مع العراق.. وقد طلب منهم الصانع مهلة للتحدث إلى كتلة النواب وقائمة الأسماء التي زودوه بها

ليخبرهم بالنتيجة بعد ذلك.. حول هذا الموضوع حدثني جاسم العون – أحد أعضاء تكتل النواب عن منطقة كيفان وهي نفس منطقة فيصل الصانع فقال: " في يوم السبت ١٩٩٠/٨/٤م - أي بعد الاحتلال بيومين - اتصل بي الأخ فيصل الصانع، وقال لي: أريد أن أراك لأمر ضروري جداً .. ذهبت إليه بالفعل فاستقبلني استقبالاً طيباً وقال لي: العراقيون أمس ١٩٩٠/٨/٣ طلبوا مقابلتي، وجاءوا فعلا بالليل وقالوا : يا أبو زياد هذه بلدكم، وأنتم يجب أن تستلموا الآن فلم يعد هناك شيء اسمه حكومة الصباح، ولا أحد مهيأ لأن يستلم إلا أنتم كمعارضة، فرديت عليهم: بالرغم من علاقتي سواء السياسية أو العربية أو الأخوية معكم، إلا أن دخولكم بهذه الطريقة لا يرضي أحداً.. وقضية أن نستلم الحكم، فهذه لا تعود لي أنا شخصياً ويجب أن أراجع إخواني في المعارضة!! فقالوا لي : الوضع حساس جداً وعامل الزمن بالنسبة لنا مهم جدا ويجب أن ترد علينا في أسرع وقت وخلال ٢٤ ساعة كحد أقصى... والآن أعرض الموضوع عليك، وأريد رأيك؟! ورد عليه جاسم العون:

أولا: يجب أن يفهم العراقيون أننا نؤمن بالله سبحانه وتعالي، وأن الله قدر أرزاقنا وأقواتنا وحياتنا ومماتنا في ساعة معينة وطريقة معينة لن تتقدم ولن تتأخر، فإذا كان أجلنا على أيدي العراقيين فسيكون ذلك شئنا أم أبينا.. الأمر الثاني الذي يجب أن يفهمه العراقيون أن خلافنا مع النظام ليس خلافا يدعو إلى إزالة النظام إنما هو خلاف حول كيفية المشاركة الشعبية من خلال وجود قناة شرعية وهي مجلس الأمة.. الأمر الثالث الذي يجب أن يفهمه العراقيون أيضا أننا أناس دستوريون، وحركة دستورية، والمادة الرابعة من الدستور تقول : "إن نظام الحكم ديمقراطي، وأن يكون في ذرية مبارك الصباح " وبالتالي لا يمكن أن نحيد عن الدستور.. الأمر الرابع الذي يجب أن يفهمه العراقيون جيدا : إن الشعب الكويتي بكل صفوفه لا يقبلون ببديل عن آل الصباح مطلقا اختلفوا معهم أم لم يختلفوا !! الأمر الخامس : إننا نحن كشعب

كويتي وكحكومة كويتية وكأهل الكويت وقفنا مع العراقيين ثماني سنوات، وعرضنا أرواحنا وممتلكاتنا وحياتنا للخطر، لإيهامنا أنهم كانوا يدافعون عن كرامة الأمة العربية وليس مقابل وقوفنا هذا الموقف المشرف أن يجازونا بدخولهم علينا بليلة ظلماء.. وإذا كان هناك خلاف بينهم وبين الأسرة الحاكمة أو النظام فالشعب الكويتي ليس له ذنب ! الأمر السادس : إنه لا يمكن في حال من الأحوال أن أقبل هذه الدعوة.. ولا يمكن أبدا أن أقبل استلام حكم أو أشارك في إدارة حكم.. وهذا الأمر مرفوض ولا يمكن قبوله . }

وسمع أحمد باقر عمَا دار بين جاسم العون وفيصل الصانع فأراد أن يتأكد بنفسه فذهب للقاء فيصل الصانع ودار بينهما الحوار التالي كما أخبرني أحمد باقر في مقابلة خاصة عام ١٩٩٣م:

{ بين لي فيصل الصانع كيف جاؤوا إلى بيته وقالوا له: هذه بلدكم وتفضلوا استلموها .. وأنه بدأ الاتصال بالنواب إبراء لذمته أمام العراقيين وكان الرفض تاما طبعا من قبلنا كلنا، وبلغ هذا الرفض، وكان هو شخصيا مستاء من كثرة الإشاعات التي حامت حوله بأنه متعاون.. والحقيقة أنه قال للعراقيين: "لا أوافق على عملكم" وهذا ما سمعته من فيصل نفسه ولم ينقله لي أحد عنه، هو نفسه بلغني أنه لن يوافق أبدا واستنكر عملهم هذا، ولم يكن راضيا عن الغزو وكان مستاء من أن يظن فيه إنسان كويتي أنه من الممكن أن يوافق على شيء من هذا القبيل، ويبدو أن موقفه هذا هو الذي جره للاعتقال حتى الآن }.

وبعدما طال انتظار السلطات العراقية للصانع دون أن يقدم لهم التشكيل الحكومي، وما سببه ذلك من إحراج خطير على وضع العراق في الكويت اتضح لهم

بما لا يدع مجالا للشك بأن فيصل الصانع غير متعاون ولا يريد تقديم الأسماء بل إنه يرفض الاحتلال، فبدأت المخابرات العراقية في رصد منزله في منطقة كيفان ومراقبة جهاز هاتفه، حتى قرروا اعتقاله بوضع كمين في بيته لاعتقال كل من يدخل إلى المنزل، وكان ذلك في يوم الخميس ١٩٩٠/٩/٢٠م ليلا واستمر الكمين حتى يوم السبت صباحا حيث اعتقلوا فيصل الصانع وابنه زياد وعدداً آخر من عائلة الصانع وعدداً من ضيوفهم(٥٩).

كانت معاملة فيصل الصانع في السجن في غاية الصعوبة، حيث كان يوضع في سجن انفرادي في ١٩٩٠/١٢/١٠م، ثم تقرر إعدام كل من فيصل الصانع وثلاثة من أفراد عائلته، بينما تقرر في ١٩٩٠/١٢/٢٧م الإفراج عن زياد فيصل الصانع ومصادرة أموال والده وإبعاده وعائلته خارج "القطر" والإفراج عن بقية المحتجزين السبعة عشر.

وبهذا الغزو العراقي البعثي للكويت تكون النهاية الحاسمة للبعث الكويتي وأفكاره التي أراد "البعث" أن يفرضها على الكويتيين بقوة السلاح.

المبحث الثاني

الشيوعيـــــــون

ولدت الشيوعية في منطقة الخليج عموما وفي الكويت خصوصا من رحم "حركة القوميين العرب" التي هاجمت الشيوعية – في وقت سابق – لفترة طويلة هي وحزب البعث العربي الاشتراكي، وكانت البداية بعد انتهاء دولة الوحدة بين سوريا ومصر – ١٩٥٨ إلى ١٩٦١ – حيث بدأت بعض خلايا القوميين العرب بمناقشة وتدارس الفكر الشيوعي والاشتراكي، وصل الأمر إلى أن المؤتمر الاستثنائي للحركة في عام ١٩٦٣م جمد أعماله خشية انشقاق الحركة بين فريق يؤمن بالاشتراكية العلمية وفريق لا يؤمن بها.

فرع حركة القوميين العرب في الكويت هو المسؤول عن منطقة الخليج والجزيرة العربية ككل، وكان الفكر الشيوعي قد انطلق في اليمن – الجنوب – وسلطنة عمان – ظفار – والبحرين، وبدأ يمتد إلى الساحة الكويتية، وزاد بعد هزيمة الرئيس عبدالناصر في العام ١٩٦٧م، وحين عقد المؤتمر الخاص بفروع الحركة في الخليج والجزيرة في عام ١٩٦٧م، واجهت قيادة الحركة الكويتية هجوما كبيرا من قبل فروع الحركة، وخرج المؤتمر بعدة قرارات نذكر منها(٦٠):

- "الاشتراكية العلمية" هي أيدلوجية الحركة.
- الإيمان بالكفاح المسلح.

وقد عزز هذا المؤتمر الصراع الدائر بين يمين حركة القوميين العرب ويسارها منذ عام ١٩٦١م، كما أنه كان دفعة قوية ليسار الحركة للتقدم داخليا على

حساب اليمين الذي تمثله القيادة التاريخية للحركة ومنهم د.أحمد الخطيب، وأبرز نقاط الصراع بينهما هو الانشقاق الذي حدث في اليمن الجنوبي "الجبهة القومية" بين يمين الجبهة الذي يقوده رئيس الجمهورية قحطان الشعبي ويسار الجبهة بقيادة سالم البيض وعبدالفتاح إسماعيل وآخرين، وقد وقف يمين الحركة بالكويت مع قحطان الشعبي أما يسار الحركة في الكويت فوقفوا مع البيض وإسماعيل.

وفي يوليو ١٩٦٨م تداعت فروع حركة القوميين العرب إلى مؤتمر استثنائي سري عقد في دبي، تم في هذا المؤتمر:

- تبني الماركسية اللينينية كفكر للحركة، واعتراض ممثل الكويت باعتبار أن الحركة ليست حزبا شيوعيا وهناك أحزاب شيوعية، وأن الكويت لا يوجد فيها طبقة كادحة باستثناء العمال العرب الذي يشتغلون بالكويت.
- تبني الأسلوب الثوري والعمل المسلح من ظفار إلى الكويت، وتحفظ ممثل الكويت باعتبار خصوصية الكويت التي كانت حينها دولة مستقلة، بينما دول الخليج العربية لم تنل استقلالها بعد.
- تجميد فرع الكويت، واعتبار قيادته عاجزة.
- تخويل المكتب السياسي الجديد بفك الارتباط مع حركة القوميين العرب والأخذ بتسمية جديدة للتنظيم.

وفي أول اجتماع للمكتب السياسي الجديد، تقرر إطلاق اسم للتنظيم وهو "الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي" ، لتنتهي العلاقة بين فروع حركة القوميين العرب في الخليج والجزيرة العربية عن الحركة الأم(٦١).

أولا - الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي – منطقة الكويت (١٩٦٨م) ::


د.أحمد الربعي

في أكتوبر ١٩٦٨م استطاع الصف الثاني في حركة القوميين العرب الدعوة إلى مؤتمر كويتي لمناقشة قرارات مؤتمر دبي، وكان في مقدمتهم أحمد الربعي وناصر الغانم، كما شارك عدد من مؤسسي الحركة العمالية في هذا الانشقاق مثل حسين اليوحه وناشي سعد وعبدالله سعد ومحمد الرويس وفرحان بادح(٦٢) ، وتوصل المؤتمر إلى قبول كافة قرارات مؤتمر دبي وفي مقدمتها اعتماد الماركسية اللينينية واعتماد الثورية المسلحة وفصل قيادة حركة القوميين العرب في الكويت، كما تم اختيار قيادة بديلة مؤقتة من حسين حسن علي اليوحه وناصر يوسف سليمان الغانم وناشي سعد أحسن العجمي وراشد حمد المحارب وأحمد عبدالله الربعي وعبدالعزيز عبدالرحمن محمد الدعيج(٦٣).

حاولت حركة القوميين العرب لم الصف التنظيمي ولكنها لم تنجح، ونجح الثوريين في استكمال مسيرتهم، فعقدوا المؤتمر التأسيسي في فبراير ١٩٦٩م بحضور ممثل المكتب السياسي للحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي، ليتوصل المؤتمر إلى ربط الحركة الثورية في الكويت بالحركة الثورية الأم واعتماد جميع قرارات الحركة الأم ومنها العنف الثوري.. وقد طلبت الحركة الأم من هؤلاء الكويتيين إثبات أحقيتهم بالاعتراف بهم من خلال العمل الثوري الذي رفضت حركة القوميين العرب القيام به، فكانت مجموعة من الأعمال التخريبية.

حينما زار شاه إيران الكويت قامت الحركة الثورية بوضع متفجرات أمام السفارة الإيرانية وأخرى في طريق المطار أثناء وصول الشاه، وكذلك في عام ١٩٦٩م وفي الذكرى السنوية الثانية لتزوير انتخابات مجلس الأمة ١٩٦٧م قامت الحركة الثورية بوضع متفجرات أمام كل من مجلس الأمة ووزارة الداخلية ومنزل وزير الداخلية، ولكن سرعان ما استطاعت أجهزة وزارة الداخلية إلقاء القبض على ٢١ متهماً وقدمتهم للمحاكمة، وبتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٩م صدرت فيهم الأحكام التالية:



عبداللطيف الدعيج

١-	أحمد عبدالله الربعي، هارب	٧ سنوات حبس
٢-	ناصر يوسف سلمان الغانم، ٣١ سنة، موظف بشئون النفط	٥ سنوات سجن
٣-	عبداللطيف يوسف الصالح الدعيج، ٢٣ سنة، موظف بوزارة الكهرباء والماء	٤ سنوات حبس
٤-	أحمد علي عبدالله الديين، ١٩ سنة، مدرس	٤ سنوات حبس
٥-	راشد حمد المحارب، هارب	٤ سنوات حبس
٦-	عبدالعزيز عبدالرحمن محمد الدعيج، ٢٣ سنة، طالب في جامعة الكويت	٣ سنوات حبس
٧-	ناشي سعد أحسن العجمي، ٣١ سنة، عامل في شركة نفط الكويت	٣ سنوات حبس
٨-	خالد إبراهيم سعد الحوطي، ١٩ سنة، طالب في جامعة الكويت	٣ سنوات حبس
٩-	عبدالعزيز عبدالله إبراهيم الشايجي، ٢١ سنة، تلميذ ثانوية	٣ سنوات حبس
١٠-	إبراهيم عبدالرحمن الجمعان الجمعة، ٢٠ سنة، طالب في الكلية الصناعية	٣ سنوات حبس
١١-	عبدالرزاق محمود الجاسم، ٢٠ سنة، طالب بمعهد المعلمين	٣ سنوات حبس

١٢-	نبيل عبدالرحمن حماده، هارب	سنتين حبس والإبعاد عن البلاد
١٣-	حسين حسن علي اليوحه، ٣٧ سنة، مراقب بإدارة المطافئ	سنة واحدة حبس
١٤-	عبدالله سعد أحسن العجمي، هارب	سنة واحدة حبس
١٥-	محمد سيف عبدالله الرويس، ٣٢ سنة، سائق بوزارة الصحة	٤ شهور حبس
١٦-	محمد عبدالله سليمان العجيل، ٢٣ سنة، خريج معهد المعلمين	٤ شهور حبس
١٧-	فرحان بادح مانع الشمري، ٣١ سنة، عامل بشركة نفط الكويت	٤ شهور حبس
١٨-	عامر ذياب بدر التميمي، ٢٤ سنة، موظف بمجلس التخطيط	تعهد وكفالة شخصية بالالتزام بحسن السلوك لسنتين
١٩-	محمد سالم محمد العجمي، ٢٦ سنة، ميكانيكي بشركة نفط الكويت	براءة
٢٠-	راشد سعد عبدالله العصفور، ٢٢ سنة، دبلوم معلمين	براءة
٢١-	فيصل عبيد المطيري، ٢٢ سنة، مدرس	براءة

وقد تم الإفراج عن المحبوسين بعفو أميري من الشيخ صباح السالم الصباح(٦٤).

بعد هذه الاعتقالات التي شكلت ضربة موجعة وقاصمة للتنظيم الجديد أدت إلى انتهائه بعد المحاكمات التي استمرت أكثر من سنتين، فيما وجهت الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي نقدا شديدا لمكتبها السياسي الذي لم يحسن إدارة فرع الكويت، كما وجهت نقدا شديدا للفرع الكويتي ذي "الطفولة اليسارية" الذي غلب عليه الطيش حيث عبأت الحكومة الكويتية الشعب ضد الحركة بدلا من تعبئة الحركة للشعب ضد الحكومة، وإلى هزال التنظيم الذي تم القبض عليهم جميعا وفي وقت قياسي واعترفوا جميعا بكل المعلومات.

ثانيا - عصبة الشيوعيين الكويتيين ::

بعد فترة قصيرة من الزمن جرت محاولة لإحياء فرع الحركة الثورية الشعبية في الكويت ممن تبقى ولكن لم تنجح تلك المحاولات، فقامت مجموعة منهم بتشكيل "عصبة الشيوعيين الكويتيين" موالية للشيوعية التابعة للاتحاد السوفييتي، وقد كان بعض هؤلاء في قيادة الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت وهي أعلى هرم اتحاد الطلبة وتشرف على كل فروع الاتحاد في العالم، وتتحول مجلة الاتحاد إلى ناطق باسم العصبة.

وكما هو معلوم فإن انتخابات أعضاء "الهيئة التنفيذية" يكون باجتماع ممثلي فروع الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في الدول المتعددة، ولما كانت الفروع بقيت بقيادة طلاب ينتمون إلى الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي – منطقة الكويت، فقد استطاع هؤلاء خلال المؤتمر السابع للاتحاد الوطني لطلبة الكويت عزل رئيس الهيئة التنفيذية والأعضاء وإعادة تشكيل الهيئة من أعضاء ومؤيدي الحركة الثورية الشعبية.. لتنتهي العصبة(٦٥).

ثالثا - حزب اتحاد الشعب في الكويت (١٩٧٥م) ::


أحمد الديين

نتيجة للتطورات الكبيرة في دول الخليج العربية، حيث نالت استقلالها عن المستعمر البريطاني في نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات، فقد نظمت الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي مؤتمرا في عام ١٩٧٣م وقررت فيه إعادة النظر باستراتيجيتها وفكرها وحركتها وهيكلها بناء على تقسيمات الدول الحديثة، ومع عودة الطلبة

الدارسين بالخارج الذين يتبعون الحركة الثورية ويسيطرون على فروع الاتحاد وعودة أحمد الربعي من سجنه في سلطنة عمان، قررت "الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي – منطقة الكويت" تشكيل **"حزب الشعب الديمقراطي الكويتي"** الذي يؤمن بالديمقراطية ويدعو إلى حرية الشعب وبناء اقتصاد متحرر من التبعية للغرب ومناصرة الثورة في سلطنة عمان التي يقوم بها الرفاق في الحركة الثورية الشعبية.


د.محمد الرميحي

ثم قام كل من أحمد الربعي وأحمد الديين بتشكيل **"حركة العمل الديمقراطي في الكويت"** وشاركهم كل من عبدالعزيز سلطان ومحمد الرميحي وخالد الوسمي، وهو تنظيم يعبر عن الطبقة العاملة والمتوسطة، والدعوة للاستقلال الاقتصادي والإصلاح السياسي ومحاربة الفساد .

وفي مارس ١٩٧٥م شكل أحمد الديين ومجموعة معه **"حزب اتحاد الشعب في الكويت"** على أسس الماركسية اللينينية ومبادئ الأممية البروليتارية والقواعد اللينينية في التنظيم، وهو بذلك يعتبر حزبا شيوعيا مسؤولا أمام الطبقة العاملة والشعب الكويتي وأمام الطبقة العاملة العالمية وجزء من الحركة الشيوعية العالمية، ويربي أعضاءه والطبقة العاملة على تقدير واحترام الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي(٦٦).

يعتبر **"اتحاد الشبيبة الديمقراطية في الكويت"** الذراع الشبابية لحزب اتحاد الشعب، حيث قام الاتحاد بإصدار عدد من البيانات ضد حل مجلس الأمة في عام

١٩٧٦م، وحين بدأت الحوارات بين القوى اليسارية والبعثيين والقوميين بهدف تشكيل قوة ضاغطة ضد حل البرلمان، شارك حزب اتحاد الشعب في تلك الحوارات التي أسفرت عن تشكيل "التجمع الديمقراطي" من هذه القوى والأفراد الذين يحملون فكرا شبيها، ليكون لهم دور هام في معارضة أعمال "لجنة النظر في تنقيح الدستور".

وفي انتخابات مجلس الأمة ١٩٨١م شارك حزب اتحاد الشعب ضمن التجمع الديمقراطي في خوض الانتخابات ولكن لم ينجح أحد من الحزب ومن التجمع، وفي انتخابات مجلس الأمة ١٩٨٥م شارك حزب اتحاد الشعب مع التجمع الديمقراطي، وفاز عن التجمع كل من د.أحمد الخطيب و د.أحمد الربعي وسامي المنيس.. وحينما تم حل مجلس الأمة عام ١٩٨٦م وقام تحرك شعبي مناهض للحل تحت لواء "الحركة الدستورية - حد" ضمت تلك الحركة كل القوى السياسية في البلاد ومنها التجمع الديمقراطي.

المبحث الثالث

اليساريـــــــون

اليساريون القوميون من "حركة القوميين العرب" الذين انصرفوا عن جمال عبدالناصر بعد هزيمته عام ١٩٦٧م ووفاته عام ١٩٧٠م نظموا أنفسهم في الكويت وأعادوا صياغة فكرهم وتجميع مؤيديهم، فمروا بمرحلتين، الأولى مطلع السبعينيات والثانية مطلع الثمانينيات.

أولا – حركة التقدميين الديمقراطيين الكويتيين (١٩٧١م) ::

بعد انشقاق حركة القوميين العرب عام ١٩٦٨م وتراجع الفكر القومي بعد هزيمة جمال عبدالناصر، بدأت بقايا حركة القوميين العرب تبحث عن فكر جديد ونظرية جديدة يمكن أن تجمعهم من جانب وبها يتقدمون لشعوب المنطقة من جانب آخر، وقد بدأت الأكثرية منهم بتبني الفكر الماركسي اللينيني على مستوى كثير من الأقطار العربية، كما تشكل "حزب العمل الاشتراكي العربي" وأصبح د.جورج حبش أمينه العام، ووجد الحزب في دول سوريا ولبنان والأردن وفلسطين والعراق والسعودية، أما في الكويت فقد بدأت مجموعة د.أحمد الخطيب بالتأثر بالفكر الماركسي اللينيني بعد أن كانت ترفضه، وفي العام ١٩٧١م دعت هذه المجموعة إلى مؤتمر لمناقشة وإقرار التوجه الجديد، حيث كان هناك تياران، الأول يرى التمسك بالماركسية اللينينية بينما يرى التيار الثاني أن مثل هذا الطرح لا يصلح في الكويت وسيؤدي إلى نفور اجتماعي من الحركة، وتم الاتفاق على الرأي الثاني مع الأخذ بالماركسية اللينينية وليس تبنيها.. كما أقر في هذا المؤتمر الاسم الجديد للحركة وهو "حركة التقدميين الديمقراطيين الكويتيين".

قبلت الحركة في صفوفها الطبقة العاملة والبرجوازيين الصغار، كما التزمت بالفكر الثوري التقدمي العلمي، ودافعت عن الطبقة العاملة وكافة أبناء الشعب، وآمنت بالنضال السياسي بمختلف وسائله، مع المطالبة بتصفية مظاهر التبعية الاقتصادية للإمبريالية ومصالح قلة من رجال المال المحليين، وأيضا دعت الحركة إلى ترسيخ الديمقراطية وإجراء إصلاح إداري بجهاز الدولة ومساواة المرأة مع الرجل في الحقوق والواجبات(٦٧).

لم يكن لحركة التقدميين الديمقراطيين الكويتيين وجود مؤثر في الحركة الطلابية، بينما كان لها أثر واضح في الحركة العمالية بواسطة بعض القيادات التي تحمل فكر الحركة مثل حسن فلاح العجمي وحسين صقر وناصر الفرج وعبدالله ناصر وأحمد سعيد الأصبحي، كما كانت لهم سيطرة على الاتحاد العام لعمال الكويت حيث رأس الاتحاد محمد فهد العويضة وكان للاتحاد مواقف متعددة في دعم القوميين والديمقراطيين في انتخابات مجلس الأمة.

جاءت انتخابات الفصل التشريعي الثالث في ٢٣ يناير ١٩٧١م بعد انتخابات ١٩٦٧م المشكوك في نزاهتها، وقد قرر "الدستوريون" من جماعة عبدالعزيز الصقر مقاطعة تلك الانتخابات، كما قررت مجموعة القطامي "التجمع الوطني" رفاق الأمس مقاطعة الانتخابات أيضا على قناعة بأن هذه الانتخابات كسابقتها لن تكون نزيهة، في حين قررت مجموعة د.الخطيب " حركة التقدميين الديمقراطيين الكويتيين" خوض تلك الانتخابات.

وصل إلى قبة البرلمان عن الدائرة السادسة – القادسية أحمد يوسف عبدالله النفيسي(٦٨) وحصل على المركز الرابع وعبدالله محمد عبدالرحمن النيباري(٦٩) الذي حصل على المركز الخامس، كما فاز عن الدائرة الثامنة – حولي د.أحمد الخطيب الذي حصل على المركز الأول وسامي المنيس الذي حصل على المركز الرابع.. ورغم أن عدد ممثلي الحركة أربعة نواب من أصل خمسين نائبا، إلا أنهم استطاعوا قيادة المعارضة في المجلس والتأثير في كثير من قراراته بالتعاون مع عدد من المستقلين الوطنيين، وفي مقدمة المواضيع الهامة التي تناولها مجلس الأمة حينذاك وكان للحركة موقف قوي فيها هو موضوع المشاركة النفطية مع الأجنبي وصولا إلى تأميم النفط الكويتي بالكامل.


أحمد النفيسي


عبدالله النيباري

وفي انتخابات الفصل التشريعي الرابع لمجلس الأمة التي جرت في ٢٧ يناير ١٩٧٥م، خاضت مختلف القوى الوطنية تلك الانتخابات ولم يقاطعها أحد، فتواجهت " حركة التقدميين الديمقراطيين الكويتيين" مع "التجمع الوطني" بشكل علني بلغ درجة كبيرة استخدمت الحركة خلال تلك المواجهة كل من الاتحاد الوطني لطلبة الكويت والاتحاد العام لعمال الكويت – حيث تنتمي قيادة الاتحادين للحركة – في الهجوم على التجمع الوطني، وقد استطاع ثلاثة من الحركة الفوز بانتخابات مجلس الأمة، ففي الدائرة السادسة القادسية فاز عبدالله النيباري بالمركز الثاني وخسر أحمد النفيسي بالمركز السابع، وفي الدائرة الثامنة حولي فاز د.أحمد الخطيب بالمركز الثالث وسامي المنيس بالمركز الخامس.. ولكن هذا المجلس لم يكمل مدته القانونية حيث تم حل

البرلمان في ٢٩ أغسطس ١٩٧٦م، وصدر أمر أميري بتعطيل أربع مواد دستورية (٥٦ / ١٠٧ / ١٧٤ / ١٨١) وتشكيل لجنة للنظر في تنقيح الدستور.

لم يكن هناك قبول شعبي لتلك الإجراءات، حيث استنكرتها جريدة الوطن – القريبة من الحركة – فتم تعطيلها لمدة شهر، كما رفضتها مجلة الطليعة فتم تعطيلها لمدة ثلاثة شهور، وأيضا تم توقيف مجلة الرائد الصادرة عن جمعية المعلمين ومجلة الاتحاد الصادرة عن الاتحاد الوطني لطلبة الكويت.



في حين أصدر عدد من جمعيات النفع العام بيانا طالبت فيه بعودة الشرعية والحكم الدستوري، وقع على البيان كل من الاتحاد العام لعمال الكويت ورابطة الأدباء وجمعية المحامين وجمعية الصحافيين ونادي الاستقلال وجمعية المعلمين والاتحاد الوطني لطلبة الكويت، فكان مصير تلك الجمعيات هو حل مجالس إدارتها المنتخبة – باستثناء الاتحاد الوطني لطلبة الكويت لأنه غير مشهر قانونا – وتعيين مجالس إدارة جديدة، في حين تم إغلاق نادي الاستقلال وتحويل مقره إلى نادي المعاقين الرياضي(٧٠).

ثانيا – التجمع الديمقراطي (١٩٨١م) ::

لم تستوعب حركة التقدميين الديمقراطيين الكويتيين – التي تشكلت عام ١٩٧١م على عجل لاستدراك انتخابات مجلس الأمة في ذات العام – كل الطاقات القومية واليسارية، فبعد انتخابات ١٩٧٥م والتي تواجه فيها طرفا القوميين وهما "حركة

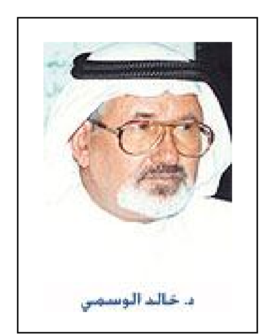
التقدميين الديمقراطيين الكويتيين" و "التجمع الوطني" ، وحين شهدت الكويت حل البرلمان عام ١٩٧٦م، وبعد المواجهة داخل الجامعة بين مؤيدي الطرفين القوميين، بدا القوميون عموما وكأنهم محاصرون من الحكومة ومن مد التيار الإسلامي، فبدأت أجواء العودة إلى التفاهم بين القوى القومية بعد تهديدهم انتخابيا من التيار الإسلامي، فدعت حركة التقدميين الديمقراطيين الكويتيين إلى تأسيس التجمع الديمقراطي، ثم بدؤوا – باستثناء التجمع الوطني – بالتنسيق فيما بينهم لإعادة تنظيم صفوفهم ليكونوا قوة أكبر تستطيع الصمود والبقاء أمام مد التيار الإسلامي، فكان تأسيس "التجمع الديمقراطي" الذي ضم البعثيين وحركة التقدميين الديمقراطيين وحزب اتحاد الشعب، ليتم ترتيب ما يشبه الجمعية العمومية في منزل أحمد النفيسي بضاحية عبدالله السالم، التي اختارت لقيادتها هيئة تنفيذية من خمسة عشر عضوا، منهم : المرحوم سليمان المطوع، د.عبدالعزيز سلطان العيسى، د.عبدالله النفيسي، مصطفى الصراف، عبدالله العمر، د.محمد الرميحي، د.محمد المهيني، فيصل الصانع، د.عايد مناع، د.احمد الخطيب، د.احمد بشارة، عبدالله النيباري، احمد النفيسي، نهار عامر المكراد(٧١).

وخلال السنة الأولى من نجاح الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩م شهدت الكويت "حركة مسجد شعبان" التي دعا إليها أحمد ابن السيد عباس المهري بهدف تحقيق مجموعة من المطالب المذهبية الخاصة بالطائفة الشيعية، ثم ما لبثت الحركة أن تحولت إلى مطالبات وطنية (انظر الباب الثالث - الشيعة، الفصل الحادي عشر، المبحث الأول).

هذا الوضع الجديد أدى إلى الالتقاء بين حركة مسجد شعبان والتجمع الديمقراطي، كما باشر التجمع الاتصال بالثورة الإسلامية من خلال سيد عباس

المهري، والتقى د.أحمد الخطيب بالدكتور علي شمس أردكان كما التقى د.محمد الرميحي بأحمد سيد عباس المهري وكان النقاش حول كيفية نقل التجربة الإيرانية إلى الكويت في نهضة كل أبناء الشعب لاسترداد حريته(٧٢) ، ثم بدأت مشاركة التجمع ممثلا بالدكتور أحمد الخطيب ورموز وطنية أخرى بالندوات التي تقام في مسجد شعبان لتضفي على حركة المسجد بعدا وطنيا.

وهنا نجد أنها المرة الأولى التي يتعاون فيها د.الخطيب مع التيار الشيعي بعد أن كان الطرفان يصطدمان طوال فترة الخمسينيات والستينيات، وهو ما يبرره التيار القومي بأن الاعتراض السابق ليس ضد الشيعة بقدر ما هو ضد الامتداد الفارسي الشاهنشاهي – الذي توجه له تهمة العمالة للاستعمار الأجنبي – في البلاد العربية.. هذا التقارب الشيعي القومي أفاد كثيرا التحرك الشيعي حيث نجح في الوصول إلى البرلمان عدد من الحركيين الشيعة عام ١٩٨١م، في حين أنه أضر التيار القومي في ظل شعارات تصدير الثورة وبدء الحرب العراقية الإيرانية، فعلى الرغم من التعاون والتنسيق بين التجمع الديمقراطي والتجمع الوطني في خوض انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٨١م، فلم ينجح بالوصول إلى البرلمان سوى د.خالد ناصر الوسمي(٧٣) الذي نجح بثقل قبيلة العوازم.


د. خالد الوسمي

بعد انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٨١م ضعف التجمع الديمقراطي كثيرا، وخرج بعد فترة وجيزة فيصل الصانع المحسوب على البعث و د.عبدالله النفيسي.. وقبل انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٨٥م تم الاتفاق فيما بين "القوميين" على إعادة إحياء التجمع الديمقراطي، وهو ما حدث بعد أن اقتصر تكوينه على القوميين واليسار

فقط، حيث ضم كلاً من "حركة التقدميين الديمقراطيين الكويتيين" و "حزب اتحاد الشعب" الذين يمثلهم أحمد الديين وعناصر يسارية أخرى، فلم يشمل التجمع الوطني ولا التجمع القومي، وقد استطاع ثلاثة من التجمع الديمقراطي الفوز بمقاعد البرلمان، حيث حصل د.أحمد عبدالله علي الربعي(٧٤) على المركز الثاني بالدائرة الثامنة حولي، وحصل د.أحمد الخطيب على المركز الثاني في الدائرة التاسعة الروضة، وحصل سامي المنيس على المركز الثاني في الدائرة العاشرة العديلية، في حين حصل عبدالله النيباري على المركز الثالث – لم ينجح – في الدائرة السادسة الفيحاء.

وكما هو معلوم، فإن هذا المجلس لم يكمل مدته القانونية حيث تم حل مجلس الأمة حلا غير دستوري في صيف ١٩٨٦م، ومع بدء تشكل "الحركة الدستورية – حد" التي تصدت لحل البرلمان وقادت التحرك الشعبي ضد إجراءات الحل، فقد شارك التجمع الديمقراطي بشكل أساسي ومؤثر في أنشطة "حد" طوال فترة الحل حتى وقوع الغزو العراقي للكويت.

المبحث الرابع

التجمـــع الوطـــني



فيصل الحجي



عبدالله زكريا الأنصاري

ظهر هذا التجمع على أنقاض حركة القوميين العرب التي خبا نورها وحلت نفسها أعقاب هزيمة ١٩٦٧م، ويضم التجمع مجموعة من الأشخاص بقيت وفية للزعيم جمال عبدالناصر والناصرية حتى بعد تلك الهزيمة ولم تقبل بتغير فكرها كما فعل الآخرون، وكان يقود هذا التجمع ولعشرات السنوات جاسم القطامي، وخرج معه قيادات كانت موجودة في حركة القوميين العرب ممن يحسبون على الطبقة الميسورة والتجار من أمثال فيصل محمد الحجي بوخضور(٧٥) وفيصل المشعان وعبدالمحسن السعيد وعبدالمحسن الدويسان وعبدالله زكريا الأنصاري وآخرون..

لقد تبنى التجمع الوطني الخط الناصري، كما اتخذ قناعة بحرية الاقتصاد ورفض الصراع الطبقي ونادى بالملكية الدستورية وعارض استخدام وسائل العنف في التعبير عن الرأي والمعارضة، وأكد التمسك بالدستور والقوانين المنبثقة عنه.. وهذه محاور في مجملها متعارضة مع قناعات اليساريين والقوميين الآخرين(٧٦).

أولا – المجتمع المدني ::

بقي الاتحاد الوطني لطلبة الكويت منذ تأسيسه عام ١٩٦٤م بيد مؤيدي حركة القوميين العرب حتى حدث انشقاق الحركة بعد عام ١٩٦٧م، فبدأت الصراعات بين أكثر من طرف محسوبين تاريخيا على القوميين، واستطاع "التجمع الوطني" الاحتفاظ بسيطرته على الاتحاد فرع جامعة الكويت وهو أكبر فرع طلابي، ومنذ افتتاح الفرع في عام ١٩٦٩م استطاع التجمع الوطني الاحتفاظ بالفرع حتى عام ١٩٧٦م حينما توحدت "قائمة الوسط الطلاب" التي تمثل التجمع الوطني" و "القائمة الطلابية الديمقراطية" التي تمثل حركة التقدميين الديمقراطيين والحركة الثورية الشعبية تحت اسم "قائمة الوسط الديمقراطي" التي خاضت الانتخابات لأول مرة في ديسمبر ١٩٧٦م(٧٧).

في عام ١٩٦٤م تقدم خمسة عشر شخصا من خريجي الجامعات المصرية واللبنانية والبريطانية بطلب ترخيص "جمعية الخريجين" امتدادا لنادي الخريجين الذي نشأ عام ١٩٥٤م، وقد تولى شؤونهما نفس تيار حركة القوميين العرب، ولكن بعد العام ١٩٦٧م والانشقاق الذي حدث في الحركة، حدث خلاف حول تركة منظمات المجتمع المدني التي كانت حركة القوميين العرب تسيطر على كثير منها، فتمكن التجمع الوطني من السيطرة على جمعية الخريجين وإبعاد عناصر حركة التقدميين الديمقراطيين الكويتيين كما استطاع التجمع الوجود في الجمعية الاقتصادية وجمعية المعلمين والاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الجامعة في حين سيطرت حركة التقدميين الديمقراطيين على نادي الاستقلال الثقافي وجمعية المحامين والاتحاد العام لعمال الكويت والاتحاد الوطني لطلبة الكويت – الهيئة التنفيذية.

هذا الاستقطاب جعل المنافسة بين التيارين شديدة للغاية في معظم الأنشطة التي تصدر عن المجتمع المدني، علما أن حركة التقدميين موجودة في مجلس الأمة بأربعة نواب في حين أن التجمع الوطني قاطع انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٧١م، ووصل الخلاف بينهما أن حاول التجمع السيطرة على نادي الاستقلال الثقافي وإبعاد حركة التقدميين ولكنه لم ينجح.. وانعكس هذا الاختلاف بشكل كبير على انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٧٥م.

ثم بدأت بوادر التقارب بين الحركة والتجمع مرة أخرى عام ١٩٧٦م لأكثر من سبب، منها مبادرة الرئيس السادات للصلح مع إسرائيل، والتهديد الانتخابي لسيطرة التيار الإسلامي على الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، وحل مجلس الأمة.. كلها أسباب جعلت الفريقين يفكرون جديا في إعادة التقارب فيما بينهما، بل وصل تهديد الإسلاميين إلى انتخابات جمعية الخريجين ذاتها في عام ١٩٧٨م مما دفعهما دفعا إلى التعاون فيما بينهما لمواجهة الخطر المحدق بكليهما(٧٨).

ثانيا - مجلس الأمة (الثالث ١٩٧١ والرابع ١٩٧٥م) ::

قبل أن تجرى انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٧١م تمت في الكويت عملية تجنيس أعداد كبيرة من أبناء القبائل، رآها القبليون أنها وضع طبيعي لمنح الجنسية لأبنائهم الذين يعتبرون كويتيين متحالفين مع آل صباح منذ ما قبل الدولة الحديثة، في حين رآها التجمع الوطني عملية تلاعب في جداول الناخبين لزيادة أعداد الموالين للنظام على حساب القوى الوطنية، لذلك قرر التجمع الوطني مقاطعة تلك الانتخابات احتجاجا على عمليات التجنيس، بهدف تشكيل ضغط شعبي على النظام حتى يتراجع

عن خطوته تلك من خلال مقاطعة واسعة للمعارضة وهو الأمر الذي يؤدي إلى إحراج النظام أمام العالم(٧٩).

ولكن ما حدث أن رفاق الدرب في حركة التقدميين الديمقراطيين الكويتيين قبلوا خوض الانتخابات البرلمانية، مما أضعف من موقف التجمع الوطني الذي فوجئ بموقف الحركة، فشن عليها هجوما إعلاميا كبيرا متهما إياها بالتعاون مع السلطة ضد مصلحة الشعب.

ونتيجة لنجاح عدد من مرشحي حركة التقدميين في الوصول إلى البرلمان، وبقاء التجمع الوطني خارج البرلمان، فقد استمر الخلاف بين الطرفين ليمتد إلى انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٧٥م، حيث قرر التجمع الوطني – بعد أن بقي وحيدا خارج الساحة السياسية – خوض الانتخابات وتجاهل قراره بالمقاطعة عام ١٩٧١م، فتنافس الطرفان بشدة في الدوائر الانتخابية، حتى استطاع جاسم القطامي أن ينجح بحصوله على المركز الثالث في الدائرة الثانية القبلة.. ولكن هذا المجلس لم يكمل مدته حيث تم حله حلا غير دستوري عام ١٩٧٦م.

ثالثا - انتخابات مجلس الأمة (الخامس ١٩٨١ والسادس ١٩٨٥م) ::

قبل انتخابات مجلس الأمة ١٩٨١م حاولت الحكومة تنقيح الدستور من خلال اللجنة التي شكلتها، كما أن الحكومة قامت بزيادة الدوائر الانتخابية من عشر إلى خمس وعشرين دائرة بواقع نائبين لكل دائرة.. ورغم تحفظ المعارضة والقوميين على هذا الإجراء الذي تم في غياب مجلس الأمة إلا أنها وأمام الأمر الواقع كان عليها أن تختار بين أن تتعامل معه وبين الانزواء عن العمل البرلماني، فقررت خوض

الانتخابات، فخاض التجمع الوطني الانتخابات من خلال مرشحه جاسم القطامي الذي لم ينجح وحصل على المركز الثالث في دائرة القبلة بفارق ١٥ صوتاً فقط.

وحين قامت الحكومة بعرض تعديلات لجنة النظر بتنقيح الدستور على مجلس الأمة لإقرار التنقيح، كان للتجمع الوطني إلى جانب القوى السياسية الأخرى دور في تعبئة الشارع الكويتي ضد تنقيح الدستور، حيث وجه جاسم القطامي و د.أحمد الخطيب رسالة مشتركة إلى أعضاء مجلس الأمة يطالبونهم فيها برفض كافة اقتراحات الحكومة لتنقيح الدستور لأن من شأن تلك التعديلات أن تجرد مجلس الأمة من سلطاته التشريعية والرقابية(٨٠) ، وبعد أن مر التنقيح في مداولته الأولى تمكن المعارضون للتنقيح داخل البرلمان وخارجه من تعبئة الشارع والبرلمان وصولا إلى رفض مقترح التنقيح، وبقي الدستور كما هو دون تقليص لصلاحيات مجلس الأمة.

وفي انتخابات مجلس الأمة ١٩٨٥م خاض جاسم القطامي الانتخابات بذات الدائرة فحصل على المركز الأول، ورغم العمر القصير لهذا المجلس الذي تم حله حلا غير دستوري في صيف ١٩٨٦م إلا أن القطامي قدم مجهودا كبيرا في هذا الفصل التشريعي، من خلال مواقفه في موضوع السوق الموازي "المناخ" والتأمينات الاجتماعية والاستثمارات الخارجية، وغيرها من الشئون الهامة مثل موضوع "البنك المركزي" الذي بسببه تم حل مجلس الأمة في ١٩٨٦/٧/٣م، فضلا عن الاستجواب الذي قدمه القطامي مع مشاري العنجري وعبدالله النفيسي لوزير النفط ولكن تم حل المجلس.

بعد حل مجلس الأمة، تجمع أعضاء المجلس المنحل ووحدوا جهودهم بما عرف بـ "الحركة الدستورية – حد" ، وقد كان التجمع الوطني وجاسم القطامي في مقدمة المنضمين إليها، وحين بدأت "تجمعات الاثنين" في العام ١٩٨٩م.. اتفق النواب على الالتقاء كل يوم أثنين في ديوانية أحدهم لشرح تطورات الأوضاع للمواطنين وتبادل المشاورات فيما بينهم، على أن تتنوع أماكن تلك الديوانيات لتغطي مختلف مناطق الكويت، فكان التجمع الأول في ديوانية جاسم القطامي في ضاحية الشامية حيث حضر قرابة ٨٠٠ مواطن.

المبحث الخامس

ســـــقوط الفكـــــر

(١٩٨٩ ـ ١٩٩١م)

مر القوميون الكويتيون بمراحل مريرة على المستوى الفكري منذ نشأتهم في ١٩٥٢م، فقد التفوا حول جمال عبدالناصر ومشروعه القومي منذ عام ١٩٥٧م وحتى هزيمة العرب عام ١٩٦٧م، مما جعل هذه الهزيمة سببا رئيسا في تمزيق جسد القوميين إلى ثلاثة تيارات، أحدها شيوعي والثاني اشتراكي يميل إلى الشيوعية والثالث بقي قوميا.. في حين استمر تيار رابع على ولائه للبعث العربي في العراق، فكان مصير هؤلاء جميعا مصيرا صعبا بعد الأزمات والكوارث التي مرت بها الأطراف الخارجية التي تنتمي إليها فكريا.

ففي عام ١٩٨٩م انهار الاتحاد السوفيتي بعد خروجه من أفغانستان وبدأت تتفكك الإمبراطورية التي امتد عمرها منذ عام ١٩١٧م في نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث تم الإعلان رسميا عن وفاة الاتحاد السوفيتي وتفكك جمهورياته في ٢٥ ديسمبر ١٩٩١م، لتنهار معه النظرية والتطبيق الشيوعي، كما انهارت كل دول أوربا الشرقية تباعا لتهرول مرة وراء الاتحاد الأوربي لتكون عضوا فيه ومرة وراء التحالف مع أمريكا عارضة عليها تقديم التسهيلات على أراضيها لإقامة معسكرات أمريكية!! هذا الانهيار للفكر الشيوعي والاشتراكي أحدث دويا واسعا في الوطن العربي عموما، فأصاب التيارات السياسية الموالية للاتحاد السوفيتي والقريبة منه في مقتل، وأصبح حملة الفكر الشيوعي والاشتراكي المناهضين للفكر الرأسمالي الامبريالي والفكر الإسلامي بلا فكر سياسي، ليصبح أمامهم عدة خيارات جميعها

مرة، إما اعتناق الفكر الرأسمالي الغربي أو الفكر الإسلامي الشرقي أو الخروج من الساحة السياسية.

في تلك الفترة العصيبة، وقع الاحتلال العراقي البعثي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م ، مستخدما وسائل عنيفة مع الشعب الكويتي لضمه إلى دولة وحدة كما يزعم، وهو الشعار الذي نادى به القوميون العرب طويلا، فهل يقبلون بهذه الوحدة المزعومة الآن؟

وفي ٢٠ أغسطس ١٩٩٠م صدر بيان موقع من جاسم القطامي و د.أحمد الخطيب و د.أحمد الربعي أكدوا فيه رفضهم للاحتلال العراقي للكويت رغم ما كانوا ينادون به من وحدة عربية على مدى تاريخهم السياسي، لان الوحدة بين الدول العربية لا يمكن أن تكون بالقوة وإلا سيأكل القوي الضعيف بالسلاح وليس بالفكر والتطور، كما أكدوا تمسكهم بالنظام الدستوري الكويتي رغم خلافهم مع السلطة التي عطلت الدستور والبرلمان، أما فيما يتعلق بالوجود الأجنبي في المنطقة فقد قالوا إن خروج العراق من الكويت ينهي أسباب الوجود الأجنبي الذي جاء كنتيجة للغزو العراقي، وإن إزالة الأسباب مقدمة على إزالة النتائج(٨١).

هذه الأزمة الفكرية للقوميين، انهيار الشيوعية وسقوط حلم القومية العربية، استمرت سنوات طويلة فيما بعد، فلم يعد هناك ما هو واضح في الفكر الذي يتبناه هذا التيار، وأصبح عناصر التيار خليط ما بين فكر شعبوي واشتراكي ورأسمالي يجمعهم أمران ظاهران، التمسك بالدستور الكويتي وخصومة التيار الإسلامي لأنه يحد من الحريات العامة وفق رأيهم.

الفصل الخامس عشر

١٩٩١ ـ ٢٠٠٧م

التحــول والاســتقرار

تقديـــــم ::

إذا كانت هزيمة العرب أمام إسرائيل عام ١٩٦٧م قد شكلت منعطفا كبيرا في الفكر السياسي على امتداد الوطن العربي، فتوجهت الشعوب العربية إلى الجماعات الإسلامية وإلى الأحزاب الشيوعية، وانقسمت حركة القوميين العرب إلى ثلاث تيارات شيوعية وديمقراطية وناصرية فضلا عن البعث، فقد كان الاحتلال العراقي للكويت هو بداية تراجع كبير للفكر القومي العربي داخل الكويت "بسبب الموقف المفاجئ لأغلب الأحزاب القومية والقوى اليسارية في العالم العربي مع النظام العراقي ومساندته سياسيا وإعلاميا بشكل سافر... هذا الموقف أدى بالقوى الوطنية الكويتية إلى التخلي عن ارتباطاتها التنظيمية والأيدلوجية بتلك القوى والأحزاب السياسية التي لم تكن وفية للعهد والأخوة في النضال"(٨٢) ، فتوجه الشارع بعمومه ما بين جماعات إسلامية سنية وشيعية وما بين فكر شعبي ووطني، انعكس أثره على التيارات القومية المتعددة، خاصة مع انهيار الاتحاد السوفيتي والفكر الشيوعي في الفترة ذاتها، وتفرد الهيمنة الأمريكية على خريطة العالم بعد أن كانت قطبية ثنائية.. كل هذا انعكس بظلاله على فكر القوميين وعلى وجودهم السياسي وعلى حركتهم الاجتماعية.

انعقد المؤتمر الشعبي الكويتي في جدة في ١٣ أكتوبر ١٩٩٠م في المملكة العربية السعودية، حيث ضم جميع أطياف الشعب الكويتي، وقد كان الهدف عند النظام الكويتي هو تجميع التأييد الشعبي وتأكيد الشرعية لأسرة آل الصباح في وجه ادعاءات النظام البعثي العراقي أن الأسرة الكريمة مرفوضة شعبيا، وقد وافقت كل القوى السياسية على المشاركة في المؤتمر، شريطة قبول الاعتراف بالالتزام بدستور الكويت ١٩٦٢م، وكاد المؤتمر أن يفشل، ولكن في الساعات الأخيرة قبل بدء موعد

الافتتاح تمت الموافقة على أن يتضمن المؤتمر التزاما من الجميع بالدستور الكويتي، وقد قاد هذا التحرك عبدالعزيز الصقر بمعاونة زملائه د.أحمد الخطيب وجاسم القطامي و د.أحمد الربعي وغيرهم، مع استجابة الآخرين.

لقد كانت الأحداث التي مرت بها الكويت والمنطقة والعالم ككل كفيلة بتغير فكر القوميين العرب واستراتيجياتهم وتكتيكاتهم وتحالفاتهم داخليا وخارجيا، رغم صعوبة ذلك على البنيان التنظيمي والعلاقات العامة للتيار بشكل عام.

المبحث الأول

المنبر الديمقراطي الكويتي

١٩٩١م



عقد "المنبر الديمقراطي الكويتي" مؤتمره التحضيري في ١٩٩١/٣/٢م في «ديوان الفرحان» بمنطقة الروضة(٨٣) بعد أيام معدودات من تحرير الكويت في ١٩٩٠/٢/٢٦م، بمشاركة عناصرها من المرابطين داخل الوطن خلال فترة الاحتلال العراقي للكويت، وفي ١٩٩١/١٢/٥م أعلن عن تأسيس المنبر في اجتماع حضرته القيادات والكوادر التي كانت خارج الكويت خلال فترة الغزو فضلا عن أبناء الداخل، كخطوة لتجميع صفوف القوى القومية والوطنية بجذورها الفكرية المتنوعة وتجاربها التنظيمية المتعددة لتنظيم جهودها بهدف المساهمة في إعادة بناء الوطن الذي خرج لتوه من الاحتلال، فضم "المنبر" كلا من حركة التقدميين الديمقراطيين والتجمع الوطني وحزب اتحاد الشعب، حيث تم إقرار «إعلان المبادئ واللائحة الداخلية» وانتخاب أول هيئة تنفيذية وأمين عام للمنبر، وفي محاولة من المنبر لتجميع أكبر عدد من الرفاق لوحظ عليه أنه لم يتخذ له هوية فكرية محددة بل استقطب عدداً من الأصدقاء الذين جمعهم عمل موحد يوما ما، كما جمعتهم خصومة الإسلاميين لهم وفكرهم الدستوري والوطني الذي هو محل خلاف مع الإسلاميين في كثير من تفصيلاته، كما جمع أعضاء المنبر عدداً من التوجهات والمبادئ والقيم العامة التي تشكل ملامح عامة لهويتهم الفكرية، وهي(٨٤):

- ضمان الاستقلال والسيادة الوطنية لدولة الكويت.
- الديمقراطية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، احترام حقوق الإنسان والالتزام بسيادة القانون، احترام مبدأ الفصل بين السلطات.
- المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والدفاع عن مصالح الفئات الاجتماعية العريضة.
- الاقتصاد ذو التوجه الاجتماعي.
- البعد القومي العربي والانتماء إلى الحضارة العربية الإسلامية والبعد الإنساني العام.
- الاستفادة من منجزات الفكر الديمقراطي والتقدمي الإنساني وإسهاماته.

ونلاحظ في كل فقرة تبدلا كبيرا في الفكر القومي بعد ما مرت به الكويت والعالم من تطورات متسارعة، لعل المنبر ومنتسبوه لم يستطيعوا اللحاق بها بنفس السرعة، وهو الأمر الذي أثر على كيان القوميين بشكل عام في السنوات التالية.

واجه المنبر عدد من المشكلات الرئيسية ودار بشأنها حوار مطول، أولها: الفكر السياسي للمنبر، وهو لم يحسم منذ النشأة وحتى بعد مرور خمس عشرة عاما، وثانيها: الفكر الاقتصادي للمنبر وهل هو فكر ليبرالي يقوم على نظرية الاقتصاد الرأسمالي الحر مثل أمريكا؟ أم هو فكر اقتصادي يحمل ما يسمى بالنظرية الثالثة التي أطلقها توني بلير وهي الاقتصاد الرأسمالي الاجتماعي الذي يحافظ على حقوق الطبقات الاجتماعية؟ وثالثها: برنامج المنبر هل يركز على المكاسب الشعبية أم على الإصلاح الاقتصادي؟ وهل يركز على الدوائر الانتخابية "تجمع انتخابي" أم العمل

الشعبي العام وإعداد الكوادر "تيار سياسي"؟ ورابعها هو ضعف الصفوف التالية للصف المؤسس الأول، ولعل هذه نتيجة للمعضلات الثلاث الأولى.

كل هذه المعضلات بقيت معلقة دون حسم، لأن الحسم فيها قد يؤدي إلى تشرذم المنبر، وهذا أدى إلى تذبذب بالمواقف السياسية للمنبر داخل البرلمان وفي الساحة السياسية وفي الموقف من الحكومات المتعاقبة، مما أثر في النهاية على القواعد الشعبية(٨٥).

ولعل من المناسب أن نذكر أن المنبر الديمقراطي الكويتي هو أول تيار سياسي في الكويت يعلن عن نفسه وعن أنشطته وقياداته، كما يسجل للمنبر أنه مارس الديمقراطية على المستوى الداخلي بدرجة عالية من التطبيق والشفافية لم يبلغها تيار سياسي آخر، كما كان ملاحظا تنوع المنتسبين للمنبر بحيث أنه يغطي كل شرائح المجتمع الكويتي من سنة وشيعة وحضر وقبائل ورجال ونساء وكبار وصغار وأثرياء وفقراء.

من أبرز قيادات المنبر د.احمد الخطيب وجاسم القطامي اللذين اتفقا على أن يفسحا المجال للصف الثاني في قيادة المنبر، وكذلك سامي المنيس وأحمد الديين وعبدالله النيباري وعامر التميمي وفيصل الشايع، وآخرين مثل أنور جمعة وسعاد المنيس وصالح الدرباس وعبدالعزيز الملا وعبدالله البكر ود.عبدالله الوتيد وعثمان البلوشي وعيد الديحاني ومحمد أشكناني ومحمد عبدالجادر ونافع الحصبان ويوسف الشايجي.

أولا - مجلس الأمة (السابع ١٩٩٢م) ::

خاض المنبر الديمقراطي الكويتي والمحسوبون عليه انتخابات مجلس الأمة في العديد من الدوائر الانتخابية، وقد نادى المنبر بعدد من القضايا الجديدة والهامة مثل التعددية السياسية وتداول السلطة ديمقراطيا، كما طالب بفصل رئاسة مجلس الوزراء عن ولاية العهد وزيادة عدد الوزراء من أعضاء البرلمان(٨٦).


مشاري العصيمي

استطاع المنبر أن يحصد أربعة مقاعد نيابية، فيما خسر أربعة مقاعد، ففي الدائرة الثانية ضاحية عبدالله السالم فاز بالمركز الثاني عبدالله النيباري، وفي الدائرة السادسة الفيحاء فاز بالمركز الثاني مشاري محمد مطلق عبدالرحمن العصيمي(٨٧) ، وفي الدائرة الثامنة حولي فاز بالمركز الأول د.أحمد الربعي، وفي الدائرة التاسعة الروضة فاز بالمركز الثاني د.أحمد الخطيب.. بينما خسر في الدائرة الثالثة القبلة جاسم القطامي الذي حصل على المركز الرابع، وفي الدائرة الثامنة حولي خسر أحمد الديين الذي حصل على المركز العاشر، وفي الدائرة العاشرة العديلية خسر سامي المنيس الذي حصل على المركز الثالث، وفي الدائرة الثالثة عشرة الرميثية خسر د.خالد الوسمي الذي حصل على المركز الخامس.

كان للنواب الأربعة الفائزين دور أساسي في هذا البرلمان، فابتداء كان لهم موقف الحسم في موضوع رئاسة مجلس الأمة التي صارت لأحمد السعدون بعد أن تقدم لها كل من جاسم الصقر ثم مبارك الدويلة في اللقاء الذي عقد في منزل د.ناصر الصانع، كما شارك د.أحمد الربعي في الحكومة وزيرا للتربية حينما قررت التيارات

السياسية المشاركة في الحكومة، وقد تعرض د.الربعي لاستجواب قدمه النائب السلفي مفرج نهار المطيري تبعه تقديم طلب بطرح الثقة بالوزير كاد أن ينجح حيث حسم لصالح الربعي بفارق بسيط من أصوات النواب.

ومع نهاية الفصل التشريعي السابع ١٩٩٦م بلغ د.أحمد الخطيب السبعين من عمره – مواليد ١٩٢٧م – فقرر أن يعتزل العمل السياسي وأن لا يخوض انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثامن بعد أن اعتزل العمل التنظيمي حين قرر عام ١٩٩٢م عدم تحمل أي مسؤوليات تنظيمية داخل المنبر الديمقراطي الكويتي، ليرى جيلا جديدا أمام ناظريه يتصدى للمسؤولية ويحمل الراية، ويبقى بعد ذلك أبا روحيا للتيار القومي بتاريخ سياسي حافل بالعطاء المستمر والمتميز.

وأما رفيق دربه جاسم القطامي الذي اعتزل العمل التنظيمي عند تأسيس المنبر الديمقراطي الكويتي، وعدم نجاحه في انتخابات مجلس الأمة ١٩٩٢م، فقد قرر هو الآخر أن لا يترشح لانتخابات مجلس الأمة ١٩٩٦م وأن يعتزل العمل البرلماني – أمده الله بالصحة – بعد عطاء استمر سنوات طويلة – من مواليد ١٩٢٧م – ليتفرغ للأعمال الإنسانية التي أخذت الكثير من اهتماماته، حيث شارك مع مائة شخصية عربية بتأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان التي بدأت اجتماعاتها عام ١٩٨٣م وعقدت جمعية عمومية عام ١٩٨٧م، وفي عام ١٩٩٧م قامت الجمعية العمومية بانتخاب جاسم القطامي رئيسا لمجلس الأمناء ثم أعيد انتخابه عام ٢٠٠٠م(٨٨).

ثانيا – مجلس الأمة (الثامن ١٩٩٦م) ::

جرت هذه الانتخابات مع وجود تغيرين كبيرين، الأول هو ابتعاد قطبي التيار القومي د.أحمد الخطيب وجاسم القطامي عن الساحة الانتخابية لأسباب غير سياسية تتعلق بتقدمهما بالسن، والمتغير الآخر هو مشاركة من يمثلهم في الحكومة لأول مرة منذ نشأة التيار القومي من خلال تولي د.أحمد الربعي وزارة التربية ووزارة التعليم العالي وما تعرض له من استجواب وطرح ثقة نجا منه بصعوبة.

خاض هذه الانتخابات ثماني شخصيات استطاع ثلاثة منهم الوصول إلى قبة البرلمان، وهم عبدالله النيباري عن الدائرة الثانية المرقاب وحصل على المركز الأول، ومشاري العصيمي عن الدائرة السادسة الفيحاء وحصل على المركز الثاني، وسامي المنيس عن الدائرة العاشرة العديلية وحصل على المركز الأول.

في حين خسر الانتخابات كل من د.أحمد الربعي الذي حصل على المركز الرابع، وعبدالله الطويل الذي حصل على المركز السابع، و د.خالد الوسمي الذي حصل على المركز العاشر، وأحمد الديين الذي حصل على المركز الخامس عشر، وجميعهم مرشحون في الدائرة الثامنة حولي، كما خسر الانتخابات فيصل الشايع في الدائرة التاسعة الروضة وحصل على المركز الثالث وقد ترشح للمرة الأولى بعد توقف د.الخطيب عن الترشح.

إن ترشح أربع شخصيات من التيار القومي في الدائرة الانتخابية نفسها للمنافسة على مقعدين كانت سبباً هاماً في عدم نجاح أي منهم، كما أن قراءة الأسماء المتنافسة تبين أن كل واحد منهم يمثل تيارا داخل المنبر الديمقراطي الكويتي، وهذا

يعني عدم نجاح المنبر في أن يكون وعاء لكل القوى والأفراد القوميين، كما يعني أن خروج الخطيب والقطامي عن دائرة التنظيم السياسي له إسقاطاته السلبية داخل التنظيم.. وهو الأمر الذي شهدناه بعد ذلك من خلال ظهور "التجمع الوطني الديمقراطي" عام ١٩٩٧م.

ثالثا - مجلس الأمة (التاسع ١٩٩٩م) ::


فيصل الشايع


محمد الصقر

لم يكمل مجلس الأمة مدته بعد أن تم حله حلا دستوريا في عام ١٩٩٩م أي قبل عام من موعده بعد استجواب وزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية أحمد الكليب، وقد استطاع التيار القومي تحقيق نتائج جيدة في تلك الانتخابات، حيث فاز منهم خمسة مرشحين بينما خسر اثنان وهما عبدالله الطويل بالدائرة الثامنة حولي وحصل على المركز التاسع و د.خالد ناصر الوسمي بالدائرة الثانية عشر السالمية وحصل على المركز الرابع، بينما كان الفائزون هم مرشحو المنبر الثلاثة وهم كل من عبدالله النيباري في الدائرة الثانية المرقاب وحصل على المركز الثاني، وفيصل فهد محمد علي الشايع(٨٩) في الدائرة التاسعة الروضة وحصل على المركز الأول، وسامي المنيس في الدائرة العاشرة العديلية وحصل على المركز الثاني، في حين فاز ثلاثة آخرون من التيار القومي عموما هم محمد جاسم حمد عبدالله الصقر(٩٠) في الدائرة الثالثة القبلة وحصل على المركز الأول، مشاري العصيمي في الدائرة السادسة الفيحاء وحصل على المركز الثاني، و د.أحمد الربعي في الدائرة الحادية عشرة الخالدية وحصل على المركز الثاني بعد أن انتقل من الدائرة الثامنة حولي.

في التشكيل الوزاري الذي أعقب الانتخابات صار د.سعد محمد فالح بن طفلة العجمي(٩١) وزيرا للإعلام و د.يوسف حمد الإبراهيم(٩٢) وزيرا للتربية ووزيرا للتعليم العالي، وهما محسوبان على التجمع الوطني الديمقراطي، وقد لقيا معارضة كبيرة من الإسلاميين باعتبارهما يمثلان تيارا ليبراليا ويتقلدان وزارتين ذاتي توجيه عام للجمهور.

تم تقديم استجواب إلى وزير الكهرباء والماء ووزير الدولة لشئون الإسكان د.عادل الصبيح، وقد كان للقوميين موقف مؤيد للوزير الصبيح، فكان لهذا الموقف انعكاس سلبي كبير على تماسك المنبر الديمقراطي، باعتبار أن ممثلي المنبر وقفوا مع الوزير في قضية شعبية، أدت إلى حدوث تطورات سلبية وصلت إلى استقالة أربعة من الهيئة التنفيذية للمنبر الديمقراطي التي تتكون من خمسة عشر عضوا.

وفي شهر أغسطس من عام ٢٠٠٠م انتقل إلى رحمة الله تعالى عضو مجلس الأمة وأمين عام المنبر الديمقراطي الكويتي سامي أحمد المنيس، وهو في قمة عطائه الوطني، وقد جرت انتخابات تكميلية في الدائرة العاشرة العديلية حيث ترشح عن التيار القومي يوسف الشايجي ولم يحالفه النجاح.

وبعد إعادة التشكيل الوزاري في ٢٠٠١م خرج د.العجمي من التشكيل الوزاري في حين صار د.الإبراهيم وزيرا للمالية ووزيرا للتخطيط ووزير الدولة لشئون التنمية الإدارية، ولم يمض عليه في الوزارة مدة طويلة حتى تم تقديم استجواب آخر للإبراهيم من قبل النائبين مبارك الدويلة ومسلم البراك، وقد وقف ممثلو القوميين

مع الوزير الإبراهيم، الأمر الذي أحدث ردود فعل سلبية داخل صفوف المنبر الديمقراطي الكويتي، وظهر ذلك جليا في نتائج انتخابات مجلس الأمة عام ٢٠٠٣م.

رابعا – المؤتمر العام ::



المؤتمر العام السادس ٢٠٠٣م

درج المنبر على تنظيم مؤتمره العام كل سنتين يتم فيه مناقشة العديد من التقارير المحلية والإقليمية والعالمية، كما تتم مناقشة الأوضاع التنظيمية الداخلية للمنبر، ثم يتم اختيار الهيئة التنفيذية من خمسة عشر عضوا، ليتم اختيار المكتب التنفيذي من بينهم وعددهم سبعة أشخاص ويكون منهم الأمين العام.

ورغم أن المنبر الديمقراطي الكويتي قد نشأ ليضم كل التيارات الوطنية والقومية إلا أنه بعد مضي فترة من الزمن، وبعد اعتزال د.أحمد الخطيب وجاسم القطامي للعمل السياسي "المنظم" ، ومع تولي الأمانة العامة لشخصيات هي محسوبة تاريخيا على "حركة التقدميين الديمقراطيين" مثل سامي المنيس وعبدالله النيباري، ومحسوبين على "حزب اتحاد الشعب" مثل أحمد الديين، أدى ذلك إلى ظهور "التجمع الوطني الديمقراطي" من جديد في عام ١٩٩٧م بقيادة د.أحمد البشاره، وظهور طرف ثالث من المستقلين الأفراد مثل د.أحمد الربعي، مما أعاد الحاجة إلى وجود كيان تنظيمي يجمع رفاق التيار الوطني والقومي ككل، فظهر لاحقا التحالف الوطني الديمقراطي في عام ٢٠٠٢م.

فـي المـؤتمر العـام الخـامس للمنبـر الـذي عقـد فـي عـام ٢٠٠١م تـم انتخـاب عبدالمحسن مظفر أمينـا عامـا للمنبـر، وكـان معـه فـي الهيئـة التنفيذيـة أعضـاء مـنهم إبـراهيم اليوسـف وعيسى الـصراف وأنـور الرشـيد وآخـرين.. ولقـد جـاء هـذا المـؤتمر عقب استقالة أربعة من أصل خمسة عشر عضوا في الهيئة التنفيذية للمنبر كـان من بيـنهم الأمـين العـام أحمـد الـديين وثلاثـة آخـرون.. فانعكست هـذه الاسـتقالة إلـى أزمـة داخلية ناتجة عن مواقف سياسية لممثلي المنبر في مجلس الأمة ولكن سرعان مـا تم تداركها في المؤتمر العام السادس.


عبدالمحسن مظفر

في عام ٢٠٠٣م عقد المنبر مؤتمره السادس فـي أجواء داخلية تصالحية، حيث قدم كل من أحمد الديين ونـافع الحصبان وصالح الدرباس وعبدالله البكر ورقة عمل مقترحـة إلـى أمانـة المؤتمر جـاء فيهـا "إن الحركـة الوطنيـة الديمقراطيـة الكويتيـة، ومن ضمنها منبرنـا، تعاني أزمة جدية، لها أسبابها الموضوعية والذاتية، ولا بد أن نتوقف أمام هذه الأزمة ونحاول تشخيص العلـة ونبحـث عن مخـارج لتجاوزهـا، حيث أصبحنا منذ سنوات "محلـك راوح"، بـل إننـا تراجعنـا كثيرا على مستوى التأثير السياسي والوضع التنظيمي والتأييد الجماهيري"(٩٣).

وانتخـب المنبـر هيئتـه التنفيذيـة المؤلفـة من ١٥ عـضوا وهـم عبـدالله النيبـاري، د.احمـد سـامي المنـيس، عبـد المحسن مظفـر، جمـال النيبـاري، أحمـد الخليفـي، فاضـل بوفتين، عبدالكريم الشمالي، علي العوضي، منصور حيات، محمد العبـد الجـادر، أحمد الـسمحان، عبـد العزيـز المـلا، خلـدون الـصانع، عمـاد البلوشـي وحـسين بـوفتين(٩٤)، وتـولى رئاسـة المـؤتمر عبـدالله النيبـاري فـي حـين تـولى الأمانـة العامـة عبدالمحسن

مظفر.. وقد خرج المشاركون بتفاؤل أكبر حيث قال أحمد الديين: "تبدلت لغة الخطاب المطروح وارتفعت درجة النقد الذاتي، وأخيرا وصلت دماء شابة وبكثرة إلى سدة الأمانة العامة دون عرقلة من الوجوه القديمة التي فضل الكثيرون منهم الابتعاد وإفساح المجال للآخرين"(٩٥).


في مقدمة الحضور الأستاذ جاسم القطامي والدكتور أحمد الخطيب والدكتور خالد الوسمي

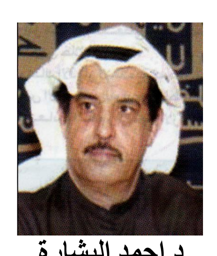
في عام ٢٠٠٥م عقد المنبر مؤتمره العام السابع حيث تمت مناقشة وإقرار التقرير السياسي والتنظيمي ثم مناقشة وإقرار التقرير المالي، ثم تم انتخاب الأمانة العامة من: عبدالله النيباري، د.أحمد المنيس، أحمد السمحان، عبدالعزيز الملا، محمد العبدالجادر،عثمان البلوشي، سحر النبهان، عبدالكريم الشمالي، محمد المطيري، عبدالمحسن تقي، أنور جمعة، منصور حيات، محمد بوشهري، علي العوضي، عادل ميرزا(٩٦).

في عام ٢٠٠٧م عقد المنبر المؤتمر العام الثامن بعد إقرار الحقوق السياسة للمرأة التي حمل المنبر لواء المطالبة بها سنوات عديدة وفي أعقاب تولي حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد مسند الإمارة في يناير ٢٠٠٦م، وإثر تحرك القوى الطلابية القريبة من التيار القومي في حملة "نبيها خمس" والتي تطورت إلى حل مجلس الأمة حلا غير دستوري وإجراء انتخابات جديدة لمجلس الأمة في يونيو ٢٠٠٦م وفوز ثلاثة مرشحين من التيار في تلك الانتخابات.

المبحث الثاني

التجمع الوطني الديمقراطي

١٩٩٧م


د.احمد البشارة

كان واضحاً من المنحى الذي يسير فيه المنبر الديمقراطي الكويتي أنه لا يستطيع أن يكون المظلة لكل تيارات وأفراد القوميين واليساريين، حيث بدأ يغلب عليه فكر وسلوك حركة التقدميين الديمقراطيين، لأنهم الأكثر عددا والأكثر تنظيما والأسبق تاريخا، مما دفع مجموعة منهم للإعلان عن قيام تجمع ليبرالي جديد، هو التجمع الوطني الديمقراطي في شهر مايو من عام ١٩٩٧م.

والتجمع يحمل الفكر الليبرالي "الحر" على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية.. وحدد التجمع عدداً من المنطلقات في حركته ونشاطه ومنها:

- الالتزام بدستور الكويت ومذكرته التفسيرية روحا ونصا والتمسك بالشرعية السياسية والحفاظ على المؤسسات الدستورية.
- الحرص على أمن الكويت وسلامتها وصيانة استقلالها والمحافظة على وحدتها الوطنية .
- احترام مبادئ التعددية السياسية والفكرية وتشجيع التيارات التجديدية والمشاركة في العمل السياسي بتجرد وموضوعية.

أما على مستوى الحريات فيدعو التجمع إلى تعزيز الحريات الشخصية بما لا يصادر حريات الآخرين ولا يعتدي على النظام العام، ويؤكد التجمع على حرية الاعتقاد والتسامح بين الأديان والمذاهب، كما يدعو إلى ترسيخ الحرية الاقتصادية ومبادئ العدالة والمساواة في الفرص الاقتصادية لتحقيق المنافسة الحرة، ويشجع التعليم المختلط في مؤسسات التعليم العالي(٩٧).



د. يوسف الإبراهيم

تم حل مجلس الأمة عام ١٩٩٩م قبل أن يكمل مدته، ولعل ذلك أثر على استعدادات التجمع في خوض انتخابات مجلس الأمة، فانحصر دورهم بدعم المرشحين على المستوى الإعلامي العام، وحين تشكلت الحكومة عقب الانتخابات دخل الوزارة مساعد الأمين العام للتجمع د.يوسف حمد الإبراهيم وزيرا للتربية ووزيرا للتعليم العالي، وهي وزارة هامة تعتبر من وزارات التوجيه حيث تهتم بالناشئة وطلبة العلم، ثم بعد استجواب الوزير د.عادل الصبيح قام رئيس الحكومة في عام ٢٠٠١م بإجراء تعديل وزاري انتقل على إثره د.الإبراهيم وزيرا للمالية ووزيرا للتخطيط ووزيرا للدولة لشئون التنمية الإدارية، ووزارة المالية هامة جدا ومحط أنظار القوى السياسية في أي مواجهة للفساد المالي بالبلاد.. ولذلك لم تمض الأيام طويلا حتى تم تقديم استجواب ضد الوزير د.الإبراهيم ، مما اضطره لتقديم استقالته من الحكومة.

وعلى الرغم من اعتبار التجمع حليفاً أساسياً للحكومة بشكل عام ولنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية المكلف بإدارة الحكومة – آنذاك – الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بشكل خاص، إلا أن استقالة الوزير الإبراهيم وعدم تمسك

الحكومة به دفعت التجمع الوطني الديمقراطي إلى إصدار بيان شديد اللهجة ضد الشيخ صباح الأحمد يعتبر بمثابة إعلان طلاق بين التجمع والشيخ صباح الأحمد، وكان مما جاء فيه: (بدلا من تحمل المسؤولية في مواجهة فساد الإدارة الحكومية ومعالجة ذيوله ومحاسبة المقصرين، شهدت الساحة تراجعا غير مسبوق للإدارة الحكومية عن مسؤولياتها الأدبية والسياسية والدستورية، فحين أخفق النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وهو القائد الفعلي للفريق الحكومي، في التعامل السياسي الصائب خلال لقائه برؤساء تحرير الصحف المحلية ومواجهة الحملة الصحافية الظالمة، فقد تخلى عن مبدأ التضامن الوزاري الذي نص عليه الدستور وتجاهل التعدي على مبدأ سرية مداولات مجلس الوزراء، فكشف عن ضعف في القيادة الحكومية أمام التهم الباطلة ومحاولات التخريب والتطاول على الشرفاء، في وقت تحتاج فيه البلاد إلى الوضوح التام في الرؤية والثبات في المواقف المبدئية ودرء الفتن ومحاسبة المفسدين والمتجاوزين على القانون) (٩٨)

سعى التجمع الوطني الديمقراطي منذ تأسيسه إلى التنسيق والتعاون مع المنبر الديمقراطي الكويتي وكل الأفراد القريبين من الفكر الديمقراطي والليبرالي والقومي رغم عدم تشابههم فكريا، حيث عاد الطرح نفسه الذي سبق تشكيل المنبر الديمقراطي الكويتي عام ١٩٩١م.. ولعل الدافع لذلك أن التجمع كان يغلب عليه الطابع النخبوي في أفراده، بينما المنبر كان يغلب عليه الطابع الشعبي في تكوينه وفكره، وهو الأمر الذي أوجد قناعة بحاجة الطرفين لبعضهما.

وتجدر الملاحظة هنا إلى أن تجربة "المنبر" قد صهرت الجميع في تنظيم واحد، وهذا الانصهار وإلغاء خصوصية التيارات الفكرية داخل القوميين عموما قد

يصعب في كثير من المواقف، لذلك كانت هناك حاجة للبحث عن وسيلة أخرى لتنسيق الجهود في القضايا المشتركة مع عدم إلغاء خصوصية كل مجموعة داخل التيار العريض العام، فتحرك الأمين العام للتجمع د.أحمد البشارة(٩٩) كثيرا من أجل تأسيس كيان تنظيمي جديد يشمل التجمع الوطني الديمقراطي إلى جانب المنبر الديمقراطي الكويتي مع الأفراد المستقلين القريبين من التنظيمين.. فكانت المحصلة تأسيس "التحالف الوطني الديمقراطي" في عام ٢٠٠٢م.

الإنجاز الأبرز الذي حققه "التجمع" هو سعيه لتجميع كل القوى الوطنية من القوميين واليساريين والليبراليين تحت مظلة واحدة وهي "التحالف"، لذلك قام الأمين العام للتجمع د.أحمد البشاره بدور كبير في هذا الشأن تلبية لرغبة لدى الكثير من "القوميين" إلى الاتحاد والتعاون بدلا من التشرذم بين تيارات ومستقلين، وكانت بدايتها أثناء الحملة الانتخابية التكميلية للدائرة العاشرة (العديلية) التي خاضها المرشح يوسف الشايجي إثر وفاة النائب سامي المنيس رحمه الله، حيث جرت اجتماعات تنسيقية لخوض الانتخابات فطرحت العديد من الأفكار التي من شأنها إحياء تعاون القوى القومية(١٠٠).

وفي ٢٠٠١/٤/٨م عقد اجتماع ضم العديد من "القوميين" في ديوان أحمد الراشد بضاحية قرطبة أسفر عن تشكيل لجنة مصغرة لإعداد وتنقيح ورقة لعقد مؤتمر وطني عام لتنظيم العمل الديمقراطي، وفي سبتمبر ٢٠٠١م عقد اجتماع بين المنبر الديمقراطي الكويتي والتجمع الوطني الديمقراطي لمناقشة تشكيل جبهة موحدة تضمهما وأفراد قريبين منهما، ثم انطلقت حوارات التفاهم حول الفكر والمبادئ والانتخابات، ولكن على الرغم من أن تلك الجهود قد وصلت إلى مراحل نهائية، إلا

أنها تعثرت قليلا بسبب ظروف العمل السياسي البرلماني، خاصة مع بدء إجراءات استجواب وزير المالية د.يوسف الإبراهيم، حيث ظهر أن هناك صعوبات تواجه الإعلان عن التحالف بسبب الموقف من القضايا الاقتصادية بين التجمع والمنبر(١٠١).

تم بعد ذلك استئناف مساعي تشكيل التحالف، إلى أن أفلحت الجهود عن تأسيس "التحالف الوطني الديمقراطي" في مطلع عام ٢٠٠٢م، ليكون بداية لانتهاء الوجود التنظيمي للتجمع الوطني الديمقراطي بعد أن تم تسليم إدارة دفة "القوميون" بصورتهم الجديدة لقيادة "التحالف".

المبحث الثالث

التحالف الوطني الديمقراطي

٢٠٠٢م

أولا – المؤتمر العام ::

خالد الهلال

في خطوة جادة لتجميع القوى القومية واليسارية والليبرالية على حد أدنى من برنامج وطني للتعاون فيما بينهم، وبعد سنتين من الأعمال التحضيرية، تم في ٢٠٠٢/٢/٢٣م تأسيس التحالف الوطني الديمقراطي في ديوانية احمد الراشد بضاحية قرطبة، وذلك لضمان تمثيل شريحة من المجتمع تؤمن بالتعددية، وتعزيز الوحدة الوطنية والحريات العامة وحماية حقوق الإنسان وإصلاح الاقتصاد وتطوير الخدمات ومواجهة الظواهر الاجتماعية التي تهدد تماسك المجتمع(١٠٢).

والتحالف بصيغته التي نشأ عليها هو ليس تنظيما جديدا بقدر ما هو تحالف تنظيمين قائمين وهما "المنبر الديمقراطي الكويتي – باستثناء مجموعة من اليساريين فيه – والتجمع الوطني الديمقراطي" بالإضافة إلى عدد من الأفراد القريبين من توجهات هذين التنظيمين.. حيث يسعى التحالف في المدى القصير لتحقيق حشد الجهود للمشاركة الشعبية في انتخابات مجلس الأمة ٢٠٠٣م لتحقيق الفوز لأكبر عدد من مرشحي التحالف، أما في المدى البعيد فإن التحالف يسعى إلى تبني النهج

الدستوري وقضايا الإصلاح وأن يكون وعاء لانصهار الكوادر الشابة بالكوادر الوطنية الحالية، على أن يناقش في مرحلة لاحقة مسألة اندماج المنبر والتجمع(١٠٣).

وقد حضر الاجتماع التأسيسي فعاليات سياسية وأعضاء سابقون وحاليون في مجلس الأمة، مثل د.أحمد الخطيب وأمين عام التجمع الوطني الديمقراطي د.أحمد البشارة وعبدالله النيباري ووزير النفط الأسبق علي البغلي وزير الإعلام الأسبق د.سعد بن طفلة العجمي ورئيس جمعية الخريجين عادل الفوزان ورئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية عامر التميمي(١٠٤).

في نهاية الاجتماع تم الاتفاق على تشكيل مكتب التنسيق والتنظيم لإدارة التحالف من (٢١) عضوا، على أن يتم ذلك بالتزكية في المرة الأولى، فتم تزكية قائمة تمثل مقربين من المنبر الديمقراطي الكويتي ومن التجمع الوطني الديمقراطي إضافة إلى رجال أعمال ومستقلين، وهم: إبراهيم المليفي، حامد صالح السيف، حسين اليوحه، خالد عبدالله المشاري، خالد هلال المطيري، د.خليفة الوقيان، رانيا ناصر السعد، د.سعد بن طفلة العجمي، عادل الفوزان، د.عادل عيسى اليوسفي، عامر التميمي، عبدالله غلوم، عثمان البلوشي، علي البغلي، فتوح الدلالي، فيصل مسعود الفهيد، د.موضي الحمود، نجيب حمد مساعد الصالح، هند السلطان، يعقوب يوسف الجوعان، حامد محمد العيبان.. ثم تم اختيار خالد هلال المطيري أمينا عاما للتحالف.

وعن الإطار التنظيمي العام للتحالف جاء في الموقع الالكتروني(١٠٥) أن التحالف الوطني الديمقراطي هو إطار عمل سياسي شعبي واسع تنضوي في إطاره التنظيمات السياسية والأفراد والتشكيلات المدنية وجميع المهتمين بالشأن الوطني

الديمقراطي على الساحة الكويتية والمؤمنين بأهدافه وأغراضه ووسائله، والعضوية في التحالف الوطني الديمقراطي طوعية.

وهذا الشكل للتحالف يستدعي تطوير آلية تنظيمية مرنة وفاعلة تصب فيها آراء الأعضاء والمشاركين في مناخ ديمقراطي، وتسمح بمساحة من الاختلاف والتباين في الآراء والمواقف حول القضايا المختلفة دون المساس بوحدة الأهداف والتعاون والتنسيق لتحقيقها.

وعن أهداف التحالف جاء في موقعه على الانترنت(١٠٦) توحيد العمل الوطني الديمقراطي على الساحة الكويتية، حماية المكتسبات الدستورية والدفاع عنها وتفعيل أدواتها، الدفاع عن الحريات العامة وحماية حقوق الأفراد والمجتمع، إشاعة مبادئ الوحدة الوطنية ونبذ الفرقة والتمييز والتصدي للأطروحات المغالية، دعم الجهود الإصلاحية والبرامج والمشاريع التنموية الرامية لتطوير المجتمع وتقدمه.

وفي اللائحة الداخلية للتحالف، ينعقد المؤتمر العام سنويا خلال الربع الأول، و هو صاحب السلطة العليا للتحالف، و ينتخب المؤتمر العام (مكتباً تنفيذياً) لقيادة التحالف لمدة عامين يتكون من (١٤) عضواً ويتم انتخاب الأمين العام من المؤتمر العام مباشرة وهو العضو الخامس عشر في المكتب التنفيذي.

عقد المؤتمر العام الثاني للتحالف(١٠٧) في ٢٠٠٤/٣/٩م، حيث افتتح رئيس السن حسين اليوحه الاجتماع، ثم استعرضت د.موضي الحمود تقرير مكتب التنسيق والمتابعة، الذي شكل من بين أعضائه لجنة الخطاب السياسي ولجنة الانتخابات



واللجنة المالية ولجنة المتابعة، وعددت د.موضي الحمود مجموعة من العقبات منها ضعف آلية التنسيق بين المنبر الديمقراطي والتجمع الوطني الديمقراطي والمستقلين التي كانت تتم خارج المكتب، وسيطرة تبعات انتخابات مجلس الأمة ٢٠٠٣م على أداء المكتب مما صرف جهوده للإعداد لتلك الانتخابات، و وجود أعضاء بهيئة المكتب ليسوا على استعداد للالتزام بمتطلبات التطوع.

وقد تحدث عبدالله النيباري لدعم التحالف باعتباره خياراً استراتيجياً لابد من إنجاحه مطالباً بأن يكون نقطة انطلاق لبحث الآليات والالتفات للقطاعات الاجتماعية ، كما تحدث د.أحمد الربعي بذات الاتجاه باعتبار أن التحالف استقطب الشباب مع التأكيد على ضرورة التحول من عمل الهواة إلى عمل المحترفين في الجانب السياسي.. شارك باللقاء (٣١٦) عضوا.

ترشح لشغل الهيئة التنفيذية عدد كبير لاختيار ١٤ عضوا ففاز كل من: د.عبدالمحسن المدعج، فاطمة حيات، خالد الفضالة، محمد العبدالجادر، احمد العبيد، مشاري الملا، عادل الفوزان، غسان الوقيان، نجيب الشطي، حامد العيبان، عبدالله العصيمي، عبدالرحمن العنجري، صلاح المضف، وسراج البكر.. وقد تم تزكية خالد هلال المطيري أمينا عاما.

وفـي عـام ٢٠٠٦م صـار المكتـب التنفيـذي للتحـالف يتكـون مـن: خالـد هـلال المطيـرى، سـعود راشـد العنـزي، أحمـد محمـد العبيـد، سـراج صـالح محمـد البكـر، خالـد سـند الفضالة، محمـد غـازي العنـزي، دانـة طـارق الـسالم، سـندس حمـزة عبـاس حـسين، محمـد عبـدالله العبـدالجادر، صـلاح مـضف المـضف، راكـان يوسـف النـصف، فاطمـة مـسعود حيـات، حامـد محمـد العيبـان، د.عبدالمحسن المـدعج، عبـدالكريم عبـاس الشمالي(١٠٨) .

ثانيا – مجلس الأمة (العاشر ٢٠٠٣م) ::


علي الراشد


عبدالله الطويل

جـرت انتخابـات مجلـس الأمـة عـام ٢٠٠٣م في أجـواء سلبية جدا بالنسبة للتيار القومي عموما بكل تفريعاتـه، فقد نجـح منـهم اثنـان فقط ليسا من المنبـر الـديمقراطي الكـويتي، حيـث فـاز محمـد الـصقر فـي الـدائرة الثالثـة القبلـة وحـصل علـى المركـز الثـاني، وفـاز علـي فهـد راشـد علـي الراشـد(١٠٩) فـي الـدائرة الخامسة القادسية وحصل على المركز الثاني.

في حين خسر الانتخابات كل من عبدالله النيبـاري فـي الدائرة الثانية المرقاب وحصل على المركز الثالث، ومشاري العـصيمي في الـدائرة الـسادسة الفيحـاء وحـصل علـى المركـز الخـامس، وسـعد بـن طفلـة العجمي في الدائرة الثامنة حولي وحصل على المركز الخـامس وفيـصل الـشايع وحـصل علـى المركـز الثالـث وكـذلك صـلاح المـضف حـصل علـى المركـز الـسابع فـي الـدائرة التاسـعة الروضـة، وأحمـد سـامي المنـيس فـي الـدائرة العاشـرة العديليـة وحـصل علـى

المركز السادس، و د.أحمد الربعي في الدائرة الحادية عشرة وحصل على المركز الرابع.

في حين صار عبدالله عبدالرحمن عبدالله الطويل(١١٠) وزيرا للتجارة خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٦م، وصار فيصل محمد الحجي بوخضور وزيرا للشؤون الاجتماعية والعمل، علما بأن هذا المجلس لم يكمل مدته أربع سنوات حيث جرى حل البرلمان في مايو ٢٠٠٦م في الأحداث المتعلقة بموضوع قانون الانتخابات – تخفيض عدد الدوائر الانتخابية.

ثالثا - مجلس الأمة (الحادي عشر ٢٠٠٦م) ::


محمد العبدالجادر


د.رولا دشتي

تم حل مجلس الأمة حلا دستوريا قبل أن يكمل مدته بسنة تقريبا، بسبب أزمة قانون الانتخابات والمطالبة بتقليص عدد الدوائر إلى عشر أو خمس دوائر بدلا من خمس وعشرين دائرة، وكان التحالف أكثر المتحمسين من القوى السياسية لهذا التعديل، ففضلا عن القناعة بأن الوضع الحالي للدوائر يعطي فرصة لنجاح عدد من النواب من خلال المال الفاسد، فإن التحالف كان من المتضررين من نتائج انتخابات ٢٠٠٣م.

رشح في هذه الانتخابات سبعة شخصيات منهم امرأة واحدة يمثلون تيارات "التحالف" ثلاثة منهم يمثلون المنبر الديمقراطي الكويتي.. وقد خسر أربعة من السبعة بينما فاز ثلاثة أحدهما من المنبر وهو فيصل الشايع في الدائرة الانتخابية التاسعة الروضة وحصل على المركز الثاني، والآخرين الفائزين هما محمد

الصقر وفاز في الدائرة الثالثة القبلة وحصل على المركز الأول، وعلي الراشد في الدائرة الخامسة القادسية وحصل على المركز الأول.

في حين خسر الانتخابات من المنبر عبدالله النيباري في الدائرة الثانية المرقاب وحصل على المركز الرابع، ومحمد العبدالجادر في الدائرة السادسة الفيحاء وحصل على المركز الثالث، بينما خسر من التحالف سعد بن طفلة العجمي بالدائرة الثامنة حولي وحصل على المركز الرابع، و د.رولا عبدالله دشتي في الدائرة العاشرة العديلية وحصلت على المركز الخامس.

استطاع التحالف أن يحقق بعض الإنجازات إضافة إلى نجاح ثلاث شخصيات، فقد قدم وجوها جديدة في هذه الانتخابات، حيث لم يترشح د.أحمد الربعي وأحمد الديين، وترشح العبدالجادر و د.رولا وحققا مراكز جيدة، كما قدم التحالف وجها نسائيا في أول انتخابات تشارك فيها المرأة، رغم أن د.رولا لم تلق التأييد الكافي من التحالف بقدر اعتمادها على جهودها الشخصية وعلاقاتها الاجتماعية بمعاونة مجموعة من الأهل والأصدقاء.. كما أن التحالف أنشأ قناة فضائية هي "نبيها تحالف" خلال فترة الانتخابات بدعم من محمد الصقر ساهمت بشكل جيد في دعم حملة التحالف، وقد قامت وزارة الإعلام بإيقاف كل القنوات التي ظهرت في فترة الانتخابات مما أوجد أزمة في وقت لاحق مع وزير الإعلام محمد ناصر السنعوسي الذي أعيد توزيره بالتشكيل الحكومي الجديد بعد الانتخابات في نفس وزارة الإعلام، مما دفع عدداً من النواب إلى تقديم استجواب بحقه مع تقديم طلب بطرح الثقة أدى إلى استقالته قبل يوم التصويت على طلب طرح الثقة.. كما قدم الصقر طلب ترخيص القناة إلى وزارة الإعلام(١١١).

وبعد انتخابات مجلس الأمة وفوز ثلاثة من التحالف، تم الإعلان عن تشكيل كتلة التحالف في البرلمان من كل من: محمد الصقر وعلي الراشد وفيصل الشايع(١١٢)، ثم بعد ذلك انضمت هذه الكتلة الثلاثية إلى "كتلة العمل الوطني" البرلمانية التي تضم بالإضافة إليهم خمسة نواب مستقلين هم مشاري العنجري وصالح الفضالة وأحمد المليفي ومرزوق الغانم وعبدالله الرومي.. وقد اختارت كتلة العمل الوطني مشاري العنجري منسقا لها وأعلنت عن نفسها في ٢٠٠٦/١٠/٩م من خلال مؤتمر صحفي عقد في مجلس الأمة(١١٣).

لقد خلت التشكيلة الحكومية التي أعقبت انتخابات مجلس الأمة ٢٠٠٦م من أنصار التحالف الوطني الديمقراطي، ولكن بعد استقالة الحكومة بسبب طلب طرح الثقة في وزير الصحة الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح وإعادة تشكيلها في مارس ٢٠٠٧م دخل هذه الحكومة فيصل الحجي بوخضور نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للدولة لشؤون مجلس الوزراء.

الشخصيـــات

السياسيـــة القوميـــة

حركة القوميين العرب ::

النــادي الثقـافي القـومي ١٩٥٢م	د.أحمد الخطيب، أحمد السقاف، يوسف الغانم، يوسف مشاري، عبدالله الرومي.
نـادي المعلمـين ١٩٥٣م	خالد المسعود، عبدالمحسن الدويسان، سليمان الحداد، بدر العجيل.
لجنـة الأنديـة الكويتيـة ١٩٥٣م	د.أحمد الخطيب، خالد المسعود، خالد الحمد البراك، خالد النصرالله، خالد الخرافي.
المجلس المنتخب ١٩٥٨م	د.أحمد الخطيب، جاسم القطامي، عبدالرزاق الخالد.
المهرجان الخطابي ١٩٥٩م	جاسم القطامي، د.أحمد الخطيب، عبدالله الرومي، خالد المسعود، خالد خلف، يعقوب الحميضي، حمد بن عيسى
دائرة الشئون الخارجية ١٩٦١م	جاسم القطامي، عبدالله الرومي، يعقوب الحميضي.
المجلس التأسيسي (١٩٦١م)	د.أحمد الخطيب، يعقوب الحميضي، سليمان الحداد.
مجلس الأمة (١٩٦٣م)	عبدالرزاق الخالد، جاسم القطامي، خالد المسعود، يعقوب الحميضي، راشد التوحيد، سليمان الحداد، د.أحمد الخطيب، سامي المنيس، سليمان المطوع، علي العمر.
مجلس الأمة (١٩٦٧م)	خالد المسعود، علي العمر، عبد الرزاق الخالد.
الحركــة العماليــة ١٩٦٤م	حسين صقر، حسين اليوحه، حسن العجمي، أحمد الأصبحي.
الحركــة الطلابيــة	يوسف شلفان، عبدالله النيباري، علي الرضوان، محمد مساعد الصالح.

حزب البعث العربي الاشتراكي ::

	حمد يوسف بن عيسى، فيصل الصانع، د.خليفة الوقيان، علي السبتي، عبدالرحمن الرميح.
التجمـع القـومي (١٩٨٠م)	فيصل الصانع.

الشيوعيون ::

الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي – منطقة الكويت (١٩٦٨م)	أحمد الربعي، ناصر الغانم، عبداللطيف الدعيج، أحمد الديين، راشد المحارب، عبدالعزيز الدعيج، ناشي العجمي، خالد الحوطي، عبدالعزيز الشايجي، إبراهيم الجمعة، عبدالرزاق الجاسم، نبيل حماده، حسين اليوحه، عبدالله العجمي، محمد الرويس، محمد العجيل، فرحان الشمري، عامر التميمي.

حزب اتحاد الشعب في الكويت (١٩٧٥م)	أحمد الديين

حركة التقدميين الديمقراطيين الكويتيين (١٩٧١م) ::

الحركة العمالية	محمد العويضة، حسن العجمي، حسين صقر، ناصر الفرج، عبدالله ناصر، أحمد الأصبحي.
مجلس الأمة (١٩٧١م)	أحمد النفيسي، عبدالله النيباري، د.أحمد الخطيب، سامي المنيس.
مجلس الأمة (١٩٧٥م)	عبدالله النيباري، د.أحمد الخطيب ، سامي المنيس.

التجمـــع الوطـــني (١٩٧١م) ::

	جاسم القطامي، فيصل الحجي، فيصل المشعان، عبدالمحسن السعيد، عبدالمحسن الدويسان، عبدالله زكريا.
مجلس الأمة (١٩٧١م)	مقاطعة
مجلس الأمة (١٩٧٥م)	جاسم القطامي
مجلس الأمة (١٩٨١م)	-
مجلس الأمة (١٩٨٥م)	جاسم القطامي

التجمـع الديمقراطي (١٩٨١م) ::

	سليمان المطوع، د.عبدالعزيز سلطان العيسى، د.عبدالله النفيسي، مصطفى الصراف، عبدالله العمر، د.محمد الرميحي، د.محمد المهيني، فيصل الصانع، د.عايد المناع، د.احمد الخطيب، د.احمد البشارة، عبدالله النيباري، احمد النفيسي، نهار المكراد.
مجلس الأمة عام (١٩٨٥م)	د.أحمد الربعي، د.أحمد الخطيب، سامي المنيس.

المنبر الديمقراطي الكويتي ::

مجلس الأمة (١٩٩٢م)	عبدالله النيباري، مشاري العصيمي، د.أحمد الربعي، د.أحمد الخطيب.
مجلس الأمة (١٩٩٦م)	عبدالله النيباري، مشاري العصيمي، سامي المنيس.

التجمع الوطني الديمقراطي ::

	د.احمد البشارة أمين عام التجمع، د.يوسف الإبراهيم مساعد الأمين العام.

المنبر والتجمع الوطني الديمقراطي ::

مجلس الأمة (١٩٩٩م)	عبدالله النيباري، فيصل الشايع، سامي المنيس، محمد جاسم الصقر، مشاري العصيمي، د.أحمد الربعي.. د.سعد بن طفلة العجمي وزيرا للإعلام، د.يوسف الإبراهيم وزيرا للتربية ووزيرا للتعليم العالي، ثم وزيرا للمالية ووزيرا للتخطيط ووزير الدولة لشئون التنمية الإدارية.

التحالف الوطني الديمقراطي ::

	خالد هلال المطيري أمينا عاما، د.موضي الحمود، د.عبدالمحسن المدعج.
مجلس الأمة (٢٠٠٣م)	محمد الصقر، علي الراشد.. عبدالله الطويل وزيرا للتجارة من ٢٠٠٣-٢٠٠٦م، فيصل الحجي وزيرا للشئون الاجتماعية والعمل.
مجلس الأمة (٢٠٠٦م)	فيصل الشايع، محمد الصقر، علي الراشد.. قيصل الحجي نائبا لرئيس مجلس الوزراء وزيرا للدولة لشئون مجلس الوزراء.

خاتمة الباب الرابع

وبعد هذا الاستعراض السريع والمختصر لجهود القوميين الكويتيين – أو اليسار أو الليبرال – يتضح لنا أن الدوافع التي انطلقت منها هي دوافع إيجابية تريد الخير والنماء ليس للكويت فقط، بل للأمة العربية.. بعد أن شهدوا الذل الذي يعيشه المواطن العربي على يد الكيان الصهيوني في فلسطين والاستعمار الأجنبي في كثير من الأقطار العربية، وبعد أن عاشوا الخيانة التي قام بها العديد من حكام العرب الذين أصابوا العرب والمسلمين في مقتل وتشرذم وتخلف.

كما كان للقوميين الكويتيين في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين دور هام في صياغة الدولة الكويتية الحديثة على هدي من الدستور والقانون والنظام، ولم ينجرفوا بالعموم للإضرار ببلدهم عبر الأعمال الثورية بل كانوا منسجمين مع مصلحة الكويت العليا.. أما على مستوى المواقف في مجلس الأمة، فقد كانت في معظمها مواقف وطنية ضد الفساد ومع تعزيز مصالح الشعب، وان حدثت بعض الأخطاء فذلك أمر لا يكاد يخلو منه أي عمل سياسي عريض بحجم العمل الذي قام به "القوميون".

في حين يلاحظ أن التيار "القومي" لم يحسم رأيه وموقفه في العديد من القضايا المثارة على الساحة الكويتية، خاصة بعد نكسة عام ١٩٦٧م وبعد اعتداء النظام العراقي على الكويت عام ١٩٩٠م وكذلك سقوط الاتحاد السوفييتي، وأنا أعلم أن حسم مثل هذه الأمور له سلبيات عديدة وإسقاطات تنظيمية ليست سهلة، ولكن هذا ما يجب أن يقوم عليه أي تيار سياسي، فلا يمكن أن يستمر هذا التيار على عامل مشترك واحد وهو خصومة الإسلاميين.

الهوامـــش

(١) موسوعة العلوم السياسية – جامعة الكويت – العلمانية صفحة ٢٩٨

(٢) نفس المصدر – صفحة ٤١٠

(٣) البعثيون في الخليج والجزيرة العربية - د.فلاح عبدالله المديرس.

(٤) حمد العيسى: مديرا لديوان الخدمة المدنية من ١٩٥٨/٧/١٥ إلى ١٩٦٠/٤/٦، ثم مديرا عاما للديوان من ١٩٦٠/٤/٧ إلى ١٩٦٢/٨/٥، ثم رئيسا للديوان من ١٩٦٢/٨/٦ إلى ١٩٦٧/١/٢، المصدر: ديوان الخدمة المدنية www.csc.net.kw

(٥) البعثيون في الخليج والجزيرة العربية – مصدر سابق.

(٦) نفس المصدر، صفحة ٢٤

(٧) نفس المصدر، صفحة ٢٢

(٨) والده عبدالحميد الصانع سجن في فترة حكم الشيخ أحمد الجابر ومدير البلدية عام ١٩٥١م، أخوه عبدالرزاق صار عضوا في مجلس الأمة ١٩٧٥ و ١٩٨١م.

(٩) ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت ١٩٣٨ – ١٩٧٥ ، د.فلاح عبدالله المديرس، صفحة ٢٨

(١٠) البعثيون في الخليج والجزيرة العربية، مصدر سابق، صفحة ٣٤ الى ٣٦

(١١) التوجهات الماركسية الكويتية - د.فلاح عبدالله المديرس، صفحة ١٩

(١٢) ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، مصدر سابق، صفحة ٣٠

(١٣) التوجهات الماركسية الكويتية، مصدر سابق، صفحة ٢٢

(١٤) حكيم الثورة – قصة حياة الدكتور جورج حبش، فؤاد مطر، صفحة ٦٥

(١٥) حركة القوميين العرب – نشأتها وتطورها عبر وثائقها ١٩٥١ ـ ١٩٦٨، صفحة ٧٨

(١٦) تخرج الدكتور حبش من كلية الطب في الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1951، وعمل في الخمسينيات في عمان كطبيب في مخيمات الأردن لمدة خمسة أعوام، قام بتأسيس حركة القوميين العرب مطلع الخمسينيات وكان د.جورج حبش قائداً لهذه الحركة منذ تأسيسها وحتى انتهائها بعد هزيمة العرب عام ١٩٦٧م.. وفي مطلع الخمسينات، وبعد ممارسة الطب لمدة خمسة أعوام، تفرغ كلياً للقضية الفلسطينية، وكرس حياته كلها لتحرير فلسطين، ولعب دوراً أساسياً في تبني الثورة الفلسطينية للماركسية اللينينية، أسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام ١٩٦٧ بعد حرب الأيام الستة التي احتلت فيها إسرائيل بقية فلسطين. وكان أميناً عاماً للجنة المركزية للجبهة من العام ١٩٦٧ وحتى العام ٢٠٠٠م، www.falasteen.com.

(١٧) حكيم الثورة، مصدر سابق، صفحة ٥٥ ـ ٥٧

(١٨) د.أحمد الخطيب: مواليد عام ١٩٢٧م، درس في المدرسة الأحمدية، وفي العام ١٩٤٢م دخل الجامعة الأمريكية في بيروت، درس الطب إلى أن تخرج عام ١٩٥٢م وعمره ٢٥ سنة، تعرض للفصل المؤقت من الجامعة بسبب نشاطه السياسي، تعرف عن كثب على القضية الفلسطينية ومعاناة العرب وخصوصا بعد إعلان الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨م إثر خيانات عربية، بعد حصوله على الشهادة الجامعية طبيبا عاد إلى الكويت واشتغل في المستشفى الأميري التابع لدائرة الصحة العامة، اختلف مع رئيس الدائرة الشيخ فهد السالم بسبب مشاركاته في الأنشطة السياسية المعارضة للحكومة، فقدم استقالته عام ١٩٥٧م

وأفتتح له عيادة خاصة في منطقة الصالحية، ترأس النادي الثقافي القومي عام ١٩٥٣م، عضو المجلس الأعلى للتنظيم عام ١٩٥٤م.

(١٩) حركة القوميين العرب، مصدر سابق، صفحة ١٢٢

(٢٠) المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت - د.فلاح عبدالله المديرس، صفحة ٢٣

(٢١) نفس المصدر، صفحة ٣١ - ٤٢

(٢٢) نفس المصدر، صفحة ٦٠ .

(٢٣) نفس المصدر، صفحة ١٢٥ .

(٢٤) حركة القوميين العرب مصدر سابق،، صفحة ١٨٨

(٢٥) علي حسين العوضي، الحركة الطلابية الكويتية والتيارات السياسية، صفحة ١٥-٢٥ وصفحة ٢٧-٣٠

(٢٦) المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت، مصدر سابق، صفحة ٥٠ .

(٢٧) جاسم القطامي: ولد عام ١٩٢٧م، نفس السنة التي ولد فيها د.أحمد الخطيب، من أسرة تنتمي إلى تجار الكويت ونواخذتها، تلقى تعليمه الأولي لدى الكتاتيب ثم المدرسة الشرقية ثم المباركية، في العام ١٩٤٨م ذهب إلى الدراسة بمصر في كلية الشرطة وتخرج منها في العام ١٩٥٢م كأول ضابط شرطة كويتي – نفس السنة التي تخرج فيها د.الخطيب – وعمل بدائرة الشرطة، ثم سافر بدورة تنشيطية إلى بريطانيا وعاد عام ١٩٥٣م – مثل د.الخطيب – قدم تصورا إلى رئيس دائرة الشرطة الشيخ صباح السالم فيه عدد من الأفكار التي من شأنها أن تطور عمل الشرطة، تم تعيينه مديرا لدائرة الشرطة الكويتية عام ١٩٥٤م وعمره ٢٧ سنة، قدم استقالته من الشرطة عام ١٩٥٦م وفي نفس اليوم صار مديرا لشركة السينما الكويتية ليعطي الشركة بعدا سياسيا حيث استضافت عدد

من دور السينما اجتماعات سياسية للمعارضة الكويتية، وفي العام ١٩٦١م صار مستشارا بالديوان الأميري، ثم أول وكيل لوزارة الخارجية الكويتية التي كان يتولاها الشيخ صباح السالم، وبعد وضع الدستور ومع الإعلان عن أول انتخابات برلمانية في العام ١٩٦٣م يكون القطامي قد ترك العمل الحكومي وتفرغ كليا للعمل السياسي الشعبي.

(٢٨) جاسم عبدالعزيز القطامي منظومة متكاملة من العطاء، أ.د. سهام عبدالوهاب الفريح وعبدالله غلوم الصالح، صفحة ٢٨ .

(٢٩) الشيخ صباح السالم الصباح أمير الكويت ١٩٦٥ – ١٩٧٧ – سيرة شخصية سياسية، روبرت ل. جيرمان، صفحة ٤٧ .

(٣٠) حركة القوميين العرب، مصدر سابق، صفحة ١٦٦

(٣١) المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت، مصدر سابق، صفحة ٣٠

(٣٢) انظر الباب الأول، الدستوريون، الفصل الثاني، المبحث الأول، ثالثا – الرابطة الكويتية١٩٥٨م.

(٣٣) المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت، مصدر سابق، صفحة ٤٥ – ٤٨ .

(٣٤) حركة القوميين العرب، مصدر سابق، صفحة ٢٢٨

(٣٥) الشيخ صباح السالم الصباح، مصدر سابق، صفحة ٥٦

(٣٦) نفس المصدر، صفحة ٥٧

(٣٧) نفس المصدر، صفحة ١١٦

(٣٨) حكيم الثورة، مصدر سابق، صفحة ٦٢

(٣٩) حركة القوميين العرب، مصدر سابق، صفحة ١٦٥ إلى ١٦٧ و ٢٣٣

(٤٠) الشيخ صباح السالم الصباح، مصدر سابق، صفحة ٧١ إلى ٨٩

(٤١) د.أحمد الخطيب: صار عضوا في مجلس الأمة عام ١٩٦٣ و ١٩٧١ و ١٩٧٥ و ١٩٨٥ و ١٩٩٢م، وخسر الانتخابات عام ١٩٦٧ و ١٩٨١م، اعتزل العمل البرلماني عام ١٩٩٦م.

(٤٢) يعقوب الحميضي: ولد عام ١٩٣١م، والده يوسف الصالح الحميضي عضو الكتلة الوطنية وعضو مجلس الأمة التشريعي الأول والثاني في العام ١٩٣٨م، وهو (يعقوب) رأس تحرير مجلة الفجر الصادرة عن نادي الخريجين عام ١٩٥٧م، صار عضو في مجلس الأمة عام ١٩٦٣م واستقال عام ١٩٦٥م، عضو لجنة النظر في تنقيح الدستور عام ١٩٨٠م.

(٤٣) سليمان الحداد: ولد عام ١٩٣٠م، تخرج عام ١٩٥٨م، صار عضوا في مجلس الأمة عام ١٩٦٣م واستقال عام ١٩٦٤م، ترأس تحرير مجلة الطليعة وصار رئيسا لمجلس إدارة البنك العربي الأفريقي عام ١٩٦٤م.

(٤٤) عبدالرزاق الخالد: عضو في مجلس ١٩٥٨م الذي ألغيت نتائجه، وعضو في مجلس الأمة عام ١٩٦٣م واستقال عام ١٩٦٥م، وعضو في مجلس الأمة عام١٩٦٧م واستقال احتجاجا على تزوير الانتخابات.

(٤٥) جاسم القطامي: صار عضو في مجلس الأمة عام ١٩٦٣ و ١٩٧٥ و ١٩٨٥م، وخسر الانتخابات عام ١٩٦٧ و ١٩٨١ و ١٩٩٢م، وقاطع انتخابات عام ١٩٧١م.

(٤٦) خالد المسعود: ولد عام ١٩٢٩م، عضو مجلس الأمة عام ١٩٦٣ و ١٩٦٧ و ١٩٧١ و ١٩٧٥م، صار وزيرا للكهرباء والماء عام ١٩٦٤م ثم وزيرا للتربية والتعليم عام ١٩٦٥م، استقال من مجلس الأمة عام ١٩٦٧م احتجاجا على تزوير الانتخابات، وخسر الانتخابات عام ١٩٨١ و ١٩٨٥م.

(٤٧) سامي المنيس: ولد عام ١٩٣٢م، ترأس تحرير صحيفة الجماهير عام ١٩٦١م ومجلة الطليعة عام ١٩٦٣م، ورئيسا لنادي الاستقلال الثقافي الاجتماعي عام ١٩٦٥م، ورئيسا لجمعية الصحفيين الكويتية عام ١٩٧١م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٦٣ و ١٩٧١ و ١٩٧٥ و ١٩٨٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٩م، في حين خسر الانتخابات عام ١٩٦٧ و ١٩٨١ و ١٩٩٢م، توفي رحمه الله عام ٢٠٠٠م.

(٤٨) سليمان المطوع: ولد عام ١٩٣٠م، تخرج عام ١٩٥٣م، ترأس تحرير مجلة الطليعة، صار عضوا في مجلس الأمة عام ١٩٦٣م، وخسر الانتخابات عام ١٩٦٧ و ١٩٧١ و ١٩٧٥م.

(٤٩) جاسم عبدالعزيز القطامي منظومة متكاملة من العطاء، مصدر سابق، صفحة ٧٤ .

(٥٠) علي العمر: فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٦٤ (تكميلي) و ١٩٦٧م، ثم استقال احتجاجا على تزوير الانتخابات.

(٥١) الشيخ صباح السالم الصباح، مصدر سابق، صفحة ١٩٧

(٥٢) جاسم عبدالعزيز القطامي منظومة متكاملة من العطاء، مصدر سابق، صفحة ٨٤ .

(٥٣) الحياة الديمقراطية في الكويت، صلاح محمد الغزالي، انظر نص البيانات صفحة ٣٧-٦٧.

(٥٤) الشيخ صباح السالم الصباح، مصدر سابق، صفحة ١٩٨

(٥٥) جاسم عبدالعزيز القطامي منظومة متكاملة من العطاء، مصدر سابق.

(٥٦) البعثيون في الخليج والجزيرة العربية، مصدر سابق، صفحة ٤٢

(٥٧) فيصل الصانع: خسر انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٨١م، وفاز عام ١٩٨٥م، تم أسره من قبل القوات العراقية عام ١٩٩٠م، والده عبدالحميد مدير البلدية عام ١٩٥١م وعضو في المجالس الشعبية بالخمسينيات من القرن العشرين وسجن في عهد الشيخ أحمد الجابر، وأخوه عبدالرزاق عضو في مجلس الأمة عام ١٩٧٥ و ١٩٨١م.

(٥٨) سور الكويت الرابع، صلاح محمد الغزالي، الجزء الثاني - صفحة ١٣ - ١٥

(٥٩) نفس المصدر، صفحة ١٥ - ١٨

(٦٠) التوجهات الماركسية الكويتية، مصدر سابق، صفحة ٣٩

(٦١) نفس المصر، صفحة ٤٥

(٦٢) المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت، مصدر سابق، صفحة ١٢٧

(٦٣) التوجهات الماركسية الكويتية، مصدر سابق، صفحة ٤٦

(٦٤) وزارة العدل، محكمة أمن الدولة، الحكم الصادر في قضية نيابة أمن دولة رقم ١٩٦٩/٦٧٠ المتهم فيها ناصر الغانم وآخرين.

(٦٥) التوجهات الماركسية الكويتية، مصدر سابق، صفحة ٥٧

(٦٦) التوجهات الماركسية الكويتية، مصدر سابق، صفحة ٧٧

(٦٧) ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، مصدر سابق، صفحة ٦٤-٧١

(٦٨) أحمد النفيسي: فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٧١م، وخسر الانتخابات عام ١٩٧٥ و ١٩٨١ و ١٩٨٥م، صار رئيسا لتحرير مجلة الطليعة.

(٦٩) عبدالله النيباري: ولد عام ١٩٣٦م وتخرج عام ١٩٦١م، عضو مجلس الأمة عام ١٩٧١ و ١٩٧٥ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦م، وخسر الانتخابات عام ١٩٦٧ و ١٩٨١ و ١٩٨٥م.

(٧٠) الحياة الديمقراطية في الكويت، مصدر سابق، صفحة ١١١ ــ ١٣٤.

(٧١) جريدة الوطن، التحالف الوطني لن يحل المعضلة، الكاتب نهار عامر المكراد، ٢٠٠٣/١/١

(٧٢) حركة التوافق الوطنية الإسلامية، دراسة "القوى الإسلامية الشيعية" صفحة ٣١

(٧٣) د.خالد الوسمي: ولد عام ١٩٤٠م، حاصل على الدكتوراه بالتاريخ من فرنسا، رئيس جمعية الرميثية التعاونية عام ١٩٧٩م، عضو مجلس الأمة عام ١٩٨١م، وخسر الانتخابات عام ١٩٨٥ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦م.

(٧٤) د.أحمد الربعي: ولد عام ١٩٤٩م، حصل على الدكتوراه في الفلسفة الإسلامية من أمريكا، عضو مجلس الأمة عام ١٩٨٥ و ١٩٩٢ و ١٩٩٩م، وخسر الانتخابات عام ١٩٩٦ و ٢٠٠٢م، صار وزيرا للتربية ووزيرا للتعليم العالي عام ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦م

(٧٥) فيصل الحجي: ولد عام ١٩٤٦م، رئيس الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت في ١٩٦٦-١٩٦٨م، سفير الكويت لدى البحرين في ١٩٨٨م، وكيل وزارة الإعلام في ١٩٩٣م، صار وزيرا للشؤون الاجتماعية والعمل في عام ٢٠٠٣م، ثم صار نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٧م.

(٧٦) ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، مصدر سابق، صفحة ٥٦

(٧٧) الحركة الطلابية الكويتية والتيارات السياسية، مصدر سابق، صفحة ٥٨

(٧٨) المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت، مصدر سابق، صفحة ٥٥

(٧٩) جاسم عبدالعزيز القطامي منظومة متكاملة من العطاء، مصدر سابق، صفحة ٩١

(٨٠) نص الرسالة منشور في (قراءة في أطروحات أحمد الخطيب) علي حسين العوضي ، دراسة نشرت في أربع حلقات بجريدة الطليعة، أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٥م.

(٨١) نفس المصدر.

(٨٢) جاسم عبدالعزيز القطامي منظومة متكاملة من العطاء، مصدر سابق، صفحة ٢٤٢

(٨٣) جريدة الرأي العام ، أحمد الديين، السبت ٢٠٠٣/٩/٢٠، مقال بعنوان مؤتمر المنبر.

(٨٤) المنبر الديمقراطي الكويتي www.alminber.org

(٨٥) نفس المصدر، محاضر جلسات المؤتمر العامة التي ينظمها المنبر كل سنتين.

(٨٦) الديمقراطية في الكويت، أحمد الديين، صفحة ٩٤-٩٥ .

(٨٧) مشاري العصيمي: ولد عام ١٩٤٩م، ترأس جمعية المحامين الكويتية في نهاية الثمانينيات، صار عضوا في مجلس الأمة عام ١٩٩٢ و ١٩٩٦ و ١٩٩٩م، وخسر الانتخابات عام ١٩٨١ و ٢٠٠٣م، أخيه "سعود" وزير العدل عام ١٩٨٥م ووزير دولة للشئون الخارجية عام ١٩٨٦م فترة حل مجلس الأمة.

(٨٨) جاسم عبدالعزيز القطامي منظومة متكاملة من العطاء، مصدر سابق، صفحة ٢٥٦

(٨٩) فيصل الشايع: ولد عام ١٩٥٢م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٠ و ٢٠٠٦م، وخسرها عام ١٩٩٦ و ٢٠٠٣م.

(٩٠) محمد الصقر: ولد عام ١٩٥١م، صار رئيسا لتحرير جريدة القبس عام ١٩٨٣ حتى ١٩٩٩م، رئيسا لنادي الكويت الرياضي، عضوا في مجلس الأمة عام

١٩٩٩ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م، والده "جاسم" عضو مجلس الأمة عام ١٩٧٥ و ١٩٨١ و ١٩٩٢م.

(٩١) د.سعد بن طفله: ولد عام ١٩٥٩م، خسر انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٢ و ١٩٩٦م بالدائرة العشرين الجهراء وخسرها عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م في الدائرة الثامنة حولي.

(٩٢) د.يوسف الإبراهيم: ولد عام ١٩٥٥م، حاصل على الدكتوراه بالاقتصاد من أمريكا عام ١٩٨٤م، وصار عميد كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت عام ١٩٩٥م، مساعد الأمين العام في التجمع الوطني الديمقراطي.

(٩٣) مجلة الطليعة ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٣، العدد ١٥٩٦

(٩٤) جريدة القبس، الأحد ٢١ سبتمبر ٢٠٠٣ ـ السنة ٣٢ ـ العدد ١٠٨٧٦

(٩٥) جريدة القبس، الأربعاء ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٣ ـ السنة ٣٢ ـ العدد ١٠٨٧٩

(٩٦) مجلة الطليعة، ٢٧ أبريل ٢٠٠٥

(٩٧) الديمقراطية في الكويت، مصدر سابق، صفحة ٩٩ ، نقلا عن برنامج عمل التجمع الوطني الديمقراطي للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ "رؤية وطنية للمستقبل".

(٩٨) جريدة الشرق الأوسط – السعودية، ٢٠٠٣/١/٢٠م، من سعد الشمري، علما بأنه تم فيما بعد تعيين د.يوسف الإبراهيم مستشارا اقتصاديا للشيخ صباح الأحمد.

(٩٩) د.أحمد البشاره، أمين عام التجمع الوطني الديمقراطي.

(١٠٠) مجلة الطليعة، مرحلة جديدة من العمل المشترك بين القوى الوطنية "التحالف الوطني" يخرج إلى النور، ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٢م ، العدد ١٥٥٨

(١٠١) جريدة الوطن، عبدالرزاق الشايجي، التسلسل التاريخي في المجال السياسي للتيار الليبرالي، ٢٠٠٢/١١/١٧م.

(١٠٢) نبراس: مجلة الكترونية دورية صادرة عن اللجنة الثقافية في الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - فرع الولايات المتحدة الأمريكية، العدد ٣ ، لقاء مع أمين عام التحالف خالد الهلال.

(١٠٣) جريدة القبس، كتب سعد العتيبي، الأربعاء ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢ - السنة ٣١ - العدد ١٠٦٠٦

(١٠٤) جريدة الشرق الأوسط - السعودية، ٢٠٠٢/١٢/٢٥م، كتبت سلوى السعيد - جبهة سياسية جديدة في الكويت تخوض جميع أشكال الانتخابات

(١٠٥) www.tahalof.blajat.com

(١٠٦) نفس المصدر

(١٠٧) جريدة القبس، كتب ناصر العتيبي، الخميس ١١ مارس ٢٠٠٤ - السنة ٣٣ - العدد ١١٠٤٤

(١٠٨) www.tahalof.blajat.com

(١٠٩) علي الراشد: ولد عام ١٩٦٧م، حاصل على ليسانس الحقوق، قاضي بالمحكمة الكلية عام ٢٠٠٠م، فاز بانتخابات مجلس الأمة عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م.

(١١٠) عبدالله الطويل: خسر انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٦م وحصل على المركز السابع وعام ١٩٩٩م وحصل على المركز التاسع في الدائرة الثامنة حولي.

(١١١) جريدة الوطن، كتب سعود النبهان، نبيها خمسة: قناة التحالف وجدت لإيصال صوت القوى الوطنية لنساء الكويت، ٢٠٠٦/١١/٢٢.

(١١٢) جريدة القبس، التحالف الوطني الديمقراطي يعلن عن تشكيل كتلة التحالف في البرلمان، ٢٠٠٦/٩/٢٧م.

(١١٣) جريدة القبس، ثمانية نواب يعلنون ولادة "كتلة العمل الوطني" ، ٢٠٠٦/١٠/١٠م.

مراجـــع
الكتـــاب

الكتب ::

١) البغدادي، أ.د.أحمد، حزب التحرير، دار قرطاس للنشر، الطبعة الثانية، الكويت ٢٠٠١م.
٢) الجاسم، د. نجاة عبدالقادر، الشيخ يوسف بن عيسى القناعي – دوره في الحياة الاجتماعية والسياسية في الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت ١٩٨٩م.
٣) الحيدر، فيصل أحمد، رواد الديمقراطية في الكويت، الجزء الأول، من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٩٦م، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩٧م.
٤) الحيدر، فيصل أحمد، رواد الديمقراطية في الكويت، الجزء الثالث، من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٧ ، الطبعة الأولى، الكويت ٢٠٠٦م.
٥) الحيدر، فيصل أحمد، رواد الديمقراطية في الكويت، الجزء الثاني، من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٣ ، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩٩م.
٦) الخالدي، د. سامي ناصر، الأحزاب الإسلامية في الكويت (الشيعة، الإخوان، السلف) ، دار النبأ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩٩م.
٧) الديين، أحمد علي، الديمقراطية في الكويت، دار قرطاس للنشر ، الطبعة الأولى - الكويت ٢٠٠٥.
٨) الديين، أحمد علي، ولادة دستور الكويت، دار قرطاس للنشر، الطبعة الثانية – الكويت ١٩٩٩م .
٩) الربيعان، يحي محمد، فيصل الدويش والإخوان، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩٧م.
١٠) الرشيد، الشيخ عبد العزيز ، تاريخ الكويت، دار قرطاس للنشر، الطبعة الثالثة، الكويت ١٩٩٩م.
١١) الرفاعي، يوسف هاشم، الأزمة الدستورية الأولى في حياة مجلس الأمة الكويتي، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٩٦م
١٢) الشملان، سيف مرزوق، من تاريخ الكويت، منشورات ذات السلاسل، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٨٦م.
١٣) الشيخ خزعل، حسين خلف، تاريخ الكويت السياسي، دار مكتبة الهلال، بيروت ١٩٦٢م.
١٤) العبدالله، د. حامد، حزب الدعوة الإسلامية ظروف النشأة والفكر الحركي، دار قرطاس للنشر، الكويت ١٩٩٧م.

١٥) العتيقي، عبدالله سليمان عبدالله، المنهج التربوي للحركة الإسلامية المعاصرة وأثره على بنية المجتمع الكويتي، مطبعة الفجر الكويتية، الطبعة الأولى، مكتبة المنار الإسلامية، ٢٠٠٥م.

١٦) العتيقي، عبدالله سليمان عبدالله، جمعية الإصلاح الاجتماعي ودورها في المجتمع وتحرير الكويت، الروز للدعاية والإعلان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

١٧) العدساني، خالد سليمان، مذكرات خالد سليمان العدساني، سكرتير مجلس الأمة التشريعي الأول والثاني ١٩٣٨م.

١٨) العزي، د. غسان، حزب الله من الحلم الأيديولوجي إلى الواقعية السياسية، دار قرطاس للنشر، الكويت ١٩٩٨م.

١٩) العقيل، المستشار عبد الله، من أعلام الحركة والدعوة الإسلامية المعاصرة، مكتبة المنار الإسلامية، الطبعة الأولى، الكويت ٢٠٠١م.

٢٠) العوضي، سليمان – كتاب "عبدالعزيز حمد الصقر"، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ص ٥٦٨ تعليق بقلم د. أمل العذبي الصباح، ١٩٨٢م.

٢١) العوضي، علي حسين، رؤية للواقع الطلابي: الحركة الطلابية الكويتية والتيارات السياسية – الطبعة الأولى، الكويت ٢٠٠٠م.

٢٢) الغزالي، صلاح محمد، الحياة الديمقراطية في الكويت، الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ١٩٨٥م.

٢٣) الغزالي، صلاح محمد، موسوعة الكويت تحت الاحتلال العراقي "سور الكويت الرابع" ، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩٢م.

٢٤) الفريح، ا.د.سهام عبدالوهاب وعبدالله غلوم الصالح، جاسم عبدالعزيز القطامي منظومة متكاملة من العطاء، إصدارات الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م الكويت.

٢٥) القناعي، الشيخ يوسف بن عيسى، صفحات من تاريخ الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة – الكويت ١٩٨٨م.

٢٦) اللوغاني، باسم عيسى عبدالعزيز، الأزمة من الوفاة إلى القسم، شركة مصادر للخدمات الإعلامية، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

٢٧) المديرس، أ.د. فلاح عبدالله، الحركة الدستورية في الكويت، دار قرطاس للنشر، الطبعة الأولى، الكويت ٢٠٠٢م.

٢٨) المديرس، أ.د.فلاح عبدالله، حزب التحرير في الكويت (١٩٥٣ - ٢٠٠٤) ، دراسة منشورة في جريدة القبس.

٢٩) المديرس، د. فلاح عبدالله، البعثيون في الخليج والجزيرة العربية، دار قرطاس للنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م الكويت.

٣٠) المديرس، د. فلاح عبدالله، التجمعات السياسية الكويتية، مرحلة ما بعد التحرير، مطابع المنار، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٩٦م.
٣١) المديرس، د. فلاح عبدالله، التوجهات الماركسية الكويتية، دار قرطاس للنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م الكويت.
٣٢) المديرس، د. فلاح عبدالله، الجماعة السلفية في الكويت النشأة والفكر والتطور ١٩٦٥-١٩٩٩ ، دار قرطاس للنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
٣٣) المديرس، د. فلاح عبدالله، المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت، دار قرطاس للنشر، الطبعة الأولى، الكويت ٢٠٠٠م
٣٤) المديرس، د. فلاح عبدالله، جماعة الإخوان المسلمين في الكويت، دار قرطاس للنشر، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٩٩م.
٣٥) المديرس، د. فلاح عبدالله، كتاب الحركة الشيعية في الكويت - دار قرطاس للنشر – الكويت ١٩٩٩م.
٣٦) المديرس، د. فلاح عبدالله، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت (١٩٣٨ – ١٩٧٥) ، دار قرطاس للنشر، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٩٩م.
٣٧) المزيني، د.أحمد عبدالعزيز، منهج جماعة أنصار الشورى، الكويت ٢٠٠٣م.
٣٨) النجار، د.غانم، مدخل التطور السياسي في الكويت، دار قرطاس للنشر ، الطبعة الثالثة ٢٠٠٠
٣٩) النوري،الشيخ عبدالله، خالدون في تاريخ الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٨٨م.
٤٠) الهندي، هاني وعبدالإله النصراوي، حركة القوميين العرب – نشأتها وتطورها عبر وثائقها ١٩٥١ – ١٩٦٨، الكتاب الأول ١٩٥١ – ١٩٦١م.
٤١) إبراهيم، محمد زكي – المدرسة الشيخية، دار المحجة البيضاء، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٤م.
٤٢) ج.ج. سلدان (وكيل وزارة خارجية الهند البريطانية) – التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك، تعليق وهوامش د. فتوح عبدالمحسن الخترش، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.
٤٣) جمال، د. عبدالمحسن يوسف، كتاب المعارضة السياسية في الكويت، دار قرطاس للنشر، الطبعة الأولى – ٢٠٠٤.
٤٤) جمال، د. عبدالمحسن يوسف، لمحات من تاريخ الشيعة في الكويت من نشأة الكويت إلى الاستقلال، دار النبأ للنشر، الكويت ٢٠٠٥م .

٤٥) جيرمان، روبرت ل.، الشيخ صباح السالم الصباح – أمير الكويت ١٩٦٥ – ١٩٧٧– سيرة شخصية سياسية، مركز لندن للدراسات العربية، الشركة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت ٢٠٠٢
٤٦) حدس، كتيب "الحركة الدستورية الإسلامية، الطبعة الثالثة، يناير ٢٠٠٧م.
٤٧) دراسة " الحركة الدستورية الإسلامية» مسيرة ١٢ عاماً ١٩٩١/٢٠٠٣ ، منشورة في جريدة الوطن ٢٠٠٣/٦/١٩م.
٤٨) دراسة لحركة التوافق الوطني الإسلامية بعنوان (القوى الإسلامية الشيعية) ٢٠٠٦م، غير مطبوعة، تقدمها الحركة كبرنامج تدريبي.
٤٩) مطر، د. فؤاد، حكيم الثورة – قصة حياة الدكتور جورج حبش، دار هايت لايت للنشر – لندن، الطبعة الأولى ١٩٨٤م لندن.
٥٠) منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية - انتفاضة الحرم ١٤٠٠هـ ١٩٧٩م ، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.
٥١) موسوعة العلوم السياسية – جامعة الكويت
٥٢) ميتشل د.ريتشارد ب.، الإخوان المسلمون، دار النشر الأمريكية، الطبعة الأولى، USA، 1980م.
٥٣) يعقوب، المحامي أحمد حسين – فكر الإمام الخامنئي في القضايا السياسية والاجتماعية، الدار الإسلامية – لبنان ٢٠٠١م.

<u>الانترنت ::</u>

٥٤) التحالف الوطني الديمقراطي www.tahalof.blajat.com
٥٥) الجزيرة نت www.aljazeera.net
٥٦) الحركة الدستورية الإسلامية www.icmkw.org
٥٧) الديوان الأميري في الكويت demo.sakhr.com/Diwan
٥٨) السلفيون في الكويت www.alarabiya.net
٥٩) العربية www.alarabiya.net
٦٠) المرصد الإعلامي الإسلامي marsad@tiscali.co.uk
٦١) المعصومون الأربعة عشر www.14masom.com
٦٢) المنبر الديمقراطي الكويتي www.alminber.org
٦٣) النبأ المعلوماتية annabaa.org
٦٤) الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية www.iico.org
٦٥) إسلام اون لاين www.islamonline.net
٦٦) إيلاف، www.elaph.com

٦٧) تجمع الشباب الوطني www.q8-sons.com
٦٨) جماعة الإخوان المسلمين - الأردن www.ikhwan-jor.org
٦٩) جمعية الإصلاح الاجتماعي www.eslah.com
٧٠) جمعية إحياء التراث الإسلامي www.alturath.org
٧١) حاكم عبيسان الحميدي المطيري www.dr-hakem.org
٧٢) حامد العلي وسياسة تكميم الأفواه www.islamway.com
٧٣) حركة الوفاق الوطني الإسلامية www.incm.net/new
٧٤) حزب الأمة www.ommah.net
٧٥) حزب التحرير www.hizb-ut-tahrir.org
٧٦) رابطة أهل السنة في إيران www.isl.org.uk/arabic
٧٧) سيد www.saaid.net
٧٨) عائلة الخالد www.alkhaledfamily.com
٧٩) عبدالرحمن عبدالخالق www.salafi.net
٨٠) غرفة تجارة وصناعة الكويت www.kcci.org.kw
٨١) فهد www.fahad.net
٨٢) مايكل هيرب، جامعة ولاية جيورجيا www2.gsu.edu/~polmfh/database
٨٣) مجلس الأمة الكويتي www.majlesalommah.net
٨٤) مذكرات خالد سليمان العدساني adsanee.8m.com
٨٥) منبر التوحيد والجهاد www.tawhed.ws/a
٨٦) منتدى القرآن www.montadaalquran.com
٨٧) هيئة الإذاعة البريطانية BBCArabic.com -
٨٨) ويكيبيديا – الموسوعة الحرة ar.wikipedia.org
٨٩) يوسف الرفاعي www.rifaieonline.com

الصحف والمجلات ::

٩٠) الحركة، جريدة كويتية.
٩١) الحياة، جريدة دولية.
٩٢) الرأي العام، جريدة كويتية.
٩٣) الزمن، مجلة الكويتية.
٩٤) السياسة، جريدة كويتية.
٩٥) الشرق الأوسط ، جريدة دولية
٩٦) الطليعة، مجلة كويتية.

٩٧) الفرقان، مجلة كويتية.
٩٨) القبس، جريدة كويتية.
٩٩) الوطن، جريدة كويتية.
١٠٠) نبراس، مجلة الكترونية دورية، صادرة عن اللجنة الثقافية في الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - فرع الولايات المتحدة الأمريكية.

المقابلات الشخصية – مراجعون للكتاب ::

١٠١) أحمد علي الديين، السبت ٢٠٠٧/٧/٢٨م (الباب الرابع – القوميون).
١٠٢) جمال أحمد الشهاب، الخميس ٢٠٠٦/٤/٢٧م (الباب الأول – الدستوريون).
١٠٣) سالم أحمد الناشي، الناطق الرسمي باسم التجمع الإسلامي السلفي، جرى اللقاء في ٢٠٠٦/١٠/٥م (الباب الثاني – الإسلاميون).
١٠٤) صالح يوسف الفضالة، الثلاثاء ٢٠٠٦/٤/٢٥م (الباب الأول – الدستوريون).
١٠٥) عبدالإله محمد رفيع معرفي، مارس ٢٠٠٦م (الباب الثالث – الشيعة).
١٠٦) عبدالله سليمان عبدالله العتيقي، أمين عام جمعية الإصلاح الاجتماعي (الباب الثاني – الإسلاميون).
١٠٧) عبدالواحد أمان، أحد قيادات الإخوان المسلمين في الكويت، مسئول عن التنظيم لسنوات عدة (الباب الثاني – الإسلاميون).
١٠٨) علي أحمد البغلي، مارس ٢٠٠٦م (الباب الثالث – الشيعة).
١٠٩) يحي العقيلي، أحد قيادات الحركة الدستورية الإسلامية، عضو مجلس إدارة جمعية الإصلاح الاجتماعي لعدة دورات، جرى اللقاء في ٢٠٠٦/١٠/٢٦م (الباب الثاني – الإسلاميون).
١١٠) يوسف محمد النصف، الأربعاء ٢٠٠٦/٥/٣م والثلاثاء ٢٠٠٦/٥/٣٠م، والأربعاء ٢٠٠٧/٥/٣٠م (الباب الأول – الدستوريون).

* ملاحظة: هناك عدد آخر من الشخصيات التي تم تزويد كل منهم بنسخة من أحد الأبواب وقد وعدوا بمراجعتها ولكن لم يتم ذلك.

الفهــرس

الفصل الثالث

١٩٦٧ ــ ١٩٩١م

ديمقراطيـــة دستوريـــة متعـــثرة

الفصل الرابع

١٩٩١ ــ ٢٠٠٧م

استقـــرار الحيـــاة الدستوريـــة

الباب الثاني
الإسلاميـــــون

الفصل الخامس
قبل العام ١٩٤٥م

العلماء الشرعيون والشيوخ الاصلاحيون

الفصل السادس
١٩٤٥ ــ ١٩٧٥م
ظهور الحركات الإسلامية - الإخوان المسلمون

الفصل السابع
١٩٧٥ ــ ١٩٩١م
الجماعة السلفية والإخوان المسلمون

الفصل الثامن

الحركـــات الإسلاميـــة الكويتيـــة
١٩٩١ – ٢٠٠٧م

الباب الثالث
الشيعـــة

الفصل التاسع
قبل العام ١٩٦١م
من النشـأة إلى الاسـتقلال

الفصل العاشر
١٩٦١ ـ ١٩٧٩م
من الاستقلال إلى الثورة الإيرانية

الفصل الحادي عشر
١٩٧٩ ــ ١٩٩٠م
من الثـورة الإيرانيـة إلى الغزو العراقي للكويت

الفصل الثاني عشر
١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧م
مــن الغــزو حــتى اليــوم

الباب الرابع
القوميـــــون

الفصل الثالث عشر
١٩٥٠ ـ ١٩٦٧م
الانطلاقـــــة القويـــــة

الفصل الرابع عشر
١٩٦٧ – ١٩٩٠م
التراجـــــع الكبـــــير

الفصل الخامس عشر
١٩٩٠ – ٢٠٠٧م
التحـــــول والاستقـــــرار

انتهى بحمد الله

الكاتــب



صلاح محمد عيسى عبدالرحمن الغزالي

- مواليد يوم الثلاثاء ٢ شوال ١٣٧٩م الموافق ٢٩ مارس ١٩٦٠م
- بكلوريوس علوم سياسية واقتصاد ١٩٨٥م
- ليسانس حقوق ١٩٩٧م
- رئيس رابطة طلبة الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة الكويت ١٩٨٢م
- عضو الهيئة الادارية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع جامعة الكويت ١٩٨٤-١٩٨٥م
- عضو الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت ١٩٨٤-١٩٨٧م
- إعداد كتاب : الحياة الديمقراطية في الكويت ١٩٨٥م
- إعداد كتاب : موسوعة الكويت تحت الاحتلال العراقي "سور الكويت الرابع" (٤ أجزاء) ١٩٩٣م.
- رئيس مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية ٢٠٠٥م.